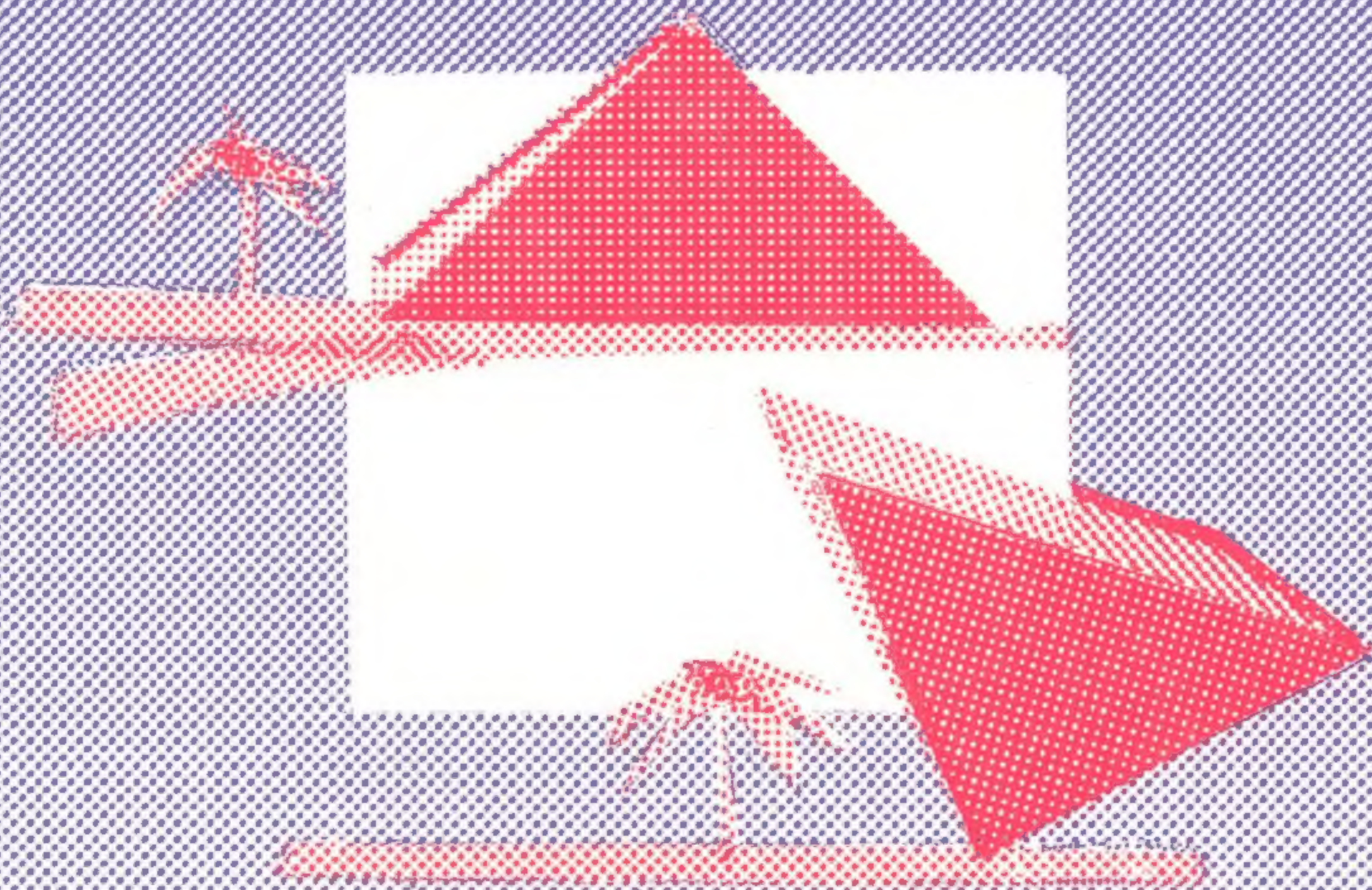


# الثورفالمضاتفةفصر

الدكتور غاي شكري



الدار العربية للكتاب





















# الثور والمضادة فلاح مصر

الدكتور غالي شكري

دار العربية للكتاب



طبعة جديدة

---

© جميع الحقوق محفوظة للدار العربية للكتاب

1983



# مدخل إلى سيُولوجيا الثورة المضادة







« في كل بلد عانى تجربة الثورة ، اشتبك الثوريون من جهة ، والاصلاحيون وخونة المستقبل من جهة أخرى » . ربما كانت هذه العبارة للفرنسي ريجيس دوبريه في كتابه « ثورة داخل الثورة » هي خلاصة تجربته كشاب أوروبي فتنسته حيناً من الزمن تجربة « المخاض » الثوري في العالم المتخلف ( اميركا اللاتينية بالنسبة له ) بكل ما صاحب هذا المخاض من عسر الولادة الجديدة الناجحة ( كوبا - كاسترو ) أو الاجهاض المرير ( بوليفيا - شي جيفارا ) . والذي يعنينا من هذه الخلاصة هنا ، ان دوبريه كشاب أوروبي في النصف الثاني من القرن العشرين قد مارس التجاوز - بمعنى القفز فوق الواقع المباشر المحسوس - مرتين ، حين ترك النضال الممكن في بلاده حيث المساهمة ( الاممية ) هي الأخرى ممكنة ، واتجه - مجدوباً بقوة لا ترى الى غابات اميركا اللاتينية . والمرة الثانية ، حين ترك عمله الصحفي باطاره الاجتماعي البرجوازي وانخرط في « الكفاح المسلح » وما استتبعه من سجن وخياة شاقة . ثم انتهت به التجربة الى العودة المزدوجة التي كان عليها قبل الرحيل ، اي الى بلاده وحرفته معا . . يكتب الذكريات والروايات وليقول انه لم يعد مستعداً لارتكاب أو التحريض على ارتكاب اي جريمة قتل باسم الثورة او غيرها من الشعارات .

وليس المهم ما اذا كان ريجيس دوبريه مخطئاً او مصيباً في البداية أو الوسط او النهاية ، وما اذا كانت حالته فردية لا يقاس عليها ام ظاهرة عامة يعتد بمقدماتها ونتائجها . . فالاهم هو ذلك السياق المعقد الذي دفعه للقول بأن « كل بلد » عانى تجربة الثورة ، تحتم الاشتباك بين الثوريين من جهة ، والاصلاحيين و « خونة المستقبل » من جهة أخرى . ان هذا التعميم النظري من شاب غير مكتمل ثقافياً وشبه ضائع سياسياً ، يعثر على مصداقيته الكاملة في الماضي والحاضر . وربما كان ما ينقصه هو غياب « التخصيص » الذي ما كان يستطيع دوبريه أن يقدمه بتجربته الاقرب الى المغامرة منها الى العمل الثوري .

ولكننا نكتشف هذا التخصيص في الفكر الغربي - والتجربة الغربية كذلك - من النقيض الى النقيض ، أي من كتاب فردريك انغلز « المانيا : الثورة والثورة



المضادة « مجموعة المقالات التي نشرها في منتصف القرن الماضي تماما ، الى كتاب هربرت ماركوز « الثورة والثورة المضادة » وقد كان يستطيع ان يضع كلمة « اميركا » في مقدمة العنوان طالما هو يعالج اساسا ظاهرة « اليسار الجديد » في الولايات المتحدة اولا وغرب اوروبا على نحو تضييقي ، وذلك حتى اوائل السبعينات من القرن العشرين ، أي مرحلة الستينات الذهبية للشباب .

كتاب انغلز ، المفكر الذي عاصر وشارك في صياغة المبادئ الرئيسية للماركسية ، يعالج بتركيز شديد مجموعة الانتفاضات الاوروبية التي شهدتها المانيا والنمسا وفرنسا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ولكنه يتوسع بالضرورة في كلامه عن المانيا ، ويصبح غيرها مجرد استشهاد او « علاقة » بالثورة الالمانية . . اي ان الإطار العام هو « اوروبا القرن التاسع عشر » والمادة الرئيسية هي « المانيا » .  
لعلها نقطة منهجية يجب ان تستسلم لها ذاكرتنا ونحن ننبش عما هو عام وما هو خاص في هذا الكتاب الكلاسيكي المهم . نتأكد لنا هذه النقطة في تصدير مقالته العاشر من الكتاب « انتفاضة يونيو - حزيران ، الباريسية » حين يقول :

● « مع بداية ابريل - نيسان ١٨٤٨ ، بدأ التحالف اليساري اقامته طبقات المجتمع التي استفادت من **النصر الاول مع المفلولين** ، يتصدى للسيل الثوري في القارة الاوروبية كلها . في فرنسا اتحدت طبقة صغار التجار والجنح الجمهوري من البرجوازية مع البرجوازية الملكية ضد البروليتاريا ، وفي ايطاليا ومانيا غازلت البرجوازية بحرارة الاقطاعيين والبيروقراطية الرسمية والجيش من أجل الحصول على تأييدهم ضد جماهير الشعب والتجار الصغار . ثم يمضي وقت طويل حتى عباد **نجم الاحزاب المحافظة والمضادة للثورة بالصعود** . في انكلترا ، تحولت **المظاهرات الشعبية التي اسبى توقيتها والتحضير لها ( ١٠ ابريل ، نيسان ) الى هزيمة كاملة** وحاسمة للحزب الشعبي . في فرنسا هزمت حركتان متماثلتان في ١٦ ابريل ، نيسان و ١٥ مايو ، ايار . في ايطاليا ، استعاد الملك سلطته بضربة واحدة في ١٥ مايو ، ايار . اما في المانيا فقد ركزت **حكومات البرجوازية الجديدة المختلفة وجمعياتها الدستورية المتتابعة نفسها** . واذا كان ١٥ مايو ، ايار المليء بالاحداث قد أعطى أي مجال لنصر شعبي ، فقد كان هذا النصر ثانوي الأهمية . . »

ان « العموميات » التي يمكن استخلاصها من أزمة وامكنة مغايرة كيفية لزماننا ومكاننا - في هذه الفقرة - هي : **ان النصر الاقليمي على المفلولين يؤدي** احيانا الى تحالف طبقي على صعيد أوسع من الحدود الاقليمية ضد قوى الثورة التي يفترض ان هذا النصر يدعمها . وان الاحزاب الرجعية التي كانت قد توارت تستطيع العودة من جديد ، بأسماء قديمة او جديدة . وان **المظاهرات الشعبية** التي يساء توقيتها وتنظيمها وقيادتها يمكن ان تؤدي الى انكسار طويل المدى . وان



النظام الرجعي الجديد سوف يكرس نفسه في مؤسسات تشريعية راسخة ، رغم تعدد الحكومات .

ونعود الى انفلز في النقطة الثانية من المقال نفسه :

« . . » وعندما استمر القتال لعدة ايام وبعنف لم يشهد له تاريخ الحروب الاهلية مثيلا ( الكلام هنا عن باريس ١٨٤٨ ) ولكن دون ان تظهر بوضوح مكاسب لاي من الطرفين ، بدا واضحا في تلك اللحظات لكل انسان ان هذه معركة كبيرة وحاسمة ستؤدي في حال انتصار الانتفاضة الى اغراق اوروبا كلها بثورات جديدة ، اما في حال قمعها فستؤدي على الاقل الى عودة سريعة للحكم الثورة المضادة . هزم بروليتاريو باريس ودمروا وسحقوا بشكل لم يستردوا بعده وعيهم حتى الآن ( المقال مكتوب في فبراير ، شباط ١٨٥٢ ) بعد ذلك راسا ، رفع المحافظون والمضادون للثورة ، الجند منهم والقدامى ، في اوروبا كلها رؤوسهم بوقاحة تسدل على انهم فهموا جيدا اهمية هذا الحدث . هوجمت الصحافة في كل مكان ، بدأوا يتدخلون بحق الاجتماع وتكوين الجمعيات ، وبدأوا يستغلون كل حادث صغير في اي مدينة اقليمية صغيرة ليعملوا على استغلاله لتجريد الجماهير من سلاحها واعلان حالة الحصار . »

التعميمات هنا ايضا واضحة ، ويمكن استخلاصها بيسر ، فالحرب الاهلية الاقليمية حين لا تصل من جانب قوى الثورة الى الحسم العسكري ، يكون ذلك مقدمة الى قمعها بوحشية لا نظير لها لان نجاحها الاقليمي يعني اشتعال شقيقاتها في المحيط الاوسع من الاقليم الملهب . وحين تنهزم تشرب كأس دمانها قوى الثورة المضادة كلها في المحيط الاوسع ، القوى القديمة والجديدة . وتبدأ على الفور الحرب الشاملة ضد الحد الأدنى من الحريات الديموقراطية ، وفي مقدمتها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التظاهر .

اننا لو عدلنا تعبير « البروليتاريا » في كتاب انفلز ، واستبدلناه بالكتلية التاريخية الجديدة عند غرامشي ثم غارودي ، أو الشباب عند ماركوز ، نستطيع القبض على الخيط غير المرئي بين الكتاب الكلاسيكي لانفلز والكتاب البالغ الحداثة لهربرت ماركوز ، سواء اتفقنا معه أو لم نتفق في المضمون العام أو التفاصيل . الفصل الاول من كتاب ماركوز عنوانه « اليسار في ظل الثورة المضادة » يقول في تصديره « بات النظام الرأسمالي مضطرا ، حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، الى تنظيم الثورة المضادة داخل حدوده وخارجها على حد سواء . وتلجأ هذه الثورة المضادة ، في مظاهرها الاكثر شططا ، الى فظاعات النظام النازي » ثم يسوق عدة امثلة لاقطار ما يسمى بالعالم الثالث حيث « تجري على قدم وساق مذابح حقيقية تبيد ابادا جميع السكان الموصوفين بانهم شيوعيون أو متمردون على حكومات خاضعة للامم الامبريالية » و « في اقطار يعم وينتشر اضطهاد غاشم . وقد أصبح التعذيب وسيلة عادية لـ ( التحقيق ) في كل مكان من العالم تقريبا » . ويتابع « ان الثورة المضادة



وقائية الى حد كبير بصفة عامة ، ولكنها واقعية بحتة في عصرنا ، فلا وجود في هذا العالم لثورة فتية تستدعي القضاء عليها ولا لاية ثورة اخرى في الافق . والحال ان الخوف من الثورة هو الذي يوحد مع ذلك بين المصالح ويربط شتى مراحل الثورة المضادة واشكالها . هذا الخوف ينسحب على الاطوار كافة ، بدءا من الديموقراطية البرلمانية الى الدكتاتورية السافرة ومرورا بالدولة البوليسية » .

ورغم ان ماركوز يعالج اساسا مشكلة الغرب واليسار الجديد والولايات المتحدة ، ورغم انه - على تقيض انغلز - يستبدل الطبقة العاملة ( التي يسرى ان اجزاء كبيرة منها قد استقطعت لحساب البرجوازية ) بقوى ثورية جديدة هسي الشباب عموما والطلاب خصوصا ، الا اننا نستطيع ان نضيف به الى انغلز حقيقتين جوهريتين هما : **اهمية الثورة المضادة** التي اكدتها السنوات الاخيرة من السبعينات بما لا يدع مجالا للشك ، سواء بالتنسيق الشامل بين مخابرات وبوليس الغرب لمقاومة ما يسمى بالارهاب الدولي ، او بالتنسيق الشامل بين الجيوش والاسلحة لمقاومة ما يسمى بالتدخل في شؤون افريقيا . الحقيقة الثانية هي **وقائية الثورة المضادة** ، اي ان الثورة المضادة بطبيعتها ليست رد فعل بل استباق للفعل ، ومن ثم فهويتها هي العدوان المتعمد مع سبق الاصرار ، وذلك بالمبالغة في تصوير لا تصور حجم قوى الثورة والمسارة لاجهاض الجنين قبل ان يولد .

ورغم التباعد بين عصري انغلز وماركوز والتباين في نظريتهما لقضية الثورة ، الا ان تجربة الثورة الالمانية ترسب في الوعي ذكريات « برنامج رابطة سبارتاكوس » حيث « جميع ضروب المقاومة البرجوازية هذه يجب ان تسحق خطوة خطوة ، وبقبضة حديدية ، وبعزم لا يتزعزع . يجب الرد على عنف الثورة المضادة بالعنف المضاد ، العنف الثوري ، العنف الذي تمارسه البروليتاريا كلها . مثلما يجب الرد على حيل وفخاخ البرجوازية ، بوضوح الهدف الكلي ، بيقظة الجماهير العمالية ومبادراتها الدائمة . يجب الرد على خطر الثورة المضادة العاهلهم بتشليح الشعب ونزع سلاح الطبقات المالكة . يجب الرد على مناورات العرقلة البرلمانية البرجوازية بالنشاط الكثيف الذي تمارسه المنظمات الجماهيرية في المصانع والجيش » . يجب الرد على كثافة وتعدد وسائل سلطة المجتمع البرجوازي ، بالقوة التي بلغت ادنى درجات التركيز ، التلاحم والكثافة ، قوة جميع الجماهير العاملة » ( عن « الثورة الالمانية ١٩١٨ - ١٩١٩ » العفيف الاخضر - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٣ - ص ٦٣ ) . هنا « خصوصية » التجربة الالمانية في الثورة ، كخصوصية التجربة الفرنسية التي اوضحها ماركس بجلاء تام في « الثامن عشر من برومير لويس بوناپرت » حيث يصل الى طبيعة السلطة الاجتماعية الاقتصادية السياسية وتعبيراتها المؤسسية فيقول « ان هذه السلطة التنفيذية بما لها من منظمة بيروقراطية وعسكرية ضخمة ، بما لها من جهاز دولة بارع ذي مراتب ودرجات بلا عد او حصر ، وما لها من موظفين يبلغ عددهم نصف مليون وجيش هو الآخر نصف



مليون ، هذه الهيئة الطفيلية الملتفة حول جسد المجتمع الفرنسي تخلق مساهمة ، نشأت أيام الملكية المطلقة ، مع تدهور الاقطاع الذي ساعدت على التعجيل به . . . ان الثورة الاولى طورت المركزية ، ولكنها ضخمت ايضا من مدى وخصائص السلطة ووكلائها . وجاء نابليون ليبلغ بألة الدولة هذه حد الكمال ، ولم تضاف الملكية الشرعية وملكية يوليو ، تموز شيئا غير قدر اكبر من تقسيم العمل . . . وأخيرا وجدت الجمهورية البرلمانية نفسها مرغمة في صراعها ضد الثورة ، على تعزيز إمكانات السيادة الحكومية ومركزتها جنبا الى جنب مع تعزيز الاجراءات القمعية . لقد اكملت جميع الثورات آلة الدولة بدلا من ان تعطلها . وكانت الاحزاب التي تنازعت السيطرة بالتناوب تعتبر حيازة هذا الصرح الضخم للدولة بمثابة الغنيمة الرئيسية للمنتصر » ( ص ٣٠١ ) .

ان التخصيص الذي يوحى به برنامج رابطة سبارتاكوس خلال تجربة الثورة والثورة المضادة في المانيا ، وكذلك التخصيص الذي حلّ به ماركس تجربة الثورة والثورة المضادة في فرنسا هو الوجه الآخر للمنهج الذي عالج به انغلز المسائل ذاتها منذ اكثر من قرن وربع القرن والمنهج الذي عالج به ماركوز اوضاع العقد السادس من القرن العشرين . فالتعميمات التي حصلنا عليها من قبل لها « سياق » فسي الزمان ( هو القرن الماضي ) والمكان ( هو الغرب ) يختلف في القليل والكثير عن زماننا العربي في العالم المتخلف والذي يسمونه تجاوزا بالعالم النامي وحيانا يسيطون التسلية تبسيطا مغلّا حين يدعونونه العالم الثالث . ومن هنا الاهمية الكبيرة للكلمات القليلة التي كتبها المؤرخ الاجتماعي الفرنسي جاك بيرك على ظهر غلاف كتابه الاخير « عوالم عربية » ( دار ستوك - باريس ١٩٧٨ ) حيث قال « ليست هناك اوطان متخلقة ، بل هنالك اوطان تخلفنا عن تحليلها ومحببتها » .

وكما انه ليس هناك من تعارض بين تعميمات انغلز وتخصيصات ماركس ، لا ينبغي ان نخلق هذا التعارض بين تعميمات ماركوز أو ماندل أو غارودي أو بتهليم في عصرنا ، والتخصيصات التي يمكن اكتشافها من التطبيق على واقعنا المتخلف . . . فالدولة والسلطة والاقطاع والكنيسة والجيش والبرجوازية في الغرب الصناعي المتقدم منذ عصر النهضة الى عصر الفضاء مرورا بعصر التنوير والانقلاب الليبرالي الاول والثورة الاشتراكية ، يختلف « سياقها » الاقتصادي ، الاجتماعي ، السياسي ، الثقافي ، اختلافا كبيرا عن مسارات العالم المتخلف في عصرنا الجديد . واحب ان اؤكد على ان هناك في عالمنا الواحد عوالم مختلفة لا سبيل لوضعها في افق واحد عند التحليل والاستنتاج .

من هنا يقف المرء مشدوها امام المفارقة المثيرة للتأمل في تفكير لينين حول كومونة باريس . . . فالرجل الذي لم يعقه الاطار الكلاسيكي لتعريفات ماركس فكان روسيا حتى الاعماق وماركسيا مجددا في التطبيق ومضيفا بل معدلا حين رأى ان اضعف الحلقات في عالم الرأسمالية واكثرها تخلفا يمكن ان تحقق الثورة ( فاختلف



عمليا بذلك عن نبوءة ماركس ) وان الثورة يجب ان تقوم ولو في وطن واحد محاصر  
 ولا تنتظر قيام شقيقاتها في الاوطان الاخرى ( مختلفا بذلك نظريا وعمليا عن  
 تروتسكي ) . . هذا الرجل نفسه هو الذي يحلل كومونة باريس قائلا « وقعت  
 فرنسا بعد الانقلاب العسكري الذي انهى ثورة ١٨٤٨ تحت نير النظام البونابرتي  
 لفترة امتدت ١٨ عاما . وجر هذا النظام البلاد ، لا الى **الخصراب الاقتصادي**  
 وحسب ، وانما ايضا الى **الذل القومي** . وعندما انتفضت البروليتاريا ضد النظام  
 القديم اخذت على عاتقها تحقيق مهمتين - الاولى وطنية والثانية ذات طابع طبقي -  
 تحرير فرنسا من الغزو الالماني . وتحرير العمال من الرأسمالية . وتشكل وحدة  
 هاتين المهمتين السمة الفريدة للكومونة » . الى هنا والتشخيص اللينيني لا يحتاج  
 الى جهد الاقناع . ولكنه يتابع « شكلت البرجوازية آنذاك ( حكومة الدفاع  
 الوطني ) وكان على البروليتاريا ان تقاتل تحت قيادتها في سبيل الاستقلال الوطني .  
 لكنها كانت فعليا حكومة ( الخيانة الوطنية ) التي رأت ان رسالتها تقتضي القتال  
 ضد بروليتاريا باريس » . حتى هنا ايضا والتشخيص لا يحتاج للجدل ، غير انه  
 كان مقدمة للنتيجة التالية مباشرة « لكن البروليتاريا ، التي اعمتها الاوهام  
 الوطنية لم تدرك ذلك » . ولا احد يعرف من اين اتى لينين بهذا الخبر ، فالادراك  
 شيء والواقع الموضوعي شيء مختلف ، وادراك الشيء لا يعني استطرادا  
 وبالضرورة تحاشيه او اتخاذ موقف مغاير ، والا وقعت الثورة في التجريبية المبتدلة  
 التي طالما ندد بها هو شخصيا . المهم انه يقول بعدئذ « . . وتنتمي هذه الفكرة  
**الوطنية الى ايام الثورة الكبرى في القرن الثامن عشر** اذ استولت على عقول  
 اشتراكيي الكومونة حتى ان بلانكي ، الثوري بالتاكيد والمؤيد المتحمس للاشتراكية ،  
 لم يجد لصحيفته عنوانا افضل من هذه الصيحة البرجوازية : **الوطن في خطر** .  
**وكان الجمع بين هاتين المهمتين المتناقضتين - الوطنية والاشتراكية - خطبا**  
**الاشتراكيين الفرنسيين القاتل** » [ من تقرير القاه في جنيف في ١٨ مارس ، اذار  
 ١٩٠٨ احتفالا بثلاث مناسبات : الذكرى الـ ٢٥ لوفاة ماركس والذكرى الـ ٦٠  
 لثورة مارس ، اذار ١٨٤٨ وذكرى كومونة باريس ] . ولربما كان هذا التفكير كامنا  
 في موقف ستالين من النازية حين عقد مع هتلر معاهدة عدم الاعتداء ، ولكن سرعان  
 ما اكد الغزو هشاشة هذا التفكير ، فالوطن والاشتراكية كانا « الدولة السوفياتية »  
 الواحدة في الحرب ، كما ان الوطن والديموقراطية كانا « الدولة الغربية »  
 الواحدة . ان الخطأ اللينيني في التحليل مردوج ، وقد القى ظلاله على الحركات  
 الاشتراكية في العالم المتخلف امدا من الزمن . الوجه الاول للخطأ هو الفصل بين  
 الوطنية والمضمون الاجتماعي ، فحتى لو فصمت البرجوازية عرى التحالف بعد  
 تحقيق الاستقلال الوطني ، وضربت قوى التحول الاجتماعي ، فان هذا لا يعني  
 مطلقا ان المطلوب أولا هو تحقيق هذا التحول ولو على حساب التراب الوطني .  
 والوجه الثاني للخطأ هو اعتبار كل هزيمة او سقوط اخفاقا ذاتيا لقوى الثورة في  
 التخطيط او التنفيذ او التوقيت . ان هذا المعيار في التحليل والتقويم يقود غالبا



الى اداة كل انتفاضة وشجب كل مبادرة بحجة انها « لم تدرك » او « لم تنضج » مما يؤدي غالبا الى النقيض ، وهو الاستسلام اطول فترة ممكنة للقيادات المضادة والانفصال التدريجي عن قوى الشعب . ان الهزيمة لا ترادف السقوط ، فلربما يتدخل عامل خارجي بكثافة يستحيل حسابها ، يجهض التجربة الناضجة أصلا . على اية حال ، فان العام والخاص في ادبيات الماركسية الكلاسيكية والحديثة، يضعنا امام عدة « مفارق طرق » تستدعي الحرص في الوقوف عندها ، ونحن بصدد تحليل اية ظاهرة نوعية مغايرة لظواهر السياق الغربي ، في القرن الماضي او في العصر الحديث . ويمكن ايجازها على النحو التالي :

■ ان التحليلات الماركسية للثورة المضادة في مجملها العام ، ابعد ما تكون عن الاطار السوسيولوجي في التحليل ، واقرب ما تكون الى الاطر السياسية الصرف . ورغم صحة الدروس المستخلصة من المنهج العام ، فان التكتيكات الخاصة لا تضيف الى الوعي الثوري المعاصر للتجربة الوطنية في العالم المتخلف شيئا مهما . . الا من زاوية الاعتماد على تفاصيل هذه التجربة ومحاولة اكتشاف قوانينها الداخلية ، في اطار اي منهج يختاره الباحث من علم الاجتماع الثقافي المعاصر .

■ ان السلطة في الربع الاخير من هذا القرن وفي بلدان كقطار الوطن العربي لا تعتمد على الهيكلية التي عرفتها أوروبا في القرن الماضي او الغرب عامة في العصر الحديث . . فهي مزيج بالغ التعقيد من رواسب التخلف القديم والقهر الاستعماري الغربي والنشأة المعاصرة لبعض الطبقات الاجتماعية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

■ هكذا لم يكن الاقطاع في مصر وبعض الاقطار العربية الاخرى مشابها - اقتصاديا واجتماعيا - للاقطاع الاوروبي ، كما ان القبلية والعشائرية ومجتمعات الرعي والبداءة العربية لم تكن مناظرة تماما لوضع أوروبا . ولما حال عصر الانحطاط الطويل الامل دون تبلور طبقي واضح واكتشافات علمية دافعة وظهور بروليتاريا صناعية ، فان « الثورة » في بلادنا لم تعد تكرارا لعصور النهضة والتنوير والانقلاب الصناعي والثورة الليبرالية والثورة الاشتراكية والثورة التكنولوجية الغربية . ليست كذلك ، اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا ثقافيا . والقول نفسه ينطبق على الثورة المضادة . وهذا من شأنه أن يختلف بنا عن الغرب لا في اصول التنمية بل في المخططات الاستراتيجية ذاتها ، فليس « اللحاق » بالغرب - على صعيدي التحديث والثورة - هو المطلوب ، ولا « التبعية » لهم كما تطمح وتعمل قوى الثورة المضادة هو الممكن .

■ الدور الذي لعبته الكنيسة في أوروبا يختلف جوهريا عن الدور الذي يلعبه الاسلام والمسيحية الشرقية في بلاد العرب . ان التوحد الكامل بين الارض والسماء في كاثوليكية العصور الوسطى ومحاكم التفتيش والمؤسسة الاقطاعية الكنسية يختلف كثيرا عن المناخ الاوتوقراطي - الشيوقراطي الذي عرفته وتعرفه اقطار



العالم الاسلامي . لذلك كان الامر ، على العكس تماما مما يراه بعض مفكري الغرب ومن يتأثرون بهم من المفكرين العرب ، لا تقف المؤسسة الاسلامية عقبة في سبيل التطور ، لانه - ببساطة - ليست هناك مؤسسة بهذا الاسم . وانما هناك المؤسسات الايديولوجية للطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة التي قد تتخذ من العقدة الواحدة - سياسية او دينية - سلاحا ذو حدين . . فالاسلام ، مثلا ، في حرب التحرير الجزائرية وحرب لبنان الاهلية قد لعب دورا مغايرا للاسلام في بلاد عربية اخرى . ويمكن اطلاق القول على المسيحية ايضا ، بل والديموقراطية الليبرالية البرجوازية ايضا ، والماركسية ذاتها .

● لا مجال للمقارنة بين العسكرية الاوروبية ايام الثورة الفرنسية او الالمانية او الروسية ، والعسكريات الحديثة في العالم المتخلف . ان الجيش المصري ، على سبيل المثال ، مؤسسة وطنية بحكم ولادتها الحديثة منذ اكثر من قرن ونصف ( عصر محمد علي ١٧٦٩ - ١٨٤٩ ) وبحكم تطورها منذ حوالي قرن ( الثورة العربية ) وبحكم قيادتها منذ اكثر من ربع قرن ( الثورة الناصرية عام ١٩٥٢ ) .

● اذا اختلف البعض او اتفق في الزمن السابق وبيئات مغايرة حول اعتبار الوطنية والتحول الاجتماعي وجهين لعملة واحدة ، فلا مجال للاختلاف - كما نقدر - للاعتراف بهذه الحقيقة بعد الحرب العالمية الثانية وبداية افول عصر الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني لشعوب المستعمرات . لقد اصبح الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي ( اي التحرر والتنمية ) شرطين موضوعيين مكملين للاستقلال الوطني . . بحيث برهنت التجربة على ان التنازل في أحدهما هو تفريط مباشر في الآخر . لم يعد ممكنا للبرجوازية ( الوطنية ) ان تظل كذلك دون تعديل جوهري في هيكلية المجتمع ، كما لم يعد ممكنا لاية قوى ( ثورية ) ان تظل كذلك دون مشاركة اساسية في حماية الحدود .

● ان خاصية التاريخ الاوروبي منذ فجر النهضة الى الآن هو التبلور التاريخي - الاجتماعي المتتابع على مراحل ودورات شبه متكاملة . وهي خاصية مخالفة كليا عن التاريخ العربي الحديث منذ اليقظة القومية اوائل القرن الماضي الى يومنا ، حيث ادى التداخل بين الانحطاط والنهضة وبين القهر الاجنبي والاستبداد الداخلي وبين رواسب التراث ورياح العصر ، وبين النظريات والتجارب ، الى تداخل مثير بين القوى الاجتماعية ابطا من معدلات تباورها تبلورا كافيا ، فنشأت ظاهرة التعايش بين النهضة والسقوط في الفكر ، والثورة والثورة المضادة في المجتمع والاقتصاد والسياسة .

( ٢ )

لذلك يصبح التفريق ضروريا بين سوسيولوجيا الثورة المضادة وسوسيولوجيا الامبريالية ( وهي التفرقة التي يمكن الحصول عليها بالاطلاع على دراسة انور



عبد الملك المدرجة في كتابه البالغ الاهمية : الجدلية الاجتماعية ، باريس ١٩٧٢ .  
ص ٣٦٧ - ص ٤٥٩ من الطبعة الفرنسية ) . . فسوسيولوجيا الامبريالية تمنحنا  
البعد الدواي من سوسيولوجيا الثورة المضادة في العالم المتخلف ، حيث يلعب هذا  
البعد دورا مؤثرا ( احيانا داخل اوربا ذاتها كما حدث في اليونان وتركيا وقبرص .  
وكالها ليست بعيدة عن الشرق الاوسط . مما لا ينبغي غيابه عن اي تحليل ) . وجوهر  
الفرقة منهجي ، فالمقارنة لا تصبح بما كان ، بل بما يمكن ان يكون . وهو الاتجاه  
المتميز في احد اهم مؤلفات جاك بيرك ( انعتاق العالم - باريس ١٩٦٤ ) .

في هذا الضوء نستطيع ان نعدل من وضع « مفارقة » تاخذ بخناق التاريخ  
الاجتماعي للفكر المصري الحديث . . ففي زمن الهزيمة اصدر لويس عوض  
( ١٩١٥ ) كتابه المهم « تاريخ الفكر المصري الحديث » ( جزءان - دار الهلال - القاهرة  
١٩٦٩ ) عن مرحلة « النهضة » . وفي السبعينات - زمن النصر بلغة النظام المصري  
الراهن - تواكب المفكرون المصريون يصفون المرحلة بأنها مرحلة السقوط . ولا  
شك ان « الدافع » يبقى في مستوى اهمية ما كتب ، فاويس عوض اراد ان يقول  
بان الهزيمة عارضة وليست من صاب الشعب المصري ولا من تاريخه . والآخرين  
ارادوا ان يتساءلوا : ما قيمة نصر عسكري وهناك سقوط عقلي ؟ كلا الفريقين على  
صواب ما وخطا ما . . لان النهضة والسقوط في التاريخ المصري الحديث ظاهرة  
واحدة مركبة ، وليس الشعب ولا نظام الحكم بعيدين عن اسباب النهضة والسقوط  
معاً . فرواسب القرون من القهر والجهل والتضليل الاعلامي المحكم يمكن ان يورط  
الشعوب في اخطاء جسيمة . كما ان سلطة الحكم وما تمثله من قوى اجتماعية وما  
تعمل في اطاره من شروط حضارية ، يمكن ان تنجز على صعيدي وسائل الانتاج  
وعلاقاته ، قيما نهضوية ارقى . ولكن العكس يظل دائما صحيحا وبقوة ، فالنظام  
المضاد لمجرى التاريخ يستطيع ان ينتكس بالنهضة اشواطا بعيدة المدى والعمق .  
وليس النصر او الهزيمة العسكرية او الاقتصادية عملا فنيا ( تقنيا ) بحتا ، بل له  
مقدماته الاجتماعية وسياقه الثقافي ونتائجه الحضارية ايضا . لذلك كان لا بد لاي  
تشريح اجتماعي - ثقافي للمقد الاخير من الفكر المصري ، ان ياخذ في اعتباره  
مقومات ومكونات الخصوصية المصرية . وفي بحثنا عن « الثورة المضادة » مثلا .  
لا بد ان نضع في اعتبارنا هذه المجموعة من الخصائص :

● ان سقوط نظام الحكم لا يعني تلقائيا سقوط الثقافة ، كما ان نهضة النظام  
الحاكم لا ترادف نهضة الثقافة . تاريخنا الحديث في مصر المعاصرة عرف اكثر من  
نهضة وسقوط في المرحلة الواحدة ، كانت تتوازي النهضة فيها احيانا بين النظام  
والثقافة وكانت احيانا تتقاطع ، كانت الواجهة الثقافية احيانا تتناقض مع الانتاج  
الثقافي وكانت تعبر عنه احيانا اخرى ، حينما يقصد مقصود من السلطة وحينما آخر  
بغير توجيه مباشر . كما ان التعبيرات المؤسسية السياسية ( كالحزب ) لم تكن  
تجسيدا ثقافيا لمستوى الفكر والوعي على الدوام ، بل وقعت المفارقات كدعم مثقفي



الصفوة الارستقراطية لديموقراطية التعبير وتقديس العقل ، ورضوخ او مسايرة زعماء الاغلبية للوعي الناقص عند الجماهير والوقوف بالتالسي مواقف متخاذلة او معادية لحرية الفكر والعقل والفن .

● من رفاعة الطهطاوي ( ١٨٠١ - ١٨٧٣ ) الى محمد عبده ( ١٨٤٩ - ١٩٠٥ )  
وقع الفكر المصري في مرحلتين النهضة الاولى والثانية - من عصر محمد علي الى ثورة عرابي - تحت سيطرة الثنائية الفكرية في محاولة طموحة ولكن عاجزة عن التوفيق بين الاصل والمعاصرة ، او بين التراث والتجديد او بين الاسلام والحضارة الحديثة . وهي المحاولة التي اوضحت من خصائص الفكر العربي عامة ، والمصري على وجه التحديد . وقد نتج عنها او تفرع منها اسلوبان متميزان هما :  
البراغماتية التي تصل الى حد الموافقة على استهلاك الحضارة دون انتقادها بالفكر الذي انتجها ، والمرحلية التي تصل الى حد الارتداد في الحياة الواحدة للمفكر الواحد كتراجع محمد عبده عن موقفه من الثورة العرابية ، وتراجع علي عبد الرازق ( ١٨٨٨ - ١٩٦٦ ) بمنعه اعادة طبع كتابه « الاسلام واصول الحكم » ( ١٩٢٥ ) رغم زوال اسباب المنع ، وتراجع طه حسين ( ١٨٨٩ - ١٩٧٣ ) بحذف اهم فصول كتابه « في الشعر الجاهلي » ( ١٩٢٦ ) ثم تراجع توفيق الحكيم ( ١٨٩٨ - ) بعد حوالي نصف قرن من ذلك التاريخ وعشرين عاما على ثورة ١٩٥٢ حين اصدر كتابه « عودة الوعي » ضد التجربة الناصرية التي يعد احد آباءها الفكريين ( ١٩٧٤ ) .

● ان هذه الثنائية ليست فكرا مجردا ، بل هي صياغة اجتماعية - ثقافية للطبقة المتوسطة المصرية التي تداخلت نشاتها مع الاحتكارات الاجنبية ونمو الطبقات الشعبية في وقت واحد ، ومع البرجوازية الكبيرة على نحو خاص . مما ادى الى سيادة الازدواجية بين الفكر والسلوك ، بين علاقات الانتاج والقيم الاجتماعية ، واصبح الفصام العقلي والشعوري مهيمننا على المسيرة الثقافية والسياسية ، لا في حياة الافراد من المثقفين والسياسيين ، بل في حياة السلطة والشعب .

● وكان الوجه الآخر الايجابي نقيضا للظاهرة السلبية ، حيث التحمت المقومات الموضوعية للتحرر الوطني بالمكونات الذاتية للتحرر الاجتماعي . ومن هنا كانت الازمة طيلة سنوات الثورة الناصرية وسنوات الثورة المضادة ازمة شاملة للقوى الاجتماعية في المرحلة الاولى ، ومازقا يواجه مختلف الاطراف في المرحلة الثانية .

من هنا يجب التدقيق بامعان في ما قيل عن « السقوط » الذي رافق رحلة « النظام » المصري الراهن من حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ حيث المقدمة تنشد اهازيج النصر ، الى زيارة اسرائيل في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧ حيث الخاتمة تشير الى الهزيمة . هل يعد ذلك « سقوطا » لمصر او لعقلها ؟



ان المؤلفات الهامة التي كتبها المفكرون المصريون في فرنسا ابيان المرحلة الناصرية وفي مقدمتها واكثرها اهمية كتاب انور عبد الملك « مصر مجتمع عسكري » ويليه في الاهمية كتاب حسن رياض « مصر الناصرية » ثم كتاب محمود حسين « صراع الطبقات في مصر » ، ( وغالبيتها لا تتحمس للمرحلة الناصرية ) لم تسجل قط « سقوط العقل في مصر » حينذاك - رغم ان اثنين من المفكرين الاربعة ذاقوا مرارة السجن والتعذيب اكثر من خمس سنوات ، كما ان الاثنين الآخرين اختاروا « المنفى » الاكثر مرارة - فماذا حدث في السبعينات حتى يجمع خمسة من كبار المثقفين « داخل » مصر ينتمون الى اتجاهات متباينة واجيبال مختلفة ، على « تدهور » و « انحطاط » الفكر في مصر ؟ لنستمع اليهم اولاً :

● قال الدكتور زكي نجيب محمود - استاذ الفلسفة الوضعية والكاتب « بالاهرام » - تحت عنوان « العقل العربي يتدهور » ( مجلة روز اليوسف المصرية ١١/٤/١٩٧٧ ) ان المفكرين في بلادنا « لا يجدون سبيلا يصل بهم الى هدفهم الواضح ، بل توجد موانع وعقبات تتمثل في **الجمود الفكري** لدى **اولي الامر** وعند **قطاع كبير من الجماهير** » . ثم يشخص ازمة المفكر فيما يسميه بالعالم الثالث عموماً قائلاً « ان ازمة العالم الثالث عموماً - الذي ننتمي اليه - تتمثل في غموض تصوره للمستقبل ، لان امامه نموذجين للتطور ، النموذج الرأسمالي ، والنموذج الاشتراكي الماركسي ، والعالم الثالث مختلط عليه الامر في الاختيار بينهما ، ويحاول ان يجد صيغة ثالثة يطبقها في تطوره ، ومن هذه الاتجاهات لم تحدد دول العالم الثالث اختيارها بعد » . ولهذه الاسباب فالمفكر لا يعبر عن نفسه تعبيراً واضحاً مستقيماً فعندما « ينقل المفكرون الى الجماهير تصوراتهم العقلية عن المجتمع الجديد ، يتخرجون من عرض الصورة كاملة كما يرونها حتى لا يصدموها **الجانب الرجعي من المجتمع** ، بل يطمسون بعض جوانب الفكرة ويحرفونها حتى يسهل قبولها عند الراي العام » . . واحدى النتائج الخطيرة لذلك اننا « الى الآن لم يتكون لنا فكر عربي اصيل فيما يختص بمشكلات العصر » . والدكتور زكي نجيب محمود يرفض الاتجاهين السائدين على الفكر العربي سواء نحو الغرب او نحو التراث ، قائلاً ان الاتجاه نحو الغرب كلياً لا يحل مشكلتنا الخاصة بنا وبمستوى تطورنا ، اما الاتجاه السلفي فهو « يتناقض مع نفسه في كل لحظة من حياته » فهم - السلفيون - يتحدثون مطالبين بالعودة الى السلف الصالح في جهاز ( راديو ) لم يكن ممن صنع السلف . ويكتبون وينشرون افكارهم السلفية في جرائد ومجلات لم تكن معروفة مطلقاً لذلك السلف . ويستخدمون كل الوسائل والاجهزة العصرية ، فاذا كانوا جادين في دعوتهم فليتركوا كل وسائل العصر » .

ويصور الكاتب ما وصلت اليه امور الفكر في بلادنا « الى هذه الدعوة الغريبة المعادية لتطور العصر ، التي ينشرها اولئك السلفيون ، وتجعلني اشعر بانني اعيش داخل كابوس فكري او مسرحية عبثية ، فالسلفيون يطالبون بقطع بيد السارق ورجم الزاني ، وغيرها من وسائل العقاب التي تتناقض مع روح العصر . واحب ان



اطرح سؤالاً على اصحاب تلك الدعوة الفريية : من سيقطع يد السارق ؟ هل هو الطبيب الجراح الذي اقسام على حماية وانتقاذ ارواح البشر ووصل الالدي المقطوعة .. أم الجزار ؟ « هكذا اصابنا « نوع من الشلل الفكري في حركة تقدمنا ، واقولها صراحة ، **اتنا الآن اقل حرية في عرض افكارنا مما كانت عليه منذ قرن كذل من الزمن ..** فقد اصبحت عملية **تجريم الفكر** ، اي فكر ، هي العملة السائدة الآن » .

● وقالت الدكتورة لطيفة الزيات - استاذة الادب والكاتبة اليسارية - تحت عنوان « العقل العربي في حالة شلل » ( روز اليوسف الاسبوعية المصرية ١٨/٤/١٩٧٧ ) ان عقلنا لم يعد يمر في حالة ازمة بل في حالة شلل ، والسبب الاول في ذلك ان شعوبنا « لم تنجح في تثبيت حقها في الحرية وفي رغيغ الخبز . ولا يمكن ان يزدهر في القرن العشرين فكر في ظل القهر او في ظل الجوع » . وتصل الكاتبة الى نتيجة مؤداها « ان جذب الفكر العربي زاد من عمق التفرقة داخل الشعب الواحد .. خد الشعب المصري مثلاً ، أنه يعيش في عوالم فكرية مختلفة تكاد تنفصل عن بعضها البعض انفصالا تاما ... بل اننا نجد متناقضات لا حد لها ولا حصر داخل الطبقة الواحدة وهذا يخلق وضعاً شديداً الخطورة ، لانه يستحيل معه وجود الانسجام الحضاري اللازم والضروري لاي طبقة تريد أحداث التغيير الحضاري المطلوب » . وتحدد لطيفة الزيات معالم الازمة في « غياب الحس النقدي عند الجماهير » والفجوة تزداد اتساعاً بين الكلمة ومعناها ، وانعدمت القدرة لدى الراي العام على التمييز بين الصدق والكذب وبين الصواب والخطأ وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة . ومن معالم الازمة ايضاً **حالة الفصام الثقافي** سواء بعزلة المثقفين عن مجموع الشعب ، او بعزلتهم عن بعضهم البعض « **وبالتالي اصبغ لا يوجد عندنا حركة ثقافية وفكرية يكتب لها التواصل والاستمرار** ، ويتواجد فيها عنصر التفاعل والتأثير الجماهيري ، بل كل ما عندنا مجموعة ابداعات فردية لبعض المثقفين .. ان الاجداد شبه الكامل ، والشلل في المجالات الثقافية والفنية ، اصبغ علامة مميزة للفترة التي نعيشها » . والاسوأ من ذلك - تضيف الدكتورة الزيات - ان كتابات هذه الايام ، لتلك الاسباب مجتمعة « تخرج خالية من الامتلاء الانساني ، فتعكس افلاس الادباء والاشائين ، كما ان التزام الكثير من مفكرينا ومثقفينا بالصمت والهجرة المعذبة واحساسهم بالغربة والوحشة داخل اوطانهم ، لونت حياتنا الثقافية بلون قاتم » . والجذر البعيد لذلك هو « ان مسار الجامعة المصرية تجاه حرية الفكر اجهض بواسطة ثورة ١٩٥٢ ، وتوقف تيار الحرية وتوقفت الجامعة عن دورها الحضاري » . وترى الكاتبة ان النهضة التي اعقبت ثورة ١٩١٩ في مصر قضى عليها تحالف الرجعية المحلية مع الاستعمار البريطاني في اواخر الثلاثينات . ولكن نهضة اخرى بدأت في الخمسينات امتدت حتى الستينات من هذا القرن كانت « حصاداً للحركة الوطنية المصرية في الاربعينات » . ولم تكن هاتان النهضتان عند لطيفة الزيات مصادفة « بل ارتبطت كل نهضة فكرية بمدى



الصعود الثوري لشعبنا ، وبمدى شعور الشخصية المصرية بذاتها ورغبتها في تطوير تلك الشخصية . وكانت ليبرالية العشرينات تعبيراً عن الخط الصاعد للشخصية المصرية عقب انتصارها على الاحتلال البريطاني ، وكان ازدهار الرواية والمسرح والفن التشكيلي في اواخر الخمسينات واولئ الستينات تعبيراً عن شعور المصريين - من جديد - بذاتهم ، وشعورهم بالانتماء . كما ان الاجراءات التي اتخذتها قيادة ثورة يوليو في اتجاه ديموقراطية الثقافة - ان جاز التعبير - ساعدت على هذه النهضة ، ولكنها لم تستمر طويلاً . اكلتها الثورة نفسها . واعتقد - جازمة - ان كل نهضة فكرية حققها الشعب المصري ارتبطت بكفاحه الوطني التحرري ، وبمدى نجاح هذا الكفاح . وتختتم الدكتوراة الزيات شهادتها بالتأكيد على اننا « ان نشهد نهضة فكرية جديدة الا مع مد تحرري وثوري جديد ، ومن خلال معركة تحررية وحضارية طويلة الاجل مع اسرائيل التي تجسد كل ما هو رجعي وعرقي وقائم على التفرقة الدينية والعنصرية ، **فليست معركتنا مع اسرائيل معركة حدود ولكنها معركة وجود حضاري** . وحرية الفكر العربي - لن تتألى الا بيقظة الطبقات صاحبة المصلحة في التغيير » .

● وقال الدكتور مراد وهبة - استاذ الفلسفة الراديكالي - تحت عنوان « الفكر العربي وقف عند مرحلة التمرد » ( روزاليوسف ٢ مايو ، ايسار ١٩٧٧ ) اننا منذ اواخر القرن الثامن عشر « يمكننا القول بأن الفكر العربي لم يسر على وتيرة واحدة ، فقد ترنح بين مرحلتين لا ثالث لهما : مرحلة التمرد ومرحلة الجمود . أما المرحلة الثالثة - والغائبة - فهي مرحلة الثورة ، التي تعني التغيير الجذري للقيم الفكرية المتوارثة » . وحتى المواقف الفكرية المتمردة في الفكر العربي ثم القضاء عليها . . . وبعد ذلك تم اغتيال العقل العربي » . كيف ؟ يجب مراد وهبة - « . . . فعنصر النهضة ليس وارداً في أية مرحلة من مراحل الفكر العربي الحديث ، ذلك ان المقومات الاساسية لهذا العصر بالمفهوم الاوروبي ( وهو مفهوم انساني لا يخص الاوروبيين وحدهم بقدر ما يخص الانسان ايا كان - هو تحرير العقل الانساني من أية سيطرة خارجية على سلطة العقل ، فحتى الاصلاح الديني الذي دعا اليه لوثر لم يكن الا الفحص الحر لما جاء في الدين بغض النظر عن رأي السلطة الدينية ، وقد يقال انه قد وجد مفكرون عرب دعوا الى الاصلاح الديني والى تحرير العقل . . . ولكن هذه الدعوة لا تشكل عصراً جديداً يقال عنه عصر النهضة وانما يشكل ارهاصات ومجرد اختلاجة وارتعاشة لا ترقى الى المستوى الحضاري الذي يسمح بتشكيل عصر بأكمله وتغيير مجتمع ) . . . ويرى الدكتور وهبة ان **غيباب الرؤية المستقبلية** هو سبب ما يدعى بأزمة الفكر العربي » . . . فاهمية تلك الرؤية المستقبلية تأتي من ان حركة التاريخ تبدأ من المستقبل وليس من الماضي ، فالمستقبل هو المحرك الاساسي للحركة مهما كان نوعها ، ثقافية او سياسية او اقتصادية ، فالسؤال الاساسي : ماذا نريد ان تكون ؟ هو السؤال المطروح في المستقبل ، ولكن الملاحظ الآن ان السؤال الاساسي المطروح في الساحة العربية :



ماذا كنا ولماذا لا تكون على نحو ما كنا عليه ؟ وهذا معناه اعتقاد وهمي بأن حركة اليوم ينبغي ان تكون تكرارا لحركة الامس . ومن شأن هذا الاعتقاد الوهمي ان يحجب عنا أية رؤية مستقبلية اذا اتفقنا على ان المستقبل ليس تكرارا لمسا مضى وانما ابداع يتجاوز ما مضى .

● وقال الدكتور فؤاد زكريا - استاذ الفلسفة ايضا - تحت عنوان « الفراغ الفكري يتهددنا » ( روز اليوسف ٩ مايو ، ايار ١٩٧٧ ) ان « الفكر » ليس شيئا معترفا به في المجتمعات العربية ، فالمفكر العربي يعيش على هامش المجتمع ولا يمثل « قوة ضاغطة » شأن نظيره في الغرب . ومن مظاهر الازمة الفكرية في بلادنا « اننا لا نجد لدى المشتغلين بالفكر مواقف حاسمة من المحن التي يتعرض لها الفكر » . ولا يرجع فؤاد زكريا السبب الى المفكرين انفسهم بل لان « القيود التي تكبل العقل العربي من جميع جوانبه منعت وصوله الى مرحلة التحرر . وكلما ازداد هذا العقل اقترابا من مناقشة الجدور العميقة التي يعيش عليها المجتمع ، اشتدت القيود التي تمنعه من الحركة . ومن المستحيل ان يصل الى مرحلة التحرر الا اذا استطاع ان يناقش الجدور . وهذا ما توصل اليه الغربيون من زمن بعيد » . ويضيف ان النهضة المطلوبة ليست موازية ولا امتدادا للنهضة الاوروبية ، يكفي ان يصل العقل العربي الى « التفكير المنطقي في الظواهر ، تاركا فلسفة الاساليب الاسطورية والخرافية » ثم يسلك بعدئذ طريقه الخاص الى النهضة . . فهو لن يكرر نهضة مجتمع آخر ولا نهضة عصر سابق . ويؤكد الدكتور زكريا ان هناك فراغا فكريا شديدا يتهددنا بالحصار العقلي من جانب القوى الفكرية والحضارية الاكثر تقدما . وعندما يختفي عنصر القوة المادية عند العرب - البترول - « فاننا نستطيع ان نتبين مدى خطورة الاوضاع التي ستترتب على استمرار الازمة الفكرية الراهنة في المستقبل » . ويستنكر الكاتب ان تكون هناك « ازمة هوية » عند شعبنا ، فحضارتنا القديمة داخلنا وخارجنا ، وحضارة العصر انسانية وليست محض غربية ، ونستطيع - اذا شئنا - ان نصبح جزءا منها حقا وشرعا لا استيرادا او تسديدا لدين ، بشرط ان نأخذ الفكر الحضاري ونتفاعل معه لا ان نأخذ النتيجة التكنوأوجية ونستهلكها .

● وكان الدكتور حسين مؤنس - رئيس تحرير مجلة « الهلال » المصرية - قد كتب في عدد يوليو ، تموز ١٩٧٧ من مجلته متسائلا « لماذا يتدهور الفكر العربي في كل ميدان ؟ » وقد اجابه الكاتب والسياسي فتحي رضوان في عدد سبتمبر ، ايلول من العام نفسه والمجلة ذاتها يقول ان هذا السؤال « وان بدأ متشائما ، فاني اراه فياضا بحسن الظن وبالتفاؤل ، فاني ارى ان الفكر العربي لم يولد بعد » . وبعد ان تعرض بايجاز شديد لابرز علامات الفكر المصري خلال قرن كامل جزم بالحكم التالي « جملة القول ان الفكر المصري لم يولد ، ان اردت الحقيقة ولو كانت مرة وكريهة ومرفوضة . . فالمجددون كالتقليديين والمحافظين ترجموا كثيرا



فأحسنتوا الترجمة اغلب الامر ، واقتبسوا وضمنوا كتبهم ما اقتبسوه ، فاطلعوا قراءهم على ما يجري في العالم الفسيح من حركات الفكر والتحرر والتطور والتطرف وتاملوا في كل الذي قراوه ، وسمعوه ، وراوه ، فأطرفوا قراءهم بخواطر لطيفة مؤنسة ، قد تدعو الى مزيد من القراءة ، والى التطلع الى آثار الماضي واشعار الحاضر ، ولكنهم لم يخرجوا من كل هذا ببناء كامل من الفكر ، ولا بنظرة شاملة الى الكون ، ولا بفلسفة جديدة .. منهم من نقل عن السلف الصالح ، ومنهم من نقل عن اهل الحاضر ، ولكنهم لم يتجاوزوا هذا الحد ، وكان لهذا كله اثره فسي ما نشكو منه من ضحالة الذين جاءوا بعدهم » .



هل اتجاوز اذا قلت ان هؤلاء الاعلام الخمسة من كبار المثقفين المصريين — وهم يمثلون عدة اتجاهات من اليمين واليسار والوسط ، وعدة اجيال ايضا — يصوغون بأفكارهم وتعبيراتهم مدخلا سيكولوجيا واحدا الى « حالة » ثقافية — اجتماعية واحدة ؟ ألم نلمس عن كثب اجماعهم المتفاوت الدرجات والاسباب على ان هناك سقوطا ما ، يدموه احدهم بالتدهور والآخر بالشلل والثالث بالموت اغتيالاً والرابع بالفراغ المخيف والخامس بعدم الولادة أصلاً ؟ ألم نلاحظ ان غالبيتهم تتجه في مناقشتها للحاضر الى الجذور القريبة ( فجر القرن الماضي ) لدرجة الشك في ان نهضة ما قد ولدت أصلاً ؟ ألم تتخيل لنا الهوية الحضارية بين مآزق التراث وأزمة التجديد في خلفية الجميع طول الوقت وتجاه البصر بعض الوقت ؟ ألم نمسك بخيط رهيف يربط في وعيهم ولاوعيهم بين قضية النكر ومشكلة المجتمع ؟ ألم نقبض على نفمة « اليأس » تلون اصواتهم بالتشاؤم من المستقبل المنظور ؟ ألم تتضح لنا مسألة « الحرية » قاسما مشتركا اعظم بينهم ؟

هم يختلفون ، قبل ذلك كله وبعده ، في الكثير الكثير ، في المقدمات والسياق والنتائج .. ولكنهم يتفقون على نحو لا مثيل له على العلامات والمظاهر والظواهر . وهم ينسون في غمرة انفعالهم بهشده ما مائل امامهم ونجائهم عسيلي صغورهم كالكتابوس ، منجزاتهم هم انفسهم قبل منجزات غيرهم طيلة ثلاثين واحيانا اربعين عاما ، لا زالت تربي الاجيال وتكون الضمائر . فلنحفظ في ذاكرتنا ، ان هذه الآراء لم تكن آراءهم منذ عشر سنوات ، رغم الهزيمة المروعة عام ١٩٦٧ . ولنحفظ في ذاكرتنا ان نصراً ما قد تحقق عام ١٩٧٣ على صعيد المواجهة العسكرية . ولنحفظ أخيراً ان هذا الانفجار بالسخط قد وقع عام ١٩٧٧ قبل اشهر قليلة من تحليق طائرة الرئيس المصري في سماء فلسطين المحتلة ، وهبوطها عند اقصادم الزعماء الاسرائيليين .

وهو المشهد الذي تعلقت به عيون العالم « المتحضر » ولم تر سواه .. لم تر ما قبله ولم تستبصر ما بعده .. ففوجئت بعد اشهر معدودة بأن « الزيمارة



التاريخية » لم تكن قط نهاية الحرب وبداية السلام ، بل عرف البعض انها كانت تتويجا لمسيرة الثورة المضادة في مصر ، وعرف البعض الآخر انها « نقطة النهاية » لما سمي زمنا بالتجربة الديموقراطية في مصر . . . فبعد عام كامل من « الزئير اليائس » للمفكرين المصريين « المتشائمين » - وكانهم احسوا بالزلزال قبل وقوعه - كان رئيس النظام المصري يستفتي الشعب على اغتيال العقل ومطاردة الضمائر . الامر الذي فاجأ الغرب بشقيه المخدوع والمتآمر ، ولم يفاجئنا نحن سواء من الذين راوا السقوط وحده فأنشدوا الالحن الجنائزي المعبود ، او الذين راوا السقوط وعاشوا النهضة معا ، فراوا الثورة في العمق وان طففت « الثورة المضادة » فوق السطح .

### ( ٣ )

في الذكرى السابعة لحركة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ ( والتي ترافق احتفال اسرائيل بتأسيس دولتها على ارض فلسطين منذ ثلاثين عاما ) القى الرئيس السادات خطابا في البرلمان المصري راجع فيه تجربة السنوات الماضية التي استخلص منها مجموعة من القرارات ، استفتى الشعب بشأنها في اقل من اسبوع ( يوم ٢٠ مايو ، ايار ١٩٧٨ ) حيث كانت النتيجة التقليدية في كل استفتاء سابق هي « نعم » بما يشبه الاجماع .

ويمكن ايجاز قرارات الرئيس السادات الجديدة ، من واقع كلماته ، كما يلي :  
● قانون « العيب » لوضع الحدود لما اسماه بالانفلات في البرلمان والنقابات المهنية كمنقابة المحامين . وقد حدد الرئيس هذا الانفلات او التسبب بواقعتين احدهما في مجلس الشعب التي هتف فيها احد النواب بسقوطه وقد فصل من عضوية المجلس ، والثانية هي تعريض احد المحامين الذي « سب الدولة ورئيس الدولة » على حد قول الرئيس . وقد فهم المصريون على الفور من هذه التسمية الغريبة على آذانهم « قانون العيب » ان المقصود بها هو العيب في « ذات رئيس الجمهورية » كما كان ينص الدستور في النظام الملكي على عقوبة العيب في الذات الملكية . وسيكون القانون الجديد وهو الاول من نوعه بعد ثورة ١٩٥٢ حيث لم يتمتع بمثله الرئيس عبد الناصر - مقترنا في المخيلة والتشريع معا بالعبارة الجديدة ايضا والتي قال فيها الرئيس مخاطبا نواب الشعب « **انا مسؤول امام الله لا امامكم** » وهي مسالة تتم وفقا لذلك ، بعد نهاية العمر .

● القرار الثاني هو اعادة النظر في حزب اليسار الذي يتزعمه زميله في مجالس قيادة ثورة ١٩٥٢ خالد محي الدين . قال الرئيس حرفيا « المسيرة الديموقراطية مع الجماعة دول ( يقصد اليساريين ) لا بد من ان يعاد فيها النظر » لانهم خرجوا على المبدأ الذي يسميه « السلام الاجتماعي » ، فهم يرددون ان الدولة تتحول الى الرأسمالية وان الشعب محروم مما يؤدي الى الحقن الطبقي والتحرير على



الصراع الاجتماعي . واضاف الرئيس السادات انه سيتصل فور انتهائه من الخطاب بالامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي - وقد فعل - ليتخذ من الاجراءات الواردة في قانون تنظيم الاحزاب ما يتناسب من « مراجعة للديموقراطية » التي يتمتع بها اليسار . ولما لم يكن الامين الاول هو صاحب المبادرة الى هذه المراجعة ، فانه يحق للبعض ان يستنتج اما ان هذا المسؤول عن قانون الاحزاب لم يجد في السلوك السياسي لحزب اليسار ما يستحق لفت النظر او المراجعة او العقوبة ، واما انه قصر في أداء واجبه . كما يحق للبعض الآخر ان يستنتج ان الرئيس يوجه للحزب اتهاما محددا هو خروجه على احد المبادئ الرئيسية لتكوين الاحزاب ، وبالتالي فان الخروج على احد بنود العقد من احد الطرفين يلغي الاتفاق بينهما . اي ان الاقتراح هو الغاء حزب اليسار ، الذي قامت السلطة بعد ٧٢ ساعة من لقاء الرئيس لخطابه ، بخطوة اولية هي مصادرة جريدته « الاهالي » صباح السابع عشر من مايو ، ايار ١٩٧٨ . كما اقلت القبض على أحد نواب الحزب في الاسكندرية وهو يخطب في حفل انتخابي . وكان الرئيس السادات قد كرر في هذا الخطاب تأكيداً قديماً بأنه « لن يتولى في مصر منصب سياسي او اعلامي او اي منصب يمس او يقوي التأثير في الجماهير أي انسان لا يؤمن بشريعة الله » . ولكن الرئيس لم يحدد السبيل او السبل والجهة او الجهات التي ستتحقق من « ايمان » المواطن او عدمه . والشيء الوحيد المؤكد هو انه ليس مواطنا كامل العضوية في المجتمع من ثبت عليه عدم الايمان .

● القرار الثالث يخص الذكر والاعلام داخل مصر وخارجها . وقد ربطه الرئيس بالقرار السابق حين بدأه قائلا « دا دين الدولة الرسمي الاسلام واحنا مش مستعدين نتعامل مع حد يتنكر للاديان » ولكن هذه الديباجة لا ترتبط عضويا بما جاء بعدها من اتهام لبعض الكتاب المصريين - في الداخل والخارج - بالتنكر او المعارضة للنظام السياسي الراهن ، الا اذا كان التعبير يقصد الربط بين الدين ونظام الحكم ، وان الايمان بالاول او الكفر به يرادف الايمان بالآخر والكفر به . وقد لاحظ كل ما استمع الى تسجيل خطاب الرئيس ان هتافا عاليا بين النواب كان يقطعه بين الحين والآخر بشعار « الله اكبر - الحكم بكتاب الله » وهو شعار الاخوان المسلمين . وقد جاءت كلمات الرئيس وكلمات الهتاف في توقيت اثار دهشة المراقبين حيث ان نيرانا طائفية حقيقية لا مجازية ، كانت قد اندلعت قبل اسبوعين في محافظة « المنيا » جنوب العاصمة تشابهت لحد ما ساوي مزيج مع الاسلوب الذي عرفه اللبنانيون في حربهم الاهلية ، اذ قام بعض الشبان المسلمين بحرق اكبر كنائس المدينة ، فما كان من الشبان المسيحيين الا ان قاموا ليلا بحرق احد المساجد ، وفي الصباح كان « الخطف على الهوية » من الجانبين قد بدا ليسجل ظاهرة هي الاولى من نوعها في تاريخ مصر الحديث . وقد صادف ذلك وقوع حادث قضائي مشير هو الآخر الاول من نوعه ، اذ حكمت احدى المحاكم بحق المواطن المصري المسيحي في الزواج بأكثر من واحدة لان شريعة الاغلبية ودين الدولة



يجيزان ذلك . ومن ثم كانت الدهشة من تشديد الرئيس على الأسس الإسلامية للنظام في مجال الحديث عن الإعلام المعارض . بينما لم تكن الدهشة مماثلة لهجومه على معارضة المثقفين المصريين في صحافة العواصم العربية او في الصحافة العربية المقيمة مؤقتا في باريس . ذلك انه من حق الرئيس ان يعترض على المعارضين ، وان تساءل البعض حول حقه في التعليمات التي اصدرها الى نقاباتهم لفصلهم منها . . فالهوية المهنية لا تُلغى او تكتسب لاسباب سياسية . خاصة وان عضوية النقابة في مصر احد شروط ممارسة المهنة .

● بالنسبة للسياسيين الذين عادوا في « حزب الوفد الجديد » قرر الرئيس ان يستفتي الشعب حول كل من مارس العمل الحزبي قبل ثورة ١٩٥٢ وما اذا كان من حقه الانخراط في العمل السياسي الراهن ، مستثنيا حزبين فقط هما الحزب الوطني ومصر الفتاة . وقد لفتت الانتباه في هذه الاجواء نقطتان : الاولى هي ان الرئيس السادات كان قد قرر منذ توليه المسؤولية الاولى في البلاد اعادة الحقوق السياسية المصادرة في ظروف استثنائية سابقة الى اصحابها ، وانه قبل وضع الدستور الدائم واعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ثم تجربة « المنابر الثلاثة » فتجربة « الاحزاب الثلاثة » ثم الاربعة ، كان قد استفتى الشعب ايضا حول سيادة القانون ودولة المؤسسات حيث يتمتع كل مواطن بحريته السياسية . وقد توالى منذ ذلك الوقت مجموعة القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت تقليديا بشعار « الانفتاح » والتي اعادت « الارض » الى بعض كبار الملاك القدامى وفكت « الحراسيات » عن بعضها الآخر وسط حملة تشهير لم يسبق لها مثيل ، بالنظام الناصري . وكان من الطبيعي ان يعود « الوفد » ممثلا لكثير من المصالح الطارئة مع التشريعات الجديدة . ولكن يبدو ان صراعا عنيفا بدأ على الفور بين ما يسمى بحزب « الوسط » الذي يدعمه السادات ويرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء ، وبين حزب « الوفد » الجديد . وهو صراع حول اهلية كل منهما لتمثيل المصالح ذاتها ، فقد بدأ « الوفد » منذ حصل على شرعية العودة ، قطبا جاذبا للقوى الاجتماعية الاوسع قليلا من قاعدة النظام ، وقد نال ثقتها بسرعة لافتة ، واصبح منافسا خطرا لحزب الحكومة . واقبل قرار الرئيس الاخير ليحسم المعركة بين الحزبين بالغاء « الوفد » وليذكر المصريين بحركة « التطهير » التي رافقت الخطوة الاولى لثورة ١٩٥٢ وهي الحركة التي سبقت الغاء الاحزاب . والنقطة الثانية في هذا القرار هو الاستثناء الرئاسي لحزبين هما « مصر الفتاة » و « الحزب الوطني » . . وكلاهما عرف في تاريخ مصر الحديث بالميل الاسلامي ، واحدهما على الاقل آمن ومارس العمل الارهابي المنظم . بينما « الوفد » الذي يريد العودة بمصر الى ما قبل ١٩٥٢ كما يتهمه خصومه ، كان في ذلك « الماضي » حزب الاغلبية الشعبية بلا منازع .

● النقطة الاخيرة في خطاب الرئيس ليست قرارا ، بل كانت دفاعا مباشرا عن الهوية الاجتماعية للنظام . . فلقد كانت المرة الاولى في تاريخ الخطب الرئاسية ان







زالت التجربة اللبنانية ماثلة للعيون . اما تحرير الارض فلم يعد واردا الا عبر موائد المفاوضات تحت الرعاية الاميركية و « دون امل » . وكانت النتيجة الرمزية لذلك هي دفاع الرئيس عمن يمثلهم من موقع السلطة وهم ذلك التحالف الطبقي الحاكم من اغنياء الريف وسماسرة المدن . وبتصفيته شبه النهائية لاي تفكير في الديموقراطية او التحول الاجتماعي يكون الرئيس السادات قد استطاع ان يجمع بين سلاحيات النظام السابق على ١٩٥٢ و النظام الناصري وأن يستبعد اي سمة ايجابية كانت فيهما . ولكنه يكون ايضا قد تجاوز « الاشكال » التاريخي للمبرجوازية المصرية التي لم يتيسر لها ان تنجز ثورتها في اي وقت الى « المازق » التاريخي الذي تواجهه الثورة المضادة في مصر .

والحقيقة ان السنوات السبع لرئاسة السادات لا تشكل سوى احدي حلقات « الثورة المضادة » في مصر ، ذات الجذور التاريخية العميقة في التاريخ المصري الحديث . وكما ان انتفاضة احمد عرابي ضد الخديو ( ١٨٨٢ ) وهبة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ضد الانكليز لم تكن « الثورة » بل حلقتان رئيسيتان في مسيرة الثورة المصرية ، ثورة الطبقة الوسطى اساسا ، كذلك فان ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ لم تكن « الثورة » بل كانت احدي مراحل الثورة المصرية . وكذلك ايضا الثورة المضادة الراهنة فهي « ثورة مضادة » وليست « الثورة المضادة » بل احدي حلقاتها فحسب . وكثورة ٥٢ نفسها التي بدأت انقلابا وانتهت ثورة ، فان الثورة المضادة في مصر الآن لم تبدأ هكذا بل بدأت انقلابا تكرر اتجاهه المضاد بعد ذلك . وهو ليس ارتدادا على النظام الناصري السابق فقط ، اي انه ليس موجها ضد التحالف الاجتماعي الذي كان يمثله عبد الناصر بالذات ، بل ضد مقومات الثورة الجديدة . انه ليس ضد « ثورة » بعينها بل ضد « الثورة » المصرية عموما .

وتاريخ الثورة المضادة في مصر هو تاريخ الثورة نفسها ، فمن داخلها وخارجها معا كانت تنمو عوامل الارتداد . وكان ذلك نتيجة طبيعية لنشأة البرجوازية المصرية وتطورها . لقد نشأت اصلا في القطاع التجاري تساندها شريحة ضيقة من الفلاحين وشريحة أضيق من الموظفين ، وتتداخل مصالحها بالضرورة مع كبار الملاك المتحالفين بدورهم مع الاحتكارات الاجنبية . هذه النشأة المغايرة كيفيا لنشأة البرجوازيات في الغرب قد تركت بصماتها على مسيرة الطبقة الوسطى المصرية . . فقد ولدت في ظل القهر الاجنبي وتلقت الضربة الاولى في حياتها عند اواخر القرن الماضي على يدي الاحتلال البريطاني . كما انها ولدت في ظل نظام اوتو - ثيوقراطي تتربع على قمته أسرة محمد علي . كذلك فقد ولدت من فئات اجتماعية متخلفة في اسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج معا . اي انها ولدت محاصرة بمختلف وسائل الاحباط ، حتى ان التحديث الصناعي مثلا جرى بالتحالف مع كبار الملاك . . حيث كان التداخل بين « الارض » والتجارة والصناعة والجهاز البيروقراطي للدولة والوجود العسكري الاجنبي ، اركان « المهد » الذي تمت فيه الولادة . وكانت ولادة بالغة التعسر . وقد لازم العصر الطبقة المتوسطة



المصرية طيلة تاريخها « الثوري » وهي تناضل ضد الاحتلال والحكم المطلق من اجل الاستقلال الوطني والديموقراطية . ولكننا حين نعلم ان حزب « الوفد » أكبر سنر تجسيدات التنظيمية لم يحكم طيلة ثلاثين عاما تبدا بدستور ١٩٢٣ ( حصاد ثورة ١٩١٩ ) اكثر من سبع سنوات ونصف ، فاننا ندرك على الفور انها لم تنل في اي وقت فرصة للتقاط انفاسها وانجاز ثورتها . كان التاريخ الاجتماعي للشعب المصري يتجاوزها دائما ، فكما انجزت احدي المهام الملقاة على كاهلها طرح عليها الواقع الاقتصادي والاجتماعي اسئلة جديدة فتضطر للتهادن مع الاستعمار او العرش او التحالف مع الفئات العليا من اشباه الاقطاعيين وكبار البرجوازيين على حساب الطبقات الشعبية العريضة . هكذا وقعت معاهدة ١٩٣٦ مع الاستعمار البريطاني ، وهكذا وقع حادث ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ الشهر الذي فرضت فيه السفارة البريطانية زعيم الاغلبية مصطفى النحاس باشا على الملك فاروق . وهكذا احترقت القاهرة ومعها النظام بأكمله في ٢٦ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٢ ليأتي « الضباط الاحرار » على انقاضه ، ولتولد من رمادها « عنقاء » جديدة ( كما في الاسطورة الفينيقية ) لتبني عشبا جديدا على احد اغصان الشجرة القديمة .

وبهذا التركيب المتداخل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا للطبقة الوسطى المصرية ، كان من الطبيعي ان يكون تركيبها الثوري متاخلا مع قوى الثورة المضادة . . التي تدعمها بغير شك القوى المؤهلة طبقيًا كالاحتلال والقصر وباشوات الارض والعقارات والشركات ، ولكن « بدرة الفساد » كامنة داخلها اولا . والترجمة السياسية لهذا الكلام نلاحظه في انقسام الثورة العربية نفسها ، ثم في انقسامات حزب سعد زغلول « الوفد » الذي انشق عنه « الحزب السعدي » ليصبح اقلية و « الكتلة الوفدية » لتصبح اقلية الاقلية ، كما انشقت عنه شخصيات قيادية في مراحل مختلفة . وهو الامر الذي تكرر في صفوف ثورة يوليو - تموز ١٩٥٢ فانعدام التجانس بين قياداتها التي ضمت اليسار والاشوان المسلمين ، كان انعكاسا موضوعيا لبنية الطبقة الوسطى الممزقة بالتدخل والتجاذب ، بين الشكل السياسي والمضمون الاجتماعي ، بين طموحات القيادة للمجتمع والدولة ومقتضيات التطور من ناحية ومرتكزات الطبقات المناهضة لثورتها داخل نسجها الاقتصادي من ناحية اخرى . كانت هذه الطبقات تطبق عليها جناح الدل ولم تكن تفرد هي على الطبقات النصرية لها جناح الرحمة . لذلك كانت تطير احيانا فاذا دفعها الطموح الى التحليق انكسرت وسقطت .

انها مأساة طبقة حقا ، ولكنها مأساة مجتمع ووطن ايضا . . فحين تستطيع الثورة ان تتكيف مع الثورة المضادة ، بل وتفرضها احيانا ، فانها في الواقع تجهز على نفسها وعلى الآخرين معها .

ان مصير الطبقة الوسطى في مصر لم يؤثر في شرائحها المختلفة فقط بل اثر الى اقصى الحدود على تكوين البرجوازية الصغيرة وايدولوجية الفلاحين وتنظيمات



العمال وافكار المثقفين وسلوك الجيش . حين انجزت تفاعلت انجازاتها ايجابيا مع مجموع الشعب ، وحين كانت تسقط لم ينج أحد من سقوطها .

ولعله من المثير انه بعد حوالي قرن من الزمان نجد الاسئلة المطروحة على البرجوازية المصرية هي هي لم تتغير ، لان جوابا حاسما - خارج الثقافة - لسم يعط بعد . ولكن هذا القرن طرح بدوره اسئلة جديدة داخل الثقافة وخارجها في المجتمع . ولم يعد التاريخ ولا المستقبل بقادرين على انتظار الجواب من « حاضر » الطبقة الوسطى في مصر .

كلاهما ينتظر جوابا من طبقات اخرى ، لا على الاسئلة القديمة وحدها بل وعلى الاسئلة الجديدة ايضا . . . وتلك ازمة القوى الاجتماعية البديلة للثورة المضادة المعاصرة ، لا على صعيد الفكر وحده بل على صعيد التكوين الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والعمل السياسي اولا .

ان الرئيس السادات يدري جيدا ، على غير ما يتوهم البعض ، ان المأزق الراهن لا يخصه وحده وانه ليس مسؤولا عنه بمفرده . . بل هو مسؤولية تاريخ اجتماعي طويل ومأزق قوى اجتماعية عريضة . والرئيس يراهن بالدماء « عني وعلى أعدائي » ، فما هو الرهان المقابل ؟



كان الكاتب المصري عباس محمود العقاد يقول « الله وحده يعلم ما اذا كان تمرد ابليس ثورة ام ثورة مضادة » . وكان قد استقبل ثورة يوليو ، تموز ٥٢ بقوله « انها ثورة ضد الثورة » الحمراء التي كان يتوقعها ويخشها في ذلك الوقت . وبالتالي فقد كان المفروض ان يقف الى جانب هذه الثورة التي حالت دون قيام الثورة الاخرى . ولكنه لم يفعل . لان الناصرية حققت فعلا رغم ثياب الانقلاب العسكري بعضا من مهام الثورة التي كان يخشاها .

ورغم ذلك فلو انه عاش الى يومنا ( توفي عام ١٩٦٤ ) لاجاب على سؤاله الساخر عن تمرد ابليس جوابا تاريخيا على الانقلاب الناصري وقال انه كان « ثورة وثورة مضادة » .

كل ما هنالك ان جمال عبد الناصر قاد مرحلة الثورة حتى يوم اجهاضها في الخامس من يونيو ، حزيران ١٩٦٧ .

وان انور السادات الذي رافقه طيلة المرحلة قاد مرحلة الثورة المضادة . .

كلاهما من رجال ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢

ولكنها مأساة طبقة كاملة

والقصة لم تنته بعد . .



**القسم الاول**

**« الرقابة الایجابیة »  
من الهزيمة الى الحرب**



# الفصل الأول

## في البدء كان الانقلاب

### ١ - نجم الانقلاب

تأخر الرئيس السادات في حياته مرتين ، وكلاهما كان ينتهي بصفحة جديدة كلياً في تاريخه السياسي ، هي صفحة « سعيدة » في كتاب عمره المائيء بالثمة قضات والاتساق معا . وهو ، في جميع الاحوال ، غير الكتاب الذي أصدره مؤخراً ( ربيع ١٩٧٨ بعنوان : البحث عن الذات ، قصة حياتي ) .

أما المرة الأولى التي تأخر فيها « البكباشي » أنور السادات ، فهي ليلة ٢٣ يوليو ( تموز ) ١٩٥٢ ، فقد تأخر عن « ساعة الصفر » التي حددها له جمال عبد الناصر في بطاقة تركها له في منزله قبل ساعات من قيام الانقلاب . . . كان السادات خلالها يشاهد مع أسرته فيلماً سينمائياً في دار عرض قريبة من بيته . وهو لم يمنح أحدا فرصة الهمس بهذه الواقعة بل وضع لها حدا حين اعترف بها مراراً في ذكرياته الإذاعية والصحفية والتلفزيونية . ولكن هذا « التأخير » كما يضيف البعض كان متعمداً ، ويؤكدون هذا الرأي بواقعة أخرى متممة لمشاهدة السينما ، لم يحدث أن ذكرها أبداً ، وبالتالي فتصديقها أو تكذيبها متروك له شخصياً أو مؤرخيه من بعده . تقول الواقعة أن أسرة « الضابط الاسمر » افتعلت شجاراً بعد نهاية العرض مع آخرين وسيقوا جميعاً إلى قسم الشرطة حيث سجل « المحضر » مثول أنور السادات وتوقيعه بد منتصف ليلة ٢٢ يوليو ( تموز ) ١٩٥٢ . والمقصود من الحكاية ، بشقيها ، الذي يعترف به صاحبه والذي لم يذكره ، أنه قد أراد فسي حالة فشل الانقلاب أن يثبت بعده عنه . ولكن مناقشة « النوايا » ما لم تكن موثقة لا موثوقة فحسب ، تحرف أي تحليل عن الموضوعية . والمهم أن « البكباشي » أنور السادات قد توجه بعدئذ إلى مكان قريب من قيادة الأركان ، وكان فجر ٢٣ يوليو ( تموز ) قد أوشك . . فكأنه عبد الناصر بمهمتين ، الأولى هي التوجه إلى السنترال المركزي لقطع خطوط التليفون من الكابـل الرئيسي عن بعض الشخصيات ، ثم أعطاه بياناً مكتوباً لإذاعته من راديو القاهرة . وهكذا أتيح لمن تأخر عن « ساعة الصفر » أن يكون صاحب « الصوت الأول » للانقلاب في آذان العالم .

ولعلها من المفارقات التي تحدث كثيراً في الانقلابات ، أن الذي تقدم على ساعة الصفر بنحو ستين دقيقة ( وهو القائمقام يوسف صديق الضابط اليساري )



انقذ الانقلاب من فشل محقق ، اذ كان قادة القوات المسلحة من جنرالات الماسك فاروق في اجتماع عاجل بمبنى القيادة العامة ، على اثر تلقيهم نبأ يؤكد ان « شيئا ما » سيقع هذه الليلة . . ولم يكن يوسف صديق يدري ان الخبر قد تسرب وانهم مجتمعون لهذا السبب ، غير انه وجدها « فرصة » لا تعوض لاعتقالهم دفعة واحدة ، فطوق المبنى دون اية اوامر ، ورغم مخالفة تعليمات الانضباط العسكري ، واقتحم المكان وفازت شبابه بالصيد الثمين . وقد كانت هذه المبادرة الجريئة سببا فسي انقاذ الانقلاب من خاتمة دموية فادحة الثمن كما كانت اولى الاشارات الى ترجيح كفة النجاح . ولكن هذا الضابط الشجاع - يوسف صديق - تلقى اول الامسار مكافأة على تحركه السريع والمباغت حتى لزملائه ( ومن الطريف ان جنوده أعتقلوا « البكباشي » جمال عبد الناصر لان رتبته كانت تعني القاء القبض عليه حسب اوامره ليلتها ، ولم يكونوا يعرفونه ) فأصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة . ولكنه استقال في سبتمبر ( ايلول ) ١٩٥٣ واعتقل بعض الوقت بسبب اتجاهه اليساري . وهو الامر نفسه الذي وقع لخالد محيي الدين بعد اقل من عام وفي صورة مختلفة قليلا ، ولكن السبب كان واحدا .

على اية حال ، فالذي تأخر كان « صوته » اول ما صافح اسماع مصر والعرب والعالم كله في الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو ( تموز ) ١٩٥٢ ، والذي تقدم خرج من الصف بعد عام . . كان الاول يشاهد السينما وكان الآخر « يغامر » باقتحام اعلى حصون القيادة القديمة . ولكن هذا يحدث كثيرا .

وكانت المرة الثانية التي « تأخر » فيها السادات هي يوم وفاة الرئيس عبد الناصر ، فقد كان آخر الدين وصلوا بيت الرئيس . وهو لم يحضر ساعات النضال المريرة ضد الموت ، ولم يشاهد الرئيس حيا قبل هذا المساء الحزين ( في ٢٨ سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ ) بأكثر من ثلاثة أشهر . ولكن الذين حضروا الوفاة من كبار المسؤولين المقربين للرئيس في حياته ، لا بد وانهم تذكروا السادات بصفته عضوا في « اللجنة التنفيذية العليا » للاتحاد الاشتراكي وكنائب لرئيس الجمهورية رسميا . فالحقيقة انه منذ عاد الرئيس عبد الناصر من زيارته الاخيرة لموسكو في صيف ١٩٧٠ طلب من « نائبه » في مبنى المطار حيث كان في استقباله ان « يرتاح في منزله » . ومنذ ذلك « الامر » لم يمارس نائب الرئيس عمله المعتاد ، حتى ولو كان شكليا . وقيل في ذلك « شائعات » كثيرة . ولكن اهمها على الاطلاق كسبان التفسير القائل بان عبد الناصر تلقى اثناء زيارته للاتحاد السوفياتي بريقة من احد المواطنين تشكو زوجة نائبه من انها اعجبت بفيللا يقيم فيها وارسات اليه عرضا بشرائها ، فلما اعتذر فرض نائب الرئيس « الحراسة » على صاحبها . ورغم انتشار هذه « الشائعة » كتفسير لاختفاء نائب الرئيس بعد عودة الرئيس من رحلته ، الا ان احدا ايضا لم يبرهن على صحتها . وان كان المؤكد هو ان الرئيس عبد الناصر اعاد « الفيللا » الى صاحبها ورفع عنها الحراسة . وهناك من لا تستهويه الشائعات فيقول ان الرئيس كان قد قرر الاستغناء عن خدمات نائبه

واحالته الى التقاعد بسبب تغييرات « سياسية » كان يزعم اجراءها ، تتوازي مع تطور فكره السياسي في ذلك الوقت . ولكن الامر المقطوع به ان عبد الناصر لم يصدر قرارا مكتوبا في هذا الصدد . وبالتالي فقد كان نائب الرئيس « موجودا » دستوريا ، وان لم يكن « حاضرا » على خشبة المسرح . وقد لعب هذا الجانب الدستوري دور البطولة في تولي السادات رئاسة الجمهورية ، بالإضافة الى عناصر اخرى . حتى بدا الامر لبعض المراقبين لشؤون مصر وكأنه « نكتة تاريخية » ان يخلف السادات عبد الناصر الذي مات ، في الاقل ، غاضبا عليه وان لم يكن هناك القرار المكتوب بعزله . ولكن التاريخ الاجتماعي للسلطة في مصر لا يعرف التنكيت . فلقد تأخر نائب الرئيس في الوصول الى منزل الرئيس المتوفي ، ولكنه هو الذي اذاع نعيه الى شعب مصر والامة العربية والعالم . بينما الدين حضروا المشهد القاسي منذ بدايته تقريبا ، وهم انفسهم الذين تمسكوا بدستورية الانتقال السلمي من عهد عبد الناصر الى عهد السادات ، كانوا هم ايضا الذين حوكموا ودخلوا السجون أو احيوا للتقاعد بعد ذلك بأقل من عام بالنسبة لغالبيتهم وثلاثة أعوام بالنسبة للبعض الآخر . وكان آخر ما فعله السادات في غرفة الرئيس الراحل هو ان قبل احدي يديه ثم غطاه بملاءة السرير حتى الوجه .

### ★ ★ ★

والمعروف عن الرئيس السادات انه في ظل عبد الناصر لم يكن ميالا للمعارضة او حتى لابتداء الراي الا حين يطلب منه فيصوغه وفق ما يتصور انه سيكون راي الرئيس . ولكن المؤكد ان السادات ، عضوا بمجلس قيادة الثورة ونائبا للرئيس ، قد عارض عبد الناصر مرتين . الاولى ذكرها مرارا في خطبه « الناصرية » بعد توليه الرئاسة ، وهي انهم في بداية الانقلاب اقترحوا على اسلوب الحكم ، فكان عبد الناصر ( حسب رواية السادات ) في صف الديمقراطية ، وكان هو مع غالبية زملائه في صف الدكتاتورية . ولكن « الحقيقة » التي يمكن لم اجزائها من اكثر من طرف (١) هي ان يوسف صديق وخالد محيي الدين ، بالإضافة الى اللواء محمد نجيب كانوا في صف الديمقراطية الليبرالية ( اي الدعوة الى انتخابات جديدة لمجلس نيابي جديد تسلم السلطة في نهايتها الى الحزب الفائق بالأغلبية ويعود الجيش الى الثكنات ) . وقد كانت أزمة مارس - اذار ١٩٥٤ شاهدا لا يدخض على ان الضباط اليساريين ومعهم محمد نجيب وقفوا الى جانب عودة الديمقراطية بهذا المعنى (٢) . وبالأرجح ان الواقعة التي يشير اليها الرئيس السادات ، كانت اختبارا للنوايا من جانب عبد الناصر ، وتسجيلا للمواقف من جانب زملائه . وان السادات قد تصور سلفا ان ناصر سيكون مع النظام الدكتاتوري . وبعد خاتمة

(١) راجع كتاب « قصة ثورة يوليو » لـ احمد حمروش - بيروت ١٩٧٤ .

(٢) راجع « عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ » للدكتور عبد العظيم رمضان - القاهرة ١٩٧٦ .



ازمة مارس - اذار المشار اليها بستة عشر عاما لم يعد جائزا الوهم بأن عبد الناصر فكر لحظة في اعادة السلطة الى المدنيين او الى « الشرعية القديمة » . وتقع معارضة السادات وزملائه لرأي عبد الناصر ( الديموقراطي ) في ذلك الحيز الغامض بين ثلاث دوائر : معرفته بشخصية ناصر ، يقينه بأن ناصر الذي اعتاد الا يقول رايه الا بعد ان يدلي الجميع بأرائهم سيقف الى جانب الدكتاتورية ، نبوءته للمستقبل .

والمرة الثانية التي « عارض » فيها السادات عبد الناصر ، كانت حول « مشروع روجرز » الذي تقدم به وزير الخارجية الاميركي لحل ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط في ديسمبر - كانون الاول ١٩٦٩ . . فقد كان ظن السادات - ايضا في هذه المرة - ان عبد الناصر لا يجرؤ على قبول مثل هذا المشروع في خضم حرب الاستنزاف التي يقوم بها الجيش المصري ضد القوات الاسرائيلية ، خاصة وان مشاعر المصريين ، والعرب عامة ، كانت مهياة ومعبأة لهذا الرفض . ولربما قامت حنابات اميركا واسرائيل على هذا الاساس . ولكن عبد الناصر فاجأ السادات والصهاينة والاميركان والعالم كله بقبول المشروع متحديا . والحقيقة انه كسب الرهان . اما الذين لم يفهموا اسرار اللعبة فقد تظاهروا ضده بأقصى الاتهامات . وكانوا هم أنفسهم في طليعة المنتحبين على غيابه .

وتشاء المفارقات ان السادات الذي عارض عبد الناصر مرتين في حياته ، ولم يكن بذلك يفكر في المعارضة بل في استباق رأي الرئيس ، كان في كلتا المراتين هو الرابع . بينما خسر غيره من المعارضين الحقيقيين ، من ضباط اليمين او ضباط اليسار . فمند صوت الى جانب الدكتاتورية اصبح رئيسا لمجلس الامة ( البرلمان ) اغلب الوقت . وحين تقدم روجرز بمشروعه كان السادات في الشهر نفسه قد اصبح نائبا للرئيس . وان كان البعض يلاحظ بكثير من الانتباه ابعاده شبه التام عن مهام السلطة التنفيذية . ولم يكن ولاؤه لعبد الناصر في حياته من ناحية وابعاده عن السلطة التنفيذية من ناحية اخرى الا وجهان لعملة واحدة هي انه في ظل « الرجل الاول » يؤثر السلامة مع الحياة الرضية . وهو المظهر الذي خدع الكثيرين ممن فوجئوا به حين اصبح « رجلا اول » فالحقيقة انه لم يتغير بل هو طبق فكرته عن السلطة والمسؤولية . حتى الاناقة الخارجية ليست امسرا جديدا عليه . كان الاتفاق غير المكتوب بينه وبين عبد الناصر هو « عدم المشاركة الفعلية في سلطة الحكم » ، والمشاركة كلها في « مظاهر » القوة . فتصوره البعض رجلا ضعيفا ، فآخطأوا الحساب لمرة واحدة . . كانت الاخيرة . فالرجل الذي ادرك اكثر من غيره معنى « الرئاسة الاولى » في مصر فلم يقامر بأية معارضة هو نفسه الذي تولى الرئاسة الاولى فلم يقبل أية معارضة لدرجة « الانقلاب » على من ارادوا مشاركته في الحكم .

ويخطيء الكثيرون ممن يصورون او يتصورون شخصية الرئيس السادات كما لو كان مقتاضا . . . فاعله على النقيض تماما ، هو يحسب كل شيء من العناصر

التي يمكن ان تتوفر له ويضع امامه مختلف الاحتمالات والترجيحات ، ويختار لحظة « الساب » عند الخصوم فيستقر على الكفة الاقوى . انه ، مثلا ، يميل الى فكر « الاخوان المسلمين » منذ شبابه ، وكان على اتصال وثيق بهم ، ولكنه لم يكن منهم . وهو الذي حاكمهم عام ١٩٥٤ وحكم عليهم بالاعدامات والسجن المؤبد . وهو مثلا ايضا ، يميل الى تنظيم « مصر الفتاة » القائل « مصر فوق الجميع » على طريقة النازيين والفاشست ، ولكنه لم يكن عضوا فيه . وقد انضم الى مجموعة عزيز باشا المصري القريبة من المحور في ذلك الوقت لان انتصار الالمان في معركة العلمين كان وشيكا . وكان ضد الملك فاروق للسبب نفسه ، رغم التقارب الذي حاوله فاروق مع المانيا . كان يرسم خطواته جيدا ، حتى حين اتهم مع غيره بقتل « امين عثمان » (٣) استطاع ان يحصل على البراءة ، واستطاع ان يخرج من السجن وان يتصالح مع الملك وان يعود الى القوات المسلحة بعد ان كان قد جرد من رتبته العسكرية .

ولانه يدرك اصول « اللعبة » فهو يتفق مع عدة اطراف متعارضة في وقت واحد ، ثم يختار الطرف الحاسم بعد فوزه . ولانه يحترم قواعد اللعبة يظل منضبطا طول الوقت حتى اذا تيسر له الفوز طبق شروطها على الآخرين كما كان يحدث له تماما . ورد فعله على خصمه القديم هو الانتقام منه بالتشبه به ، ورد فعله على حليفه او صديقه او زميله القديم هو التخلص منه . في الحالين هو الغاء الماضي بتقمصه وهو في مركز القوة او في نفيه عن الوعي اذا كان هذا الماضي قد اصبحت في مركز ضعف . لا شك مثلا انه كان يكره الملك فاروق وقصر عابدين ، كما كان يكره اليهود - وهذا طبيعي لصاحب آية ميول لاسامية - كما كان يكره الانكليز . وكان من اهم قراراته بعد ان اصبحت رئيسا ، ان عباد ففتح قصر عابدين الذي كان قد تحول الى متحف ليصبح مقر رئيس الدولة . وحين علم بزواج الملك احمد فؤاد الثاني - ابن الملك السابق - في باريس اهداه السيف الاثري لوالده فاروق . واقام المصاهرات العائلية مع الباشوات القدامى والجدد واقام لبنائه حفلات الزفاف التي تذكر المصريين حين يرون صورها الكبيرة في الصحف يحفلات الملك السابق . والانكليز الجدد او اباطرة هذا العصر هم الاميركان ، الذين رفض « مشروعاتهم » للتسوية السلمية ايسام عبد الناصر ، اصبحت حليفهم الاول في المنطقة بعد اسرائيل . واسرائيل ذاتها توجه اليها في زيارة اسطورية لا تصدق في وضع المعتذر عما سلف . ولم يتعارض ذلك كله مع حبه المعان لالمانيا النازية ففرض على قادة الجيش ثيابا - للمناسبات - هي ثياب الجيش النازي وقد فوجئ المصريون وهم يرونه مع بقية الجنرالات يرتدون هذا الزي الغريب في « مشية الازوه » كما فوجئ الالمان الغربيون انفسهم وهو يمتدح ماضيهم في الحرب العالمية الثانية . الماضي الذي يتمنون لو يقدر على محوه من ذاكرة البشرية والحضارة

(٣) وزير مصري عرف بميوله « الانكليزية » قاستهدف حياته تنظيم ادهابي تمكن من قتله عام ١٩٤٢ وكان القاهر المصري حسين توفيق قد اعترف باغتيال الباشا .



والتاريخ .. وفي الوقت نفسه كان هو الذي وضع باقة مسن الزهور ، اثناء زيارته للقدس ، على نصب ضحايا النازية من اليهود . انه مفتون « بالاقوى » مبهور بسسه سواء كان مناحم بيغن واسرائيل او الفوهرر والمانيا او الولايات المتحدة الاميركية .

هكذا لم يفارقه الماضي رغم محاولات الغائه له بالتقمص او النفي عن القومي ، وهو « الاقوى » في ذروة الحاضر المصري ، في قمة السلطة . ولقد كانت سعادتته كبيرة - على سبيل المثال - حين هبط من الطائرة للمرة الاولى في مطار طهران بعد توليه الرئاسة فاتحا ذراعيه لاحتضان الشاه الذي كان في مقدمة مستقبله . كانت ابتسامته الواسعة تخفي مشهدا استثنائيا في الرباط عام ١٩٦٩ اثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي الاول . . فاقد ثارت مناقشة حادة بينه وبين الشاه محمد رضا بهلوي ، استخدم فيها اللغة الفارسية التي يتكلمها السى جانب الالمانية والانكليزية . ولكن الشاه كما اظهرت الصور وكاميرا التلفزيون لسم يقابله حضنا بعضن على عادة العرب ، بل مد نصف ذراعه على الطريقة الملكية فارخى السادات احدى ذراعيه وصافح بالاخري وانطفأت لمة السعادة .

ولكن هذا كله لا يمنع التاكيد على حقيقتين في حياة الرئيس المصري : الاولى انه كان الوجه الوحيد المعروف للشعب المصري من وجوه حركة ٢٣ يوليو - تعوذ فلقد كان اكثرهم اشتغالا بالسياسة السرية والعلنية وتعرضا للسجون والمحاكمات ، ومن ثم كان المعهم تحت الاضواء . والحقيقة الثانية انه كان - في خاتمة المطاف - من الشباب الوطني المتطرف الذي الهبت خياله افكار النازية وافعال الفاشست ، فجمع بين « مصر » المتفوقة عرقيا على الجميع ، والاسلام كعقيدة للفتح .

ومن الحقيقة الاولى انخذه عبد الناصر « واجهة » منذ اذاعة البيان الاول الى توليه رئاسة البرلمان الى تعيينه نائبا للرئيس . ومن الحقيقة الثانية كانت عقده التي لازمتها منذ تولى رئاسة الجمهورية ، من شبح جمال عبد الناصر ، شبح « الشرعية » التي نالها عام ١٩٥٦ و « البطولة » التي كرسها سليمان مريوان : الخروج العفوي الاستثنائي مساء ٩ يونيو - حزيران ١٩٦٧ لملايين البشر يمنعون من الاستقالة ، والخروج الهستيري المماثل مساء ٢٨ سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ يوم انتشر نبأ وفاته .

ولقد تفاعلت هاتان الحقيقتان معا فتولدت عنهما مجموعة من انماط الفكر والسلوك السياسي في حياة الرئيس الجديد برزت على الفور منذ تقلد منصب المسؤولية الاولى حتى زيارته للقدس :

● اول هذه الانماط هي قناع الديمقراطية الذي يرتديه الدكتاتور ، ففي الرابع من فبراير - شباط ١٩٧١ اعلان اولي مبادراته من اجل الصالح مع اسرائيل باعادة فتح قناة السويس وتطهيرها مؤقتا جريسة الملاحه لجميع الدول بما فيها الدولة الصهيونية اذا ابتعدت القوات العبرية عن القناة عدة كيلومترات . وتبين في التحقيق مع علي صبري - نائبه وقتئذ - بعد انقلاب ١٤ مايو - ايار ١٩٧١ ان

الرئيس لم يستشره ، لا هو ولا الحكومة ولا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ولا البرلمان في هذا الامر الخطير . وهو الامر الذي تكرر بعدئذ في قرار الاستغناء عن الخبراء السوفيات (٤) ، ووقف القتال في حرب ١٩٧٣ ، والمفاوضات مع الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي وزيارة القدس التي أدت الى استقالة وزير الخارجية اسماعيل فهمي ووزير الدولة للشؤون الخارجية محمد رياض . كانت القرارات في هذه القضايا المصرية كلها تتم مسن وراء ظهر الجميع ، بما فيها الوحدة مع ليبيا ثم الحرب معها .

● النمط الثاني هو سياسة المفاجأة لا المبادرة ، فهي تخفي في ثناياها اصول الفكر الانقلابي الاقرب الى التآمر بما يقتضيه من السرية والانفلت والحدر والشك . . فالاعتماد على « قواعد » او « ما هو خارج الدهن الفردي » شبه معدوم ، بل فكرة احداث التغيير بالعنف الفردي او الصدمة الارهابية هي محور السلوك السياسي . حتى عندما تصبح المفاجأة « من اجل السلام » فانها تتخذ الاطار نفسه . وهي متولدة أصلا عن البعد التام من مشاركة اي « آخر » في صنع القرار . وليست صدفة ان الرئيس السادات لم يكن منظما في أي حزب قبل الثورة بما فيها التنظيمات القريبة من فكره وميوله ، على عكس الكثيرين من زملائه الذين كانوا اعضاء في الاخوان المسلمين او التنظيمات الشيوعية . وليست صدفة ايضا اشتراكه المباشر في اعمال الارهاب كالاغتيالات الفردية . ان المفاجأة - كاسلوب - تتطور في موازاة المضمون الذي كان في الماضي « الوطنية المتطرفة » لان تصبح في الحاضر « النقيض المتطرف » وهي انعكاس صادق للايمان النازي والسلوك الفاشي .

● ويتولد عنها النمط الثالث ، وهو الرغبة العنيفة في اختصار الزمن . . باحداث تغييرات لاهثة لا تدع وقتا للتفكير ، فالفكر هنا هو الفعل . ولا مجال للانتقام من الماضي الا باختصار الحاضر واستحضار المستقبل ، فيصبح ممكنا ان يحول ظل ١٨ عاما الى رقعة واسعة من الضوء المركز ساعة كاملة في تلفزيونات العالم واذاعاته وصحفه على صورته وهو يهبط بطائرة الخطوط الجوية المصرية رقم ١ مطار بن غوريون . خاصة وانه في الماضي اراد ان يكون « ممثلا » فأخفق امام لجنة التحكيم (٥) .

## ٢ - جنود الانقلاب

ليست الملامح العامة لشخصية السادات مقدمة للتركيز على « دور الفرد » في انقلاب ١٤ مايو - ايار ١٩٧١ ، رغم الاهمية الاستثنائية لهذا الدور في تاريخ

(٤) راجع كتاب فؤاد مطر « اين اصبح عبد الناصر في جمهورية السادات » بيروت ١٩٧٢ .

(٥) نشرت « روز اليوسف » اعلانا بهذا المعنى في ذلك الوقت ، ولكن الشاب الاسمر سقط في

الامتحان .



مصر عموما والمرحلة الحديثة التي تبدأ بمحمد علي خصوصا . . فالحكم الاوتوقراطي والدولة المركزية من السمات البارزة في تكوين النظام المصري منذ العصور القديمة . ولكن هذه « الملامح الشخصية » للرئيس السادات كانت عنصرا مهما في اختياره من جانب القوى الاجتماعية . صاحبة المصلحة في الانقلاب على النظام السابق .

والحق ان مجيء الرئيس السادات الى الحكم بعد عبد الناصر لم يكن « نكسة تاريخية » كما شاء البعض ان يفسر « الصدفة » التي جعلت منه نائبا « رسميا » - وان يكن شكليا - لرئيس الجمهورية ، مغضوبا عليه ومحالا على التقاعد بصورة غير رسمية لحظة غياب الرئيس . ولم يكن الامر من ناحية اخرى ثمرة « عبادة الشرعية » لدى المصريين ، كما يذهب البعض الآخر في تفسير ما حدث . لقد كان المنصب الرسمي لنائب الرئيس عنصرا في تشكيل الاحداث التي جرت فور وفاة الرئيس ، وكانت سلبية الموقف الشعبي المصري من هذه الاحداث عنصرا آخر في توجيهها .

ولكن « الجوهر » او العنصر الحاسم كان تاريخ ثورة يوليو - تموز ذاتها ، وتطورها بعد هزيمة ١٩٦٧ الى غياب عبد الناصر . فلقد كان السادات بمعنى ما جزءا من التكوين السياسي المتناقض لناصر . كما كان السادات وكمال الدين حسين وحسين الشافعي وعبد المنعم عبد الرؤوف ورشاد مهنّا من ذوي الميول الاسلامية المتطرفة في قيادة الانقلاب الناصري . وكذلك الامر مع زكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم اذ كانوا من ذوي الميول الغربية في هذه القيادة . اي ان انعدام التجانس في بناء الحركة الناصرية منذ البداية كان علامة يمينية مميزة . وبمعنى آخر كانت الثورة تحمل بذور الثورة المضادة في داخلها . ولقد تم التخلص من ممثلي الاخوان المسلمين - مهنّا وعبد الرؤوف - وكذلك من ممثلي اليسار ، يوسف صديق وخالد محيي الدين ، في وقت مبكر لتتخذ الثورة شكلا « وسطيا » . ولكن تطور التمثيل الطبقي لعبد الناصر كان يزيج من طريقه طبلة الستينات اكثر ممثلي اليمين تماسكا وقوة ، كزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي الذين احيلوا الى التقاعد واحدا بعد الآخر ، سواء بسبب قرارات التأميم ٦١ - ١٩٦٢ او بسبب حرب النظام الجمهوري في اليمن او بسبب التخطيط الاقتصادي والعلاقات مع الولايات المتحدة . ولكن اقضاء اليمين من ضباط الثورة حتى عام ١٩٦٧ لم بلغ وسطية النظام الناصري . كما ان اسلوب الحكم الذي فرضه عبد الناصر لم يشجعه على الاقدام في ثلاثة أمور حاسمة :

١ - الاستغناء ، مثلا ، عن بقايا اليمين من القادة التاريخيين للثورة مثل انور السادات وحسين الشافعي . كانا يمثلان لديه امتدادا باقيا للقيادة التاريخية ، امتدادا سلبيا لا يضر . كما كانا يمثلان رمزا للتوازن السياسي بين اليمين واليسار في قوى البرجوازية الصغيرة البيروقراطية الحاكمة .

٢ - التغيير الراديكالي ، مثلا ايضا ، الذي طالبت به الجماهير ليلة ٩ يونيو - حزيران ١٩٦٧ حين خرجت في مشهد استثنائي من مشاهد التاريخ الحاسمة فأبقت على القائد المهزوم بشرط واحد هو احداث التغيير في بنى السلطة المتحللة وقتئذ . أعطاه الشعب المصري بطاقة بيضاء ليغير كما يشاء . ولكن « مشيئته » لم تتجاوز حدود تكوينه الاجتماعي التاريخي ، فلم يغير شيئا من حيث الجوهر . لقد اضع فرصة تاريخية ، يقول البعض متحسرا ، ولكن الحقيقة انه لم يكن يملك اسباب هذه « الفرصة » ليستغلها . لم يكن يستطيع تخطي الذات . ولم تكن مجرد مناورة اختياره لذكريا محي الدين لخلافته في خطاب الاستقالة الشهير ، فالامر يحتمل « وجهة نظر » ايضا في المستقبل . وانتحر عبد الحكيم عامر نائبه الاول وسجن شمس بدران وزير حرب الهزيمة . ولكن الذي حاكمه كان حسين الشافعي والذي خلف عامر كان السادات . وليست صدفة بعدئذ ان الجماهير التي خرجت لتبقيه رغم انف الولايات المتحدة واسرائيل ، هي نفسها التي زارت في وجهه بعد ستة أشهر فقط ( الحركة الطلابية في فبراير - شباط ١٩٦٨ ) واستأنفت المعارضة السافرة التي لم تعرفها مصر منذ عام ١٩٥٤ في اكبر مظاهرات للطلاب والعمال شهدتها البلاد في نوفمبر - تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

٣ - تكوين الحزب الذي يخلف الفرد ، كمثل اخير ، لم يتحول قط من الاطار الشبني بأجهزة الامن السري . بل وكان وزير الداخلية هو نفسه أمين « التنظيم الطليعي » . ومصدر ذلك عدم الايمان الجدي لدى عبد الناصر بالبناء الحزبي ، وقولته الشهيرة « حين اسمع كلمة تنظيم اضع يدي على مسدسي » لا تخلو من المفزى . وهي تعكس رعبا خفيا من الديموقراطية والشعب ، كما تعكس ايمانا ميتافيزيقيا بالتوحد مع الشعب ، فقراره هو الديموقراطية ، وفكره هو الشعب . واجهزة الارسال التكنولوجية هي البديل المصري للحزب في بلد متخلف ، اما الاستقبال فمتصور على تلقي تقارير أجهزة الامن ، وقد كان حزب السلطة الوحيد المنظم في مصر الناصرية . لقد شغل عبد الناصر قبل ١٩٦٥ بخطة التنمية الاقتصادية وشغل بعد ١٩٦٧ ببناء القوات المسلحة وشغل في كل الاوقات بأجهزة الامن . ولكنه غالبا لم ينشغل جديا في اي وقت بتأسيس الحزب ، مؤسسة صنع القرار في حضور الفرد والبديلة عنه اذا غاب . ولقد كان غياب الحزب ، فضلا عن مبدأ الحزبية ذاته اي الديموقراطية ، في بلد كمصر له تقاليده الليبرالية العريقة التي تدعم دوما التيار الاكثر تقدما وتقاليده الدكتاتورية العريقة كذلك والتي تدعم دوما تيار الاقلية ، كان ذلك بحد ذاته عملا يمينيا يضع البلاد ، باختفاء المفاجيء للقائد الوحيد ، في مهب الرياح « اليمينية » بالضرورة .

هذه العناصر الثلاثة في الموقف السلبي لعبد الناصر من اهم القضايا الوطنية والاجتماعية في حياة البلاد ، لم تكن هي الاخرى مجرد ملامح شخصية لفرد ، بل كانت صياغة ايديولوجية لمجمل علاقات القوى الاجتماعية داخل مصر .



وقد كان التدهور في اعقاب الخطة الخمسية الاولى والوحيدة عام ١٩٦٥ ملازما لانتعاش القطاع الخاص خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ . . حيث نستطيع ان نضع ايدينا على المعنى الاقتصادي - الاجتماعي لتعايش الثورة والثورة المضادة في رحلة مصر الناصرية .

في العام التالي مباشرة لانتهاؤ خطة التنمية ( ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ) انخفض معدل الزيادة في الدخل المحلي الى خمسة في المائة ، وكان قد بلغ طيلة سنوات الخطة ستة في المائة (٦) ومن ثم هبط الادخار المحلي الى ١٣٧ في المائة مما نتج عنه على الفور عجز في ميزان المدفوعات . ولم تجد الحكومة من وسيلة لدرء الخطر في ذلك الوقت سوى رفع نسبة الضرائب على السلع والخدمات الضرورية التي يتحمل اعباءها ذوو الدخل المحدود . . فزادت مثلا رسوم الدمغة بنسبة ٢٠٧ في المائة وبلغت متحصلات الايرادات المتنوعة ١٤ في المائة والخدمات ١٩ في المائة والضرائب الساعية الاخرى ١٢١٩ في المائة . وقد ظهر اثر هذه الزيادات على الاسعار مباشرة، فزاد القمح ٤ في المائة والذرة ١٧ في المائة والفول ٢ في المائة والشعير ١٢٥ في المائة والشاي ٩٦ في المائة والزيوت النباتية ١٤ في المائة . بينما شهد العام نفسه زيادة في مجمل الاستهلاك قدرها ١٠٩ في المائة عن العام السابق . وظهرت بوادر الانتعاش على القطاع الخاص فزادت الودائع المصرفية من ١١٢ مليون جنيه مصري الى ٢٧٨ مليوناً (٧) . وكان من الطبيعي ان ينخفض الانتاج في مجموع القطاعات السلعية بما قيمته ٩٠ في المائة كما انخفض متوسط نصيب الفرد من ٦٨١ جنيهاً مصرياً الى ٦٦٦ جنيهاً اي بما يعادل ٢٢ في المائة . واستمر انخفاض الاستهلاك في السلع الضرورية ( اي عدم وجود القدرة الشرائية عند القطاعات العريضة من الشعب ) بنسبة ١٨٤ في المائة للارز و٢٧٧ في المائة للعدس و٢٥ في المائة للخضراوات و٢٣ للكروسين و٩٥ في المائة للمنسوجات (٨) . وخلال عام ١٩٦٧-١٩٦٨ توالى هبوط الانتاج بمعدل ٨ في المائة عن العام السابق، وكانت سياسة «التقشف» التي فرضتها الحكومة هي المزيد من رفع الاسعار والضرائب غير المباشرة ورسوم الانتاج . . الامر الذي وفر لها مبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري فقط . وعاد دخل الفرد الى الهبوط فأصبح ٦٢٨ جنيهاً اي انه نقص ٣٨ جنيه بما نسبته ٧ في المائة . واستمر التدهور الاستهلاكي في السلع الاساسية بنسبة ٨٤ في المائة للذرة و١٤٣ في المائة للسكر و ٥٠ في المائة للسمن الصناعي و ٤٥ في المائة للزيت و ١٦٧ في المائة للكاو و ٩٠ في المائة للفول (٩) . وبينما بلغت استثمارات السنوات الخمس للخطة ٤٠٤ مليون جنيه مصري في القطاع الصناعي زاد اثناءها الانتاج بما قيمته

(٦) ط. ث. شاكراً ، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر ، دار الفارابي بيروت -

تاريخ النشر غير مثبت ( ص ١٢١ ) .

(٨) المصدر السابق - الصفحة نفسها .

(٧) المصدر السابق ( ص ١٢٢ ) .

(٩) المصدر السابق - الصفحة ذاتها .

(٩) المصدر السابق ( ص ١٢٣ ) .

٣٨٤ مليون جنيها وزاد الدخل من الصناعة بنحو ١٢٩ مليونا من الجنيها ، فان ما بلغت استثمارات ١٩٦٥-١٩٦٦ و ١٩٦٦-١٩٦٧ قد بلغ مائتي مليون جنيه فقط ولم تتعد الزيادة في الانتاج ٩٣ مليونا من الجنيها ولم يرتفع الدخل بالتالي الا بنحو ١:٣٥ مليون جنيه «.اي ان نصف الاستثمارات لم يحقق الا ربع الزيادة في الانتاج وعشر الزيادة المتحققة في الدخل » .

هذا كله بينما حقق القطاع الخاص غير الخاضع لاشراف الدولة ، طياسة الاعوام ٦٣-٦٤ و ٦٤-٦٥ و ٦٥-٦٦ و ٦٦-٦٧ ارتفاعا في حصة الانتاج بالنسبة لمجموع الانتاج نسبة في صناعة الفزل والنسيج ٢٧٤ في المائة ثم ٢٩٣ في المائة ف ٣٠٨ في المائة و ٢٧٨ في المائة على التوالي . اما في الصناعات الغذائية فقد تراوحت النسبة من ١٨٥ في المائة الى ١٧٧ في المائة الى ٢٠٥ في المائة الى ٢٣٦ في المائة على التوالي . وفي الصناعات الميكانيكية بلغت النسبة خلال ثلاث سنوات ٢٢٣ في المائة و ٢٣٨ في المائة و ٢٤١ في المائة . وفي مجمل السنوات الاربع المذكورة ارتفع انتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢٤ في المائة مقابل ١٢١١ في المائة للقطاع العام الذي تشرف عليه الدولة وتعدده موائيقها قائد الاقتصاد القومي وقاعدة التحول نحو الاشتراكية . ويثبت ط. ث. شاكر في جدول يشير الانبعاث على ضراوة النمو الرأسمالي في احشاء مصر الناصرية ، يبين المتغيرات الطارئة على القيمة المضافة المستقطعة من جانب القطاعين العام والخاص في الانتاج الصناعي حين لا يزيد عدد العاملين في المصنع الواحد عن ٢٥ عاملا ( ص ١٢٥ من كتابه المذكور سابقا ) .

السنة	قطاع قيمة مضافة	عام رقم قياسي	قطاع قيمة مضافة	خاص رقم قياسي
٦٧/٦٦	٣٩٢	١٠٠	٣٨	١٠٠
٦٨/٦٧	٤٢٨	١٠٩	٣٠	٧٩
٦٩/٦٨	٤٨٤	١٢٤	٥٣	١٤١
٧٠/٦٩	٥٠٥	١٢٩	٩٣	٢٤٦

واهمية الجدول كما يتضح لنا هي الكشف عن الطابع الاستغلالي المميز للقطاع الخاص من واقع نصيبه من القيمة المضافة ومعدل نموها خلال اربع سنوات قبل واثناء وبعد الهزيمة في ١٩٦٧ وان كانت الزيادة التي حققها القطاعان من القيمة المضافة بين العاملين الاولين والعامين الاخيرين تبلغ ١١٨ في المائة للقطاع العام و ٣١٠ في المائة للقطاع الخاص .

ويذكر المصريون ما اسماه عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٥ بنمو « الطبقة الجديدة » والتي دعاها المنظرون الناصريون باسم « الرأسمالية الوطنية غير المستغلة » . وهي تسميات عامة لا تخضع للتحليل الدقيق . فهي ليست « الطبقة



الوسطى « وكفى ، كما انها ليست مجرد التحالف بين التكنقراط والبيروقراطية او هيئة المنتفعين من ثورة يوليو ، تموز كبار العسكريين وكبار الموظفين وكبار المديرين . هؤلاء جميعا اداروا دولاب الرأسمالية من داخل القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص . ولكن تبقى الفئات الاجتماعية العليا التي تشكلت وتبلورت مصالحها الرأسمالية المباشرة في ظل اجراءات ثورة يوليو ، تموز نفسها من خارج اطرها التنظيمية :

١ - في إريف كانت هناك دائما الشرائح العليا من الفلاحين المتوسطين الذين كونوا ثرواتهم من السيطرة على الجمعيات التعاونية التي اقامتها الدولة لمساعدة الفلاح أصلا . . فاذا بها تتحول على أيدي هذه الفئة الى منفذ للربح غير المشروع .

كذلك كانت هناك الفئة التي احتلت مكان الباشوات القدامى بنفوذها الاقتصادي والسياسي . . فهي التي تحتكر كسل « الحقشوق » التشريعية و « الخدمات » وتزيد من طاقتها الانتاجية بقدرتها المالية على استخدام الآلات الحديثة في الري والزراعة والتسميد والحراث والبذر والحصاد . وهي الفئة التي تملك الاراضي الخصبة ولا تخضع للتخطيط الزراعي فتستغلها كمزارع نموذجية لتربية الحيوانات المدرة للربح والفاكهة الاكثر ادراارا للربح . كما انها ترتبط بعلاقات وثيقة بالقطاع التجاري والربوي ( الاستيراد والتصدير ) .

ب - في الصناعة ذكرنا ما يؤكد ان القطاع الخاص كان يهيمن على مجالات الانتاج الصناعي قبل عام ١٩٧٠ . ولكننا اذا اعدنا النظر في قطاع محدود يستخدم عشرة عمال ( ومن ثم تحقق ربحا اعلى و انتاجا اكبر ) فاقبل لتبينت لنا من واقع الارقام الرسمية الحقائق التالية (١١) :

١ - عدد المنشآت ١٤٤ر٥٥٦ وحدة انتاجية .

٢ - يعمل بها ٢٨٥ر٠٠٠ عامل ( ٣٣ في المائة من مجموع القوى العاملة في الصناعة ) .

٣ - تحقق انتاجا اجماليا قيمته ١٤٢ر٤ مليون جنيه مصري .

٤ - القيمة المضافة التي تحققها ٥٦ر٥ مليون جنيه مصري .

ان هذا الثقل الاقتصادي له ترجمته الاجتماعية الفورية ، وهي ان هذه الفئة التي تحقق ارباحا هائلة وقيمة مضافة ذات وزن لا تطبق على عملها قوانين العمل

---

(١١) نقلا من « المجلة الاقتصادية » - البنك المركزي المصري - العدد ٢ و ٤ لعام ١٩٦٩ دراسة من « العمال والانتاج في الصناعات الصغرى » .

وتشرق قوة عملهم على نحو صارخ توضحه نسبة الاجور والقيمة المضافة في الجدول التالي (١٢) :

القطاع	متوسط الاجر السنوي بالجنيه المصري	متوسط نسبة القيمة المضافة الى راس المال
صناعة المواد الغذائية : مشروبات وتبغ	٤٤	٢٠.٦ في المائة
صناعة الاحذية والملابس ومصنوعات اخرى من الاقمشة	١٦	٢٤.٤ في المائة
صناعة الاثاث والتركيبات	٢١	١٠.٥ في المائة

ويتضح جليا من هذا الاحصاء ان قطاعا ضخما من العمال المصريين كان الواحد يتقاضى منهم حتى قبل عام ١٩٧٠ ما قيمته ١٦ جنيها مصريا بواقع ١٣٣ قرشا في الشهر بينما يحقق صاحب العمل قيمة مضافة تبلغ ٢٤.٤ في المائة والدراسة التي تضمنت الجدول تقول ان هذا القطاع كان يحقق ١١ في المائة من القيمة المضافة التي تحققها الصناعة المصرية كلها بينما لا يدفع للعمال اكثر من ٤.٢ في المائة من اجمالي الاجور في قطاع الصناعة (١٣) . وبينما تراوح نصيب الاجور في القيمة المضافة بين ٩.٣ في المائة و ١٤.٨ في المائة ، فان نصيب عوائد التملك في هذه القيمة تراوح بين ٨.٥ في المائة و ٩.٧ في المائة (١٤) . ورغم هذا النمو الراسمالي الرابع بكل المقاييس ، فقد زادت جملة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من ١٦٧ الف جنيه مصري في العام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ الى ٥٨٨ مليون جنيه عام ٦٩ - ١٩٧٠ بنسبة ٧١.٦ في المائة من جملة التسهيلات ، اي على حساب القطاع العام نفسه الذي لم يتوقف عن « عمليات بيع الآلات بالتقسيط التي ذهبت بالكامل الى القطاع الخاص » كما صرح بذلك في مقال منشور رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي وقتئذ (١٥) . ويوضح الجدول التالي المنشور في هذا المقال حقائق استحواذ القطاع الخاص على مخصصات البنك الصناعي من حساب القطاعين العام والتعاوني :

- (١٢) المصدر السابق ( ص ١٧٢ - ١٧٤ ) .  
(١٣) المرجع السابق ( ص ١٦٨ ) على اساس بيانات ٦٦ - ١٩٦٧ ومطابقة ايضا لمختارات الجهاز المركزي للتمهنة والاحصاء عام ١٩٦٨ .  
(١٤) المرجع السابق ( ص ١٧٦ ) .  
(١٥) د. فؤاد مرسى ، تطوير البنك الصناعي ، مجلة « مصر المعاصرة » - ابريل ، نيسان ١٩٧١ ( ص ١١ ) .



السنة	جملة التسهيلات	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع التعاوني
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
١٩٦٧/٦٦	٤ر٦	٣ر٨	٨٢ر٤	١٢ر٩
١٩٦٨/٦٧	٣ر٩	٢ر٤	٥٩ر٨	٣٤ر٢
١٩٦٩/٦٨	٥ر٩	١ر٣	٢٢ر٢	٧٦ر٧
١٩٧٠/٦٩	٨ر٢	٢ر٣	٢٧ر٨	٧١ر٢

وهكذا يثبت لنا ان التطور الرأسمالي في تلك الفترة لم يعتمد فحسب على تحقيق ارباح عالية ( من الوحدات الانتاجية الصغيرة التي تضم عشرة عمال فأقل ) ولا على خفض المروغ لاجور العمال رغم ازدياد القيمة المضافة ، بل لقد اعتمد اساسا على مساعدات الدولة المرصودة أصلا لتطوير الصناعة المصرية بما يلائم التقدم الاجتماعي لمجموع الشعب . وقد ولدت رغم ذلك نفمة تشجيع القطاع الخاص ومنحه التيسيرات لحد الاعفاء من الضرائب منذ ذلك الوقت . ويلاحظ ان رواد هذه النفمة كانوا من بين اعمدة الجهاز الاقتصادي للدولة (١٦) المفترض فيهم حراسة الاهداف المقصودة من التشريع والقائلة بقيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني .

ج - الاسكان الذي أوكل الى القطاع العام بقصد التيسير على ذوي الدخل المحدود بتشديد المساكن الشعبية ، سطا عليه القطاع الخاص كحصان طروادة ، اي نظام المقاولات من الباطن . اي ان القطاع العام يكلف بعض مقاولي القطاع الخاص بمشروعات يقرضه مقدما على انجازها ، فكان بذلك يضع حجر الاساس في نظام الوساطة الطفيلي على الانتاج ويكون شريحة كانت هامشية من لحسم القطاع العام نفسه ، بما يواكب ذلك من قيم الرشوة والاختلاس والتزوير التي ترافق عمليات السمسرة . ومن زوايا اخرى يتحول الهدف الاصلي للقطاع العام في مجال الاسكان الى تقيضه ، حيث يميل رأس المسال الطفيلي الى مشروعات طفيلية كالبنائيات الضخمة التي تطرد الفقراء من شوارعها لا من شققها فحسب . وربما يكفي هذا الاعلان الذي نشرته صحيفة « الاهرام » المصرية بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩ للدلالة على الارباح الخيالية التي يجنيها هذا التحالف بين مديري القطاع العام ومقاولي الباطن . يقول اعلان في صفحة الاعلانات المبوبة ما نصه « مطلوب مالك ارض ، موقعها مهم ، يشترك معنا بالارض فقط لانشاء عمارة للتملك ، يصل

(١٦) سيد امام محمد ( مدير بحوث التمويل بوزارة الخزانة وقتئذ ) - مقال « الامناءات

الضريبة » مجلة « مصر المعاصرة » - يوليو ، تموز ١٩٧١ ص ٢١٤ .

الربح الى ٨٠ في المائة » وحتى لا يحسب القارئ ان النسبة ٨ في المائة فقد كتب الرقم بالاحرف اي ثمانين في المائة . هكذا تحول الهدف من قطاع الاسكان العام الى تقيضه تماما ، فبدلا من الايجار أصبح التمليك هو الأساس ، وبدلا من المجمعات السكنية الشعبية أصبحت الفيلات وناطحات السحاب هي الأساس . والجدول التالي يبين معدلات نمو القطاع الخاص في هذا المجال (١٧) والارقام تدل على السعر الجاري بالمليون جنيه مصري :

---

١٩٦٩/٦٨	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٠/٥٩
١١٥ر٦	١١٣ر—	٧٩ر—	٧٦ر١	٧٤ر٩	٧٣ر—

---

وكانت الثمرة الطبيعية لسيطرة القطاع الخاص على مقاولات الاسكان ان احتدت أزمة الفئات العريضة من أبناء وبنات البرجوازية الصغيرة الباحثين والباحثات عن مسكن ، بل طالت الأزمة بعض فئات الطبقة الاعلى قليلا . وانعكس ذلك بوضوح في الصراع المضني بين المالك والمستاجر في القوانين والقوانين المعدلة ، و « خلو الرجل » الذي كان ولا زال يدفع قبل البدء في البناء ، وقد بلغ أحيانا ثمن الأرض او ثمن البناء .

د - التجارة ، رغم احتكار الدولة لقطاعها الخارجي وقطاع الجملة الا ان تقريراً رسمياً عام ١٩٦٧ يقول انه كان « هناك ٢١٩ تاجراً يتجرون وحدهم فسي بضائع لا تقل اثمانها عن ١٣٠ مليون جنيه مصري كل سنة ، ولا تقل ارباحهم عن ٢٥ مليون جنيه في العام » (١٨) . وكانت هذه الفئة الاجتماعية هي التي ارست قواعد « السوق السوداء » فقد صرح وزير التموين حينذاك « لقد تبين ان تاجراً يختزن بنصف مليون جنيه قطع غيار سيارات ، وآخر يختزن أقمشة شعبية قيمتها ١٢٠ ألف جنيه وثالث يحتفظ بأدوات كهربائية قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه ويبيع القطعة التي تساوي أربعة قروش بأربعين قرشاً » (١٩) . وكانت هذه الفئة أيضاً هي التي أسست نظام « التهريب » . وقد اعترف المسؤولون انه خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ « تدفقت على مصر كميات من البضائع المهربة ، تقدر دوائرها وزارة الاقتصاد قيمتها بعشرة ملايين جنيه » ويؤكد مدير جمارك القاهرة بحكم عمله ان الرقم الحقيقي يزيد عن ذلك كثيراً (٢٠) . وفي اعلان صغير في صفحة الاعلانات المبوبة ما يكفي للإشارة على ما وصلت اليه هذه الفئة . يقول المعلن « لسعة العمل ،

---

(١٧) البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الثاني لعام ١٩٧١ .

(١٨) « الاهرام » ١٩٦٧/١٠/١٩ تحقيق عنوانه « سوق الجملة بكل اسرارها » .

(١٩) « الاخبار » ١٩٦٧/١٠/٢٠ .

(٢٠) الاهرام ١٩٦٨/١٢/٨ .



مطلوب شريك بالنصف لتوكيل شركة مصر للالبان والاغذية - قطاع عام - يحقق التوكيل ربحا صافيا اكثر من ٦٠٠ جنيه مصري شهريا . والتعاقد مع الشركة مقابل ٨ آلاف جنيه تحصلها الشركة لحساب الوكيل « (٢١) » . وفي اغلب الاحيان ينشر الاعلان كاجراء شكلي يقتضيه نص القانون ، بينما الاتفاق بسين الشركة والوكيل المطلوب يكون قد تم فعلا . ومن هذا الاعلان نفهم ان ثمانية آلاف جنيه تدر ستمائة جنيه شهريا اي سبعة الاف ومائتي جنيه سنويا ، يعني ما يعادل رأس المال المستثمر تقريبا في سنة واحدة .

هـ - الاستيراد والتصدير ، يكفي بشأنه هذه المعلومات العابرة « ثمن طن الثوم في اسواق ميونيخ وباريس وروما ٨٠٠ جنيه استرليني ولا يتجاوز ثمنه في القاهرة ١٧٠ جنيه مصرياً . وثمن طن دهن الياسمين يباع لفرنسا بتسعمائة جنيه استرليني وثمانه في القاهرة خمسمائة جنيه مصري . والطن من زهور البابونج يباع لالمانيا بسبعمائة جنيه استرليني وفي القاهرة ٢٨٠ جنيه مصرياً « (٢٢) » . ومن ثم كانت سمعة الاستيراد والتصدير ذات جاذبية استثنائية عند الفئات الطفيلية على الانتاج . واضحت لعبة اذن الاستيراد من القواعد المعمول بها والتي لا يكشف عنها النقاب الا في فضائح مدوية كالقضية المعروفة باسم « بسيوني جمعة » والتي كشفت فيها التحقيقات هذه الامثلة :

١ - « استطاع المتهم العشرون الحصول على نسبة ٥ في المائة من مليون جنيه قيمة اذن حصل عليها من شركة لتجارة السيارات لصالح بسيوني جمعة حيث اعطاه هذا الاخير فوق الخمسة في المائة مبلغ ١٥ الف جنيه هدية متواضعة » .

٢ - حصلت شركة واحدة - قطاع خاص - على عمليات بمليون ونصف مليون جنيه ، وقد اشترك شخص يعمل لحساب بسيوني جمعة في العمليات نظير عمولة قدرها ٤٥ في المائة من الارباح » .

٣ - « موظف في شركة قطاع عام وافق على منح تراخيص استيراد ادوات كهربية قيمتها عشرة آلاف جنيه مقابل عمولة قدرها ١٥ في المائة من اصل المبلغ » .

٤ - « مسعد شلباية كاتب في مصلحة الاستيراد حاصل على الشهادة الابتدائية مرتبه الشهري سبعة جنيهات ، استقال من عمله ، وعمل في الاستيراد واذا به ينتهي بثروة تصل الى مليون جنيه وعزبة مساحتها ٢٠٠ فدان « (٢٣) » .

(٢١) الاحرام ١١/١١/١٩٧١ .

(٢٢) الاحرام ٨/١٠/١٩٦٧ .

(٢٣) الاحرام ٤ و ٦ سبتمبر ، ايلول ١٩٦٣ .

وبعد عام من هذه « القضية - الفضيحة » نشرت الصحف خبراً يقول « القبض على أربعة موظفين في شركة حصلوا على ستة آلاف جنيه رشوة .. الموظفون تلاعبوا في اذون الاستيراد ومكنوا تاجراً من تحقيق خمسين الفاً من الجنيهات ربحاً » (٢٤) .

ومع ذلك فقد كانت الدولة - بغض النظر عن الفضائح التي تصل رائحتها صدفة الى انف القضاء - منحازة في تيسير الخدمات لهذا القطاع ، لا بواسطة الاعمال الفردية لصغار الموظفين وكبارهم ، بل بواسطة القانون والتشريع .. ففي ١٩٦٦/١٠/٢٦ نشرت « الاهرام » « بفتح باب التصدير امام القطاع الخاص » وفي ١٩٦٧/١٠/٢٥ نشرت « بالغاء نظام التفضيل للقطاع العام عند التسويق او التصدير » . وفي ١٩٦٧/١١/١٣ اكدت « تذليل مشاكل القطاع الخاص لضمان انطلاقه في التصدير » وفي ١٩٦٧/١١/١٩ اكدت « تسهيلات ائتمانية للمصدرين والمنتجين بالقطاع الخاص » وفي ١٩٦٧/١٢/١٧ نشرت « السماح للقطاع الخاص باستيراد آلات وخامات في حدود الف جنيه بدون تحويل عملة » وفي ١٩٦٧/٣/٥ نشرت « تسهيلات جديدة لتشجيع تصدير منتجات القطاع الخاص والسماح للمصدرين بالسفر لاعادة العلاقات مع عملائهم » وفي ١٩٦٨/٥/٨ حملت النبا الجامع المانع « جميع السلع المصرية تصدر للخارج بغير رسوم ولا تراخيص » . وفي ١٩٦٨/٨/١٩ « فتح باب التصدير امام القطاع الخاص ومنحه الخامات للتشغيل وتعويضه عن العمليات الخاسرة واعفاؤه من تصاريح التصدير » وفي ١٩٦٨/١١/٩ « اعفاء المصدرين من رسوم الفحص والنظر » وفي ١٩٦٨/١١/٢٥ « زيادة المبالغ المعتمدة لمصانع القطاع الخاص لاستيراد الخامات او مستلزمات الانتاج من الف الى خمسة آلاف جنيه بدون تحويل عملة لكل مصنع » وفي ١٩٦٨/١١/٣٠ « اصحاب مصانع القطاع الخاص يطلبون شراء خامات ومستلزمات انتاج قيمتها مليون جنيه بدون تحويل عملة » . وفي ١٩٦٨/١٢/١ « القطاع الخاص يقوم بتصدير الموالح بدون شروط » وفي ١٩٦٨/١٢/١٢ « زيادة صادرات القطاع الخاص الى خمسة امثالها بحيث تصل الى عشرة ملايين جنيه قبل يونيو المقبل » . وفي ١٩٦٩/٤/١٧ تنشر الاهرام ايضا « القطاع الخاص سوف يصدر هذا العام ما قيمته ١٠ مليون جنيه في العام بالنسبة الى ٣ مليوناً في العام الماضي ومليونان فقط في العام الاسبق » . وفي ١٩٦٩/٩/٤ تقول الصحيفة « رفع حد الاستيراد بدون تحويل عملة الى ثلاثة آلاف جنيه للفرد » . وقد تضاعفت بعد هذا التاريخ مراراً .

هكذا تعايشت الثورة والثورة المضادة .

وسواء اعترضنا او وافق آخرون على هذه الاجراءات وغيرها ، فاننا نكتفي بتوصيف علاقات القوى في المجتمع المصري منذ منتصف الستينات حتى عام ١٩٧٠



عند غياب ناصر . لقد كانت هذه القوى الاجتماعية من الفلاحين المتوسطين وأغنياء الزيف والرأسمالية الصناعية وكبار التجار والمقاولين والسماصرة من العناصر « الحاضرة » والفاعلة في المجتمع والدولة قبل الرحيل المفاجيء للرئيس . ولم يكن وجودها اقتصاديا بحثا بمعزل عن البنية الاجتماعية للسلطة والشعب أو بمعزل عن علاقات الانتاج وقيمه الاجتماعية أو بمعزل عن أجهزة الحكم وهيكل الدولة أو عن مؤسسات العقل والضمير والوجدان في مصر . . . لقد كانت حاضرة في هذه الميادين كلها وفاعلة الى حد كبير . ومنذ حادث « المنشية » في الاسكندرية عام ١٩٥٤ حين اطلق محمود عبد اللطيف - عضو جماعة الاخوان المسلمين - الرصاص على عبد الناصر حتى وفاته المفاجئة ، لم يلق اليمين بمختلف أجنحته السلاح . كانت هناك دائما عدة محاولات لقلب نظام الحكم ، سواء من العسكريين أو من المتدينين المتطرفين ، أشهرها محاولة الاخوان المسلمين صيف ١٩٦٥ وأشهرها محاولة عبد الحكيم عامر بعد الهزيمة في ١٩٦٧ ولكن المحاولات في الحقيقة لم تتوقف وليس هناك حصر موثوق لعدددها وهوياتها . وكان النظام الناصري يكتفي بالتصفية الادارية عبر أجهزة الامن دون التصفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية . ولما كان هو نفسه استشعر أكثر من مرة خطورة اليمين وما اسماه بالطبقة الجديدة ولم يفعل شيئا ، فان ذلك يعني حقيقتين ، الاولى هي ان التمثيل الطبقي لعبد الناصر رغم تطوره من مرحلة الى أخرى لم يكن في مستوى التغيير الراديكالي الذي طالبت به الجماهير ليلة ٩ يونيو ، حزيران ١٩٦٧ أو في شهري فبراير ونوفمبر ( شباط وتشرين الثاني ) عام ١٩٦٨ . والحقيقة الثانية هي ان ناصر نفسه كان يحمل داخله بذرة التناقض التي يدعوها البعض « وسطية » . ومن ثم فلم يكن ابقاؤه على انور السادات أو حسين الشافعي مجرد مجاملة للتاريخ أو مكافأة على الولاء الشخصي ، بل كان تجسيدا لاحد وجهي التناقض داخله .

ولهذا كان المسرح السياسي في حال غياب « البطل » مفدا لصراع دام على السلطة . خاصة وان بطولته كانت تراجيدية ، لان « النظام » كان قنند سقط موضوعيا في الخامس من يونيو ، حزيران ١٩٦٧ . وكان الحجم التاريخي لشخصية البطل هو الذي دون حسم الصراع ثلاث سنوات كاملة . وبغيابه أصبح ممكنا للقوى الاجتماعية السائدة فعلا وصاحبة مراكز القوى الحقيقية ان تفصح عن غايتها في السلطة وتسود ، بغيابه ظهر على السطح التناقض بين شكل الحكم ومضمونه . ومن هذا « الشرح » في البناء الاجتماعي للدولة كان لا بد من « الانقلاب » الذي يأتي بشكل يتسق مع المضمون . وهذا ما كان .

### ٣ - دستورية الانقلاب

من اكتشف الآخر واختاره ؟ هل هي القوى الاجتماعية المشار اليها هي التي اختارت السادات رئيسا ، ام انه هو الذي اختارها قاعدة له ؟

ان ما جرى من بروتوكول نقل السلطة سلميا من الرئيس الراحل الى نائبه لا يجيب على السؤال الذي عادت الى طرحه بعنف أحداث ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ اي بعد سبعة أشهر ونصف من وفاة ناصر . وكل ما جرى يبدو الآن بمسد سبع سنوات ونصف وكأنه تمثيلية من النوع الذي يصفونه في النقد الادبي بأنه « متقن الصنع » اي انها محبوكة العقدة الروائية والبناء الدرامي ولكنها مزيفة .

وتبدو وفاة الرئيس ذاتها وكأنها نقطة البدء في الانقلاب . كان موته هو الوجه الدستوري للانقلاب ، ففي حياته كان ذلك ، على الدوام ، اجرا صعبا . رغم صراعه الداخلي مع النفس ورغم صراعه الاعلامي مع ما دعاه بالطبقة الجديدة ، فقد كانت تنمو خارجة وداخله كجراثومة ملازمة لحياته ، تكبر مع الأيام ، حتى تقضي عليه هو نفسه ، دون قطرة دم واحدة . وسوف يتوقف الكثيرون في المستقبل امام الحدث الدرامي الذي استمر اكثر من ساعتين ونصف منذ غادر الرئيس مطار القاهرة بعد وداعه لأمير الكويت - آخر الراحلين من اقطاب مؤتمر وقف مذبحه الفلسطينيين في ايلول الاردني - والعرق الغزير يحاصر انفاسه الى ان أسلم الروح في فراشه حوالي السادسة الا ربعا من مساء ٢٨ سبتمبر ، ايلول ١٩٧٠ . ان هذه الساعات القليلة متخمة بالاسئلة التي لا جواب موثوق عنها الى الآن .

فمثلا من المعروف ان السوفيات قد زودوا الرئيس منذ اصابته بازمة القلب الاولى بسيارة - مستشفى ، تحتوي على أحدث منجزات الطب في العالم . والمفروض ان هذه المستشفى المتحركة تتبعه كظله ، فاين كانت اثناء وجوده في المطار؟ ولماذا لم تستخدم بعد وصوله الى البيت والتأكد الاولي من انه قد أصيب بانسداد مفاجيء في الشريان التاجي ؟ لقد كانت هناك ساعتان ونصف ، وربما أكثر ، لم يبدل خلالها من جانب الطب ما يتناسب مع مركز الرئاسة الاولى ، فمن هو او من هم المسؤولون ؟

ان المرء قد يفهم ان اجهزة بالغة التعقيد تماثلها بعض الجهات الخارجية تستطيع محاصرة قلب الرئيس في مذبحه آبسول ، لان مصلحتها المباشرة في صراع الشرق الاوسط هو الخلاص من الفلسطينيين وعبد الناصر . . حتى تتمكن القوى السلفية عربيا وداخليا من حسم تطورات المنطقة وفقا لمخططات هذه الاستراتيجية الاجنبية . ان أحدث طرق الاغتيال هي تلك التي لا يضطر فيها القاتل الى القتل المباشر ، فالاطلاع التفصيلي الدقيق على « صحة » الرئيس وخلق المناخ الملائم لتدهورها لدرجة الموت . . هو امر ممكن . ولكن يبقى ، مع ذلك ، السؤال الخطير عن الساعات الاخيرة في حياة ناصر ، فأقل ما يمكن ان يقال فيها انها تفصح عمن « اهمال جسيم » لدرجة الايحاء بأن الرئيس . . ترك يموت . لم يقتله احد مباشرة ، ولكن العنصر الخارجي تكفل بضرب « القلب العليل » من الاردن حتى هلتون النيل . وتكفل العنصر الداخلي بأن تركوه . . يموت .

وهذه في النهاية « استنتاجات » تخضع للنسف اذا كشف لنا أحد المقربين



من فراش الموت عن « حقيقة » أخرى مقنعة . الا ان التقرير الذي وقعه اطباؤه فور الوفاة وإذاعته أجهزة الاعلام ، لم يقنع أحدا . غير ان هناك امرين مؤكدین : الاول انه كانت داخل مصر قوى اجتماعية أشرنا الى مكوناتها الاقتصادية وتشكيلاتها الاجتماعية مؤهلة لان تستفيد سياسيا من موت الرئيس بالوثوب المباشر الى السلطة ، بدلا من حكم الآخرين بالوكالة عنها . والامر الثاني هو ان « الوفاة » ذاتها تصلح الاداة النموذجية لانقلاب دستوري .

وقد بدا مثيرا بعد وفاة ناصر بخمسة اعوام ان كتب احدهم - هو الصحفي الراحل صالح جودت - يقول اثناء زيارة الرئيس الاميركي تكسون للقاهرة « ان الله تدخل في الوقت المناسب لاتخاذ الامة ليتولى الرئيس السادات المسؤولية » . بل ولم يتردد الرئيس السادات من التعبير عن الفكرة ذاتها اكثر من مرة قائلا انها « العناية الالهية » هي التي اسندت اليه منصب الرئاسة . وهو اعتراف يستبعد « الشعب » على أية حال ( رغم تمثيلية الاستفتاء التي شارك فيها الدين سقطوا بعد ذلك ) من ان يكون طرفا في « صراع الماليك الجدد » \* . ومن المستبعد كذلك ان يكون الله او العناية الالهية قد تدخلت ، الا اذا كان « الرئيس المؤمن » قد سمح لنفسه ولأجهزة اعلامه ، استخدام اسم الله رمزا الى القوى الأجنبية والعربية والمحلية صاحبة المصلحة في وصوله الى السلطة .

لذلك فالسؤال عن اختيار الآخر ، الرئيس السادات ام القوى الاجتماعية والعربية والدولية التي جاءت به ، لا يجد جوابه في تلك الاحداث الدستورية التي جرت فور غياب ناصر . . والشائعات التي ملأت سماء مصر سخبا وضجيجا حول امكانية عودة اعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى او زكريا محي الدين . فالرئيس السادات لم يكن وجها غريبا على القوى الاجتماعية التي نتحدث عنها ، لا عن تشكيلاتها الاقتصادية ولا عن تشابكاتها العربية والدولية ، ولا عن طموحاتها السياسية . لقد كان « واحدا » من اعضاءها المؤسسين ، المدافعين عن اوضاعها ( او « حقوقها » ) . في زمن عبد الناصر ، والموكلين عنها في التحالف مع الجهات العربية المحافظة \* . وكان طبيعيا الى اقصى الحدود ان يكون هو ممثلا في قمة السلطة الجديدة ، وقد وفر عليها عبد الناصر مشقة الانقلاب العنيف بوفاته اولا وباختياره المسبق للسادات نائبا له . ان طرح اسم زكريا محي الدين في ذلك

---

★ من التقاليد النضالية في تاريخ الشعب المصري انه كان « يتفرج » على صراع الماليك الدين حكموه فترة طويلة من الزمن حتى تغلب منهم محمد علي في مذبحة القلعة الشهيرة ( ١٨١١ ) . فقد كان المصريون يتركون قادة الماليك يصفون بعضهم بعضا ، ففي ذلك انذاك للجميع وتمهيدا لاحداث التغيير الحقيقي في السلطة .

★★ يقدم الرئيس السادات اعترافا تفصيليا بتحالفاته القديمة هذه في كتابه « البحث عن الذات »

( ص ٣٢٢ و ٣٢٤ ) .

الوقت المبكر كان تضليلا متعمدا ، ساعد على شيوعه تصوير السادات وعلي صبري يوم جنازة الرئيس كمريضين بالقلب لا يقويان على الاستمرار . ذلك ان زكريا محي الدين لم يكن في اي وقت « رجل اميركا » في مصر الناصرية ولم يرد اسمه مطلقا في قوائم « الواشنطن بوست » من عملاء وكالة المخابرات المركزية الاميركية من كبار المسؤولين في العالم ( فبراير ، شباط ١٩٧٧ ) ولم يعرف عنه كذلك التعامل مع الجيوب السرية لانظمة الحكم النفطية المحافظة . انه رجل وطني له قناعاته الخاصة بالتنمية الاقتصادية حسب الاسلوب الغربي . وهو قد يكون معبرا عمن طموحات الفئات التكنقراطية من الطبقة الوسطى المصرية التي لا يضرها القطاع العام بل تستفيد منه وتلائم بينه وبين التكنولوجيا الحديثة . ولكنه في هذه الحدود يكون ممثلا لليمين المتحضر والمستنير لا عن اغنياء الريف والمقاولين والسماصرة مبن الفئات الاكثر تخلفا وتحفظا للقفز الى السلطة . ولعله من المؤسف ان تثبت صورة زكريا محي الدين « الاميركية » في اذهان الراي العام ، قد ساعد عليه ناصر نفسه سواء بلعبة التوازن وافتعال البوزات والاقنعة السياسية لاعوانه او بايراده اسم محي الدين خلفا له في خطاب الاستقالة عقب الهزيمة في ١٩٦٧ . كذلك اشاعة الحديث عما يسمى مجلس الثورة القديم ، فقد كان ذلك ارهابا متعمدا للشعب .

كان قدوم السادات الى الحكم أمرا محتما بمجرد وفاة الرئيس ، وبمجرد استكمال الاركان الدستورية للانقلاب . وهو الامر الذي لم تفهمه ، في العمق ، مجموعة البرجوازية الصغيرة البيروقراطية او الوجه الآخر لعبد الناصر . لم يدركوا اولا ان بقاءهم منذ ١٩٦٧ عام سقوط النظام كان مفتعلا ومعلقا بالحجم التاريخي الاستثنائي لشخصية القائد التي ملأت الفراغ بالكاد ثلاث سنوات . ولم يدركوا ثانيا ان نظامهم الساقط حصل على شهادة الوفاة الرسمية المعتمدة يوم وفاة الرئيس ، وبالتالي كان التفكير في اطالة مدة اقامتهم سداجة سياسية من النوع المميت . ولم يدركوا ثالثا ان دولتهم التي يمسون فيها بمقاليد الامن والاعلام والحش والتنظيم السياسي هي « دولة من ورق » حسب تعبير عبد الناصر نفسه بعد الهزيمة . ولم يدركوا رابعا ان « مقعد المسؤولية الاولى » في مصر هو محور الشرعية الثابت على مدى العصور ، وقد شاركوا هم انفسهم في صياغة شرعيته الجديدة ، وان « الرئيس » يتمتع لدى المصريين على مدى التاريخ ، مكروها كان او محبوبا ، بحصانة صاحب القرار . ولم يدركوا خامسا ان اقدامهم الاجتماعية من فخار وان قواعدهم هي الفضاء ، اي ان الغالبية العظمى من الشعب ( التي لا تعبر عنها السلطة الجديدة ايضا ) لن تمنحهم اي غطاء من الشرعية . لذلك ، فبان استقالاتهم الجماعية يوم ١٣ مايو ، ايار ١٩٧١ تأخرت في واقع الامر اكثر من سبعة اشهر ونصف . فقد كان الذكاء السياسي المجرد يتطلب منهم التنحي عن السلطة يوم وفاة الرئيس . وقد دفعوا جميعا ثمن الغباء ما جرى من احداث بعد ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ . لم تكن القوى الراديكالية في وضع يسمح لها بان تكون البديل - وكانت الناصرية عموما بمختلف اجنحتها احد اسباب ذلك - وكانت القوى



المضادة للثورة في وضع يسمح لها بأن تكون هذا البديل ، وكانت الناصرية بتناقضاتها أحد أسباب ذلك . ولم يكن هناك مكان على الإطلاق لهؤلاء الذين تناسوا في لحظة الحجم الاستثنائي لعبد الناصر وتوهموا أنهم قادرون على سد الفراغ من بعده . والحقيقة ( الاقتصادية والاجتماعية ) أنه لم يكن هناك فراغ ، بل هي شخصية الرئيس التي غطت على امتلاء هذا الفراغ بالقوى المضادة . كان هؤلاء « مراكز ضعف » لا مراكز قوى كما سماهم السادات .

كذلك فالسؤال عمن اختار الآخر ، القوى الاجتماعية الجديدة والسادات ، يجد جوابه في « إنجازات » السنوات السبع التي توالى بعد غياب ناصر والتخلص من جناح البرجوازية البيروقراطي الذي يعوق قليلا مسيرة هذه القوى . فالذي رفض مشروع روجرز في زمن عبد الناصر هو السدي فاوض كيسنجر واستقبل نكسون وزير إسرائيل ، والذي قبل يد عبد الناصر وهو جثمان وانحنى أمام صورته في البرلمان ممسكا ببيان ٣٠ مارس، آذار\* قائلا « كان برنامجنا وهو برنامجي وليس لدي ما أضيفه » هو نفسه الذي ألغى ميثاق العمل الوطني \* \* وغيره من المواثيق والإجراءات التي عرفت مصر طيلة ١٨ عاما . ان المتغيرات التي شهدتها البلاد خلال سبع سنوات ونصف من رحيل عبد الناصر تقطع في الجواب بأن شيئا ما لم يكن عفويا منذ غاب الرئيس . وما كانت أحداث ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ لتقع لو أدرك الذين سقطوا في تلك الليلة ان « الانقلاب » وقع فعلا بوفاة الرئيس . كما تقطع هذه السنوات بأن سباقا لاهثا مع الزمن يعتمد على جناحين هما ازدواجية الوجه والقناع ، واسلوب المفاجأة قد ساعد في الباس الارتداد ثياب القانون الشرعية . في هذا السياق يبدو انقلاب السادات نقیضا لتجربة الفعل ورد الفعل في الثورة الناصرية ، حيث التخطيط المحسوب يسبق العمل . والانقلاب في حد ذاته استغلال ذكي للثغرات الواسعة في البناء الناصري ، وامتداد طبيعي في الوقت نفسه للنقيض الذي كان ينمو داخل هذا البناء .

وإذا كان السادات بحكم ميوله السياسية الباكرة - قبل يوليو ، تموز ١٩٥٢ وبحكم ارتباطاته التالية داخليا وعربيا ودوليا ( حيث كان سكرتير عام المؤتمر الاسلامي ) كان عضوا مؤسسا في هيئة القوى الاجتماعية المضادة للثورة من داخل نظامها ، فقد كانت ملامحه الشخصية التي تطبع الذات الفردية بفكر وسلوك محددين ، من بين العناصر التي وفرت لانه الحظ في تمثيل هذه القوى من موقع السلطة العليا .

---

★ صدر عام ١٩٦٨ بعد الانتفاضة الطلابية على الهریمة واسبابها وقد تضمن خطوطا عامة لبرنامج راديكالي .

★★ صدر عام ١٩٦٢ تعبيرا عن الصیافة الاجتماعية الجديدة التي عبرت عنها حركة التانیيمات لوسائل الانتاج الرئيسية .

## ٤ - تكريس الانقلاب

لذلك لست أميل الى تسمية ما حدث منذ ١٤ مايو ، ايسار ١٩٧١ بأنه « مؤامرة » سواء من جانب أصحاب « الاستقلالات الجماعية » او من جانب السادات نفسه . ان ما جرى ليس اكثر من تكريس للانقلاب الذي وقع سلميا بوفاة ناصر ، وهي الوفاة التي سبقتها وفاة نظامه بثلاث سنوات . لقد حلت وفاة الرئيس مشكلة التناقض بين البنية الاقتصادية - الاجتماعية القائمة موضوعيا والسلطة السياسية التي اهتمت فقط باعادة بناء القوات المسلحة لخوض حرب نظامية من جديد في مواجهة اسرائيل . ولما لم يعترف اصحاب الاستقلالات الجماعية بالواقع الجديد وقعت الاحداث المعروفة والتي هي ليست اكثر من هوامش على دفتر الانقلاب . ولكنهم ، على اي حال ، اتاحوا باستقلالهم المفرورة فرصة الاسراع بتكريس الانقلاب رسميا .

في الرابع من فبراير ، شباط ١٩٧١ ألقى الرئيس السادات خطابا في « مجلس الامة » - البرلمان - قدم فيه الى الراي العام المصري والعربي والعالمي « مبادرة » عرفت باسمه في ما بعد لحل أزمة الشرق الاوسط . والمعروف انه في ذلك اليوم انتهت الفترة التي حددها مشروع روجرز وزير الخارجية الاميركي لوقف حرب الاستنزاف التي قادها عبد الناصر ، ولم يجد غضاضة وهو بعد حي من قبول المسعى الاميركي تحديا لاسرائيل والتقاطا للأنفاس وحتى يقلل من الخسائر البشرية الباهظة في اقامة جدار الصواريخ على طول القناة . ولكن غونار يارنغ المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة الى الشرق الاوسط وجه نداء الى الاطراف المعنية لتمديد وقف اطلاق النار . وافق الرئيس السادات على تلبية النداء احتراماً للراي العام الدولي كما قال ، وأضاف « الى كل الجهود الرامية الى حل الازمة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الامن : اننا نطلب ان يتحقق في هذه الفترة التي نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس ، وذلك كمرحلة اولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن . اذا تحقق ذلك في هذه الفترة ، فاننا على استعداد للبدء فورا في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي » (٢٥) وتؤكد مختلف المصادر في تاريخها لهذه الفترة ان السيد علي صبري نائب رئيس الجمهورية وقتئذ وكذلك بعض اعضاء اللجنة التنفيذية العليا ( أعلى سلطة شعبية رسميا ) وبعض الوزراء قد اختلفوا مع الرئيس السادات

---

(٢٥) من خطاب الرئيس المصري المنشور نصه الكامل في جريدة « المحرر » اللبنانية بتاريخ



حول هذه المبادرة عندما فاتحهم في الامر قبل طرحها . وتجمع هذه المصادر على ان رئيس الجمهورية قد ظهر مقتنعا بتأجيل النظر في هذه المبادرة ، خاصة وان نقاشا جادا حول « المعركة المقبلة » كان يدور داخل مجلس الامن الوطني والقيادات العسكرية (٢٦) ولكن الذي حدث هو ان الرئيس « فاجأ » الجميع بمبادرته . ولنتذكر جيدا ان هذه كانت بداية « الاسلوب » السياسي للحاكم الجديد منذ المبادرة الاولى اوائل عام ١٩٧١ الى مبادرة زيارة القدس في نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٧ . والمفاجأة حين لا تكون على الخصم بل على الشريك أيضا فان معناها الوحيد هو الانفراد بالقرار .

وهي الظاهرة التي تكررت بسرعة في شهر ابريل - نيسان ١٩٧١ - ولنلاحظ جيدا مبدا السرعة هذا الذي سيتكرر بدوره من قبيل اختصار الزمن - في مشروع « الاتحاد » بين مصر وسوريا وليبيا . اننا حين نرصد مجرى الاحداث التي توالى خلال سبع سنوات ، ووصلت فيها الامور لحد الصدام العسكري بين القيادتين المصرية والسورية لدرجة تمزيق علم « الاتحاد » المذكور في عواصم عديدة ، وتراجع مصر عن توقيعها على مشروع آخر بالوحدة الاندماجية مع الليبيين ومنعها مسيرة ليبية سلمية من دخول الاراضي المصرية طلبا للوحدة . . نتأكد من ان الخلاف بين الرئيس السادات ونائبه واطباء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، لم يكن مبني على الحقيقى ايمان الرئيس بالوحدة العربية ( التي لم تتمرق في تاريخ العرب الحديث كما تمزقت على يديه ) وعدم ايمان الآخرين . . بل كان الامر من حيث الشكل انفرادا بالقرار السياسى في مسألة مصرية ، ومن حيث المضمون تمهيدا لتكريس الانقلاب . يقول محمد حسنين هيكل « فاتهم الوحدة سترتب عليه قيام مؤسسات واجراء انتخابات جديدة . وكان هذا هو نفسه ، بطبيعة الحال ، بين اسباب رغبة الرئيس في اتمام الوحدة » (٢٧) . اي أحداث التغيير المطلوب في هيكل الدولة بمناسبة دستورية بما يلائم المضمون الاجتماعى للسلطة الجديدة . ولا يدع هيكل مجالا للتأويل حين يؤكد المعنى حرفيا في صفحة سابقة « . . ان الوحدة بين هذه الدول الثلاث ستضمن قيام مؤسسات سياسية جديدة ، وهذا يعنى اجراء انتخابات جديدة يسفر عنها مجلس امة جديد ، ولجنة مركزية جديدة للاتحاد الاشتراكي ، وهما هيئتان لم تكن فيهما للرئيس السادات عندئذ اقلية يمكنه الاعتماد على ولائها » (٢٨) والتكرار من جانب هيكل لا يخلو ابدا من المفزى . واضيف سببا آخر هو رغبة الرئيس في « ورقة الوحدة » كواحدة من أوراق الضغط واستعراض القوة في مفاوضات صراع الشرق الاوسط .

---

(٢٦) انظر مثلا : فؤاد مطر « ابن اصبح عبد الناصر في جمهورية السادات » - بيروت ١٩٧٢

( ص ٤٨ و ٤٩ ) .

(٢٧) الطريق الى رمضان - الطبعة العربية - بيروت ١٩٧٥ ( ص ١١٨ ) .

(٢٨) المصدر السابق ( ص ١١٥ ) .

فالحقيقة ان هذه المفاوضات لم تتوقف ابدا سواء مع الولايات المتحدة مباشرة عبر وزارة الخارجية او مع اسرائيل عبر السفير غونار يارنغ ، صاحب المذكرة الشهيرة في ٨ فبراير - شباط ١٩٧١ ( اي بعد مبادرة الرئيس المصري بأربعة ايام ) . والتي ردت عليها مصر ايجابيا واكثر . . بأن حددت نقاطا تفصيلية للسلام ، تتضمن اعترافا مباشرا بالدولة الاسرائيلية وتتعهد بحرية الملاحة لجميع الدول بما فيها اسرائيل وتطالب بحل عادل « لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين » وتوافق على انهاء حالة الحرب وابرام معاهدة سلام . اما اسرائيل فقد رفضت على وجننه التقريب مذكرة يارنغ التي تطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهي المذكرة الشبيهة بمشروع روجرز وزير الخارجية الاميركي واصرت على الانسحاب من « اراض » عربية الى « حدود آمنة ومعترف بها » . والا تدخل مصر في تحالفات معادية لاسرائيل وتمنع اي نشاط عسكري في اراضيها يهدد الامن الاسرائيلي (٢٩) .

ويتضح بجلاء من « مبادرة السادات لفتح القناة » ورد الخارجية المصرية على مذكرة يارنغ بأن استراتيجية النظام الجديد كانت مكتملة الاركان منذ بداية عام ١٩٧١ ، وان ما جرى خلال سبع سنوات لم يكن اكثر من خطوات للتنفيذ بما فيها الحرب عام ١٩٧٣ : كل ما تغير هو ان « ورقة الاتحاد » التي لوح بها السادات يوما للضغط على مائدة المفاوضات أصبحت « ورقة الانفصال » بديلا عنها لانجاز مذكرة التسوية المبكرة التي رفضتها اسرائيل ايضا منذ ذلك الوقت وحتى زيارة القدس . . فان اسرائيل لم تتنازل قط في مختلف العهود عما ورد في ردها على يارنغ .

على أية حال ، فقد كان الانفراد بالرأي في تقديم المبادرة رغم معارضة مجلس الدفاع القومي ، وكذلك اتمام مشروع « الاتحاد » مع سوريا وليبيا رغم تحفظات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، هما « الاطار الشكلي » للتغيير « الدستوري » المقبل : فمن حق رئيس الجمهورية ان يقلل نائبه عشية زيارة روجرز للقاهرة في الاسبوع الاول من مايو ، ايار ١٩٧١ ، ومن حق رئيس الجمهورية ان يقلل وزير الداخلية بعد ذلك لتعارضهما الاساسي معه في الرأي . ومن حق وزراء الاعلام والحربية وغيرها ان يستقيلوا من مناصبهم احتجاجا او معارضة لا يهم . ولكن تسمية ذلك كله بالامرة سواء من جانب هؤلاء او من جانب الرئيس ليس وثيقا . ولقد كان تجاوزا مبالغا فيه من جانب الرئيس تقديمهم للمحاكمة في هذه « التهمة » ، لا لانهم لا يستحقون السجن ، وانما لكونهم يستحقونه هم والذين حاكموهم معا ، لغير هذه الاسباب . غير ان الرئيس ، في ما يبدو ، كان حريصا على التغيير في ظل « سيادة قانون » الانقلاب . . اذ شرع على

---

(٢٩) راجع النص الكامل للمذكرة يارنغ والنص الكامل للرد المصري والرد الاسرائيلي في مجلة

« البلاغ » اللبنانية ١٩٧٣/٦/٤ .



الفور في بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية ، حسب متطلبات المضمون الاجتماعي للدولة الجديدة .

ويبرز محفد حسنين هيكل أدوات التغيير الانقلابي الجديد في روايته المفصلة بكتابه « الطريق الى رمضان » ( من ص ١١٥ الى ص ١٢٧ من الطبعة العربية المشار اليها سابقا ) فيسرد لإحداث على الوجه التالي :

١ - في ساعة مبكرة من صباح ١٠ مايو ، ايار ١٩٧١ وصلت ابنة الرئيس الى منزله في رسالة عاجلة من والدها تطلب فيها ان يوافيه هيكل على وجه السرعة ( ص ١٢٢ ) وقد بقي معه حتى العاشرة والنصف مساء ( ص ٢٢٤ ) وما ان وصل الى منزله حتى كان الرئيس يدعو تليفونيا للعودة مرة اخرى .

٢ - قال هيكل للرئيس « ان الشخصين الرئيسيين في الموقف في ما يتعلق به هما الفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري ، والفريق محمد أحمد صادق رئيس اركان القوات المسلحة . ذلك ان الرئيس كان تحدث الى الفريق الليثي ناصف في شهر مارس ، اذار عندما بدأ يشعر بالمعارضة النشطة لتزايد ضده ، وقال الليثي عندئذ انه كجندي محترف سيطيع ابي امر يصدر اليه من السلطة الدستورية الشرعية » ( ص ١٢٣ ) وفي اثناء الليل ( حسب رواية هيكل فالتاريخ المقصود هو ١٠ مايو ، ايار ) استقبل الرئيس الليثي ناصف عدة مرات ( ص ١٢٤ )

٣ - « اما الفريق صادق فكان الرئيس قابله في اثناء زيارته لاحدى القواعد العسكرية يوم ١٢ مايو ، ايار . وفي تلك الزيارة بدأ بوضوح ان الفريق صادق على علم بما تحمله الرياح . فقد انتهر القرصة ليقول للرئيس على انفراد : نحن نفهم موقفك . وكان في قوله هذا الكفاية » ( ص ١٢٣ ) .

٤ - « وقرر الرئيس ان يتحرك . واصر قرارا باقالة شعراوي جمعة وتعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية . وكان ممدوح سالم بمحض الصدفة عضوا بارزا في التنظيم الطليعي شبه السري الذي كان المفروض انه يشكل الدائرة الضيقة في الاتحاد الاشتراكي ، وكان مكلفا بصفة خاصة بتوجيه النشاط السياسي داخل تنظيم البوليس ، وكان رئيسه في التنظيم شعراوي جمعة نفسه . وهكذا عهد باليد اليمنى لشعراوي ان توجه اليه الضربة القاضية » ( ص ١٢٣ ) .

وهكذا يتضح ان أدوات الانقلاب الرئيسية كانت هؤلاء الاربعة : هيكل هو العنصر السياسي المختلف علنا منذ ايام عيد الناصر مع المجموعة المستقلة ، والمعبود النموذجي عن اليمين المتحضر المستنير ، والداعسي الجريء الى تحييد الولايات المتحدة في صراع الشرق الاوسط لا الى التحالف معها . والليثي ناصف ومحمد أحمد صادق وممدوح سالم من رجال الأمن ، الداخلي والعسكري . ويجب ان نفرق دائما بين أدوات الانقلاب وشركاء الانقلاب . فالأداة يمكن الاستغناء عنها في اية لحظة ، كما حدث للفريق صادق الذي طرد من منصبه وأحيل للمحكمة وكاد

يساق الى السجن لولا ان الحكم صدر مع ايقاف التنفيذ . وكما حدث للفريق الليثي ناصف الذي نحروه او انتحر من احد الطوابق العليا التي كان يقيم فيها في لندن . وكما حدث مع هيكل نفسه الذي لم يبق في « الأهرام » بعد دوره البارز الى جانب الرئيس في اخرج اللحظات اكثر من عامين .

والادوات كالواجهات ايضا يسهل الاستغناء عنها في الوقت المناسب . وقد كان الانقلاب بارعا في اختيار أهم الاغطية من الوسط كالدكتور محمود فوزي ومن اليسار كمحمد عبد السلام الزيات وفؤاد مرسى واسماعيل صبري عبد الله وغيرهم ممن احتلوا أرفع المناصب التشريعية والتنفيذية وسرعان ما اقبلوا او استقالوا .

وظلت « الوجوه » صاحبة المصلحة في التغيير لا تتزعزع من مكانها طوول الوقت ، بل واقامت في ما بينها المصاهرات العائلية ، كأسرة عثمان احمد عثمان ( شركة المقاولين العرب ) وأسرة المهندس سيد مرعي صاحب مزارع الفاكهة والدواجن ومحمد حامد محمود وكيل بعض امراء النفط ، ومحمد عثمان اسماعيل ومحمود ابو وافية عدل الرئيس . هذه الوجوه وغيرها لا تقال ولا تستقيل ، حتى عندما تثور التناقضات الثانوية بينها ، فان المواقع تتغير ، ولكن السلطة لا تتحول .

وقد انعكست ازدواجية « الوجه والقناع » على العلاقات الدولية للنظام الجديد منذ اللحظات الاولى لتكريس الانقلاب . . فالشائع مثلا ان الرئيس السوفياتي السابق بودفونني وصل الى القاهرة قرب نهاية شهر مايو، ايار ١٩٧١ وفي جيبه « مسودة » لمعاهدة الصداقة والتعاون مع مصر . ولكن الحقيقة يذكرها هيكل بشكل عابر وربما غير مقصود لانها وردت في غير سياق العلاقة مع السوفيات . يقول « كان سامي شرف قد خول في أثناء وجوده في موسكو ان يناقش مع السلطات السوفياتية موضوعين : اعداد معاهدة تضع العلاقات المصرية السوفياتية على أسس رسمية ، وانشاء أكاديمية بحرية في مرسى مطروح » (٣٠) . ومعنى ذلك بوضوح ان المعاهدة لم تكن تفكيرا سوفياتيا في البداية ، كما انها لم تكن رد فعل مباشرا لاجراءات ١٤ مايو ، ايار ( وقد وقعت رسميا في ٢٧/٥/١٩٧١ ) بل كانت احد الاقنعة الدولية التي وضعها الانقلاب قيد الاعداد على يدي أحد اركان النظام القديم .

هذا هو القناع الفاخر الذي استكمل به السادات القناع المحلي حين اسند الى بعض اليساريين مراكز الواجهة . اما الوجه ، فيشير اليه هيكل ايضا دون ان يقصد حين يستمر في رواية الاحداث « كان الاميريون بطبيعة الحال سعداء بسقوط الجماعة ( يقصد علي صبري والآخرين ) لكنهم حاروا في تفسير توقييع

---

(٣٠) الطريق الى رمضان ( ص ١٢٦ ) .



معاهدة مع السوفيات بمثل هذه السرعة . وكان بيرفس ( ممثل المصالح الاميركية في القاهرة ) قد سافر الى الولايات المتحدة يوم ٨ يونيو ، حزيران وقابل الرئيس ( السادات ) قبل سفره ليسلمه رسالة من الرئيس تكسون تضمنت ان الرئيس الاميركي يتطلع الى مزيد من الاتصالات مع الرئيس السادات بالوسائل الدبلوماسية الهادئة « (٣١) . كان الاميركيون ، في واقع الامر ، هم اول من ادركوا هوية النظام الجديد . يقول الرئيس السادات في « البحث عن الذات » (٣٢) : « بدأت صورتي في نظر اميركا حتى بعد عقد المعاهدة مع السوفيات تتخذ الوانا وابعادا لم تكن مألوفة لديهم من قبل ساعدتهم على المزيد من التعرف علي وفهمي على حقيقتي » .

---

(٣١) المرجع السابق ( ص ١٢٧ ) .

(٣٢) الطبعة العربية - المكتب المصري الحديث - القاهرة ١٩٧٨ ( ص ٢٧٧ ) .

## الفصل الثاني

### الاحتواء والمواجهة

#### ١ - برنامج « قابل للتصديق »

في الثالث والعشرين من يوليو ( تموز ) ١٩٧١ تقدم الرئيس انور السادات ، بصفتيه رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي ، الى المؤتمر القومي العام الثاني بما سمي وقتئذ « برنامج العمل الوطني » . وقد بدأ الرئيس خطابه قائلاً « منذ تسعة عشر عاماً خرج زعيمنا جمال ورفاقه معتمدين على الله والشعب ، ليحققوا املاً تاريخياً حملته الاجيال من شعبنا الخالد جيلاً بعد جيل عبر نضاله المتواصل ، امل اقامة حياة افضل فوق ارضنا العربية الطيبة ، حياة حرة كريمة طليقة من كل قيود الاستغلال والتخلف في صورتها المادية والمعنوية » (١) .

واستطرد الرئيس السادات يقول « ان جماهير الشعب لم تتأخر في يوم من الايام عن العمل وبذل التضحية ، هي التي حمت الثورة من كل محاولات التآمر عليها من الخارج وتخريبها من الداخل ، هي التي كانت السند الاساسي لكل عمليات القضاء على سيطرة تحالف العملاء والاقطاع والرجعية وتسلط رأس المال ، هي التي بنت بجهودها الخلاقة والعمل المتواصل ليل نهار قاعدتنا الاقتصادية ، هي التي وقفت الوقفة التاريخية الصلبة ضد عدوان ٥٦ في معركة السويس، وهي التي هبت صفا واحداً في عزم واصرار ترفض الهزيمة في ٩ و ١٠ يونيو ( حزيران ٦٧ ) وراحت منذ ذلك التاريخ تعطي كل ما في طاقتها بل وفوق طاقتها لعملية اعادة بناء قواتنا المسلحة » (٢) .

ويستكمل الرئيس تقريره بتقييم الماضي هكذا « ان مؤتمرنا الحالي ينعقد بعد انقضاء عشر سنوات على اعلان قوانين يوليو ( تموز ) المجيدة التي كانت تعبر عن اختيارنا الواعي الحزلي لطريق التنمية الاشتراكية كالمطريق الحتمي للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي من اجل بناء دولة جديدة ، دولة الكفاية والعدل » (٣) الى ان يقول ان التجربة العلمية خلال السنوات العشر (٦١ - ١٩٧١)

---

( ١ ، ٢ ) عن الطبعة الرسمية لبرنامج العمل الوطني - الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية -

القاهرة ١٩٧١ ( ص ٢٢٢ ) .

(٣) المصدر السابق (ص ٤٠) .



قد برهنت على سلامة الاختيار الثوري لمنهج البناء الاجتماعي ، كما انها اكدت على امرين لهما الاهمية القصوى هما : « ان ثورة التحرر الوطني لا يمكن ان تحقق هدفها الاصيل في تحرر الشعب الا اذا اختارت التحرر طريق الاشتراكية » (٤) والامر الثاني هو « ان الاشتراكية ليست شعارات تردد انما هي منجزات محددة ترد للجماهير التي طال حرماتها حقوقها المشروعة التي سلبت منها » (٥) ثم يختتم هذا التقييم للماضي بقوله « ان شعبنا بالرغم من مختلف الضغوط الاستعمارية التي تعرض لها والتي بلغت ذروتها بالعدوان الصهيوني الامبريالي ، وبالرغم من المحاولات النشيطة لكل القوى المعادية للاشتراكية في الخارج والداخل وبالرغم من كل الاخطاء ونواحي النقص ، قد حقق من المنجزات خلال العشر سنوات الماضية ما لم يستطع تحقيقه في عشرات السنين » (٦) .

ويعدد الرئيس السادات ، بعد ذلك ، ايجابيات الماضي في وضوح مفصل بالارقام فيذكر ( ص ٥ ) ان انتاجنا الصناعي زاد خلال تلك الفترة ( ٦١ - ١٩٧١ ) بنسبة ١٠٧٣ في المائة وان دخلنا من الصناعة زاد في الفترة نفسها بنسبة ١١١٥ في المائة . كذلك مساحة الارض الزراعية زادت بنسبة ١٣ في المائة بينما لم تزد النسبة خلال النصف الاول كله من القرن العشرين على ٨ في المائة . وقد بلغت الاستثمارات في السنوات العشر المذكورة ثلاثة مليارات و ٢٥٤٤ مليون جنية .

على الصعيد السياسي والاجتماعي يذكر الرئيس السادات ( ص ٦ ) انه قد « تم استقطاب تحالف الاستثمار وحكم العملاء والاقطاع » وقام التحالف الذي يقوده العمال والفلاحون باعتبارهم - مستشهدا بالميثاق الوطني - القوى التي طال استقلالها وصاحبة المصلحة العميقة في الثورة كذلك تم تحقيق « ديموقراطية الانتاج باشتراك العاملين في مجالس الادارة عن طريق الانتخاب وتخصيص اربعة اخماس مقاعد مجالس ادارة الجمعيات التعاونية لصغار الفلاحين » كما تحققت مجانية التعليم ، ووضع حد ادنى للاجور وشملت التأمينات الاجتماعية جميع العمال ، واتسع نطاق الخدمات و « بدأنا في الاخذ بسياسة التخطيط القومي كأسلوب علمي يكفل تعبئة كافة الموارد القومية وتحقيق ارشد استخدام لها » وفي المجال العربي « اعادت الثورة الى مصر وجهها العربي ، ومكنتها من ان تتحمل مسؤوليتها وان تلعب دورها التاريخي كقاعدة للتضال العربي من اجل الحرية » . وفي المجال الدولي امتد اشعاع الثورة المصرية الى العالم الثالث « وحظيت - مصر - بائمن الصداقات التي برزت قيمتها في اوقات الشدة وفي المقدمة منها صداقة شعوب الاتحاد السوفياتي » ( ص ٧ ) .

(٤) ' المصدر السابق ( ص ٤ )

(٥ ، ٦) المصدر السابق ( ص ٥ )

ولم يخل تقييم الرئيس من الاشارة الى سلبيات التجربة ، وقد حددتها في ان  
الخطوة الخمسية وقد انجزت مهامها بنجاح حتى عام ١٩٦٥ لم نواصل الخطوة  
العشرية التي تعثرت خصوصا بعد هزيمة ٦٧ . كذلك تقصير التنظيم السياسي في  
اداء دوره وواجباته ، وبقاء نسبة الامية على حالها مما يعني مع التزايد السكاني  
تزايدا في عدد المواطنين المحرومين من نور المعرفة . كما ان رقعة الخدمات لا زالت  
ضيقة والاجور لا تتناسب مع ارتفاع الاسعار (( وامتد التشكيك الى سياستنا  
الخارجية والى انشغالنا الى معسكر الشعوب المناهضة من اجل التحرر والقضاء على  
الاستعمار ، والى صداقتنا للاتحاد السوفياتي البطل وبدأت ترتفع اصوات تنادي  
بالانخراط في التنمية واهدافها الملموسة وتضييق مجال القطاع العام وتسوية امورنا  
مع القوى الاستعمارية وفتح الابواب امام استثمارات احتكاراتها )) ( ص ٩ و ١٠ ) .

ثم قدم الرئيس تصوره للدولة الجديدة في ضوء التقرير المفصل مبشرا  
المواطنين بالانتهاء من صياغة الدستور الدائم الذي يحتوي على دروس التجربة  
بإيجابياتها وسلبياتها ، بعد اقراره من المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي  
واستفتاء الشعب على مواده . ومبشرا ايضا بعودة اسم « مصر » بحيث تصبح  
« جمهورية مصر العربية » ، ومبشرا اخيرا بأن « القطاع العام هو قلعة التنمية  
الاشتراكية في بلادنا ، انه القطاع القائد » ( ص ٣٤ من برنامج العمل الوطني ) .  
ومبشرا قرب الخاتمة ، جمهور المثقفين ، بأنه آن الاوان لقيام « اتحاد عام للكتاب  
يضم الادباء وكتاب السياسة والقانون والاقتصاد ، واتحاد للفنانين بتخصصاتهم  
المختلفة » ( ص ٤٩ من الطبعة ذاتها ) .

وقبل اية محاولة للاستدلال من برنامج الرئيس على مؤشرات المستقبل ، لا بد  
من التطرق الى بعض النقاط الشكلية ذات الصلة بالموضوع . اولها انه بالرغم من  
الشائعات القوية التي سادت زمنا حول « قلم » الرئيس ، والايحاء بأن هذا او ذاك  
من الصحفيين المصريين كما يكتب له مقالاته وكتبه بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، الا ان  
انصاف الحقيقة يقتضينا الاقرار بأن الرجل لم يكن بعيدا عن حرفة الكتابة قبل  
وثناء وبعد الثورة . على ان الانصاف ذاته يقتضينا الاقرار بأن أسلوب « برنامج  
العمل الوطني » ابعد ما يكون عن روحية الرئيس السادات في الكتابة وطرائقه في  
التعبير . . فضلا عن ان الافكار - وهذا هو الاهم - التي تضمنها البرنامج ، ابعد ما  
تكون عن رؤيا الرئيس في تاريخه السياسي ، قبل وثناء وبعد الثورة . والارجح ان  
« فريق عمل » من المفكرين اليساريين الذين تعاونوا مع الرئيس والاتحاد الاشتراكي  
الجديد قد تكفل بصياغة هذا البيان . والاغلب ان دور هذا الفريق لم يقتصر على  
الصياغة اللفظية المجردة ، بل منحها « فكرا » من عنده . وهو الفكر الذي لا يتناقض  
مع « الخطوة الاولى » للرئيس ، بفض النظر عن كونها خطوة تكتيكية او انها خطوة  
ذات بعد استراتيجي ، او مجرد مناورة منذ البداية .



والنقطة الثانية هي ان الرئيس السادات في مواجهة رد الفعل الحقيقي او المفترض على انقلاب ١٤ مايو ( ايار ) ١٩٧١ قدم هذا البرنامج ( الذي نال موافقة الاجماع في المؤتمر المذكور ) في اطار مجموعة من البيانات والقرارات والاجراءات ذات الطابع الراديكالي الواضح : فقد بدأ عهده باعلان قيام « اتحاد الجمهوريات العربية » موثقاً عبر التفاهم مع طرابلس ودمشق . وفي السابع والعشرين من مايو ( ايار ) ١٩٧١ أبرم معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي . ومنذ الساعات الاولى للانقلاب وضع في الصورة التشريعية والتنفيذية والشعبية مجموعة من أبرز الوجوه القيادية ليسار المصري ، كمحمد عبد السلام الزيات الذي عين في البدء امينا اول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم نائبا اول لرئيس الوزراء ، وكاسماعيل صبري عبد الله الذي عين في البدء نائبا لوزير التخطيط ثم اصبح وزيرا للتخطيط ، وكفؤاد مرسى الذي عين في البدء امينا لبرنامج العمل الوطني في اللجنة المركزية ثم وزيرا للتموين ، وابو سيف يوسف الذي عين عضواً في مجلس الامة ، ولطفي الخولي الذي عين مقرراً للجنة الشؤون العربية في التنظيم ، ومحمد الخفيف ، وغيرهم من قدامى الشيوعيين والديموقراطيين المستقلين . وفي العاشر من يونيو ( حزيران ) ١٩٧١ القى « البيان » الذي عرف بعدئذ مقترنا بتاريخ القائد في مجلس الامة ( حينذاك ) .

ومن ثم فبرنامج العمل الوطني اقبل في اطار « قابل للتصديق » من الجماهير صاحبة المصلحة في المحاور الفكرية الرئيسية التي تضمنها . وكان الرئيس في بيان العاشر من يونيو ( حزيران ) قد اشار الى « اصحاب الاراضي والشركات » السابقين - قبل اصلاح الزراعي والتاميم - الذين نظموا انفسهم في زحف غير مقدس ، ظننا منهم ان التاريخ قد عاد الى الوراء ، وان ساعة العودة الى اراضيهم وشركاتهم دقت . وفهم المواطنون ان « برنامج العمل الوطني » قد جاء ليوقف الزحف وليساعد التاريخ على استئناف المسيرة . وايا كانت التحفظات الموضوعية على « العناصر الذاتية » التي دفعت بعض اليساريين اللامعين على قبول النظام الجديد ودعمه عملياً بالمشاركة المباشرة في اجهزته ، فلا شك ان هذا « الديكور » الذي اقامه الرئيس السادات لخطوته الاولى ، كان مبعث الاغراء على امكانية تطوير النظام الجديد في الاتجاه الذي التزم به رسمياً . ولا شك في المقابل ، ان الخطوات اللاحقة للنظام برهنت على خطأ هذا السلوك ( والفكر المصاحب له ويعبر عنه ويبرره ) . وكانت النتيجة المباشرة ان خرج هؤلاء من « الهيكل » السياسي للنظام واحداً واحداً وخطوة خطوة . ولكن هذه قصة اخرى يرد حولها الحديث في ما بعد . غير ان الهدف من ذكرها الآن هو التأكيد على ان « التوازن » الذي اقامه الرئيس السادات بين « انقلاب » ١٤ مايو ( ايار ) ومجموعة القرارات والاجراءات والاتفاقات التي اتخذها بعد هذا التاريخ ، كان في جملته وتفصيله ديكورا محكم البناء ، يقول بأن مصر بلد عربي وشعبها جزء من الامة العربية ، وان الاشتراكية هي قدرها المحتوم وبالتالي فالقطاع العام هو سيد التنمية الداخلية والعلاقات

الاستراتيجية مع المعسكر الاشتراكي هي سيدة التحرك الخارجي . بالإضافة الى ان سلبيات الماضي ، خاصة في قضية الديموقراطية وتراجع التنمية الاقتصادية وظلال الهزيمة العسكرية ، كانت قابعة في خلفية اولئك الذين قبالوا التعاون مع النظام الجديد من القيادات الوطنية والتقدمية .

وبهذا « القبول » الجزئي من اليسار ، وفي ضوء « برنامج العمل الوطني » كان استمرار الثورة والتغيير - ذلك الشعار الذي رفعته الجماهير عفويا غداة رحيل عبد الناصر - هو الخطوة الثانية التي ينتظرها الكثيرون . ولكن شيئا ما مباغتنا ، كالبرق العاصف ، قد حدث .

\*\*\*

## ٢ - تحفلات « الشوارع الشعبي »

قبل نهاية شهر اغسطس ( آب ) ١٩٧١ بيومين جرت حركة مثيرة بشركة « الحديد والصلب » في حلوان ، اكبر ضاحية جنوب القاهرة واكبر تجمع للعمال الصناعيين . . فقد احتجز عمال الشركة المذكورة رئيس اتحاد نقابات العمال حينذاك « صلاح غريب » ليلة بأكملها حتى تجاب مطالبهم . وقد هتفوا في وجهه « انت بتاع السلطة » اي انهم اتهموه صراحة بأنه عميل للنظام . وحدث أن لجنة « وحدة الاتحاد الاشتراكي » في الشركة قد اتخذت موقفا سلبيا من الحادث . وتأكد بعد ذلك ان بعض اعضاء اللجنة كان متعاطفا مع العمال وموقفهم ومطالبهم . . حتى عندما تطورت الأمور الى « اعتصام جماعي » داخل المصنع يشبه الاضراب عن العمل ، ولكن الانتاج لا يتوقف ، اذ بادر العمال بتنظيم انفسهم وانتخبوا لجانبا لقيادة الاضراب الذي بدا اولا بثلاثين الف عامل . وكانت مهمة هذه اللجان هي تسير « الادارة الذاتية » للشركة ، حتى لا يقل الإنتاج ، بل تضاعف . يضاف الى ذلك ان « اللجنة النقابية » اتخذت الموقف نفسه ، فلم يبدل اعضاؤها اي مجهود في وقف « الاعتصام » ، وانما كان رئيس هذه اللجنة واحد اعضائها من بين قادة الحركة ومن بين الذين شجعوا العمال على بادرتهم العفوية على احتجاز رئيس اتحاد النقابات ، الذي قدم الى الشركة اصلا للنظر في مطالبهم .

ماذا كانت هذه المطالب ؟ كانت في البدايسة طلبات متواضعة ذات شكل اقتصادي فئوي ، ولكن مضمونها السياسي قد ارتبط ، على الفور ، بالحوادث التي راجت الشائعات من حولها في بلدي « ابي كبير » و « كمشيش » ، رغم بعد المسافة بين البلدين ، فقد كان « المضمون السياسي » متقاربا . وهو انتقام اجهزة الامن وبقايا الاقطاع من اية عناصر لها تاريخ في مقاومة القهر والظلم الاجتماعي . والفارق بينهما كان ان القوى الطلابية هي التي واجهت السلطة في « ابي كبير » بينما كان الفلاحون هدفها في « كمشيش » .



في هذا المناخ اغتصم عمال حانون حول مجموعة من الاهداف الاقتصادية شكلا وان لم تخل من بريق سياسي ، فاقترضت مطالبهم على تحديد ساعات العمل ورفع الاجور والمشاركة في صنع قرارات الانتاج اي الاشتراك الفعلي في ادارة المصنع ، وعدم تدخل الاجهزة الحكومية وعناصرها في اية انتخابات مهنية او نيابية .

ولم تجد السلطة مقرا من قمع « الاضراب » بالقوة ، فاعتقلت حوالي ثلاثة آلاف عامل ، وما ان وصل الخبر الى عمال « شبرا الخيمة » ( الضاحية الصناعية الكبيرة ذات التقاليد العريقة في العمل السياسي المنظم ) حتى قامت مظاهرة ضخمة قمعها رجال الشرطة بمساعدة قوات من الجيش ، واعتقل منها عديد كبير من العمال المتظاهرين (٧) . غير ان الحكومة من جانبها ارادت القيام بعمل متوازن ، فاتخذت الاجراءات التالية بعد التحقيق :

- ١ - احالة رئيس مجلس ادارة مؤسسة الصناعات المعدنية الى التقاعد .
- ٢ - احالة رئيس مجلس ادارة الشركة ورئيس وحدة « الدرفلة » ومستشار رئيس مجلس ادارة الشركة ورئيس قسم « الدرفلة » السباخن الى التقاعد .
- ٣ - نقل كل من نائب رئيس مجلس الادارة ومدير الانتاج ومدير العلاقات الصناعية الى شركات اخرى .
- ٤ - فصل واحالة عدد من العمال الى التقاعد ممن شاركوا في الاعتصام وساعدوا على استمراره .
- ٥ - نقل عدد من العمال الذين اشتركوا في الاعتصام الى شركات اخرى مع اذارهم بالفصل اذا اشتركوا في اي نشاط ممن شأنه « تحريض » العمال .
- ٦ - حل لجنة الوحدة الاساسية للاتحاد الاشتراكي العربي في شركة الحديد والصلب .
- ٧ - حل اللجنة النقابية في شركة الحديد والصلب (٨) .

في هذا الوقت خطب الرئيس السادات قائلا : « انني لا انكر وجود التناقضات داخل التحالف ، كان اتفاقنا ان نحاول حل هذه التناقضات بالطريق السلمي والديموقراطي داخل التحالف والا نترك لقوة من قوى التحالف ان تفرض رايها او ارادتها على التحالف لان قوة التحالف وارادته هي العليا » . وأضاف : « اصارحكم القول انني لو علمت بما وقع وكيف عومل رئيس اتحاد العمال الذي

(٧) مجلة « الحرية » اللبنانية ١٩٧١/١/٦

(٨) جريدة « النهار » اللبنانية ١٩٧١/١/٧

انتخبه العمال انفسهم ، لو علمت بذلك في حينه لكان في تصرف آخر واجراءات اخرى . ولكن وزير الصناعة ووزير الداخلية رايا ان يحللا الموضوع قبل عرضه علي . وختم بقوله « ان اسلوب الاعتصام والاضراب ليس اسلوبا ديموقراطيا ولا يمكن ان يكون مقبولا من التنظيم السياسي ولا من سلطة الدولة . ولا يمكن للدولة ولا لسلطة الدولة ان تخضع لمثل هذه الاساليب في الاستجابة لاية مطالب » (٩) .

غير ان القاهرة فوجئت - ربما لأول مرة في تاريخها - بعد هذا الخطاب باقل من ثلاثة اشهر فقط ، باضراب مشير يوم ١١ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٧١ هو اضراب سائقي التاكسي . وقد بدأ الاضراب في الساعة صباحا عندما تجمع اكثر من مائتي سائق في دار نقابتهم وقرروا الاضراب عمن العمل احتجاجا على احكام السجن التي صدرت ضد تسعة منهم ثبت امتناعهم عمن توصيل الركاب . وفي الوقت نفسه بدأ عدد من السائقين في منع اية سيارات تاكسي لم يأخذ سائقوها علما بالاضراب او انهم تجاهلوه ، من السير في شوارع القاهرة والجيزة . أما الحقائق التي نشرتها « الاهرام » المصرية في حينها ، فهي ان انتخابات نقابة السائقين افرزت تشكيلا جيدا نوعا ما في اللجنة النقابية والنقابة العامة . وقد اشتركت المباحث وامانة العمال بالاتحاد الاشتراكي في تشجيع « الحركة » لعمل انقلاب مضاد للتشكيل الجديد (١٠) .

غير ان السلطة ، كالعادة ، تدخلت باعتقال مائة سائق ( الاهرام ١٢/١١/١٩٧١ ) ثم بلغ عدد المقبوض عليهم ١٤٩ سائقا ( الاهرام ١٥/١١/١٩٧١ ) واستمر حبس ٩٢ سائقا ( الاهرام ١٦/١١/١٩٧١ ) وبقي في الحبس بعد ذلك ٢٢ سائقا .

وما لبثت ان وقعت حادثة مشيرة ، هي الاخرى جديدة على تقاليد مصر ما بعد الثورة ، ففي يوم ٣٠/٣/١٩٧٢ تظاهر عمال القطرعة الخاص في « شبرا الخيمة » وانتظروا موكبا مارا لرئيس الوزراء في طريقه الى « شبين الكوم » ( عاصمة محافظة المنوفية في الشمال الغربي من القاهرة ) فقدموه بالحجارة مطالبين بحل ثلاث مشكلات ١ - رفع الحد الأدنى للاجور ٢ - حقهم في الاجازات المرضية ٣ - تحديد ساعات العمل . ونشرت « الاهرام » في عددها الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٢ ان عدد المقبوض عليهم في هذه المظاهرة بلغ ٧٦ عاملا .

ولم يكد مسلسل الهزات العمالية ينتهي قبيل الاحتفال بذكرى العام الاول للانقلاب حتى قام طلاب « معهد التعاون الزراعي » بشبرا الخيمة في ذكرى عيد العمال ( اول ايار/مايو ١٩٧٢ ) باحراق سيارة عميد المعهد والتظاهر ضد اسلوب الامتحانات والنقل بين سنوات الدراسة ، فاحرقوا بعض الصناديق الخشبية والورقية ، وقلدوا نوافذ المعهد ومكتب العميد بالحجارة . وتقرر وقف الدراسة

(٩) جريدة « الحر » اللبنانية ٢٠/٨/١٩٧١

(١٠) جريدة « الاهرام » المصرية ١١/١١/١٩٧١



على الفور لمدة اسبوعين ، وتم القبض على ٢٦ طالبا (١١) . وتضمن قرار الاتهام الموجه للطلاب المحبوسين على ذمة التحقيق ما يلي : ١ - التجمهر بقصد ارتكاب جريمة تعطيل المواصلات التي تشكل جناية امن دولة عليا . ٢ - اتلاف الاموال العامة بتعطيم بعض زجاج نوافذ المعهد واحراق بعض ادواته . . وهي الاخرى جناية امن دولة . ٣ - اتلاف الاموال الخاصة كاحراق وتدمير سيارة عميد المعهد . ٤ - مقاومة السلطات بالقاء الطوب على عربات الاطفاء ورجالها واشعال النار في سيارتي اطفاء . وقد تبين من محضر التحقيق ان الطلاب سبق لهم الاعتصام مرتين قبل ذلك ، وانهم يطالبون بالغاء شرط « المجموع الكلي للدرجات » للنقل الى السنة الثالثة تيسيرا لهم للحصول على درجة البكالوريوس ، فالذين لا يحصلون على المجموع يتخرجون بالدبلوم المتوسط فقط . (١٢)

ونشرت « الاهرام » في ٣/٥/١٩٧٢ انه تم القبض على اربعة طلاب جدد كما تم استدعاء اربعة معيدين للتحقيق ثبت ان لهم دورا هاما في التحريض على احداث معهد التعاون الزراعي . كما نشرت الصحيفة ذاتها في اليوم التالي انه قد تم الافراج عن ثلاثة طلاب كانوا يوزعون المنشورات في « حلوان » خلال يناير - كانون الثاني - ١٩٧٢ احدهم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة والثاني بجامعة عين شمس والثالث من معهد الطيران . وتبين ايضا ان احد الطلاب الاربعة الجدد المقبوض عليهم في حادث معهد التعاون كان حاصلا على « كأس الطالب المثالي » (١٢) . وتوالى طيلة الايام ٨ و ٩ و ١١ من مايو ( ايار ) ١٩٧٢ نشر قرارات الاتهام في هذه الحوادث فاشتملت على اسماء ٧ متهما في قضية شبرا الخيمة و ١٤ طالبا من معهد التعاون الزراعي . كما بلغ عدد الشهود في القضية الاولى ١١٨ شاهدا من رجال الامن واصحاب المصانع والمسؤولين عن هيئة السكك الحديدية (١٣) .

وفي ذروة الاحتفال بذكرى الانقلاب ( ١٥ مايو - ايار ) ١٩٧٢ اصدر الرئيس السادات قرارا بالافراج عن جميع المتهمين .

### ٣ - . . وبدايات مصر تحترق

هكذا بدت المفارقة ، فوق السطح ، صارخة . . فبرنامج الرئيس وجملته التعيينات والتشكيلات السياسية التي اعلنها ، تتناقض تماما مع ما قوبلت به من اضرابات واعتصامات وتظاهرات . كان التناقض اساسا بين الشعار المعلن من الاعلى والواقع المتفجر من اسفل . وقد كانت اكثر الظواهر اثارة في تلك الفترة القلقة

(١١) جريدة « الاهرام » المصرية عدد ٢ مايو ( ايار ) ١٩٧٢

(١٢) جريدة « الاهرام » المصرية عدد ٦ مايو ( ايار ) ١٩٧٢

(١٣) جريدة « الاهرام » المصرية عدد ١٤ مايو ( ايار ) ١٩٧٢

والمليئة بالاحداث والمفاجآت ( ١٩٧١ - ١٩٧٢ ) ظاهرة الجرائق المتتابعة والتي بلغت خلال عام واحد ٢٨ حريقا اشهرها « احتراق » دار الاوبرا في ذكرى ميلادها المئوي على وجه التقريب . وهي الدار التي بناها الخديو اسماعيل في قلب القاهرة كمظهر حضاري يدل على التمدن والارتباط الثقافي بالغرب ، وقد افتتحها باوبرا « عايدة » للموسيقار الايطالي فردي . وكانت الدار الاوبرالية الوحيدة ، صاحبة التاريخ ، في الشرق . وقد وقف المصريون في الساحة المسماة باسمها « ميدان الاوبرا » متشجين بالسواد لا يصدقون اعينهم وقد غطى الدخان الاسود الهيكل الخارجي للبناء . ولا ريب ان الكثيرين ممن تفجرت مآقيهم بالدموع في ذلك اليوم الكئيب ، لم تتجاوز اقدامهم اعتاب هذا البناء يوما . ولكن الشعور العام كان الحزن والاكتئاب على حدث « قومي » فاجع . ولم يهتم اغلب الناس بالتحقيق الذي لم يسفر عن شيء ، والذي كاد ان ينال « خفرا » متواضعا يحرس المكان بالنوم فيه . لولا ان جاء التقرير « الفني » ليقول ان ماسا كهربيا هو الذي اشعل النار . غير ان احدا لم يصدق بيان الخبراء والمهندسين واساتذة الجامعة ، خاصة وان الدار المحترقة تبعد عن المركز الرئيسي للاطفاء بما لا يريد عن بضع عشرات من الامتار حيث تقع ادارة المطافيء باجهزتها في « ميدان العتبة الخضراء » المجاور . وحتى الشائعة التقليدية ، والتي لها نصيب كبير من الصحة في حالات اخرى ، كاتهام هذا او ذاك من الموظفين بالسرقة واتلاف معالم الجريمة بافتعال الحريق ، قد استبعدت من خيال المواطنين بالنسبة لدار الاوبرا . ولم تتوقف مخيلتهم ايضا ولو للحظة واحدة عند الشائعات « السياسية » القائلة حينئذ بان الاخوان المسلمين وحينئذ آخر بان الشيوعيين هم الجناة . اما انتهاء التحقيق الى تقييد الجريمة « ضد مجهول » فلم يكلف الناس عناء الضحك الساخر وتآليف النكات كما درج الحال في حوادث مشابهة . لم يكن السؤال الشعبي عن يكون « الفاعل المجهول » ، بل عن المجهول القادم ، اذ وثبت من اعماق اللاشعور الجمعي احساس غامضة تذكر العقل الواعي بحريق القاهرة في ٢٦ يناير ( كانون الثاني ) ١٩٥٢ ولم يعرف الجاني يقينيا الى الآن ، ولكن المعروف هو ما حدث بعد ساعات ثم بعد شهور من الحريق . كان حزب « الوفد » تحت ضغط جماهيري كاسح قد عاد الى الحكم عام ١٩٥٠ رغم معارضة القصر الملكي والاحتلال البريطاني . وقد كان اول ما قام به هذا الحزب الشعبي الواسع النفوذ ان الفى « المعاهدة » التي سبق ان وقعها عام ١٩٣٦ مع الانكليز ، وبدأت حرب الفدائيين المصريين على ضفاف قناة السويس ومنطقة « الاسماعيلية » حيث تعسكر القوات البريطانية بكثافة . عندما احترقت القاهرة في ذلك اليوم المشهود ، اقال الملك فاروق حكومة « الوفد » واعان الاحكام العرفية ( قوانين الطوارئ والحكم العسكري ) وتوقفت « حرب العصابات المصرية » ضد الاحتلال . وبعد ستة شهور قامت حركة ٢٣ يوليو ( تموز ) ١٩٥٢ .

استرجع الناس ذكرياتهم وتوقعوا « المجهول » دون اية مقارنة بين ما وقع منذ عشرين عاما وما وقع في تلك السنة المليئة بالاحداث والحبلى بها في آن واحد .



كان الشعور المبهم هو ان « الانقلاب » قد انجز في ١٤ مايو ( ايار ) ١٩٧١ ، ولكنه لم يتخذ سمته بعد ، ولم يكتمل تمامه بعد . وان شيئاً ما يمكن شمه في رائحة الحرائق المتتابعة ، ولكن دون ان يلمس لمس اليد . لقد شعرت الجماهير العريضة شعوراً غامضاً ، ازدادت حدته مع الايام ، بأن « مصر » كلها تحترق على مراحل ، لا القاهرة وحدها . وقد انزعجت خواطرهم تماماً لحريق « المصانع الرئيسية للسكك الحديدية » بالقرب من محطة القاهرة ( في ١٨/٧/١٩٧٢ ) اكثر كثيراً من انزعاجهم لاحتراق اوراق الامتحانات لمدرسة « الفسطاط » الثانوية بحى « مصر القديمة » القريب من النيل . ولكن ، لا هذا الحريق ولا ذاك - وكلاهما يسبب اضراراً مادية محسوسة للدولة والشعب - زلزلهم كما فعلت الحرائق « الحضارية » ان جاز التعبير عن المسلسل الذي بدا بدار الاوبرا . . فقد امتد الحريق الى احد القصور التاريخية في حي « القلعة » هذه الهضبة العريقة بسجونها ومساجدها وحروبها على مدى التاريخ الاسلامي لمصر . ولم تكن مخازن « بيت الوالى » من الثراء بمقاييس العصر حتى تفري موظفاً ما بالسرقة قبل نهاية العام اى قبل المراجعة النهائية للحسابات . ولم يكن المسجد التاريخي الملاصق للقصر هو الآخر بحاجة لان يطاله الحريق اذا كان الهدف هو اتلاف معالم الجريمة . ومع ذلك فالتقرير الفني والتحقيق الامني كلاهما ، لم يجداً ما ساء كهرابا او حارساً مسكيناً يوجه اليه الاتهام فقيده كالعادة ضد مجهول . وقد توترت المشاعر الدينية والوطنية عند اهل الحي الشعبي العريق ، بمزيج من الدهشة والحزن لدى اغلب المواطنين .

ولم يسمح « المجهول » للناس ان تنفس عن جزعها المكتوم مما يجري ، حتى وقع الحادث الكبير في « اونا الجبل » ، تلك المنطقة النائية من صعيد مصر ( الوجه القبلي ) والتي تقع في جوف الصحراء المترامية عند اطراف مدينة « الاقصر » حيث تنهض المرتفعات فجأة وفتحاتها المفاجئة والمؤدية الى كهوف صعبة المداخل عسيرة المخرج غامضة البداية والنهاية على غير سكانها من الوحوش وقدماء المصريين . ففي هذا المكان مجموعة هامة من الآثار المألوفة والمجهولة . وفي « اونا الجبل » بالذات كشوفات حديثة ، بالنحت والحفر ، من اوان ومومياءات ، تعيد كتابة جزء هام من التاريخ المصري القديم ، وتجيب على اسئلة معقدة لبعض العلماء ، وتفاق قليلاً من الثغرات المفتوحة في جدار الفراعنة . وسرقتها لا تتطلب اشعال حريق ، بل ربما كان احتراقها في غير مصلحة اللصوص ، لانها كبقية مستودعات الآثار المصرية قابلة للنهب في كل وقت .

ولكن هذا ما حدث ، وظل يحدث كالقدر العاتي ، لا يملك الناس له دفعا ولا تفسيراً . ومرة اخرى لم يكن السؤال عن فعل ، ولا كيف ، بل لماذا . كان التساؤل عن « السبب » مشروعا اكثر من اى تساؤل آخر عن الفاعل او الوسائل . فلقد بدت الحرائق في احدى اللحظات وكأنها امر محتم الوقوع في أي زمان وفي أي مكان حتى أصبح الناس يستيقظون صباح اليوم الجديد مستفسرين عن الحريق

الجديد . ولو ظهر لهم الشيطان في تلك الايام وقال « اعترف انني الجاني » لمسا همهم هذا الاعتراف ، ولو انه روى لهم « الاسلوب » الذي يحرق به دون تمييز بين خشبة مسرح وتمثال وورقة امتحان وماكينسة ضخ ، لمسا عنتهم الحكاية . فهم لا يسألون « من » و « كيف » بل « لماذا » . لم تكن ذاكرتهم مغبأة بصورة « الخط » او وحش الصعيد ، قاطع الطريق الشهير الذي تحصن بالجبل ضد السلطة . ولا بصورة « أمين سليمان » اللص العجيب في أواخر الخمسينات والسدي صارع الشرطة من حي الى حي ومن بيت الى بيت ، وحين حاصروه في مغارة باحسدي مرتفعات « حلوان » - ضاحية جنوب القاهرة - أطلق على رأسه الرصاص ولم يسلم نفسه . وهي الحادثة التي أخذ عنها الروائي نجيب محفوظ قصته المعروفة « اللص والكلاب » . كلا ، لم تكن ذاكرة الشعب المصري تستحضر أمثال هؤلاء « الأبطال » فلم يكن سؤالها الحقيقي عن ، ولكن لماذا . هكذا كانت الذاكرة .

اما الوعي الشعبي فقد رفض تحقيقات الامن وتقارير جهات الاختصاص وشائعات الحكومة حول « الموظف » الذي يخرق جريمة السرقة قبل الكشف عنها في موازنة العام الجديد ، او حول الفرقة السياسية التي تزرع البلبلة في صفوف المواطنين . كانت هذه الاجوبة كلها عن سؤال غير مطروح . كان المطروح هو « صورة مكبرة » لحريق القاهرة القديم ، لمصر كلها ، وعلى مراحل متقاربة وأماكن متباعدة . وانه حريق سياسي يعبىء المناخ العام بشيء غامض مجهول ، آت لا ريب فيه ، ما هو . لذلك كان السؤال في الواجهة « لماذا » لا اي سؤال آخر ، فمعرفة السبب تقود ربما الى تلمس النتائج .

لذلك حين احترق سقف جمعية « دار الكتاب المقدس » في « المطرية » احد احياء الشمال الغربي من القاهرة ( وهو الحي الذي يقال في التراث الشعبي المصري ان العذراء مريم لجأت اليه حين هربت بطفلها يسوع من فلسطين الى مصر . وهو ايضا المكان الذي تراءى في سمائه للبعض عقب هزيمة يونيو - حزيران ١٩٦٧ ظهور العذراء فأقامت الحكومة حينذاك سرادقا سياحيا ومهرجانا يصل الليل بالنهار وتؤمه الملايين القادمة لرؤية مريم والتماس شفاعتها او شفائها من اقصى جنوب البلاد الى شمالها ) (١٤) لم يتوقع الناس تحقيقا ولا تقريرا ، بل اعتبروا الامر « حريقا سياسيا » في مستوى جديد اكثر خطورة ، على الصعيد العملي المباشر ، من الحرائق السابقة . فالحريق المادي مؤلم ، والحريق الحضاري او القومي موجه واكثر ايلاما ، اما الحريق الطائفي فكارثة . خاصة في بلد كمصر ، عرفت على طول تاريخها بالمناعة ضد الحروب الاهلية والحصانة ضد الحروب الطائفية . كما عرفت في تاريخها الحديث ومنذ ثورة ١٩١٩ على أقل تقدير ، ومنذ الثورة العربية على ارجح الاحتمالات ، بانصهارها الوطني في بوتقة النضال ضد

---

(١٤) راجع تحليلا جيدا لهذه الظاهرة للدكتور صادق جلال العظم في كتابه « نقد الفكر الديني »



الاستعمار ومن أجل الديموقراطية ، وفي إطار الفكر العلماني المصري . بالإضافة الى ان المجتمع المصري قد اقيمت له منذ يواكير التاريخ القديم حتى تبشير العصر الحديث عناصر المجتمع الطبقي الكلاسيكي دون تنوعات قبلية او عشائرية او طائفية . ورغم اضطهاد الحكم العثماني والملوكي للأقلية المسيحية في مصر ، لسم يعرف عنها شذوذ او تخلف عن الوضع العام للمصريين ككل في كفاحهم او هزائمهم . بل ظل تاريخ الكنيسة المصرية منذ ابدعت فكرة الرهبنة واديرتها المنتشرة في الصحراء قلاعاً للعلم والنضال ضد الفاصب الاجنبي ، يمتد في شرايين المسيحيين المصريين المعاصرين حتى غير المؤمنين منهم . وقد حاول الاستعمار البريطاني مراراً أن يطبق شعاره « فرق تسد » في مصر فلم يكتب له النجاح ، كما حاول باسم « حماية الاقليات » ان يجذب المسيحيين فرد عليه قسيس مصري هو القمص سرجيوس من منصة الازهر عام ١٩١٩ قائلاً « اذا كان تحرير مصر يحتاج الى التضحية بمليون مصري ، فالمسيحيون هم هذا المليون » (١٥) . وقد انضمت غالبية المسيحيين المصريين ( وتسميتهم الشائعة الاقباط خاطئة لان هذه الكلمة باليونانية معناها المصريون لا طائفة منهم ) بين عامي ١٩١٩ و ١٩٥٢ الى حزب « الوفد » الشعبي الواسع النفوذ والمثل غالباً للطبقة الوسطى بشرائعها الاجتماعية المختلفة . وفي صفوف هذا الحزب برز من المسيحيين قادة ومناضلون كبار . كما ان اقلية من شبابهم التحقت منذ وقت مبكر بمنظمات الحركة اليسارية المصرية وقد احتل بعضهم في هذه المنظمات مراكز طليعية . كما ان نسبتهم بين المثقفين وقادة الفكر الوطني والتقدمي كبيرة .

وطيلة عصر عبد الناصر ( ١٨ عاماً ) لم يسمع احد بآية فتنة طائفية في البلاد ، حتى عندما اصابت قرارات التأميم ( ١٩٦١ - ١٩٦٢ ) شركات الكثيرين منهم ومؤسساتهم كانت الكنيسة برعاياها مع « الرئيس » الذي افتتح المبنى الجديد ( الكاتدرائية المرقسية الكبرى بمائة الف من الجنيات مساهمة من الدولة في اقامة اكبر بطريركية في الشرق . كما ان قرارات التأميم اتخذت على الفور مداولها الوطني العام الذي لا يفرق بين المتضررين منه طبقياً والذين استفادوا منه طبقياً كذلك . وكانت مجانية التعليم في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية من مباحج الكثرة الساحقة من المسيحيين المصريين الذين استطاع ابناؤهم ان يدخلوا السلك العسكري والجامعات دون « وسيط » بل حسب التفوق وحده او عدمه في المرحلة الثانوية . كذلك كان موقف عبد الناصر من تحويل الازهر الى جامعة عصرية ، ومن التطبيق الاختياري للشريعة الاسلامية على الاحوال الشخصية لغير المسلمين واقامة المحاكم المدنية ، اثره الحاسم في تطوير الوحدة الوطنية من المرحلة « الوفدية » حيث النضال من أجل الاستقلال والديموقراطية الى

---

(١٥) راجع « تربية سلامة موسى » - ط ٢ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٥٨ ص ١٢٢ والكتاب

مترجم الى الانكليزية ( د. شومان - جامعة امستردام - هولندا )

المرحلة « الناصرية » حيث النضال القومي لتحرير الارض والانسان وتقدمهما الاجتماعي . لذلك كله لم تكن هناك ثغرة في الجدار الناصري ، يمكن ان تنفذ منه السهام الطائفية .

ومن هنا كانت المفاجأة والرعب الذي استولى على قلوب المصريين حين سرت الشائعات في البداية ، ثم تاكدت بأن « شيئاً ما » دينياً احترق لأحدى الطوائف المسيحية ، سواء كان هذا الشيء « جمعية » للكتاب المقدس كما هي الحقيقة ، أو « كنيسة » كما شاع الخبر بسرعة البرق من الاسكندرية الى اسوان . اعتبر المصريون ان « المجهول » الذي دبر الحرائق « الحضارية » قد تجرأ أخيراً على ان يرفع عمله الى مستوى الحرائق « الدينية » . وتأكد في وجدانهم هاجس يقول بأن الحريق السياسي مستمر ، ولكنه بدأ يتخذ شكل الكارثة الوطنية . وكان من الممكن ان يقيد الحادث ، روتيناً ، ضد مجهول . . . لولا المقدمات التي سبقته والنتائج التي لحقت به فضلاً عن السياق بين البداية والنهاية . ولولا ان بعض جنود الشرطة الذين تصادف قربهم من الحادث ، وما تطورت اليه الامور من اعترافات « المتهمين » ، وقيام « لجنة تقصي الحقائق البرلمانية » برئاسة الدكتور جمال العطيبي وكيل مجلس الشعب بتحقيقها المتشعب الاطراف والذي نشرت محصلته في تقرير شامل على نطاق واسع في الجرائد اليومية . كان من نتيجة ذلك ان عرف المواطنون بعض الحقائق وسط سيول منهرة من الشائعات .

أحدى الحقائق كانت صناديق البريد لبعض المسيحيين والمسلمين استقبلت عدة رسائل ومنشورات تبين بالفحص الدقيق ان غالبيتها مطبوعة في إحدى دول الشرق الاوسط بحرف وعلى ورق ، ليس موجوداً في مصر كلها . بل واكتشف ان بعض هذه البيانات مطبوعة في كندا وأستراليا والولايات المتحدة . وكان المعنى الاول لذلك هو ان جماعات المهاجرين من المسيحيين المصريين في تلك الاقطار ليسوا بعيدين كثيراً عن القصة ، بالإضافة الى أجهزة بعض الدول ، وايضا إحدى المؤسسات « الدينية » الكبرى : مجلس الكنائس العالمي . تقول هذه المنشورات في لهجة موحية بأن أصحابها يوزعونها من داخل البلاد وكان لا علاقة لها بالخارج ، ان المسيحيين في مصر مضطهدون على مختلف المستويات ، من الشعب والحكومة على السواء ، في الوظائف وبرامج التعليم والتمثيل الشعبي والقوانين . وانهم ، بعد ان طفق بهم الكيل ، يطالبون بالمساواة النسبية ، أي نسبة الى عددهم الحقيقي الذي قدرته الرسائل المجهولة بثلاثين في المائة من مجموع الشعب المصري ، لا الى عددهم الرسمي الذي يصل الى السدس . ومن ثم فقد طالبت البيانات المرسله بالبريد ، بأن يتولى مسيحي مركز نائب رئيس الجمهورية وان يضم مجلس الوزراء ستة من المسيحيين ، والا يحرم هؤلاء من مناصب المحافظين ووكلائهم وقيادة الشرطة والجيش بنسبتهم العددية كذلك . وآلا تطبق عليهم الشريعة الاسلامية ، وان تلغى بعض المواد من برامج التعليم الديني ، وان تكون الانتخابات النيابية أكثر حرية وتحديدًا بحيث يكون هناك تمثيل طائفي للمسيحيين داخل مجلس الشعب .



وان تلغي كذلك كافة الاعتبارات التي تحول دونهم وتبوء مراكز المسؤولية العليا في القضاء والجامعات وادارات الدولة واجهزتها المختلفة .

وكان من الممكن لاجهزة الامن الداخلي ( المباحث العامة والمخابرات ) ان تتعقب هذه الرسائل في صمت وتكشف سرها في وقت مبكر قبل حريق جمعية الكتاب المقدس ، فلربما لسم يكن مستحيلا حينذاك اخماد الحريق الطائفي قبل اشتعاله . ولكن الذي حدث هو العكس ، فقد توقفت صناديق البريد فجأة عن استقبال هذه المنشورات التي تجرأ اصحابها على توزيعها علنا . حتى وزع ذات يوم بيان يحمل اسم البابا شنودة الثالث بطريرك الكنيسة القبطية ، ويتضمن محتويات الرسائل السابقة ذاتها على وجه التقريب . وكان البابا المصري ، ولا يزال ، يتمتع بسمعة طيبة على الصعيد الوطني العام ذات سمة مميزة . فهو من ناحية بطريرك مثقف تخرج من قسم التاريخ بكلية الآداب ، ومارس العمل بالصحافة الدينية حيث كان رئيسا لتحرير مجلة شهرية تدعى « مدارس الاعداد » . كما انه كان واحدا من ضباط الاحتياط الذين شاركوا في الحرب . وكان تلميذا مخلصا للبابا السابق « كيرلس السادس » الذي ارتفع السى مستوى القداسة والتطويب عند المواطنين على مختلف مذاهبهم الدينية في عهد عبد الناصر ، وكانت بينهما علاقة شخصية في مستوى رفيع . وقد انتخب البابا شنودة بطريركا بعد وفاة الانبا كيرلس في معركة شبه وطنية ، اذ ترشح امامه اسقف آخر هو الانبا صموئيل عضو مجلس الكنائس العالمي المشتهر في علاقة ما بينه وبين السياسة الاميركية . لذلك كان فوز « نظير جيد » - وهو الاسم العلماني السابق للبطريرك شنودة الذي يتغير اسمه تلقائيا بتقلده المنصب اللاهوتي - فوزا ثقافيا ووطنيا للكنيسة المصرية وعرش البابا المصري . . خاصة وان مؤلفاته القليلة كلها تدور حول صراع المسيحية ضد اسرائيل والصهيونية . وقد واصل محاضراته في هذه القضية عبر تقليدين جديدين على المركز البابوي المصري ، اذ راح يكتب اسبوعيا في جريدة يومية هي « الجمهورية » كما انه القى بحثا في الموضوع بدار نقابة الصحفيين بصفته عضوا قديما فيها . لذلك كله كانت المفاجأة كاملة ، حين طالع البعض اسم البابا شنودة على منشور يوزع علنا في شوارع القاهرة وبعض المحافظات وفي مقدمتها الاسكندرية . كانت المفاجأة مباغتة لاوساط الكنيسة ودوائر الحكومة وجماهير الشعب على السواء . ولم يكن الامر يحتاج الى « تكذيب » رسمي من القصر البابوي ، بل كان يحتاج الى جمع اكبر قدر من « الشائعات » والمعلومات ، والى حنكة سياسية في المعالجة .

وكانت أبرز الشائعات اثنتان متضادتان . الاولى هي ان ستة من الشباب المسلمين في الاسكندرية قد اعتنقوا المسيحية . ومن ثم فالمطوب ، طبقا للشريعة ، الاسلامية هو اعدامهم رجما بالحجارة . وازافت الشائعة ان كنيسة الاسكندرية تحولت الى قلعة تحمي هؤلاء الشباب الستة واحتفالا متواصلا باعتناقهم الدين الجديد . اما الشائعة المضادة فتنسب الى بعض النافذين في « المجلس الاعلى

للشؤون الاسلامية « استدراجهم لبعض الفتيات المسيحيات الفقيرات وتزويجهن عنوة من المسلمين مقابل حمايتهن واطعامهن . وان هناك جمعيات سرية يقودها أحد كبار المسؤولين تقوم بالمهمة ذاتها بوسائل القسر والاختطاف .

والشائعة في مصر كالنكتة ، سرعان ما تنتشر كاللهب في اكوام القش من شمال البلاد الى جنوبها . وهي لا تحتاج الا الى الهمس في الاذن دون مناقشة فتصبح كاحدى الحقائق . ولانها كذلك فهي مثقلة دائما بوجهة نظر حدية مكشفة بالعواطف المنحازة مع او ضد . هكذا كانت ردود الفعل ساخنة من الطرفين حتى تعرضت احدى كنائس « الفيوم » واخرى في الدلتا لتحرشات محزنة .

وقد التقت لجنة تقصي الحقائق بمسؤول بطريركي فتح لها دفاتر الانتساب الى الكنيسة خلال ربع قرن ، فلم تجد سوى حالة واحدة لسيدة انتقلت من المذهب البروتستانتي الى المذهب الارثوذكسي . ولم تكن هناك حالة واحدة لمسلم . والظلال الحقيقية لحادث الشبان الستة هو انهم ارادوا الهجرة من وراء ظهور هائلاتهم ، واشاعوا انهم سيتركون دينهم ، لو ادى الامر ، في سبيل هذه الغاية . ولكن هذا التهديد لم ينفذ قط ، رغم انهم اختاروا المأوى المؤقت عند بعض اصدقائهم المسيحيين ممن لهم خبرة في الهجرة . والحقيقة ان هذا التهديد لم يكن قابلا للتنفيذ ، لان الكنيسة المصرية ترفض ارتداد المصري المسلم عن دينه الاصلي ، امتناعا ذكيا عن تفاعل الحساسيات واستغلالها ، وحرصا امينا على الوحدة الوطنية .

وتبين ايضا ان معظم الحكايات المروية عن البنات القاصرات اللواتي يعتنقن الاسلام ، قد زينت بكثير من المبالغات التي تدكي الفتنة . . فهناك سنويا حوالي خمسمائة مسيحي مصري من الرجال والنساء يعتنقون الاسلام لاسباب اضطرارية كالزواج او الطلاق او غير ذلك من مغريات مادية ، او تخلصا من جمود القوانين الكنسية وسطوتها .

واقامت لجنة التقصي البرلمانية ما يشبه التوازن بين الاسباب التي تؤدي الى التطرف الديني مسيحيا كان او مسلما ، وقالت ان كثرة المطبوعات الدورية للطرفين وانعدام اي اشراف من الدولة عليها ، هو من بين هذه الاسباب . ثم عولجت كل حادثة علاجاً موضعياً مؤقتاً أقرب الى المجاملات . وان كانت الشائعات لم تدع هذه المجاملات ان تغلت من ظلالها ، فقالت ان رئيس الجمهورية رفض استقبال البطريرك ، والبابا لذلك صائم ومعتصم . وقالت العكس ايضا ان الانبا شنودة قد اعتذر عن تلبية دعوة من القصر الجمهوري . والشائعتان كلتاهما ماتتا في المهد ، لان الصحف سرعان ما حملت في صدر صفحاتها الاولى على يومين متتاليين صورة الرئيس وهو يستقبل شيخ الازهر ثم وهو يستقبل البطريرك واعضاء المجمع المقدس .



ورغم ان الشائعات تددت تدريجيا الا ان الحقائق لم تحل مكانها وظلت « الرواسب العاطفية » عالقة بالصدور ان لم نقل راسخة . والراجع ان تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية كان بياناً موضوعياً علمانياً ، ولكنه في النتيجة لم يخرج عن اطار التحقيقات الادارية التي تنتهي عملياً الى ان « الفاعل » مجهول . . فتعميم الاتهام في مثل هذه الاحوال يؤدي الى انعدامه الفعلي طالما جانب التحديد والتخصيص . ولم يكن الحريق الطائفي ، على الصعيد السياسي مشابهاً على الاطلاق لبقية الحرائق ، فقد هز البلاد هزاً عميقاً حتى ان صداها تردد عند الرئيس الليبي معمر القذافي الذي تصادف وجوده بعد الاحداث بفترة فقال في خطاب مشهود بالاتحاد الاشتراكي « انه ليس من الاسلام في شيء ان تثار في مصر في هذه المرحلة الحرجة اي مشكلة دينية بين المسلمين والمسيحيين . والاسلام بريء من اي احد يشير هذه المشكلة في الوقت الراهن » (١٦) ، واستطرد قائلاً « ونحن في ليبيا - مجلس قيادة الثورة - تؤمن بالتصور الالهي للاسلام وان الاسلام لا يضم اتباع سيدنا محمد فقط . . بل كل من آمن بالرسول وبالتالي لا يفرق بين المؤمنين برسالة عيسى ورسالة محمد . . ان الفهم الصحيح يقضي بممارسة الجميع لشعائره الدينية وعلى ان يمارس كل منا شعائره سواء في المنزل او المسجد او الكنيسة او في اي مكان » (١٧) بل وذهب الى بعيد حين اختتم قوله بهذه الكلمات « اذا كان بيننا مجموعة ملحدة فينبغي ان نحميها بدلاً من اضطهادها » (١٨) . ولا شك انها كانت كلمات اكثر من مهمة لان القذافي بالتحديد هو قائلها ، وذلك لاكثر من سبب . كانت شهرة الرئيس الليبي في ذلك الوقت وربما الى الآن انه يدعو الى نهضة اسلامية او بعث اسلامي جديد . وكانت بعض الشائعات قد ربطت بينه وبين الاحداث الطائفية في مصر على نحو ما . وفي المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بعد عام من اعادة تكوينه ، اي في يونيو - حزيران ١٩٧٢ كان علماء الازهر وعلى رأسهم الشيخ الاكبر الى جانب آباء المجمع المقدس وعلى رأسهم البابا في مقدمة الصفوف التي تتابع خطاب الرئيس وتحذيره من اية فتنة طائفية واشادته برجال الدين من الطائفتين . وكانت الصورة التي تصدرت صفحات الجرائد في اليوم التالي علامة النهاية للحريق المدمر . ولكنها في أي حال ، كانت النهاية « السطحية » للاحداث التي ستتخذ بعدئذ اشكالا اكثر خطورة .

فلقد انشغل الجميع ، عفواً او عمداً ، عن مجموعة الوقائع المباشرة ، كدراسة المنشورات التي وصلت البعض في صناديق البريد ، ودراسة الشائعات والشائعات المضادة ، والبيان المزور باسم البابا . كما انشغل الجميع ، بقصد او بحسن نية ، عن الاستجواب الدقيق لن امكن القبض عليهم في حوادث الحريق ، بل كان يفرج

(١٦) جريدة « الاخبار » المصرية عدد ١٩٧٣/٢/٩

(١٧) المصدر السابق ( ص ٢ )

(١٨) المصدر السابق ( ص ٢ )

عنهم كأنما التهمة « جنحة » لا تستحق الحبس فضلا عن الكفالة المالية . وكان الموضوع بأكمله يدور في مناقشات « ادارية » بعيدة تماما عن السياسة . فالمعروف مثلا ان الكنيسة المصرية ورعاياها من المواطنين لا يخطر على بالهم اي تمثيل طائفي للوظائف ، بل هم في جملتهم يحلمون بالعلمنة والديموقراطية . ومن ثم فما هي الجهة او الجهات الاجنبية التي « ابتكرت » هذه المطالب الجديدة تماما على المسيحيين المصريين الذين لم يحدث ان كانت لهم يوما مطالب طائفية خاصة ، بل هم حسب تشكيلاتهم الطبقية ينتمون تقليديا الى الشرائح والفئات الاجتماعية ذات المصالح المتناقضة . بل ان المتطرفين منهم يرون انفسهم « اصل مصر » ويستفزههم الى غير حد معاملتهم كمسيحيين ففي ذلك تقليل من شأنهم . لم يسأل احد اذن عن الجهة او الجهات الاجنبية صاحبة المبادرة الى زرع هذه المطالب ، وبالتالي لم يسأل احد عن الجهة او الجهات العربية والمحلية التي على اتصال بالخارج وتهيء امورا ما في الداخل . ولم يسأل احد كذلك عن عناصر المناخ المواتية لازدهار هذا العمل المنظم والموجه بعناية . ولكن السؤال الشعبي اصبح كبيرا عن « المجهول » القسام .

وحقيقة الحقائق في الموضوع بأكمله ، ان البثور الطائفية التي طفحت على جلد النظام لم تكن اصلا من خارجه بل من صلبه . فكما ان انقلاب ١٤ مايو - ايسار ١٩٧١ لم يأت من فراغ ، بل كان من احد جوانبه ثمرة شرعية للنظام الناصري نفسه ، كذلك الطائفية كانت وبقيت بعد عبد الناصر ، احدي ثمرات التكوين غير المتجانس لثورة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ . كان عبد الناصر علمانيا وغيره كان يساريا او اقرب الى اليسار او يمينيا مستنيرا . ولكن كان هناك ايضا من هو اقرب غاية القرب من افكار « الأخوان المسلمين » وعواطف جمعية « الشبان المسلمين » . ولم يكن الرئيس السادات في اي يوم بعيدا عن هذه الافكار والعواطف ولا السيد حسين الشافعي نائبه الذي وصلت به الامور بعدئذ الى حد التصوف والدروشة . ولكنهما في ظل عبد الناصر لم تكن لهما جراحة « كمال الدين حسين » الذي لم يخف لحظة واحدة انحيازه المطلق للتطرف الديني وقد نفذ طيلة عشر سنوات في كل ما وصلت اليه يده من فرص التنفيذ ، حتى بلغ التعارض بينه وبين النظام أقصى الدرجات فتنحى عن السلطة في البداية ، ثم علم بمؤامرة الاخوان المسلمين المسلحة لقلب نظام الحكم في صيف ١٩٦٥ ( حين عرضوا عليه رئاسة الجمهورية في حانسة نجاحهم ) ولم يبلغ عنهم فاعتقل عدة شهور بالاستراحة الملكية القديمة في منطقة الاهرامات بالجيزة . لم يكن السادات ولا حسين الشافعي في جراحة كمال الدين حسين ، ولكنهما لم يختلفا عنه في الجوهر الفكري . وكان الرئيس السادات هو اول من سمح بأن يخلعوا عليه لقب « الرئيس المؤمن » وان تركز عليه الكاميرات وهو يصلي وان تظهر علامة الصلاة في جبهته . وكان دستور الرئيس الذي اضاف على نظامه شرعية غداة الانقلاب هو الدستور المصري الاول الذي ينص على ان الشريعة الاسلامية « مصدر رئيسي » للتشريع ، بالاضافة الى النص السابق على



ان دين الدولة الرسمي الاسلام . وكان الرئيس السادات هو الذي رتب الامور بنفسه داخل المؤسسات الشعبية والتشريعية والتنفيذية ، بحيث تصبح الرموز اليسارية والديموقراطية في الحكم مجرد واجهة تخفي اكثر مما تعلن . فالرجل الذي حمل الكلاشنكوف ليحمي دخول محمد عبد السلام الزيات ( صاحب التاريخ اليساري والوطني ) وزارة الاعلام ليلة ١٤ مايو - ايار ١٩٧١ محل الوزير المستقيل والمقبوض عليه محمد فايق ، كان يدعى محمد عثمان اسماعيل . وقد شكل هذا الرجل مع اثنين آخرين هما يوسف مكادي واحمد عبد الآخر شيئا يدعى مجموعة « الصعيد » داخل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي الجديد . كان كل منهم قام بدور ما في عملية الانقلاب فكوفىء على الفور بمنصب ما في السلطة . ولم يكن لاحدهم دور ما في السياسة المصرية ، بل كانت القلة القليلة التي تعرفهم تقول ان احدهم متهم في جريمة قتل ، وان الآخر متهم في عدة جرائم اختلاس المال العام . ولم تذكر الصحف علانية الا هذا الاتهام الاخير ليوسف مكادي . وما كان يجمعهم وآخرين ( كحامد محمود الذي كان وكيلًا لاحد امراء الخليج ثم ترقى فأصبح محافظًا ثم وزيرًا ) هو التعصب الديني الاعمى والتخلف الشديد عن أبسط مقومات روح العصر والعداء المرير لاي فكر عليه شبهة ديموقراطية . كانوا مشدودين في الاغلب الى تقاليد العشائر القبلية في صعيد مصر التي اندثرت منذ زمن . وكانوا ايضا من افسياء الريف الصامدين في وجه التقدم ، فالخيال الاقطاعي هو الذي يداعب اذهانهم وعقولهم في الفكر والاحساس والسلوك . وقد بلغ بهم الشطط يوما ان اتهموا كاتبًا كتوفيق الحكيم وآخر هو محمد حسنين هيكل بالشيوعية . بل صاح احدهم ذات يوم بأن ما يغفر للسادات انتماءه لثورة يوليو - تموز هو انه قام « بثورة التصحيح » وهي التسمية التي اطلقها الصحفي موسى صبري رئيس تحرير جريدة « الاخبار » الماوية تقليديا لاقصى اليمين والكاتب عبد الرحمن الشرقاوي المعروف بتاريخه اليساري ، على الانقلاب . وقد تبني الرئيس هذه التسمية في ما بعد رسميا . واعتقادي انها تسمية صحيحة اذا كان المقصود بها انها الثورة المضادة للثورة ، وهو التعبير الذي أطلقه عباس محمود العقاد شفويا على حركة ٢٣ يوليو - تموز نفسها . على أية حال كانت هذه المجموعة أشبه ما تكون بتنظيم داخل التنظيم ، وانها تقود العمل من الداخل وفي الظل . وهي تختلف تماما عن المجموعة التي تنتمي تاريخيا الى الاخوان المسلمين ، ولكن تفكيرها تطور مع الزمن في اتجاه اقل تعصبا واكثر تمدا ، كما هو الحال في شخصية الدكتور عبد العزيز كامل الذي كان وزيرا للإوقاف وشؤون الازهر ووصل الى درجة نائب رئيس الوزراء . وكما هو الحال في شخصية الدكتور احمد كمال أبو المجد الذي كان امينا للشؤون الدينية بالاتحاد الاشتراكي فوزيرا للشباب ثم وزيرا للاعلام . ولكن امثال هؤلاء كمعارضينهم تماما من الوزراء ذوي التاريخ الشيوعي ، لم يصمدوا طويلا في الحكم . بل كانت مهمتهم كمهمة معارضينهم مجرد واجهة . أما « مجموعة الصعيد » تلك فقد كانت « مجموعة العمل » الحقيقية . وكان أخطر ما صدر عنها من تصريحات في هذه الفترة ، هو ما قاله محمد عثمان اسماعيل في اجتماع

علني لاءضاء الاتحاد الاشتراكي بمحافظة « بني سويف » جنوب القاهرة ، وعاد فرده في « المكتب التنفيذي » لمانة العاصمة من ان اعداء مصر ثلاثة ، هم المسيحيون اولا والشيعيون ثانيا ، واليهود ثالثا . وكان امرا سهلا ان ينتشر هذا القول المأثور بطول البلاد وعرضها . ولم يعرف المصريون ان محمد عثمان اسماعيل كان مؤسس التنظيمات الدينية المتطرفة وسط الشباب وخاصة في الجامعات ، وهو الذي كان يمدهم بالمال والسلاح ويتيح لهم فرص التدريب الرسمي في معسكرات اجهزة الامن ويحميهم ساعة اللزوم ، كما حدث حين جرح احد الطلاب المنتمين الى هذه الجمعيات زميلا له بمطواة ، واعترف في الشرطة بأنه مكلف من الاتحاد الاشتراكي بالدفاع عن الدين ومحاربة الالحساد والشيعية والناصرية . وكانت الصدامات بين الطلاب « المتدينين » وزملائهم قد اصبحت ظاهرة لافتة . وكان من الواضح ان مسلسلات الحرائق المدنية والحضارية والطائفية يربطها خيط واحد تمسك به مجموعة من الايدي داخل اجهزة الحكم الانقلابي الجديد ومؤسساته المختلفة . وكان اكثر وضوحا ان القوى الاجتماعية للانقلاب هي التي اختارت السادات ولم يكن هو الذي اختارها ، فبالاضافة الى الجناح المحافظ في النظام السابق والذي يمثله السادات شخصا بمعنى ما والمهندس الزراعي سيد مرعي ( الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم رئيس مجلس الشعب ) بمعنى آخر ، وعثمان احمد عثمان المقاول المليونير والوزير بعض الوقت بمعنى ثالث ، قد استضاف النظام الجديد مجموعة جديدة من اغنياء الريف الأكثر تخلفا واصحاب الملكيات العقارية . اي اصحاب تلك « الثروات » التي لم تمسسها يد التغيير جوهريا في العهد الناصري فأجهزت على حكم البرجوازية الصغيرة عند اول فرصة واتتها . وهي فرصة مثلثة الاضلاع : تدهور الحكم السابق منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، ووفاة قائد الحكم فجأة ، ووجود السادات في الصورة الشرعية للنظام القديم . . حتى بدت الامور لفترة وكان الانقلاب من داخل هذا النظام لا ثورة مضادة . وهذا ما يفسر تمسك السادات بعبارة « حركة التصحيح » لبعض الوقت ، ثم تبنيه لعبارة « ثورة التصحيح » بعد ذلك ، حين استقر عليه اختيار القوى الاجتماعية المشار اليها صاحبة المصلحة في التغيير المضاد . ولكن هذه القوى التي احدثت التغيير الكيفي في بناء السلطة ، باستبعاد ممثلي البرجوازية الصغيرة البيروقراطية والابقاء على ممثلي من كانوا يسمون انفسهم بالراسمالية الوطنية ، قد تمكنت من اجتذاب « حثالة » البرجوازية الصغيرة كقاعدة جماهيرية ملائمة لفورة العواطف المتطرفة والقدرة على اشاعة الفوضى والارهاب . وهي شريحة مختلفة نوعيا عن حثالة الطبقة العاملة التي تحدث عنها مرارا ماوتسي تونغ . لا علاقة لها بالبوابين والمومسات وسائقي التاكسي والباعة الجوالين ، بل هي تتكون اساسا ممن كان يسميهم المؤرخ المصري العظيم الجبرتي منذ قرنين بالحرافيش . والحرافيش الجدد هم الطلاب الفقراء او العاطلون عن العمل من حملة المؤهلات او صفار الموظفين المسحوقين . وكلهم من الشباب الممزق بسين حجري الرحي : اليأس والوهم والعواطف الحارة المكبوتة والمتأججة بالسخط . هؤلاء هم



الادوات التي احرقت القاهرة في ٢٦ يناير - كانون الثاني ١٩٥٢ وهسم انفسهم الذين راحوا يحرقونها بعد عشرين عاما . كانوا ولعلمهم ما زالوا القاعدة الجماهيرية للجهاز السري الحاكم داخل النظام ، والذي تبدو مخططاته في التنفيذ وكأنها ضد النظام . ويبقى السؤال « لماذا » .

واقبل الجواب الجزئي ، في تلك المرحلة، وفي اعقاب التحقيق الذي قامت به لجنة تقصي الحقائق البرلمانية ، بأن أقر « مجلس الشعب » قانون « الوحيدة الوطنية » ، أول خرق علني لشعار سيادة القانون ، فهو القانون الذي يعاقب بالسجن المؤبد كل من « يروج » افكارا او شائعات من شأنها احداث البلابة في الراي العام وتهديد أسس نظام الحكم . وهي اللجنة التي كانت عقوبتها القصوى هي السجن عامين ، فأمست جناية تصل عقوبتها الى حد الاعدام . وترويج الافكار او الشائعات من المسائل التي يصعب فيها الاثبات الدقيق ، لذلك كان الاتهام بها سيفاً من الحاكم مسلطاً على رقاب المعارضة ، ولا علاقة له من قريب او من بعيد بأسباب الحريق السياسي . . الذي كان يشعله بعض أهمل النظام ويحمون « الجناة » ، وكانوا يشعلونه ليحرقون به الارض تمهيدا لتأسيس البناء الجديد او « المجهول » في الخيال الشعبي .

#### ٤ - عام « الحسم » الاقتصادي

وقد بدأ تعريف المجهول في العام نفسه ( ١٩٧١ - ١٩٧٢ ) بقرارين خطيرين هما : صدور قانون الاستثمارات الأجنبية والعربية في سبتمبر - ايلول ١٩٧١ والآخر اعلان سنة الحسم مع العدو الاسرائيلي ، اي الحرب ، ثم تأجيله . . ومنا رافق كلا القرارين من ملابسات ، أفادت ان « نظرية » الانقلاب في خطواته الاولى هي « الاحتواء » الشكلي من اعلى بتلميع اكثر الواجهات بريقا : اليسار يشارك في الحكم ، معاهدة قانونية مع الاتحاد السوفياتي ، اتحاد عربي مع سوريا وليبيا ، ثم الحسم العسكري مع العدو الاسرائيلي تواكبه بين الحين والآخر حملات اعلامية ضد الولايات المتحدة ، واخيرا سيادة القانون ودولة المؤسسات . اما « المحتوى » الموضوعي للنظام ، فقد كان يتوجه نحو أسس البناء الاقتصادي والايديولوجية السياسية . ولم يضع اركان الانقلاب وقتا في التحول خطوة خطوة نحو تكوين الهيكل الشامل للثورة المضادة الكاملة . وكان قانون الاستثمار لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية في سبتمبر - ايلول ١٩٧١ هو المقدمة الاقتصادية الاولى لتأسيس هذا الهيكل . . فقد سمح القانون بحرية دخول رؤوس الاموال العربية والاجنبية وخروجها بضمانات محددة ضد المصادرة أو التأميم ، ومنحها تيسيرات جمركية وضريبية تصل في بعض الحالات الى درجة الاعفاء . ولم يحدد لها أية مجالات للاستثمار ، ولم يحرمها من ملكية الاراضي . وكان من الطبيعي ان تراعى رؤوس الاموال المصرية في هذا السياق ، فصدرت في الوقت نفسه قرارات تحرير

الاستيراد والتصدير من قيود التخطيط المركزي للصادرات والواردات وشروط التعامل مع الخارج ومقومات تحديد الاسعار وانواع السلع واوضاع السوق .

ولم يتذكر احد ، في ما يبدو ، ان مصر الناصرية حاولت عام ١٩٥٣ استقدام رؤوس الاموال الاجنبية واجتذاب رؤوس الاموال الوطنية ، نحو مشروعات انتاجية لا تخضع لاية شروط سياسية .. والذي حدث ان رأس المال الاجنبي لم يصل وان رأس المال الوطني لم يلب النداء . ومن هنا كانت قرارات التخصيص فقرارات التأميم التي كانت تستهدف التنمية الاقتصادية ودرء التخلف وحماية الاستقلال الوطني . ولم يتذكر احد ايضا ان تناقضا بديها ينشأ على الفور بين الدعوة الى الحرب التي تحتاج اوتوماتيكيا الى « اقتصاديات الحرب » والاتجاه الفعلي نحو الاقتصاد الحر .. فاكثر الديموقراطيات البرجوازية عراقية في الغرب الليبرالي قد لجأت في ازمة الحرب الى تخطيط مركزي واسع النطاق لقطاعات مهمة في الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية . ولكن ، اذا كانت الذكرى تنفع « المؤمنين » فهي بالقطع لا تفيد « الخوارج » . لقد كان المطلوب من التحالف القائم في اعلى مستويات السلطة بين اغنياء الريف والمقاولين واصحاب الملكيات العقارية وتجار الجملة وكبار التكنقراط واعمد البيروقراطية وجنرالات الجيش والامن الداخلي ، هو دعم « مؤسسة الحكم » محليا وعربيا ودوليا ، دعما يؤدي - اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا - الى « الازدهار الطبيعي » أي النمو الرأسمالي التقليدي لهذه القطاعات . لقد كانت « قوانين السوق » حتى ذلك الوقت تحرم اصحاب هذه المجالات من النمو اللامحدود ، لا بالحد الاقصى للملكية الزراعية مثلا ، بل بتحديد نسب العرض والطلب وبالرقابة الحكومية وباحتكار الدولة لكثير من المواد والخامات الاولى ، وتقنينها لدورة رأس المال وحيانا حجمه . واذن ، كان من مصلحة التحالف الحاكم ان يطبق « نظرية الاحتواء » الشكلي على الاقتصاد كما طبقها على السياسة . أي بتطويق القطاع العام من داخله ومن خارجه على حد سواء ، دون المساس بالقوانين القديمة ، بل بتشريع قوانين جديدة .. من شأنها تنمية شريحة اجتماعية جديدة ذات ارتباطات عضوية ، بتطور الحال ، برأس المال العربي والاجنبي ، وما يمثله هذا وذاك من قوى اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي . كانت الشريحة الاجتماعية الجديدة التي اعلن قانون الاستثمار ولادتها « الشرعية » هي فئات السماسرة والوكلاء والعملاء للاحتكارات المصرفية الاجنبية والعربية ، الى طبقة الكمبرادور من الوسطاء بين الاستيراد والتصدير والعكس . هذا على الصعيد المحلي . وعلى الصعيد العربي ، فقد كان رأس المال المرشح للاستثمار هو رأس المال النفطي في الدول البترولية المحافظة . وعلى الصعيد الدولي كانت المصارف وشركات السياحة هي القطب المؤهل لقبول « المغامرة » المحسوبة ، في ظل الضمانات القانونية الجديدة .

وقد نتج عن ذلك مباشرة « اعادة صياغة » للنظام ، وهي التغير النوعي الثاني في بنية السلطة بعد الانقلاب .. فاذا اعتبرنا استهداف البرجوازية الصغيرة



البيروقراطية هو التغيير الاول ، فان اضافة الكومبرادور هو التغيير الثاني . وهكذا اتسعت دائرة التحالف الحاكم في القمة . والنتيجة الثانية هي غياب اي مشروع انتاجي في مخططات الاستثمار الاجنبي والعربي التي اقبلت رؤوس اموالها بخطوات بطيئة ومتردة وحذرة ، بل اتجهت المشروعات العربية مثلاً الى بناء الفنادق والبنائات الفخمة والمطاعم المترفة والكازينوهات . كما اتجهت رؤوس الاموال الاميركية والغربية عموماً الى اعمال البنوك . اما الاستيراد والتصدير فقد اقتصر على السلع الاستهلاكية في باب الواردات والسلع الضرورية في باب الصادرات . وكانت النتيجة الثالثة هي الارتفاع المفاجيء في الاسعار لا يقابله ارتفاع مماثل في الاجور ، وزيادة التضخم وانتشار البطالة بين العاملين وهبوط مستوى المعيشة حتى الفئات الوسطى هبوطاً سريعاً . . متأثراً بعامل خارجي هو انتقال عدوى التضخم العالمي العربي وازمة النقد الراسمالي وتوجه رؤوس الاموال القادمة الى اشباع نهم الفئات العليا من البرجوازية . وعامل داخلي هو سيادة القوانين الطبيعية للاقتصاد الراسمالي وفي طبيعتها قانون العرض والطلب حيث بدأ الطلب يقل والعرض يزيد في مجال الكماليات كما زاد الطلب وقيل العرض بالنسبة للضروريات . وكان من الطبيعي لفوضى السوق ان تدفع الفلاح لان يبيع محصوله بالثمن الذي يحدده تاجر الجملة لا الحكومة ، وان يستبد تاجر الجملة بتاجر المفرق ( القطاعي ) وان يستبد هذا بدوره بجمهور المستهلكين . وكانت النتيجة الرابعة هي النمو المتعاضم لقطاع التجارة ، والافول السريع لقطاع الصناعة ، سواء كانت مؤمنة او تابعة لرأس المال الوطني . وكانت النتيجة الخامسة هي انتشار البطالة والبطالة المقنعة ، حيث تضاعف « الانتاج » امام سيطرة السوق وقوانين الاستهلاك . وكانت النتيجة السادسة هي المزيد من « الافقار » الشعبي العريض ، امام التزايد السكاني وتدني الغطاء الذهبي للجنيه اي انخفاض قدرته الشرائية . وكانت النتيجة السابعة هي العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، بازدياد القروض الخارجية وامدها القصير وتراكم الديون وارتفاع نسبة الفائدة والمردود الأخذ في الضالة ، مما تسبب في غياب اي تفكير حول خطة تنمية ، وهبط الدخل القومي ومعدلات دخول الافراد . وكانت النتيجة الثامنة هي الخلل الاجتماعي الفادح في قيم الوعي والسلوك ، حيث فرضت قوانين « الخطف » السريع معاييرها الاجتماعية لدى اعرض الشرائح الطبقية . وكانت النتيجة التاسعة هي اللبول التدريجي لمستوى الخدمات ، في الصحة والتعليم والمواصلات . وكانت النتيجة العاشرة هي الهجرات المتتابة للادمغة والايدي العاملة وكل من يجد بوصة خالية تستقبله في ارض اجنبية .

وقد تم ذلك كله في زمن قياسي ، كما تؤكد « لغة الارقام » التالية ، والتي هي افصح بياناً من اي تحليل .

وسوف نلجأ الى الاحصائيات الرسمية سواء تلك التي يعلنها بحذر وفي نسخ محدودة التداول وحياناً سرية ، الجهاز المركزي للمحاسبات او الجهاز المركزي

للاسماء او الجهاز المركزي للتعبة والاحصاء او الاجهزة المختلفة لوزارات التخطيط والتموين والاقتصاد . ومن بين هذه البيانات سوف تلجا الى اكثرها تبسيطا للوضع الاقتصادي خلال ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، بمعنى اننا سنكتفي بالمؤشرات الدالة على معنى التحول التدريجي من الانقلاب في طريق الثورة المضادة الكاملة ، منعكسا ذلك على مستوى الدخل وخريطة المتغيرات التطبيقية وتوزيع الملكية ووسائل الانتاج .

ولنلق نظرة اولية على الجدولين التاليين اللذين قام الجهاز المركزي للاسماء بتقدير توزيع الدخل القومي فيهما بشكليه المطلق والنسبي :

### توزيع الاسر ودخولها حسب فئات دخل الاسرة عام ١٩٧٢

فئات دخل الاسرة بالجنيه	عدد الاسر ( بالالف )	دخل اسر الفئة ( بالليون جنيه )	مدخول الاسرة بالجنيه ملم ج
اقل من ٥٠	٩١	٢٣	٢٤ ٨٠٩
٥٠	٤٠٠	٢٤٠٤	٦١ ٠٠٠
١٠٠	١٨١٤	٢٥٤٠٢	١٤٠ ١٩٦
٢٠٠	١٥٦٧	٣٦٥٠٤	٢٣٣ ١٧٠
٣٠٠	١٠٣٣	٣٣٨٠٧	٣٢٧ ٨٧١
٤٠٠	٦٢٠	٢٦٥٠٨	٤٢٨ ٠٠٠
٥٠٠	٣٨٦	٢٠٥٠٣	٥٣١ ٥٨٧
٦٠٠	٤٢٢	٢٧٧٠	٦٥٥ ٧٩٩
٨٠٠	٢١٠	١٨١٠٢	٨٦٤ ١٩٧
١٠٠٠	٣١٠	٤٠٨٠٧	١٣١٧ ٧٥٨
٢٠٠٠	١٠	٤٥٠٤	٤٣٣٩ ٨٧٩
١٠٠٠٠ فاكثر	٢	٧٧٠١	٣٢٤٢٩ ٦٧٩
جملة	٦٨٦٦	٢٤٤٥٣	٣٦٥ ١٠٠ (١٩)

(١٩) المصدر : جهاز تخطيط الاسماء ، مذكرة رقم ١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص ٣ ( نقلا عن مجلة « كتابات مصرية » - عدد يوليو / تموز ١٩٧٥ - بيروت - ص ٦٨ ) ويلاحظ ان الجنيه المقصود في الاحصائيات جميعها هو الجنيه المصري .



يبلغ متوسط دخل الاسرة المصرية في هذا الجدول لسنة ١٩٧٢ ٣٦٥٠ جنيها في العام ، بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد ٦٨ جنيها . . تقدير وزارة التخطيط لهذا المتوسط يختلف اذ يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في « تقرير متابعة تنفيذ الخطة لعام ٧١ - ٧٢ » ٨٠ جنيها . ويشير حسن صادق في مقال « الفروق في الدخل ومستويات المعيشة في مصر » ( بمجلة كتابات مصرية العدد المشار اليه في الهامش السابق ) الى ان الفارق بين تقدير جهاز تخطيط الاسعار وتقدير وزارة التخطيط « يرجع على الاغلب الى تعلق تقديرات الجهاز بتوزيع الدخل القومي القابل للتصرف وليس الدخل القومي الكلي » ويشرح ذلك بأن « الدخل القومي للتصرف فيه مجموع الدخل التي تدخل في حوزة الافراد وبذلك فهو لا يتضمن - كما هو شأن الدخل القومي الكلي - الارباح غير الموزعة للوحدات الاقتصادية ، كما لا يتضمن الضرائب التي تستقطع من الاجور والدخل الاخرى » ( ص ٦٩ و ٧٠ من المصدر المذكور ) .

ولكن الصورة لا تتكامل قبل التحليل الا بجدول آخر .

### التوزيع النسبي للدخل والاسر (٢٠)

فئات دخل الاسرة بالجنيه	عدد الاسر %	دخل اسر الفئة %
اقل من ٥٠	١٣٣	٠.٩
٥٠	٥٨٣	١٠٠
١٠٠	٢٦٤٢	١٠.٤٠
٢٠٠	٢٢٨٢	١٤.٩٤
٣٠٠	١٥٠.٤	١٣.٨٥
٤٠٠	٩٠.٤	١٠.٨٧
٥٠٠	٥٦٢	٨.٤٠
٦٠٠	٦١٥	١١.٣٣
٨٠٠	٣٠.٥	٧.٤١
١٠٠٠	٤٥٢	١٦.٧١
٢٠٠٠	٠.١٥	١.٨٦
١٠٠٠٠ فأكثر	٠.٣	٣.١٤
جملة	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

(٢٠) المصدر : جهاز تخطيط الاسعار مذكرة رقم ١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢

ص ٣ ( نقلا عن « كتابات مصرية » العدد المذكور سابقا ص ٦٩ ) .

اي ان عدد الاسر في الشرائح الثلاث المنخفضة الدخل يبلغ ٢٣٠.٠٥٠.٠٠٠ حوالى مليونين وثلث المليون ( ٣٤ في المائة من مجموع الاسر المصرية ) بينما لا تحصل هذه النسبة العالية الا على ١١ في المائة من الدخل القومي عام ١٩٧٢ . اما عدد الاسر ذات الدخل المرتفعة فهي ٣٢٢ الف اسرة ( ٤٧ في المائة من مجموع الكلي ) ويبلغ نصيبها في الوقت نفسه ٢٢ في المائة من الدخل القومي في السنة ذاتها .

وهناك الفان فقط من الاسر حصلت على الحد الاقصى من الدخل التي بلغ مجموعها ٧٧١ مليوناً من الجنيهاً اي بمتوسط مقداره حوالى ٣٢ الف جنيه . واذا اعتمدنا الرقم المستخدم في بيانات تقارير تنفيذ الخطة حول عدد المتكسبين من الاسرة الواحدة ، وهو ١٢٠ فان متوسط دخل المتكسب في هذه الشريحة المترتبة على عرش الدخل القومي ، يبلغ حوالى ٣٠ الفاً من الجنيهاً عام ١٩٧٢ . فاذا قارنا بين هذا الرقم وال ٦٨ او ٨٠ جنيهات لمتوسط نصيب الفرد في الشرائح العريضة ، لا يعود هناك احتمال او شك في ان مصدر الدخل العالية ليس هو « العمل » بل الملكية ، وليس هو « الانتاج » بل التطفل الكومبرادوري والمضاربة . وهما الظاهرتان المتسارعتان في خطى حثيثة بعد قانون استثمار رؤوس الأموال الاجنبية والعربية في سبتمبر ( ايلول ) ١٩٧١ وما واكبه من تيسيرات مماثلة لرأس المال المحلي الذي لم يتجه قط نحو مشروعات بعيدة المدى .

والنتيجة الاولى لهذا الفارق المخيف بين من يتربعون على قمة الدخل القومي ، وهم القلة القليلة ، ومن ينالون الفتات بالكاد ، وهم الكثيرة الساحقة ، هو ذلك الشرخ الاجتماعي الهائل في بناء الوطن . انه من ناحية الاستنزاف السريع لمصادر الثروة الاصلية لمصر ، وقيام علاقات اجتماعية جديدة محل علاقات « العمل » المنتج . اي بداية التغير الشامل في وسائل الانتاج وقواه ، وبالتالي قيمه الاجتماعية .

وعلى ان نلاحظ التدرجات التي لا تكاد تروى في تفاصيلها بين من يحتلون قمة الدخل ومن يكتفون بقاعدة الفقر ، ولكنها تروى بالعين المجردة اذا قارنا بين اعلى الدروة وهوة الحضيض . . اذ يمكننا ان نتصور في شريحة الالفين من يصل دخله بين اسرها الى مائتي الف جنيه في العام يحققها تجار الجملة والمهربون اساساً ، بينما يصل دخل الفلاح الاجير احياناً الى خمسة عشر جنيهاً في السنة . والوضع لا يتغير كثيراً بالنسبة لبعض شرائح العمال والحرفيين حين ترتفع دخل الفرد الى ٢٣٥٠٠ جنيه في السنة كملك ، اي ما يقل عن ثلاثة جنيهاً شهرياً . وعلى اية حال فاذا قالت لنا الارقام الرسمية ان ٨٠ في المائة من المواطنين يحظى كل منهم ب ٦٨ جنيه في العام وأن مجموع ما يحصلون عليه لا يتجاوز ٥٠ في المائة من الدخل القومي ، فان معنى ذلك ان قانون « الافقار » هو صاحب السطوة والنفوذ .

ومعيار « دخل الفرد » قياساً الى الدخل القومي العام هو ، بطبيعة الحال ، المعيار الاكثر تبسيطاً للبناء الاقتصادي الجديد ، وبالتالي تدليلاً على هويته . .



ولكننا سنتدرج من البساطة الى التركيب حتى نصل الى الملامح الرئيسية « للتكوين » الذي سنرافق معاملة تتباور خطوة خطوة .

لننصرف اذن الى عينات نوعية ، بعدما عرضنا لدخل الاسرة بشكل عام .  
والعينة الاولى حول « الموظف » الذي يشكل الجهاز البيروقراطي للدولة للمجتمع من اعلى المستويات الى ادناها ، كما تبين تكاليف « الوظيفة » في الجدول التالي مرتبة وفق درجاتها في السلم الحكومي :

### تكاليف الوظائف موزعة حسب الفئات الوظيفية في القطاع الحكومي والمؤسسات والهيئات العامة ( موازنة ٧١ - ٧٢ ) ( ٢١ )

الدرجة ( الفئة )	العدد	عدد %	التكاليف قيمة التكاليف	متوسط التكاليف
١٢، ١١، ١٠	٣٣٨٥٩٨	٣١٤	٤٢١٢١٧٢٠	١٥٦
٨، ٩	٣٩٧٥٠١	٣٦٩	٨٢٢٦٤٨٧٠	٢٠٧٠
٦، ٧	٢٥٠٦٧٥	٢٣٢	٨٥٣٨٨٩٦٠	٣١٦
٤، ٥	٦٩٣٩٨	٦٤	٣٨٤٧٩٥٠٠	١٤٣
٢، ٣	٢٠٤٢٣	١٩	١٩٠٧٧٤٢٠	٧١
الاولى فما فوق ١٩١٥	١٩١٥	٠٢	٢٥٧٣٣٥٠	١٠
المجموع	١٠٧٨٥١٠	١٠٠	٢٦٩٩٠٥٨٢٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول ان الوظائف الدنيا ( ١٢ ، ١١ ، ١٠ ) تشكل عدديا ٣١٤ في المائة من المجموع الكلي لعدد الوظائف ، غير انها لا تكلف ميزانية الدولة اكثر من ١٥٦ في المائة من جملة تكاليف الوظائف في القطاع الحكومي . اما الوظائف التي تبدأ من الدرجة الخامسة الى الاولى ، فتبلغ نسبتها ٨٣ في المائة من المجموع الكلي لعدد الوظائف ، غير انها تكلف الموازنة العامة ٢٢٤ في المائة . اي ان متوسط ما تكلفه الوظيفة من الفئات الثلاث الدنيا هو ١٢٤٠٤ جنيها في العام ، بينما يبلغ المتوسط في وظيفة الدرجة الاولى وما فوق ١٣٤٣٨٨ جنيها ، اي اكثر من عشرة اضعاف . فاذا أضفنا الفروق في الرواتب الفعلية بعد الاستقطاعات ، فان متوسط راتب الموظف في الفئات الدنيا الثلاث يصل الى حوالي ١٠٨ جنيها في السنة اي تسعة جنيها شهريا . واذا لم تنس نسبة عدد المتكسبين في الاسرة الواحدة ،

( ٢١ ) المصدر : موازنة جمهورية مصر العربية ٧٢/٧١ ( نقلا من « كتابات مصرية » - العدد المذكور

سابقا - ص ٨٣ )

فان متوسط نصيب الفرد الواحد في عائلات الموظفين من أصحاب الدرجات المنخفضة يصل عمليا الى ٢٥٥ جنيهاً ونصف في الشهر . اما موظف الشريحة العليا ( الاولى وما فوق ) فيبلغ متوسط راتبه السنوي بعد الاستقطاعات ( بواقع ٣٣ في المائة للتقاعد والضرائب والرسوم الاخرى ) حوالي ٩٠٠ جنيهاً سنوياً تضاف اليها مخصصات وبدلات التمثيل والانتقال التي تبلغ حوالي ٧٠ جنيهاً شهرياً معفاة من جميع الضرائب والرسوم فيصبح دخله الاجمالي ١٧٤٠ جنيهاً في العام أي ما يقرب من ١٤٥ جنيهاً شهرياً . والفارق بين المستويين ( في حدود المتوسط لا في الحدود القصوى ) يصل حوالي ١٦ ضعفاً .

غير ان الصورة الأكثر تعميماً هي تلك التي توضح أسلوب توزيع الدخل القومي العام بين من « يعملون » في الانتاج الاجتماعي ، ومن « يملكون ولا يعملون » . فمن شأن هذه الصورة ان تقترب بنا من المصادر المشروعة للدخل او غير المشروعة ، كما يتضح لنا من الجدول التالي :

#### تطور نسبة الاجور الى الدخل القومي (٢٢)

البيان	٦٥-٦٦	٦٦-٦٧	٦٧-٦٨	٦٨-٦٩	٦٩-٧٠	٧٠-٧١	٧١-٧٢
نسبة الاجور الى الدخل القومي	٤٦١	٤٦٠	٤٧٢	٤٧٢	٤٦٣	٤٦٢	٤٦٣
نسبة عوائد التملك الى الدخل القومي	٥٣٩	٥٤٠	٥٢٨	٥٢٧	٥٣٥	٥٣٨	٥٣٨

هذه المقارنة الاحصائية المزدوجة بين نسبة كل من الاجور وعوائد التملك الى الدخل القومي خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٦ و ١٩٧١ - ١٩٧٢ تدل على الثبات النسبي للاجور ( من ٤٦١ في المائة الى ٤٦٣ و ٤٦٢ خلال سبع سنوات ارتفعت فيها الاسعار تلقائياً عدة اضعاف . بينما ارتفعت عوائد التملك من ناحية الحجم المطلق من ١١٤٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ الى ١٤٦٩ مليون جنيه في العام ١٩٧١ - ١٩٧٢ بزيادة قدرها ٣٢٤ مليون جنيه آلت الحصة الأكبر منها الى استثمارات القطاع الخاص ، لا بنسبة دورها في الانتاج بل بنسبة « الارباح » التي يحققها بواسطة النفوذ السياسي والتشريعات الاقتصادية الجديدة التي منحت له وزناً اخترق به أي تطويق من جانب القطاع العام ، بل انتقل عبر الربح - وليس العمل الاجتماعي في الانتاج - الى الامساك بزمام المبادرة لتطويق القطاع العام نفسه

(٢٢) جمهورية مصر العربية ( تقارير متابعة تنفيذ الخطة ) وزارة التخطيط ( نقلاً عن « كتابات مصرية » - العدد المذكور ص ٧٦ )



من الداخل ، تمهيدا لتسلم القيادة الفعلية لاقتصاديات البلاد . وهو الامر الذي يتضح بشكل قاطع في اساس الملكية الرئيسية في البلاد ، وهي « الأرض » ، فالملكية الزراعية التي تغطي الجزء الاكبر من موارد الثروة الوطنية ، وتفرض اسلوبا شاملا في الانتاج بوسائله وعلاقاته وقيمة على اكبر مجموعة من سكان مصر ( حوالي ٧٠ في المائة ) . هي المعيار الاقل تبسيطا وبالتالي الاكثر تركيبا لاسس النظام الجديد الاقتصادية ... والجدول التالي يعرض اهم الحقائق :

### توزيع الملكية ومتوسط العائد للمالك

#### حسب فئات الملكية (٢٣)

فئات الملكية	نسبة عدد الملاك	نسبة المساحة	متوسط عائد الايجار للمالك الواحد بالجنيه
	%	%	
اقل من فدان	٢٨٧	٤٤	١١٧
١ -	٢٠٧	٥٧	٢٨٤
٢ -	١٣٩	٦٦	٤٩٢
٣ -	٨٠	٥٥	٧٠٨
٤ -	٤٣	٣٩	٩٣٣
٥ -	٧٨	١١٢	١٤٨٢
١٠ -	٣٧	١٠٢	٢٨٢٤
٢٠ -	٢٠	١٢٧	٦٥٣٥
٥٠ -	٠٧	٩٤	١٤٨٦٥
١٠٠ فدان فاكثر	٠٢	٣٠٤	١٦٦٩١٧
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٣٢

ومن جديد تتضح لنا ابعاد الهوة المخيفة بين من هم « فوق » ومن هم « اسفل » فصغار الملاك الذين في حوزتهم اقل من فدانين يصل عددهم ٩١٢ ألف

(٢٣) المصدر : جمهورية مصر العربية جهاز تخطيط الاسعار - مذكرة رقم ١١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص ١١ ( نقلا عن « كتابات مصرية » - العدد المذكور ص ٧٤ )

فلاج يمثلون ٥٩٤ في المائة من مجموع عدد الملاك ، ولا يملكون أكثر من ١.٠١ في المائة من الاراضي الصالحة للزراعة . اما الملاك الذين تبدأ ملكيتهم بعشرين فداناً فأكثر ، فان نسبتهم العددية لا تزيد عن ٢٩ في المائة ويملكون في الوقت نفسه ٥٢٥ في المائة من اخصب الاراضي . ومن بين هؤلاء ٢٨٨٥ يمثلون ٢. في المائة من مجموع الكلي للملاك يملكون ٣.٠٪ من جملة المساحة المزروعة ، ويصل متوسط دخل الفرد منهم من عائد ايجار الارض ١٦٦٩١ ( ستة عشر ألفاً وستمئة وواحد وتسعين جنيهاً ) في السنة . بينما صغار الفلاحين من الملاك بينهم ٥٩٣ ألف مالك في المستوى الأدنى لا تتجاوز جملة ملكياتهم ٣٢٣ ألف فدان تمثل ٤ في المائة من المساحة الكلية ، وهم أنفسهم يمثلون ٣٨٧ في المائة من عدد الملاك الزراعيين ويبلغ متوسط ملكيتهم حوالي نصف فدان للمالك الواحد فلا يزيد متوسط الدخل من عائد الايجار للواحد منهم عن ١١٧٠٠ ( احد عشر جنيهاً وسبعمايةة مليم ) في السنة . (٢٤) فاذا لم ننس العمال الزراعيين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم كاجراء ، وكذلك عمال الترحيلة ( العمال المياومين اي الموسمين ) ، فاننا نستطيع ان نقرب من الصورة المأساوية لوضع الريف في مصر الذي يخترق « الاصلاح الزراعي » بعد تطويقه من الداخل ، والاشتباك مع الفئات الرأسمالية الاخرى ، ( تجار الجملة والسماسرة ) لاسترداد العلاقات شبه الاقطاعية المضافة حتما الى العلاقات الكومبرادورية الوافدة ، وكذلك علاقات الملكية العقارية والمقاولات . هذه المجموعة من « العلاقات » المتشابكة ، تفرز بالضرورة « قيمها » الخاصة . . فليست القضية المطروحة هي تقديم البرهان على « طبقة المجتمع » واثبات انه لا يتحول الى الاشتراكية ، فالنظام الاجتماعي السابق على الانقلاب ، وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ وتحديدا منذ نهاية الخطة الخمسية عام ١٩٦٥ كان نظاما طبقيا لا يتحول الى الاشتراكية ، وانعدمت امامه الفرص تقريبا للقيام بهذا التحول ، حتى ان سقوط ١٩٦٧ كان سقوطا موضوعيا لنظام كامل اكثر منه سقوطا لشخصية تاريخية . لذلك ، فالتفاوت الطبقي الحاد ليس هو « نتيجة التحليل » المطلوبة ، بل ان حجم هذا التفاوت ومعدلات نموه وفي زمن الاعداد للحرب وفي بلد متخلف ، هو الذي يعيننا في المقام الاول حتى نقرب من التفسير الدقيق لمختلف الظواهر التي تفجرت طيلة العام ١٩٧١ - ١٩٧٢ رغم الواجهة الدقيقة الصنع ورغم الاحتواء المحكم من اعلى . . فالمواجهة المتعددة المظاهر من اسفل ، والمتشعبة القوى والمختلفة الوسائل والغايات ، قد هتكت بوعي او بغير وعي كافة الاقنعة ، وبرزت الى دائرة الضوء البساطع الوجه الحقيقي للانقلاب عبر اسسه الاقتصادية وقيمته الاجتماعية التي يشير اليها الجدول التالي حول موازين « الاستهلاك » :

(٢٤) الارقام كلها مأخوذة عن المصدر السابق ذكره ( ص ٧٥ )



**توزيع الافراد ومجموع انفاقهم الاستهلاكي حسب فئات الانفاق**  
**الاستهلاكي الكلي للأسرة (٢٥)**

فئات الانفاق السنوي	مجموع افراد الريف + الحضر في العينة	مجموع الانفاق الاستهلاكي ريف + حضر	متوسط نصيب الفرد
عدد	%	عدد	%
اقل من ٢٥	٤٥	٨٨١	٠.١
٢٥ -	٧.٦	١٨٦٤٦	٠.٣
٥٠ -	٢١٣٥	٥٣٩٠.٦	٠.٨٧
٧٥ -	٤٦٠.٨	١١٧٧٥٩	١.٨٩
١٠٠ -	١٧٠.٧١	٥٠٨٣٨٨	٨.١٨
١٥٠ -	١٩٤٩٥	٦٦٦٠.٦٩	١.٧٢
٢٠٠ -	١٦٦٦٦	٦٥٤٨٣٤	١.٥٤
٢٥٠ -	١٣٥٢٧	٥٨٧٦٤٩	٩.٤٦
٣٠٠ -	١٨٨٠.٢	٩٣٤٧٨٩	١٥.٠٤
٤٠٠ -	١٦٠.٩٥	١٠٥١٥٥٠.٠	١٦.٩٢
٦٠٠ -	٦٣٢٨	٥٣٩١٠.٨	٨.٦٧
٨٠٠ -	٢٦٧٣	٣٠٣٤٤٣	٤.٨٨
١٠٠٠ فاكتر	٤٥٧٥	٧٧٨١٩٠	١٢.٥٢
الجملة	١٢٢٧٢٦	٦٢١٥١٦٢	١٠٠.٠٠

ومن اليسر ملاحظة ان متوسط الاستهلاك الفردي في الحضر لا يتجاوز خمسين جنيها ونصف تقريبا في السنة ( ٤٢ جنيها في الشهر ) . قيمة الانفاق الكلي على الطعام والكساء والسكن ، وغيرها مما يضع مستوى المعيشة في مصر ، بوجه عام ، في الحضيض . اما في مجال التخصيص ، فان متوسط الاستهلاك الفردي من الفئة الاولى ( اقل من ٢٥ جنيها في السنة ) هو ١٩٦٠٠ جنيها في

(٢٥) انظر الملحق الاحصائي لبحث « التضخم والتخطيط الاقتصادي في مصر » . وقد استخدمت بيانات الاربع دورات من بحث ميزانية الاسرة للحصول على بيانات تمثل الاربع دورات معا وذلك لكل من الريف والحضر على حده ثم ادمجت بيانات الريف والحضر مع مراعاة ان اسر العينة في الحضر تختلف منه في الريف ( المصدر السابق ص ٨٧ )

السنة ( ١٩٦٥ جنيها في الشهر ) . بينما يرتفع هذا المتوسط لاستهلاك الفرد من الفئة الاعلى ( مائة جنيه فما فوق ) الى ١٩٤٥٣٠ جنيها ، اي تسعة اضعاف متوسط الفئة الادنى . كما تبلغ نسبة افراد الاسر التي يقل متوسط استهلاك الفرد فيها عن المتوسط العام حوالي ٦٠ في المائة من افراد المجتمع المصري . واذا لاحظنا ان الفئات الدنيا الخمس تمثل ٢٠ في المائة من المواطنين ، وان مجموع استهلاكهم لا يتجاوز ١١٢٥ في المائة من الاستهلاك العام ، فاننا يجب ان نستكمل الصورة في المقابل بأن الفئات العليا الثلاث تمثل ١١ في المائة من افراد المجتمع وتستهلك ما نسبته ٢٦ في المائة من الانفاق العام .

كانت هذه هي **الحقائق الاقتصادية** التي استقبلت وواكبت وطورت قانون الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية في سبتمبر - ايلول ١٩٧١ وهي الحقائق التي ارتكز عليها نظام الانقلاب في بناء سلطته بعيدا عن اية دعاوى تضمنها « برنامج العمل الوطني » الذي تقدم به رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي الى المؤتمر القومي العام لقراره في ٢٣ يوليو - تموز من العام نفسه .

ولم يكن غير ذي مدلول ان رادار الشارع المصري من قلوب الجماهير المطحونة، لم يكن قابلا للاحتواء في هيكلية النظام الاجتماعي الجديد ، بل كان مستعدا للمواجهة . كما لم يكن غير ذي مغزى ما نشطت في نشره الصحف بعد ذلك في صدر صفحاتها الاولى وبالصور الكبيرة لمسلسل المصاهرة بين عائلات الرئيس والمهندس سيد مرعي والمقاول عثمان احمد عثمان . . فالمصريون يحبون الحب والخطوبة والزواج ، ولكنهم يتأملون في الصور ، عادة ، بعيون مفتوحة . ويستفسرون ، عادة ايضا ، من العلاقة بين مركز رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الشعب ووزارة التعمير والسكان . وكذلك عن العلاقة بين زراعة بساتين الفاخرة التي يهواها المهندس رئيس البرلمان ، ومشاريع البناء الضخمة التي يهواها المقاول الوزير . وما علاقة ذلك كله بقلوب الصبية والفتيات من ابناء وبنات هذا المثلث الحاكم الذين يخطبون لبعضهم البعض فجأة ، وتظهر صورهم الكبيرة في الصحف فيتخيل الناس ليالي الف ليلة وليلة ويترحمون على ذكريات الملك السابق ، ويتساءلون بوجدان مفعم بالشجن : ماذا جرى في الدنيا ، وماذا يجري لنا ؟ ماذا يخفي الغد وما ينطوي عليه المجهول ؟

#### ٥ - البرنامج المضاد . . لبرنامج الوطني

كان لا بد من جواب « ايدولوجي » يجيب على السؤال الكبير الذي ابرزه التناقض بين الواجهات المعلنة والواقع الملموس . وكانت الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي قد اعيد تكوينها في ٣٠ يوليو - تموز ١٩٧٢ . وكان أمينها الاول المساعد لشؤون الوجه القبلي المهندس احمد عبد الآخر ، وأمينها لشؤون التنظيم محمد عثمان اسماعيل ( وقد سبق التعريف بهما في مجال التطرف الديني واليمين



المتخلف ) واما الدكتور عبد العزيز كامل والدكتور كمال ابو المجد ( من قدامى  
الاخوان المسلمين ولكنهما من اليمين المستنير ) فقد شغل اولهما امانة الدعوة والفكر  
والشؤون الدينية والآخر امانة الشباب . اي أن السلطة الحقيقية كانت من نصيب  
الجناح اليميني الاكثر تطرفا .

وهكذا فوجيء اعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، بما سمي « مشروع  
دليل العمل السياسي والفكري والتنظيمي » لمناقشته سرا وفي نسخ محدودة غير  
قابلة للتداول . ولكن خطورة المشروع على الصعيد الفكري دفعت مجلة « الطليعة »  
الى نشره (٢٦) بغية تطويقه . برأي عام مضاد قبل وصوله الى مرحلة الاقرار . ولقد  
ادى الامر بلطفي الخولي - رئيس تحرير المجلة المذكورة ومقرر لجنة الشؤون  
العربية في الاتحاد الاشتراكي - الى تقديم استقالته من منصبه في التنظيم  
السياسي . والمثير ان هذا « المشروع » او هذا « الدليل » لم ير النور الرسمي  
قط ، فبقي مشروعا في اذهان اصحابه ، ودليلا لنا الى جوابهم الايديولوجي الحقيقي  
على « سؤال المجهول » . وهو الجواب الذي يتناقض كليا مع بيان الرئيس امام  
مجلس الشعب في ١٠ يوليو - تموز ١٩٧١ وبرنامج العمل الوطني في ٢٣ يونيو -  
حزيران ١٩٧١ ايضا ، فضلا عن تناقضه الجذري مع « موائيق الثورة »  
وفي مقدمتها « الميثاق الوطني » . وبمعنى اكثر تحديدا ، كان هذا  
« المشروع » او « الدليل » بمثابة المؤثر الفكري الاول على هوية الانقلاب  
الايديولوجية . ولم يكن حجه في اللحظة الاخيرة الاعمال تكتيكية ، لا يقصد تعطيل  
ما جاء فيه بل تنفيذه دون ضجة . ماذا يقول هذا الجواب ؟

● يعترف اولا بأنه « اذا كانت الثورة - بعد ان قضت على سيطرة الاستعمار  
والاقطاع والراسمالية المستغلة - قد خطت خطوات جادة اكيدة من اجل قضية  
عدالة توزيع الدخل القومي ، الا ان اهم ما يهددها في الآونة الحاضرة هو استئثار  
هوية التفاوت بين مستويات عائد عمل ابناء هذا الشعب » . ويستشهد لتأكيد هذه  
المقدمة بأن « قيم مجتمعنا مستوحاة مما تؤمن به من رسالات سماوية ، تتناقض  
مع استئثار البعض بخيرات هذه الأمة ، بينما الاكثريّة لا تحصل على حقتها  
العادل » . ويقدم ما يشبه النقد الذاتي حين يطلب من القيادات « ان ترى الجماهير  
فيها المثل والقُدوة . علينا ان ننأى بانفسنا عن كل صور الاستغلال في تعاملنا اليومي  
مع الناس . . ان نقدر العمل ونحترم العاملين ، مصححين النظرة السائدة عن  
العمل اليدوي ، ناظرين الى الافراد جميعا على اساس عملهم ودورهم في المجتمع » .  
بهذا الاعتراف والنقد ، يسحب « الدليل » البساط من تحت أية احصائيات  
« يبادر » هو بتأكيد سلفا ، في محاولة مكشوفة لكسب الثقة واضفاء المصداقية  
على ما يلي .

(٢٦) راجع نصه الكامل في عدد اكتوبر - تشرين الاول - ١٩٧٢ من مجلة « الطليعة » المصرية ( من

ص ٩٦ الى ص ١٠٥ )

● اما « ما يلي » فهو الاستغراق التام في النصوص الدينية ، حتى ان الفقرة الاولى من « الخط الفكري والسياسي » الذي ينادي به هي « نظرنا تجد بعدها الروحي في الدين والايمن بالرسالات السماوية التي اكملها الاسلام ومثله وتشريعه » . هكذا لا يعود هناك طريق عربي الى الاشتراكية العلمية بتعبير « الميثاق » بل « اشتراكية عربية تبستمد اصولها من عقيدة هذا الشعب » اي ، بصراحة ودون التواء ، اشتراكية اسلامية ، ان جاز المصطلح . فبالاشتراكية العربية « تؤمن بوجود قوانين اساسية تحكم الكون والحياة » و « ان في تراثنا وديننا - قبل اي فكر حديث - وما يؤكد وجود قوانين اساسية تحكم الكون والحياة لخير الانسان والانسانية في كل زمان ومكان ، ولا شك ان تجاهل هذه القوانين يفقد اشتراكيتنا اساسها العالمي المتميز » . والتطبيق العملي لهذه الاشتراكية الدينية هي تلك « الآيات القرآنية » التي يؤكد بها اصحاب « الدليل » نظرتهم ، والتي يعلقها الراسماليون المصريون ، قبل الثورة في مكاتبهم مثل « انا لا نضيع اجر من احسن عملا » ، « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » ، « ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه » ، « وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ، « واثبت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل » . ان هذه الآيات التي تكتسب قيمتها التاريخية من كونها اداة ايدولوجية لتغيير مجتمع قبلي بالغ التخلف ، لا علاقة لها « باستغلال » البعض لمصدرها « المقدس » في تعميمها على مجتمع مختلف كل الاختلاف وزمن مغاير الى اقصى الحدود . اكثر من ذلك انها تزوير مفضوح لمصطلحات لا علاقة لها من قريب او من بعيد بالنص القرآني . فالعمل الصالح غير « العمل » في دورة الانتاج ، والصدقة والاحسان والزكاة ليست هي « الاشتراكية » . ان ما فعله اصحاب « المشروع - الدليل » في هذه النقطة هو نفس ما كان يفعله باشوات المصانع والشركات الكبرى في مصر الملكية في قهر العمال بسلاح الدين حين كانوا يرصعون مكاتبهم وصالوناتهم وحتى ورش العمل بمثل هذه الآيات . بل ويذهب هؤلاء المعاصرون ( الاكثر تخلفا لانهم لا يضعون اموالهم في دولاب الانتاج كالراسماليين القدامى بل يعتمدون على فروق الاسعار والتخريب واعمال الوساطة الطفيلية ومشروعات الخدمات الاستهلاكية ) الى ما هو ابعد حين يقررون « ان الحقيقة الباقية من وجهة نظرنا ، واصولها الضاربة في اعماق التاريخ مع شريعة الحق ، وشريعة الله ، تجعلنا نؤمن ان عندنا ما نستغني به عنها ( اي عن العقائد والمذاهب والنظم القائمة في العالم ) ، بل ان عندنا ما يقدم الحول العلمية السليمة لمشاكل الحياة ، ويعطي البشرية ما تحتاجه قيما وفكرا ورشادا » . وهكذا لم تعد الاشتراكية العربية او الاسلامية « اشتراكيتنا » بل هي تصلح لان تكون للعالم كله . . ومن ثم نقول « الميثاق الوطني » قبل عشر سنوات على صدور هذا « الدليل » من ان فكرنا « مفتوح على كل التجارب » الانسانية ، هو قول لم يعد جائزا ، من فرط تواضعه وبعده عن « الحقيقة الابدية المطلقة » لدى الامانة الجديدة للتنظيم السياسي الوحيد .



● والارتداد على « الميثاق » هو البشارة الاولى بالارتداد عن محتواه الاجتماعي .. فقد ألغى « الدليل » مصطلح « الطبقات الاجتماعية » واجل مكانه تعبيرين جديدين هما « المستويات الاجتماعية » و « القوى الاجتماعية » . وليس لهذا التغيير من معنى الا بأنه يسحب الاعتراف بالصراع الطبقي في المجتمع ، ومن ثم يصبح الهيكل التنظيمي للاتحاد الاشتراكي ، ايدولوجيا ، وكأنه تكتل نازي يمثل « الوحدة العضوية للامة » كما رآها هتلر وموسوليني في ألمانيا وإيطاليا ، وكما نادى بها احمد حسين زعيم « مصر الفتاة » وانطوان سمادة زعيم « الحزب القومي السوري الاجتماعي » . ومن الطبيعي ان يتحدد الموقف من « الملكية » في ضوء هذا التعريف لمجتمع بلا طبقات فتفرق « اشتراكيتنا بين الملكية المستغلة فلا تسمح بها ، والملكية غير المستغلة فتجيزها وذلك كله في الحدود التي يقرها القانون مترجما ضمير الجماعة واحتياجاتها » . وبديهي أنه تعريف يتناقض تماما مع ما جاء في « الميثاق الوطني » عام ١٩٦٢ عن سيطرة الشعب على « وسائل الانتاج » ، ومن أن « القطاع العام » هو قائد الاقتصاد الوطني .. فاحالة تعريف الاستغلال وعدمه الى القانون وضمير الجماعة دون تحديد لماهية القانون وهوية الجماعة يساوي الزعم بأننا مجتمع بلا طبقات ، ليصبح الاستغلال وأقبحا حرا من كل قيد سوى الوازع الديني .

● وأخيرا يتكلم « المشروع - الدليل » عن السياسة الخارجية ، فيحذر من « القوى الكبرى التي تحاول ان تستقطب الى فلكها مناهج التقدم » في ايماء مباشرة الى الدول الاشتراكية . وكذلك « ان تحرير الارادة العربية وكفالة استقلالها ازاء مصالح وأطماع القوى العالمية » في مساواة واضحة بين هذه القوى ، بل والإيماء « الجديد » بأن المعسكر الاشتراكي - والاتحاد السوفياتي على وجه التحديد هو الهدف المقصود من هذه التعبيرات المبهمة .

وكانت هذه هي الحقائق السياسية الجديدة التي اعتمد عليها نظام الانقلاب في صياغة ايدولوجية بعيدا عن أية دسواى حملتها « الواجهات » اليسارية و « البيانات » الوطنية التي شاركت في ديكور الحكم .. فهذا ( المشروع - الدليل ) لم ير النور الرسمي قط ، ولكنه - دون غيره من الخطب والاجراءات والمعاهدات التي لم يجف حبر التوقيع عليها - اخذ طريقه الى التنفيذ على الفور ، كما انه كان الجواب الاول على مفاجآت السياق الاجتماعي والسياسي بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ . وهي المفاجآت التي كشفت بتناقضاتها المثيرة عن ملامح « المجهول الكبير » .

٦ - عندما طلب الرئيس السادات السفير السوفياتي يوم ٢٢ نيسان - ابريل ١٩٧١ ليخبره قبل المصريين بأنه قرر « تصفية علي صبري » استدرك الرئيس مخاطبا السفير « لكنني اؤكد لك إنه ليس في هذا شيء موجه ضد الاتحاد السوفياتي . انها مسألة داخلية محض . واذا بدا لاحد ان يصور لكم الموقف بأن ما سافعله موجه ضد الوجود السوفياتي في مصر ، ففي استطاعتكم ان تردوا انني

سأكون سعيداً لو أنكم عززتم هذا الوجود» (٢٧). غير أن السوفيات كان في حوزتهم بلا ريب معلومات مفصلة عما جرى في شهر تشرين الثاني - نوفمبر عام ١٩٧٠ حين « جاء إلى القاهرة كمال أدهم نسيب الملك فيصل ومستشاره الذي يتولى سلطة الاشراف على المخابرات ويعتبر من أقوى الشخصيات نفوذاً في المملكة . وقد تحدث خلال هذه الزيارة عن الوجود السوفياتي في مصر وعن الانزعاج الشديد الذي يسببه للأميركيين » (٢٨) وقد وعده الرئيس السادات « بإخراج الروس من البلاد » (٢٩) . وقيل بعدئذ أن هذا « الوعد » كان مدار المباحثات التي عقدها وزير الخارجية الأميركي وقتذاك وليام روجرز مع الرئيس السادات يوم ٣ مايو - أيار ١٩٧١ أي بعد ٢٤ ساعة من أقالة علي ضبري . وذلك ، فيما اعتقد ، كان المدخل الطبيعي ، من جانب السوفيات ، إلى تقنين العلاقات بينهم وبين النظام الجديد في ما عرف بمعاهدة الصداقة والتعاون . . فقد كانت « فجوة الثقة » في أهل الانقلاب المصري ولدت من مخاض هذا « التباين » بين « اعلانات » النظام وخفاياه . وهي الفجوة ذاتها، على مستوى آخر، التي انبثقت بين الشعب والنظام .

ولكن فجوة « الشك » في النظام الجديد اتسعت في الشهر التالي مباشرة لإبرام المعاهدة بعد « الدور القدر » الذي قام به في أحداث السودان بين ١٩ و ٢١ يوليو - تموز ١٩٧١ . . فلقد سقط الانقلاب العسكري الراديكالي في الخرطوم ، بفاعلية التدخل المصري المباشر . وسوف تظل الأربعة والعشرون ساعة الحاسمة ( يوم ٢٠ ) سرا كبيرا في تاريخ هذه الفترة ما لم يكشف عنها أحد الذين شاركوا في صنعها من القمة . فلقد كان سحب القوات السودانية المراقبة على ضفاف قناة السويس في طائرات النقل الضخمة بقيادة وزير دفاع النميري خالد حسن عباس ، ثم أصطياذ بأكبر النور وفاروق حمد الله من الطائرة البريطانية القادمة بهما من لندن في السماء الليبية ، وتحرك الضباط المصريين وطلاب الكلية الحربية المصريين المقيمين في السودان، واسقاط الطائرة العراقية التي تحمل أحد الزعماء السودانيين بالقرب من السماء السعودية . . كان ذلك كله في تخطيط محكم وزمن قياسي يحتاج بالقطع إلى أجهزة دقيقة بالغة التطور على كافة المستويات بدءاً من البشر وانتهاء بالكمبيوتر ، لا تتوفر غالباً لاي قطر عربي . وربما كان موقف مالطة من عدم السماح للطائرة التي تقل الزعيمين العسكريين السودانيين القادمين من لندن ، مفتاحاً مهماً لحل هذا اللغز المثير ، خاصة وأن الطائرة البريطانية سلمت وأكبيها المتميزين دون أية مقاومة أو احتجاج . على أية حال، فأسرار هذه الساعات الأربعة والعشرين ستظل طي الكتمان حتى يكشف عنها أحد « أبطالها » في شجاعة تاريخية .

(٢٧) محمد حسنين هيكل - الطريق إلى رمضان - الطبعة العربية - دار النهار اللبنانية - بيروت

١٩٧٥ - ( ص ١١٩ )

(٢٨ و ٢٩) المصدر السابق ( ص ١١٣ ) .



والذي يعني في خاتمة المطاف ان انقلاب الرائد هاشم العطا كان قد اسقط نظام النعمري فعلا ، لولا التدخل المصري المباشر . وهو التدخل الذي اعترف به الرئيس السادات مذهباً بأن « الاتحاد - اي اتحاد الدول العربية الوليد بموجب ميثاق طرابلس - قد ولد بأسنان .. ظهرت جيداً في السودان » كما قال حرفياً في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي في ٢٣ يوليو - تموز ١٩٧١ . وأضاف في إحدى جلسات هذا المؤتمر بأنه لن يسمح بنظام ماركسي على الحدود الجنوبية مع مصر . وكان من الطبيعي للاتحاد السوفياتي ان « يشك » في الهوية السياسية لصاحب مثل هذا الكلام . ولكن الشك بدأ يقترب من حافة اليقين عندما طلب السوفيات من الرئيس المصري - بعد اجهاض التحول السوداني - ان يتدخل بنفوذه الشخصي لوقف سيل الدم المتدفق من احواد المشائق ، خاصة بالنسبة للقائد العمالي الشفيح احمد الشيخ الذي يتمتع باحترام عالمي كما كان على علاقة وطيدة بالرئيس عبد الناصر ، وكذلك عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب الشيوعي السوداني .. فما كان من الرئيس السادات الا ان اتصل بالنعمري ليطمئن على « تنفيذ الاعدامات » قبل ان يواصل السوفيات احراجه بالاحتجاز . ويبدو ان السوفيات التقطوا الحديث التليفوني بين القاهرة والخرطوم ، فتأكدت لديهم الشكوك (٣٠) .

على أية حال فان هذا لم يمنع صدور بيان مشترك في تلك الايام بين النظام المصري وشخصية سوفياتية كبيرة هي بوناماريوف - عضو المكتب السوفياتي للحزب (٣١) - جاء فيه ان الطرفين يدينان « بقوة » موجة العداء للشيوعية . بل وأضاف البيان نصاً صريحاً بأن « مصر وهي تسعى لتحقيق بناء حياة جديدة على الاسس الاشتراكية ستعمل على الاستفادة من التجارب الفنية التي مر بها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى » . ويبدو ان هذا كان كافياً للسوفيات ، وبالقدر نفسه للرئيس السادات ، من تصورين متناقضين : التصور السوفياتي هو تسجيل مواقف رسمية للرئيس المصري ، والتصور المصري هو تعزيز « الواجهة » بمزيد من الاتهام .

وقد ساعدت على هذا الاتهام مجموعة من القرارات والتصريحات والمواقف العلنية ، فحين أعلن الملك حسين فجأة « مشروع المملكة المتحدة » في ١٥ مارس -

---

(٣٠) المصدر السابق ( ص ١٣٠ ) وايضا : فؤاد مطر « روسيا الناصرية ومصر المصرية » دار

النهار - بيروت ١٩٧٢ - ( ص ٩٤ و ٩٥ )

(٣١) فؤاد مطر ، المصدر السابق ، يقول « ان بوناماريوف هو المسؤول عن الاعلام في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي . وقد سبق له ان عمل في الجيش الاحمر . وكان يتابع في استمرار نشاط المرتبطين بالبحر . وبلغ السادات ان بوناماريوف كان يحرم في استمرار على تصويره بأنه عمل في الماضي مع النازيين ، وأنه ضد الاشتراكية . ويريد ان يجعل من مصر دولة متدينة » ( ص ١٦١ )

آذار ١٩٧٢ . بهدف اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية واياة اراضي يجلو عنها الاحتلال الاسرائيلي تحت السيادة الاردنية رفض الرئيس السادات المشروع ، وتوترت العلاقات مع الاردن لدرجة قطعها . وفي ٣٠ مارس - آذار نشرت الازفستيا الجريدة الناطقة باسم الحكومة السوفياتية ان المشروع الاردني « عمل انفصالي ومحاولة لتفرقة الدول العربية التقدمية واضعافها بيننا هسني تواصل جهودها لانهاء الاعتداء الاسرائيلي » .

ومن بين هذه العوامل المساعدة ايضا ان الرئيس السادات الذي قطع وعدا بان عام ١٩٧١ سيكون سنة الحسم العسكري مع الاحتلال ومضى العام دون حسم ، ووجه في دورة استثنائية للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي بموجة من الاسئلة حول الموقف السوفياتي . وكان الرئيس قبل ذلك في « حديث الى الامة » بتاريخ ١٣ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ قد برر تأجيل الحسم بأن « ضياع الصيف الهندي الباكستاني ( اشارة الى الحرب بين البلدين الاسيويين ) قد منع الحسم عام ١٩٧١ . ولكن زيارته المتكررة السرية والعنينة للاتحاد السوفياتي دفعت البعض للتساؤل ، فاجاب في هذا المؤتمر الذي عقد بين ١٦ و ١٨ فبراير - شباط ١٩٧٢ « اخشى ان يكون مبعث هذه الاسئلة حملات التشكيك المستمرة والتي تهدف في النهاية الى تقويض علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي حتى نبقى وحيدنا ، ومن ثم يسهل عزلنا والقضاء علينا . لقد اثيرت ايضا اسئلة مشابهة من بينها على سبيل المثال ، ان الاتحاد السوفياتي لا يريد سوى حالة اللاسلم واللاحرب في أزمة الشرق الأوسط ، لان ذلك يساعده على الكسب وعلى استمرار بقائه في المنطقة (٣٢) . ربما تتعرض علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي لخلاف في وجهات النظر ولكن حتى الاشقاء يمكن ان يقع بينهم الخلاف . والاتحاد السوفياتي لم يطلب منا اي شروط لمساعدتنا على ازالة آثار العدوان . اميركا هي التي تحاول دائما ان تفرض علينا شروطها المسبقة ، ولكني اقول في وضوح ان احدا لم يستطع ان يفرض شروطه المسبقة على

---

(٣٢) لا بد هنا من الاشارة الى « دائرة الحوار » اي الندوة التي عقدتها جريدة « الاهرام » ونشر ما دار فيها صباح الجمعة ١٩ مايو - ايار ١٩٧٢ اي قبيل لقاء القمة الاميركي السوفياتي في موسكو بثلاثة ايام . وقد اشترك فيها من خارج اسرة « الاهرام » السيد اسماعيل فهمي وكيل وزارة الخارجية آنذاك ، والسيد حسين بشير رئيس الدائرة الصحفية في الوزارة . وكان من رأي فهمي ان روسيا واميركا يريدان حالة اللاسلم واللاحرب . و « نحو ذلك الوقت تقريبا اجري اختبار في عقل الكثروني لتقدير درجة افادة مختلف الدول من حالة اللاسلم واللاحرب القائمة . واعطيت للمعتقل الالكتروني كل المعلومات ذات الهمية ، وكانت النتيجة : ٤٢٠ نقطة لاسرائيل و ٣٨٠ نقطة للولايات المتحدة و ١١٠ نقاط للاتحاد السوفياتي » ( هيكل - المصدر السابق - ص ١٤٩ ) . وكان الاجراء الرسمي الذي اتخذه وزارة الخارجية المصرية ، بمعرفة الرئيس طيما ، هو منح السيد فهمي وبشير اجازة مفتوحة . باعتبار انهما موظفان رسميان قالوا كلاما يعبر عن رأيهما الشخصي . وقد سبب الاجراء ارتياحا لدى السوفيات يقابله امتعاض شديد من مقالات هيكل المضادة لهم في ذلك الوقت .



عبد الناصر ، وان احدا لم يستطع ان يفرض شروطه علي . وان احدا لن يقدر على فرض شروطه على ثورة يوليو . وهناك المسألة الاخرى المتعلقة بالقواعد . وانا اقول بوضوح شديد انه ليست للاتحاد السوفياتي اي قواعد في الموانئ المصرية . ولقد سبق ان قلت انني سوف اعطي تسهيلات للأسطول السوفياتي في الموانئ المصرية وكان ذلك ردا ووفاء لموقفه منا في عام ١٩٦٧ عندما فقدنا ٨٠ في المائة من سلاحنا . ما الذي فعله الاتحاد السوفياتي ؟ لقد اقام جسرا جويا بين مصر والاتحاد السوفياتي كما اقام جسرا بحريا . وفي خلال اربعة اشهر فقط وقبل ان ندفع او حتى نتكلم عن ثمن السلاح او حتى نوقع على العقود كان قد اكتمل لدينا في اربعة اشهر اول خط دفاعي . وحتى بعد اقامة اول خط دفاعي بخمسة اشهر كاملة جاء الاتحاد السوفياتي ليوقع معنا على العقود وقال يومها انه يشعر بان واجبه كصديق لمصر ان يقف الى جوارها ويشاركها في ازماتها ومن ثم اعطانا ما قيمته مائتي مليون دولار اسلحة هدية وبمشاركة منه دون مقابل . الاتحاد السوفياتي موجود في البحر الابيض ومن مصالحتي ان يظل وجود للاتحاد السوفياتي في البحر الابيض حتى يقابل وجوده وجود الاسطول الاميركي السادس . وكلنا يدكر ليبرتي (٣٣) . واعتقد ان من مصلحتنا ان يكون اسطول الاتحاد السوفياتي موجودا في البحر الابيض .

ومن العوامل المساعدة اخيرا على احكام « الابهام » ان الرئيس دغسا في الخامس من ابريل - نيسان ١٩٧٢ الى جلسة مفاجئة لمجلس الوزراء ، هي التي قرر فيها قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاردن احتجاجا على « مشروع المملكة المتحدة » الذي علق عليه السادات بقوله انه « يشكك في قضية فلسطين ونحن لن نفرط في شبر من ارضه لئلا نيس من حقنا ان نفرط » . في هذه الجلسة اعترض السيد حسين الشافعي نائب الرئيس على « تمبيع الحسم » وقال كلاما اثار الرئيس ، لانه يطابق « المذكرة » التي تلقاها في اليوم السابق تحديدا ( ١٩٧٢/٤/٤ ) من عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين ( من اعضاء مجلس الثورة السابقين ) واحمد عبده الشرباصي ومحمد عصام الدين حسونة وعبد الخالق الشناوي واحمد كمال ابو الفتوح والفريق مذكور ابو العز والدكتور رشوان فهمسي محفوظ والمهندس مصطفى خليل وصلاح دسوقي . وجميعهم من كبار المسؤولين في عهد سابقة سواء في السلطة التنفيذية او التشريعية او الشعبية . ويجمع بين بعضهم التطرف الديني وبين بعضهم الآخر معارضة العهد الناصري . قالت المذكرة « ان الاتحاد السوفياتي يقدم لنا من العون الذي لا ياذن حتى اليوم بتحرير الارض واسترداد الحق » و « لقد آن الاوان لان ترسم سياسة التحرير الوطني عسلى اساس ان قوى مصر الذاتية وحدها روحية ومادية - هي الركيزة الاولى

(٣٣) سفينة التجسس الاميركية التي قامت بدور بارز في حرب يونيو - حزيران ١٩٦٧ اذ كانت تفك الشيفرة العسكرية المصرية وتبعث بها لاسرائيل .

والأرضية لتلك السياسة » و « أن الألوان من ثم لمراجعة سياسة الأسراف في الاعتماد على الاتحاد السوفياتي » ، و « أن سياسة معاداة الشيطان لا اعتراض عليها إلا إذا كانت أو انتهت لحسابه ، وهي بالضرورة مفهومة إلى حسابها إذا لم يكن الحليف كفوا له ونده » (٣٤) .

وكما أن « المذكرة » كانت أشبه بالسرية فلم تشر إليها الصحف ، كان جواب الرئيس السادات عليها في هذا النطاق ، غاضبا أشد الغضب على نائبه الذي ردد الأقوال عينها في جلسة مجلس الوزراء .

وكان على السوفيات أن « يطمئنا » تجاه هذه المظاهر الودية المعلنة من جانب النظام الجديد . ولكنهم في حقيقة الأمر لم يطمئنا لحظة واحدة ، لأنهم كانوا يتابعون بعيون مفتوحة ما يجري خلف الكواليس وما تحت السطح . وكانت هناك بالفعل ، مشاهد مثيرة لا ترتبط عبر أية وشيجة بما يدور على خشبة المسرح السياسي العلني . ماذا كان هناك ؟

يروى محمد حسنين هيكل في كتابه « الطريق إلى رمضان » قصة لافتة للنظر ( الطبعة المشار إليها ص ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ ) كتبها تحت عنوان فرعي هو « حكاية راندو بولو » وهو يوناني متمصر كان يعمل في مزرعة « جاناكليس » لإنتاج النبلد من العنب المصري على بعد كيلومترات جنوب غربي الإسكندرية . بعد تأميم هذه « المزرعة - الشركة » عام ١٩٦١ أبقى على راندو بولو الذي تجاوز الستين مديرا للمزرعة ، وهو الرجل الذي انتخب مرتين لمجلس الأمة ( البرلمان ) نائبا عن الدائرة التي تقع فيها المزرعة . وفي العام ١٩٧٠ فوجيء اليوناني المتمصر المعجوز الجذاب ( الصفات التي خلعا عليه هيكل ) بجار مثير للانتباه والاهتمام ، فقد أقيم في المنطقة مطار للسوفيات تستطلع منسه الطائرات وضع الأسطول في البحر من الشمال ، وتدافع عن المواقع المصرية في العمق جنوبا وشرقا وغربا . وفي شهر سبتمبر - أيلول ١٩٧١ تعرض منزل موظفة أميركية في سفارة بلادها ، للتفتيش من جانب المخابرات المصرية واعتقلتها ، وتم الأمر نفسه بالنسبة لطناش راندو بولو . والحكاية - وفق معلومات هيكل - أن المخابرات الأميركية استطاعت أن تصل إلى راندو بولو بضغط من ابنه المهاجر إلى الولايات المتحدة ، وذلك عن طريق الفتاة الأميركية التي تدعى « من سوين » وكانت تعمل صوريا سكرتيرة في قسم التأشيرات بالقنصلية الأميركية . وتمكنت أجهزة الأمن المصرية بمراقبة الاتصالات بين الطرفين وبينهما وبين الخارج من النقاط ثلاث رسائل بالحبر السري تتضمن معلومات عن المطار السوفياتي . ويوم القبض عليه كان معه شخص أميركي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية فأخلى سبيله . ويومها ثار مستر دونالد بيرجس ( المشرف

(٣٤) النص الكامل للمذكرة في باب « الوثائق » من كتاب لؤاد مطر السابق ذكره ( ص ١٨٩ ،



على شؤون الرعاية اميركيين في القاهرة ) ويوجين ثرون ممثل المخابرات الاميركية الذي استدعاه اللواء احمد اسماعيل مدير المخابرات المصرية حينئذ ووزير الحربية بعد ذلك ليبلغه كلاما قاسيا بشأن التهويل الذي تديعه الولايات المتحدة حول الموضوع . وحين عاد ثرون من المقابلة كتب الى اللواء اسماعيل خطابا صريحا قال فيه « أريد ان اؤكد ان اي معلومات حصلنا عليها من الفتاة لم تذهب الى اسرائيل ، وكانت لفائدة الولايات المتحدة فقط . والحقيقة انها لفائدة مصر ايضا ، لانها تمكن الحكومة الاميركية من ان تقول لاسرائيل حين تطلب مزيدا من السلاح بحجة الاسلحة التي يرسلها الاتحاد السوفياتي الى مصر انها تبالغ » . ثم مضى الى القول « وأريدك ان تعرف ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجابهة عالمية . وهنا قاعدة يعمل السوفيات منها . وطبيعي ان نكون مهتمين بما يفعلون . لقد كنا نتجسس عليهم . . لا عليكم » .

ويعلق هيكل على القصة كلها بقوله : « كان لحكاية راندو بولو فائدة خاصة من ناحية انها كشفت عن طريق ( سري ) للاتصال بين مصر والولايات المتحدة اصبح في ما بعد على درجة كبيرة من الاهمية . هذا الطريق كان يبدأ من رئاسة الجمهورية في مصر الى ادارة المخابرات المصرية ومنها الى ادارة المخابرات الاميركية ، فالسبب الامن القومي وكيسنجر في البيت الابيض . وكان هذا الطريق والابقاء عليه مفتوحا ، هو السبب الذي من أجله وافق الرئيس السادات في النهاية على اطلاق سراح مس سوين » . وكانت النتيجة التالية هي عزل وزارتي الخارجية في مصر واميركا ( ايام روجرز ) عما يجري من وراء ظهرهما .

ولكنه بالقطع لم يكن يجري من وراء ظهر السوفيات ، فوسائلهم التكنولوجية وغيرها في نقل الاسرار لم تكن بأقل كفاءة من الوسائل الاميركية . وهكذا لم تكن قصة راندو بولو بمقدماتها وسياقها ونتائجها مما يخفى عن آذانهم .

كما لم يكن خافيا عنهم « الاوامر اليومية » التي كان يصدرها الفريق محمد احمد صادق ( الذي سمع باسمه المصريون للمرة الاولى في أحداث ايلول ١٩٧٠ حيث قام بدور لامع في الاردن ، ثم سمعوا بدوره الاكثر اهمية في انقلاب مايو - ايار ١٩٧١ ليصبح بعدئذ وزير الحربية ) لافراد القوات المصرية المسلحة .

وفي أحد أيام شهر مايو - ايار ١٩٧٢ قال : « ان السوفيات لا يعطون مصر شيئا أساسيا . والمساعدات التي يقدمونها لا تكفي حتى لتحرير سيناء . اننا لا نملك مصانع للدخيرة . ولذا فنحن لو بدأنا المعركة فان الدخيرة لا تكفينا عشرة ايام . ان الاتحاد السوفياتي يطلب منا السماح له بانشاء قاعدة في مرسى مطروح واخرى في الزعفران ( على البحر الاحمر ) وهو طلب غريب » وهنا ضرب صادق بيده على الطاولة التي يجلس اليها وأضاف مخاطبا الضباط « ما دمت انا وزيراً للحربية فلن امكن السوفيات من الحصول على قاعدة واحدة في مصر . وانني اقسم بشرفي العسكري على ذلك . واذا دخل السوفيات مرسى مطروح واقاموا قاعدة

هناك فلن يخرجوا منها أبدا . وإذا كان من الصعب علينا اخراج اسرائيل من سيناء وهي الدولة الصغيرة فما بالك بالاتحاد السوفياتي وهو الدولة العظمى . **ان الاتحاد السوفياتي يبيعنا السلاح بأسعار السوق السوداء** . الدبابة التي يبلغ ثمنها في الاسواق العالمية ٢٥ ألف جنيه يضع الاتحاد السوفياتي ثمنها لها ٤٤ ألف جنيه . لقد اشتكى السوفييات كثيرا من موقف العقيد القذافي ضدهم ونحن طلبنا من الرئيس الليبي تخفيف الحملة حتى لا يعتبروا كلامه حجة تحول دون تسليمنا ما نريد . ولقد تفهم القذافي هدف مصر من طلبها هذا وقال انه على استعداد لارسال وفد الى موسكو . وحدث بالفعل ان توجه وفد ليبي برئاسة الرائد عبد السلام جلود الى موسكو وأجرى محادثات مع المسؤولين السوفييات تبين لنا انها كانت تتميز باللف والدوران . وارسل لنا الاخوان الليبيون الارقام التي قدمها السوفييات لهم لنطلع عليها فوجدنا ان الاسعار التي حددها السوفييات هي ضعف الاسعار العالمية . وعلى هذا الاساس لم تتم صفقة السلاح التي كانت ستعقدتها ليبيا مع الاتحاد السوفياتي لحسابنا . وكان الاخوان الليبيون سيدفعون ثمن الصفقة نقدا . وانا قلت لهم بعدما درست الارقام والوضع انسه من الافضل الا توقعوا عقد الصفقة ، **وان الحل الامثل هو شراء السلاح غير المتوافر عندنا من الغرب** . وفوق ذلك لقد طلب السوفييات منا رسميا ان يتولى الطيارون المصريون تدريب الطيارين السوريين ، ومعنى ذلك ان يسافر طيارون من همدنا الى سوريا وبذلك يحدث نقص في **الجهة المصرية بالنسبة الى الطيارين** . وحجة السوفييات في ذلك انه يجب ان يكون هنالك توحيد في هذه المسائل . وهي **حجة غير مقبولة** لان مثل هذه المهمة مطلوبة منهم . وفي اي حال اريدكم ان تعرفوا انه **الن يفادر طيار مصري بلاده الى مكان آخر** » (٣٥) .

وكما ان السوفييات في المطار القريب من الاسكندرية لم يكونوا يعيدون عن حكاية راندو بولو ومس سوين وبيرجس وثرئون ، كذلك بوجودهم الاستشاري في الجيش المصري لم يكونوا يعيدون جدا عن حكاية الفريق صادق ، وعن « اوامره اليومية » وتأثيرها في افراد القوات المسلحة ، وتناقضها الكلي مع ما يعلنه رئيس الجمهورية . وازدادت فجوة الثقة اتساعا .

ولم تغب عن السوفييات اخيرا العلاقات المتميزة بين النظام المصري والمملكة العربية السعودية والتي ازدادت توثقا ابان تلك الفترة ، حتى ان الرئيس السادات ، حين سافر الى موسكو في ٢ فبراير - شباط ١٩٧٢ « طلب من الفريق صادق ان يبعث برسالة الى الامير سلطان وزير الدفاع السعودي يبلغه فيها ان الرئيس امره في حال حدوث اي طارئ اثناء غيابه في موسكو ان تتلقى قيادة القوات المسلحة المصرية اوامرها من الملك فيصل » (٣٦) . وكان الملك فيصل نفسه هو الذي صرح

(٣٥) المصدر السابق ( ص ١٢٦ و ١٢٧ )

(٣٦) هيكل - المصدر السابق ( ص ١٤٣ )



بعد ذلك بشهور قليلة « ان الحديث عن استخدام البترول كوسيلة للضغط على اميركا لا جدوى منه . ولا يمكن الانتصار الا بالرجوع الى عقيدتنا » (٣٧) وقد وجدت هذه الفكرة بشكل آخر صدى عميقا لدى احمد اعمدة « مجموعة الصعيد » من الجناح الديني المتطرف هو احمد عبد الآخر الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي لشؤون الوجه القبلي حين قال « نفرط في سيناء ولا نفرط في عقيدتنا » . ولكن الاهم ان ريتشارد نكسون الرئيس الاميركي حينذاك طلب من الامير سلطان وزير الدفاع السعودي « ابلاغ الرئيس السادات انه اذا اخرج السوفيات من مصر ، فان الولايات المتحدة ستساعد جديا على حل أزمة الشرق الاوسط ، وان الامير السعودي قال للرئيس الاميركي ان القيادة المصرية واعية وموضوعية ومتفهمة وهي تدرك انه ليس في السياسة عواطف دائمة انما مصالح دائمة » (٣٨) .

وفي السادس من يوليو - تموز ١٩٧٢ اجتمع الرئيس السادات بوزير الدفاع السعودي العائد من واشنطن . وهو اليوم نفسه الذي وصلت فيه الرئيس رسالة على وجه السرعة من القيادة السوفياتية فلم يتحسس لاستقبال فينوغرادوف - السفير السوفياتي فوق العادة - على الفور ، وكان ذلك للمرة الاولى في تاريخ العلاقات بين الدولتين . وحين استقبله بعد ذلك بيومين ، كان في خلفية السفير غير العادي ، صورة شبه كاملة عما يدور بين الكواليس ( من راندومبولو الى المخابرات الاميركية الى المباحثات السرية مع الولايات المتحدة الى الحملة الاعلامية المصرية على السوفيات الى اوامر الفريق صادق الى العلاقة الخاصة بالملك فيصل الى موجة التطرف الديني ) لذلك لم تكن المفاجأة كبيرة حين التفت الرئيس السادات الى فينوغرادوف ( في ٨ يوليو - تموز ١٩٧٢ ) بالاستراحة الخاصة في «القناطر الخيرية» قائلا : انني اشكر الاتحاد السوفياتي على كل ما قدمه من عون الى مصر عن طريق خبرائه ، ولكنني اريد الآن وقف خدمات هؤلاء الخبراء اعتبارا من يوم ١٧ يوليو - تموز .

وكان هذا اليوم في واقع الامر هو التاريخ الحقيقي لالغاء « معاهدة الصداقة » التي لم يمض عليها اكثر من عام الا قليلا والتي لم يتم الغائها رسميا الا بعد اربع سنوات . كما كان هذا اليوم الذي احتفلت به بعض الاوساط الحاكمة كما لو كان عيد الاستقلال الوطني ، هو تاريخ السفور عن الوجه الحقيقي للنظام ، حتى ان كيسنجر لم يملك نفسه من التعليق بأن ما اقدم عليه الرئيس المصري هو ابعد مما كان يتصور من حيث السرعة التي تم بها ، وأنه يستحق من اميركا « ردا مناسباً » . ولكن الولايات المتحدة ، كالاتحاد السوفياتي ، لم تفاجئه بالخطوة المثيرة ، فقد بعثت برسالة الى الرئيس السادات قبل لقائه بالسفير فينوغرادوف بيوم واحد

(٣٧) مجلة « المصور » المصرية - عدد ٢ اغسطس ، آب ١٩٧٢

(٣٨) عن كتاب فؤاد مطر المذكور سابقا ( ص ٢٠ )

تقول حرفيا « تستطيع الآن ان تهدأ ، وان تفعل ما تشاء ، ولكن عليك ان تذكر دائما ان مفتاح الحل هنا » (٣٩) . ويشير هيكل في غمزة بارعة الى ان أحدا « لن يعرف على وجه الاطلاق ما دار في ذهن الرئيس الى يوم ٦ يوليو - تموز عندما أصدر قرار سحب الخبراء السوفيات الا اذا قرر هو نفسه ان يزيع عنه الستار » ويضيف « وجدت نفسي لا ازال عاجزا عن معرفة السبب بالضبط الذي ضغط على الزناد فاطلق قرار الرئيس » (٤٠) رغم المفارقة البديهية وهي ان مقالات هيكل و « دائرة الحوار » في الاهرام وكذلك ارقام الكمبيوتر التي نشرها حول حالة الاسلام واللاحرب كانت التمهيد الفكري لقبول هذا القرار . ولكن رسالة بريجنيف الى الرئيس السادات في بداية اغسطس - آب ١٩٧٢ كانت تحمل الجواب وتحدد الاسباب بصراحة غير معتادة في العلاقات الدبلوماسية . قال الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي في رسالته « **اننا لا نستطيع ان نقف موقف اللامبالاة من الاتجاه الذي تسير فيه جمهورية مصر العربية ، لان ذلك امر يخص المصالح المشتركة للسوفيات والشعوب العربية معا . ولعلكم تذكرون ، يا سيادة الرئيس ، ان القيادة في كل من بلدينا قد اتفقت على ضرورة الحاجة الى تقوية زحفكم اليه الامام وتدعيمه ، وزحف كل القوى التقدمية في الشرق الاوسط . ونشعر بان من حقنا ان نذكركم بهذا لانكم انتم انفسكم قد تحدثتم اليينا مرات عدة عن النشاطات المتزايدة للقوى الرجعية داخل مصر ، وعن الجهود التي تبذلها العناصر اليمينية بصورة مباشرة او غير مباشرة ، بالتحالف مع الاستعمار ، لوقف زحف مصر على الطريق التقدمي والعودة به الى الوراء . فالى اين تتجه مصر ؟ الى اين تساق بايدي قوى من داخلها وخارج حدودها ؟ وما الذي ستكون عاقبته العلاقات بيننا فسي المستقبل ؟ هذه هي الاسئلة التي تثير القلق لدى اصدقائكم وتقادم التشجيع لاعباتكم . اننا نتطلع الى تلقي جواب عن هذه الاسئلة ، ونأمل ان تكون الاجابة عنها بكل صراحة » (٤١) .**

والحقيقة ان الزعيم السوفياتي لم يتلق جوابا من الرئيس المصري ابدا ، ولكنه - والعالم اجمع - تلقى جوابا من نوع آخر من شباب الشعب المصري .

## ٦ - من يجيب على سؤال « المجهول » ؟

كان الاستفتاء عن خدمات الخبراء السوفيات في مصر هو الاجراء العلني الاول الذي يفصح عن الصنيع الحقيقيين للقرار المصري بعيدا عن الواجهات والاقنعة . . فالاجراء تضمنته صراحة من قبل اتخاذه مذكرة البغدادي وكمال الدين

(٣٩) هيكل - المصدر السابق - ( ص ١٥٩ )

(٤٠) المصدر السابق ( ص ١٥٤ و ١٥٥ )

(٤١) النص مأخوذ عن كتاب هيكل المذكور ( ص ١٦٠ و ١٦١ )



حسين والآخرين ، ومقالات هيكل وندوة الموظفين الكبار في الخارجية المصرية بالاهرام والقيادة الجديدة في الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي، والكثيرين من أعضاء المؤتمر القومي الذين استقبلوا اعلانه في ١٨ يوليو - تموز ١٩٧٢ بالهتاف والتصفيق الحاد . ولكن المجتمع المصري بسؤاله الكبير « لماذا » عن مسلسل الحرائق والفتنة الطائفية والارتفاعات المتتالية للأسعار والثبات المضني للاجور ، كان يحاول تلمس « المجهول » المقبل في القرارات والقوانين والاجراءات الثلاثة الرئيسية : قانون الاستثمارات الاجنبية وقانون الوحدة الوطنية واخراج السوفيات . . اذ رافق القانون الاول هجوم طفيلي على « الانتاج » متمثلا في تطويق القطاع العام وازدهار الاستهلاك عبر القطاع الخاص في التجارة الخارجية والداخلية . كما واكبت القانون الثاني موجة عنيفة من التطرف الديني الرسمي في اجهزة الاعلام . و اشار الاجراء الاخير الى موقف معاد للقوى اليسارية والناصرية والديموقراطية في المجتمع .

وإذا كانت الحرائق المدنية والدينية هي التعبير السلبي عما يضطرم به باطن المجتمع من صراعات ، فقد كانت حركة الطلاب المصريين خلال عام كامل ( ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ) هي الرقابة الايجابية على مجريات الامور . وهي الحركة التي لا تنفصل عن احداث ١٩٦٨ وتمتد جذورها الى تقاليد الحركات الطلابية في التاريخ المصري الحديث ، وخاصة في تلك المرحلة التاريخية عام ١٩٤٦ ( ذكرى ٢١ شباط - فبراير ) حيث تألفت حينذاك « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » كعمل جهوي شامخ في الاربعينات الذهبية (٤٢) . ولا سبيل لفهم حركة الطلاب المصريين في السبعينات الا في هذا الاطار التاريخي ، لا بمعنى انها جاءت امتدادا مطابقا للماضي ، بل العكس لاستخلاص الثوابت والمتغيرات التي تركت بصماتها واضحة على الحركة الجديدة .

فمن ناحية تمتد الحركة الطلابية المصرية في عمق التاريخ المعاصر الى البدايات الاولى للقرن العشرين ، وبالتحديد عام ١٩٠٦ . ولم يكن هذا التاريخ محض مصادفة ، بل كان مواكبا لحادث « دنشواي » - احدي قرى محافظة المنوفية جنوب غرب القاهرة - حيث اصطدم بعض الفلاحين المصريين ببعض الجنود الانكليز الذين اقبلوا لصيد الحمام من ابراج القرويين الذين يربحون من تربته وبيعه . فما كان من سلطة الاحتلال الا ان نصبت محكمة فورية وعالقت المشانق في ساحة القرية واعدمت بعض شبابها . وهي « الجريمة » التي ندد بها الكاتب الايرلندي برنارد شو في ذلك الوقت . وهي ايضا الجريمة التي يسميها الميلاي الحقيقي للرواية المصرية على يد محمود طاهر حقي الذي كتب على اثرها « عذراء دنشواي » متأثرا بالرواية الفرنسية الشهيرة في زمنه « عذراء اللورين » . في هذا التاريخ ولدت الحركة الطلابية المصرية ، رغم ان « الجامعة الاهلية » لم تولد الا بعد

---

(٤٢) هذه النقطة مشروحة تفصيلا في اطروحتنا للدكتوراه « النهضة والسقوط في الفكر المصري

الحديث » . وهي المجلد الاول من عملنا هذا - دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨

ذلك بعامين ، أما الجامعة الرسمية « جامعة فؤاد الاول » التي أصبحت جامعة القاهرة فلم تتأسس الا عام ١٩٢٨ . غير انه في ذلك العام وبالتحديد في ٢٢ اكتوبر - تشرين ١٩٠٦ اجتمع عدد من الاعيان والمثقفين المصريين في منزل سعد زغلول (زعيم ثورة ١٩١٩ بعدئذ ورئيس حزب « الوفد » ايضا ) ليناقدوا سياسة التعليم في البلاد ، وكان البريطاني « دنلوب » قد خطط للتعليم في مصر على أساس انها « مزرعة قطن » لا تحتاج الا لصفار الموظفين والحرفيين ممن تكفيهم المدارس المتوسطة . كذلك فقد ركز جهده على دعم « التعليم الديني » في مواجهة التيارات العصرية . من هنا كان التفكير في اقامة جامعة ابعد ما يكون عن التخطيط البريطاني للثقافة العربية في مصر . كما ان هذا التفكير ، للسبب نفسه ، أصبح من الهموم الرئيسية لنضال الشعب المصري في ذلك الوقت الباكر . وقد أصدر الاجتماع في بيت سعد زغلول بيانا الى الامة جاء فيه « في هذه السنة هب في الراي العام تيار من نفسه ( اي تلقائي ) لتحقيق هذه الامنية ، لان الامة انتهت بأن تفهم تمام الفهم ان طريقة التعليم فيها ناقصة ودائره تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية . وان من وراء الحدود التي انحصر فيها ، معارف سامية ، وحقائق علية ، وقضايا جليلة ، ومشكلات غامضة تشتاق النفوس الى حلها ، واختراعات جديدة ، وتجارب بدعية ، والاختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوروبا ولا يصل اليها الا صداها الضعيف . فانها ما يختص بالوجود ، وما يتعلق بالهئية الاجتماعية ، وما يبحث فيه عن لغة الانسان ، وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل ما يهم ماضي الانسان وحاضره ومستقبله . . . وابلغ من ذلك انه لا يوجد لدينا درس نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلم ، ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عباد الاوروبيون الذين بحثوا عنهم وعرفوهم ووفوهم حقهم من الاجلال والاحترام . ان جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب ان يتقدم التعليم في بلادنا خطوة نحو الامام . وان امتنا لا يمكنها ان تعد في صف الامم الراقية لمجرد ان يعرف اغلب افرادها القراءة والكتابة . او ان يعلم بعضهم شيئا من الفنون والصناعات كالطب والهندسة والمحامة ، بل يلزم اكثر من ذلك : يلزم ان شبابنا الذين يجدون في اوقاتهم سعة ، ومن نفوسهم استعدادا يصعدون بعقولهم ومداركهم الى حيث ارتقى علماء تلك الامم . . »

وهبت مصر عن بكرة ابيها تلبي هذا النداء ، فرغم انه كان لديها منذ عصر محمد علي ورفاعة الطهطاوي وعلي مبارك ، « مدارس » للترجمة والهندسة والطب . . الا ان هذه « الصناعات » كلها كما يقول البيان السابق ليست هي « الثقافة » . ومن المفيد التذكير بأن « الازهر » ظل منذ العصر الفاطمي هو منارة العلوم الدينية الاسلامية في الشرق . وقد كان سعد زغلول نفسه من خريجه قبل ان يتعلم القانون . ومن المفيد كذلك القول بان ابناء الارستقراطية المصرية الناشئة كانوا يتوجهون الى جامعات الغرب ويعودون « أساتذة » . ولكن البيان التاريخي



كان يشير الى جملة حقائق جديدة تماما . اولها ان « القوى الاجتماعية » التي أصدرته تتكون أساسا من أبناء الطبقة الوسطى الوليدة ذات الطموحات الاكيدة في ما هو أهم من « الوظيفة » التي كانت ترشحهم لها برامج دنلوب . كما انها رغم تدينها الشديد ، كانت ذات طموحات اكيدة في « العلمنة » و « العصرية » لا في منجزاتها المادية المحسوسة كالطب والهندسة بمل في « فكرها » الذي « يربي العقول » . بل يشير البيان اشارة فريدة الى العصر الذهبي للحضارة العربية الاسلامية التي ساهمت بنصيب موفور في عصر النهضة الاوروبية ، وقد آن الاوان لاسترداد « روحها » لدرء التخلف . وهكذا كان البيان الباكر حوارا عميقا بين التراث والعصر والمجتمع ، وقد أراد للجامعة ان تكون تجسيدا لهذه المعاني .

وهكذا هبت مصر كلها لتبلي النداء منذ ٢٢ اكتوبر - تشرين اول ١٩٠٦ الى ٧ فبراير - شباط ١٩٢٨ اليوم الذي وضع فيه حجر الأساس للجامعة المصرية . وقد ردت الجامعة ( التي ولدت في رحاب النضال من أجل الاستقلال والديموقراطية والنهضة ) على الشعب بسلسلة موصولة الحلقات من الممارك الفكرية المجيدة ، فأصبحت قلعة التنوير والفكر الوطني والعقلانية والوعي الشعبي بالاصالة والمعاصرة . وبعد ١٧ عاما فقط على انشائها - وبالتحديد في صيف ١٩٤٥ - تشكل اول تنظيم جبهوي من الطلاب المصريين المنتمين الى الاحزاب السياسية على امتدادها من أقصى اليمين حيث الاخوان المسلمين و « مصر الفتاة » الى أقصى اليسار حيث التنظيمات الشيوعية والتروتسكية ، مرورا بحزب البرجوازية الوطنية الكبير « الوفد » . وقد حددت لجنة من ممثلي الطلاب ذوي الانتماءات المختلفة ، ان كفاحها من أجل الاستقلال ليس كفاحا ضد الاحتلال العسكري وحده ، بل ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وكذلك عملاء الاستعمار من كبار المالكين المرتبطين بالاحتكارات الاجنبية ، وانه لا بد من تكوين جبهة وطنية عريضة تناضل من أجل تحقيق هذه الاهداف .

ثم أعلنت احزاب الاقلية الحاكمة حينئذ في ٢٠ ديسمبر - كانون الاول ١٩٤٥ عن رغبتها في التفاوض مع لندن لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وردت الحكومة البريطانية بعد شهر بأن لا مانع لديها من التفاوض بشرط استمرار الارتباط بين مصر وبريطانيا وان تدخل مصر في حلف دفاعي مشترك والابقاء على القواعد العسكرية في مصر والسودان ، وكان رد الطلاب هو « لا مفاوضات الا بعد الجلاء » و « الجلاء بالدماء » . ودعت اللجنة المشكلة في صيف ١٩٤٥ الى مؤتمر ٩ فبراير - شباط ١٩٤٦ في حرم جامعة فؤاد الاول ( جامعة القاهرة الآن ) حيث طلب المؤتمرون بوقف المفاوضات الدائرة ، والغاء كل المعاهدات والاتفاقيات مع الاحتلال ، وجلاء القوات البريطانية على الفور . ثم توجهت من المؤتمر مظاهرة كبيرة لرفع هذه القرارات الى المسؤولين ، فما ان وصلت الى منتصف كوبري عباس ( كوبري الجلاء الآن ) حتى فتح الجسر فجأة واطلقت الشرطة نيرانها ، وكانت مذبحة كوبري

عباس الشيرة ، حيث لقي العديد من الطلاب حتفهم غرقا او بالرصاص . وانفجر  
بركان المقاومة الشعبية في كل مكان حيث استشهد المصريون والسودانيون معا في  
الاسكندرية والزقازيق والمنصورة ، وقد بلغ عدد القتلى سبعة غير مئات الجرحى .  
وفي القاهرة حطم الشباب الزينات الملكية المعدة للاحتفال بعيد الميلاد الملكي وحرقوا  
صورة الملك فاروق وهتفت الجامعة بسقوط الملكية و حياة الجمهورية .

واغلقت الحكومة الجامعة . وفي ١١ فبراير - شباط انخرط الطلاب في  
مظاهرات الجماهير الصاخبة نحو السراي ، فارتبط النضال - على الفور - ضد  
الاحتلال بالنضال ضد العرش والرجعية . وفي اليوم التالي التقى طلاب جامعة  
فاروق ( جامعة الاسكندرية ) بعمال كرموز ( الحسي الشعبي في العاصمة الثانية  
للبلاد ) . واضطربت البلاد من شمالها الى جنوبها تطالب بطرد الحكومة فسقطت .  
ولكن الذي جاء هو « اسماعيل باشا صدقي » رئيس اتحاد الصناعات المصرية  
( اي زعيم ارباب العمل في الشركات المختلطة من رؤوس اموال كبار الملاك ورؤوس  
الاموال الاجنبية ) . وقررت اللجنة التحضيرية للطلبة انتخاب لجان وطنية .  
وفي ١٧ فبراير - شباط في احد مدرجات كلية الطب اعلن عن تشكيل **اللجنة الوطنية  
للطلبة** التي طالبت في ميثاقها بالجلء التام عن كل شبر من اراضي وادي النيل  
( اي مصر والسودان ) والتحرر من العبودية الاقتصادية . ووجهت نداء الى  
العمال ليشكلوا **اللجان الوطنية في المناطق والاحياء العمالية والنقابات** . وعلى الاثر  
تكونت العديد من هذه اللجان في القاهرة والاسكندرية . واستمر اجتماع اللجنة  
الوطنية للطلبة طوال الليل حتى صباح اليوم التالي ( ٢/١٨ ) حيث اتصلت  
بالاسكندرية وبعمال الترام والمطابع وعمال شبرا الخيمة ومؤتمر نقابات عمال القطر  
المصري واللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصري . وفي ١٨ و ١٩  
فبراير - شباط ١٩٤٦ تم تكوين **اللجنة الوطنية للطلبة والعمال** ، القيادة التاريخية  
الجديدة للنضال الوطني . وفي نهاية اجتماعها الاول « قررت نقابات عمال القطر  
المصري ، وطلبة الجامعات المصرية والازهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية  
والثانوية ان يكون يوم الخميس ٢١ فبراير - شباط ١٩٤٦ يوم اضراب عام لجميع  
هيئات الشعب وطوائفه ، يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها  
عناصر الشعب المصري متكثلة حول حقها في **الاستقلال التام والحرية الشاملة** » .

واقبل يوم ٢١ فبراير - شباط ليصبح « تاريخا » مشهودا في حياة مصر  
والعالم العربي وكافة الشعوب المقيدة بأغلال الاستعمار . فتدفقت المظاهرات الى  
قلب القاهرة ، وفي مؤتمر ميدان الاوبرا اعلن مجددا ضرورة قطع المفاوضات والجلء  
الناجز والغاء المعاهدات وعرض القضية برمتها على مجلس الامن ، اي تدويل  
المسألة المصرية واشراك الرأي العام العالمي الذي تتردد في حشاياه النهاية الفادحة  
التمن للحرب العالمية الثانية . وفي ميدان قصر النيل ( ميدان التحرير الآن )  
حصدت القوات البريطانية بالرصاص وتحت عجلات مصفحاتها العشرات من  
المتظاهرين . ولكن المظاهرات عمت بقية أرجاء مصر في اقاليم الوجهين البحري



والقبلي . ولكن اول « جبهة وطنية » بعد الحرب كانت قد ولدت ، كتنقيض لجبهة الاحزاب عام ١٩٣٦ التي وقعت معاهدة التهادن مع الاحتلال ، وكامتداد لثورة ١٩١٩ المجهضة بسقوط جيل الرواد . وكان الفرق النوعي بين الجبهتين ان « اللجنة الوطنية للطلاب والعمال » قد مثلت تحالف القوى الشعبية من العمال والمثقفين والبرجوازية الصغيرة الوطنية الديموقراطية ، وهي القطاعات الاجتماعية الصاعدة على المسرح السياسي .

إلا ان ذلك لا ينفي ان السفارة البريطانية والقصر الملكي قد استطاعا بالتعاون مع صدقي باشا - سحب ممثلي الاخوان المسلمين و « مصر الفتاة » . وقد تجلى هذا « الانشقاق » في صفوف اللجنة الوطنية حين اعلنت يوم ٤ مارس - اذار كيوم حداد وطني على شهداء ٢١ فبراير - شباط . غير ان الانقسام لم يمنع ٢٥ الفا ( ربع مليون ) مواطنا من الاحتشاد وتنظيم حركة المقاومة ضد قوات الاحتلال واحزاب الاقلية والسراي . كما لم يمنع الصدى العربي الشامل لاحداث مصر ، ففي السودان قام الطلبة والعمال بمظاهرات ضخمة في ١٣ مارس - اذار بالعاصمة ، الخرطوم . وفي العراق تظاهر العمال والطلاب ايضا الى جانب كفاح الشعب المصري ، وكانت مذبحة كاروباغي بكركوك التي استشهد فيها عدد كبير من العمال . وفي الهند تظاهر سلاح الطيران والبحارة في بومباي ضد قوات الاستعمار البريطاني فسقط ٣٥ شهيدا وخمسماية جريح . أما اتحاد الطلاب العالمي فقد كرس يوم ٢١ فبراير - شباط يوما عالميا للنضال ضد الاستعمار .

في مصر اخفقت مفاوضات « صدقي - بينن » حول اتفاقية الدفاع المشترك ، وكذلك مفاوضات « خشبة - كامبل » وانتشر « العنف الثوري » سواء بالاغتيالات الفردية ( ضد الأنكليز وعمالهم المحليين ، وضد القصر وعماله ايضا ) او باشعال النار في ثكنات الاحتلال ، فتحقق الجلاء عن المدن و « القلعة » في ٤ يوليو - تموز وعن مطاري حلوان ووادي النطرون في اكتوبر ( تشرين الاول ) وديسمبر ( كانون الاول ) وعن القاهرة والاسكندرية في مارس - اذار ١٩٤٧ . وكان يوم ٢١ فبراير - شباط ١٩٤٦ قد حدد بشكل قاطع هوية المنعطف الجديد للثورة المصرية وقواها الاجتماعية ، فأصبح « الاستقلال الوطني » يعني الاستقلال الاقتصادي والسياسي والديموقراطية الاجتماعية لا الجلاء العسكري فحسب . . ووضحت جماهير « البرجوازية الصغيرة » الى جانب العمال والفلاحين والمثقفين والجنود في مواقع جديدة من المشهد الاجتماعي والسياسي الذي ظل « حكرا » للبرجوازية المتوسطة والكبيرة واشباه الاقطاعيين دون انجاز لمهام « الثورة الوطنية الديموقراطية » التي بدأت مع انتفاضة عرابي واجهضت في ثورة ١٩١٩ وسلمت نفسها في معاهدة ١٩٣٦ .

وكان صدقي باشا رئيس الوزراء واضحا حين وقف في مجلس الشيوخ في ١٥ يونيو - حزيران ١٩٤٦ ليقول « اننا حكومة بيضاء لشعب أحمر » وهو يطلب

الموافقة على سن الاجراءات الاستثنائية المعروفة باسمه ، وهي «قوانين مكافحة الشيوعية» : كما انه كان منسجما مع تمثيله لمصالح الفئات العليا من البرجوازية المتحالفة مع الاستعمار ، حين وقف مرة اخرى في مجلس النواب يلوح بديوان شعر «اصرار» لكمال عبد الحليم يطلب الموافقة على اعتقال مئات من الشباب والعمال والمثقفين ( كسلامة موسى ومحمد مندور ) في ١١ يوليو - تموز ١٩٤٦ واغلاق عدد كبير من الصحف والمجلات وابواب الروابط والاتحادات والنوادي التي شاركت في صنع ٢١ فبراير شباط ١٩٤٦ .

بعد خمسة وعشرين عاما من هذا التاريخ فوجيء العالم بحركة الطلاب المصريين في اوائل السبعينات لاكتسمة لاحداث ١٩٦٨ ولا تكرارا لاحداث ١٩٤٦ بل اتصالا عميق الدلالة ، بتاريخ الجامعة المصرية العريق في النضال الوطني من ناحية ، واستكمالا لاهداف « الحركة » بعد هزيمة ١٩٦٧ من ناحية اخرى (٤٣) . وتفصيلنا الراهن لبعض « اللحظات » في تاريخ الحركة الطلابية المصرية ، لا يقصد به متابعة التطور ، بقدر ما نهدف منه الى تلمس الثوابت والمتغيرات في الحركة الشعبية والظروف المحيطة بها ، وهو الامر الذي يساعدنا على فهم الحركات الجديدة وآفاق نموها في المستقبل .

من هنا تؤكد سلفا بأن حركة السبعينات ليست « مفاجئة » بأي معنى . انها بنت التقاليد التاريخية لنشأة الجامعة المصرية ، وهي التقاليد « الوطنية » أساسا ، أي ضد الاستعمار الاجنبي ، و « الاجتماعية » بالضرورة ، أي ضد الصفوة الطبقية الممتازة ، ومن ثم فهي تقاليد « ديموقراطية » صميمة . وفي هذا السياق يمكن القول دون تجاوز ، ان حركة الطلاب المصريين تاريخيا ، هي حركة راقدة على صعيد العالم . ومن زاوية اخرى هي بنت التقاليد الثورية للشعب المصري ، فهي التي بادرت خارج احزابها الى تمثيل كل الشعب في لجان وطنية ، وإلى التحالف مع الطبقة العاملة . ومن زاوية ثالثة هي بنت الرد المدوي على الهزيمة في ظل قيادة استثنائية هي الشخصية التاريخية لجمال عبد الناصر . واخيرا فهي بنت زمانها بكل ما يلهب به وجدان الشعب العربي في مصر .

ماذا اخذت من الماضي وماذا اضافت ؟ وقبل ذلك ما هو سياقها التاريخي ؟

يجب الاقرار أولا بأن شباب الجامعات في مصر السبعينات هو الجيل الذي لم يكن قد ولد حين اعطيت بعض الارض للفلاحين . وكان طفلا حين صدر القرار الناصري الكبير بمجانية التعليم في مختلف المراحل . وكان صبيا حين شارك العمال في ادارة مصانعهم وارباحها . وكان في الخطوة الاولى من مراحل الشباب حين وقعت الهزيمة في حزيران ١٩٦٧ وغاب جمال عبد الناصر . ولكنه يعصي ، بشكل ضبابي غائم انه « وارث الانتصارات » الوطنية والشعبية ، بعد كل حركة تمرد قام بها في

(٤٣) : ينانج الباحث هذه النقطة تفصيلا في اطروحته السابقة الذكر .



الماضي والحاضر . وبين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٨ لم يسمع له احد صوتا ، ولكنه حين انفجر في فبراير - شباط ونوفمبر - تشرين الثاني عام ١٩٦٨ علق تمثال وزير الداخلية على مشنقة زمزية ودفع عبد الناصر لاصدار « بيان ٣٠ مارس - اذار » رافعا ، للمرة الاولى شعارات سيادة القانون ودولة المؤسسات . ولم يكن في ذلك كله معزولا عن حركة الشباب العالمية ، غربا وشرقا ، عام ١٩٦٨ ولكنه كان متميزا . كان **النتراب الوطني والديموقراطية** هما محور نضاله . ولقد عاد الى الصمت عام ١٩٦٩ حيث كانت « حرب الاستنزاف » على حدود سيناء في ذروتها . واندفع هادرا وراء جثمان ناصر في سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ . ولسم يشارك في « صراع الماليك الجدد » على السلطة في مايو - ايار ١٩٧١ . ولكن ما ان شارفت « سنة الحسم » هذه نهايتها ، حتى كانت كافة العناصر السابقة والجديدة قد شكلت حركته الجديدة .

انه اذن ، في مجموعه العام ، من صلب الفئات الشعبية الواسعة في الريف والمدينة ، من جماهير العمال والفلاحين والحرفيين وصفار الموظفين وأصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة من التجار والمهنيين ، الذين اتيح لابنائهم الدخول الى رحاب الجامعة بسبب تفوقهم وحده . وهو نفسه الجيل الذي يدري انه بمجرد تخرجه سوف « يعمل » حسب قانون القوى العاملة ، لا بالوساطات والصدف والحفظ . ويكاد الغاء الملكية وقيام الجمهورية والاصلاح الزراعي وتأميم القناة ومعركة السويس والجللاء وتمصير المصالح الاجنبية وتحديد الملكية الزراعية وتأميم الشركات الرأسمالية ، ان يكون فيلما من اشباح الذكريات . اما « الهزيمة » و « المعتقلات » فهما معا الصورة الرئيسية التي تتوسط المخيلة في اطار من التدهور الاقتصادي والحريق الاجتماعي والقمع السياسي .

علينا اذن في بدء التعرف على هذا الجيل المصري الجديد ان نفرق بينه وبين زميله في العالم الخارجي وقد تمرد هو الآخر ، شرقا وغربا ، عام ١٩٦٨ تمردا مثيرا . ولكن جيل الستينات من شباب العالم المتطور ، اشتراكيا كان او رأسماليا ، هو ثمرة عصر المتغيرات العظمى بعد الحرب العالمية الثانية ، في وسائل الانتاج وقواه الاجتماعية . اي ما سمي حيننا بثورة العلم والتكنولوجيا او الانقلاب الصناعي الثاني وحيننا آخر عرف بثورة المواصلات . وهو عصر البشائر الاولى لنكوص الاستعمار من مواقعه التقليدية واساليبه التقليدية كذلك ، والانتقال عبر ابداعات ثورية جديدة الى عصر الاشتراكية . بالاضافة الى ان حركة الطلاب العالمية ، في الغرب خصوصا ، هي ثمرة مجتمع الاستهلاك ، وتمردها موجه اساسا ضد « المؤسسة » سواء كانت الدولة او الحزب .

حركة الطلاب المصريين على العكس من ذلك ، هي ثمرة مجتمع « الانتاج » في ظل علاقات اجتماعية في الاطوار الاولى من النمو ، وفي ظل حكم اوتوقراطي تنعدم فيه الديموقراطية الليبرالية دون بديل كالديموقراطية الشعبية ، وفي ظل مناخ

اجتماعي مثقل بالرواسب الثيوقراطية . وهي ايضا ثمرة « الفراغ التنظيمي » في الحياة السياسية المصرية . . بتقييد الشرعية عن كافة الاتجاهات منذ إلغاء الاحزاب في مصر عام ١٩٥٣ واحتجابها مسن ثم في دهاليز العمل السري ، او بإلغاء نفسها والانضواء تحت لواء التنظيم الرسمي الوحيد . وأيضا بغياب الفاعلية لهذا التنظيم الذي تحول مع الايام الى ديكور . وقد انعكس ذلك بدهشة على مصر « الاتحادات الطلابية » و « منظمات الشباب » في الاتحاد الاشتراكي ، فقد تحولت الاولى الى منتديات للنشاط الترفيهي ، بينما كانت الثانية حين تأخذ الامور جددا ياوي اعضاؤها الى السجون والمعتقلات .

وكأنت الجامعة قد تعرضت مرتين على الاقل ، قرب منتصف الخمسينات وقرب أواخرها ، لما تعرضت له بقية المؤسسات الديمقراطية في المجتمع كالحزب والصحف والبرلمان والقضاء والنقابات المهنية والعمالية ، من عسف وقهر . ففي عام ١٩٥٤ اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بالفصل الجماعي لحوالي ستين استاذاً جامعياً من الوجوه المعروفة بالديموقراطية او الفكر اليساري . وقد اضطروا في هالبيتهم للعمل بالصحافة او الهجرة المؤقتة . وفي عام ١٩٥٩ حيث قام النظام الناصري بهجمة شاملة على صفوف اليسار المصري ، صفيت البقية الباقية او الوجوه الجديدة للفكر الوطني والماركسي مسن اساتذة الجامعات ، بأن تم اعتقالهم لفترات راوحت بين العامين والخمس سنوات . ومن كان « يفصل » او يقال ، لم يكن يسمح له بالعودة الى رحاب التعليم الجامعي . وهكذا فرغت الجامعة عملياً من اساتذة كبار في الاقتصاد والفلسفة والرياضيات الحديثة والآداب من امثال محمد مندور ولويس عوض وفؤاد مرسى واسماعيل صبرى عبد الله وعبد العظيم انيس ومحمود امين العالم وعبد الرازق حسن وفوزي منصور وغيرهم ممن حصلوا على ارفع الدرجات العلمية من السوربون واكسفورد وكمبردج وبرنستون في الاربعينات من هذا القرن ، وعادوا الى بلادهم مزودين بالفكر الليبرالي والفكر الاشتراكي او بهما معا . وكان من الطبيعي ان تنتقل القيادة الفكرية من الجامعة ، طيلة الخمسينات والستينات ، الى الصحافة . ومن ثم فقد سادت برامج التعليم المناهضة للفكر العلماني الديموقراطي خلال هذين العقدين من الزمن ، خاصة في عهد كمال الدين حسين التي تولى فيها ارفع مسؤوليات التعليم والثقافة ، وهو الضابط المعروف باتجاهه الديني المتطرف . وهكذا نشطت التنظيمات الدينية لتملا « الفراغ » بأسماء متنوعة كالشباب المسلم وشباب محمد والشبان المسلمين والأتحوان المسلمين وغيرها . كما نشطت التنظيمات البوليسية بين الاساتذة والطلاب على السواء ، لكتابة التقارير السرية عن زملائهم لأجهزة الامن .

في ظل هذه الاوضاع لا يمكن القول بأن « الجامعة » هي الام الشرعية لحركة الطلاب ، بل كان « الشارع » الذي ينتمون اليه اجتماعياً وثقافياً . . كان تناقضهم الداخلي انهم ، وهم ابناء الشارع الشعبي العريض بعماله وفلاحيه وبرجوازيته الصغيرة اسباسا ، قد عرفوا الطريق الى الجامعة عبر « انتصارات » ثورة يوليو -



تموز ١٩٥٢ على الاستعمار والاقطاع ورأس المال الكبير ، ومجانية التعليم والتصنيع والاصلاح الزراعي وغير ذلك مما-« يسمعون » عنه . وحين دخلوا الجامعة لم تكن راسخة في عيونهم سوى « الهزيمة » والتخلف والدكتاتورية .

من هنا لم يكونوا قط في مواجهة « المؤسسة » الجامعية او الدستورية ، بل ارادوا ملء هذا الشكل بالمضمون الاجتماعي المتقدم . وهم لم يكونوا قط في مواجهة « المؤسسة » الحزبية ، بل كانوا يريدون خلقها من العدم ، على نقيض زملائهم في الغرب الذين تمردوا على الجمود والبيروقراطية للابنية التنظيمية والسياسية . وايضا على اختلاف مع حركة ١٩٤٦ المصرية التي كان قادتها في غالبيتهم ممثلي احزاب ومنظمات . من هنا التمايز الجوهرى بين حركة الطلاب المصريين في السبعينات ، وغيرها من الحركات في الخارج بل وغيرها من الحركات « التاريخية » في الداخل . انهم ، هنا ، هذه المرة ، لا « يمثلون » تنظيماتهم بل يخلقونها خلقا من شبه الفراغ الديموقراطي ، يخلقونها لانفسهم على نطاق الجامعة ولغيرهم على نطاق المجتمع . يخلقونها على صعيد الدائرة النوعية التي يتحركون فيها ( عالم الجامعة ) ويخلقونها على الصعيد العام الذي يحركون فيه « العودة الى التقاليد الديموقراطية » ببناء المناظر السياسية المستقلة . لذلك فهم لا يشكلون حقا طبقة اجتماعية كبقية صفوف المثقفين ، ولكنهم في الوقت نفسه ليسوا بمجرد حركة طلابية ، بل هم وكلاء شرعيون عن المجتمع بمختلف طبقاته الوطنية . وهم بهذا المعنى ليسوا صدى لحركة الطلاب العالمية ، كما انهم ليسوا تكرارا لحركة ١٩٤٦ في مصر ذاتها . انهم الامتداد « النوعي » الاكثر تطورا . . فقد حملوا اعباء مرحلة تاريخية مختلفة كينيا . كانوا هم « الطلاب » المنظمة نفسها ، لا مجرد « شباب جامعات » . والنقطة الثانية التي تؤكد هذا التمايز ، هو « التواصل » عبر عشر سنوات منذ عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٧ فليست هناك « حركة طلابية » بهذا المعنى ، بل هي حركة اجتماعية - سياسية ، اثمرت في المد والجزر « روحا ديموقراطية » بعثتها من تحت الرماد ، حتى اصبحت « الحزبية » في مصر من جديد ، تتمتع نسبيا بالمشروعية الرسمية .

ولا شك ان هذه الحركة الجديدة قد استلهمت العديد من حلقات التراث العالمي والوطني في حركات الطلاب الاخرى . . فقد تأثرت في ابداعاتها التنظيمية بفكرة « اللجان الوطنية » المأخوذة اصلا عن حركة ١٩٤٦ ، كذلك مبادراتها في الاتصال بالنقابات العمالية والمهنية ، وايضا صيغة « المؤتمرات » المتسعة لجماهير الطلاب والمتنقلة احيانا بين صفوف الشعب . وكان أبرز التقاليد التي اخذتها عن مسيرة شعب مصر عموما وشبابها خصوصا هو « المعارضة السلمية » والانضباط . بينما كان اعداؤها ، بتقاليدهم التاريخية التي تجلت في حريق القاهرة ٢٦ يناير - كانون الثاني ١٩٥٢ ، هم الذين يلجأون الى العنف والتخريب والسدم بقصد تشويها والحيولة دون تحقيق اهدافها . كذلك ورثت عن شبينة العالم وتجاربهم المخففة غالبا في اشعال ثورات ثقافية ، افكارا هامة كملصقات الجدران ومجلات

الحائط والاعتصام داخل الجامعة والساحات العامة . ولكن هذا « الميراث »  
الإنساني والوطني ، قد أضيفت إليه خبرة جديدة نوعيا في النضال .

## ٧ - جيل الثورة يقول « لا »

يؤرخ البعض لحركة الطلاب المصريين في السبعينيات بخطاب الرئيس السادات  
في ١٣ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ حيث « اعتذر » عن تأجيل سنة الحسم بضباب  
الحرب الهندية الباكستانية ، فلم يكن معقولا للطرف الدولي الحليف ( الاتحاد  
السوفياتي ) أن ينشغل بما يدور في الشرق الأقصى والشرق الأوسط معا . ولكن  
هذا البعض من المؤرخين لم ينتبه الى الإشارة التي وردت في هذا الخطاب بالذات  
عن « الاسبوع الفلسطيني » الذي عقده طلاب كلية الهندسة بجامعة القاهرة قبل  
ذلك بأسبوعين ، أي في اواخر شهر ديسمبر - كانون الاول ١٩٧١ . وهذا هو  
التاريخ الحقيقي لاستئناف الحركة الطلابية المصرية مسيرتها بعيد توقف حرب  
الاستنزاف ومشروع روجرز ومجزرة ايلول ٧٠ للمقاومة الفلسطينية في الاردن  
وغياب عبد الناصر وانتقال السادات . كان هذا « الاسبوع الفلسطيني » هو  
الشرارة التي اشعلت الفتيل ، من قبل ان يخطب السادات عن « الضباب » الذي  
حجب الحرب وان لم يحجب سيل النكات المصرية . وكان الخطاب في إشارة  
واضحة قد ندد بـ « جماعة انصار الثورة الفلسطينية » التي نظمت ندوات  
بالاسبوع . وكان أسبوعا عربيا وان كان أصحاب الدعوة هم الطلاب المصريون .

هذه « البداية » بالغة الاهمية ، فهي كما نلاحظ بداية سياسية واضحة  
لا تحتل الانتساب الى « نشاط جامعي » وتقليدي . وهي بداية عربية واضحة  
لا تحتل الانتماء الى مشكلات اقتصادية أو اجتماعية محلية . هذان المعنيان  
للبدء ليسا مجردين من « التاريخ » من ثلاث زوايا : عروبة مصر في العصر  
الحديث ، وعلاقة مصر بقضية فلسطين في الاربعينات ، وعلاقة سيناء بالقضية  
الفلسطينية في عدوان ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ . هذا التاريخ الموصل يؤكد حقيقة  
هامة تغيب عن كثير من الازهان و « يفاجون » بحضورها في خضم الاحداث ثم . .  
سرعان ما ينسونها . هذه الحقيقة هي أن عروبة مصر لم تولد في ٢٣ يوليو - تموز  
١٩٥٢ ، لا على صعيد التاريخ ولا على صعيد الفكر ولا على صعيد العمل السياسي  
المصري ، بل هي قد ولدت قبل « الناصرية » بكثير . وربما كان الفضل الكبير  
لجمال عبد الناصر كممثل لفئات اجتماعية جديدة على المسرح السياسي ، انه  
كشف عجز النظام السابق وما يمثله من مصالح وارتباطات ، عن التعرف على  
هوية مصر العربية . ولكن هذا لا ينفي ان عبد الناصر نفسه ، كشوري ، هو من جهة  
ابن الحدث العربي الكبير في الاربعينات ( حرب فلسطين ) ومن جهة أخرى هو ابن  
الجيل الراديكالي في الارتباط بالفكرة العربية رغم تعدد الانتماءات من أقصى اليمين



الى أقصى اليسار (٤٤) ، يضاف الى ذلك كله ان المشروع الصهيوني ذاته ، تطوع منذ عام ٥٦ الى عام ١٩٦٧ بالدليل الدامغ على عروبة مصر وارتباطها العضوي بقضية فلسطين . لذلك كانت « البداية الفلسطينية » لحركة الطلاب المصريين رمزا شاملا لهذا التاريخ المكثف من ناحية ، وايماء واضحة الى المدخل الوحيد الصحيح لمناقشة مشكلات مصر .

على ان هذا لا يمنع ان خطاب الرئيس السادات يوم ١٣ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ قد دفع « الاسبوع الفلسطيني » بسرعة لان يصبح « سبعة اسابيع » مشهورة في تاريخ المصريين بعد الهزيمة . . فقد بادر الطلاب الى تحديد موعد بعد الخطاب بيومين لمناقشة الوضع برمته ، وعدم الاكتفاء بالمصقات والمنشورات ومجلات الحائط . وفي هذا الاجتماع الذي عقد في كلية الهندسة بجامعة القاهرة ، اتضح منذ البدء ان هناك تيارين متصارعين ، أحدهما يساري يعارض سياسة الرئيس ، والآخر يميني يدعمها . لذلك تقرر تأجيل النقاش الى يوم ١٧ حيث سيطرت « المعارضة اليسارية » على القاعدة الطلابية العريضة ، وطالبت بتجهيز ميليشيات طلابية واعدادها عسكريا ، كخط دفاع خلفي للقوات النظامية في حالة الحرب . كما طالبت بانهاء « المبادرات » السلمية كاقترح الرئيس اعادة فتح قناة السويس والانسحاب التدريجي للقوات الاسرائيلية ، وكذلك انهاء « الامان » المعلقة على ذكريات « مشروع روجرز » والمبعوث الدولي الدكتور غونار يارنغ ، وانذر المؤتمرون الحكومة ، للجواب على هذه المقترحات ، خلال فترة لا تزيد عن يومين ، سوف يحتلون بعدها مباني الكلية ويمتصمون داخلها اذا لم يصلهم جواب واضح . وشرع الطلاب في تنفيذ تهديدهم ، حين وصلتهم انباء عن تجمعات مشابهة في بقية الكليات والمعاهد العليا وجامعات الاقاليم والازهر ، فاعتصموا بأبنية كلية الهندسة قبل انتهاء الموعد المحدد للانداز . ثم دعوا الى « جمعية عمومية » يوم الخميس ٢٠ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ يحضرها رئيس الجمهورية ليجيب بنفسه على الاسئلة المعلقة . وتم تأسيس « اللجنة الوطنية » الاولى التي كلفت باعداد « الجمعية العمومية » واستقبال المتطوعين للقتال .

حينئذ ردت الحكومة باتخاذ مجموعة من القرارات « التشفية » كمنع استيراد الاثاث الفاخر والعربات الفارهة ، كما اعلنت استعدادها لتدريب الطلاب على الدفاع المدني ، ولكن رئيس الجمهورية ، من ناحية اخرى اصدر قرارا برفع العزل السياسي عن اثني عشر الفا من الذين سبق حرمانهم من الحقوق السياسية بعد تأميمات ١٩٦١ - ١٩٦٢ . ولكن الطلاب رفضوا مناورة الحكومة التي ظلت

---

(٤٤) تراجع في هذا السياق كتاب « الفكرة العربية في مصر » لانيس صايغ ( مطبعة هيكل الغريب - بيروت ١٩٥٩ ) وكتاب « تطور الفكرة العربية في مصر » لدوقمان قرطوط ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢ ) وكتاب « اليسار المصري وقضية فلسطين » لرفعت السيد ( دار الفارابي - بيروت ١٩٧٤ ) .

تخشى « السلاح بيد الشعب » و « التنظيم المستقل » وابتغت من وراء الدعوة الى التطوع « المدني » ان تحاصر الحركة الوليدة بين جدران الانضباط العسكري تحت قيادتها . ويوم ٢٠ عقدت « الجمعية العمومية » في موعدها حيث اشترك فيها ما يقرب من العشرين الفا من الطلاب . وقررت ارسال وفد الى القصر الجمهوري يطلب من الرئيس الحضور الى الجامعة للرد على الاسئلة المطروحة ، والتي شكلت ما عرف في ما بعد بالوثيقة الطلابية . وامضى الطلاب ليلتهم تحت قبة الجامعة ، وتدعمت سلطة « اللجنة الوطنية » بما وصلها من مندوبين عن جامعات المحافظات الاخرى .

ومن الطريف ان الحكومة كانت تلجأ للخداع المكشوف ، فتزور بياناً يؤيدها لطلاب جامعة الاسكندرية ، ثم تنشر الصحف في اليوم التالي نبأ اغلاق الجامعة ذاتها . واستأنفت الجمعية العامة اجتماعها يوم ٢١ من حوالي عشرة آلاف طالب باتوا ليلتهم في الجامعة . وفي اليوم التالي راح الطلاب يعدون المنشورات لتوزيعها في الاحياء الشعبية ، وتوجه بعضهم الى « حلوان » حيث التجمعات العمالية الكبيرة في مصانع الانتاج الحربي ومجمع الحديد والصلب . وكان قد سبق لهم ان ضمنوا مطالبهم ضرورة الافراج عن بعض عمال حلوان المقبوض عليهم منذ منتصف شباط ١٩٧١ . وصرح احد قادة الحركة الطلابية حينذاك « ان كل ما نفعله هو التعبير عن رغبات الشعب .. لقد اتصلنا بالعمال لان عليهم هم ان يتولوا قيادة هذه الحركة » (٤٥) وقال طالب آخر « ان النظام يامل ان تهوت الحركة في عطلة نهاية السنة الا انه ينسى ان أغلبية الطلبة المعظمى من اصل فلاحى ، وانهم سيقضون العطلة في الريف ، وسيروون لاهاليهم ما تم في الجامعة » (٤٦) .

وفي السادسة من صباح الاثنين ٢٤ اقتحمت قوات الامن مباني الجامعة لتلقي القبض على ١٥٠٠ طالب وطالبة من المعتصمين ولاحقت الآخرين بمختلف انواع الاسلحة المعروفة في هذه الاحوال ( الرصاص الكاوتشوك ، والعصى ، والقنابل المسيلة للدموع ) حتى تمكنت من احتلال الحرم الجامعي ومحاصرة الاسوار الخارجية لمنع الدخول . ولكن الطلاب اتجهوا الى ميدان التحرير ( الساحة الرئيسية وسط القاهرة ) حيث عقدوا المؤتمرات العفوية الصغيرة مع جماهير المارة وتعطلت حركة المرور ، ثم حاصرت قوات الشرطة الميدان الى ان صدرت لها الاوامر بالضرب فهجمت على الطلاب وتحولت الساحة الكبيرة الى ميدان قتال حقيقي التحم فيه افراد الشعب العاديون مع قوات الامن في معارك دامية . ولكن العربات نصف المصفحة كانت تخطف الطلاب والاهالي على السواء وتهول بهم الى السجون . ولم تتوقف المظاهرات رغم ذلك كله ، بل ظلت تتفرع بها الازقة والشوارع في مناورات خادعة للبوليس الذي لم يتوقف بدوره عن مطاردتها . ولكنها تمكنت من قيادة

(٤٥ ، ٤٦) راجع « الانتفاضة الطلابية في مصر - يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ » - سلسلة

« وثائق » - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٢ ( ص ٢٧ ) .



الباصات والترام وتحويلها الى مؤتمرات متنقلة ، تقفز منها لحظة ان تطالها الملاحقة . بينما تبقى الهتافات بعدها موصولة ، تنادي بالديموقراطية والافراج عن الطلاب والعمال . وفوجيء « المساء » بعودة جماهير غفيرة من الطلاب الى ساحة التحرير ، حيث القوا الخطب من جديد ، وعادوا الشرطة المركزية محاولتها في حصار الميدان ، الا انها منيت بالاختفاق . واعلنت الحكومة على الفور اغلاق كل الجامعات والمعاهد العليا . وامضى الطلاب ليلتهم في الساحة رغم زمهرير الشتاء القاسي . غير ان تعاطف المواطنين امدهم بالأحرمة والطعام والادوية . وترامت الانباء صباح اليوم التالي ( ٢٥ يناير - كانون الثاني ) عن الاجواء المعبأة بالسخط في مصانع حلوان و « كانت النساء تستقبلن الطلبة المتظاهرين في الشوارع بالزغاريد ، بينما كن يرمين طوابير البوليس المتقدمة بالماء الساخن . وعلم ان القلق يسود صفوف الجامعيين الذين كانت الحكومة قد ارسلتهم في السنين الماضية الى الجبهة لتتلافى غضبهم وسخطهم » (٤٧) . وفي هذا اليوم بعث عمال حلوان برسالة تأييد الى طلاب الجامعة . والقي القبض ليلتها على العدد الاكبر من قادة الحركة الطلابية وكذلك على العمال الذين كتبوا رسالة التأييد . وفي صباح ٢٦ يناير - كانون الثاني ( ذكرى حريق القاهرة عام ٥٢ ) تم اعتقال حوالي الف طالب ، وطلبت الحكومة رسميا من الجامعة ان تفصل كل الذين شاركوا في الحركة ، كما هددت الاستاذة المتضامنين معها باجراءات مماثلة . وفي السابع والعشرين من يناير - كانون الثاني ( وكان الرئيس الساداتلقى خطابا في قاعة جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة ) تم الافراج عن الطلاب ما عدا ثلاثين ، فرفض عدد كبير من المفرج عنهم مغادرة السجن .

وفي الثامن والعشرين من يناير كانون الثاني اشاع المسؤولون في أجهزة الامن انهم قد وضعوا ايديهم على « مؤامرة » خطت للهجوم على القاهرة من جهاتها الاربع ، تقضي بأن يهاجم اربعة آلاف طالب من جامعة عين شمس شمالها ، وان يهاجم اربعة آلاف عامل من « شبرا الخيمة » شرقها ، والجنوب يتكفل به اربعة آلاف من عمال حلوان ، اما الغرب فيكفيه عشرة آلاف من طلاب جامعة القاهرة . وكانت « الاشاعة » مدعاة للسخرية بحيث لا تستحق النقاش . بينما كانت بيانات الطلاب هي التي تستحق الانتباه ، فماذا قالت ؟

قالت انها ضد مختلف « الحلول السلمية » مع اسرائيل ، وبالتالي فهي ترفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ومشروع روجرز ومبادرة السادات في فبراير - شباط ١٩٧١ . وترى ان الحل الوحيد هو حرب التحرير الطويلة الامد والتي تتطلب تسليح الشعب واقتصاد الحرب ورفع الرقابة عن الصحف ما عدا ما يخص الاسرار العسكرية والغاء الامتيازات لكبار الموظفين واثميل اصحاب الدخول الكبيرة اعباء التعبئة ، وتقديم الحد الاقصى من الدعم للمقاومة الفلسطينية

والسماح للشباب المصري بالانخراط في صفوفها والسماح لها بالانفتاح الحر المستقل على جماهير الشعب المصري ، والقيام بأعمال فدائية في سيناء ، وعزل الانظمة العربية الرجعية عن « المواجهة » حتى لا تحرف طريقها الى اعتاب المساومة وتوثيق الروابط مع الانظمة الوطنية القادرة على دعم النضال .

ولا شك ان حركة يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ قد انجزت بعض المهام الرئيسية كتحويل « الخط الوطني الديموقراطي من مجرد افكار يدور حولها النقاش الى حركة جماهيرية واسعة . واثبتت كفاءة وفعالية وديموقراطية القيادات الوطنية التي تنبثق عن الحركة الجماهيرية وتلتزم بخط برنامجي واضح وواقعي . وكسبت للجماهير الشعبية في مصر حق المعارضة الوطنية لسياسات النظام . وكسرت كل حواجز الصمت الاعلامي وأوصلت كلمة شعب مصر الى بقية الشعب العربي ، والى شعوب العالم . وكانت الجسر الذي تم من خلاله ثانية لحم صلات وروابط النضال المشترك والمصير الواحد بين الجماهير في مصر والجماهير في بقية انحاء الوطن العربي » (٤٨) . غير ان هذا الوجه المشرق للمرحلة الاولى من حركة ١٩٧٢ لم يكن هو الوجه الوحيد . فقد كانت هناك ثلاثة عوامل سلبية رئيسية ، فضلا عما تفرع عنها من مضاعفات :

● كان هناك ، اولا ، هذا التوازي بين حركة الطلاب وحركة العمال ، ولم يحدث التقاطع بينهما قط ، كما جرى مثلا عام ١٩٤٦ . . كانت هناك اتصالات وتأييدات ، ولكن التفاعل المشترك ، فالانصهار في تنظيم جبهوي لم يحدث أبدا .

● كان هناك ، ثانيا ، رغم الوعي السياسي المثير للانتباه والاحترام ، خط يساري بارز يكاد يساوي كالقوى اليمينية تماما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ويستفسر من موقع « الشك » كالحكومة وجنرالاتها تماما عن قيمة الدعم الاشتراكي .

● وكان هناك ، ثالثا ، رغم النشاط المكثف والارهاق المضني ، ضعف تكتيكي واضح لم يعزل التيارات « الحكومية والمباحثية » عن التيارات اليمينية والدينية المستقلة بحيث لم يسحب من تحتها تماما بساط الشرعية .

● وكان هناك ، رابعا ، نقص في « التصور الاستراتيجي » لمسيرة السلطة ، بحيث بدت المطالب أحيانا كما لو انها موجهة الى الدولة القائمة « بقصد احراجها » وكأنها بالتالي « تستطيع » ولكنها « لا ترغب » .

ولكن السلبيات والايجابيات جميعها كانت المحور الرئيسي للجدل الاجتماعي، فكما جسدت الحركة الطلابية « المعارضة الوطنية الديموقراطية » في مرحلتها

---

(٤٨) عن « الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة في مصر » - تحليل ووثائق لمجموعة من المناضلين المصريين - دار ابن خلدون - بيروت - ( ص ٧١ و ٧٢ ) - تاريخ النشر غير مثبت .



الجنينية ، كانت السلطة وطبقات الشعب المختلفة ، تعبر هي الاخرى عن مواقفها المتناقضة ، باتخاذها مواقف محددة من الحركة الجديدة . فكيف دار هذا الجدل؟

لم تتوقف الحكومة من جانبها عن استخدام السلاح المزدوج التقليدي ، وهو الاغراء والارهاب ، فقد ظل مجلس الوزراء في حالة انعقاد مستمر منذ بدات الاحداث ، ولم يكن قد مضى اسبوع على خطاب « الضباب » لرئيس الجمهورية ، حين قررت الحكومة في ١٩/١/١٩٧٢ رفع شعار « كل شيء من اجل المعركة » ومعه عدة قرارات « اقتصادية » كتقييد استيراد بعض السلع الكمالية وتخفيض نفقات الدعاية والعلاقات العامة في الوزارات ، وتحديد اعتمادات وقود سيارات الحكومة وعدم شراء سيارات جديدة لكبار المسؤولين وتقييد سفرهم الى الخارج الا في حالات الضرورة القصوى والغاء امتيازاتهم « المادية » المجانية واخلاء ثلاثة آلاف شقة زائدة عن الحاجة الحكومية وتخفيض عدد التليفونات في الوزارات . ويلاحظ ان هذه القرارات تعني من ناحية الاعتراف بالقدوة السلبية لرجال الحكم في زمن الحرب . ومن ناحية اخرى فهي تمس القشور ولا توفر شيئا للشعب ولا تفرض شيئا على الافنياء . وهي المعاني التي سادت فورا في مناقشات الطلاب في اجتماعهم الكبير يوم ١/٢٠ حيث حملت اليهم صحف الصباح قرارات مجلس الوزراء . وهو اليوم الذي سبقه بأربع وعشرين ساعة تطور مثير في مسيرة الحركة ، اذ عقد مجلس اتحاد طلاب جامعة الازهر اجتماعا حضره الى جانب الطلاب وكيل الجامعة وممثلين عن الاتحاد الاشتراكي وادارات الشباب في الازهر . وقرر الاجتماع الاستثنائي باجماع الآراء في بيان علني نشرته الصحف صباح ١/٢٠ أيضا ما نصه « اننا نؤمن أيمانا كاملا بأن الحل العسكري هو الطريق الوحيد لتحرير الارض . . واننا نرفض أي تنازلات أو أي مساومات عن أي شبر من أرضنا العربية . . ولا تفريط في حقوق الشعب الفلسطيني مهما كلفنا ذلك من تضحيات » . ثم عرض البيان لاقتصاد الحرب كحل وحيد لدولة تستعد للحرب ، وكذلك الاعداد العسكري للشباب والتعبئة الشعبية وحرية الاعلام ، الى ان قال « الشباب العربي الآن وقد اتضحت الصورة أمامه كاملة للتحدي الأميركي السافر ونيته العدوانية من اجل القضاء على امتنا العربية ومساندة العدو الإسرائيلي وجب عليه الآن ان يتخذ الموقف الواجب عليه من ضرب كل المصالح الاميركية في وطنه العربي ، وان يعمل جاهدا على ضرب مصالحها في كل البلاد التي تسعى من اجل الحرية والسلام . علينا جميعا ان نستمر في تعرية الموقف الأميركي وفضحه أمام العالم » . وقد كان لهذا البيان من جامعة الازهر والاجتماع الذي ولد منه ، اثر خطير في دعم الحركة الطلابية واحراج السلطة أمام الراي العام المتدين في مصر . وعندما نشر بيان طلاب كلية الهندسة بجامعة القاهرة في الصفحة ذاتها من جريدة « الاخبار » المعروفة بولائها للاميركيين ، وكان يقول ان « أميركا هي العدو الاول لبلادنا ، ومن هنا يكون الرد الطبيعي هو ان نضرب جميع المصالح الاميركية في الوطن العربي » فان التهديد الحكومي بتهمة « الشيوعية » أصبح عسيرا ، طالما ان نصف مليون طالب في الازهر

ومعاهده المنتشرة بطول البلاد وعرضها يرددون الكلام نفسه ويؤثرون به على ملايين الفلاحين البسطاء من عائلاتهم .

وكان « الاتحاد الرسمي » للطلاب الذي فقد شرعيته في خضم الاحداث قد أراد ان يستعيد ارضه بأن بعث في اليوم الذي طالب فيه الطلاب بحضور الرئيس الى الجامعة ، بىرقية الى القصر الجمهوري تحمل الطلب نفسه ويعرف سلفا انها مستجابة . وهكذا صرح المهندس سيد مرعي في الصحف في ١٩٧١/١/٢١ ان الرئيس « قبل دعوة الاتحاد » وانه سيجتمع بالطلاب في قاعة « القائد الخالد » جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة في وقت قريب جدا . وهي « تلبية » لا علاقة لها بدعوة « الحركة » الطلابية . وقد اعترف رئيس مجلس الشعب في اجتماعه ببعض ممثلي الطلاب في اليوم التالي ان « حركة الطلاب حتى الآن حركة وطنية خالصة » . ( الاهرام ١٩٧٢/١/٢٣ ) . غير انه بعد هذا التصريح بأقل من ٤٨ ساعة اقتحمت قوات الامن المركزي اسوار الجامعة ، وطلعت صحف ١٩٧٢/١/٢٥ ببيان لوزارة الداخلية يمنع المظاهرات « منعاً باتاً » . ولكن هذه الصحف في اليوم ذاته كانت تحمل مفاجأة للجميع . فقد اصدرت اكبر ثلاث نقابات مهنية في مصر ، واكثرها تأثيراً في الجماهير ، بيانات تأييد حاسمة لحركة الطلاب ، هي نقابة الصحفيين ، اي نقابة « الراي » ونقابة المحامين ، اي نقابة « الدفاع عن الراي » ونقابة المعلمين ، اي نقابة « تعليم الراي » . وهي الى جانب انها النقابات المهنية الأكثر عدداً ، فانها الاوسع نفوذاً . قال بيان نقابة الصحفيين ان حركة الطلاب « جزء من ثورة ٢٣ تموز ٥٢ » وانها تركز على موائيق الثورة الاساسية « ابتداء من الميثاق الوطني في ٦٢ الى بيان ٣٠ آذار ٦٨ الى برنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس السادات في ٢٣ تموز ١٩٧١ » . وكان واضحاً ان البيان اغفل ما يسمى « ثورة التصحيح » الانقلابية . ثم قال البيان ان الحركة الطلابية حركة وطنية مخلصه وان القضايا التي تطرحها « ثيرها مختلف طوائف الشعب وهي تتفق مع الخط الجاد لمواجهة ظروف الحرب » . وكان واضحاً للمرة الثانية ان البيان يغفل « الخط غير الجاد » لما يسمى « بحكومة المواجهة » . وانتهر البيان الفرصة واكد على ضرورة حرية الصحافة وبقية الحريات الديمقراطية للشعب . وركز بيان نقابة المحامين على قضية التحرير وقال « انه لم يعد امام الامة العربية سوى طريق الكفاح المسلح . . ورفض اية اتصالات مباشرة او غير مباشرة مع الحكومة الاميركية » . ثم شجب البيان محاولات التشكيك في موقف الاتحاد السوفياتي الصديق الوفي الذي وقف معنا في ازماننا ، والتي تستهدف عزل حركة التحرر العربي عن قوة الدعم الاساسية لنضالها » وفي الوقت نفسه اعتبر البيان الولايات المتحدة « العدو الرئيسي الثابت للامة العربية » وان معركة التحرير ليست « مواجهة تقليدية » مع العدو بل « حرب تحرير شاملة يشارك فيها الشعب بأسره مشاركة ايجابية جنباً الى جنب مع قواته المسلحة » . وطالب بالديموقراطية لاوسع جماهير الشعب ، كما طلب « حماية المقاومة الفلسطينية من المؤامرات التي تحاك ضدها » . وتضمن البيان



بقية ما اشتملت عليه بيانات الطلاب من اقتصاد الحرب الى حرية الصحافة . اما بيان نقابة المعلمين فقد كان موجها الى الطلاب مباشرة « **أنشأ نيسارك صيحتكم ونستجيب لندائكم** » و « **أن ثورتكم العارمة لتنهضنا جميعا** » و « **نحن نؤمن بانها ثورة صادرة من القلوب الحانية على مصر الوطن** » .

كانت هذه البيانات مفاجأة للجميع ، ولكنها المفاجأة الأكثر خصوصية لرئيس الجمهورية الذي طالعها في الصباح قبل أن يلقي خطابه الجديد حول الاحداث بعد ١٢ يوما فقط على خطاب « الضباب » . بيانات المهنيين كانت تقول ان أوسع فئات المثقفين في المجتمع ، تقف بلا تردد الى جانب الطلاب . وكانت تقول أيضا ان الطلاب بحركتهم انما ملأوا فراغا تنظيميا فادحا تعاني منه البلاد ، وانهم « طليعة » مصالح فئات اجتماعية عريضة وليسوا حركة طلاب عادية . ان خصوصية اللحظة التاريخية في مصر جعلت منهم « وكلاء شرعيين » عن الطبقات الوطنية المحرومة من التنظيم المستقل . ان شجاعة هذه النقابات في اعلان رأيها ليست شجاعة اخلاقية ، كما ان النشر ذاته من جانب صحف محرومة من حرية الصحافة ، لم يكن « مغامرة » . بل ان بعض الصحف - كمؤسسة « اخبار اليوم » - كان معاديا لحركة الطلاب ومع ذلك نشر بياناتها وبيانات مؤيديها . الحقيقة اذن هي ان المهنيين وقد تلقفوا « المبادرة الطلابية » تحملوا على الفور مسؤولية العمل السياسي دون احساس بالخطر . والصحف ، بتعبيراتها الاجتماعية المختلفة ، لم تشد عن المشاركة في هذه المسؤولية . و « الليبرالية » المفاجئة للصحف المناهضة ، كانت تحت الضغط الشعبي العارم . فالرقابة عليها لم تكن رفعت ، وهي لا زالت مملوكة للتنظيم السياسي الوحيد للدولة .

كانت هذه المعاني كلها امام الرئيس السادات ، وهو يبدأ خطابه يوم ١/٢٥/١٩٧٢ بالتأكيد على مبدئين : **الاول هو « سيطرة الشعب على وسائل الانتاج » ، والثاني هو « عدم استغلال الانسان للانسان »** . ثم قال « ان قرار المعركة انتهينا منه ولم يعد فيه مناقشة او رجوع » . وأخذ الرئيس يسرد حوادث الأيام الاخيرة ، آخذا على الطلاب « الاسفاف » وان عدد الدين سيقدمون للمحاكمة لا يزيد على ثلاثين طالبا . وكان المؤتمر الذي خطب فيه الرئيس قد سمي بمؤتمر « كل المؤسسات السياسية والنقابية » ، لذلك دارت في النهاية مناقشات مثيرة بين الدين حضروا بدعوات رسمية ، أي انهم اختيروا بعناية ، ورئيس الجمهورية . ومن أكثر المشاهد إثارة ، كان الحوار بينه وبين رؤساء « الاتحادات » الرسمية ، فقد حاول هؤلاء الوقوف الى جانب الحركة الطلابية ، فقاطعهم الرئيس مرتين : الاولى حين فرق بين « القاعدة » الطلابية و « القلة المندسة المخربة » أي القيادات . والثانية حين فرق بين هذه القيادات و « الاتحادات المنتخبة » التي لا يجوز لرؤسائها ان يتكلموا بلغة الثائرين عليهم . ولكن طالبا جرؤ على مقاطعة الرئيس قائلا : ان القاعدة الطلابية العريضة لم تعد تحتل « الاسلوب » الذي وصل به « المعتمدون » من رؤساء الاتحادات الحالية . وكان هو نفسه واحدا منهم . وقد طلب منه

الرئيس ، هو وزملاءه ، التصدي لقادة الحركة . واضاف الرئيس انه من الآن فصاعدا لن يسمح لاي نشاط سياسي خارج الشرعية ، وان وقت الدراسة للدراسة وحدها لا لشيء آخر .

وكانت المفاجأة الجديدة للرئيس هي ان استاذاً جامعياً من الحاضرين قال ان « ابنه » يدافع عن الطلاب و « اسفاهم » ولا يعتبره اسفاهاً ، بل تمرداً على كبت الحريات . ثم قال « اولادنا لديهم تساؤلات ونحن الاساتذة لا نملك المعلومات التي تشفي غليلهم . . علينا ان نعطيهم حرية الكلمة وحرية النقد حتى يشاركوا في البناء » . ولم يخف الرئيس مشاعر الغضب فقال مستثاراً « يجب ان ننزع من وسط القاعدة الطلابية هذا الوباء » . ولكن عضواً بمجلس الشعب ( اسمه احمد يونس اتهم بعد ذلك في قضية مالية طلبت النيابة ان ترفع عنه الحصانة البرلمانية ) قال « والانطباع الشخصي لي ان هذه الحركة لا يمكن ان تكون تلقائية » . وقد وصف الرئيس اللجنة الوطنية للطلبة بأنها « لجنة الخيانة الوطنية » . واتضح جلياً ان ارفع مستويات السلطة ، لن يدع « المسألة تمر » .

ولم تمر المسألة فعلاً ، فقد انضمت نقابة المهندسين في الحادي عشر من فبراير - شباط الى بقية النقابات المهنية التي ايدت حركة الطلاب . وكانت أهمية البيان الذي اصدرته النقابة والاجتماع الذي عقده ، انه جاء « بعد » خطاب الرئيس . ولوحظ في صياغة البيان انه يؤيد حركة الطلاب « قيادة وقاعدة ، مضمونة واسلوباً » اي على عكس ما رأى الرئيس من ان القاعدة سليمة والقيادة منحرفة وان المضمون سليم والاسلوب « مسف » . غير ان الرئيس بعد خمسة أيام تماماً وفي « المؤتمر القومي » للاتحاد الاشتراكي « فاجأ » الناس بقرارين : الاول هو بعث « منظمة الشباب » ( احدى مؤسسات الاتحاد الاشتراكي أيام عبد الناصر ) . والثاني ، هو الافراج عن جميع الطلاب . وكان القراران في ختام الجلسة ، فكاد التصفيق ان يكون « حاداً » لولا ان الوصية الأخيرة التي انهى بها الرئيس حديثه كانت دعوته الى « الصبر والصمت » فقد اضعفت الاكف في غمرة ترحيبها بالافراج عن الطلاب المحتجزين . . وراحت الرؤوس تفكر . ولكن الرئيس لم يمنحها مهلة للتفكير ، ففي يوم ١٨/٢/١٩٧٢ نشرت الصحف تفاصيل « الجلسة المغلقة » للمؤتمر القومي ، والتي اذاع فيها رئيس الجمهورية ان « اسرائيل حاولت استغلال حركة الطلبة » وانه تم القبض على أسرة بلجيكية في القاهرة ( أب وابنه ) وفرنسي يوزعون المنشورات المطبوعة في اسرائيل باسم « الجبهة الوطنية » في مصر . اما « وزير العدل » فأكد في بيان مستفيض ان هناك « جهات أجنبية » عدة ، قد أسهمت في اشعال « الفتنة » .

وقد حاول البعض ان يجمع خيوط ما يسمع وما يرى ليصل الى استنتاج يقول ان السلطة تكرر اسلوبها نفسه منذ عام ١٩٦٨ فهي تقمع الحركة الطلابية حين تنتصر سلمياً ، وتتضاءل المطالب حتى لتصبح مجرد « الافراج » عن المحتجزين ، فيفاجئ الرئيس - كاب رحيم - المواطنين بقرار الافراج محوطاً بظلال الشبهة ،



دائما ، من مداخلات اسرائيلية وشيوعية ، كنوع من الارهاب للمستقبل . عام ١٩٦٨ في غمرة المظاهرات ، حوكم جندي مصري فجأة بتهمة التخابر مع الدولة العبرية وأعدم . وكذلك اتهمت الشائعات سفارة الزعيم كيم ايل سونغ بطبع منشورات الطلاب . وعام ١٩٧٢ وقعت الامور ذاتها ، مع تغيير الاسماء والملابس ، ولكن الرئيس « يفرج » عن ابنائه في نهاية الامر ، ويطالب للمرة الاولى ، بالصبر والصمت .

وكان المصريون طيلة شهر فبراير - شباط ١٩٧٢ يتابعون بمزيد من الكلام ونفاذ الصبر امرين هامين ، أولهما محاكمة الفدائيين الفلسطينيين المتهمين باغتيال المسؤول الاردني وصفي التل أمام فندق شيراتون المجاور لمنزل الرئيس السادات المطل على النيل وسط القاهرة . والامر الثاني هو الهجوم الاسرائيلي المتواصل بالقذائف الصاروخية على جنوب لبنان .

وكان المصريون يتابعون أيضا بما هو اكثر من الكلام واقل من الصبر ، ما كتبه « المثقفون » مباشرة ( وهو التعبير الشائع في مصر عن الكتاب والصحفيين دون غيرهم من المهنيين ) في الصحافة . وكان محمد حسنين هيكل ، كالعادة ، هدفًا مباشرًا لكل العيون . وفي ٢٨/١/٧٢ صدر « الاهرام » وفي صفحته الاولى والثالثة « مقال الجمعة » وعنوانه « قضية هذا الجيل » . وفي ابرز السطور التي لم تحظ بالحذف الاسود ( وهي طريقة متبعة تجذب انتباه القارئ لكلمة او تعبير او فقرة يريد الكاتب التركيز عليها بدلا من التخطيط تحت الكلمات ) قال « اننا يجب ان نفرق بين قضية الشباب في مصر وبين قضية ثلاثين او اربعين يمكن ان يحاسبوا على بعض ما تجاوز من تصرفاتهم .. سهوا كان او عمدا . ان هناك جوا عاما \* ، وبغير هذا الجو فان خطأ ثلاثين او اربعين او حتى ثلاثمائة او اربعمائة معهم ، لم يكن ليؤدي الى الظاهرة العامة \* لقلق هذا الجيل من الشباب ومخاوفه » . وختم بقوله « .. الحوار بين الاجيال بدلا من القطيعة بين الاجيال والا ضاع المصير . وضاع التاريخ أيضا » مشيرا الى تجربة عبد الناصر وتجربة السادات حين كان كلاهما شابا في الاربعينات . وكان واضحا ان هيكل قصد الى تصوير الامر كله على انه « صراع اجيال » ، فالجيل الحالي من الشباب لم يعيش عصر ما قبل الثورة ، وقد فوجئ بالهزيمة في ٦٧ كما فوجئ بأحداث مايو - ايار ١٩٧١ حتى احس بأنه معلق في مكان ما من الفضاء داخل منطقة انعدام الوزن . وكان من الواضح أيضا ان صاحب « بصراحة » ( العنوان الثابت لمقاله الاسبوعي ) قد ابتغى ان يمسك العصا من الوسط ، فهو يدافع عن « حق » الشباب في النقد وحق السلطة في « الاعتراض » على النقد . وكان الطلاب في مظاهراتهم قد نددوا به وبالصحيفة ، فبدأ الى حد كبير « ديموقراطيا » ، وان كانت الوسطية والتجريد قد

---

★ ابراز الكلمتين من هندي .

★★ ابراز الكلمتين من هندي .

أفقدت كلماته لمعانها السابق . ان تحفظه على الشباب يتضح من تردده ازاء الثلاثين طالبا المحتجزين . وهو التحفظ نفسه الذي كرهه في مقاله التالي ( بتاريخ ١١/٢/١٩٧٢ ) وكان عنوانه « علامات على طريق طويل » حيث جاء فيه انه لا يريد التعرض « لاي خطأ قد تظهره التحقيقات في حركة الشباب الاخيرة » . وبسدت السلطة حينذاك كأنها أكثر ليبرالية فأفرجت عنهم . لم يتعرض هيكل قط للمحتوى الاجتماعي لحركة الطلاب ، بل نسبها الى « روح العصر وثورة المواصلات » والى انها « دليل حيوية دافقة » . وهي عبارات عامة وغامضة . رغم ذلك فقد استهدف هيكل من جريدة « الاخبار » اليمينية بلسان « موسى صبري » الذي كتب في ١/٢١ و ١٩٧٢/١/٣٠ ما يفهم مما اسماه باحتواء « البعض » لحركة الطلاب وركوب الموجة . ثم صادر على هذه الحركة بحجة « الاحتلال الاسرائيلي » الذي لا يحتمل امثال هذه الضغوط على « النظام الوطني » . اما احسان عبد القدوس رئيس مجلس ادارة الصحيفة ذاتها ، فقد استغرب يوم ١٩٧٢/١/٢٠ بعنوان « ايام لا تحتمل الظلام » ان يطرح الطلاب تساؤلات « سبق ان اجاب عليها الرئيس السادات » وقد فسر التحرك الطلابي بدوافع حزبية ومؤثرات اجنبية . وكان مثيرا ان يظهر هذا الراي في يوم واحد مع اعتراض الاتحاد « الرسمي » الحكومي للطلاب والذي قال فيه انه « يرفض الصورة المشوهة التي ارادت بعض وسائل الاعلام تجسيمها اليوم ، ويعلن تضامنه الكامل مع **المطالب الواضحة للاغلبية** من **جماهير الطلاب** » ( الاخبار ١٩٧٢/١/٢٠ ) . ولم يتعد عبد الرحمن الشرقاوي الكاتب ذو التاريخ اليساري في صحيفته شبه اليسارية « روزاليوسف » عن هذه المعاني التي رددتها محررا « الاخبار » صبري وعبد القدوس ، اذ تساءل في عدد ١٩٧٢/١/٢٤ « ما معنى هذا الذي يطالب به شبابنا في الجامعات في حدة غير مألوفة ؟ » واجاب « ان الطلبة ينطلقون في مطالبهم من تأييدهم للثورة المصرية ، ولكن بعض الاساليب قد يوقعهم في التناقض ، وهذه كارثة ، على عكس ما يريد الشرفاء من طلابنا » . ولكنه تراجع في عدد ١٩٧٢/٢/٨ فقال ان الطلاب في تحركهم « لم يكونوا معبرين عن انفسهم فحسب ، وإنما عن **الامة كلها** . . » ولكنه اكد على انهم لا يتحركون « ضد **السلطة الوطنية** » . اما محمد عودة الكاتب الناصري فقد كتب في جريدة « الجمهورية » بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٩ يتهم تقصير المؤسسات الشعبية في « توعية الطلاب » بقرار المعركة الذي اعلنه الرئيس في الجبهة . و اضاف « **محاسبة المنحرفين واجبة ، ولكن تقويمهم وهم في سن التقويم افضل طريق للمحاسبة** » . أي ان شبهة « الانحراف » قائمة ، اما نقصان الوعي وعدم بلوغ الرشاد ، فهي امور مؤكدة . وكان محمد سيد احمد الكاتب الماركسي الوحيد الذي سمح له بالتعليق في ( الاهرام ١٩٧٢/١/٢٠ ) تحت عنوان كبير « السؤال الذي يطرحه الطلاب يشغل كل القوى الوطنية : كيف نواجه قضية التحرير بعد عام ١٩٧١ ؟ » واجاب كأنه يرد على السابقين من زملائه « أننا لا نهدر ضرورة العمل السياسي ، والعمل السياسي يتطلب على الدوام توعية متصلة حول اساليبه ومتطلباته . لكن العمل السياسي لن يجدي أبدا ما لم يكن مقرونا بتصميم على



**القتال .** وطلاب الجامعات بانطلاقتهم يعبرون أصدق تعبير عن شعورهم **الفطري** بهذه الضرورة ، وهم يواصلون في ذلك تقاليد لها أصالتها عبر تاريخ الحركة الوطنية كلها . ورغم ان تعبير « الشعور الفطري » ليس موافقا تماما في توصيف درجة الوعي السياسي عند الطلاب ، الا ان هذا الصوت كان الوحيد الذي لم يتردد ولم يتحفظ فضلا عن انه لم يوال الحكم ، على صعيد الصحافة العلنية الواسعة الانتشار . . فقد كانت مجلة « الطليعة » الشهرية اليسارية مع التحرك الطلابي تماما ، ولكن دائرة نفوذها على الراي العام أضيق بكثير من الصحافة اليومية والاسبوعية . وقد كانت من بين « المضبوطات » التي يتحرز عليها رجال المباحث ، كقرائن على الاتهام .

وهكذا برهنت الصحافة المصرية في ذلك الوقت انها ليست التعبير الاوفر عن حركة المجتمع ، بل كانت في معظمها صدى للسلطة ، سواء كان الصدى باهتا او واضحا ، شأنها في ذلك شأن بقية « المؤسسات » الرسمية كالاتحاد الاشتراكي والبرلمان ومجلس الوزراء . وعلى النقيض من المؤسسات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعمالية وغيرها .

ويبقى ان الدولة قد نجحت في تحجيم التحرك الى درجة المطالبة بالافراج عن المعتقلين ثم امتصاصه بالافراج عنهم ، والتنفير منه باشاعة المداخلات الاجنبية . واخيرا بتقديم موعد عطلة نصف السنة . وهي العطلة التي نشطت خلالها بعض الاجهزة الرسمية في اعداد الجماعات الارهابية السرية . ومسا ان انتهى العام الدراسي في الصيف ، حتى تزايد هذا النشاط اليميني المتطرف دينيا . وفي المقابل لم تتوقف « اللجان الوطنية » للطلاب الديموقراطيين عن عقد الندوات السياسية في معسكرات العمل الطلابية الشرعية .

## ٨ - نهاية مرحلة وبداية اخرى

ولم يكن العام ١٩٧٢ قد اتم دورته حين لوحظت بوادر « ارهابية » في الجامعة ضد العمل « السلمي » للطلاب الوطنيين من جانب عناصر تدربت على « التخريب والعنف » . فقد بدأ بعض الطلاب ينقضون على زملائهم المجتمعين في ندوة بالضرب بالسياط والقبضات الحديدية والشجرة والسهكاكين الصغيرة . وقد كانت كلها مظاهر جديدة تماما ، القصد منها فض هذه الاجتماعات وتمزيق مجلات الحائط والحيولة بأي ثمن دون القيام بعمل يعارض النظام . وكانت المفاجأة ان طالبا بكلية الهندسة ( اعتقل في ٢٩ ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٢ ) بجامعة القاهرة ، قد ادلى في مؤتمر عام باعترافات كشفت انتماءه لتنظيم سري يقوده محمد عثمان اسماعيل الامين المساعد للاتحاد الاشتراكي الذي كان قد استندى الطالب فجر اليوم التالي لحريق كنيسة الخانقاه ( بالعباسية شمال شرق القاهرة ) وامره بتعبئة التنظيم السري واعداده لضرب من ستماهم الشيوعيين « لانهم يمتزمون تحريض

الطلاب. الاقباط والخروج بمظاهرات « على حد تعبير السيد اسماعيل. (٤٩) . كما أصدر تنظيم سري آخر باسم « الشباب المسلم ». بيانا فصح فيه تحريض السلطة له ضد « جماعة أنصار الثورة الفلسطينية » ووقف أحد قادة هذا التجمع في لقاء طلابي واسع يتلو هذا البيان « ويطلب الففران عما ارتكبه بحق زملاء يمثلون أنبل القيم الوطنية » (٥٠) .

وفي نهاية الأسبوع الأول من الشهر الأول للعام الجديد ( ١٩٧٣ ) بعث رئيس الجمهورية الى البرلمان رسالة يطلب فيها تشكيل ما سمي « لجنة تقصي الحقائق البرلمانية » لاجراء تحقيق واسع ، على الطبيعة ، ومع مختلف الأطراف ، حول تجدد التحركات الطلابية . وقد شكلت اللجنة المذكورة من بعض اعمدة الرجعية المصرية في المجلس النيابي ، وبدأت عملها في الثامن من يناير - كانون الثاني ١٩٧٣ . وبعد عشرين يوما ( اي يوم ٢٨ ) ظهرت الصحف وفي صدر صفحاتها الاولى النص الكامل لتقرير اللجنة البرلمانية . وقد بدا التقرير ، فكرا وصياغة ، اقرب الى السلطة منه الى الطلاب . ولكن الاعتماد عليه مهم في استتعار المدى الذي وصلت اليه الامور في ذلك الوقت .

يؤكد التقرير منذ البداية ان احداث ١٩٧٢ مرتبطة تماما باحداث ١٩٧٣ حتى يمكن اعتبارها « حركة واحدة » . وهذا صحيح ، رغم ان التدليل على صحته كان تدليلا « مباحثيا » ان جاز التعبير ، في استكشاف الروابط وواجهه الشبه بوسائل غير فكرية ، كالتعريف بمن كان يزور الطلاب في سجونهم وعلاقات القربى بين « المتهمين » ، وهكذا . ويكاد واضعو التقرير ان يصلوا الى حد الاسف على ان « ابواب التعليم الجامعي فتحت على مصراعيها » لاعداد كبيرة من اصول اجتماعية فقيرة . لم يقل التقرير ذلك مباشرة بل وصفها بقوله انها تحتاج الى الرعاية الاجتماعية والصحية من مأكلا وملبس ودواء . وكأنه يشير من طرف خفي الى مقولة « الحقن » التي يفسر بها الرئيس السادات دائما ظواهر الصراع الطبقي .

ويتناقض التقرير تناقضا فاجعا حين يرصد بعض الوقائع التي تدين تلقائيا عصابات اليمين الديني المتطرف ، ولكنه حين يصل الى « الادانة » فانه يتهم دون تحفظ الاتجاهات اليسارية . فالتقرير يؤرخ بالخامس من ديسمبر - كانون الاول من العام ١٩٧٢ لبداية التحرك في جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والمنصورة واسيوط بالإضافة الى جامعة الازهر والمعاهد العليا ، مدنية ودينية . وفي ذلك اليوم قررت ادارة الجامعة اخالة ثلاثة طلاب الى محكمة تأديبية لانهم خالفوا التعليمات ونشروا في محلات الحائط دون اذن مقالات ورسوم تتهم على بعض رموز السلطة . وقد اعترضت جماهير الطلاب على « مبدأ » المحاكمات التأديبية . وعقدت مؤتمرا واسعا بعد يومين ( اي يوم ١٩٧٢/١٢/٧ ) رفض فيه المجتمعون

(٤٩) راجع « الحركة الديمقراطية الجديدة في مصر » ( ص ٧٤ )

(٥٠) المصدر السابق - الصفحة ذاتها .



قرارات الادارة ولائحة الجامعة غير الديموقراطية في نظرهم ، وضرورة اجراء انتخابات جديدة لاتحاد الطلاب تفرز قيادات شرعية تختلف عن القيادة المشبوهة بصلاتها مع أجهزة الامن . وتكررت هذه المطالب في مؤتمر يوم الاحد ١٧/١٢/١٩٧٢ ومؤتمر الثلاثاء ١٩/١٢/١٩٧٢ الذي أعقبه « قيام مسيرة تهنف للقيم الدينية والوطنية » . ولكن « مجموعة من الطلاب » لم يحدّد التقرير هويتها اعتدت بالسلاح الابيض على معارضيهم مما اصاب احد الطلاب « بطعنة مطوأة في أسفل ظهره من الناحية اليسرى » الا ان هوية المعتدين تتضح لنا من التقرير الذي ساقه التقرير للجريمة حين يذكر « قيل ان ذلك كان اثر مناقشة تناولت فيها إحدى الطالبات ذات الله وانكرت وجوده » . واستخدام كلمة « قيل » في تقرير برلماني دون نسبة القول الى جهة محددة يعني ان واضعي التقرير في المسائل الجديدة يلجأون للشائعات لا للحقائق . والحقيقة الواضحة هنا ان مجموعة من الارهابيين المتطرفين دينيا حاولوا تخريب الجو السلمي للتحرك الطلابي الجديد بالعنف المسلح . وهي الواقعة التي اكدها التحقيق مع الطالب المعتدي . وهي الحقيقة التي اكدها التقرير ذاته في أكثر من موقع حين كان يشير في صياغة غامضة السي الظاهرة الجديدة الملفتة ، وهي ان بعض الطلاب المسلحين قد اعتدوا أكثر من مرة على الطلاب المسالمين . ولا يمكن ان تكون الصدفة وحدها هي التي تجعل هؤلاء المسلحين في صف النظام والسلطة ، بينما تجعل المسالمين في صف المعارضة . ثم يستحيل ايجاد منطق قابل للتصديق حين تستخلص اللجنة من متابعة هذه الظاهرة في تقريرها نتيجة غريبة تقول ان سبب الاحداث هو انه « كان لما تردد عقب احداث يناير سنة ١٩٧٢ اثر كبير في ايجاد مناخ ملائم لظهور تيار فكري مناهض تمثّل في اليسار بكل الوان » . ولكن ماذا قال وماذا فعل هذا التيار ؟ التقرير لا يشير ولو من قبيل رافع العتب الى ان العنف كان سلاح اليمين ، وان الوسائل السلمية كانت اسلوب اليسار . غير انه في رصد الوقائع يكتفي بتسمية ما جرى بال**الواقعة** . كيف ، ولماذا ، واين ؟

يجيب التقرير على هذه الاسئلة بما يتناقض كليا مع النتيجة التي توصل اليها سلفا . فالذي حدث ان السلطة اعتقلت فجر التاسع والعشرين من ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٢ مئات الطلاب والعمال والمثقفين . وفي اليوم التالي - يقول التقرير - « حضر اربعة طلبة الى مكتب رئيس الجامعة طالبين السماح لهم بعقد مؤتمر عام في القاعة » المخصصة لذلك . رفض رئيس الجامعة فعقد الطلاب مؤتمرهم الذي امتد الى ٣١/١٢/١٩٧٢ حيث قرروا الاعتصام و « اتفق المعتصمون على الخروج في مسيرة سلمية من اجل ما يطالبون به » ثم يقول التقرير « وبعد خروج المظاهرة الى خارج الجامعة اصطدمت قوات الامن المركزي بالطلاب واستخدمت وسائل تفريق المظاهرات كالفازات المسيلة للدموع والعصي » . وتقرر اغلاق الجامعة . والمعروف ان المسيرة المذكورة كانت متجهة الى مجلس الشعب للاجتماع بالسادّة النواب . ومن الطبيعي ان تكون المطالب الاساسية للطلاب هي ذاتها التي رفعوها خلال العام السابق ، لانها لم تنفذ ، بل ازدادت الشقة

اتساعا بين الوضع الاقتصادي وإعداد الدولة للحرب . فأين ما يمكن أخذه على الطلاب الديموقراطيين ، وأين ما لم يتخذ بحق الطلاب الارهابيين ؟ لقد بدأ تقرير اللجنة البرلمانية في كثير من الثغرات وكأنه مزيج من قرار اتهام النيابة العامة وتقارير المباحث العامة ، حتى ان اللجنة المفترض فيها « البرلمانية » اي التحدث باسم الشعب وحماية الحريات اشارت الى انه كان من بين المعتصمين بعض الفتيات « واحدى الصحفيات التي تصدرت للجنة مؤيدة استمرار الاعتصام والاضراب التصاعدي عن الطعام وتفديته بالشعارات الملهبة لمشاعر الطلبة المعتصمين للاستمرار فيه حتى يتم الافراج عن المقبوض عليهم » . وبلغت في تحريضها السافر كأي جهاز امن ان جددت في خلاصتها أمرين « أن نفرا قليلا من الصحفيين قد اشتركوا في الاحداث الطلابية الاخيرة بصورة او باخرى ، وأن منشورا قد تسبب صدوره عن بعض الصحفيين ترى اللجنة أنه تضمن عبارات تمس الوحدة الوطنية وتقصي الشرعية على الاحداث الطلابية . وترى اللجنة احالة هذا المنشور الى هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي لاجراء ما تراه بشأنه » . ولم يكن ذلك تحريضا بل اتهاما وبلاغاً الى النائب العام . والمفارقة المستورة وقتئذ ، هي ان محمد عثمان اسماعيل صاحب التنظيم الطلابي السري لاشاعة الارهاب ، هو نفسه الذي تطالب اللجنة باحالة الصحفيين والكتاب الديموقراطيين اليه « لاجراء ما يراه بشأنهم » .

وتستند اللجنة علانية الى تقرير للمباحث العامة حين تذكر ان بعض الطلاب وزعوا بيانا بعد ذلك عنوانه « ما بعد الحملة الارهابية » في ١٣/١/١٩٧٣ وقد طالب البيان بالغاء قانون الوحدة الوطنية الذي يصادر الحريات . وانه « بتاريخ ١٤/١/١٩٧٣ ضبط بمطار القاهرة الصحفي سمير أمين تادرس يحمل دولارات ومظروفاً بداخله أوراق بها اشعار وازجال عن الاحداث الطلابية الاخيرة » . وان دعوة الطلاب الراهنة الى « لجان الدفاع عن الديموقراطية » هي دعوة يسارية و « ان هناك اقلاما دفعها فكرها العقائدي الى الخروج عن خطنا الوطني في هذه الظروف التي يجتازها الوطن . وانعكس ذلك على مفاهيم بعض الشباب مما اوقعهم في حيرة وبلبلة فكرية بدت آثارها واضحة فيما نشر بصحافة الحائط والمنشورات داخل الجامعة . كما ان بعض اجهزة الدولة التنفيذية ( اي الامن ) والسياسية ( اي رئاسة الجمهورية التي افرجت عن الطلاب ) لم تتحمل واجبها بمسؤولية كاملة تجاه احداث الطلبة منذ يناير ١٩٧٢ . اي ان المطلوب كان المزيد من القهر والردع .

وحين عرض هذا التقرير على البرلمان في جلسة ٢٨/١/١٩٧٣ تعرض لنقد مرير ، خاصة من وكيل المجلس نفسه ( د . جمال العطيفي الذي شغل بعدئذ لفترة قصيرة منصب وزير الثقافة والاعلام ، ولانه على قدر من الاستنارة فقد منصفه بسرعة ) . وكان النقد مركزا على « الاتهامات » التي لا يحق للجنة البرلمانية ان توزع فيها الاتهامات وتحجر على حرية الرأي ، فبدت منحازة ضد فريق محدد . وحين قام رئيس اللجنة صاحبة التقرير ليرد أفتتح حديثه بالآية القرآنية « ربنا



افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين » . اما الرد ذاته فكان جملة استشهادات مأثورة من خطب الرئيس السادات .

والحقيقة ان خطاب الرئيس امام مجلس الشعب في ٢٨ ديسمبر - كانون الثاني ١٩٧٢ كان الاشارة الواضحة الى هوية الاعتقالات والاجراءات الاستثنائية التي شملت المثات من عناصر المعارضة غير المنظمة او التي في الطور الجنيني للتنظيم . وقد اعترف تقريبا بهذا المعنى في خطابه التالي امام البرلمان في ١٩٧٣/١/٣١ وكان الدولة اعترفت رسميا بانها قامت حوالي ذلك التاريخ بما يشبه « الحرب الوقائية » ضد الطلاب وفي وقت مبكر حتى لا تتكرر ازمة العام السابق . ولم يجد الرئيس دليلا يقدمه للشعب في ذلك اليوم سوى تقرير النيابة ، وهو اعادة صياغة لتقارير المباحث ، كما فعلت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية تماما . وكانت المفارقة بعد ذلك ان المحكمة برأت المتهمين ، فجاء حكمها ادانة مباشرة لمن تبينوا سلفا تقارير الامن المنحازة ، واستبقوا القضاء في الحكم . وكان ذلك ايضا هرا عنيفا لمركز رئاسة الجمهورية المفترض فيها ان تكون حكما بين السلطات لا ان تكون طرفا . وقد برز التناقض بين القضاء والرئيس حين كان يحكم القضاء بالبراءة ولا يصادق الرئيس احيانا على الحكم ، بل يستخدم حقه القانوني في احتجاز المتهم ثلاث مرات بين كل واحدة واخرى ستة اشهر . وهو « حق » لا يجوز استخدامه في « دولة المؤسسات » التي يدعو اليها الرئيس . ولكن هذا ما حدث . وكان تقرير النيابة الذي اعتمد عليه خطاب الرئيس في سرد ما وقع من احداث قد سماها « مؤامرة » خططت لها جهات اجنبية . واستشهد للتدليل على ذلك بان الصحفي سمير امين تادرس حين ضبط في مطار القاهرة ومعه اشعار « ثورية » كان في طريقه الى المانيا الشرقية . ولم يذكر التقرير ما اذا كان ممنوعا على المواطنين السفر الى اي جهة في العالم ، خاصة اذا كان المواطن صحفيا . وقد اضطر الرئيس دون ان يطلب منه احد ذلك ان يتكلم عن ظروف الاستغناء عن خدمات المستشارين السوفيات وقال ان ما حدث « يحصل بين الاصدقاء » . وعاد الكلام عن « القلة المندسة » والقاعدة السليمة ، ولم يشرح ما اذا كان لكل قاعدة قمة قائمة قليلة العدد بالضرورة ، وما اذا كان هذا التحليل قريبا مما كان سيقوله باشوات مصر السابقين لو ان الثورة فشلت من ان « مجلس قيادتها » ليس اكثر من قلة مندسة وسط القاعدة السليمة من ضباط الجيش وجنوده . وانتهى الرئيس مؤكدا من جديد ان « المخطط كان حبيبتدي في اول يناير ، والدولة بادرت قبله بيومين او ثلاثة عشان تقضي عليه » . ونبه الى انه ليست هناك حرية بلا ضوابط ، وان حرية الفكر او العقيدة هي حركة داخل الدهن لا يحاسب عليها المواطن اما اذا خرجت عن حدود الفرد فيجب ان يتعرض للحساب . والملاحظ ان الرئيس لم يتوقف عن الكلام شهرا كاملا . ففي ٩ يناير - كانون الثاني ادلى بحديث الى ثقيب المحررين في لبنان . وبعدها بيومين عقد مؤتمرا صحفيا في طرابلس بليبيا . وبعد يومين آخرين تحدث مطولا في حفل استقبال الرئيس اللبناني فرنجية اثناء زيارته الاولى والاخيرة لمصر .

ويوم ٢٦/٣/١٩٧٣ تكلم ثلاث ساعات ونصف في البرلمان . وفي اليوم التالي تكلم على مدى ساعتين امام رجال الاعلام . وفي هذه الاجتماعات كلها لم يجب الرئيس عن تساؤلات الطلاب او غيرهم من المثقفين والعمال ، بل كان حريصا على تبيان عدة نقاط :

● اولها ان ما تتخذه اجهزة الدولة ومؤسساتها من قرارات او اجراءات انما يتم بموافقته واحيانا بمبادرة منه ، وان هذه الاجهزة موضع ثقته الكاملة . بل هو طالب بجهاز جديد اقترحه على مجلس الشعب ، لما يسمى بالادعاء الاشتراكي له قانونه « لحماية الشعب » . والملاحظ هنا ان التسميات المبتكرة لمعاداة الحريات الديمقراطية تضلل عن جوهرها كقانون الوحدة الوطنية . فالمقصود هو حماية النظام لا الشعب ووحدة الراي الرسمي ، لا تعدد الآراء .

● النقطة الثانية هي التركيز على اليسار وتصويره دائما على انه صدى الصوت الاجنبي وليس صوتا أصيلا ، ومحاولة ضربه من الداخل ، كالقول بأن هناك يسارا وطنيا وآخر عميلا . ومحاولة استفزاز الشعب ضده باستخدام سلاح الدين واتهامه بالألحاد . ومحاولة فصم العرى بينه وبين التراث الناصري بالقول ان « الميثاق الوطني » ليس ماركسيا ، وعبد الناصر لم يكن ماركسيا . وهي حقائق لا تحتاج لتأكيد . ولكن الرئيس كان يهدف ، في تلك الفترة التي اعقبت زلزال مايو - ايار ١٩٧١ ان يفرق الصف الوطني غير المتجانس ايدولوجيا .

● النقطة الثالثة هي الديماغوجية بالكلام الكثير عن الديمقراطية ، والعمل الكثير ضدها . فالشرعية هي مؤسسات الحزب الواحد وصحافته . اما اية مبادرات شعبية تختلف مع الاجتهاد الرسمي ، فهي « مؤامرة » تستوجب السجن في ظل « سيادة القانون » او الفصل من العمل او النقل الى اماكن نائية وتشتريد العائلات . وفي هذا الصدد كانت المعادلة سهلة ، فاغلاق المعتقلات تم فعلا ، ولكن القوانين التي تبيع حق الاعتقال زادت عما كان قبلا . بحيث تمتع رئيس الجمهورية في النظام الجديد بصلاحيات لم تكن للرئيس في النظام القديم ، وبحيث أصبح ممكنا مصادرة الحريات في حدها الأدنى باسم القانون .

● النقطة الرابعة هي ان الرئيس كان حريصا على الايحاء بأن « الحرب » حتمية وقريبة ، ولكنه كان حريصا اكثر على تصوير أنها حربته هو ، حرب النظام التي لا يجوز للشعب الاستفسار عنها . . فعزل الجماهير سياسيا واعلاميا عن مناخها . واذا كان التمويه والايهام من الحيل العسكرية لمفاجأة العدو ، فان التناقض الجوهرى بين المقومات البديهية للحرب في الدولة والمجتمع ، اقتصاديا واجتماعيا ، وبين الحرب ذاتها ، لم تكن تشكل مفاجأة للعدو وحده بل للشعب أساسا . . مما يلقي ظللا على هدف الحرب واسلوبها من قبل ان تبدأ . ان غياب اقتصاد الحرب بل والشروع في اقتصاد مضاد للتنمية ، واستبعاد الحدود الدنيا للخطوط الخلفية من تدريب للشعب على حمل السلاح في مواجهة الطوارئ



المفاجئة ، وحرمان الجماهير من أية توعية وطنية حقيقية بالعدو في أجهزة الاعلام . . كل ذلك وغيره لا يمكن ادراجه في باب « ايها العدو ومفاجأته » بل ايها الشعب ومفاجأته .

ولكن هذه النقاط ، رغم اي شيء ، كانت النسيج الغالب على خطاب الرئيس في مواجهة تحركات الطلاب والمثقفين . وهي ذاتها النقاط الواردة في اهم تعليقات الصحفيين الموالين . ففي ١٤/٢/١٩٧٣ كتب موسى صبري في صحيفة « الاخبار » اليمينية التي يرأس تحريرها ان « المستفيد الاوحد ( من حركة الطلاب ) عدو يتربص بنا على الابواب » . ولكن عبد الرحمن الشرقاوي في « روز اليوسف » قد تنبه اكثر من مرة الى من دعاهم بقوى التخلف - وكان يقصد اليمين الديني المتطرف ، فكتب بتاريخ ١٩ فبراير - شباط ١٩٧٣ تحت عنوان مأخوذ عن صحيفة الكاتب الفرنسي غارودي « لم يعد الصمت ممكنا » يقول « ان الذين يحاولون ان يستغلوا جو الحرية لتدمير الحرية والذين يحاولون ان يفرضوا الارهاب الفكري ، وان يشرعوا السكين بدلا من الكلمة . . هؤلاء جميعا لا سبيل الى مواجهتهم الا بمزيد من الحرية ومزيد من الديموقراطية » . وهي النغمة التي اراد بها صاحب التاريخ اليساري ان تسود على عهده في « روز اليوسف » كمنبر يوالي النظام الجديد من منطلق شبه يساري ومتميز . وفي عدد الاسبوع التالي من المجلة ذاتها ( ٢٦ يناير - شباط ) سجل مجموعة من الافكار الواضحة حول الموضوع ذاته :

● « . . كل تصرف يفسد الجو الديموقراطي او يحول الانتباه عن معركة التحرير او يقف امام تيار التقدم . . هذا كله يضع صعوبة جديدة امام انطلاقنا . بل يجب - على النقيض - ان نعمق خط الديموقراطية وان نغلق الطريق على قوى التخلف والردة التي تريد ان تنتكس بمصر » .

● « . . المعركة في مصر معركة حضارية وستنتصر فيها قوى التقدم بلا مراء لان هذا هو منطق التاريخ . . وهو الضرورة ايضا . . اننا نواجه غزوات شرسة وضارية وهمجية » .

وكان واضحا ان الشرقاوي صاحب « محمد رسول الحرية » و « الحسين نائرا وشهيدا » وغيرها من المؤلفات الدينية المستثيرة ، قد دخل معركة حامية مع اليمين الديني المتطرف اذ رآه السبب المباشر في ما وصلت اليه البلاد من مأزق . كما انه كان مستظلا بموقفه الفوري المؤيد لانقلاب السادات في مايو - ايار ١٩٧١ وهو يفتح النيران على هذه القوى التي دعاها اكثر من مرة بقوى الردة والتخلف . وكان حريصا على ابراز صورة السادات بعيدة عن هذا الاطار ولا تريده ، فيكسب صانع القرار السياسي دون اجهزته . وهو تصور مصدره الايمان الشخصي بوطنية الرئيس وبانه فوق الاجهزة . ومصدره الآخر مرارات شخصية اليمنة من « الماضي » .

ولكن وزير الشباب - د. احمد كمال ابو المجد - على عكس ذلك ، رغم استنارته النسبية كتب في مجلة الشباب مبكرا ( ١٩٧٢/١٢/٥ ) أن المازق نتيجة لسببين : أولهما « المادية الرافضة للاديان » والثاني هو « الانطلاق في علاج المشكلة الاجتماعية من موقف الحق المنفل ومن منهج تعميق التناقضات بين الفئات سعيا الى تفجير موقف الصراع » . غير ان المجلة التي يرأس تحريرها ، وتصدر عن الامانة العامة للشباب في الاتحاد الاشتراكي كانت تقول شيئا آخر على لسان الطلاب . أحدهم فرق بين حركة ٦٨ التي طالبت « بالتغيير » وحركة ٧٢ التي حددت التغيير بأنه « تحرير الارض وممارسة الديمقراطية والاستمرار في التحول الاشتراكي » (٥١) وقال زميل آخر له « ما حدث ( من جانب النظام ) كان على النقيض تماما » (٥٢) وقال ثالث « من حقي كطالب يدرس الماركسية أن أطرح الفكر الماركسي خاصة وإن الجانب الاقتصادي من النظرية الماركسية يتلاءم مع طبيعة مجتمعنا » (٥٣) .

وكان ما أزعج السلطة في ذلك الوقت حادثان : أولهما انعقاد مؤتمر الثقافة العمالية الذي انبثقت عنه لجان الدفاع عن الديمقراطية وتبني المطالب الوطنية للطلاب الخاصة برفض التسوية السلمية . والثاني هو أنه في موازاة خطب « الحرب » التي القاها الرئيس السادات صرح الرئيس الليبي معمر القذافي « بأن مصر على أبواب تسوية سياسية قريبة ، وإن ليبيا تعارض هذه التسوية » (٥٤) .

### \*\*\*

والحصار الختامي لانتفاضة ١٩٧٢ ان أبرز ايجابياتها غير المعلنة هي انها فرضت على الرأي العام المصري مناقشة قضية التنظيم الحزبي المستقل عن تنظيمات السلطة . وإن الحجة الناصرية القديمة - والتي كان القبول بها هو الخطيئة الاصلية ليسار على الاقل - قد سقطت بسقوط النظام القديم . والحركة الطلابية المصرية في السبعينات تختلف في هذا الصدد عن جذورها في الاربعينات حيث كان الطلاب أجنحة جامعية في الحياة الحزبية للبلاد ، كانوا مندوبين عن منظماتهم في ميدان عملهم . أما الطلاب الجدد فقد كانوا الى جانب قلة قليلة من الفئات الاجتماعية الاخرى رواد بعث التنظيمات الحزبية الى الوجود السياسي المصري ، واضفاء الشرعية عليها .

غير انه يمكن من زاوية أخرى ان نلاحظ سلبية خطيرة ، هي ان التحالف بين الطلاب والعمال لم يصل ابدا الى الحد الأدنى ، على النقيض تماما مما جرى عام ١٩٤٦ حيث كانت الجبهة بينهما تجسيدا حقيقيا لتحالف طبقات الشعب . ان ما

---

(٥١ ، ٥٢ ، ٥٣) مجلة « الشباب » عدد ٤ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٣

(٥٤) مجلة « البلاغ » اللبنانية ١٩٧٢/١/٨



جرى أوائل السبعينات من اتصالات ومحاولات للتنسيق بين الطلاب من جهة والعمال والمهنيين من جهة أخرى لا يرقى الى مستوى الجبهة السياسية القادرة على ان تطرح برنامجا مشتركا بديلا في حيز الفعل لا في حدود الشعارات .

ومن المفهوم ان أية حركة طلابية لن تقود التغيير الراديكالي المطلوب ، ولكن خصوصية هذه الحركة وطبيعة المرحلة افسحت مجالا واسعا امام المثقفين . . وان لم تفسح المجال ذاته للطبقة العاملة .

كان التحرك شبه المنظم للمثقفين هو الذي اسهم في الرد على سؤال الاحتواء من أعلى بجواب المواجهة من أسفل . وكان هذا التحرك بمثابة « الرقابة الايجابية » على مسيرة السلطة من الهزيمة في ١٩٦٧ الى الحرب في ١٩٧٣ مرورا بالانقلاب بين ٧٠ و ١٩٧١ .

## الفصل الثالث

### من اوراق الخطوة الاولى نحو ثورة ثقافية شاملة

#### ١ - نبوءة الشباب

لم تكن حركة الادباء الشباب قرب نهاية الستينات الا ارهاصا جادا لهذا الذي يجري منذ بداية السبعينات .. كان ضجيج الحركة « الادبية » للشباب اعلى صوتا من بقية الاصوات التي زارت من هول الهزيمة . وقد بدلت السلطة السياسية في ذلك الوقت كل جهدها في احتواء الظاهرة ، وامتصاص ما يبدو على سطحها من بؤادر السخط والغضب . هكذا راحت منظمة الشباب بالاتحاد الاشتراكي تجند كافة قواها المادية والمعنوية لعقد « مؤتمر الزقازيق » الذي جمع عددا هائلا من ادباء الاقاليم والعاصمة من الشباب ، واجهوا حينذاك وزير الداخلية - وهو في اوج سطوته - بما لم يخطر على باله ان يسمعه او يراه .. كان التجمع في واقع الامر اكبر من ان تعبر عنه منظمة الشباب او الاتحاد الاشتراكي ، لذلك انتهى المؤتمر بالمسابقات والجوائز والتوصيات التي لم تنفذ لان الادباء الشباب كانوا يريدون شيئا ، والسلطة تريد شيئا آخر . تماما كما حدث لحركة الطلبة عام ١٩٦٨ ، فقد تمخضت عن بيان ٣٠ مارس - آذار الذي بقي حبرا على ورق .

كانت السلطة ترى في هذه الحركات مجرد فورات عصبية لا تحتاج من جانبها الى إعادة نظر جذرية فيما آلت اليه حياتنا بعد الهزيمة . ولأنها كانت ترى الامور من السطح فان معالجتها ايضا - بالاحتواء او القمع - كانت بالغة السطحية والهزال .. ومن ثم كان التراكم الكمي للسلبات هو الاب الشرعي للانفجار الكيفي الذي عبرت عنه حركة يناير ١٩٧٢ . أي بعد حوالي ثلاث سنوات فقط من تلك الفورة العارمة التي شنت فيها الطلبة تمثالا لوزير الداخلية ( شعراوي جمعة حينذاك ) . لم تكن قضية الادباء الشباب خلال تلك الفترة هي غياب منابر النشر او ضيقها بانتاجهم كما حاولت الجهات الرسمية ان تصورهم ، ولم تكن قضية ادباء الشباب هي احتلال مقاعد الادباء الكبار في اللجان ودور الصحف والمراكز الالامعة الاخرى كما خيل للكثيرين من الاساتذة الاجلاء . اكثر من ذلك اقول ان قضية الادباء الشباب لم تكن معلقة بذلك القلم الذي يمسك به موظف مذعور في



إدارة الرقابة . كلا . . لم تكن هذه كلها قضاياهم . كانوا يعانون حقاً من تعذر النشر ، ومن عنجهية بعض الشيوخ ، ومن جهل الرقيب ، ولكن هذه كلها كانت مظاهر الازمة التي يعيشونها بدرات دمهم حتى النخاع . كانت قضية الادباء الشباب هي « قضية الوطن » المهزوم على الحدود والمسلوب الارادة داخلاً . لم تكن قضيتهم قط « مشكلة شخصية » بدليل انهم كانوا يتجاوزون مظاهر الازمة بأن ينشروا انتاجهم على حسابهم الخاص ، من عرقهم وقوت ايامهم وأطفالهم ، فاذا حال الرقيب بينهم وبين قرائهم هاجروا بأقلامهم خارج الديار .

ولكن قضيتهم ظلت باقية ، لانها قضية الوطن . ولو اننا قرانا بيانات الحركة الطلابية ، لما وجدنا فيها سطرأ واحداً كان غائباً عن مخيلة الادباء الشباب وعقولهم ونبض قلوبهم ، سواء في كتاباتهم الفنية او آرائهم المباشرة او تحركاتهم . ان كتابات محمد عفيفي مطر وعبد الحكيم قاسم وأمل دنقل وإبراهيم أصلان وعزت عامر و خليل كلفت وإبراهيم منصور وجمال الفيضاني وصبري حافظ وسامي خشبة وفاروق عبد القادر ويحيى الطاهر عبد الله وسيد حجاب وجميل عطية ومحمد يوسف القعيد ومحمود دياب ، وشوقي خميس ، وغيرهم عشرات من أبناء هذا الجيل ، تفضح كتاباتهم بهذا العذاب الداخلي العنيف الذي رآه قصيرو النظر والانتهازيون والمعزولون عن الشعب « تشاؤماً لا مبرر له » . بينما كان هذا العذاب — بدرجات متفاوتة من الوعي والتجربة — هو عذاب مصر كلها ، عذاب الأرض الاسيرة والشعب المقهور ، عذاب الوطن الجريح وعذاب الطبقات المكدودة المسحوقة بلا ثمن .

ولعل العدد الخاص الذي أصدرته مجلة « الطليعة » في سبتمبر عام ١٩٦٩ يقدم لنا وثيقة حية تشهد على ان الادباء الشباب كانوا في مقدمة الركب الثوري الصاعد ، موجة اثر موجة ، ينادي بالتغيير ويعمل على انجازه . ان شهادتهم الواقعية في تلك الوثيقة الحية ، برغم كل الصعاب الرقابية ، تقدم دليلاً رائعاً على أصالة هذا الجيل وصدقه وشجاعته . بل ربما كانت سجون « القلعة » و « طره » التي استقبلت أفواجا من هذا الشباب في اواخر عام ١٩٦٦ هي الرمز المادي المباشر لتلك الاحوال التي عرفها العشرات منهم ، لمجرد انهم حاولوا ان يقرنوا القول بالفعل ، قبل ان تخيم الهزيمة بظلالها السوداء ، بأقل من عام واحد . . كان ذلك بالضبط في اكتوبر عام ١٩٦٦ حين فوجئت ومعى قلة قليلة من رفاق النضال القديم ، بهذه الوجوه الجديدة على العمل السياسي والادبي معا ، تملأ بهو المعتقل . كنت وقلة قليلة معي — كرؤوف نمطي وإبراهيم فتحى وغالب هلسا — نرى من الطبيعي الا نشعر بالقرب بين جدران السجن . ولكن قامتي ازدادت طولاً ، والامل بين ضاوعي ازداد توهجا ودقاً وحرارة ، حين رايت اصحاب هذه الوجوه الجديدة — من أمثال صبري حافظ وجمال الفيضاني وسيد حجاب وصلاح عيسى وعبد الرحمن الابنودي وغيرهم — يستقبلون تجربتهم الجديدة بروح معنوية عالية .

كان ذلك عام ١٩٦٦ ، عشية الهزيمة ، وقبل ان يشور الطلبة والعمال عام ١٩٦٨ كان الادباء الشباب في انتاجهم وسلوكهم « نبوءة » لا تنتمي الى مجتمع الهزيمة ، وانما الى مجتمع الثورة . أجل ، فقد كانت الاجيال السابقة عليهم تنبأ بالهزيمة بصورة أو بأخرى ، في المسرح والرواية والنقد ، ولكن تلك الاجيال - في مقدمتها جيل الاربعينات على وجه الخصوص - كانت رغم نبوءتها من مقومات مجتمع الهزيمة . كانت الرموز الاساسية لجيل الاربعينات تشغل أهم المراكز القيادية في واجهة الثقافة الرسمية . وكان أصحاب هذه الرموز ينقدون النظام والسلطة بعنف وحدة وضجيج ، ولكنه النقد الذي ينتمي في معظمه الى رؤيا الهزيمة لا الى رؤيا الثورة . وهذا هو الفرق الرئيسي والحاسم بين جيل الاربعينات وجيل الستينات ، حتى بين من يلتقون من هؤلاء وأولئك على أرضية فكرية مشتركة . كانت القسمة المميزة لجيل الاربعينات هو الانتماء الى النسيج الاجتماعي للطبقة الجديدة الوارثة لامتيازات البرجوازية القديمة دون شكلها التقليدي . شغلوا مناصب رئاسة مجالس ادارة الشركات ورئاسة تحرير الصحف ووكالة الوزارة ومديري عموم ، وهي المناصب التي تدر عليهم دخولا لا تقل - ان لم ترتفع - عن مستوى دخول أصحاب الشركات والمصانع والمزارع والمتاجر في المجتمع السابق على يوليو - تموز سنة ١٩٦١ . كانوا برجوازيين شكلا ومضمونا بالمعيار العلمي الدقيق ، وظلوا خيطا رئيسيا من خيوط النسيج الاجتماعي للطبقة الجديدة التي ظهرت ونمت وتطورت فور انهيار الطبقات القديمة ، وهي الطبقة التي تكونت من بقايا تلك الطبقات التي تكيفت مع الوضع الجديد ، والشرائح البيروقراطية ، والتكنوقراطية ، العسكرية والمدنية التي أفرزتها حركة ٢٣ يوليو - تموز .

هذا بينما تنتمي غالبية الادباء الشباب الى الدرجات الدنيا من البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة ، وهو الانتماء القديم الغالب على أبناء الجيل السابق ولكن القفزة الاجتماعية غير الاصلية التي اقتربت من مظاهر « اغنياء الحرب » وجعلت منهم « اغنياء الثورة » هي التي باعدت بينهم وبين الجيل الجديد الذي لم تحجبه عن الرؤية البصرية غشاوة ثقيلة من المكاسب الوافدة ، ولم تقيد قدميه عن الحركة الشجاعة احلام الارتباطات الطارئة . من هنا كان صراع الاجيال في حياتنا الادبية صراعا اجتماعيا ، وليس مجرد صراع عضوي بين شباب وشيوخ . بالطبع تظل هناك دائما استثناءات فردية هنا وهناك ، تؤكد القاعدة ولا تلغيها ، فمن بين أبناء الجيل الماضي قلة لم تفقد الاتجاه الثوري ، ومن بين أبناء الجيل الجديد ثمة شرائح لم ترتبط قط بالفكر الثوري او انها ارتبطت بالفكر دون التطبيق ، او انها مضت في الطريق خطوة وتكصت عن متابعة بقية الخطوات . كذلك فان الانتماء الطارئ لجيل الاربعينات الى الطبقة الجديدة ، لم يسد شرايينه الفكرية والوجدانية جميعا ، فرواسب النضال القديم والاحساس بالذنب الجديد كان يسري في دمائه بين الحين والحين ويدفع هذا الكاتب او ذاك الى قول كلمة الحق .



ولكن « كلمة الحق » هذه كانت تصطدم دوماً بذلك التكوين الفكري والاجتماعي فكان الحد الأقصى لرؤية الجيل الماضي هو التنبؤ بالهزيمة وعدم تجاوزها في آن . . بينما كان التكوين الفكري والاجتماعي للجيل الجديد يسمح له بالمضي خطوة أبعد من النبوءة ، هي محاولة التغيير . وقد كانت الدعوة الى قيام « اتحاد عام للكتاب » بمثابة حجر الاساس في محاولة التغيير الثقافي المنشود . وكان الجيل الجديد من الادباء الشباب اكثر فئات المثقفين حماسا لقيام الاتحاد بصفتهم التعبير الديمقراطي الاكثر شمولاً عن الحركة الفكرية والفنية . فبالرغم من وجود العديد من الجمعيات والروابط والنوادي الادبية والفنية والصحفية في مصر ، الا انها جميعاً وبدرجات متفاوتة لم ترتفع الى مستوى المسؤولية الجديرة بالكتاب والفنان . وحين تجددت شعارات الديمقراطية وسيادة القانون في ١٥ مايو - ايار عام ١٩٧١ تجددت الدعوة الى تأسيس اتحاد الكتاب . وقد اتبع لي مع بعض الزملاء ان اشارك بالكلمة والحركة في الدعوة الى قيام الاتحاد . ولعله من المفيد ان اسجل هنا ملاحظاتي الشخصية على ما احاط دعوتنا حينذاك من ظروف وما انتهت اليه من نتائج .

١ - كانت الوجوه الشابّة هي العنصر الايجابي النشط في محاولة احداث هذا التغيير الكيفي لحياتنا الثقافية . . كان تصورنا نابعا من ان كافة التنظيمات الرسمية والشعبية للمثقفين المصريين مجرد تراكمات سلبية طابعها العام هو العزلة عن الواقع الحي . ان « لجنة الدعوة والفكر » بالاتحاد الاشتراكي و « جمعية الادباء » و « رابطة الادب الحديث » و « الجمعية الادبية المصرية » و « نقابة الصحفيين » ، كلها اشكال تتراوح اهميتها من شكل الى آخر ، ولكنها تشترك في مضمون واحد هو انزواء خلف أستار كثيفة من الاعمال الاكاديمية او الترفيحية او الرسمية ، عن المواجهة الصريحة والشجاعة لواقعنا الثقافي .

وقد كان معظم ابناء الاجيال السابقة ، بحكم مواقعهم المرموقة في أجهزة الدولة يحرصون على بقاء الحال كما هو ، بينما كان معظم ابناء الجيل الجديد يحرصون على تغييره .

٢ - كانت المعارضة الصريحة لقيام الاتحاد تواجهنا من جانبين :

الاول يخشى من الاتحاد ان يكون صورة مطابقة لاتحادات الكتاب في المعسكر الاشتراكي حيث لا تتوفر عند اصحاب هذا الراي حريسة الفكر . وكان الدكتور لويس عوض ابرز ممثلي هذا الاتجاه . اما الجانب الآخر فكان يعارضنا من زاوية ان الاتحاد موجود فعلاً في « جمعية الادباء » التي يتكون مجلس ادارتها من صالح جودت وعبد العزيز الدسوقي وابراهيم الورداني وسهير القلماوي وعبد القادر القط وعبد الرحمن الشرقاوي والفريد فرج وثروت اباظة . وكان يوسف السباعي هو ابرز ممثلي هذا الاتجاه .

٣ - كان هناك اتجاه ثالث من المناضلين التقدميين القدامى يرون ان ثمة ضرورة موضوعية لقيام اتحاد عام للكتاب يضم الادباء وغيرهم ممن اصحاب القلم ككتاب السياسة والاقتصاد ، بشرط ان يقوم الاتحاد في اطار الاتحاد الاشتراكي . وكان الدكتور محمد الخفيف ولطفي الخولي من ابرز ممثلي هذا الاتجاه .

٤ - بالرغم من موافقة الاغلبية من زملائي على الاطار الذي تمسك به اصحاب الاتجاه الثالث الا ان التراخي من الجانبين وضع الفكرة على الرف . . حتى صدر « برنامج العمل الوطني » يتضمن نصا صريحا بأنه قد آن الاوان لان يتبنى الاتحاد الاشتراكي فكرة تأسيس اتحادات مهنية للكتاب والفنانين ، ولكن النص ظل رهين المحسنيين : الورق والمداد ، ويبدو ان الفرق بين تصور أحد الطرفين للاتحاد ، وتصور الطرف الآخر هو الذي اوقف المشروع عن التنفيذ . ان الاتحاد - مرة اخرى - لم يكن في تصورنا مبنى جميلا يشي من بناء ، او مكاتب جميلة صالحة للاسترخاء وشرب القهوة والثرثرة ، او سفريات مغرية الى الخارج ، او مسابقات شكلية توزع فيها الجوائز والابتسامات والكؤوس . كان الاتحاد ولا يزال في نظرنا منبرا حرا وحصانة ديمقراطية للكاتب . ولم يخطر على بالنا قط ان يقيم دعائمه على أسس مطابقة لاتحادات الكتاب بالمعسكر الاشتراكي ، لاننا كنا نعلم حق العلم اننا لسنا في بلد اشتراكي . اننا نعيش في مجتمع طبقي ومتخلف ومحتسل ، وبالتالي تضطرع بين جنبات هذا المجتمع في السر والعلن تيارات فكرية متناقضة تجمعها المصلحة الوطنية وحدها . ومن ثم فالاتحاد الذي نبتغيه لا بد وان يمثل كافة الاطراف الوطنية التي ترى من مصلحتها الاشتراك في « الحرب » على الجبهة الفكرية ضد الاستعمار والصهيونية . كذلك ، فنحن نرى ان الاطار الصحيح لقيام الاتحاد هو مؤتمر عنام للمثقفين ، بكافة اتجاهاتهم وتناقضاتهم المشروعة ، ينتخبون من بين صفوفهم بصورة ديمقراطية صحيحة من يمثلهم تمثيلا حرا سليما . نعتقد ايضا ان هذا الاتحاد يجب ان يظل بمنأى عن الارتباطات الرسمية ايا كانت ، ان يكون مستقلا عن الاتحاد الاشتراكي وعن وزارة الثقافة والاعلام حتى يحتفظ بشخصيته الاعتبارية عن ضغط السلطة مهما كانت صفتها التنفيذية او الشعبية . بل هو يمثل في ذاته سلطة الرقابة الشعبية على المؤسسات الرسمية للثقافة والاعلام . ولن يتعسر ايجاد هذه الصيغة المستقلة في ارتباطها بمصادر التمويل ، كصيفنة القضاء والجامعة ومجلس الدولة ، ان الاتحاد العام للكتاب - في صورته النظرية التي ندعو اليها - هو منبر وطني مستقل ، يخطط ويشرع ويراقب تنفيذ « القرار الثقافي » .



«والم تكذ تمضي شهور معدودة على خفوت حدة صوتنا حتى بدا جليا واضحا ان القلق الذي عبر عنه الادباء الشباب تعبيرات متباينة بالفن والرأي والتحريك، هو قلق وطني عام، استتر حيناً واسفر عن وجهه معظم الاحيان: في الانتخابات النقابية للعمال والمهنيين، وانتخابات مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي، في اعتصامات العمال واضراب سائقي التاكسي... من مواقع متعددة تأكد بما لا يدع مجالا للشك، ان مصر تغلي وان وطأة الاحتلال على الصدور هني التي تفجر الصراع. ومن المدهل حقاً ان بعض من فوجئوا بحركة الطلبة في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ او من وصفوها بالانحراف، لم يحاولوا للحظة واحدة ان يرصدوا بعمق كاف وتجرد مختلف الظواهر التي عرفت بها البلاد خلال الشهور القليلة السابقة على نهاية عام ١٩٧١. او انهم فعلوا، ربما استطاعوا على الاقل ان يتقوا صدمة المفاجأة، او لعالم استطاعوا ان يروا في حركة الطلبة تعبيراً مكثفاً عن مشاعر وافكار فئات اخرى سبقتهم وبلحقت بهم، بمشاعر وافكار مصر كلها.

وقد كان الادباء - الشباب منهم على وجه الخصوص - من بين هؤلاء الذين سبقوا الطلبة في الشعور بالازمة والتعبير عنها، فسير ان الفارق الكيفي الهائل بين المجتمع الطلابي بجماعته الواسعة ووحدتها الممكنة وانتماءاتها المتقاربة وتكوينها المتألف وبين مجتمع الادباء والفنانين هو الذي اتاح للظاهرة الطلابية ان تحتل هذا الحيز التاريخي المرموق في طريق النضال المصري. ولكن هبدا الحيز من ناحية اخرى قد اتاح للادباء والفنانين - الشباب منهم خاصة - ان يستأنفوا مسيرتهم الوطنية، فحاضوا تجربة رائعة، كثيرة الاخطاء، قليلة الحظ من النجاح، ولكنها جديرة برغم كل شيء بان تظم الى التراث النضالي الباسل لشعبنا العظيم.

## ٢ - تنظيم الحركة

بدأت التجربة وانتهت خلال الايام العشرة التي بدأت مع صباح ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ حين تواترت الانباء عن اعتصامات الطلبة ومؤتمراتهم وبياناتهم طيلة الايام التالية حتى خرجت جموعهم الى الشارع بعد اسبوع. في هذه الايام القليلة كان الادباء الشباب يلاحقون الانباء من داخل الجامعة وخارجها، بعضهم لا زال طالبا فيها والبعض الاخر يعلم بها، والبعض الاخير - وهو الكثرة الغالبة - يربط بينها وبين من بداخلها شريان هو اقوى الشرايين جميعا، فيه يجزي العرق والدم والدموع، منه ينبع حب مصر واليه يصب الانتشهاد من اجلها. كانت مقاهي «ريش» و«لاباس» و«ايزافتش» و«الايلييه» هي المواقع الاساسية لتجمع هذه القلوب اللاهثة وراء الانباء، بعضها سعيد وبعضها حزين وبعضها جزع، ولكن الجميع يتساءل في نبضة قلب واحدة: ما العمل؟ كان الاقتراح الايسر هو ان تكتب بيانا تضمنه راينا، فالاحداث تتوالى بسرعة مذهلة، وكتبنا في التو واللحظة بضع كلمات بقول:

« نحن الادباء والفنانون والكتاب الوطنيون نؤيد الكفاح الوطني الديمقراطي للطلبة ، رافضين كافة الحلول الاستسلامية للقضية الوطنية ، ابتداء من قرار مجلس الامن ( نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦٧ ) الى اية مبادرة تقايض توقيع اتفاقية صلح مع اسرائيل بمساومات الانسحاب الجزئي . . ونؤيد كل المطالب التي تضمنها بيان اللجنة الوطنية العليا للطلاب باعتبارها القيادة الحقيقية للحركة الطلابية . ونرفع صوتنا مطالبين بالافراج عن جميع الطلبة المعتقلين ليواصلوا كفاحهم الوطني . »

عاشت مصر

عاش كفاح الشعب المصري »

وتفريق الزملاء ومعهم الصيغة يجمعون عليها التوقيعات من المسارح ودور الصحف وبلاطوهات السينما ، وفي اقل من ٢٤ ساعة كانوا قد حصلوا على ٩٠ توقيعاً لاسماء معروفة ومجهولة ، من الكبار والصغار ، من الرجال والنساء ، من اليسار واليمين . . بحيث جاء كشف الاسماء وكأنه الصياغة الشرعية لمؤتمر وطني للادباء والفنانيين . تلك هي اللحظة التي اجتمعت فيها كلمة الادباء والفنانيين على اختلاف اجيالهم وطبقاتهم واتجاهاتهم ، ربما لأول مرة منذ عشرين عاماً . اجتمعت بصدق وشرف وشجاعة ، لا لتأييد كاذب أو لتصفيق زائف ، وانما لتشارك في ضرخة واحدة مدوية لانقاذ الوطن .

كانت هذه الخطوة ايداناً بأن نفكر ونعيد التفكير . لسم نبادر بنشر بياننا في الصحف كما فعلت النقابات المهنية للمحامين والصحفيين والمعلمين والمهندسين . هل كنا نفكر أم كنا نحلم ؟ لست ادري . . كل ما ادريه انني اقترحت على زملائي ان نفكر بصوت عال في نقابة الصحفيين ، ان نذهب الى هناك وندير امرنا . كان مجلس النقابة قد اصدر بياناً نشرته « الاهرام » وكان بياناً متوسطاً اذا قيس ببيان نقابة المحامين مما دعا بعض الصحفيين الى كتابة بيان آخر أكثر شجاعة ، وكنت قد وقعت عليه في الصباح ضمن ما يزيد على ١٥٠ صحفياً آخر . . فانبثق اقتراحي للادباء بالتوجه الى النقابة في ظل هذا المناخ المشجع . كان يوسف السباعي قد اغلق « دار الادباء » بالضبة والمفتاح والجنزير حين أحس - او شعر البعض نيابة عنه - ان ثمة شيئاً يحدث . واخيراً توجهنا الى النقابة ، كانت كثرتنا لا تتمتع بعضويتها فدخلت الى مكتب صديقي وزميلي القديم سعد زغلول فؤاد الذي جئنا به الى مجلس النقابة رغم انف الرجعية ، دخلت اليه وصارحته بكل شيء . . قلت له ان معي اصدقاء وزملاء في القلم يطلبون من نقابتنا ان تفسح لهم صدرها ، بعد ان اغلقت دار الادباء في وجوههم بابها ، حتى يتسنى لهم الاجتماع علناً وبصورة شرعية يناقشون الوضع الذي تمر به البلاد . بادرنسي سعد زغلول على الفور : انت



نقابي ، ومن حقت ان تستضيف من تشاء . قلت له كلا ، لا اريدكم ضيوفا علي ، انني منهم اكثر مما انا من النقابة اننا نريدكم ان تمنحونا مقسرا لاجتماعاتنا ، وها هوذا طلب رسمي وقمته مع بعضهم ليتك تتصل بالنقيب حتى يكون تصرفك رسميا . واتصل سعد بعلي حمدي الجمال تليفونيا وقرأ عليه الطلب ، وكان النقيب كريما فأجابنا على طلبنا . وبدأنا العمل .

لم يخل الامر من تحرشات بعض الصحفيين المدعورين او المستأين ، ولكننا كنا قد صممنا على العمل . واستقر رأينا على ان نعقد في القصر اجتماعا موسما للادباء والفنانين ينتخب من صفوفه « لجنة وطنية مؤقتة » واجتمع بالفعل مساء ٢٥ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ ما يقرب من خمسين كاتباً وفناناً قرروا تشكيل اللجنة واستكمال التوقيعات على البيان الموجز من بين الحاضرين فبلغ عدد التوقيعات ١١٦ توقيعاً . تم ذلك في الوقت الذي كان رئيس الجمهورية يلقي خطابه . وتم انتخاب أعضاء اللجنة المؤقتة وهم : أحمد عبد المعطي حجازي ، سمير فريد ، رضوي عاشور ، ابراهيم منصور ، فريدة النقاش ، أحمد الخميسي ، عبد الحكيم قاسم ، سامي المعداوي ، عوني هيكل ، رافت الميهي ، سمير عبد الباقي ، عز الدين نجيب ، محمود حجازي وكاتب هذه السطور . وقد راعينا في هذا التشكيل تمثيلاً نسبياً للادباء والسينمائيين والمسرحيين والفنانين التشكيليين وأبرقنا بياننا الموقع بعد منتصف الليل الى كل من السادة : رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وسكرتير اول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس الشعب . وقررنا أن ندعو الى مؤتمر عام للادباء والفنانين يوم الخميس ٢٧ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ لانتخاب اللجنة الوطنية الدائمة ويناقد مشروع البيان الشامل الذي حددت اللجنة المؤقتة خطوطه الرئيسية وكلفت لجنة فرعية لصياغته . وقد رأينا أن انعقاد هذا المؤتمر فرصة لا ينبغي ان تضيع لتثبيت الدعوة الى قيام الاتحاد العام للكتاب والفنانين . وقد أعد ثلاثة زملاء مشاريع مختلفة ومتفقة للبيان الجديد المقترح ، وأحيلت المشاريع الثلاثة الى لجنة الصياغة المفوضة لأعداده في صورته النهائية . وقد كان واضحاً من المشاريع الثلاثة ان بيننا من يرايد ومن يناقص ومن يوازن ، وكان واضحاً بنفس المقدار ان التناقض الرئيسي في صفوف الشعب هو بينه وبين الاستعمار الأمريكي والصهيوني لارضنا . وان بقية التناقضات الثانوية لا ينبغي ان تلمس ، ولكنها لا يجب ان تأخذ حجماً اكبر من حجمها الحقيقي حتى لا تلهينا عن العدو الحقيقي . لذلك فالجبهة الوطنية هي الصيغة الديمقراطية المثلى للعمل الوطني في الوقت الراهن . واذا كانت السلطة ترفع شعار الحرب ، فان الشعب لا يطلب اكثر من وضع الشعار موضع التنفيذ ، لا بالمشروع الفوري المرتجلى فسي القتال ، وانما باعداد البلاد اعداداً ثورياً لمعركة المصير . وبين أخذ ورد وشد وجذب ، نجحت لجنة الصياغة في إعداد مشروع البيان على الوجه التالي :

## مشروع بيان

### المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين

المقرر انعقاده يوم الخميس ٢٧ يناير ٧٢

#### بمقر نقابة الصحفيين

يعلن المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين المنعقد يوم الخميس ٢٧ يناير - كانون الثاني ٧٢ بمقر نقابة الصحفيين - بدعوة من اللجنة الوطنية المؤقتة للكتاب والفنانين ، المنتخبة من قبل التجمع الوطني لهم يوم الثلاثاء ٢٥ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ - ان الحركة الطلابية التي بدأت يوم ١٧ يناير ١٩٧٢ حركة وطنية شريفة وناضجة ، وان اللجنة الوطنية العليا للطلاب تعبر حقيقي عن جماهير الطلاب ، وان المطالب التي عبرت عنها هذه اللجنة في الوثيقة الطلابية الصادرة يوم الخميس ٢٠ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ هي مطالب الشعب المصري ومطالبنا التي لم تكن نجد وسائل للتعبير عنها ، وان هذه المطالب لا تتعارض في جوهرها مع النظام السياسي القائم منذ ثورة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ ، وان بروز إحدى فئات التحالف الوطني في إحدى الفترات بمطالب معينة لا يعني تناقضا بينها وبين بقية فئات التحالف وطبقاته ولكنه يعني ضرورة البحث عن صيغة أكثر ديمقراطية للتحالف الوطني تتيح لكافة القوى الوطنية فرصة التعبير الصحيح في إطار الجبهة الوطنية ، ومن ناحية أخرى فان دمج كل حركة جماهيرية بصفة الفوضى وعدم الأصالة يحرم الفئات والطبقات الوطنية القادرة على التحرك جماهيريا من التعبير الحر عن مواقفها السياسية .

وفي نفس الوقت الذي يؤكد فيه المؤتمر ان الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ شعبنا مطلب ضروري يستنكر المؤتمر اتهام الحركة الطلابية بمحاولة تفكيك الوحدة الوطنية ، واتهامها بالنشاطية والعمالة ، كما يستنكر الاسلوب البوليسي الذي استخدم في قمع هذه الحركة ، ويرى انه لم يكن هناك ما يبررها ويرى ان هذا الاسلوب في مواجهة الحركة الطلابية هو الذي دفع بها الى خارج اسوار الجامعة ، وهو الذي ادى الى نزول قوات الامن المركزي الى شوارع القاهرة يومي الاثنين والثلاثاء ٢٤ ، ٢٥ يناير - كانون الثاني ٧٢ وما استتبع ذلك من أحداث مؤسفة ، بينما العدو الاسرائيلي الامبريالي يحتل جزءا من ارضنا ويعوق مسيرتنا نحو التقدم والاشتراكية .

#### ويطالب المؤتمر :

١ - الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين وغندم محاكمة اي طالب او تقديم



اي طالب الى مجلس تأديب جامعي يحرمه من حقه في الاستمرار في الدراسة او يعطله عنها .

٢ - الرفض الكامل لكافة اشكال الحل السلمي « قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، مبادرة روجرز المصرية ، الرد المصري على ورقة يازنج » بعد ان ثبت ان هذا الحل لن يكون ابدا ، والتأكيد على مبدأ عدم التفريط في شبر واحد من ارض الوطن ، او الاراضي العربية المحتلة ومبدأ انه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل ولا تفريط في الحقوق الوطنية الشرعية لشعب فلسطين .

٣ - تصفية مصالح الولايات المتحدة الامريكية في مصر ، والعمل على تصفيتها في الوطن العربي كله ، باتخاذ مواقف حاسمة ضد الحكومات العربية العميلة ، على اساس اننا نواجه الولايات المتحدة الامريكية مواجهة صريحة في المعركة مع العدو الاسرائيلي الامبريالي .

٤ - التأييد الكامل لمنظمات المقاومة الفلسطينية واعادة فتح جميع مكاتبها الاعلامية والسياسية وقبول تطوع المصريين في صفوفها ، والسماح بدخول جميع مطبوعاتها والتصدي لمحاولات تصفيتها .

٥ - التأكيد على الاتجاه نحو تحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد حرب ، والتأكيد على ان المزيد من التحول الى الاشتراكية يدعم صلابة الوحدة الوطنية ويقدم المزيد من ضمانات النصر الضروري على العدو الاسرائيلي الامبريالي وذلك عن طريق :

أ - تحميل اصحاب الدخول العالية العبء الاكبر .

ب - وضع جد للتفاوت الهائل في الاجور بين الحد الادنى والحد الأقصى .

٦ - تعبئة الجبهة الداخلية تعبئة شاملة من اجل المعركة على اساس اننا سوف نخوض حربا شعبية طويلة المدى ، واليقظة والحذر الى محاولة استخدام هذه التعبئة لممارسة انواع متباينة من الارهاب تتعارض مع ضرورة الوحدة الوطنية ومع متطلبات النصر الضروري .

٧ - رفع الرقابة على الصحافة والنشر والمسرح والسينما والراديو والتلفزيون الا في حدود ما يمس الاسرار العسكرية حتى تتحول هذه المسائل من وسائل للتبرير والتخدير الى اسلحة قوية في المعركة ضد العدو الاسرائيلي الامبريالي وفي المعركة من اجل التقدم والحرية والاشتراكية ومن اجل صنع انسان جديد يشترك بعمق في بناء وطنه .

٨ - تغيير السياسة الاعلامية والسياسة الثقافية الراهنة ووضع سياسة اعلامية وسياسة ثقافية تتناسب مع اقتصاد الحرب ، ومسح الاتجاه نحو التعبئة الشاملة للجبهة الداخلية :

وقرر المؤتمر :

١ - اعتبار الوثيقة الطلابية الصادرة يوم الخميس ٢٠ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ من الوثائق الاساسية التي تعمل على ضوئها اللجنة الوطنية للكتاب والفنانين المنتخبة في هذا المؤتمر .

٢ - تكليف اللجنة الوطنية للكتاب والفنانين بالعمل على انشاء اتحاد عام للكتاب والفنانين بعد ان تأكد خلال الايام الماضية ان عدم وجود هذا الاتحاد يحول دون الكتاب والفنانين والقيام بدورهم كاملا تجاه وطنهم .

**المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين**  
٢٧ يناير - كانون الثاني عام ١٩٧٢

وبادرنا الى توجيه الدعوة الى اكبر عدد ممكن من الكتاب والفنانين لحضور المؤتمر . وطيلة الايام السابقة لم تكف تحرشات زملائنا الصحفيين المدعورين بنا حتى ان احدهم هددنا بالشرطة لظردنا بالقوة . ومع هذا فقد كان الجلسد والاداب والمثابرة هي الطابع المميز لهذه المجموعة من الشباب المتوثب . . كنا قد وزعنا انفسنا على الاربع وعشرين ساعة حتى يظل لنا « وجود » في النقابة يتابع العمل والاحداث اولا فأول ومع ذلك فقد كانت الغالبية تتواجد كلها في وقت واحد هذا يكتب شعرا ، والاخر يخطط لافتة ، والثالث ينسخ البيان ، والرابع يعد مجلة حائط ، والخامس والسادس والسابع يتصلون طيلة الليل والنهار بمن يعرفون ومن لا يعرفون ، يدعونهم لحضور المؤتمر . بل ان كثيرين ممن ليسوا أعضاء في اللجنة المؤقتة كانوا يفرضون تطوعهم للعمل ، وتواجدت بيننا بعض العناصر الشريفة التي تنتمي الى الجيل الماضي : ميشيل كامل ، اديب ديمتري ، عبد المنعم القصاص ، يقفون الى جانبنا ، يحاولون حل مشاكلنا مع النقابة ، يوجهون النصيح البعيد عن التعالي . وكما كان هناك من يتحرش بنا من الصحفيين ، كان هناك من يؤازرنا . . . . . وبدأت الامور حتى الخامسة مساء وكأنها تبضي في طريقها الطبيعي . كنت مع بعض الزملاء قد توجهنا الى معرض الكتاب لنستغل يوم الافتتاح في الدعوة لحضور المؤتمر ، سوف تكون هناك أعداد هائلة من الكتاب والفنانين ، فهذه فرصتنا .

ولكنني فوجئت بمن يطلبني ليهمس في اذني بأن النقابة قررت منع انعقاد المؤتمر بها ، وأنه ليس هناك من حل سوى تأجيل المؤتمر ، لأننا لن نستطيع ان نجد مكانا في اقل من ساعتين . واتضح لنا ان التخطيط المضاد الذي أعد على مهل هو ان يتركونا وشأننا حتى اللحظة الاخيرة . ووقفت مع زملائي واصدقائي من أعضاء اللجنة المؤقتة نستقبل القادمين ، وكان حقا مشهدا رائعا ومؤسفا ، فقد اقبل على



حضور المؤتمر ما لا يقل عن مائتي أديب وفنان ، تعلو وجوههم اللفتة والرغبة الصادقة في فعل شيء ما من أجل مصر . وكنا نعتذر لهم ومشاعر متباينة تضطرم في قلوبنا . كان الاقبال على المؤتمر يفوق كل تصوراتنا ، ولكن ماذا نستطيع ان نفعل ؟ قلنا لهم ان النقابة منعت الاجتماع وعلقت في التابلوه بياناً رسمياً بذلك . وانبا نؤجل المؤتمر الى موعد يحدد فيما بعد . ومضت ساعتان ونحن نستقبل ونعتذر ونناقش ونؤجل ونختلف ونشقق . واخيراً تفرقنا . بعضنا قرر نهاية التجربة ، وبعضنا قرر استئنافها بصورة اخرى . بعضنا تسرب اليه اليأس ، وبعضنا قبل التحدي . ولكن الجميع ، وهم يتفرقون ، كانوا يفكرون ، بصوت عال حيناً وبصوت غير مسموع في أغلب الأحيان ، وبينني وبين نفسي وبين الآخرين كنت أفكر على النحو التالي :

١ - لقد نجحت نقابات الصحفيين والمحامين والمعلمين والمهندسين في ان تعلن كلمتها لان لها كيانات مادية ومعنوية ، وما ينقص الادباء والفنانين هو هذا الكيان الذي نعبر عنه بالاتحاد العام . لكن هذه - من جديد - هي خطوتنا الاولى ، ان نجعل من الدعوة الى قيام الاتحاد عملاً وطنياً تجتمع حوله الارادة والوعي باننا لن نستطيع بغير هذا المنبر ان نصنع شيئاً .

٢ - لقد اخفقت تجربتنا - رغم روعة المحاولة - لان الارتجال كان عمودها الفقري على النقيض من حركة الطلبة التي يبدو من سياقها انها نظمت بدقة واحكام بالغين . ان الارتجال كان سبباً رئيسياً في « تجمع » طارئ لا يقبل الدوام ، لم يتوفر له الحد الأدنى من التجانس الفكري او التنظيمي ، وانما كان « الشعور الوطني » وحده هو مركز الجذب لحظة المد ، كما كان « التهديد بالبطش » هو محور الطرد لحظة الجزر . كان العمل يجري على نحو اختلطت فيه معايير التكتيك والاستراتيجية ، ومن ثم كان التخبط هو السمة البارزة في الاعداد والتحضير .

٣ - كان الادباء الشباب ولا يزالون هم عصب اية محاولة جادة على الطريق الى ثورتنا الثقافية الشاملة . ان الاجيال السابقة قادرة على التبنّي والتشجيع في أحسن الاحوال ، ولكنها عاجزة عن التصدي والصدام .

ومع هذا ، فلان حركة الجامعة كانت تجسيدا عميق الدلالة لجوهر المرحلة الوطنية التي نجتازها ، لم يتوقف الادباء الشيوخ عن التفكير وامعان النظر . كان مقال الدكتور لويس عوض « تقرير حول المسألة المصرية » الذي نشرته الاهرام صبيحة الجمعة ٢١ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ منشوراً سياسياً اذاعه الطلبة في ميكروفونات الجامعة طيلة اليوم . ومن هنا كان طبيعياً ان يحاول لويس عوض مع توفيق الحكيم وحسين فوزي ونجيب محفوظ واحمد بهاء الدين - بعد ضياع الأمل في انعقاد المؤتمر - ان يسندوا بأسمائهم الكبيرة حركة الطلبة ، والحركة الوطنية بشكل عام .

وهكذا أعد لويس عوض مشروع بيان بأسمائهم الخمسة بهدف النشر في « الاهرام »  
هذا نصه :

« بعد ان استعرضنا ما جرى من أحداث وما صدر من بيانات أثناء حركة  
الطلبة خلال شهر يناير ١٩٧٢ انتهينا الى النتائج التالية :

١ - ان حركة الطلبة في صميمها حركة وطنية لا شبهة في وطنيتها قامت من  
أجل مصر ولم تستهدف الا تحرير مصر من الاحتلال الاسرائيلي  
والمطالبة باعداد مصر بأكملها لمواجهة الحاسمة مع العدو الاسرائيلي .  
وانه اذا كانت قد شابت مطالب الطلبة ونداءاتهم بعض اخطاء او بعض  
وجوه الشطط في التفكير او في التعبير ، فانما مرد ذلك الى حماس  
الشباب او اندفاعه او نقصه في الخبرة السياسية وليس الى نقصه في  
الوطنية .

٢ - دون تدخل منا في التحقيقات التي تجريها النيابة العامة نقرر ان وجود  
ثلاثين مندسا بين عشرات الآلاف من طلاب مصر لا يمكن ان يفسر  
اجتماع جماهير الشباب على التعبير عن قلقهم العام على مصير البلاد  
بانه نتيجة انحراف هؤلاء المندسين بحركة الشباب ، والا حكمنا على  
زهرة شباب الامة بانهم اغنام يمكن ان تساق في اي اتجاه ، وانما تفسر  
هبة ابنائنا الطلبة بوجود اسباب وطنية حقيقية وقضايا موضوعية  
اصيلة ينبغي ان تواجه في صدق وشجاعة يحل بها الاقناع محل القمع ،  
فالوطن ملك مشاع للحاكم وللمحكوم على السواء ، ومن حق كل مواطن  
ان يقلق على مصير بلاده وان يعبر عن هذا القلق تعبيرا سلميا كافيا  
لبلوغ صوته الى ولاية الامور .

٣ - برغم استيائنا من بعض ما بدر من شطط العبارة في حركة الطلبة ، نحیی  
الروح السلمية الرائعة التي اتسمت بها حركة الطلبة ، فقد نخلت من  
اي عمل من اعمال العنف او التخريب ، واثبتت ان ابنائنا الطلبة قد  
بلغوا سن الرشيد الاجتماعي وانهم فخر شباب العالم في مراعاة النظام  
وفي الالتزام بالروح الديموقراطية الاصيلية .

٤ - وبناء عليه فنحن نناشد سماحة ولي الامر ان يأمر القائمين بحفظ النظام  
العام ان يحفظوا ملف قضية ابنائنا الطلبة وان يفرجوا عن المحبوسين  
منهم على ذمة التحقيق فحيث تختلط الامسور والتقديرات والبواعث  
تصبح ضمانات العدالة ذاتها وضوابطها فوق مستوى الاحكام الفردية  
وفوق قدرة الافراد على التمييز بين الحق والضللال ، كما نناشد ولي  
الامر ان يوجه القائمين بحفظ النظام السياسي والاجتماعي ان يبادروا  
الى اجراء الحوار المستمر مع ابنائنا الطلبة بدلا من اللجوء الى وسائل



القمع والتكليم . فابنأؤنا هم ذخر مصر وعتادها عندما يأتي اليوم  
العصيب .

عاشت مصر محرومة من الفاصيين

عاشت وحدة القيادة والقاعدة في سبيل تحرير مصر .

وعاش الشعب المصري العظيم .

ولم يتيسر لهذا المشروع ان يتحول بيانا منشورا على الناس . ولكن المحاولة  
ذاتها تضع في مركز الضوء الباهر دور المثقفين المصريين من أحداث وطنهم .  
وبالرغم من ان التجربة تؤكد ان « الادباء الشباب » هم طليعة نضال المثقفين ، الا  
انها تؤكد من زاوية اخرى ان النضال الوطني المعاصر في مصر يحتاج الى كافة القوى  
القادرة على « صنع شيء ما » ايا كان حجم هذا الشيء وايا كانت وسيلته في  
التعبير واسلوبه في التفكير . كانت تجربة يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ مجرد خطيوة  
في طريق ثورتنا الثقافية التي بدأت تختمر ولا تحتاج الا الى التنظيم القادر على  
جنح الشتات وتوحيد الفكر . وكان « اتحاد الكتاب » هو الهدف العاجل لقياس  
هذا التنظيم الوطني .

### الانشال يستمر

في ظهر التاسع من يوليو - تموز ١٩٧٢ فوجئت أهم الشوارع الرئيسية في  
القاهرة بما يربو على السبعين شابا وكهلا يسرون في صفوف منتظمة وقد لفت  
وجوههم سحابة من الحزن الثقيل ، ويحمل بعضهم لافتات وبقايات من الورد لفت  
في شرائط زرقاء ، وكتب على هذه وثلك ما يفيد انهم يشيرون جنازة « غائب » .

كان « الغائب » قد اغتيل قبل هذا المشهد بأربع وعشرين ساعة ، وهو يهيم  
بتحريك موتور سيارته في الجراج الكائن اسفل البناية التي يقيم فيها ، هناك فوق  
تلك البضية الساحلية التي تقع شرق العاصمة اللبنانية بيروت وتدعى  
« الحازمية » .

وزعم ان المتفجرات التي وضعت داخل المحرك بعناية بالغة قد مزقت الرجل  
- الهدف وابنة اخته التي كانت تهتم بالركوب معه ، بحيث تحول الجسدان في  
لحظات الى نثرات صغيرة من اللحم المشوي ، الا انه امكن العثور بين الركام  
البشري على بطاقة صغيرة كتب عليها بخط واضح « مع تحيات اسرائيل » .

واهتز العالم العربي من اقصاه الى اقصاه - وكافة القوى المناضلة من اجل  
الحرية والسلام والتقدم في الخارج - لاستشهاد الكاتب والمناضل الفلسطيني  
غسان كنفاني على هذا النحو البربري الفاجع . ولكن « تحيات اسرائيل » توالى  
بهدؤ في قلب بيروت لتصيب بتريدها المتفجر المؤرخ انيس صايغ مدير مركز

الابحاث الفلسطينية وقتئذ والكاتب والسياسي بسام أبو شريف الذي حل مكان غسان كنفاني في رئاسة تحرير « الهدف » لسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . ثم لتطال ثلاثة قادة بارزين لمنظمة التحرير الفلسطينية من بيوتهم بعد منتصف الليل في اوائل عام ١٩٧٣ وهم ابو يوسف وكمال عدوان وكمال ناصر الشاعر المعروف في عملية قرصنة دموية لا مثيل لها سوى الهجوم المباغت على مطار بيروت عام ١٩٦٨ . وكانت هذه المداخلات الارهابية من جانب اسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية هي مقدمة الاحتكاك المسلح بين الجيش اللبناني ومنظمة التحرير في مايو - ايار ١٩٧٣ . وهو المخطط الذي بدأ بايلول الاردني عام ١٩٧٠ ولم ينته بحرب لبنان في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ واحتلال الجنوب في ١٩٧٨ .

كان غسان كنفاني يمثل في الادب العربي الحديث والنضال المعاصر معا رمزا مكثفا لجيل كامل . وكما بدأت الانتفاضة الطلابية في مصر بالاسبوع الفلسطيني ، وكما لم يخل أحد بياناتها من الحرص على المقاومة الفلسطينية والربط بين تحرير سيناء وتحرير فلسطين في مصر عربي مشترك يحمل عنوانا داخليا لا يرى هو « عروبة مصر » . فان استشهاد غسان كنفاني كان البداية لاستثفاف حركة المثقفين المصريين . ومن مقهى « ريش » قرب ميدان طلعت حرب ( سليمان باشا سابقا ) الى دار نقابة الصحفيين اقام الكتاب الشباب والكهول جنازة صامتة ، لم تستأذن جهات الامن ، اوقفت حركة المرور ووضعت رجال الشرطة امام الامر الواقع ، وتجمهر الناس على الارصفة والطرقات في خشوع مثير للدمع . كانت الجنازة تضم مختلف الاجيال المتقاربة الاتجاهات . وما ان وصلنا دار النقابة المجاورة لنقابة المحامين في شارع عبد الخالق ثروت حتى كانت الشرطة السرية ( المباحث العامة ) في انتظارنا . فتقدم الكاتب يوسف ادريس عن الجميع مستفسرا ، فاستفسروا بدورهم عن بقية البرنامج . قال لهم اننا نزمع اقامة ماتم هذه الليلة - وكانت الجنازة الرمزية في مصر قد تزامنت مع الجنازة الحقيقية في بيروت - واننا سنكتب عزاء جماعيا في الصحف . وبعد مفاوضات مرهقة دامت اربع ساعات منعت قوى الامن اقامة الماتم ، كما رفضت الصحف نشر البيان القصير . واذكر في هذا الصدد ان الدكتور لويس عوض طلب مني اعمال غسان كنفاني الذي عرف في مصر بكتابه المبكر « ادب المقاومة في الارض المحتلة » ثم بكتابه « في الادب الصهيوني » . وحين قرا الدكتور عوض الاعمال الروائية للكاتب الفلسطيني أعجب بها أعجابا شديدا وهم بالكتابة عنه وعنهما في « الاهرام » ، ولكن رئاسة التحرير اعتبرت عن النشر دون سبب واضح . وان كنا عرفنا بعدئذ ان الموقف الرسمي للنظام من المنظمة الفلسطينية التي يتسبب اليها غسان كنفاني يحول دون هذا المقال او غيره . وكنا قد سجلنا في بياننا الممنوع من النشر ما يلي : « نحن الكتاب والمثقفين والفنانين المصريين الذين خرج بعضهم في جنازة صامتة لاستنكار اغتيال الشهيد الكاتب غسان كنفاني على تلك الصورة البربرية البشعة لنهيب بكتاب العالم اجمع واحراره وشرفائه ان يقفوا من جرأهم الصهيونية



والامبريالية الموقف الجدير بكل انسان متحضر . وأن يستنكروا هذه الجريمة المروعة وأن يقفوا مع المثقفين العرب صفا واحدا ضد جرائم النازية الجديدة دفاعا عن النفس والقيم الانسانية . ان ما حدث لغسان كنفاني . ان هو الا الخطوة الاولى في طريق تصفية الثورة العربية من مضمونها الفكري والانساني تمهيدا لقهر روح الشعب العربي وسحق قواه واجباره على الركوع امام الغزاة والامبرياليين الاسرائيليين والاميركيين . يا كتاب العالم قفوا معنا ضد النازية الجديدة » . وقد وقع البيان ٧٣ كاتباً مصرياً من بينهم ميشيل كامل وابو سيف يوسف ولويس عوض ولطفي الخولي ومحمد انيس ويوسف ادريس ورفعت السعيد وابراهيم منصور وامل دنقل ومراد وهبة وصالح عيسى وفتحي عبد الفتاح ومحمد عبودة وأمير اسكندر ونجيب سرور وعزت عامر ومجيد طوييا والفنانون محيي الدين اللباد وحسن سليمان ومصطفى رمزي .

وكان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد المصرية اصدروا مذكرة جماعية - في مواكبة حركة الطلاب - تقول :

١ - انه من الملاحظ ان البلاد ليست في المعركة الفعلية في الوقت الراهن . وجين تأتي هذه المعركة سينصر في لهيها الجميع ، ولن يكون هنيئاً تفرقة او انقسام . وفي مثل هذه المرحلة يكون من الطبيعي ان تتعدد الآراء وتباين .

٢ - ان الحرص على المعركة هو ذاته الذي يدفع الكثير من الشباب الى اتخاذ مواقف المعارضة من كثير من الظواهر التي توصف بأنها لا ترقى الى مستوى السلوك الواجب توفره في مجتمع يسعد لخوض معركة حاسمة . وان كان الاستعداد للمعركة يعني الشكوك عن اخطاء لکنان معنى ذلك ان اسم المعركة يستغل في التستر على الاخطاء .

٣ - من المستحيل وضع حد فاصل بين ابداء رأي مخالف لوجهات النظر الرسمية وبين ما يسمى بترويض الشائعات . ولو تمت محاسبة الناس على اقوالهم الشفهية لكان القسم الاكبر منهم معرضين لمثل هذه الاتهامات . اما وضع هذه الآراء في صورة مكتوبة ( مجلات الخائط او توزيع بيانات ) فانه يبدو في الاحوال الراهنة نتيجة مباشرة لعدم تحقيق مطلب عزيز على كل مثقف وهو الغاء الرقابة على الصحافة ، فمن المستحيل ان يبقى اسلوب البيانات والمنشورات السرية او العلنية لو كانت حرية ابداء الرأي مكفولة في الصحف .

٤ - كانت نقطة بداية الموجة الاخيرة من الحوادث الطلابية هي اعلان الصحافة بطريقة استفزازية من اعتقال بعض الطلاب بالتهمة السابقة . ولم تكتف بذلك بل صورت حركة الطلاب على غير صورتها الحقيقية ، ووصل بها

الامر الى حد توجيه اتهامات لا نعتقد ان لها اساسا مثل اعتداء الطلاب على الاساتذة . ان هذا الاتهام ذاته كان على مدى تاريخ بلادنا وبلاد اخرى كثيرة يوجه وبنفس الصيغة الى كثير من انوطنيين الشرفاء .

هـ - ان حركة الطلاب ابتداء من يناير ١٩٧٢ حتى اليوم لا ينبغي النظر اليها بمعزل عن الظروف العامة التي تمر بها البلاد سواء على صعيد قضية التحرير او على صعيد غياب الديموقراطية .

وقد وقع على البيان ( الذي اوجزنا مضمونه ) ٥٢ استاذًا واستاذة ومعيد ومعيدة بمختلف جامعات مصر ومعاهدها العليا ، ومن بينهم عمداء كليات ورؤساء اقسام . وقد نشرت النص الكامل للبيان مجلة « البلاغ » اللبنانية في عدتها الصادر بتاريخ ١٩ فبراير ، شباط ١٩٧٣ . كان اساتذة الجامعات قطاعا مهما من حركة المعارضة التي قادها المثقفون ، رغم المغريات والتهديدات معا ، من سيات المناصب الوزارية وتهديدات الفصل من العمل .

وكانت الشرطة اقلت القبض على الصحفية صافيناز كاظم في يناير كانون الثاني ١٩٧٣ داخل الجامعة حيث اعتصمت مع الطلاب . كما فوجيء الصحفي سمير تادرس بالقبض عليه في مطار القاهرة الدولي في الوقت نفسه . وكانت « المباحث العامة » اعتقلت عشية يناير ١٩٧٣ ما يزيد على الاربعة مئة كاتب وصحفي وعامل وطالب ومحام من العناصر الديموقراطية . كان التحالف بين الطلاب والمهنيين اقوى كثيرا من التحالف بينهم وبين العمال . وكانت أدلة النيابة ضد المثقفين متهاففة مستقاة من تقارير المباحث . لذلك كانت « المحكمة » تأمر بالافراج عنهم ، ولكن رئيس الجمهورية كان يستخدم غالبا حقه في الاعتراض على الافراج ، فيبقون في السجون بتهمة دعم الطلاب او قراءة الشعر او حيازة ادب المقاومة او القاء محاضرة في الجامعة او اقامة حفل احتجاجي في نقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين .

من هنا كان التجرب المبالغ لتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ولويس عوض تحت ضغط الشارع الثقافي في مصر ، ففي الثامن من يناير - كانون الثاني كتب توفيق الحكيم بحضوري انا ويوسف ادريس وابراهيم منصور ، بيانا هذا نصه بالحرفي ، لاهميته الاستثنائية في الاحداث التالية :

### بيان من الكتاب والادباء

« نحن الكتاب والادباء الموقعين على هذا البيان قد راينا من واجبنا ان نعاون ونشارك - من مواقعنا في المجتمع - مؤسسات الدولة في تقصي الحقائق في حالة الاضطراب التي بدت بوادرها الآن في بعض الاحداث الجارية ، يدفعنا الى ذلك شعورنا بالمسؤولية التاريخية وثقتنا بشعبنا وتقديرنا لوطنية رئيس الدولة ،



واعتقاداً منا بأن في استطاعته الامساك بالزمام للسير بالبلاد في طريق محفوف بالمخاطر تهب عليه الزواجع من كل جانب ويحتاج الى الحكمة وسداد الرأي لتجنب الوطن ويلات الشطط وتوجيهه الى حيث يجد نفسه ويؤكد شخصيته ويسترد قوته .

ولما كان من خصائص الكتاب والادباء بحكم ربايتهم في الامسة ان يكتشفوا باطنها ويستشفوا ضميرها ، في حين ان مهمة الصحافة هي تحري اخبارها ، ومهمة الهيئات الرسمية هي تقصي حقائقها من واقع احداث معينة قد تكون مجرد بشور خارجية لمرض دفين ، ودخان ظاهري لنيران متاجعة تحت رماد ، لذلك كان علينا نحن الكتاب والادباء ان نكمل الصورة ونقدم المعونة بابرار ما استتر وتخفى منسنا يعمل الآن ويضطرم في باطن الامة وضميرها ، وليس ذلك فقط لمجرد استكمال عمل تقوم به الهيئات الاخرى ، ولكنه ايضا للخشية من ان يهمل امر هذا الغليان الذي يفور في نفوس الناس فيجد طريقه في ابي لحظة الى الانفجار وتقع الكوارث . وذلك انه مما لا شك فيه لدينا ان البلد يغلي في الباطن على نحو لم يعد يخفى على احد . وقد لا يعرف كل الناس تعليلاً لما يشعرون به من قلق واضطراب وغليان داخلي ، وقد يبدي البسطاء من الناس والابرياء من الشباب تعليقات مختلفة يسوقونها بغير تفكير او تمحيص ويرددونها في احاديثهم او يضعونها في منشوراتهم ، وهذه التعليقات او المطالب او الاحتجاجات قد تبدو في اغلبها سطحية او غير ناضجة او مدروسة ، ولكن يكفي الحقيقة التي لا شك فيها وراء كل هذا وهو شعورهم جميعاً بانهم قلقون لشيء ما وانهم ما عادوا يهتمون ما هم فيه من احساس بالضيق .

والآن ما هو منشأ هذا الاحساس العام بالقلق والاضطراب والضيق نفسي نفوس الناس ؟ لعل السبب الاهم في ذلك هو عدم وضوح الطريق امامهم . فالصيحة المرتفعة في كل حين بكلمة المعركة وان الطريق هو المعركة كان من الممكن ان يكون هو الجواب على اسئلتهم والطريق الواضح امام اعينهم .

وهذا لا شك ما ارادت الدولة ان تقدمه كجواب او مصباح لوضوح الرؤية في طريق المستقبل المعتم .

ولكن مع الاسف تمضي الايام وتصبح كلمة المعركة مجرد كلمة غامضة لا حدود لها ولا ابعاد لمفناها ولا تحليل لعناصرها . مجرد كلمة مطلقة تلوكها الافواه ، مجرد لقمة مستهلكة لكثرة مضغها ، ويصبح الناس ويمسون وهذه الكلمة تزد على جميع النغمات في الاناشيد والاغاني والخطب والشعارات حتى فقدت قوتها وفعاليتها بل وصدقها . وصارت اللقمة الموضوغة في الفم غصة ، لا هم يستطيعون ابتلاعها ولا هم يجرؤون على لفظها . واصبحوا في حيرة في شأنهم . واصبح طريق المستقبل امامهم مرة اخرى مسدوداً وهم في ضياع .

ولما كان الشباب هو الجزء الحساس في الامة ، وهو السدي بعينه المستقبل اكثر من غيره ، فهو لا يرى امامه الا الغد الكئيب ، فهو يجتهد في دراسته ليحصل

على شهادته النهائية فاذا هي شهادة القذف به في زمان الجبهة ليتنسى ما تعلمه ولا يجد عدوا يقاتله . وهذا ايضا هو الضياع .

اما بقية المواطنين فهم يعيشون بالنسبة اليه في حياة صعبة سيئة الخدمات العامة . وكل نقص واهمال او توقف او عبث يختفي خلف صوت المعركة وفي انتظار المعركة وتمحكا بالمعركة واذا بالامر في نظرهم ينقلب الى مهزلة والسخط والسقطة والسقطة والسقطة .

هذا بعض ما استقر في الضمائر هذه الايام . ولا بد من حل سريع لهذا الوضع . ولا يمكن ان يكون هناك حل الا في الصدق ، والصدق وحده لان الصدق هو الذي ينهي الحيرة ويقنع الناس ويهدي النفوس . ولأن الغليان في باطن الانباء بهذا اذا كشف الفطاء . الشعب يريد ان يقتنع بشيء لانه غير مقتنع . ولا بد لراحة باله واقتناعه من عرض حقائق الموقف امامه واضحة .

وهذا يقتضي النظر في تغيير بعض الاجراءات التي تسير عليها الدولة اليوم . ومنبها حرية الراي والفكر وحرية المناقشة والعرض لالتقاء الضوء على كل شيء حتى تتضح الرؤية . وليكن ذلك داخل المؤسسات ، اذا كانت السرية في ظروفنا الحاضرة تقتضي بذلك . على ان لا يكون للدولة رأي مسبق تضغط به على اهل الراي ويجعلهم مجرد ابواق لترديدته وترويجه . بل ان تكون الدولة آخر من يبدي الراي بعد ان تستمع وهي جادة صادقة الى رأي مصر الحر اولا ، وان تصوغ هي راياها من رأي الشعب ، وممثليه . لا ان تصوغ هي الراي وتضع الشعار وتلقي به الى الناس وتفرضه عليهم قرضا .

آن للدولة في هذه الظروف العصبية ان تتخفف هي من كل العبء والمسئولية وتضعها على كاهل الامة .

ان في ذلك مصلحتها ، وصيانة لها امام التاريخ . .

وقد وقع على البيان بعض من كبار كتاب مصر ، وكان اسم توفيق الحكيم - الذي حرره بخط يده - حصانتهم الاولى ، وبسرعة تم نسخ عدة صور من البيان لارسالها الى رئيس الوزراء والامين الاول للاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس الشعب ولجنة تقصي الحقائق البرلمانية ومديري الجامعات والنقابات المهنية والصحف (يرجاء عدم النشر - لرؤساء التحرير فقط للمعلم ) .

#### اربع نهايات لرحلة واحدة

في صباح يوم ( ١٩٧٣/١/١ ) نشرت جريدة « الانوار » اللبنانية النص الكامل لبيان الكتاب والادباء المصريين في صدر صفحتها الاولى واختارت ١٢ اسما من الـ ٤٣ توقيعاً يمثلون اهم الاجيال والاتجاهات ( حتى ثروت اباطنة الكاتب اليميني



المعروف كان قد وقع على البيان المذكور . وجريدة « الانوار » في ذلك الوقت - وربما في اغلب الاوقات - كانت اللسان اللبناني للنظام المصري في مختلف العهود . وعنهما تناقلت وكالات الانباء الخبر المثير لعدة اسباب اولها انه نشر في صحيفة موالية فهو نبا موثوق ، وثانياً لأنها المفارضة العلنية الاولى لكتاب في طليعتهم من تسبجيل نسبته الى اليسار ، وثالثاً لان البيان نشر خارج مصر مما يدل على ان « الكتاب الكبار » انفسهم ليسوا متمكنين من حرية ابداء الرأي داخل بلادهم ، ورابعاً لان مجموعة التحفظات التي يرصدها البيان تلتقي في كثير من النقاط منع بيانات الحركة الطلابية وتدعمها .

ومن الطبيعي ان ثور « الاجهزة الرسمية » المصرية ثورة عنيفة على البيان وكاتبه . والصحيفة التي نشرته . كما كان من الطبيعي ان يثور توفيق الحكيم على تسرب البيان الى الخارج . وربما ظل سر هذا التسرب خافياً الى اليوم ، فقد كان من الصعب املء البيان تليفونيا على بيروت لان الرقابة كانت يستمع ذلك . والذي حدث هو ان الزميل اللبناني طلال سلمان المحرر في « الانوار » وبثله كان في القاهرة وعلى مقربة من الاحداث بحكم عمله الصحفي . وقد لاحظ بعين صديقة قربي الشديد مما يجري في مكتب توفيق الحكيم ، يسر ومشاركتي في مختلف المراحل ، فطلب منه ان افعل المستحيل للحصول على نسخة من البيان . وكان ذلك مستحيلاً بالفعل ، لان الكمية المطبوعة معروفة العدد . ولما كان مكثي يجاور مكتب الحكيم فقد نقلت البيان بخطي واختبرت بعض التوقيعات واعطيته لطلال سلمان في منزلي . . الذي غادره الى المطار رأساً ، حيث تمكن من اللحاق بالمطبعة في ساعة متأخرة من الليل . وكان ما كان . ولا بد ان اصحاب « الانوار » لم يدركوا خطورة البيان الا بعد نشره وورود ردود الفعل من القاهرة . . حتى ان الصحفي الوطني النشيط لم ينج منهم ولا من القاهرة .

والمهم ان الرئيس السادات في اليوم الثالث ( ١٠/١/١٩٧٣ ) عقد اجتماعاً عاجلاً لرؤساء تحرير الصحف ووبخهم توبيخاً قاسياً على « التقصير » وذكر بيان الحكيم - على حد تعبيره - وبعض فقراته وبعض اصحاب التوقيعات . . بأسلوب لا يخلو من التهديد .

وفي اليوم الرابع ( ١١/١/١٩٧٣ ) طلب الدكتور عبد القادر حاتم - نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام - من توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وثروت اباطة ملاقاته في مكتبه بعد ظهر ذلك اليوم ( الموافق الخميس ) في الساعة الواحدة . ولم يقل لنا احد من الثلاثة اكثر من انهم كرروا امام المسئول الاول من الاعلام مضمون البيان واعلنوا عدم مسئوليتهم عن نشره في الخارج : ولن يكون هناك دليل في اي يوم ، يتفي او يؤكد هذا التصريح المشترك ما لم يعترف احدهم بغير ما جاء فيه .

ولكن الذي حدث بعد ذلك يشير ما هو اكثر من التساؤل . فقد شنت حملة مكارثية ضد رئيس تحرير الاهرام وتوفيق الحكيم وقد « اتهمهما » البعض

بالشيوعية . وكان مصدر الحملة مكاتب وتنظيمات الاتحاد الاشتراكي .

وبعد اقل من شهر على صدور « البيان » - أي صباح الرابع من فبراير - شباط ١٩٧٣ فوجيء المصريون بصدر الصحف اليومية الثلاث ( الاهرام - الاخبار - الجمهورية ) بجمل بروازا بعنوان « اسقاط عضوية ٦٤ من الاتحاد الاشتراكي » وعنوان آخر يليه « هيئة النظام اتخذت قرارها بعد اجتماع ٣ ساعات » . وقالت ديباجة النبا الذي نشر على ثلاثة اعمدة « اصدرت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي قرارها باسقاط العضوية العاملة عن ٦٤ من المهنيين اعضاء التنظيم السياسي . ثم اوردت أسماء ٦٤ كاتباً وصحفيًا من المع وجوه الصحافة المصرية ومن مختلفي الاتجاهات الفكرية - الناصرية والماركسية والديموقراطية المستقلة - وقد لوحظ ان كتابة الاسماء جاءت ثلاثية ورباعية فلويس عوض مثلا اسمه « لويس حنا خليل عوض » ومحمد عوده هو « محمد عبد الفتاح أحمد عودة » ، وهكذا . . مما يؤكد ان القائمة « مناخية » وليست مهنية ، كما كان من المفارقات الساخرة ان بعضنا ممن وردت اسمائهم في القائمة ليسوا اعضاء في الاتحاد الاشتراكي اصلا ، ولا اعضاء في نقابة الصحفيين . وقد ألحقت القائمة بمذكرة تفسيرية تقول « ممن المعروف ان الفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي يترتب عليه اسقاط عضوية أي تنظيم نقابي او مجلس ادارة او وحدة اتحاد اشتراكي او أي مستوى من مستويات التنظيمات السياسية المساعدة . كما يترتب عليه ابعاده عن أي عمل تكون العضوية العاملة شرطا لممارسته مثل الصحفيين وذلك حسب قانون نقابة الصحفيين ولا يجوز تبعا لذلك ان يعتبر صحفيا لان ممارسة العمل الصحفي تشترط ان يكون عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكي على ان تسوى حالته فني المؤنسة الصحفية وينحال الى المعاش ( أي التقاعد ) . وهيئة النظام في حالة انعقاد مستمر للنظر في باقي الحالات » .

ورغم ان المصريين لم يسمعوا من قبل عن شيء يدعى « هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي » الا انهم أدركوا على الفور انها محكمة تأديبية من نوع شاذ وغير مألوف حيث لا يدعى المتهم للمثول امامها ولا يملك بالتالي حق الدفاع عن النفس او بواسطة محام ، وانما هي أشبه بمحاكم التفتيش التي عرفت اوروبيا في العصور الوسطى ، تصدر الحكم مقترنا بالتنفيذ غير قابل للنقض او الاستئناف . وقد توقف المصريون طويلا امام أسماء اعضاء المحكمة التي تشكلت من السادة : حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب ( وهو نفسه رئيس المحكمة التي كرسست انقلاب ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ باحكام الاعدام والسجن المؤبد على المسؤولين الذين استقالوا من مناصبهم . وقد كان محاميا في الارياف وناظما للشعر الرديء وحافظا للقرآن ) . ومحمد حامد محمود واحمد عبد الآخر واحمد كمال ابو المجد ويوسف مكادي ومحمد عثمان اسماعيل . ولم تنس وكالة انباء الشرق الاوسط ان ترفق هذا الاجراء البالغ الشذوذ والاستثناء بتصريح لتحديث رسمي اشار فيه الى ما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية من ان بعض الكتاب وبعض الصحف كانت وراء



الحركة الطلابية الأخيرة ، ومن أن بعض هؤلاء الكتاب يمدد الصحف الأجنبية  
ووكالات الأنباء بمعلومات كاذبة « أو التوقيع على بيانات مضللة ليكن تنشر في  
الخارج بهدف اظهار البلاد وكأنها مهتزة بعدم الاستقرار والفوضى » .

وفي السابع من فبراير - شباط ١٩٧٣ صدرت القائمة الثانية التي ضمت  
١٥ كاتباً وكاتبة وصحفيًا وصحفية . وبعدها بقليل صدرت القائمة الثالثة  
التي اشفقت هذه المرة على الصحفيين من التقاعد فحولتهم شكلاً الى « مصلحة  
الاستعلامات » وفعلوا الى بيوتهم .

وقد بلغ مجموع القوائم الثلاث ١١١ كاتباً ومحرراً هم صفوة العمل الفكري  
والادبي والفني والصحفي في مصر ، ابتداء من احمد بهاء الدين ولويس عوض  
ولطفي الخولي وحيشيل كامل ويوسف ادريس والفريد فرج ومحمد عودة السبي  
احدث الاجيال من الشعراء الشباب والروائيين والفنانين التشكيليين والمذيعين  
والعاملين في التلفزيون . وقيل ان قائمة خاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات  
والمعاهد العليا هما قيد الاعداد . ولكن الاحداث كانت تمضي بمعدلات سرعة  
خارقة . كان المصريون قد اعتادوا في ظل الناصرية كما في ظل السادات هذا القمع  
لحرية الرأي والتعبير . منذ مذبحه الجامعة عام ١٩٥٤ ( حيث طرد خيرة الاساتذة  
بقرار من مجلس قيادة الثورة ) ومذبحه نقابة الصحفيين في العام نفسه ( حيث  
الغيت قوائم العضوية القديمة وأعيد فتح باب القيد من جديد ليقبل من ترضى عنهم  
السلطة ) ، الى طرد بعض الوجوه الوطنية والتقدمية كمحمد مندور وعبد الرحمن  
الخميسي وآخرين من جريدة « الجمهورية » عام ١٩٦٥ وتوزيعهم على شركات  
الامخشاب والاحذية والاسماك ، الى اعتقال وتشريد مؤسسي الاذاعة والتلفزيون في  
مذبحه مايو ، ايار ١٩٧١ . ليس جديداً على المصريين اذن ما حدث ، ولكن حجمه ،  
وتحت شعار « سيادة القانون » كان اثقل من ان يحتمل . ففي ظل ملكية الدولة  
للصحف يعني القرار الحكم على ١١١ كاتباً بالموت جوعاً وعلى الصحافة ذاتها  
بالتدهور المخيف وعلى الفكر المصري بالهجرة او الانتحار او الجنون .

ولقد انتهت هذه « الخطوة الاولى » من رحلة الثورة الثقافية المصرية اربع  
نهايات :

● كانت النهاية الاولى ( التي اوضحت بداية ايضاً ) هي ظاهرة النزوح  
الجماعية لصفوة المثقفين الوطنيين الديموقراطيين المصريين الى خارج الحدود  
الاقليمية لمصر : نحو بيروت وبغداد والكويت والجزائر وباريس ولندن . كتاب  
وصحفيون واساتذة جامعات ورسامون وممثلون ومخرجون ، رجالاً ونساء ، كهولا  
وشباباً ، من مختلف العقائد السياسية .

● كانت النهاية الثانية هي تلك التي أبرزتها الصورة الكبيرة الوحيدة التي  
صدرت « الاهرام » في ٢٢ مارس ، آذار ١٩٧٣ وقد ظهر فيها الرئيس السادات

يضاف توفيق الحكيم ، وقد كتب تحت الصوزة المثيرة للانتباه ان رئيس الجمهورية  
استقبل توفيق الحكيم برفقة الدكتور خاتم لمدة نصف ساعة ثم اختلى الرئيس  
والاديب الكبير وحدهما لمدة ساعة ونصف صرخ على اثرها الحكيم - في صياغة  
تبدو كما لو كانت بياناً مشتركاً - ان الرئيس يرى « ان البناء الجديد لمصر  
هو قوتنا الخلفية التي تدعم قوتنا العسكرية ؛ وان هذا البناء يجب ان تتضافر فيه  
كل الجهود وان تنسى من أجله كل الانقسامات من طائفية وطبقية وعقائدية ، وان  
يعمل الجميع في التشييد دون عزل او انعزال عن الانتاج الذي ينفع المواطن ، فالكل  
يجب ان يشارك وان يعود الى حضن الوطنية المصرية من أجل بناء مصر منتصرة ،  
متحضرة ، وقوية » .

وكان المراقبون قد لاحظوا ان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ قد استثنيا من  
قرارات « هيئة النظام » ولكن ملاحظاتهم بعد صورة « الاهرام » وما كتب تحتها  
تحولت الى تحفظات محددة هي :

١ - ان مؤتمر الادباء العرب كان منعقدا في ذلك الوقت تماما في تونس ؛ وان  
اتحاد الكتاب اللبنانيين قد طرح للبحث قضية الكتاب المصريين . فما  
كان مين يوسف السباعي ، رئيس الوفد المصري ، الا ان اخرج  
صحيفة « الاهرام » ولوح بها امام المجتمعين ليطمئنوا الى ان الامور قد  
عادت على ما يرام . وكان الذي عاد هو السباعي نفسه ، ليصبح وزيرا  
للثقافة والاعلام .

٢ - ان توفيق الحكيم قد اخرج من جعبته بعد هذا اللقاء كراسته الشهيرة  
« عودة الوعي » اخرجها يتسم بالحيلة والدكاء . . فقد سربها على الآلة  
الكتابة اولا ثم « تطوع » اصدقائه كما يقول ( قاصدا ثروت اباظة )  
بطبعها على الاستنسل وكأنها منشور سري لتثير الفضول قبل طبعها في  
كتيب في بيروت اولا ثم في القاهرة بعد ذلك ، يعترف فيها بفقدان الوعي  
طيلة الفترة الناصرية وانه عاد الى وعيه متأخرا . . ويكرس الضوء  
الاحتضار للهجوم على مرحلة عبد الناصر بكنل ما فيها من سلبيات  
وايجابيات تحت عنوان ضخم هو فتح الملفات .

٣ - ان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وغيرهما أصبحا من ذلك الحين كتاب  
النظام الجديد في مختلف مواقفه المصرية ؛ وانفصلا تماما عن التيار  
الذي ركبوا موجته لفترة مخدودة اول السبعينات .

● وكانت النهاية الثالثة هي انقسام اليسار بين الذين تعلموا الدرس فحاولوا  
التوفيق بين يساريتهم والسلطة ، وهو الامر الذي رحب به الانقلاب من يومه الاول  
تطبيقا لسياسة « الاحتواء » من أعلى . . وبين الذين تعلموا الدرس أيضا ولكن  
بطريقة عكسية حين حرصوا على استقلالهم والا يكونوا « دمية » في مسرح العرائس



تحركهم خيوط السلطان او تصبغ وجوههم بماكياجيات لا تدل عليهم وتلبسهم  
أقنعة تخفي وجوههم .

● وكانت النهاية الرابعة هي « مفاجأة » الرئيس في نهاية الاسبوع الاخير من  
شهر سبتمبر ، ايلول ١٩٧٣ و « مفاجأة المفاجآت » - كما سميت - الثانية قبل  
نهاية الاسبوع الاول من شهر اكتوبر - تشرين الاول من العام نفسه .  
وكانت النهايات الاربع تؤدي في خاتمة المطافها ، الى بداية جديدة طويلة .

# الفصل الرابع

## الحرب البديلة

### ١ - ثم تكن مفاجأة

كان المحور الرئيسي لعدد ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٣ من مجلة « الطليعة » المصرية عنوانه « رؤية شعبية لحرب أكتوبر » . وهو تحقيق ميداني ، كان السؤال الاول فيه « هل كانت ( معركة السادس من تشرين الاول ١٩٧٣ ) متوقعة من حيث التوقيت والنتائج ؟ » . وبالطبع كان المقصود بالنتائج هو الجانب العسكري المعروف حتى تاريخ توجيه السؤال .

وقد اجابت العينات المختارة من الاوساط العمالية بالنسب التالية :

- ٥٧ر٢٥ في المائة اجابوا ان الحرب كانت متوقعة .
- ١٨ر٢٠ في المائة اجابوا انهم فوجئوا بها .
- ٢٤ر٥٥ في المائة اجابوا انها كانت متوقعة ولكن توقيتها كان مفاجئا .

اما العينات المختارة من اوساط الفلاحين ( اجراء زراعيون وصغار ملاك ) فقد اجابت بالنسب التالية :

- ٥٢ر٦٠ في المائة قالوا ان الحرب كانت متوقعة .
- ٢٦ر٣٠ في المائة قالوا انها كانت مفاجأة .
- ٢١ر١٠ في المائة قالوا انها كانت متوقعة ولكن توقيتها كان مفاجئا .

ورغم اية تحفظات على اسلوب « الاستجواب » فقد تضمنت الاجابات عنصرا اضافيا مهما لم يرد في السؤال هو التطوع التلقائي بتفسير الاجابة وتعليلها . كان من البديهي ان الذين لم يفاجأوا بالحرب قد قالوا انهم كانوا متأكدين من « النصر » وان الذين لم يتوقعوا الحرب قد قالوا انهم توقعوا الحرب في غير هذا الموعد وبخسائر عسكرية كبيرة ادهشهم انها لم تحدث . ولكن الجميع ، بصورة عفوية ، اجابوا على السؤال غير الوارد في الاستجواب وهو « لماذا ؟ »



وقد حصر الدين توقعوا الحرب مبرراتهم هكذا :

- أ - ان مصر رقم كل بما يقال كانت تبني قواها العسكرية طول الوقت .
- ب - ان وضع القوات المسلحة لم يعد يحتمل حالة الاحزب والاسلم .
- ج - ان الوضع الداخلي لم يعد يطبق حالة الاسلم واللاخرب .
- د - ان اسرائيل لا تريد خلا سلميا .
- هـ - ان اميركا تماطل ولا تضغط على اسرائيل .

وقد حضر الدين لم يتوقعوا الحرب مبرراتهم هكذا :

- أ - انهم يسمعون ليل نهار ان السوفيات يحجبون عنا السلاح .
- ب - انهم يسمعون دائما عن مبادرات لفتح القناة ومقتزحات لمبعوث الامين العام للأمم المتحدة واتصالات مع الولايات المتحدة ، من شأنها تخميند اي خل عسكري .

- ج - ان الجبهة الداخلية ممزقة .
- د - اضاف صوت واحد ( من العمال ) أن ما وقع هو « معجزة » الهية .

وقد حصر الدين لم يتوقعوا التوقيت وان توقعوا الحرب مبرراتهم في ان هذا كان امرا طبيعيا من القيادة السياسية والعسكرية حتى تخدع العدو . و اضاف صوتان ( من الفلاحين ) ان « العناية الالهية » تدخلت بدورها في تحديد الموعد بمع القدر .

ان هذه الاجابات ، ايا كانت درجة نموذجيتها ، فانها تدل على نحو ما على أن القطاعات الاوسع من الشعب المصري لم تفاحا تماما بالحرب ولا بنتائجها المباشرة . ولذلك عدة اسباب واضحة :

● اولها ان هزيمة حزيران - يونيو ١٩٦٧ لم تكسر ارادة القتال عند الجندي المصري ولم تكسر ازادة التضال عند المواطن العادي . فلانتفاضات المتتالية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ كان محورها الرئيسي « استرداد الارض » والبرامج التي صاحبت بيانات الطلاب والمثقفين والعمال والمهنيين ليست الا تفاصيل هذا المحور . وكانت اسرائيل قد وصلت في حربها النفسية ضد مصر الى حد القول ان سيناء ليست جزءا متكاملًا مع الاراضي المصرية لا اقليميا ولا جغرافيا ، فمصر افريقية

ولا علاقة لها بآسيا والصفة الغربية لقناة السويس تشكلان حدوداً طبيعية لمصر (١). ولقد كان الشعب المصري قريباً غاية القرب من إعادة عبد الناصر لبناء القوات المسلحة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠، وذلك عبر حوادث جديدة كمعركة « رأس العش » و « اغراق ايلات » و « معركة جزيرة شديوان » طيلة عام ١٩٦٨ مباشرة بعد الهزيمة . ثم من خلال « حرب الاستنزاف » التي بدأت على نحو متصل وثابت من آذار - مارس ١٩٦٩ حتى قبول مشروع روجرز في ٢٣ تموز - يوليو عام ١٩٧٠ . وهي الحرب التي قال عنها الكولونيل تريفور . ن . ديبيوي أنها « أعطت رجاء المدفعية المصريين فرصة للتدريب على إصابة الهدف . كما أنها كشفت لهم عن قدرات صواريخ سام أرض - جو الروسية الصنع على تحدي السيطرة الإسرائيلية على الجو . تلك السيطرة التي لم تكن تقبل التحدي حتى ذلك الوقت . وعلاوة على ذلك فقد أعطت الروح المعنوية المصرية دفعة كانت مصر في أشد الحاجة إليها وذلك من خلال تبادل إطلاق النار ومن تنفيذ أغارات عبر القناة بواسطة الكوماندوس المشاة » إلى أن يقول « إن كفاءة الاجتثاث في التخطيط والإداء الذي تمت به عملية العبور لم يكن ممكناً لأي جيش آخر في العالم أن يفعل ما هو أفضل منها . ولقد كانت نتيجة هذا العمل الدقيق من جانب أركان الحرب وعلى الأخص منصر المفاجأة التي تم تحقيقها هو ذلك النجاح الملحوظ في عبور قناة السويس على جبهة عريضة » ، وفي المصدر نفسه ( الندوة الدولية لحرب أكتوبر - ص ١٧٩ ) يقول البريطاني اذتار أو بالانس صاحب الكتاب المعروف عن حرب ٦٧ « ويمكن القول بأن الأسلوب الفني السوفياتي الذي يعتمد على مركزية الاشراف على آلاف المدافع يعتبر أفضل الأساليب المتبعة في العالم . ومما لا شك فيه أنه ساعد المصريين على اخذات الثغرات في تخط بازيليف » . هذا ما قاله عسكري اجنبي معترف عن حزب استنزاف التي قال عنها كاتب مصري إنها « أثبتت ضعف الجيش المصري كما أعطت البرهان على أن الدعم السوفياتي غير كاف » (٣) . بينما كل من يعترف

(١) المؤند دبلوماسيك - منذ تموز ١٩٧٣ . وراجع : د . حامد زبيح - « الحرب النفسية في المنطقة العربية » - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤ الفصل المعنون « الدعاية الصهيونية وهزيمة حزيران » من ص ٧٥ الى ٩٧ وبالذات ما ورد في ص ٧٨ حول اعتماد الدعاية الصهيونية على تذكير الانسان العربي بفضل النبوغ اليهودي على الغرب ، وان الثغرات المسيحية امتداد للثقافات المعبري ، وتحويلها لمقدسة للثب الاوربية الشهيرة الى عقدة مسؤولية ، وان أوروبا هي الحضارة المسؤولة عن تطور الانسانية الامبر الذي يفرض عليها عبلاً ايجابياً يعكس عظمتها التاريخية ويؤكد حقوقها المشروعة في المنطقة ( ص ٧٩ ) .

(٢) الندوة الدولية لحرب أكتوبر - القاهرة ٢٧ - ٣١ أكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٥ - المجلد الاول - القطع العسكري - ادارة الطبوعات والنشر للقوات المسلحة ( ص ٣٧ و ٣٨ ) .

(٣) محمود حسين - العرب في الحاضر - موضوع أضلا بالفرنسية ومترجم للعربية - دار الطليعة بيروت ١٩٧٤ ( ص ٣٣ ) .



الإهمية الاستراتيجية لاقامة اسرائيل خط بارليف يدرك أهمية حرب الاستنزاف التي فتحت ثغرات محققة في جداره الحصين. واجبرت اسرائيل على نقل قواتها ١٥ كيلومترا إلى الوراء بعيدا عن مرمى المدفعية المصرية فكانت الحلقة التمهيدية لحرب تشرين (٤) .

● لم يكن سرا على الشعب المصري أن إعادة بناء القوات المصرية المسلحة التي كرس لها عبد الناصر كل جهده ثلاث سنوات قد اختتمت قبل وقاية بتخطيط أولي للمعركة المقبلة عرف في ما بعد بخطة « نجرانيت ١ » تحقق التقدم حتى الممرات في سيناء ( أوردتها هيكل في « الطريق إلى رمضان » ص ٦٤١ ) . ويبدو أن توقيت المعركة نفسه لم يكن بعيدا عن الفترة التي غاب حواليتها جمال عبد الناصر . فقد أصبح معروفا أن إحدى المشكلات التي وقعت بين الرئيس السادات ونائبه والوزراء الذين استقالوا في مايو ، أيار ١٩٧١ هي أنهم كانوا قد ورثوا خطة المعركة ومشروع روجرز معا . وبينما كان المشروع الأمريكي في جوهره مناورة للتقاط الأنفاس الإسرائيلية - فلم يحدث أن قبلت به إسرائيل في أي وقت - كان أيضا قبوله من جانب مصر مناورة ناصرية لتقل جدار الصواريخ إلى مواقع متقدمة على طول الجبهة . وهو الأمر الذي تحققت منه أقمار التجسس الأمريكية وتلذزت به إسرائيل لعدم انجاز بقية بنود المشروع : كانت القيادة المصرية ، منقسمة ، بين شقي الحركة فكلا الشقين ناصري : أحدهما يرى انجاز المعركة ، والآخر يحاول حلا سلميا ترعاه أميركا . وكان مفهوما أن مختلف محاولات « الحل السلمي » قد اخفقت حتى أن الرئيس السادات في خطبة السابقة على حرب أكتوبر وجّه كلاما قاسيا إلى الولايات المتحدة ورئيسها . كما كان مفهوما أن التمزيق المبرر في صفوف الشعب يهدد بالفجار الداخلي ما لم يلتئم جرح ١٩٦٧ خاصة وأن صديد الاحتلال كان قد تسرب كالسم في شرايين الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، وأصبح يهدد بكارثة حقيقية

● كانت أسهم النظام الجديد في انخفاض مستمر سواء تحت ضغط « الرقابة الإيجابية » لحركات الطلاب والعمال والمثقفين أو بسبب الأسئلة المطروحة دون جواب منذ اعتقالات أيار ١٩٧١ إلى الاستغناء عن الخبراء العسكريين السوفيات إلى قوانين الاستثمار لرؤوس الأموال الأجنبية التي قمع تحريات الفكر والتعبير . . فقد كانت الهوة تزداد اتساعا يوما بعد يوم بين الوعود وتحقيقها وبين المقدمات والنتائج وبين البرامج المعلنة والتشريعات المطبقة وبين الأعلام والواقع الاجتماعي . وكما أن الشعب قد نادى بالحرب واتخذ بشأنها قرارا حاسما في مختلف تعبيراته العفوية والمنظمة، تجسيدا وأعيانا حينما وغير واع أحيانا أخرى لثورة جديدة يواكب فيها تحرير الأرض تحرير الإنسان . . فإن دولة الرئيس السادات كانت عشية حرب أكتوبر

(٤) راجع تقريبا هذا لعرب الاستنزاف لياقطين الحافظ في « اللاعقلانية في السياسة » - دار

الطليعة - بيروت ١٩٧٥ ( ص ١٩٩ و ٢٠٠ ) .

تعاني أهوال البحث عن شرعية تحول « الانقلاب » الذي كرسه أحداث ١٩٧١ إلى « نظام » راسخ ومعتز به ، مهما تناقضت مسيرته مع « الثورة الجديدة » التي يحلم بها الشعب وتجسدها حركات وأعمال المثقفين . . . كان الشعب يفكر في « حرب التحرير » كثورة ثقافية شاملة ، وكانت السلطة تخطط « للحرب البديلة » لهذه الحرب . . . حتى يكتسب النظام الجديد هويته في معمودية النار والدم . وهكذا يبدو التناقض جوهرياً بين النظام الناصري الذي قبل مشروع روجرز كفاصلة بين مقدمة عنوانها حرب الاستنزاف وكتاب مجهول يعرف من عنوانه « إزالة آثار العدوان » ، وبين نظام السادات الذي قبل مشروع الحرب في أكتوبر ١٩٧٣ كفاصلة بين مبادرته لفتح القناة عام ١٩٧١ وزيارته للقدس في ١٩٧٧ .

### \*\*\*

غير أن ذلك كله لا يمنع أن الحرب عام ١٩٧٣ كانت « مفاجأة » بمعنى آخر ، ومن زاوية أخرى . عبر عنها الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان المصري لجمال عبد الناصر في خريف ١٩٦٧ بقوله « أن المفاجأة ستكون لنا حتماً . . . ذلك أن مجرد بدئنا نحن بأي هجوم سيكون في حد ذاته أهم عنصر من عناصر المفاجأة . . . أن العدو لن يتوقع منا الهجوم إطلاقاً » (٥) . وقد صدق ظن عبد المنعم رياض . وهو من أعظم رجالات العسكرية المصرية في تاريخها الحديث - بعقد ست سنوات كاملة ، فالإسرائيليون أنفسهم لم يدركوا خلال الحقيقة إلا الخبايا صباحاً من يوم كيبور ( عيد الغفران اليهودي الذي تصادف أن يكون في العاشر من رمضان ) لأن أحد أكبر عقولهم العسكرية كان يفكر ويسلك على أساس أن جيش الدفاع الإسرائيلي « قوي وقادر على تحطيم أي تحرك عربي » وعلى أساس أن « استمرار حالة الحرب والاسلم ٢٠ - ٣٠ سنة يتم خلالها خلق حقائق جديدة ، وتتسع الثغرة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل » (٦) . وكان موسى دايان صاحب هذا التفكير والسلوك ، هو نفسه الذي علق على مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ بقوله « أن ما أظهره من وحدة العرب سوف لا يبقى طويلاً » (٧) .

والمسيح الاستراتيجي ( المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ) عام ١٩٧٢ تناول منطقة الشرق الأوسط مرتين في فصلين أحدهما « الشرق الأوسط » والثاني « الشرق الأوسط وشمال إفريقيا » . فاستبعد - رغم حمى التسليح - أية مداخلات عسكرية تغير الوضع الراكد . وأقبلت قمة موسكو في أيار ١٩٧٣ بين

(٥) هيكز ، محمد حسنين - الطريق إلى رمضان - ( ص ٤٨ ) .

(٦) هاريس ١٩٧٣/١١/٣٠ و ١٩٧٣/١٢/٧ ، والنصوص من محمود سويد « الصراع قتلى أرض

التسوية الإسرائيلية ١٩٧٣ - ١٩٧٨ » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨ ( ص ٣٦ ) .

(٧) ناجي علوش - خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية - دار الطليعة - بيروت

١٩٧٧ ( ص ٢٧ ) .



اميركا والاتحاد السوفياتي لتؤكد هذا الاتجاه ، ولسمنا بحاجة الى التاكيد على « مفاجأة » كيسنجر الذي أوقفوه من النوم ليبلغوه النيا .

ويختلف بعد ذلك الخبراء والمؤرخون العسكريون حول هوية المفاجأة وما اذا كانت استراتيجية او تكتيكية ، فالكولونيل الاميركي جيمس ف. دنويدي يقول مثلاً « لقد كانت الميزة العسكرية المكثبة من هذه المفاجأة ميزة ملحوظة ، ولكنها لم تكن حاشمة » (٨) بينما يراها الجنرالات المصريون جميعاً أنها مفاجأة استراتيجية ( في التدوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ - القطاع العسكري ) . ويراهم هيكل في واحد من أهم الكتب التي صدرت عن هذه الحرب « الطريق الى رمضان » انها مفاجأة تحتمل المعنيين الاستراتيجي والتكتيكي معاً .

أيا كان الامر ، فالبحر لم تكن مفاجأة على الصعيد الاقتصادي او الاجتماعي او السياسي في مصر ، ولكنها كانت مفاجأة كاملة على الصعيد العسكري في ميدان القتال .

## ٢ - البحث عن هوية

ان حواراً واسعاً في صفوف الفكر العربي على كافة المستويات ، من المواطن البسيط الى الحاكم مروراً بالثقافين جرى أثناء الحرب وغداً حول هوية الحرب . ويمكن القول ان المصريين جميعاً ، داخل البلاد وخارجها ، أكدوا أنها « حرب تحرير وطنية » (٩) ، كما يمكن القول ان أصواتاً قليلة خارج مصر قالت انها « تمثيلية » او اقرب ما تكون الى ذلك ، وكادت تنهم العملية كلها بالتواطؤ بين الطرف المصري خصوصاً والطرف الاميركي (١٠) وقد ساعدت أصحاب هذا التفكير التنازع

(٨) التدوة الدولية لحرب أكتوبر - المجلد الاول - ( ص ١٦٢ ) .

(٩) قال لطفى الخولي رئيس تحرير « الطليعة » المصرية في عدد نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٣ ما نصه « الحرب الزائفة في تاريخ الفراعنة العزبي الاسرائيلي هي الاولى في مجرى التحرير » ( ص ١٢ من الانتاحية ) وهذا بدوره كتاب العدد نفسه . قال الدكتور الواد مرسى « انها حرب تحريرية ماثلة » ( ص ٢٢ ) وبعد المنعم الفزالي « بدأت حرب التحرير الوطنية » ( ص ٢٣ ) . والمعنى نفسه في شيخ مختلفة كتبه راقبت السنية ( ص ٢٧ ) وابو سفيان يوسف ( ص ٥٠ ) ونخري عريس ( ص ٢٥ ) و د. اسحاقيل مصري عبد الله ( ص ٢٤ ) ونسي الجاني التي تبلورت اكثر في تدوة « الطليعة » في عدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٤ بجية عنوان « حركة التحرر العربي بعزل أكتوبر جيشاً قال : ع. الفزالي ان هذا التاريخ « ميلاد جديد » لحركة التحرر العربي ، وأكد التعبير نفسه سعيد خيال . انما ابتاد الفلسفة د. مراد وهبة فاستخدم تعبير « التغير الكيفي » في وصف التاريخ ، وشاركه ابتاد الاقتصاد السياسي د. بسواد مرسى استخدام التعبير ذاته .

(١٠) ليست هناك كتابات منشورة بهذه الدقة في التمايز ، ولكن الفكرة كانت شائعة في هواء اليسار العربي المتطرف دون ان يجرؤ احد على تسجيلها رسمياً أثناء الحرب ، وحين اقبلت النتائج السياسية جرؤ البعض على تأكيدها .

السياسية السريعة للحرب والدور البارز الذي لعبته الولايات المتحدة والليول العسكرية التي ترتبت على التزام مصر بوقف إطلاق النار وانتهاك إسرائيل للخطوط الجديدة منذ ثورة الدفرسوار إلى محاصرة الجيش الثالث ومدينة السويس ، ومن اجتماع الخيمة ١٠١ إلى اجتماع جنيف في قصر الأمم ، ومن صدور قرار مجلس الأمن الجديد ٢٣٨ إلى الاتفاق الأول لفصل القوات على الجبهة المصرية . وهي الأمور التي أدت ببعض الكتاب الوطنيين إلى تفسير الحرب ونتائجها بأنها من « بقايا هزيمة حزيران » ( ١١ ) . غير أن حرب تشرين وجدت أيضا من يصوغ هويتها في تقييم موضوعي بالغ التبكير ، فيخلع عنها صفة « التمثيلية » و « التواطؤ مع أميركا » وصفة « التحرير » أيضا ( ١٢ ) .

ولكن أكثر المواقف من الحرب إثارة كان ما « تبا » به الرئيس الليبي معمر القذافي علنا ، من أنه يشك كثيرا في خطة الحرب وأهدافها ، ومن ثم لتائجها ، وأن لم يمنعه ذلك من تجريد المحلات التجارية في ليبيا من الأطعمة وتجريد المستشفيات من الأدوية وإرسالها جميعا على وجه السرعة إلى مصر ، كذلك فقد أوفد في الأيام الأولى للمعركة اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة لمتابعة الحرب عن كثب . وعندما تمكن الإسرائيليون من اختراق القناة إلى ضفتها الغربية شعر الرئيس الليبي « بأن شكوكه بالنسبة إلى خطة العملية كان لها ما يبررها » ( ١٣ ) . ويبدو تأثر القذافي من كافة الملاحظات وأصحا في برقية أرسل بها إلى السادات قال فيها « أبعث إليك بكل ما نملك من القذائف المضادة للطائرات ومعها حامية طبرق ، كما أن الأوامر صدرت إلى لواء مدرع بأن يتحرك إلى القاهرة فورا . فضلا عن أن المخازن جردت مما فيها . وقد بلغني أنك تأثرت ببعض ما نقل عني إلى قلته . وحقيقة ما قلته هو : أنه حتى ولو سارت المعركة في غير مصلحتنا ، لا سمح الله ، فإن ذلك سيكون نتيجة لتفوق أسلحة العدو ، لا نتيجة أي قصور من جانب جنودنا . ويكفي أن الجندي الإسرائيلي يفر الآن أمام الجندي المصري . أن ذلك ليس نصرا عظيما للشعب المصري وحسب ، لكن له أهميته الكبرى خارج مصر ( ولا يمكنني أن أتصور أي شيء يغير ذلك في الوقت الحاضر ) . لكنني أود أن أبلغك يسا سيدي الرئيس ، أن شعبنا يشعر بالاستياء لعدم ذكر أي شيء في كل مباحثه إذاعات القاهرة عن مساهمته السياسية في المعركة ، بينما تبلغ هذه الإذاعات في كل مكان نقوله عن مساهمة الملك فيصل . أن ليبيا لا ذكر لها على الإطلاق . وهذا أمر يبعث على الأسف يا سيدي الرئيس ، لكن المهم الآن هو إرادة القتال ، كان الله معك في

( ١١ ) د. الباس فرح ٦ تشرين الأول بين التنشوية والتحرير - دان الطليعة - بيروت ١٩٧٤ ( ص ٥

و ص ٦٠ )

( ١٢ ) مثلا ، ياسين الحافظ - اللافتات في السياسة - ( ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ) .

( ١٣ ) هيكمل ، محمد حسنين - الطريق إلى رمضان - ص ١٧٧



هذا الوقت . القذافي « (١٤) .

كان واضحا ان الرئيس الليبي في برقيته يعاتب ويخفف مما قاله بعد بدء القتال بأقل من ٤٨ ساعة ، وقبل الاختراق الاسرائيلي ليؤكد نبوءته على الصعيد العسكري ، كما زحفت النتائج السياسية لترسخها على الصعيد السياسي . ولا ينبغي لحظة واحدة ان ننسى ان القذافي هو شريك الحرب والسلم سواء بما أعطاه من سلاح وجنود ( وقد اكتشف العالم أمر الميراج بعد الحرب ) أو بصفته عضوا رئاسيا في « الاتحاد » القائم بين مصر وسوريا وبلاده . فهو الاتحاد الذي كاد يوشك على التطور الى « وحدة دستورية » بين مصر وليبيا قبيل الحرب بشهر واحد . ولكن الرئيس الليبي لم يفصح في أي وقت عن « المعطيات » التي دفعته الى « التحفظ » على الحرب وهي في بدايتها ، أي وهي في ذروة الانتصار خلال يومينها الاولين . وهو الأمر الذي تكرر منه عند انعقاد مفاوضات كيسنجر في « اسوان » خلال ربيع ١٩٧٥ حول اتفاقية سيناء الثانية ، فقد اعترف حينذاك بأن لديه من المعلومات ما يؤكد ان « الاتفاقية » مقبلة وما هو أقطع منها ولكنه لم يكشف شيئا من أسزاره الى الان .

على أية حال ، فان الوثائق او الوقائع المتوفرة تنير الطريق قليلا :

● الواقعة الاولى يرويها محمد حسنين هيكل « في مساء يوم ٢٤ أكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٢ دعا الرئيس السادات الى اجتماع لمجلس الامن القومي في منزله في الجيزة ، حضره ١٥ لواء وفريقا واللواء بحري عبد الرحمن فهمي ، واستمرت المناقشات التي اشتدت حدتها في كثير من الفترات ، الى ما بعد منتصف الليل . كان الرئيس يؤيد بشدة فكرة الحرب المحدودة ، ويركز على النقطة المفضلة لديه ، وهي انه اذا نجح في كسب عشرة مليمترات فقط من الارض على الضفة الشرقية لقناة السويس ، فان هذا سيعزز موقفه الى ابعد حد في مفاوضاته السياسية والدبلوماسية اللاحقة . لكن عددا من كبار الضباط ابدوا شكوكهم . . . وبعد يومين كان الرئيس قد استقر على قرار . ففي الساعة الرابعة بعد الظهر استدعى الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الاركان وقال له : اعتبر نفسك قائدا عاما للجيش ابتداء من هذه اللحظة . ثم بعث يستدعي اللواء أحمد اسماعيل وأصدر اليه الأمر بحلف اليمين باعتباره وزيرا للحربية . وفي الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين اوفد سكرتيره الى منزل الفريق صادق برسالة تقول : لقد قبل الرئيس استقالتك ( وفي الحقيقة ، يقول هيكل ، انه لم يستقل ) وفي اليوم التالي كان وزير الحربية ومساعدته وقائد البحرية وقائد المنطقة العسكرية المركزية ومدير

المخابرات ، قد فصلوا جميعا من مناصبهم (١٥) .

● اتضح أثناء الحرب انه لم تكن هناك مشكلة « سلاح » ، ولكن الموقف الرسمي المعلن من هذه القضية قبل الحرب وبعدها كان عدائيا من الاتحاد السوفياتي بسببها . بينما كان الموقف الحقيقي مختلفا ، حيث يروي هيكل واقعة مشيرة في هذا الصدد ، اذ قال له الرئيس السادات ذات يوم قبل الحرب « انهم ( اي السوفيات ) يفرقوني بالاسلحة الجديدة ، فقد تلقت مصر في الفترة ما بين ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٢ ، ويونيو ، حزيران ١٩٧٣ كميات من السلاح تفوق ما تلقتهم منهم طوال السنتين السابقتين » (١٦) . واذن فالخلاف المستعر والعلني مع السوفيات الذي رافق الحملة الضارية على النظام الناصري لم يكن مصدره « البخل بالسلاح » من جانب الدولة الاشتراكية ولا الخضوع لها من جانب الدولة الناصرية .. بل كانت العنصر الثاني في تكوين « الحرب البديلة » : محدوديتها العسكرية أولا ، والاستبعاد السياسي للطرف الدولي الحليف ثانيا .

● وهما العنصران اللذان يرشحان تلقائيا قدوم العنصر الثالث دون تواطؤ معه ، فكما ان اقضاء علي صبري والآخرين لم يكن مرسوما مع ممثل المصالح الاميركية في القاهرة ، فقد جاء توقيته مع زيارة روجرز للقاهرة بمثابة « دعوة » لتكريس الاتصالات السرية السابقة مع الولايات المتحدة ، لا اكثر . كذلك الامر في الاستغناء عن الخبراء العسكريين السوفيات الذي علق عليه كيسنجر بدهشة بأنه لو كان الرئيس السادات وضع هذه الاجواء المشيرة شرطا على مائدة المفاوضات لكنا اعطيناه في مقابله ، ولكنه في الحقيقة قدمه مجانا . وهذا صحيح ، لم يكن الاجراء شرطا ولا تواطؤا ولكنه كان « دعوة » جديدة لأميركا . واقبلت « الحرب البديلة » دعوة أخيرة استجابت لها على الفور .

لماذا ؟ يقول الدكتور هنري كيسنجر في كتابه « ضرورة الاختيار The Necessity of Choice » - مقدمة الفصل الرابع وعنوانه « تقييم الحرب المحدودة » - ان « الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة الماكرة لا تتعدى قيودا معينة » .

(١٥) المصدر السابق ( ص ١٦٤ و ١٦٥ ) . ونلاحظ من هذه الواقعة وحيدة اسلوب الرئيس السادات في التعامل مع معاونيه ، اسلوب الاقالة والاعتقال والنفي عند بروز اية معارضة . وهكذا كان موقفه من علي صبري الذي عارض مبادرة شباط ١٩٧١ لفتح القناة كبديل للحرب . وهكذا كان موقفه من وزير حربيته الاثير محمد احمد صادق عام ١٩٧٢ وكلاهما اقبل وحكم واحدهما سجن . وهكذا كان موقفه من الفريق الشاذلي أثناء الحرب حين اعترض على الموقف الرسمي من فترة الدفرسوار فقد اقبل ونفي الى الخارج سفيرا . هذا من ناحية الاسلوب . اما « المضمون » فالمبادرة المبكرة والحرب المحدودة كلاهما تؤديان الى فكرة واحدة هي استبعاد « حرب التحرير » واستكشاف اتفاق « الحرب البديلة » سياسيا او عسكريا .

(١٦) المصدر السابق ( ص ١٦٤ )



ويرصد لنا الدكتور سعد الدين ابراهيم في كتابه « كيسنجر وصراع الشرق الأوسط » (١٧) مراحل تطبيق نظرية وزير الخارجية الاميركي على حرب تشرين الاول هكذا :

ا - كانت الدعوة الى وقف اطلاق النار والعودة الى خطوط ما قبل ٦ اكتوبر ١٩٧٣ هي خطوته الاولى ( ص ٩٩ ) .

ب - في اليوم الثالث ( بين ٨ و ١٠ اكتوبر ) للقتال قامت الولايات المتحدة باقامة جسرها الجوي المكثف بالسلاح لاسرائيل ( ص ١٠٢ ) .

ج - في اليوم الرابع للحرب ، قدم كيسنجر اقتراحا آخر لوقف اطلاق النار ، ولكن في هذه المرة على اساس بقضاء الفريقين المتحاربين في اماكنهما . وكان هذا يعني نصرا جزئيا للعرب ( ص ١٠٠ ) .

د - في اليوم العشرين من اكتوبر كان الاختراق الاسرائيلي في الجبهتين المصرية والسورية قد اعطى ثماره العسكرية الضارة بالانجاز العربي في الاسبوع الاول « وهنا وجد كيسنجر فرصته الذهبية في ان يفرض معادلة جديدة لوقف القتال بموافقة كل الاطراف . طار الى موسكو بناء على دعوة الامين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ليونيد بريجنيف . وفي العاصمة السوفياتية توصلت الدولتان السيتى مشروع اتفاق بوقف اطلاق النار ، وقدماه سويا الى مجلس الامن حيث ووفق عليه « ( ص ١٠٤ ) .

هـ - بينما كانت مغامرة الدفرسوار مظهرة سياسية اكثر منها ثغرة استراتيجية ، اتضح لاسرائيل « ان هذا النصر التكتيكي يمكن ان يتحول الى مصيدة استراتيجية تفني فيها قوات هذا الجيب المحاصر بدوره من ثلاث جهات ... فاسرع كيسنجر بالذهاب الى الشرق الاوسط ، وتنقل بين القاهرة وتل ابيب . ومع ١١ نوفمبر ، تشرين الثاني كان قد توصل الى اتفاق مبدئي بين مصر واسرائيل « ( ص ١٠٧ ) . وفي ٢١ ديسمبر ، كانون الاول ، التقى المصريون والاسرائيليون للمرة الاولى في جنيف ، وكان ذلك انجازا اميركيا لا ريب فيه احرزه كيسنجر . والسؤال ، لمن ؟

لاميركا اولاً ، فالشرق الاوسط « اقيم قطعة عمار في العالم » كما قال

عنها ايزنهاور (١٨) حرقيا. « The most Valuble Piece of real estate in the world » وليست صدفة انه كان صاحب المشروع المعروف باسمه « ملء الفراغ » في الشرق اوسط بعد جلاء القوات الفرنسية والبريطانية والاسرائيلية عن مصر بعد عدوان ١٩٥٦ . وهو المشروع الذي اتيح له ان يبعث من جديد على ايدي كيسنجر عام ١٩٧٣ واضعا في الاعتبار متغيرات ١٥ عاما .

ويستخلص الدكتور سعد الدين ابراهيم من « الثوابت والمتغيرات » تصورا اميركيا لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط يشبه « مثلثا » ضلعه الاول عسكري سياسي والثاني اقتصادي والثالث ثقافي حضاري . وهو مثلث مترابط الاضلاع . ففي الوقت الذي كانت فيه سفن الاسطول السادس تدخل المياه المصرية ( للمساعدة ) في تطهير القناة ، كانت اكبر ثلاثة بنوك اميركية تطلب تراخيص بفتح فروع لها في مصر ، وكانت الجامعة الاميركية في القاهرة تطلب رفع الحراسة المصرية عنها لتعود مؤسسة اميركية خالصة بلا تدخل او توجيه من قبل السلطة المصرية الوطنية . والتحرك على هذه الجبهات الثلاث تم في خلال اسابيع قليلة بعد حرب اكتوبر ( ص ١٢٩ من كتابه المذكور ) . ولتنفيذ هذا المخطط استجابت الولايات المتحدة لدعوة السادات التي اتخذت هيئة « الحرب البديلة » وهي الهوية التي اعلنها سياسيا في ذروة « القتال » عبر خطابه في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ ، واثناء الاختراق الاسرائيلي للدفرسوار . استجابت الولايات المتحدة لدعوة السادات ، لمصلحة اميركا اولا التي كان كيسنجر صريحا في تحديدها بالامن الاستراتيجي . الاميركي في منطقة من اكثر المناطق حساسية ، وبثامين الطاقة للغرب بقيادة الولايات المتحدة ، وباقتلاع السوفيات من مصر حسب تعبيره «Expelling the Soviets From Egypt» متبعيا لتحقيق هذه الاهداف وسيلة الابتزاز العسكري بالوكالة : ( اسرائيل في الشرق الاوسط وايران في الخليج ) وتعريب الصراعات المتصلة بقضية فلسطين ( من مذبة ايلول الاردني الى حرب لبنان ) التي تحييد وتجميد العسكرية العربية : ( من اتفاقية سيناء الثانية الى التدخل السوري في لبنان الى حرب مصر وليبيا الى المداخلات العربية في القرن الافريقي ) الى الالتفاف الاقتصادي بالوعود التي نثرتها زيارة نكسون للقاهرة في ١٠ حزيران ، يونيو ١٩٧٤

(١٨) قال الرئيس ايزنهاور في الفقرة ذاتها : ان الشرق الاوسط هو الجسر الذي يربط بين اوربا وآسيا وافريقيا . ولقد ولد على ترابه كبار الرحالة والتجار ، وجانب ارجاء جيوش الفراع والفاحين على مر العصور . ثلاثة من الاديان العالمة نشأت هناك . . ونحت ارضه يرقد اكبر مخزون من احتياطي العالم المعروف من البترول في الذهب الاسود الذي نعتمد عليه في عصر الالة » من مذكرات الرئيس الاميركي :

Dwight Eisenhower, The White House years: Waging Peace, 1956 — 1961 (New York: Doubleday, Page 20).



الى محاولة صندوق النقد الدولي رفع الدعم عن السلع الرئيسية والتي اثمرت احداث ١٨-١٩ ويناير، كانون الثاني ١٩٧٧ ، واخيرا وقد يكون اولا تصفية المناخ الراديكالي في المنطقة وخاصة قوى اليسار في مصر والعالم العربي عموما .

وكما كان الانجاز الاول للدكتور هنري كيسنجر - بعد الحرب - لمصلحة اميركا ، كذلك كان لمصلحة اسرائيل ، والنظم العربية المحافظة ، وبعض القنات الاجتماعية المصرية التي تركز عليها دعائم النظام . ان هذا الانجاز هو الذي قناد منطقيا اتفاقية سيناء الثانية والذي دفع اسرائيل الى التراجع عن الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ رغم اندفاع الرئيس السادات الى زيارة القدس . وهو نفسه الانجاز الذي دفع المملكة العربية السعودية الى قيادة المنطقة جوالي اربع سنوات (١٩) . وهو ايضا الانجاز الذي اتاح للقوى الاجتماعية الوافدة المؤلفة في هيكل السلطة المصرية فرصة التنفس دوليا ، فبعد ان كانت شبه محاصرة اوضحت تستطيع الاشارة الى اميركا كصديق دولي والى وزير خارجيتها بكلمة « عزيزي » .

### ٣ - البحث عن الشرعية

لا شك ان الحرب كعمل اجتماعي لا بد من دراسته في سياقها التاريخي بشرط ان يكون التاريخ هو الماضي والمستقبل . فاذا كان الكثير مما جرى قبيل تشرين الاول ١٩٧٣ يفسر قرار السادس من هذا الشهر ، فان ما جره بعده يكمل التفسير . . لقد كان النظام المصري الباحث ابدا عن هوية قبل الحرب هو نفسه الباحث عن الشرعية اثناءها وبعدها . ولا ريب ان الحرب كعمل عسكري منحته الشرعية على الفور ، شرعية القدرة على « اعلان » الهوية . وهي شرعية بالغة الاستثناء في التاريخ عموما ، والتاريخ المصري على وجه الخصوص ، وتكاد تكون نقیضا للشرعية التي اكتسبها عبد الناصر في حرب ١٩٥٦ .

والرئيس السادات بخطابه في السادس عشر من تشرين الاول ١٩٧٣ وكذلك رئيسة وزراء اسرائيل السيدة غولدا مائير بخطابها في اليوم نفسه ، كانا قد اعلنا من موقعين مختلفين هوية الحرب على العالم كله . . رغم الزيارة السرية التي قام بها الرئيس الجزائري هواري بومدين الى موسكو ليلتق القادة السوفيات « ان تلك

---

(١٩) يقول كمال حمدان في مقال « النفط العربي بؤرة الاهتمام العالمي » بكتاب « الدول الكبرى والصراخ العربي الاسرائيلي » - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦ - « ان مرحلة التراجع السياسي التي تولت تنظيمها القيادة المصرية بدعم من السعودية أدت الى تنازلات جدية على جبهة النفط . . مما اتاح لشركات الكارتيل النفطي ان تلتقط انفاسها من جديد بعد سلسلة التراجعات التي فرضت عليه في العام ١٩٧٣ . . بطلب مباشر من السعودية ومصر وضعف سعودي مصري مشترك » ( ص ١٤ ) . وراجع ايضا للدكتور صادق العظم « سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٧ .

الحرب التي بدأت يوم ٦ تشرين هي أول حرب تحرير شاملة ، ووافق الاتحاد السوفياتي على أن يفي بكل التزاماته نحوها وسافسر كوسيفن رئيس الوزراء السوفياتي ليدرس الموقف على الطبيعة ، ولكن قبل وصوله ، وبشكل مفاجيء كان هناك مشروع سلام وطلب لوقف إطلاق النار طرحه الرئيس السادات في خطاب له أمام مجلس الشعب . وبعد محادثات مكثفة كان هناك الحاح من القاهرة على الاتحاد السوفياتي أن يتدخل لوقف إطلاق النار ، وقد ضمن هذا الطلب في رسالة خطية الى القادة السوفيات « (٢٠) » .

ويقول الفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية في الندوة الدولية لحرب أكتوبر « تم التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ على أنها حرب محلية شاملة .. لها أهداف استراتيجية حاسمة بحيث ت قلب الموازين في المنطقة ، وتهدم نظريات إسرائيل ودعائم استراتيجيتها » (٢١) . ولكن البريجادير جنرال البريطاني كنيث هنت في الندوة ذاتها - علينا أن نلاحظ أن هناك فاصلا زمنيا يبلغ عامين بين الحرب والندوة - يقول « كانت الصدمة النفسية التي حدثت لإسرائيل نتيجة للحرب - التي لم تكن متوقعة ابدا - هائلة وأحدثت شروخا عميقا . وأظهرت مدى ثمن الاختلال على غرة دون استعداد ، غير أنها في نفس الوقت من الناحية البشرية والمادية زادت من قيمة الحدود الآمنة والاعماق في العقول الإسرائيلية » ( ص ١٠٢ من مجلد الندوة ) . وقد أكدت إسرائيل نفسها تصور الخبير العسكري البريطاني بعد خمس سنوات من نهاية الحرب وبعد زيارة رئيس أكبر دولة عربية للقدس ، باصرارها على بقاء مستوطناتها العسكرية في سيناء .

غير أن المهم هو التناقض بين كلام الفريق الجمسي - الذي لم يكن الرجل الاول ولا الثاني في غرفة العمليات فضلا عن التخطيط قبلها - وكلام هيكل الذي كان رغم أنه رجل مدني قريبا غاية القرب من الأحداث ، كما يشهد له كتابه « الطريق الى رمضان » فقد ذكر لقاء هاما بينه وبين السفير السوفياتي فينو غرادوف أثناء احدى ليالي الاسبوع الاول من القتال ، قال له السفير « كنت طوال اليوم في اجتماعات مستمرة مع ملحقينا العسكريين . وأقول لك الحق ، انهم غير مرتاحين الى النحو الذي يتطور اليه الموقف . ولست أدري السر في عدم تقدمكم الى الممرات !؟ ان هذا ليس بالأمر المنطقي الذي يجب على جيشكم ان يفعله فقط ، لكنه يساعد ايضا في تخفيف الضغط على السوريين .. ان الوقت ضيق جدا أمام العرب للحصول على النتائج » ثم قال السفير ان من بين الاسئلة التي وجهها اليه بريجنيف بالتليفون في ذلك اليوم « ما هي حدود اهدافهم المحدودة » ويعلق هيكل بأن الرئيس السادات كان لا يزال يؤكد للسوفيات بأن هذه الحرب محدودة » ( ص

---

(٢٠) طاهر عبد الحكيم - خطوة خطوة من العدوان الى الردة - مطابع « دار الثورة » بغداد ١٩٧٦

( ص ١٦ و ١٧ ) .

(٢١) أبحاث الندوة في المجلد المذكور سابقا ( ص ٢٧ ) .



١٩٧ من كتابه المذكور ) . وهو تأكيد يتناقض مع تأكيدات الرئيس الجزائري . . ورغم ذلك كان الجسر الجوي السوفياتي لمصر وسوريا كان قد بدأ بالفعل ( الصفحة نفسها ) . وقد ابلغ هيكل الرئيس بما دار بينه وبين السفير الروسي فأجاب السادات « كما قلت لحافظ الأسد ، فان الارض ليست مهمة ، انما المهم هو استنزاف العدو . وانا لا اريد ان ارتكب خطأ الاندفاع الى الامام بسرعة كبيرة لمجرد كسب المزيد من الارض » . وقال له الفريق احمد اسماعيل وزير الحرب الدائرة « اتعرف . . تلك كانت فيتي ( اي الوصول الى الممرات ) لكنه لا بد لنا الآن من تعديل خططنا نظرا الى الوضع على الجبهة السورية . ذلك انه لا بد لنا ، اذا تحول العدو وركز كل هجماته علينا ، من ان نتجنب بأي ثمن ان تكون قواتنا منتشرة بطريقة خطيرة » ( ص ١٩٩ ) .

ويبدو من الطاب المصري بوقف اطلاق النار الى خطاب الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٧٣ مرورا بزيارة بومدين السرية لموسكو ، ان الرئيس المصري كما تمكن من خداع الجميع قبل الحرب من قبيل « الابهام » العسكري بقصد مفاجأة العدو ، فانه تمكن بديكور « الحرب البديلة » ان يخدع الجميع اثناء الحرب مسن قبيل الابهام السياسي بقصد مفاجأة الحليف العربي والدولي . ويبدو انه منذ ذلك الوقت تكرر الشرح العميق في العلاقات المصرية السورية . وقد كتب الرئيس حافظ الأسد وقتذاك الى الرئيس السادات ما نصه « لقد كنت افضل - ونحن لا نزال وسط المعركة - ان اطلع على المقترحات التي اعلنتها في مجلس الشعب قبل ان تعلنها . . ان من حق كل منا ان يعرف افكار ونوايا الآخر قبل ان يسمعها من الاذاعة ، ما دمنا مشتركين في معركة حياة او موت » ( ٢٢ ) .

وقد رد الرئيس المصري على زميله السوري بما اصبح بعدئذ فكرا سائدا في خطبه كلها ، قال « لقد قاتلنا الاسرائيليين السى اليوم الخامس عشر . وكانت اسرائيل وحدها في الايام الاربعة الاولى . لكنني كنت في العشرة ايام الاخيرة اقاتل الولايات المتحدة ايضا عن طريق الاسلحة التي ترسلها لاسرائيل . واقولها بصراحة: انني لا استطيع ان اقاتل الولايات المتحدة » ( ٢٣ ) . ويرد كيسنجر نفسه على هذه الفكرة التي استهوت الرئيس السادات بأن « اميركا لم تبدأ جسرها الجوي الا بعد ما بدأ السوفيات جسرهم » ( ص ٢١٠ من « الطريق السى رمضان » ) . ويقول الكولونيل تريفور . ن . ديبوي في ندوة حرب اكتوبر الدولية « لمست لدى اصدقائي العرب تلبدبا غريبا في الآراء حول نشاط القوتين العظميين اثناء الحرب . فهم يعتبرون العون من روسيا شيئا طبيعيا لا غبار عليه لانها اخذت على عاتقها التزاما ادبيا بتزويدهم بمعظم متادهم وتدريبهم على استخدامه ، ولكنهم سرعان ما

( ٢٢ ) الطريق الى رمضان ( ص ٢٠٩ ) .

( ٢٣ ) المصدر السابق ( ص ٢١٥ ) .

يؤكدون ان روسيا لم تكن لها علاقة بخوض الحرب ، فقد خطط لها العرب وقاتلوا فيها بدون اي معونة خارجية . ومن ناحية اخرى يندد العرب بالدعم الاميركي لاسرائيل ويعتبرون قيام اميركا بتزويد اسرائيل بالسلاح والمعدات انما هو اشراك لنفسها في الحرب ضد العرب » ويستدرك في ما يشبه السخرية باصحاب هذا القول « ولا أظن احدا لا يزال يعتقد ان الاميركيين قد اشتركوا في القتال » ثم يستأنف « وفي رأبي ان التفكير بهذا الشكل يفقر الى الترابط والمنطق لانه يقوم على فهم خاطيء تماما لدور القوتين الاعظم » ( ص ٥٥ من مجلد اعمال الندوة ) .

على أية حال فمن سوء حظ الرئيس السادات ان حجته الاميركية لم تقنع احدا ( اذا تسينا تماما انه اذا كانت جنسية السلاح هي التي تحارب فمعنى ذلك ان روسيا واميركا هما اللذان تحاربا طيلة ٣٠ عاما ) . على انه من سوء حظ مصر ، والعرب عموما ، ان هذه الفكرة قد ترجمت عسكريا على الفور بما سمي بغسرة الدفروسوار . وهي الثغرة التي وصفها الخبير العسكري البريطاني ادغار . او . بالانس في ندوة اكتوبر الدولية بهذه الكلمات بانها « معركة الدعاية » وانها « ابرزت شجاعة وصلابة صفار الضباط وصف الضباط والجنود المصريين الذين صمد كثير منهم في جيوب مقاومة صغيرة في المناطق التي ادعى الاسرائيليون انهم احتلوها . واصيب الاسرائيليون بخيبة أمل كبرى عندما رفض الجيش الثالث المصري ان يلقي سلاحه ويستسلم . برغم انه كان يعاني نقصا في الذخيرة والماء والمؤونة . ورغم ما تعرض له من المشاق والهجمات والقصف ومنشورات الدعاية الاسرائيلية » ( ص ١٩٠ من مجلد اعمال الندوة ) .

ولكن الحقيقة في مشكلة « الثغرة » اوما اليها الرئيس السادات في كتابه « البحث عن الذات » ( ص ٣٥٦ و ٣٨٦ ) حين قال مرتين ان معركة الثغرة كان يمكن ان تكون احدى اروع معارك العرب لولا ما قيل من ان كيسنجر هدد في هذه الحال بتدخل اميركي مباشر . بالاضافة الى « المناورة النووية » الشهيرة واعلان حالة الطوارئ في حدها الاقصى للقوات الاميركية في انحاء العالم . ولكن الحقيقة العسكرية البسيطة رواها هيكل في « الطريق الى رمضان » بصراحة كاملة « كان يوم ١٧ اكتوبر ، تشرين الاول حين صدر الامر الى تشكيل مشهود له بالكفاءة هو لواء المظلات المصري ٢٢ بالتحرك للسيطرة على الموقف . وكانت عناصر من هذا اللواء وصلت تقريبا الى تقاطع الطرق الاسرائيلية . كما كان رجال الضفادع البشرية ، بالتنسيق مع قيادة اللواء ، قد استعدوا لنسف الجسر عندما تلقنوا الامر بالتراجع واقامة جبهة على خط الفرقة نفسه الواقفة بجانبهم لتجنب وجود نتوء . وكان من العسير على العقيد قائد اللواء ان يصدق ان هذا الامر صادر من مقر القيادة المصرية ، وطلب تعزيزا له ، فجاءه التعزيز من ضابط يعرف صوته . لكنه في محاولة منه لكسب الوقت ، واتاحة الفرصة لنجاح مهمته ، فانه طلب تعزيزا للامر من مقر القيادة العليا للقوات المسلحة في القاهرة . وجاءه التعزيز ايضا ، فاضطر على رغم انه الى رفع قبضته عن زمامة الرقبة الاسرائيلية وكان قاب قوسين



او ادنى منها . وكانت مدفعية الجيش الثاني تحت اشراف قيادة قديرة للعميد عبد الحليم ابو غزالة ، وعناصر من مدفعية الجيش الثالث بقيادة ضابط لا تقل كفاءته عن قيادة ابو غزالة ، قد بدأت في قصف جسور العدو واصابتها بأكثر من اصابة مباشرة حين تلقت القيادة بتدويرهما أمرا بالانسحاب » ( ص ٢١٢ ) .

ان أهمية « ثغرة الدفرسوار » في مسيرة حرب اكتوبر اتت في ضوء تصريحات السادات وحكاية هيكل وشهادة الخبراء الاجانب حددت بشكل قاطع هوية « الحرب البديلة » . ولم يكن خطاب الرئيس السادات في اول ايام الثغرة الا « الفطاء الشرعي » لهذه الهوية . ومن هنا يلتمس المرء عذرا حقيقيا للذين وصفوا الحرب من المصريين والعرب بأنها « حرب تحرير وطنية شاملة » والذين قالوا انها « تمثيلية التواطؤ مع اميركا » . فالشكل الخارجي للحرب ، اي انجازاتها العسكرية في الايام الاولى ، تمنحها بغير شك صفة التحرير للارض . اما مضمونها السياسي فقد رسمته اوامر الانسحاب وعدم تصفية الثغرة الاسرائيلية في الدفرسوار ، ومفاوضات الخيمة ١٠١ وتوقيعات قصر الامم في عاصمة سويسرا . وهو مضمون « الوقاية » من مقومات ثورة جديدة في مصر بأجهزها عن طريق اكتساب الشرعية في ميدان القتال .



لقد قامت العسكرية المصرية بدور تاريخي في الحرب ، ولكن المسافة بين الوجه العسكري والوجه السياسي للسادس من اكتوبر ٧٣ يظل مصر كلها . . لان قرار الحرب الذي اتخذته الشعب العربي في مصر كان يستهدف شيئا نقيضا للتنفيذ . ومن الجلي ان القوات المسلحة المصرية كانت تعي مضمون القرار الشعبي ، ولا علاقة لها بنوايا القرار السياسي . وحين كانت تكتشف نتفا من هذه النوايا وتعرض عليها بالقول او الفعل كانت تلقى البصير المحتوم لا بة معارضة . فالشعب والجيش المصريان هما المسؤولان عن الوجه الايجابي الخلاق للاسبوع الاول من حرب اكتوبر ١٩٧٣ والرئيس وحده هو المسؤول عن « المعادلة » التي ظن انه يستطيع ان يخربها من الميدان الى مائدة المفاوضات .

ويستطيع الرئيس السادات والسلفيون العرب والاميركيون والدولة العبرية جميعا القول بأنهم انتصروا بهذه الحرب لا في هذه الحرب . . فقد تمكنوا من توظيفها لتحقيق مخططات كل منهم على حدة والحد الأدنى من خططهم منجتمعة . . كرسى للرئيس السادات انقلابه في « نظام شرعي » امتص الغضب الشعبي العام لآمد طويل ، وتمكن من الافصاح عن الاسس الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للنظام الجديد . وكرست للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على موارد النفط وطرق مواصلاته « ليس فقط من اجل مواجهة أزمة الطاقة » . ولكن لفرض مزيد من السيطرة على دول اوربا الغربية واليابان التي تعتمد بشكل اساسي على بترول

الشرق الاوسط ، وذلك لمعالجة المشاكل النقدية المترتبة على العجز في ميزان مدفوعاتها » (٢٤) وكرست للدول المنتجة للنفط من العرب المحافظين دورا قياديا في احداث المنطقة (٢٥) وكرست لاسرائيل زمام المبادرة الاستراتيجية من جديد قالت - مؤقتا على الاقل - السادس من اكتوبر ١٩٧٣ من تاريخ الصراع بامتصاص نتائجه بل واستغلالها وتجاوزها .. الى حد احتلال الجنوب اللبناني في ربيع ١٩٧٨ وكان هزيمة حزيران ١٩٦٧ لا زالت تعطي ثمارها .

والمسؤول هو نظرية « الحرب البديلة » التي تقي الحاكم ثورة على انقلابه بعض الوقت وتكسبه شرعية لوقت آخر ، ولكنها تنقلب على الوطن والامة كلها لوقت يطول .. بعد زوال الاشخاص والنظم .

### \*\*\*

عندما شقت سيارة الرئيس المكشوفة شوارع القاهرة الرئيسية في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ طريقها الى مجلس الشعب ( البرلمان ) كان الذين توقعوا الحرب والذين فاجاهم التوقيت والذين لم يتوقعوها على الاطلاق ، يحتشدون جميعا على الجانبين « ببايعون » النظام الجديد . كانت هذه هي لحظة ميلاد « الشرعية » لانقلاب أضناه البحث عنها طويلا . فخلال ثلاث سنوات صعبة تبدأ من خريف ١٩٧٠ الدامي والاسود والحزين ( خريف ايلول الاردني الفلسطيني ورحيل عبد الناصر ) ظل الانقلاب المصري في السلطة يبحث عن الشرعية التي تؤمن له البقاء واستكمال اسباب التحول السلمي من مجتمع يحلم بالثورة الى مجتمع يحيا الثورة المضادة . وهنا يجب ان نتابع خطبين متلازمين في الخصوصية الاجتماعية التاريخية الثقافية المصرية . الخط الاول هو عبادة الشرعية التي تجلت قديما في توحيد الاله والملك ( فرعون ) وتجلت حديثا في ثورة يوليو ، تموز ذاتها عام ١٩٥٢ حيث لم يفهم العالم غالبا كيف يودع الثوار العسكريون ملكا توديعا رسميا حتى اللحظة الاخيرة ، وكيف تظل مصر « ملكية » عاما كاملا بعد قيام الثورة .. ولعل هذين المشهدين من بين المظاهر التي ضللت البعض عن المضمون « الثوري » لانقلاب ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ فحسبوه انقلابا يكرس الهوية الاقتصادية والسياسية للنظام القديم بوجوه شابة جديدة ، وليس انتقالا سلميا للسلطة من نظام الى نظام . ولقد انشغل فقهاء القانون الدستوري حينذاك بمجلس الوصاية على العرش وثيقة تنازل الملك لولي عهده الأمير الطفل ، انشغالا زمرع ثقة الكثيرين

---

(٢٤) طاهر عبد الحكيم - حول حرب تشرين والتسوية الاميركية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦ - ( ص ٢٢٦ ) .

(٢٥) راجع تفصيلا : د. حامد ربيع - سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي - المؤسسة العربية للدراسات - بيروت ١٩٧٤ ( ص ٢٠٣ وما بعدها ) .



وأصاب المتحمسين للتغيير بالقلق . خاصة وأن الدين شغلوا مقاعد مجلس الوصاية على العرش كانوا من المحسوبين على غلاة اليمين الديني المتطرف . وكان القائم مقام رشاد مهنا بلحيته الكثيفة وانتمائه للاخوان المسلمين أبرز وجوه هذه « الواجهة الملكية » حيث لم تعلن الجمهورية الا في ١٨ يونيو ، حزيران ١٩٥٣ .

ان عبادة الشرعية عند المصريين ، لا عبادة الفرد ، من أهم خصائصهم الوطنية، فهي تعني لديهم القانون والنظام والسلم ولا تعني مطلقا الدكتاتورية والظلم . بل ربما كان العكس هو الصحيح ، فالقانون والسلم والنظام توجز في الضمير الحضاري العريق معاني الحرية والعدل والتقدم . ولا بد أن ندرك هذا الجذر البعيد حتى نتفهم العديد من المفارقات في وعي وسلوك المواطن المصري .

والخط الثاني الملازم لذلك الخط في « الخصوصية المصرية » هو انتفاء الحرب الاهلية من تاريخهم ، فهم يتوحدون وطنيا ، سواء ضد السلطان المحلي في عمل سلمي شامل ، أو هم ينصهرون في حرب تحريرية ضد الاجنبي يبدلون فيها الدم بشجاعة اسطورية . ومن هنا كان « الاجماع » الشعبي عند المصريين لخلق جاكيم ما عملا سلميا ، والاجماع المضاد ، اي تأييد حاكم ما ، يتم غالبا عبر حرب تحريرية ضد الغازي الاجنبي يقودها هذا الحاكم . فليس هناك حل وسط كما يتوهم البعض او هاما جغرافية عن طبيعة المصريين ، وليس هناك نوع من « التسليم » كما يتوهم البعض او هاما تاريخية عن سنيكلوجية المصريين . حتى عندما « يتفرجون » على صراعات الغزاة مع بعضهم البعض ، فهم لا يتخذون بهذه الفرجة موقفا سلبيًا، ولكنهم يفتنمون فرصة الصراع حتى يضعف الفريقين ثم يقومون هم بالضربة القاضية .

وتعود فكرة الارتباط بين الاجماع الشعبي في السلم والحرب ، الى القيمة المحورية التي تحتلها « الارض » في حياة المصريين أصحاب أعرق حضارة زراعية عرفها الانسان . . حتى ان توحيد الاله والملك في العقائد المصرية القديمة يبدو انعكاسا معقدا لتوحيد الارض والانسان ، فشرعية الملك هي مدى ارتباطه بالطلق السماوي الذي تعرفه الارض والرعية معرفة مباشرة ( كاشعة الشمس أو ماء النيل ) . وكما في السماء كذلك على الارض ، فشرعية الحكم هي ثمرة ارتباطه بالارض والانسان . ولم تكن الديانات المصرية القديمة وفي مقدمتها ثورة اخناتون الا تعبيرات سوسيولوجية عن هذا « التوحد » و « التعدد » في تاريخ مصر الاجتماعي كمظهرين غير متناقضين لجوهر واحد : الاجماع السلمي لتغيير النظام ( اي سحب الشرعية ) والاجماع الدموي على تحرير الارض والانسان ومنح الشرعية لمن يقود الحرب ، اي لمن يحقق هذا الهدف . كان الشعب المصري هو الذي ثبت محمد علي على الاريكة المصرية حين استقل بمصر ، وهو نفسه الذي خلع فاروق آخر السلالة العلوية في حكم مصر ، هو الذي أعطى الشرعية وهو الذي استردها . وكان الشعب المصري هو الذي وقف خلف الضابط احمد عرابي في مواجهة الخديو بساحة قصر

عابدين ، وهو نفسه الذي وقف خلف جمال عبد الناصر في الساحة ذاتها . ولعله لم يمنح عبد الناصر الشرعية الحقيقية الا حين قاد حرب السويس عام ١٩٥٦ .

لم تكن هذه المعاني او ظلالها بعيدة ، في ارجح الاحتمالات ، عن مخيلة الرئيس السادات ، او في اللاشعور على اقل تقدير ، وهو يشق الطريق المزدحم بالمواطنين الى البرلمان صبيحة السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ . فقد كان على يقين داخلي صارم بأن هذا الشعب قد اجتمع عفويا ليمنحه « البيعة » التي طال انتظاره لها منذ عام ١٩٧٠ . كانت شرعيته الاولى مستمدة من انه كان « نائب جمال عبد الناصر » واحد رجالات ثورة يوليو الباقين ، وقصد اهتزت هذه الشرعية الشكلية بمجموعة الاجراءات التي اقدم عليها منذ ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ حيث كرس انقلاب الرحيل المباغت لقائد الثورة . ومن هنا كانت الشرعية الجديدة ، والبالغة الاستثناء ، أكثر من ضرورة لا لتثبيت ما سبقها فحسب ، بل لتبرير الخطوات اللاحقة واقامة النظام الجديد كلياً . لقد فهم الشعب المصري من اكتوبر ١٩٧٣ ما لم يقصده الرئيس . يقول في كتابه « البحث عن الذات » - مشيراً الى أحداث الطلاب والمثقفين بين نهاية ٧٢ وبداية ٧٣ - « في خطابي يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ اعلنت اني قد عفوت عفوا تاما عن الطلبة والصحفيين . . حتى القضايا التي كان الطلبة متهمين فيها ، وكلهم من اليساريين ، اسقطتها جميعاً وكأنها لم تكن . . تلقف اليساريون هذا وفسروه على انه **مصالحة وطنية من أجل تبعيم الجبهة الداخلية** ولم يخطر لهم على بال ان هذا كان جزءاً من تخطيطي للمعركة » (٢٦) . وهو اعتراف مثير للدهشة ، فالوحدة الوطنية التي فسر بها اليسار قرار التجديد للاجراءات الاستثنائية لا يضعها الرئيس في اعتباره رغم انها « مضمون » الاجماع الشعبي في منح الشرعية . غير ان مصدر الاثارة يكمن في قوله ان قراره بالعفو عن الطلاب والصحفيين كان جزءاً من « التخطيط للمعركة » . وكأنه يقصد به مجرد « المناورة » . وقد برهنت مسيرة الحرب ونتائجها العسكرية والسياسية على صحة كلام الرئيس ، اذ هو اجري - بواسطة الحرب - عملية مقايضة لا مثيل لها: اذ حقق العبور غرب قناة السويس عدة كيلومترات ليصبح الطريق المعكوس الى القدس ممكناً . وهو الامر الذي لم يخطر فعلاً لا على بال اليسار وحده ، بل ولا على بال احد مطلقاً .

#### ٤ - الانصر واللامزية

لعب الاسبوع الاول من حرب اكتوبر ١٩٧٣ دوراً استثنائياً في حياة الشعب المصري وحاكمه بفضل المؤسسة العسكرية الوطنية . حصل الجاكنم على الشرعية التي يريدونها ، ولكن ليفصل ما يستحيل فصله ، فقد اخذ الشكل - وهو الاجماع



الشعبي على التحرير - ورفض المضمون وهو وحدة الأرض والإنسان . ولنسو ان الرئيس السادات قد استطاع ان يوحد الأرض والإنسان في حرب تحريرية لكليهما ، لاستطاع ان يتجاوز أمجاد البطولة الوطنية في تاريخ مصر الحديث من أحمد عرابي الى عبد الناصر . ولكنه افتراض غير علمي ، لان احدا لا يتجاوز نفسه ومكوناته الموضوعية . لذلك ففي الوقت الذي اراد فيه تحت الاضواء المتلألئة ان يمنح الأرض مقابل الشرعية ويأسر الإنسان ، فقد الأرض ذاتها . فقد هُنا رمزيا بالعبور الاسرائيلي المضاد غرب السويس . ثم فقد هُنا استراتيجيا باستحالة حصوله على مكسب سياسي يتجاوز ما استردته القوات فعلا من الاراضي المحررة . والحقيقة ان « الفقدان » لم يكن من نصيب الرئيس ، بل من نصيب الشعب السلمي خسر رهان الشرعية والجيش الذي اهذرت انتصاراته . فلقد فوجئ العسكريون المصريون بالقائد الاعلى للقوات المسلحة - الرتبة الشرفية لرئيس الجمهورية - وهو يعرض على العدو في السادس عشر من اكتوبر اسلوبا آخر للحل غير الاسلوب العسكري الذي لم ينجز كل اهدافه بعد . كان مؤكدا ان القيادات التي توالى على الجيش المصري بعد هزيمة ١٩٦٧ لم تخطط لتحرير فلسطين ، ولكنها خططت لتحرير سيناء حتى المرات على الاقل . ورغم اية تحفظات على الميول السياسية لبعض هذه القيادات الا ان هذا الهدف لم يتغير قط . وهو السبب الكامن وراء الاضطرابات المتوالية بين الرئيس وهذه القيادات التي كان سرعان ما يلجأ اليها تغييرها . ويبدو ان المشير الراحل أحمد اسماعيل - وزير الحربية البديل للفريق صادق - هو وحده الذي كان قريبا من القرار السياسي للرئيس . وهو « قرار العبور » لا قرار التحرير . ثم تسببت المسافة بين القرار السياسي والقرار العسكري في مجمل التعقيدات التي رافقت نهاية الحرب وبداية الدبلوماسية ، والتي يمكن ايجازها كما يلي :

● العبور الاسرائيلي الى الغرب - مهما كان دعاية تلقيونية - لقد وضع الجيش المصري الثالث في مأزق صعب ، كما انه صاغ النتيجة النهائية للحرب وكأنها « التعادل » بين فريقين ، رغم انه تعادل غير صحيح بمعنىين : الاول هو ان القدرة العسكرية المصرية برهنت على انه يدخل في حيز امكانياتها تحرير سيناء بأكملها . وقد حرمت من تحقيق هذا الهدف حرمانا سياسيا لا عسكريا . وهي بهذه القدرة لا تتعادل مع القدرة الاسرائيلية على الصمود ، بل تتفوق عليها . ولكن المعنى الثاني النقيض ويؤدي الى النتيجة ذاتها ، هو ان تحرير عدة كيلومترات من ارضنا وبقاء غالبية سيناء محتلة ، ليس تعادلا حتى ولو لم يحدث العبور الاسرائيلي المضاد البى الغرب . في الحالين ليس هناك تعادل ، ولكن صيغة « الانصر واللاهزيمة » - كتحقيقتها : الاحرب والاسلم - كانت التمهيد العسكري للفكرة السياسية القائلة بالتكافؤ بين فريقين ، ومن ثم يمكنهما اللقواء المباشر والتفاوض والاتفاق وغير ذلك من المحطات التي تسلك الطريق المقلوب . . الى القدس ، هكذا كان الرئيس المصري امينا مع نفسه حين لجأ من الحرب - وهي

في ذروتها - الى نداء التفاوض ، لان استكمالها العسكري من المحتمل ان يؤدي الى نتائج سياسية مغايرة لحساباته كلها . ولم يكن الشعب الجريح منذ ١٩٦٧ في وضع يسمح له بالرؤية الواضحة ، فقد كان يسيرا وهو يبيع رئيسه ان يسراه يخاطب العالم ( لا العدو ) من مركز قوة ومواقع النصر . ولكن الحقيقة كانت واضحة لدى العسكريين . ومن هنا كانت التغييرات الدراماتيكية في القيادات ذات الثقل والوزن في الفكر العسكري والتخطيط الاستراتيجي (٢٧) .

● كما ان حالة « اللاسلم والإلحارب » ليست اكثر من توصيف نظري لواقع غير موجود - والا لكان اسمها الطبيعي البسيط هو ~~الهدنة~~ - اذ كنا بالفعل في حالة حرب مع اسرائيل من معركة رأس العش واسقاط ايلات الى معركة جزيرة شدوان الى حرب الاستنزاف الطويلة ، فان حالة اللانصر واللاهزيمة ليست اكثر من توصيف نظري لواقع غير موجود . . فالحقيقة السياسية هي الهزيمة طالما اننا نحن الذين أعلننا الحرب ولم نحقق الهدف فيها ، لا هدف الشعب او المؤسسة العسكرية بل هدف الرئيس ذاته والتحالف الاجتماعي الذي يمثله . . مما أدى به بالضرورة الى مجموعة من التنازلات وصلت حد زيارة القدس دون ادنى تغيير في موقف الطرف الآخر . ولقد بدأت هذه التراجعات عمليا بخطاب ١٦/١٠/١٩٧٣ ولكنها سرعان ما اتخذت معدلا مذهلا للسرعة ، بفاعلية التعقيدات التي نجمت عن « الثغرة » فسي الغرب فالخطاب يقول ما نصه « اننا على استعداد لقبول وقف إطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فورا وتحت اشراف دولي الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ، حزيران ١٩٦٧ » ثم « اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الاراضي ان نحضر مؤتمر سلام دولي في الامم المتحدة . . سأحاول جهدي ان اقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني لكي نشارك معا . . » . ورغم ان العسكريين فوجئوا بالخطاب أصلا وتوقيته ، لانهم يعرفون اكثر من غيرهم ان الواقع المستجد غرب السويس لا يستدعي التفاوض بل استكمال المهمات العسكرية ، ورغم الاستغراب الشديد الذي لقيه العرض عند المقاتل في سيناء ، ورغم عدم التشاور في مضمونه مع رفاق السلاح من الجبهات الاخرى . . فقد ظن من يسمون انفسهم بالمعتدلين ان تنفيذ هذا البرنامج يحقق بعض الاماني دون استسلام ولا مفاوضات مباشرة . ولكن الجميع بهتوا ولا شك حين لاحظوا ان

---

(٢٧) انهم « ليس في كتابه » البحث عن الذات » هذه القيادات كلها باستثناء المشير احمد اسماعيل بالانهيار رغم انها هي التي خططت ونفذت العبور الى الشرق . ولا بد هنا في تصحيح الوثائق من قراءة اهم ثلاثة احاديث صحفية ادلى بها الفريق سعد الدين الشاذلي : الى سمير كرم في « الكفاح العربي » اللبنانية بتاريخ ١٩٧٨/٧/٣ والى نبيل مغربي في « الوطن العربي » الباريسية بتاريخ ١٩٧٨/٧/١ والى ابراهيم سلامة في « المستقبل » الباريسية ايضا والتاريخ نفسه . بالاضافة الى مجموعة وثائق قدمها سمير نذا في مجلة « الف بناء » العراقية بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٢ و ١٩٧٨/٧/٢٦ و ١٩٧٨/٨/٢



صاحب الخطاب يقبل وقف اطلاق النار قبل انسحاب اسرائيل من ايسة اراض بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٨ في ٢١/١٠/١٩٧٣ وفي التاسع من نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٣ ارسل الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الى السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم ان الرئيس المصري **مبسل** اتفاقا من نقاط ست تم توقيعه في خيمة عسكرية اقيمت عند الكيلو ١٠١ في طريق القاهرة - السويس وقع فيه اللواء محمد عبد الغني الجمسي - مساعد رئيس الاركان وقتذاك - مع الجنرال اهارون ياريف مساعد رئيس الاركان الاسرائيلي وقتذاك ايضا على ما يلي :

١ - توافق مصر واسرائيل على مراعاة وقف اطلاق النار الذي دعا اليه مجلس الأمن بدقة .

٢ - يوافق الجانبان على بدء المحادثات بينهما فورا لتسوية قضية العودة الى خطوط وقف اطلاق النار القائمة في ٢٢ اكتوبر ، تشرين الاول ضمن نطاق اتفاق على فصل القوات باشراف الأمم المتحدة .

٣ - تتلقى مدينة السويس تموينات يومية من المواد الغذائية والماء والادوية وينقل جميع الجرحى المدنيين من مدينة السويس .  
٤ - لن تكون هناك عقبات في طريق انتقال التموينات غير العسكرية الى الضفة الشرقية .

٥ - تحل نقاط تفتيش دولية محل نقاط التفتيش الاسرائيلية على طريق القاهرة - السويس . وعند نهاية الطريق قرب مدينة السويس يستطيع ضباط اسرائيليون الاشتراك مع الأمم المتحدة في الاشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند ضفة القناة .

٦ - بمجرد اقامة نقط التفتيش الدولية على طريق القاهرة - السويس سيتم تبادل أسرى الحرب بما فيهم الجرحى » (٢٨) .

كان اجتماع الخيمة العسكرية عند الكيلو ١٠١ واتفاق النقاط الست تراجعا راديكاليا عن خطاب السادس عشر من اكتوبر الذي كان بدوره تخليا عن الحرب .. **نهر أولا مفاوضات مباشرة مع العدو في ارضنا المحتلة بوساطة اميركية** ، وهو ثانيا اتفاق يرم قبل اي انسحاب اسرائيلي من اية اراض ، وكان ذلك مشهدا مصفرا لجهوة المشاهد التي ستتوالى حتى زيارة القدس .. وكلما كان المشهد يكبر كان التنازل معه يكبر حتى عن حقوق الآخرين التي لا يملكها سواهم . وفي ٢١ ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٣ افتتح مؤتمر جنيف بحضور مصر واسرائيل والاردن والولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وافر الجميع الاتفاق المذكور الذي ينهي مضمون خطاب الرئيس السادات ، ويمنح كل الاوراق للولايات المتحدة .

● يجب ان نقرأ تطور النظام المصري الجديد في ضوء الارتباط بين هذا الاتفاق العسكري مع اسرائيل والاتفاق السياسي مع الولايات المتحدة ، فكلاهما وجهان لعملة واحدة ، كما سنلاحظ في مواكبة الاحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر بدءا من الحرب البديلة حتى اتفاقية سيناء الثانية حيث وصل الحكم الى نقطة التحول الاستراتيجية .

قبلها وفي ١٤/٦/١٩٧٤ كان النظام قد وصل الى نقطة الحسم السياسية ، بالزيارة التي قام بها الرئيس الاميركي السابق ريتشارد نيكسون للقاهرة ، ففي نهايتها صدر البيان التالي تحت عنوان « مبادئ العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة »

١ - ان السلام العادل يعني تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ مع الاخذ بالاعتبار مصالح شعوب المنطقة ، وحق دولها في الوجود .  
٢ - يمكن تحقيق السلام عن طريق المفاوضات وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

٣ - على البلدين تكثيف مشاوراتهما ، وتدعيم تعاونهما الاقتصادي والعلمي والفني والسياسي ، ومواصلة السعي لتحقيق السلام .

٤ - اعتبار اجتماعات الرئيسين اول اجتماع للجنة التعاون المشتركة المصرية - الاميركية التي تم انشاؤها في ٣١ مايو ( ايار ) ١٩٧٤ وقيام وزير الخارجية المصري والاميركي باجراء المشاورات الرامية الى تحديد البرامج المشتركة .

٥ - دعم الولايات المتحدة لمركز مصر المالي .

٦ - بدء المباحثات الخاصة بالتعاون في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية . شريطة تعهد القاهرة بتقديم ضمانات تحددها الولايات المتحدة ( لمنع استخدام المفاعلات النووية لاغراض عسكرية ) .

٧ - تشكيل مجموعات عمل مشتركة لتعميق قننسة السويس ، وزيادة الاستثمارات الاميركية الخاصة في مصر ، وزيادة الانتاج الزراعي المصري ، وتبادل العلماء ، وتطوير التكنولوجيا والبحث العلمي ، وتطوير البحث الطبي ، وتنمية التبادل الثقافي .

٨ - تكوين مجلس اقتصادي مشترك يضم ممثلين عن القطاع الخاص في البلدين .



٩ - تتعهد أميركا بتقديم المساعدة للتنمية الاقتصادية المصرية .

١٠ - معاونة مصر على إعادة بناء دار الاوبرا .

١١ - عزم الحكومتين على القيام بكل ما هو ممكن لتوثيق أواصر الصداقة

والتعاون بما يتفق مع مصالح البلدين « (٢٩) » .

وكان واضحا لمن يتابع بيانات الدول ان هذا الاتفاق المصري الاميركي يلغى تلقائيا المعاهدة المصرية السوفياتية ، التي سبق أن ألغيت عمليا ، فالمادة الرابعة من المعاهدة ينص على نضال الطرفين المتعاقدين « ضد الامبريالية من أجل تصفية الاستعمار تصفية تامة ونهائية » ، وفي المادة العاشرة يتعهد الطرفان « بعدم الدخول في أية اتفاقات دولية تتنافى معها » أي مع المعاهدة . ولكن الالفاء الرسمي احتاج الى ما يقرب من عامين آخرين ، اذ لم يتقدم الرئيس السادات الى « مجلس الشعب » بمشروع قانون يلغى معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي الا في ١٤/٣/١٩٧٦ حيث كان من الممكن ان يقع خلال هذه الفترة اخطر حادثين : اشتعال حرب لبنان في ١٣ أبريل ، نيسان ١٩٧٥ وتوقيع اتفاقية سيناء الثانية في الاول من سبتمبر ، ايلول من العام ذاته .

● هل كان في « ذهن » السادات سيناريو محكم التكنيك بدءا من الحرب العربية الاسرائيلية الى الحرب الاهلية اللبنانية وصولا الى اتفاقية سيناء الثانية ؟ وهو السؤال التمهيدي لما هو أهم : هل كانت الحرب البديلة مقدمة لحرب لبنان وطريقا الى القدس ؟

والسؤال ، حتى يستقيم مدلوله الاستراتيجي ، يجب ان يكسبون سؤالاً اجتماعيا لا سؤالاً خاصا بشخص الرئيس . . حتى نستطيع تفسير ظاهرة استقبال نيكسون وظاهرة استقبال عودة السادات بعد زيارة اسرائيل ، مهما كانت المبالغات الاعلامية المصرية من ناحية ، ومهما بلغ عدد المتظاهرين بالاجر او الامر من ناحية أخرى .

وقد لا يعرف غالبية المصريين الى اليوم انه في السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ (ذلك اليوم المشهود بكافة المعاني) قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ « بالموافقة على الاتفاقية المعقودة بين مصر والمانيا الاتحادية بشأن توريد القمح » (٣٠) وانه بعد شهر صدر في ١٥/١١/١٩٧٣ قرار رئيس الجمهورية رقم

(٢٩) عن جريدة « الاهرام » المصرية بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٣٠) عن النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري - الادارة العامة للبحوث والاحصاء - المجلد ٢٧

العدد ٢ - القاهرة ١٩٧٤ ( ص ١٥٩ ) .

١٩٠٥ « بشأن الموافقة على اتفاقيتي القرض والضمان الخاصة بمشروع تنمية واستغلال حقل غازات أبي قير البحري بسين مصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الموقعة في الكويت بتاريخ ١٩٧٣/٧/٤ » (٣١) . وانه في ٢٦/١/١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ « بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية بالتعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول والشركة الألمانية لتوريد الزيت الخام - ديمنكس - في شأن البحث عن البترول واستغلاله في منطقة خليج السويس البحرية » (٣٢) . وانه في ١٩٧٤/١/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧ بتأسيس الشركة العربية لانايب البترول - سوميد - من مصر والكويت والسعودية وأبو ظبي وقطر « وقد نص القانون على ان تدفع الشركة حصص الارباح للمساهمين بالعملات الحرة القابلة للتحويل والا تسري عليها القوانين المنظمة للرقابة على النقد وكذا قوانين الشركات المساهمة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » (٣٣) . وانه في ١٩٧٤/٣/١٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ « بإنشاء جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي . . ويختص الجهاز بالعمل على تنظيم وتنمية وتدعيم العلاقات الاقتصادية والفنية مع الدول العربية والاجنبية وهيئات تقديم المعونة الفنية وهيئات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية ، وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية » (٣٤) . وقد تكللت هذه القرارات في العام نفسه بالقانون الشامل رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والخاص باستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة ، وهو القانون الذي اجاز « ان ينفرد رأس المال العربي او الاجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعاً تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي بالخارج » كما تقول الفقرة ( ب ) من المادة الرابعة . و « لا يجوز نزع ملكية العقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها » كما تقول المادة الخامسة . وبموجب المادة العاشرة « لا تخضع المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة » . والمادة ١٥ « تستثنى من احكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ، ويسمح للمشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون ان تستورد دون ترخيص بذاتها او عن طريق الغير ما يحتاج اليه اقامتها ثم تشغيلها من مستلزمات انتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها . وتكون هذه العمليات مستثناة من اجراءات العرض على لجان البيت » .

(٣١) المصدر السابق ( ص ١٦٠ )

(٣٢) المصدر السابق والصفحة نفسها .

(٣٣) المصدر السابق ( ص ١٦٠ و ١٦١ )

(٣٤) المصدر السابق ( ص ١٦٢ )



والمادة ١٦- «مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية افضل مقررّة في قانون آخر ، تعفى ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تعفى الاسهم من الدفعة النسبية ومن الضريبة على ايرادات القيسم المنقولة وملحقاتها . . ويسري هذا الاعفاء على عائدات الارباح التي يعاد استثمارها في المشروع » .

والآن ، ما هو المدلول الاقتصادي - الاجتماعي لهذه الاجراءات والقوانين ، ولماذا تقررّت في موازاة « فك الارتباط » العسكري مع اسرائيل وتوثيق الارتباط السياسي بالولايات المتحدة ؟ وما علاقة ذلك بميزان القوى الاجتماعية داخل مصر ؟

## ٥ - البحث عن البديل

هنا يصحّ الجواب ضمنا على سؤال الحرب البديلة ، وما اذا كانت الامور كلها مجرد مشاهد سيناريو محكم في ذهن الرئيس . فالحقيقة الاجتماعية تقول ان « الحرب » كانت الوسيلة الوحيدة امام الانقلاب لا ليكتسب الشرعية الدستورية (الاجماع الشعبي) فقط ، بل ليتمكن من اعداد النظام البديل واستحضار ركائزه وتهيئة الاسس الموضوعية التي يبنى فوقها . . فالعبور العسكري شرقا ، كان الوسيلة الوحيدة امام الحكم للعبور الاقتصادي والسياسي غربا . وهذا ما عنيته مرتين بفكرة « المقايضة » التي انجزها الرئيس ببراعة ، حين اراد فصل الارض عن الانسان اي فك الارتباط بين الشعب المصري والثورة ، او اجهاض الثورة المحتملة بالحرب البديلة ، فقد فهم المصريون ما لم يقصده الرئيس . المرة الثانية هي ان وحدة الارض والانسان في التاريخ الحضاري لمصر ، لا في جغرافيتها السياسية ، يستحيل فصم عراها . . لذلك كان استرداد الارض بحد ذاته - وقد وصلت محاولة النظام في هذا الصدد حتى ابرام اتفاقية سيناء الثانية - مستحيلا . وقد كتبت زيارة القدس هذا المستحيل بأبرز الحروف وبمختلف اللغات .

ولكن ذلك كله لم يكن اجتهادا فرديا او مزاجيا شخصيا لدى الرئيس السادات ، بل كان تجسيدا في المقام الاول لميزان القوى الاجتماعي الذي اختل في ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ لمصلحة التحالف الطبقي الجديد في قمة السلطة . فلقد كان المحتوى الاجتماعي للسلطة الجديدة - باعتمادها اساسا على الرأسمالية الزراعية والقطاع الربوي من الرأسمالية التجارية - يتطلب حسم اقتصاديا وتحولا استراتيجيا في الهيكل الرئيسي للنظام . ولم يكن استبعاد الحليف العالمي التقليدي (المعسكر الاشتراكي) من لعبة التسوية السلمية ، واضطهاد المعارضة الوطنية الا « شكلا سياسيا » لما سمي بالانفتاح الاقتصادي في بلد متخلف ومحتل . فالبعد الرأسمالي المتطور الشريك في النظام الرأسمالي العالمي ، يقيم علاقات متوازنة مع المعسكرين الكبيرين خارجيا ، وينفتح ليبراليا على القوى السياسية في الداخل . اما الرأسمالية غير المتطورة وشقيقتها غير المنتجة فلا تصنعان شريكا كفؤا

للرأسمالية العالمية ، وهما داخل فلكها تتبعان دوران اقطابها الجاذبة فقط . من هنا لا يمكن القول بأن « ذهن » الرئيس كان يتضمن « سيناريو » مسلسل الحلقات ، بل كانت هناك منطلقات استراتيجية للتحالف الاجتماعي الذي يمثله ، قدم « طلب انتساب » ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ الى النظام العالمي البديل لكتلة عدم الانحياز ، ثم قدم الضمانات والتأكيدات واوراق التزكية المطلوبة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ وكانت الحرب البديلة هي كبرى هذه الاوراق التي نال بها الشرعية الاستثنائية والمردوجة : الاجماع الشعبي في الداخل والقبول الغربي من الولايات المتحدة . وكان « حضور » الخارجية الاميركية والبنجاجون والبيت الابيض على ساحة الشرق الاوسط ، حضورا ماديا مباشرا بدءا من نهاية الحرب والاتفاق الاول لفصل القوات الى اتفاقية سيناء بمثابة اعتماد رسمي لقبول اوراق العضو الجديد ضمن « المجموعة التابعة » للفلك الاميركي . ومنذ ذلك الحين كان هناك سيناريو ، لا في مخيلة النظام المصري ، بل العكس تماما . . . اصبح هذا النظام يتلقى التوجيه من اجهزة التخطيط الاستراتيجي الاميركية ، فالعضو التابع لا يقرر ولا يشارك في صنع القرار بل عليه التنفيذ . غير اننا كما لا نقول بأن النظام المصري او رئيسه كان يملك « سيناريو » منذ البداية ، فاننا لا نقول ايضا بأن الاستراتيجية الاميركية وحدها كانت تملك التخطيط والتنفيذ . فبالاضافة اليها كانت القوانين الموضوعية لتطور الرأسمالية الطفيلية والمتخلفة في مضر قد ساهمت اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في دعم هذا المخطط ودفعه الى التطبيق . كما ان القوى المحافظة العربية ، بالمنع والمنع ، كانت حاضرة هي الاخرى في الساحة لدرجة القول بأننا نحيا « حقبة سعودية » من تاريخنا العربي (٣٥) . ورغم ان التسمية تبالغ في تصوير الدور السعودي ورغم ان تبريرها قد انطوى بقصد او بغير قصد مباشرة او بطريق غير مباشر على الترحيب بهذا الدور ، الا ان « الانقلاب » الداخلي في مضر هو الذي استدعى بالضرورة دورا نشطا واستثنائيا للقوى المحافظة العربية : ولان المبالغة كانت سيدة الموقف السياسي الداخلي ، فان العون العربي المحافظ لم ينقل الاقتصاد المصري ولا سياسة النظام المصري ، اذ ان تحالفه العضوي مع الغرب لم يؤد الى نتائج سياسية حاسمة مع اسرائيل . لذلك كان الانعكاس السلبي لهذا الدور داخل مصر مزدوجا : حضاريا برعاية الاتجاهات الدينية المتطرفة واستصدار التشريعات الشيوخراطية من البرلمان واثارة الفتن الطائفية ، وسياسيا برد الفهل العنيف لدى المصريين البسطاء ضد كل ما هو « عربي » وفي ظل التعتيم الاعلامي المتقن لم يكن في مقدور المصري البسيط ان يميز بين العروبة والمحافظين العرب .

كذلك شاركت اسرائيل الى جانب القوى السلفية المصرية والعربية في تهيئة المناخ للمخطط الاميركي ، باقدامها على توقيع الاتفاق الاول لفصل القوات على

(٣٥) راجع رد دكتور صادق جلال العظم على هذه التسمية في كتابه « سياسة كارتر ومنظرو

الحقبة السعودية » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٧



الجهتين ، ثم بتوقيعها على اتفاقية سيناء الثانية ، وبمداخلتها العسكرية والسياسية في حرب لبنان . هذه العناصر كلها أحاطت الاستراتيجية الأميركية بمقومات القدرة على التحرك الفعال لانجاز هدفين رئيسيين :

● ان اسقاط الاستقلال المصري من شأنه ان يغير موازين القوى الدولية في الشرق الاوسط وافريقيا وبعض اقطار كتلة عدم الانحياز . . فالقاهرة الفقيرة المأزومة بانفجارها السكاني ، لا زالت تمثل ، كما كانت منذ قرنين ، مفتاحا رئيسيا لخطر ابواب العالم النامي الى الخامات الاولى للتطور الصناعي وخطوط الملاحة البحرية والمواقع العسكرية الاستراتيجية . فاسترداد قرارها السياسي من « الارادة المصرية الحرة » الى فلك النفوذ الاميركي يعد اخطر مكسب اميركي بعد الحرب العالمية الثانية (٣٦) .

● ان اضعاف الوجود السوفياتي في المنطقة ، واحلال « الخطر الشيوعي » محل « الخطر الصهيوني » من شأنه ان يحول دون اية تطورات راديكالية في المستقبل المنظور مما يحمي منابع النفط من ناحية ويثبت الوجود الشرعي لاسرائيل من ناحية ثانية ويضع السوفيات في مواقع الدفاع في مناطق اخرى من العالم من ناحية ثالثة . وباستثناء هذا الهدف الاخير فقد أصبح ممكنا لقانوني مصري كبير - هو د. وحيد رافت - ان يكتب في جريدة « الاخبار » المصرية ما نصه « ان الخطر الشيوعي يهدد أمن المنطقة وسلامتها ، ويفوق في خطورته الخطر الصهيوني الذي تفرغنا لمحاربته » (٣٧) كما صار ممكنا لرئيس اكبر دولة عربية ان يعترف باسرائيل في القدس ذاتها ، دون اي مقابل او وعد بمقابل .

وهكذا فقد كانت « الحرب البديلة » بمثابة الصياغة العسكرية لنقطة الحسم الاقتصادية ( ما سمي بالانفتاح الاقتصادي ) من جهة ونقطة التحول الاستراتيجية ( اتفاقية سيناء الثانية ) من جهة اخرى . وهما معا « البديل » الذي كان يبحث عنه النظام الجديد الذي كان بدوره « بديلا » يبحث عنه الغرب .

وقد بدت المشكلة الوحيدة في بعض الاحيان هي الصيغة السياسية الملائمة للحسم الاقتصادي والحسم الاستراتيجي كليهما . . فالتحول ذاته ( الانقلاب ) لم يتم أصلا بالديموقراطية ، بل ضدها ، فكيف يمكن للحسم ان يتم بها . كان التناقض كامنا منذ البداية بين فكرة « الانفتاح » اي الانتقال الى نظام رأسمالي تابع ومتخلف والفكرة « الليبرالية » التي تحتاج الى رأسمالية منتجة كما هو الحال

---

(٣٦) من المفيد ان نقرأ ما في هذه النقطة كتاب طاهر عبد الحكيم « كارسر والنسوية في الشرق الاوسط » - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٧ حيث نثبت ان الاميركيين صرحاء مع انفسهم في تعيين الاهداف البعيدة .

(٣٧) عن « النهار العربي والدولي » الباريسية ١٢/٨/١٩٧٨

في الهند أو البرتغال أو اسبانيا أو اليونان أو تركيا أو اليابان أو المانيا الغربية ( رغم اختلافاتها النوعية فهي اقطار مثقلة بنقاط ضعف اما نتيجة الحرب العالمية الثانية او نتيجة انظمة فاشية سابقة او قلة الموارد او زيادة عدد السكان ) او رأسمالية متطورة بدرجات مختلفة كما هو الحال في العالم الصناعي المتقدم كله . لقد كان هذا « المأزق » في السياسة الداخلية وراء التخطيط المثير بين صيغة « المنابر » المتعددة في ظل الاتحاد الاشتراكي ، ثم صيغة « الأحزاب » التي أرادها الحكم ديكورا لحزب « الوسط » الحاكم ، فما ان اخذتها الجماهير المصرية جسدا حتى تراجع النظام عن اللافتة الديموقراطية علنا ، فالقى حزبا وجعدا الآخر ، حتى اعلن الرئيس عن تأسيس حزب جديد معترفا بصورة غير مباشرة ، بسلا شرعية « حزب الحكومة » واخفاقه المرير في حل المشكلات الآنية وانعدام قدرته التدريجي في التصدي للمعارضة في الشارع الشعبي .

والسؤال : لماذا ؟ لماذا اخفق « البديل » في اقناع المصريين رغم بريق اكتوبر ؟ تخيب « الخصوصية المصرية » دائما بلغة الظاهر والباطن معا . بلغة الاقتصاد « ارتفعت الاسعار في الاسواق السلعية خلال عام ١٩٧٣ الى حد فاق كل التوقعات . ويعيد التضخم المذكور الى الازهان ما كان عليه الحال عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ » (٣٨) اي عشية ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ . تلك كانت مقدمة « الانفتاح » التي تكرسها دراسة رسمية اخرى بعنوان « الاقتصاد المصري عام ١٩٧٣ » بأنه قد حدث « توسع نقدي غير عادي لم يتحقق منذ اكثر من عشرين عاما ، انعكست آثاره على ارتفاع الازقام القياسية للاسعار بما يزيد على ضعف الزيادة التي تحققت في عام ١٩٧٢ » (٣٩) . ولم يكن هذا الارتفاع الجنوني للاسعار نتيجة التضخم العالمي وحده ( الذي ينعكس اولا على اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة قبل غيرها من دول العالم المتخلف ) بل تصارحنا الدراسة المذكورة بانخفاض الانتاج الزراعي وبالتالي **المواد الغذائية** « . . بنقص نقطتين لكل منهما عن العام السابق ، هذا في الوقت الذي يقدر فيه زيادة عدد السكان بمعدل ٢٤٪ سنويا ، الأمر الذي أدى الى انخفاض الرقم القياسي **لتوسط نصيب الفرد** من كل من الانتاج الزراعي والغذائي بنسبة ٢ في المائة » ( ص ٣٤١ ) كذلك « انخفض انتاج الطاقة الكهربائية المولدة خلال عام ١٩٧٣ بما نسبته ١ في المائة عن العام السابق » ( ص ٣٤٤ ) مما يشير الى تدهور كافة الصناعات والخدمات المرتبطة بالكهرباء . تلك كلها كانت مقدمات « الانفتاح الاقتصادي الذي توجته الديون الاجنبية غير العسكرية بما قيمته حوالي ستة مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ » (٤٠) وهو العام البلدي

(٣٨) هذه مقدمة تقرير رسمي للنشرة الاقتصادية ( البنك الاهلي المصري - الادارة العامة للبحوث والاحصاء ) مجلد ٢٧ عدد ٣ - القاهرة ١٩٧٤ ( ص ٢٥٢ ) .  
(٣٩) النشرة المذكورة - العدد الرابع - ص ٣٢٤  
(٤٠) يراجع مقال « الدين الخارجي المصري : الابعاد والنتائج » لعادل حسين - مجلة « دراسات عربية » - عدد يونيو ، حزيران ١٩٧٨ .



عقدت في بداية شهر سبتمبر ، ايلول منه ، اتفاقية سيناء الثانية ، اقصى ما وصات اليه دبلوماسية الحرب البديلة .

## ٥ - المحطة الرئيسية في الطريق الى القدس

من حرب اكتوبر ١٩٧٣ الى زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ كانت اتفاقية سيناء الثانية هي المحطة الرئيسية التي ضللت اغلب المراقبين فظنوا ان قطار التسوية متجه الى جنيف . . لان القراءات المتعددة اللغات واللهجات للاتفاقية فاتها ان تضع النقاط المصرية على الحروف العربية ، اي فاتها ان تنطلق اولا من مصر لتبصر ما يجري في لبنان حتى يتكامل المشهد الجديد لمتغيرات خريطة الشرق الاوسط . فالاتفاقية ليست مجرد معاهدة عسكرية مؤقتة بين بلدين ، ولكنها « منهج محدد الوسائل والغايات » هو رؤيا شاملة للتحالف الطبقي المهيمن على السلطة المصرية لا مجرد نتيجة لمجموعة اسباب او حاصل جمع عدة عوامل . انها حركة مستمرة في الزمان والمكان ، وليست « وثيقة » جامدة في متحف التاريخ .

وقد تبدو التفاصيل الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية او الثقافية وكأنها بعيدة كثيرا عن الديكور العام لاتفاقية سيناء ، ولكننا عند التأمل سوف ندرك جوهر هذه الاتفاقية ومغزاها الحقيقي الذي يتصل بمختلف ارجاء حياتنا . هل نحتاج الى امثلة ؟

على صعيد السياسة الخارجية لنضرب مثالا افريقيا ، حين توجه نائب الرئيس المصري الى مؤتمر القمة الافريقية في اديس ابابا لحسم قضية انفسولا دبلوماسيا بتأييد او معارضة تمثيل الحركة الشعبية لانفسولا وكيف يرى الاقطاب الافارقة مستقبل المستعمرة البرتغالية السابقة . ماذا كان موقف مصر صاحبة التاريخ العريق في دعم حركات التحرر الافريقية ، صديقة سيكوتوري ونكروما ولومومبا ، مصر التي جرؤت ذات يوم على اعتقال « تشومبي » ؟ وقف حسني مبارك لينقول - ما قالت به الولايات المتحدة حرفيا - انه على الحركات الثلاث ان تشترك في حكومة اتحاد وطني وانه لا مجال للاعتراف بحركة واحدة منها . وهو يعلم ان حركتين من الثلاث تمولهما اميركا وتدعمهما بالقوات والسلاح حكومة جنوب افريقيا العنصرية ويشارك الى جانبهما في القتال جنود مرتزقة من مختلف اقطار الغرب الاستعماري ، وان وكالة المخابرات المركزية لم تكن بعيدة عن الميدان بالخبرة والتدريب والمال والسلاح والقتال الفعلي . وبالطبع حين انتصرت الحكومة الشرعية ، حكومة الحركة الشعبية ، اعترفت بها مصر ووافقت منظمة الوحدة الافريقية على قبولها عضوا كاملا ، وتقربت منها الولايات المتحدة بلسان وزير خارجيتها في جولته الافريقية الاخيرة . ولكن هل كان يمكن ان يحدث ذلك قبل اتفاقية سيناء التي اصبحت تعني في السياسة الخارجية ، تبعية القرار المصري للقرار الاميركي ؟

هذا المثل تال لتوقيع الاتفاقية ، فلنضرب مثلاً آخر سبق الاتفاق في سالزبورغ على الاتفاقية مباشرة ، ويمس قضيتنا الوطنية مباشرة ، وهو ما حدث في مؤتمر كمبالا . وهو المؤتمر الذي حضرته منظمة التحرير الفلسطينية لان الجو السياسي كان مهياً لاتخاذ قرار تاريخي بالعمل على طرد « إسرائيل » من الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي الخرطوم قبيل وصوله السى كمبالا صرح الرئيس انور السادات بما يفيد انه لا يرى أية فائدة من وراء طرد إسرائيل من المجتمع الدولي الذي يلزمها بقراراته ، وان إسرائيل ستكون اسعد الاطراف بمثل هذا الطرد لانها حينذاك ستكون طليقة اليدين من الشرعية الدولية .

ولم يكن كلا التبريرين صحيحاً ، فهیئة الامم المتحدة لم تلزم إسرائيل مطلقاً بقراراتها منذ عام ٤٨ الى اليوم . واسرائیل طليقة اليدين في جميع الاحوال سواء كانت عضواً بالاسرة الدولية او طريدة منها . ولم تكن إسرائيل ولا الولايات المتحدة ولا الغرب عموماً يجرع كؤوس السعادة بالدعوة الى طرد إسرائيل ، بل انهم جميعاً مارسوا ضغوطاً علنية صريحة على دول العالم اجمع اذا طرح الموضوع للتصويت . وقد اصابهم يومها والى الآن سعار وحشي لا يهدأ من مجرد التفكير في طرح هذه القضية .

ولكن مجتمع الدول العربي الافريقي في كمبالا حين رأى « مصر » تعارض قراراً اولياً بهذا المعنى ، لم يتمكن من اتخاذ القرار . فهل كان من الممكن اتخاذ هذا الموقف في غير اجواء التمهيد لعقد اتفاقية سيناء من قبيل اثبات « حسن النية » لإسرائيل واميركا معاً ؟ ولو ادى هذا الاثبات الى خضوع القرار المصري لاعتبارات تتناقض وجوهر السياسة الوطنية واكثر مناطقها حساسية ، وهو الصراع العربي الاسرائيلي ؟

اما على صعيد السياسة الداخلية فنتخذ مثلاً يبدو تافهاً وتفصيلاً صغيرة هي قانون منع شرب المسكرات في الاماكن العامة على المصريين . وهو مثل تافه لان اكثر من خمسة وثلاثين مليوناً من العمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود لا علاقة لهم بالقانون من قريب او بعيد ، فهم يكتفون بالشاي المسر والتبغ الملفوف او السجائر والارجيلة في احسن الاحوال . رغم ذلك فان هذا المثل التافه له دلالة خطيرة . فمصر ذات التاريخ الحضاري العظيم والتي تتميز بمستوى رفيع من التطور بين اقطار ما يسمى العالم الثالث فضلاً عن العالم العربي بسبب تقاليدھا الحية التي حافظت على قدرة الاستمرار ، جاء اخيراً من يقول لها ان الخمر حرام في الشارع حلال في البيوت ، وان غناء المرأة حرام لان صوتها عورة وغداً يأمرونها الا تبارح البيت ، ويعيدون اليها الحجاب . وان لفظ الاشتراكية حرام لانه لم يسرد في القرآن ، وان السارق لا بد وان تقطع يده وان وان السى آخر « المحرمات » التي ينسبونها صواباً او خطأ الى الدين الاسلامي . ولكنهم على اية حال ، وسواء في الصواب او الخطأ ، هم يتجهون الى تطبيق الشريعة الاسلامية في بلد لا يشك احد



في ايمان أهله وفي بلدناضل ابناؤه ضد الهيمنة الشيوقراطية اجيالا بعد اجيال منذ اكثر من قرن ونصف . وهم لا يدخلون في دائرة الخطايا التي تعاقب بقطع اليد أو الاراس الدعارة المباشرة وغير المباشرة السرية والعلنية ، ولا السلب والنهب المنظم وغير المنظم كالرشوة والاختلاس والعدوان على المال العام والتطفل على الانتاج والسمسرة من الابواب الخلفية قبل الامامية والاحتكارات المشروعة وغير المشروعة . فهذه كلها تدرج في باب الانفتاح اما الخمر فهي كصوت النساء وكلمة الاشتراكية ومهاجمة الولايات المتحدة من المحرمات .

ولكن ، ما قصة الخمر ؟ انها تبدأ بشمائية وثلاثين نائبا اجتمعوا تحت قبة مجلس الشعب وقالوا انها حرام على المصريين حلال على السياح ، حرام على المواطنين في البارات والنوادي والحفلات العامة حلال عليهم في البيوت والمخادع . هكذا . حسبوا النية من المضللين بدعوة الانفتاح قالوا انها حرب على الانفتاح وامسكوا بأقلامهم وآلاتهم الحاسبة وصرخت نتائجهم بالاضرار الخطيرة على الاقتصاد القومي ، وسخر رسامو الكاريكاتير من شكلية القانون التي ستجعل مواطنا من صعيد مصر يرتدي القبعة ويطلب كأسا بالانكليزية الصعيدية . وتشجع كاتب مسيحي - هو سامي داود الذي غادر دنيانا بعد مقاله الذي اشير اليه - وقال ان مبدأ حرية العقيدة في الدستور يمنح المواطن المسيحي حقاً في شرب الخمر غير المحرمة في الانجيل ، بل ان احدى معجزات المسيح انه حول الماء الى خمر في احد الاعراس ( وهو حفل عام ) . ولكن كل عقدة ولها حلال كما يقول المصريون ، فقد بادرت وزارة السياحة ( ووزيرها مسيحي بالمناسبة ) واصدرت بيانا يؤكد ان القانون لن يؤثر على السياحة وبالتالي لن يضر الاقتصاد القومي من هذه الناحية ( لم يشر البيان الى الاستفحال المفترض للسوق السوداء وزيادة التضخم والاضرار المادية التي ستصيب مزارع الكروم ومصانع الخمر فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة ، وكل ذلك من وجهة نظر الاقتصاد القومي للنظام . . بعيدا جدا عن المغزى الحضاري الخطير ، الاكثر خطورة من القانون ذاته والخمر نفسها ) . وتفضل كاهن مسيحي منافق - هو عضو بمجلس الشعب - وكذب قائلاً ان المسيحية حرمت الخمر كالاسلام تماما . والمهم ، عاد مجلس الشعب الى الاجتماع وقرر بالاعلبية الموافقة على القانون .

وتجدر هنا الاشارة الى واقعتين تاريخيتين ، احدهما قبل حرب اكتوبر في مجلس رئاسة اتحاد الدول العربية حين طلب الرئيس معمر القذافي تطبيق الشريعة الاسلامية في دول الاتحاد ، وشدد بالذات على موضوع الخمر . والثانية بعد حرب اكتوبر حين ربط الملك فيصل بين المساعدة الاقتصادية السعودية وتطبيق اصول الحكم الاسلامي في مصر بحيث يتم الغاء الاشتراكية ( هكذا كان يسمي النظام في مصر ) من الاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم ، وشدد رحمه الله على تغيير برامج التعليم ليصبح تعليما اسلاميا وعلى الخمر باعتبارها رجسا من عمل الشيطان .

ورغم اختلاف المنطلقات، اختلافا يكاد يكون جلدريا بين موقف القذافي وموقف فيصل - فضلا عن أن القذافي لم يمارس ابتزازا ولا ربطا بين الأخذ برأيه والأخذ منه - فإن موقف القيادة المصرية في الحالين كان واضحا ومحددا في نقطتين : الأولى هي أنه على رغم أن نسبة المسلمين التي « تشرب » أكثر من نسبتها عند المسيحيين إلا أن منع الخمر سيمنح المسيحيين المصريين - وهم عدة ملايين لا عدة آلاف - شعورا بالغبن والاضطهاد والعدوان على حرية عقيدتهم التي لم تحرم الخمر . والنقطة الثانية هي أن وجه مصر الحضاري في العالم المتمدن سوف يتأثر قطعاً بما يصيب الحركة السياحية والاقتصادية بأفدح الأخطار . ويومها لم يتوقف القذافي طويلاً عند هذه النقطة . أما فيصل فتوقف طويلاً ، حتى بعد أن انتقل إلى رحاب الله ، فالسعودية تستأنف شروطه لمساعدة مصر إلى اليوم .

وهذه هي البداية الحقيقية لقانون منع الخمر على المصريين في الأماكن العامة . أن السعودية تعلم أن الأشقاء العرب - وفي مقدمتهم المواطنين السعوديين - هم من يشربون الخمر في مصر أكثر من الأجانب وأكثر كثيراً من المصريين . ولكن الأشقاء العرب - وفي مقدمتهم المواطنين السعوديين - لا يذهبون إلى المقاهي والنوادي الثقافية الرفيعة ولا إلى البارات الصغيرة والرخيصة ، بل هم يذهبون إلى الفنادق الكبرى والعمارات الفخمة المفروشة وكابريئات شارع الهرم . وهم في نظر القانون المصري أجانب لا ينطبق عليهم القانون الذي سيطبق على المصريين وحدهم .

والشرط السعودي إذن استهدف مصر كحضارة وكمجتمع وكوجه عربي متمدن . ففي الوقت الذي أعلن فيه الرئيس السادات أن الأزمة الاقتصادية المصرية تبلغ حوالي ٨ مليارات من الدولارات كانت السعودية تختزن في المصارف الأميركية ٢٨ ملياراً لعام ١٩٧٥ وحده . ومع ذلك فلم تمتد اليد السعودية بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار مشروطة بمشروعات مشتركة . والموقف السعودي من دعم سوريا ليس أفضل حالا ، رغم أن حرب أكتوبر التي قادتها مصر وسوريا معاً هي التي رفعت سعر النفط . لماذا إذن ؟

الجواب هو أن « حنفية » المال السعودي تحركها الأضرار الأميركية . وإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في إضعاف مصر عسكرياً وسياسياً بتوصلها إلى إبرام اتفاقية سيناء حيث انعطفت بموقع مضر من مكانتها القيادية البارزة في حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار إلى مكانة ذيلية داخل فلك النفوذ الإمبريالي ، فإنها قد أسندت مهمة إضعاف مصر حضارياً واجتماعياً ومعنوياً إلى السعودية . . . حيث تصبح شروطها التي تبدو في الظاهر دينية مدخلاً ابتزازياً لجر مصر إلى هوة الانتحار المعنوي ، بتكريس تخلفها وأسرها في قيود الحاجة الاقتصادية للعودة بها إلى الوراء وما وراء وراء ، بتحويلها إلى صحراء حقيقية لا من ناحية الديكور ولكن على نمط الصحراء السعودية ومثالها .



وما لم يتنجح فيه جماعات الاخوان المسلمين وفرق اليمين الديني المتطرف طيلة عشرات السنين يبدو ان السعودية قد بدأت تحرز فيه النجاح . . اذ راحت تعامل بعض النواب المصريين كتعاملها مع بعض النواب اللبنانيين بأن دفعت لهم ودفعت بهم الى التصويت الى جانب قانون منع الخمر على المصريين في الاماكن العامة . ولا بد من تكرار التأكيد على ان القانون في ذاته لا يعني شيئاً بالنسبة للغالبية الساحقة من المصريين ، ولكنه يعني الكثير بالنسبة لوجه مصر المتمدن وبالنسبة للحريات العامة ، وبالنسبة - وهنا ممكن الخطر - لمبدأ حرية العقيدة في الدستور . فبالرغم ايضا من ان القانون لا يعني شيئاً بالنسبة لكثيرة المسيحيين المصريين ، فإنه جاء مدخلا خبيثا غاية الخبث الى فتنة طائفية غريبة على جسم مصر والمصريين . فالיום قانون الخمر وغدا قانون السرقة الى آخر القوانين التي تؤدي في خاتمة المطاف الى مجتمع طائفي شبيه بالمجتمع اللبناني السابق على المذبحة . هذا هو الهدف الحقيقي من تدخل السعودية في شؤون مصر الداخلية عبر اتفاقية سيناء والتبعية للنفوذ الاميركي وانهيار الاقتصاد المصري بعد الانفتاح .

ولقد وددت من طرح هذه الامثلة - الخطير منها والتافه - ان ادلل على ان اتفاقية سيناء ليست وثيقة ميتة تكرر الماضي ، ولا هي مجرد اتفاق عسكري يفصل بين القوات المتحاربة في سيناء ، وانما هي « حركة » مستمرة في الزمان والمكان ، أفرخت اليوم ما كان جنينا بالامس ، وتلد غدا ما نراه اليوم جرثومة طرية تتحرك ببطء في الحشايا . أنها العنوان الشامل لنظام متكامل ومرحلة متكاملة ، وهذا ما عنيناه حين اطلقنا عليها نقطة التحول الاستراتيجية . ومن هنا لم يكن جائزا ولا ممكنا صياغة برنامج عمل نضالي لشعب مصر - فضلا عن الاستراتيجية - دون اتخاذ « اتفاقية سيناء » منطلقا ونقطة ارتكاز ، بمختلف ابعادها الديناميكية الداخلية والعربية والخارجية وعلى كافة الجبهات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية .





**القسم الثاني**

**اتفاقية سيناء**

**نقطة التحول الاستراتيجية**

# الفصل الأول

من يلغي - باسم مصر -

## اتفاقية سيناء ؟

ترسم اتفاقية سيناء المعقودة بين مصر واسرائيل في اول ايلول ١٩٧٥ ، نقطة حاسمة في تطور الخط البياني لموقف البرجوازية المصرية من المسألة الوطنية . . وهي بدورها المسألة التي تنطلق منها مختلف المواقف الاجتماعية في الداخل ، والقومية على الصعيد العربي ، والخارجية على الصعيد الدولي .

ولعل مجموعة « المعاهدات » التي أبرمتها مصر مع الغرب واخيرا مع اسرائيل ، تجسد لنا السياق التاريخي « لوطنية » البرجوازية المصرية ، بكل ما يشتمل عليه هذا السياق من مراحل البلد الثوري ومراحل الجذور الديموقراطية العنيفة ، وما انطوت عليه هذه المراحل المتباينة بين الشد والجذب من تحولات بلورت « القانون الداخلي » لتطور تاريخ مصر الحديث ، بانعكاساته السلبية والايجابية معا على الوطن العربي والسياسة الدولية .

اننا في مطلع الخمسينات - وبالتحديد في ٨ تشرين الاول عام ١٩٥١ - نطالع مشهدا تاريخيا لمصطفى النحاس باشا زعيم الوفد المصري ، وهو يعلن ان « من اجل مصر » وقع معاهدة ١٩٣٦ « ومن اجل مصر ايضا » يلغي هذه المعاهدة . وبعد انلقى خطابه المدوي في البرلمان مساء ذلك اليوم واتجه الى محطة القاهرة ليستقل القطار الى الاسكندرية سأل الصحفيون عن الخطوة التالية ، فأجاب « لقد ادت الحكومة واجبها والكلمة الآن للشعب » . . وكانت كلمة الشعب هم حرب الفدائيين المصريين ضد القوات البريطانية على ضفاف القنال .

ولم نكد نقطع منتصف الخمسينات - وبالتحديد في ٢٦ تموز ١٩٥٦ - حتى نطالع مشهدا تاريخيا آخر لجمال عبد الناصر ، وهو يعلن تأميم قناة السويس وبعدها بفترة قصيرة يلغي من طرف واحد اتفاقية الجلاء المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٥٤ ويستأنف الفدائيون المصريون « عملهم » على ضفاف القنال .

وكما اقترن الغاء معاهدة ١٩٣٦ بالمد الفدائي الذي انتهى بحريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٢ واعلان الاحكام العرفية واقالة الوفد ، فان الغاء اتفاقية ١٩٥٤ اقترن بالمد الفدائي والعدوان الثلاثي على مصر .



غير ان الفرق الجوهرى والخطير بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٦ هو ان حريق القاهرة آذن بسقوط النظام باكملة ، بينما العدوان الثلاثي آذن بالولادة الشرعية للنظام الجديد . وفي هذا الفرق تكمن الدلالة السياسية لتطور مصر - البرجوازية التاريخي . كما ان وجه الشبه الرئيسى بين موقف النحاس باشا الذي وقع معاهدة ١٩٣٦ والغاها وجمال عبد الناصر الذي وقع اتفاقية ١٩٥٤ والغاها ، يضع ايدينا على « مضمون » هذا التطور ومعناه . . بحيث نستطيع الاستئارة به في رؤية اتفاقية سيناء الاخيرة ، ومن هو المرشح تاريخيا للغائها .

ولنلق اولا نظرة على معاهدة ١٩٣٦ واخرى على اتفاقية ١٩٥٤ حتى نتعرف على تفاصيل السياق التاريخي الذي ادى الى توقيعها ، والسياق الآخر الذي ادى الى الغائها بالقلم ذاته . . وما اذا كان « التطور » الدائى للبرجوازية المصرية ، والموضوعي لمصر كلها ، يؤدي الى تكرار المشهد التاريخي ، ام ان السياق الجديد يحول دون ذلك بالقطع ، ومن ثم يتعين على « قوى اخرى » ان تمسك بزمام المبادرة التاريخية ، لتلغي الاتفاقية - بكافة معاني هذا الالغاء الخفية والظاهرة ، الداخلية والعربية والدولية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية - وتحمل بذلك اعباء المستقبل ومسؤولية المجهول ؟

لم تكن معاهدة ١٩٣٦ اكثر من التتويج السياسي المتأخر لثورة ١٩١٩ اذ كان النضال المزدوج ضد الاستعمار ومن اجل الديمقراطية ، هو العمل السياسي المصري منذ الهزيمة العربية ، وان اختلفت الطبقات الاجتماعية المصرية في توصيف الاستعمار والديموقراطية ومن ثم اساليب النضال من اجل الاستقلال والدستور . وقد كان التحالف المعقد - في درجاته واشكاله - بين الاحتلال البريطاني والقصر الملكي والارستقراطية الزراعية من أهم العوامل التي اسهمت في تشكيل المعارضة المصرية العريضة التي وجدت بين أعدائها وبالتالي وجدت هدفها . . افاي مقاومة للاستعمار هي في الوقت ذاته مقاومة لدكتاتورية العرش والاقليات الدستورية . وكانت الفئات المتوسطة من البرجوازية المصرية الوليدة هي التي استطاعت بقيادة سعد زغلول ان تستقطب وراءها الجماهير العريضة من الفلاحين والموظفين الصغار والحرفيين والطلاب والمهنيين والعمال في ثورة « سلمية » بادىء الامر ، سرعان ما تحولت الى معارك دموية بالتصدي المسلح لقوات الاحتلال التي كانت متمركزة في صفوف الشرطة والجيش على السواء . كانت الثورة المصرية عام ١٩١٩ ( اي غداة انتهاء الحرب العالمية الاولى وانتصار الحلفاء ) من البوادر الباكورة لحركة التحرر الوطنى العربية فقد واكبتهما ثورات مشابهة في بعض أرجاء الوطن الكبير . ذلك ان قوى اجتماعية جديدة على الصعيد القومي كانت قد برزت الى ساحة الوجود السياسى ، تألق امامها « الامل » في الانسلاخ عن التبعية الاستعمارية . كسان الانتصار على الفاشية يعني لدى شعوب المستعمرات انبثاقا جديدا لنور الديموقراطية ، وكانت ثورة اكتوبر الاشتراكية تعني ولادة جديدة للمستحيل .

ولكن البرجوازية المصرية - كمثيلاتها في المناطق المستعمرة - كانت من الضعف والتخلف والتداخل الطبقي مع شرائح ملاك الأرض ، بحيث لم تستطع ثورتها عام ١٩١٩ أن تحقق أهدافها التي رسمتها فئاتها الوسطى فضلا عن المنظور الشامل للاستقلال والديموقراطية عند الطبقات الاجتماعية الأخرى التي استقطبتها - كقاعدة جماهيرية - من الجماهير المسحوقة . لم تستطع أن تحقق سوى « تصريح فزاير ( شباط ) ١٩٢٢ » ودستور ١٩٢٣ وكلاهما يمنح استقلالاً شكلياً هشاً وديموقراطية شكلية مقيدة . ورغم ذلك فقد ظلت مصر بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٦ تعاني ويلات الإرهاب والبطش والدكتاتورية سواء بالغاء الدستور وحل البرلمان أو بتغييره إلى دستور ١٩٣٠ الذي يمنح الملك مزايا استبدادية جديدة أو بوثوب أحزاب الأقليات الأرستقراطية إلى الحكم الحديدي المباشر أو بالسيطرة البريطانية على كافة مداخل البلاد ومخارجها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً . وبطبيعة الحال لم يكف نضال الشعب المصري طيلة هذه السنوات ، ولم يكف حزب الوفد - بتمثيله الاجتماعي أساساً للفئات الوسطى من البرجوازية - عن النضال من أجل الاستقلال والديموقراطية . . . غير أن الفئات الاجتماعية التي يمثلها كانت قواها الاقتصادية قد ازدادت تداخلاً مع الأرستقراطية الزراعية من ناحية والاحتكارات الأجنبية من ناحية أخرى ، مما ترك تأثيره السياسي واضحاً في حركة الوفد ، إذ اقترب بخطى وثيدة من بعض الوسائل والغايات التي كانت تحرك بعض أحزاب الأقليات . أصبحت « عودة » دستور ١٩٢٣ هي غاية المراد ، وكان الزمن لم يتحرك ، وأصبح التخلص من قيود ٢٨ فبراير ١٩٢٢ هو غاية المنى وكان الدنيا لم تتغير . أي أن حركة الوفد ظلت متوقفة موضوعياً عند حدود ثورة ١٩١٩ ومن هنا دارت المفاوضات داخل هذه الحدود . ومن هنا أيضاً كانت مساومة - أو معاهدة ١٩٣٦ - عودة موضوعية إلى الوراء ، وإنجازاً متواضعاً لأهداف ثورة ١٩١٩ أهداف قيادتها البرجوازية المتوسطة بمعنى أدق ، لا أهداف قاعدتها الجماهيرية العريضة . والدلالة الأولى لهذا النكوص أن البرجوازية المصرية عام ١٩٣٦ كانت قد بدأت العد التنازلي في تجسيدها التاريخي لاماني شعب مصر الوطنية .

لقد قررت المادة الأولى للمعاهدة - التي تم توقيعها في ٢٦ آب ( أغسطس ) ١٩٣٦ - « انتهاء احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » فاعترفت بريطانيا رسمياً بسيادة مصر على أراضيها ، وأقرت إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، وأصبح من الممكن لمصر أن تصبح عضواً كاملاً الصلاحية في عصبة الأمم ، وألغيت اتفاقيتا ١٨٩٩ بشأن السودان ، كما ألغيت وظائف رئيسية عديدة - خاصة في أجهزة الأمن - كان يحتلها الإنجليز . ولكن المعاهدة احتفظت لبريطانيا بقواعد بحرية في مصر ، كما احتفظت لها بعشرة آلاف جندي من القوات البرية ، واحتفظت لها بمجموعة من التسهيلات البرية والجوية . . . بالإضافة إلى حق الجيش البريطاني في العودة في حالة الحرب أو خطر



الحرب ، وانه ليس من حق مصر في مجال العلاقات الدولية عقد اية اتفاقيات تتعارض مع نصوص المعاهدة ، كما انه من حق بريطانيا ان تطالب بفرض الطوارئ واعلان الاحكام العرفية . وحددت المعاهدة عشرين عاما لبقاء القوات البريطانية ، حيث يعاد النظر في المعاهدة .

وهي على هذا النحو ، لم تكن « صك خيانة » كما وصفها الحزب الوطني آنذاك ، ولم تكن « وثيقة للشرف والاستقلال » كما وصفها مصطفى النحاس . وانما كانت « معاهدة التهادن » . كان التطور الاقتصادي والاجتماعي للفئات الوسطى من البرجوازية المصرية قد انتقل بها من مرحلة الثورة عام ١٩١٩ الى مرحلة المساومة الفعلية عام ١٩٣٦ بالرغم من انجازها عودة الدستور والفائها عمليا تصريح ٢٨ فبراير . . ذلك ان تجميد سبعة عشر عاما من الكفاح الشعبي ليس « مراوحة في المكان » بل هو حركة الى الوراء ، لعلها كانت مؤشرا السى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الخطير حين ارتضى الوفد ان يعود الى الحكم في ظل الحراب البريطانية .

وربما كان من المفيد تسجيل ردود الفعل الفورية على معاهدة ١٩٣٦ . فقد ادلى المستر ايدن امام مجلس العموم البريطاني في ٢٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٣٦ بتصريح قال فيه : « ان السبب الذي دعا حكومة انجلترا الى التنازل عن احتلال القاهرة والاسكندرية والاقتصار على متقللة قناة السويس ، هو ان قوات انجلترا اصبحت ميكانيكية تستطيع الحركة في سهولة على الطرق المعبدة » ولذا نصت المعاهدة في ملاحقها على ان تقوم الحكومة المصرية ببناء ثكنات القوات البريطانية في الاماكن التي تحددها ، مع انشاء شبكة طرق بمواصفات خاصة عرفت باسم ( طرق المعاهدة ) بين القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والاسماعيلية والسويس وغيرها ( عن كتاب قصة ثورة ٢٣ يوليو لاحمد حمروش - الجزء الاول ص ٩٢ ) . اما الدكتور محمد حسين هيكل فقد اعترض على الالتزامات العسكرية لمصر ، وهو نفسه الاعتراض الذي بلسوره محمد محمود باشا في قوله الصريح « ان الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر » .

ويقول عبد العظيم رمضان في كتابه « تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ » في معرض تقييمه لسلبيات المعاهدة وايجابياتها « انها قد هيات لمصر التمتع بالاستقلال الداخلي الى الحد الذي سمح به النضال الحزبي في مصر فيما بعد في ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ ، والى الحد الذي سمح به اخلاص انجلترا في تطبيق المعاهدة في حادث مثل حادث ٤ شباط ( فبراير ) ١٩٤٢ والى الحد الذي سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون ان نخشى تدخلا من انجلترا لحماية العرش المصري الذي كان في حمايتها من قبل المعاهدة ! كما هيات لمصر التمتع باستقلالها الخارجي الى الحد الذي سمح لها باتخاذ موقف الحياد في حرب كوريا سنة ١٩٥٠ والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية او الدخول في صلات وثيقة مع الاتحاد

السوفياتي ! كما هيات لمصر التمتع بمخالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذي سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى في الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر امام العصابات الصهيونية ! ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا وهي المشاكل التي جعلت سعد زغلول وغيره من الساسة المصريين يرون ان لا تشتت الجهود بل توجه كلها الى تحقيق الاستقلال ، فأخذت مصر بعد المعاهدة تفيق الى عروبتها والى المحيط العربي الذي تسبح فيه ، واخذ التفكير الرسمي فيها يتجه الى العالم العربي ليكتب صفحة جديدة في تاريخ مصر الحديث » (١) .

ولعل هذا التقييم لمعاهدة ١٩٣٦ يجرنا خمسة عشر عاما الى عام ١٩٥١ حين الغاها من وقعها ، لنكتشف في السياق التاريخي مجموعة من الحقائق الهامة :

● **اولها** ان المعاهدة - التي وقعها مع الوفد زعماء المعارضة - كانت تجسيدا اساسيا لافصى ما وصلت اليه طاقة الفئات الوسطى من البرجوازية المصرية على النضال في ظل الشروط الاقتصادية والسياسية للنظام القائم . اي ان الدور الموضوعي للبرجوازية الوسطى المصرية لم يكن قد انتهى - تاريخيا - بعد ، ولكنه في اطار النظام العام أصبح مشلولاً وعقيماً ..

● **ثانيها** ان الفترة التي تلت المعاهدة الى بداية الخمسينات شهدت تحولا اجتماعيا حاسما في بناء مصر الحديثة ومن احشاء البرجوازية ذاتها ، فقد تبلورت الى حد ما قوى اجتماعية جديدة كانت تائمه تنظيميا في العشرينات ، اما في الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن ، فقد تمكنت قطاعات من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بشرائعها المختلفة ألا تكتفي بدور « القاعدة الجماهيرية » لحزب الوفد ، بل ان تبحث لنفسها عن طريقها الخاص المستقل في المشاركة نداء لند في قيادة التطور الوطني والاجتماعي . بل ان بروز هذه القوى الاجتماعية الجديدة في صميم هيكل الانتاج الزراعي والصناعي وضع مقدمة مغايرة للثورة الوطنية حين أصبح الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي وجهان لعملية واحدة هي التقدم . ولعل « **الجنة الوطنية الطلبة والعمال** » عام ١٩٤٦ كانت الدروة السياسية لهذا المعنى الجديد في الخريطة الاجتماعية والسياسية المصرية .

● **ثالثا الحقائق** ان الاحداث المحيطة بمصر مباشرة قد نسفت المنظور الاقليمي لسعد باشا زغلول صاحب العبارة الشهيرة أن العرب « صفر + صفر + صفر » حتى ان أول الحروب التي خاضها الجيش المصري بعد المعاهدة كانت حربه على ارض فلسطين خارج الحدود الدولية لمصر .

---

(١) د. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٨ - ( ص ٨٠١ و ٨٠٢ )



● **رابع الحقائق** ان الفترة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٥١ شهدت تحولات تاريخية حاسمة على خريطة العالم ، بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وبداية انحسار شمس الامبراطوريتين العجوزتين بريطانيا وفرنسا ، وانبثاق الاسرة الاشتراكية - الى جانب الاتحاد السوفياتي - في شرق اوروبا والصين ، وتعظيم قوى حركة التحرر الوطني في المستعمرات ، والبدايات الاولى للاستعمار الاميركي الجديد .

هذه المجموعة الجديدة من الحقائق هي التي فرضت نفسها على الصراع السياسي في مصر طيلة الاربعينات حيث شهدت غليان الشارع المصري كما لم تشهد من قبل ، حتى ان حزب الوفد نفسه شهد انشقاقا موضوعيا ، يختلف عن انشقاق بعض « الشخصيات » في تاريخه الطويل ، حين ظهرت في صفوفه موجة الشباب الراديكالي المعروفة بالطليعة الوفدية . وبالرغم من فساد البيئة الاجتماعية للقيادة التقليدية بانفتاحها على كبار الملاك والفئات العليا من البرجوازية ، فقد كان **تصحيح الخط التاريخي** هو آخر امجاد البرجوازية المتوسطة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حين استغلت مناخا محليا ودوليا مواتيا وضربت ضربتها بالفناء المعاهدة على يقين تام بأن الطريق امام النظام بأكمله أصبح مسدودا .

ويقول طارق البشري في كتابه « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » ان « القرار الذي اتخذه الوفد بالغاء المعاهدة ، كان عملا يتخطى اسلوب كفاحه التقليدي ويعترف ببداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، مرحلة تتخطى اسلوب الكفاح السلمي المشروع ، وتتخطى بالضرورة الصيغ والاطر التي كان هذا الاسلوب يمارس في نطاقها . وبهذا كان الغاء المعاهدة بغير بديل من اتفاق آخر مع المحتل ، كان عملا يتخطى الوفد نفسه ، يتخطى المؤسسة التي قامت قيادتها للحركة الوطنية الديمقراطية على تبني الاسلوب السلمي وحده والتي لم تكن معدة - لا فكريا ولا اعضاء ولا تنظيميا - لخوض الكفاح بأسلوب آخر وللإمساك بالسلاح ، فكان الوفد بهذا الالغاء يمارس آخر اعماله الكبيرة كقيادة للحركة الوطنية ، بعد ان اوصل - من خلال كل التذبذبات التي عرفها تاريخه وتاريخ مصر معه - هذه الحركة الى مرحلة جديدة تتخطى النظام القائم ودعائمه وتتخطاه هو ذاته » (٢) .

ويؤكد هذا التحليل ان الحركة الشعبية التي التهمت دما على شواطئ القنال لم تكن « حلا وفديا » ، بل ما ان شب حريق القاهرة - كمحاولة يائسة من قوى الثورة المضادة - حتى سقطت الحكومة و « الديمقراطية » معها لانها لم تكن قط

---

(٢) طارق البشري - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب -

القاهرة ١٩٧٢ ( ص ٤٨٥ )

من القوة بحيث تحمي الطريق الذي فتحتة امام الحل الصحيح . لقد استطاعت فحسب ان تستغل مناخا سياسيا مواتيا لتصحيح خطأ تاريخيا ، هو المعاهدة ، تحت ضغط الاجتحة الوفدية الاكثر تقدما وفي ظل درجة الغليان القصوى التي وصلت اليها حرارة الشارع الشعبي . هكذا فتح الوفد الطريق امام الحل ، ولكنه لم يكن مؤهلا تاريخيا لانجاز الحل الذي قدمته فجر ٢٣ تموز ١٩٥٢ ثورة جمال عبد الناصر .

سقطت شرعية النظام القديم اذن عام ١٩٥١ بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ولم يكن حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ الا رمزا لهذا السقوط المدوي . ولم تستطع الاحزاب والمنظمات العلنية والسرية - لاسباب بالغة التعقيد ليس هنا مجال ذكرها - ان تقيم دعائم النظام الجديد ، فاقبلت القوات المسلحة لتجيب على سؤال الطريق المسدود . وكرست في أعوامها الثلاثة الاولى سقوط النظام السابق ، باعلان الجمهورية في ١٨ حزيران ١٩٥٣ والفناء الالقاب والرتب والاحزاب ، وحاولت ضمن هذا التكريس ان تحقق الجلاء . . اي ان محاولة اجلاء القوات البريطانية عن القتال جاء في واقع الامر ضمن اجراءات اسقاط النظام القديم . كذلك كان قانون الاصلاح الزراعي في ايلول ١٩٥٣ . فقد كانت الركائز الثلاث للنظام القديم هي العرش والاحتلال وكبار الملاك . ولا سبيل لاسقاط النظام الا بالخلاص من اعمدته الثلاثة . لهذا لا يمكن اعتبار الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ من الناحية العلمية الدقيقة تاريخا لولادة النظام الجديد ، فالحقيقة التاريخية هي ان هناك خمس سنوات على وجه التقريب بين السقوط الموضوعي لشرعية النظام السابق في ٨ تشرين الاول ١٩٥١ حين الفيت المعاهدة وميلاد الشرعية الجديدة لنظام جمال عبد الناصر في اتون تأميم قناة السويس وتمزيق اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٦ .

كان قانون الاصلاح الزراعي في سبتمبر ( ايلول ) ١٩٥٢ اذن ، تحديا للفتات العليا من البرجوازية الزراعية ، وكان اعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ استكمالا قانونيا لاسقاط الملكية ، وجاءت مفاوضات ناصر - هيد عام ١٩٥٤ التي تمخضت عن اتفاقية الجلاء **تكريسا لعملية اسقاط النظام القديم** ، دون ان تكون تحقيقا **جوهريا للاستقلال الوطني** . ولم تستغرق مفاوضات عبد الناصر مع الانجليز اكثر من ستة عشر يوما بين ١١ و ٢٧ تموز ( يوليو ) ١٩٥٤ حيث وقعت الاتفاقية بالاحرف الاولى ، مما يدل على ان المفاوضات الفعلية سبقت الجلوس حول المائدة المستطيلة بدار مجلس الوزراء . ويؤكد احمد حمروش في الجزء الثاني من كتابه عن ثورة يوليو (( ان هذه السرعة في توقيع الاتفاق كانت نتيجة وساطة امريكية ، كما ذكر في ذكرى محيي الدين ، استهدفت حل المشاكل بين البريطانيين والمصريين



**لخلق جو مناسب لربط مصر بسياسة جديدة في المنطقة (٣) .** ويؤكد انور عبد الملك في كتابه « المجتمع المصري والجيش » ان مفاوضات الجلاء بدأت بين عبد الناصر والسفير البريطاني سير رالف ستفنسون في ربيع ١٩٥٣ ، وان هدف الولايات المتحدة كان واضحا وهو التزام النظام الجديد بالانضمام « الى جهاز عسكري للدفاع الجماعي في الشرق الاوسط ، وهو جهاز مرتبط بمباشرة بحاف الاطلسي » (٤) . ومن المفيد القول بان المفاوضات المصرية قد ضغطت على القوات البريطانية في القنال بسلسلة من الاعمال الفدائية بين كانون الثاني وابار ١٩٥٤ حين اوقف الهجمات ، وبادرت بريطانيا في حزيران - من قبيل اظهار حسن النية - بالافراج عن عشرة ملايين جنيه استرليني من الديون المصرية المستحقة عليها . وفي تموز عرضت مشروعها للجلاء بشرط الإبقاء على الفنيين المدنيين وبشرط عودة القوات البريطانية اذا هوجمت دولة عربية او تركيا . ونصت الاتفاقية على انسحاب القوات البريطانية من منطقة القنال خلال فترة لا تزيد عن عشرين شهرا ، وانتهت رسميا - من جانب بريطانيا - معاهدة ١٩٣٦ والتزاماتها ، واقرت بملكية مصر للقنال ، على ان تكون حرية الملاحة الدولية حسب اتفاقية الاستانة في ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٨٨٨ . وتم التوقيع الكامل على الاتفاقية في ١٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٤ ، فماذا كانت ردود الفعل ؟

يذكر جون بادو سفير اميركا السابق في القاهرة و. ر. هـ. نولت في كتابهما « لقد ازلت هذه الاتفاقية بالنسبة لبريطانيا والغرب ، العقبة الاساسية في وجه مشاركة مصر في معاهدة الدفاع عن الشرق الاوسط » (٥) . ويقول جان لاكوثير في كتابه عن عبد الناصر « لم يبد البكباشي اكثر انعزالا عن الشعب المصري كما بدا في اليوم الذي حمل فيه الى الشعب اتفاقية الجلاء » . ويقول احمد حمروش في الجزء الثاني من كتابه عن ثورة يوليو « . . . وبين توقيع الاتفاقية بالحروف الاولى وتوقيعها النهائي تباعورت المعارضة للاتفاقية عذرا والجمال عبد الناصر خصوصا » . ويروي ناتنج في كتابه انه استعار قلم جمال عبد الناصر عند التوقيع ثم احتفظ به الا ان عبد الناصر التفت اليه مداعبا « اظن انكم اخذتم مني الكثير في هذه الاتفاقية . فهل تسمح باعادة قلبي » وهي مداعبة لا تخلو من دلالة ، تذكرها عبد الناصر بغير شك ورصاصات المنشية تخطئه بينما كان صاحبها يصرخ « اريد ان اقتله ، لقد باع بلادي » .

(٣) احمد حمروش - مجتمع جمال عبد الناصر - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت

١٩٧٥ - ( ص ٣٤ )

(٤) د. انور عبد الملك - المجتمع المصري والجيش - دار الطليعة - بيروت ( ص ١١٩ )

(٥) نقلا عن كتاب د. انور عبد الملك المذكور سابقا ( ص ١٢٠ )

ولكن عبد الناصر لم يكن قد باع بلاده ، وليس الدليل على ذلك انه مزق الاتفاقية بعدئذ بأقل من عامين ، بل لانه خلال هذين العامين كان قد خيب آمال الغرب القديم والجديد حين رفض باصرار بطولي الانضمام الى اي حلف عسكري ، وحين كسر احتكار السلاح وحين شارك ايجابيا في مؤتمر باندونغ . ولا شك - لحظة واحدة - في ان اتفاقية ١٩٥٤ كانت في جوهرها تهادفا مع الاستعمار ، اذ هي سمحت بالفنيين المدنيين الانجليز كما سمحت بعودة القوات البريطانية اذا هوجمت تركيا . ولكن هذا التهادن كان ينطوي أولا على جلاء جميع القوات البريطانية عن ارض مصر ، كما انه ثانيا كان تهادنا قصير العمر لا يقبل المقارنة بين تاريخ التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ وتاريخ الغائها عام ١٩٥١ ، كما انه لا يقبل ~~الثالث~~ الحكم النهائي لتطور الحركة السياسية السريع من جانب القيادة المصرية خلال أقل من عامين . **وأخيرا** فان تقييم هذا التهادن ينبغي ان يرتبط باطار تلك المرحلة من مراحل الثورة الناصرية ، مرحلة اسقاط النظام القديم .

وهكذا جسدت مجموعة الاجراءات التي اتخذتها ثورة ١٩٥٢ في بداياتها الاولى طموحات ما يسمى بالبرجوازية الوطنية ، اشارة الى الفئات المتوسطة من البرجوازية المصرية ، دون مزاحمة او هيمنة للشرائح البرجوازية الاعلى ودون التقاليد الليبرالية التي صارت في ظلها ، اي ان التمثيل الطبقي الذي فقده الوفد بتسلل الارستقراطية الفلاحية والمصرفية الى بنيته الحزبية ، اكتسبه جمال عبد الناصر ابان هذه الفترة . وربما كان التغيير الجوهري الذي حدث هو ان الفئات الوسطى من البرجوازية المصرية عام ١٩٥٢ كانت قد بلغت تطورا كيفيا في بنائها الانتاجي وعلاقاتها الاجتماعية ، مما كانت عليه عام ١٩١٩ .

وبرهن عبد الناصر في عام ١٩٥٦ على ان اتفاقية الجلاء ليست بغاية المنى ، وانما هي خطوة تكتيكية نحو الهدف الكبير : تأميم قناة السويس وتمصير البنوك والشركات الاجنبية . وليست صدفة ان يسبق ذلك مباشرة - عام ١٩٥٥ - انشاء « المؤسسة الاقتصادية » والتعاقد على صفقة السلاح السوفياتي . اي ان الهدف كان « الاستقلال الوطني » اقتصاديا وحمائنه عسكريا وتجسيده سياسيا في الانتخابات التي جاءت بعبد الناصر الى رئاسة الجمهورية . ولسم يستطع المدوان الثلاثي على السويس ان يصمد في وجه الشرعية الجديدة التي ولدت في اتون التاميم والحرب ، كان الشارع المصري قد منح عبد الناصر ثقة تاريخية وهو يمزق اتفاقية ١٩٥٤ ويسلح الشعب ويقود الجماهير الواسعة للذود عن استقلالها بالدم . وهنا بالضبط اختلفت المعادلة الطبقية فبالرغم من ان الفئات الوسطى من البرجوازية ظلت في مركز الصدارة ، الا ان التدخل لم يعد بينها وبين الارستقراطية الزراعية والاحتكارات الاجنبية بل اصبحت القاعدة الجماهيرية العريضة من عمال وفلاحين وبرجوازيين صفار عنصرا حيويا نشيطا ومستفيدا من التغييرات الطارئة على الخريطة الاجتماعية وعلاقاتها بالسلطة .



اي ان عبد الناصر منذ وقع اتفاقية ١٩٥٤ الى ان الفاها عام ١٩٥٦ الى الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨ الى الاجراءات الوطنية بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ كان تعبيرا سياسيا متطورا في اتجاه سيادة الشعب على مقدراته وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واستقطاب جماهير اوسع الى دائرة الاستفادة من ثروات البلاد والاستغناء في المقابل عن الدور التقليدي لبعض فئات البرجوازية الوسطى « الوطنية » . . حيث تطورت المؤسسة الاقتصادية الى « قطاع عام » بالتاسيمات الواسعة التي شاركت في بناء التنمية الاقتصادية والاسراع بمعدلاتها وحشد القوى الاجتماعية الجديدة حول « ميثاق العمل الوطني » بالمشاركة في الارباح والادارة والتمثيل السياسي . . جنبا الى جنب مع تحديث وسائل الانتاج والصناعة الثقيلة وتهيئة الكوادر الفنية بتقرير مجانية التعليم في مختلف مراحلها حتى الجامعة .

وانم تكن القطيعة بين عبد الناصر والغرب الا مرادفا للقطيعة بينه وبين التبعية الاستعمارية . واذا كان النضال الديمقراطي ايام الوفد يعني الكفاح ضد الاحتلال ومن اجل الدستور في وقت واحد ، فان النضال الوطني في ظل عبد الناصر قد اكتسب معنى اكثر عمقا هو دعم الاستقلال الاقليمي المفتوح على المصير العربي وحركة التحرر العالمية والمعسكر الاشتراكي ، والتقدم الاجتماعي لاعرض قطاعات الشعب .

ولقد كان عام ١٩٥٦ حاسما من هذه الزاوية ، وكان تمزيق اتفاقية ١٩٥٤ - رمزا وفعلا - بداية تاريخية جديدة . . وقفت لها بالمرصاد القوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية المحلية والجيوب اليمينية في النظام الناصري والاطشاء الديمقراطية العديدة ، حتى الحقت بها الهزيمة المدوية عام ١٩٦٧ .

### ★ ★ ★

ادت هزيمة حزيران - موضوعيا - الى سقوط نظام ثورة يوليو ، ولكن القيادة التاريخية لشخصية عبد الناصر - او ما يعبر عنه بدور الفرد في التاريخ - قد امتدت النظام بثلاث سنوات اخرى كانت امتدادا كميا للسنوات السابقة على الحرب ، وانتهت على نحو فاجع ليس له مثيل : مجزرة ايلول الاردنية ، وفاة عبد الناصر المفاجئة ، صراع السلطة بين الجناح البيروقراطي للناصرية او ما سمي اجتماعيا وتجاوزا حينذاك بالطبقة الجديدة ، والجيوب اليمينية في النظام التي اشتملت بدورها على اغنياء الريف والجناح الطفيلي على الانتاج سواء داخل القطاع العام او خارجه من اعمدة القطاع الخاص المتنامي في غيبة الرقابة الديمقراطية للشعب . وفي ليلة ١٤ - ١٥ ايار ١٩٧١ حسم التحالف الرجعي بين اغنياء الريف والعناصر الطفيلية صراع السلطة ، بانقلاب سافر على البيروقراطية الناصرية .

اين كان الشعب في تلك الليلة ؟ بالدقة - والامانة كلها - كان يتفرج ! ذلك ان جماهيره العريضة كانت :

● فقدت الثقة نهائيا في الصيغة اللاديموقراطية ، اي الاسلوب السياسي للنظام .

● عانت الولايات من التضخم السرطاني للطبقة الجديدة والذي كان من شأنه الهبوط بمعدلات النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٦٥ .

● لم تؤد انتفاضاتها العفوية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ الى تنظيم صفوفها في جبهة وطنية قادرة على تغيير النظام لمصلحة القوى الشعبية .

● كانت تعي لا شعوريا ان النظام سقط منذ وقت ، وانه المسؤول تاريخيا عن « ملء الفراغ » من جانب القوى اليمينية .

وتوالت الاحداث المعروفة - اقتصاديا وسياسيا وعسكريا - والتي اكدت للجماهير صدق وعيها ، ولو انه في مكان اللاشعور . فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٧١ و ١٩٧٥ سلكت السلطة المصرية طريق الردة خطوة خطوة ، ولكن بجسارة الفاجرين .

ولقد كان الاحتلال الاسرائيلي لسيناء - دون الاهتمام الجدي بالاراضي العربية الاخرى ولا بقضية فلسطين - هو العقبة الكأداء امام النظام الانقلابي الجديد . . . فكان لا بد من تحريك هذه العقبة في طريق الحل الاقليمي الجزئي المنفرد حتى تكتسب السلطة الانقلابية الجديدة شرعيتها على انقاض النظام الجديد . ولعل مجموعة الاجراءات التي توالت بين تاريخ الانقلاب عام ١٩٧١ وحرب تشرين الاول ١٩٧٣ تشكل ادوات « تكريس السقوط » للناصرية محليا وعربيا ودوليا ، كما تسجل نتائج الحرب شهادة الميلاد « لشرعية » الانقلاب ان جاز التعبير .

كيف ذلك ؟

● ادت سياسة « الانفتاح » الاقتصادي الى الانشطة التدريجية لهيكل الانتاج المصري ، بتحويل اجزاء عديدة الى مناطق حرة ، وبتشجيع القطاع الخاص على حرية الاستيراد والتصدير دون قيود يعتد بهسا ، وبالتشريعات الميسورة لاستثمارات رؤوس الاموال الاجنبية . وبمحاصرة القطاع العام وتصفيته من داخله ، وبفك اوصال قوانين اصلاح الزراعي ، وبالاتجاه المتزايد نحو المشروعات ذات الصبغة الطفيلية كأعمال التهريب والسمسرة والابنية الفخمة .

● ادت سياسة « الانفتاح » السياسي الى اغتيال التحالف مع الشرق الاشتراكي والارتقاء في احضان الصداقة الاميركية ، والتجبيه مع الانظمة الرجعية العربية



والاحتفاظ بصيغة الاتحاد الاشتراكي بعد تعديلات فعلية في تعريف العامل والفلاح بحيث أصبح كبار الملاك ورجال الأعمال هم أعمدة السلطة في مختلف مستوياتها التشريعية والتنفيذية .

● أدت سياسة « الانفتاح » الايديولوجي الى ضرب الاقلام والمنابر الوطنية والتقدمية سواء بتهجيرها أو بتجميدها أو باستهوائها أو باستضافتها في الزنازين بين وقت وآخر ، وفي المقابل الترويج لافكار شوفينية اقليمية وعنصرية دينية وقيم مجتمع الاستهلاك .

كان هذا الديكور تكريسا موضوعيا لسقوط النظام السابق ، ومناخا لحرب تشرين الاول التي تعد « اتفاقية سيناء » المعقودة اول ايلول ١٩٧٥ نتيجتها السياسية الحاسمة ، افروحا ونصوصها تبلور ابعاد الموقف المصري من المسألة الوطنية والقضية القومية والسلام العالمي .

وبالرغم من ان القيادة السياسية المصرية اعلنت اكثر من مرة ان الاتفاقية مبرمة بينها وبين الولايات المتحدة ، وانها لم تعقد شيئا مع اسرائيل ، فان المقدمة تنفي ذلك قطعيا بقولها في السطر الاول « **اتفقت حكومتها جمهورية مصر العربية وحكومة اسرائيل على ما يلي** » وبموجب القانون الدولي تعد هذه العبارة اعترافا رسميا باسرائيل .

ليكن ، فربما كان قرار مجلس الامن الشهير رقم ٢٤٢ في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٧ ينطوي على اعتراف تقريبي ، وان كان الفرق الخطير هو ان القرار المذكور كان بصوغ « واقع الحال » آنذاك وهو الهزيمة . بينما الاعتراف المحدد سنة ١٩٧٥ يجيء في واقع مغاير ، كما تتباهى بذلك السلطة المصرية ذاتها . وارجح الاحتمالات ان الاعتراف الرسمي المصري باسرائيل لا يجسد بدقة نتائج الحرب ، بقدر ما يجسد الهوية السياسية للنظام المصري الراهن .

تتكامل معالم هذه الهوية حين تقول المادة الثانية من الاتفاقية « **يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة او التهديد او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر** » الامر الذي تشرحه المادة الثالثة على هذا النحو « **سيسلّم الطرفان في ان يراعيان بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن اي اعمال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الآخر** » . والمادتان صريحتان في تجميد القوات المسلحة المصرية عن التحرك سواء في مطاردة اسرائيل بشأن انسحاب آخر من سيناء او في عدوانها على دولة عربية اخرى خاصة سوريا شريكة الحرب وخاصة المقاومة الفلسطينية المحصورة في لبنان ، ويتأكد التجميد العسكري لمصر بما ورد في ملحق الاتفاق تحت عنوان « **القيود على القوات والتسلّح** » حيث لا يتجاوز مجموع القوات المصرية المسموح لها بالتواجد في الضفة الشرقية عن ثمانية آلاف جندي

منها ٨ كتائب مشاة وتملك ٧٥ دبابة و٧٢ قطعة مدافعية بما فيها الهاونات الثقيلة .  
غير ان اخطر الواد على الاطلاق هي التي تخص نظام الانذار المبكر السدي بمنح  
الولايات المتحدة حق ايفاد ٢٠٠ فني لادارته لا ينسحبون الا برغبة أميركية او برغبة  
الطرفين المتعاقدين . وبالرغم من ان رقم المائتين يبدو قليلا ، وبالرغم من ان  
صفته الفنية الحديثة تخفف من وقعه على الاذن ، الا ان هذا الشكل لا يخفي مضمون  
التواجد الاميركي ، حيث ان اجهزة الرادار البالغة الرقي لا تحتاج الى جيش  
لادارتها ، وهي لن تحول دون نشوب الحرب فحسب ، بل انها تحتل موقعا  
استراتيجيا للنجس الاميركي على نطاق الشرق الاوسط بأكمله بواسطة اجهزة  
التوصيل المتمركزة في قواعد حلف الاطلسي القريبة . انه احدث وأخطر انواع  
الاحتلال المباشر ، لا لقطعة من الارض في سيناء ، بل للسيادة الوطنية المصرية  
والسيادة العربية في المنطقة التي يطالها الرادار والتي تمتد حتى حدود  
الخليج العربي والعراق عبر الاردن وسوريا ولبنان حيث قواعد المقاومة  
الفلسطينية .

ومعنى ذلك ان الهوية السياسية للنظام المصري الراهن ، تتحدد في ضوء  
بنود الاتفاقية وملحقاتها على النحو التالي :

● تغيير حركة القوات المسلحة المصرية في ما يخص التحرير الوطني والمسألة  
القومية وطليعتها قضية فلسطين .

● التفريط في سيادة مصر واستقلالها بالدخول المباشر ضمن النظام الدفاعي  
لغرب كتمة وترويج للدخول المباشر ضمن دائرة النفوذ الاستعماري على الصعيد  
الاقتصادي .

● التفريط في الانتماء العربي لمصر بتقديم التسهيلات العسكرية لخطر اجهزة  
العدوان الامبريالي في عالمنا المعاصر .

● التفريط في التحالف مع المعسكر الاشتراكي بتعرية حدوده الجنوبية من  
دعائم الأمن المتبادل بين الاسرة الاشتراكية وحركة التحرر العربية .

وليست هذه كلها الا اسيجة الدفاع عن هذا القسم الرجعي المتخلف من  
البرجوازية المصرية ، الدفاع عن مصالحها الطفيلية العابرة حتى وان ادى الامر لان  
تلقى علم الاستقلال في الوحل . وهو ارتداد استثنائي في مجرى التاريخ المصري  
الحديث ، يتجاوز القوانين الموضوعية المحركة لهذا التاريخ . فالتطور الاجتماعي  
لمصر طيلة المرحلة الناصرية قد بلور كيانا اجتماعيا واقتصاديا لا يسمح بهذا الارتداد  
سواء على صعيد القوى المنتجة او العلاقات الاجتماعية . غير ان الملابس الشاذة  
لسقوط السلطة الناصرية منذ هزيمة عام ١٩٦٧ الى غياب عبد الناصر عام ١٩٧٠  
الى انقلاب ايار ١٩٧١ هي التي افسحت في جدار مصر التاريخي هذه الثغرة



الاستثنائية التي نفذت منها قوى الردة . غير أن التناقض الموضوعي بين تطور مصر الاجتماعي والسلطة المصرية الراهنة لا يتيح لها إمكانات العير الطويل . ان ملايين العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين والجنود الذين تخلقوا خلال عشرين عاما ، كقوى انتاجية وعلاقات اجتماعية ، قد خلقوا مصر جديدة لا سبيل الى نسفها الا من الجدور وبحرب اهلية مدمرة . ولا يستطيع ميزان القوى الاجتماعي هذا ان يعبر عن نفسه بأية درجة من الدرجات في هذه السلطة التي تجمع في سلة واحدة بين اكثر القطاعات خلفا من الرأسمالية الزراعية الى العناصر الطفيلية على الانتاج . انها ليست البرجوازية الوطنية التقليدية التي قادت في مرحلة ما ، ثورة ١٩١٩ وفي مرحلة تالية ثورة ١٩٥٢ . بل هي رأسمالية النهب السريع الجشع القصير النفس الذي لا يستطيع ان يحل مشكلة واحدة في ميادين الاقتصاد او الاجتماع او الثقافة ، مهما بلغ حجم القروض او الاستثمارات الاجنبية . ولم تكن مصادفة ان يصرح احمد ابو اسماعيل وزير المالية المصري ان عام ١٩٧٥ كان أسوأ عام اقتصادي في تاريخ مصر الحديث . وليست مصادفة ان معدلات التنمية الاقتصادية تواجه انهيارا تدريجيا ، وان التضخم وارتفاع الاسعار واختفاء السلع من الملامح الرئيسية لنهاية الطريق المسدود . ذلك ان الرأسمالية المصرية اجبن من ادارة هيكل الانتاج . ولهذا تعد الى اسلوب « الخطف والجري » عن طريق الاستهلاك . ومن هنا كان سقوطها الاقتصادي محتما ، رغم مخدرات الانفتاح وجاذبية المعونات ، كمقدمة لسقوطها السياسي . ولا ريب في ان انعدام التماسك التنظيمي للجماهير الشعبية ، قد شارك في صنع الثغرة الاستثنائية التي نفذت منها هذه السلطة ، ولا شك ان التحالف السياسي والعسكري مع الغرب سوف يقيها مهاوي السقوط السياسي لفترة ما . وسوف يرتبط تمسك النظام القائم بالحماية الاستعمارية لاتفاقية سيناء المعقودة والتي يمكن ان تعقد في المستقبل المنظور ، ارتباطا عضويا لا ينقسم عراه من جانب السلطة المصرية الراهنة ، وانما بقدرة الجبهة الشعبية على التنظيم واحداث التغيير في بنية السلطة السياسية . اي ان القيادة الحالية ليست مؤهلة تاريخيا لموقف مماثل لموقف الوفد عام ١٩٥١ حين الغى النحاس باشا معاهدة ١٩٣٦ من اجل مصر وباسمها ، ولا لموقف مائيل لموقف عبد الناصر عام ١٩٥٦ حين مرق اتفاقية ١٩٥٤ واعلن تأميم قناة السويس .

ذلك ان الخطأ التاريخي في معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤ كان قابلا للتصحيح من جانب القوى الاجتماعية التي اقترفت الخطأ . فانهاء الوجود البريطاني من القاهرة والاسكندرية عام ١٩٣٦ وانهاءه من منطقة القنال عام ١٩٥٤ لم يكن ارتدادا وطنيا بل كان تهادنا بموجب الشروط الصعبة التي قبلها المفاوض المصري في سبيل الجلاء الاول او الجلاء الثاني . والتهادن يقبل التصحيح اذا كانت القوى الاجتماعية نفسها هي التي تقود التطور نحو الاستقلال الوطني . ولذلك اسقط الوفد النظام الذي كان يكبل قواه الاجتماعية بالافلال حين الغى المعاهدة . ولذلك ايضا اقام عبد الناصر دعائم النظام الجديد ، حين افسح المجال للطبقة المتوسطة لان تغير المعادلة

الاجتماعية التي تختق تطورها ، بتحقيق الجلاء والتميز وهدم الملكية وقص  
الاذرع الطويلة للفئات العليا من البرجوازية الزراعية .

واذا قيست نصوص اتفاقية سيناء بنصوص معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤  
دون تفل عن اعتبارات المسافة التاريخية والاجتماعية ، فإنه يتأكد لنا ان  
الالتزامات العسكرية التي قالت المعارضة وقتذاك - وبحق - انها تتعارض مع  
استقلال مصر وسيادتها على اراضيها ، لا تساوي الكثير ازاء الالتزامات العسكرية  
في اتفاقية سيناء التي استضافت احتلالا امريكيا واقعيا - لم يكن موجودا - الى  
جانب الاحتلال الاسرائيلي الجاثم . وبينما فتحت معاهدة ١٩٣٦ الطريق امام تطور  
القوات المسلحة التي قامت بثورة ١٩٥٢ والجمت بريطانيا عن التدخل في شؤوننا  
الداخلية مما اسهم في نجاح الثورة بنصيب غير منكور ، فان اتفاقية سيناء تضع اخطر  
العراقيل امام قواتنا المسلحة و « قتلوا » اي تحرك داخلي بالتصدي والمواجهة .  
وبينما فتحت معاهدة ١٩٣٦ الطريق الى انتماء مصر العربي الذي تأكد في الساحة  
الفلسطينية عام ١٩٤٨ والذي سارع جمال عبد الناصر الى ترسيخه جماهيريا عام  
١٩٥٦ فان اتفاقية سيناء تقوِّم مصر في حدودها الاقليمية الناقصة !

ومن المثير ان القيادة السياسية المصرية اصرت في العديد من تصريحاتها انه  
ليست هناك ملحقات سرية للاتفاقية - بالرغم من ان المعلن منها يكفي لادانتها - فان  
الولايات المتحدة سارعت الى نفي هذا الزعم ونشرت النصوص الكاملة للوثائق  
السرية . وهي النصوص التي تجهز على موقف مصر العربي كمركز ثقل لحركة  
التحرر العربية :

- تحت رقم ٥ من الوثيقة الاولى يقول النص « لنن تتوقع حكومة الولايات  
المتحدة من اسرائيل ان تبدأ بتنفيذ الاتفاق قبل ان تنفذ مصر تعهداتها بموجب اتفاق  
كانون الثاني ١٩٧٤ لفك الارتباط ، القاضي بالسماح بمرور كمين الشاحنات  
الاسرائيلية ومنها عبر قناة السويس » .

- تحت رقم ١٢ من الوثيقة ذاتها يقول النص « يقوم موقف الولايات المتحدة  
على ان الالتزامات المصرية ، بموجب الاتفاق المصري الاسرائيلي ، وتطبيقه وسريان  
مفعوله ومدته ، ليست مشروطة بأي عمل او تطورات بين دول عربية اخرى  
واسرائيل . ان حكومة الولايات المتحدة تعتبر الاتفاق قائما في ذاته » .

- تحت رقم ٢ من الوثيقة الثانية يقول النص « ستواصل الولايات المتحدة  
التقيد بسياساتها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية ، اي انها لن تعترف  
بمنظمة التحرير الفلسطينية او تتفاوض معها ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية  
لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قرار مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨



وستجري حكومة الولايات المتحدة مشاورات كاملة وتسمى السي توفيق موقفها واستراتيجيتها حول هذا الموضوع ، في مؤتمر جنيف للسلام ، مع حكومة اسرائيل .

وليس مهما بعد ذلك ان هذه النصوص خير تكذيب للتصريحات المصرية الرسمية ، وان غير ما ذكرناه من المواد يمنح اسرائيل احدث منجزات التكنولوجيا العسكرية الاميركية بكميات هائلة ، وان احد البنود ينص صراحة على التدخل المباشر لحماية الامن الاسرائيلي اذا هددته بطريقة مباشرة او غير مباشرة تدخل « دولة كبرى » في صراع الشرق الاوسط .

ليس هذا كله مهما اذا قيس بالمضمون الجوهرى لاتفاقية سيناء وملحقاتها السرية والمعلنة ( ١ ) وهو المضمون الذي يعكس بدقة بالغة الهوية السياسية للنظام المصري الراهن . انها الهوية التي تسمح بمزيد من التورط في فخاخ النفوذ الاستعماري ولا تسمح مطلقا للسلطة الحالية ان تقدم لنا **المشهد التاريخي الثالث** في عمر مصر الحديثة ، بالغاء اتفاقية سيناء . ذلك ان الامر يحتاج الى **مشهد داخلي** جديد يسقط « الشرعية » الاستثنائية لسلطة الانقلاب التي ولدتها حرب تشرين الاول حتى يتمكن من اسقاط ما شيد فوق هذه الشرعية المزيقة ، من اتفاقيات مضادة لاستقلال مصر ومصيرها العربي وتقدمها الاجتماعي .

## الفصل الثاني

### رأسمالية في غير أوانها

ليست اتفاقية سيناء الثانية المعقودة بين اسرائيل والولايات المتحدة. ومصر مجرد حدث سياسي وعسكري كبير ، ولكنها نقطة التحول الاستراتيجية في تاريخ النظام المصري الراهن وسلطته الانقلابية التي اقبلت على مسرح الحياة المصرية في مايو - ايار ١٩٧١ . وهي النقطة التي يؤرخ لها عادة بالاول من سبتمبر - ايلول ٧٥ اشارة الى تاريخ التوقيع بالاحرف الاولى بين الاطراف المعنية في القاهرة وتل ابيب على الاتفاقية المذكورة . ولكن الحقيقة هي ان نقطة التحول الاستراتيجية هي التجسيد العسكري فحسب لنقطة الحسم الاقتصادية والسياسية التي وصلت اليها السلطة المصرية ونظامها في سياق معقد بالغ التمويه منذ قامت الى الآن .

واذا كنا قد انتهينا الى انه من المستحيل على القيادة الطبقية للسلطة الراهنة ان تكرر المشهد التاريخي لمصطفى النحاس او جمال عبد الناصر ، والاول يلغي معاهدة ١٩٣٦ التي وقعها والآخر يلغي اتفاقية ١٩٥٤ التي وقعها ، فان البحث عن البديل القادر على الغاء اتفاقية ١٩٧٥ يعني محاولة صنعه ، كما يعني ترجمة هذه المحاولة باللغتين الاقتصادية والسياسية ، ويعني ثالثا تحديد القوى الاجتماعية المطروحة واقميا للقيام بهذا العبء التاريخي ، ويعني رابعا واخيرا ان الغاء اتفاقية سيناء - او نقطة التحول الاستراتيجية - ليس تمزيقا لمعاهدة بين دولتين بل تغييرا لنظام واستبدالاً لسلطة بأخرى .



ووفقا للقانون الذي استخلصناه من حركة البرجوازية المصرية ، فائنا سوف نستكمل هنا مسيرتها الاقتصادية والسياسية ، قبل وبعد حرب تشرين - اكتوبر ١٩٧٣ وقبل وبعد اتفاقية ايلول - سبتمبر ١٩٧٥ ، حتى نستخلص قانون الحركة الاجتماعية المضادة للردة التاريخية وتبيان القوى المؤهلة موضوعيا لتصحيح التاريخ ومدى قدراتها الذاتية لاسترداد الوطن وحجم التحديات وتفاصيل التناقضات في صفوف الشعب وبرنامج العمل المرشح لانقاذ مصر .



لا بد أولاً من تحديد الإطار المنهجي الذي يقودنا - ضمن المعطيات الواقعية - إلى تحليل « نقطة الحسم » التي وصل إليها النظام المصري الراهن على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي عكستها « نقطة التحول الاستراتيجية » في اتفاقية سيناء .

والعنصر الأول في هذا الإطار هو ان انقلاب ايار - مايو ١٩٧١ قد بدأ صراعاً على السلطة « داخل » النظام ، وانتهى « ثورة مضادة » على النظام . أي أنه بدأ بالتفاصيل السياسية وانتهى بالخط العام الاستراتيجي في مستوياته التشريعية والدستورية ، اقتصادياً واجتماعياً .

والعنصر الثاني هو ان الانقلاب في جوهره العميق ثمرة موضوعية للنظام الناصري وليس بآية حال براءة ذاتية في سرقة السلطة . . فقد هيا التمثيل الطبقي للحكم الناصري وأسلوبه في العمل السياسي طيلة ١٨ عاماً ومنهجه في التفكير ، مناخاً صالحاً لولادة الانقلاب من صلب السلطة الشرعية ، ولم يكن قط مناخاً موافقاً لولادة النقيض الاكثر تقدماً والاكثر شرعية .

والعنصر الثالث هو ذلك « الشيك على بياض » الذي اعطاه مجمل اليسار المصري للحكم الناصري بشكل مطلق ، واعطاه - مرة اخرى - لسلطة الانقلاب بشكل نسبي ، مما كان له اثره ولا يزال على مسيرة الحركة الاجتماعية المصرية وقواها السياسية .

وسوف نعرض للعنصرين الاول والثالث في سياق البحث ، أما العنصر الثاني فهو الذي يحتاج الى ايضاح اولي حتى لا « نفاجأ » بما آلت اليه الامور بعد غياب عبد الناصر ورحيل رفاقه من دفة الحكم .

.. ولربما كان عام ١٩٦٥ علامة فارقة في رحلة النظام الناصري رغم آية تداعيات بالذاكرة الى ما قبلها وآية تأملات في ما جرى بعدها . إنه العام الذي انتهت به الخطة الخمسية الاولى للتنمية ، هو أيضاً ختام تجربة التخطيط الوطني الشامل بعد اجراءات التأميم ، هو كذلك العام الذي انحدرت بعده معدلات التنمية ولم تبدأ الخطة الثانية الى يومنا . ولا شك ان كتاب علي صبري « سنوات التحول الخمس » يسجل انتصارات الشعب المصري الاقتصادية التي نالها بنضاله التاريخي وعرقه وجهده وعظائمه السخي من اجراءات التأميم وبركات التنمية . ولكن القراءة الصبورة لهذا الكتاب تدلنا في غير عناء ، على جرثومة الفساد التي افترخت بعدئذ السوس المتوحش الذي نخر في عظام البناء الاقتصادي بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ .

حيث كانت الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ تجسيدا كاشفا لما هو اعمق ، وحيث اقبلت ليلة الرابع عشر من ايار - مايو ١٩٧١ حصادا للهشيم ! جرثومة الفساد هذه هي الاسس الرأسمالية للقطاع العام ، وطلاء هذه الاسس بتسميات غير علمية كالقول انها تنمية لأرأسمالية او الطريق الرأسمالي للتنمية ، وكالاشارة الى احدى الشرائح الاجتماعية بانها رأسمالية « غير مستعلة » . يقول علي صبري في كتابه « الرسمي » ان العمليات التي اسندها القطاع العام الى مقاولين من الباطن - اي القطاع الخاص - « تصل الى ١٤٤ مليون جنيه في كل سنة من سنوات الخطة ، وتحقق ريعا يبلغ ٢٩ مليون جنيه » ثم « استغل القطاع الخاص هذا الوضع فأخذ في رفع أسعار العمليات التي يعهد اليه بها ، حتى في ظل نظام المناقصات ، مما أدى الى زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء وهي التي تمثل ٤٧٪ من قيمة الاستثمارات الشكلية للخطة » . وكانت النتيجة الحتمية لذلك هو ما يسميه طه شاكر بالاختلال الهيكلي « بزيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات على حساب القطاع السلمي ، وهو من الاسباب الرئيسية لزيادة الطلب الاستهلاكي والاضغوط التضخمية التي صاحبت تنفيذ الخطة » (١) . فقد نقصت خلال السنوات الخمس نسبة القطاعات السلعية في هيكل الانتاج الكلي من ٧٠.٢٪ الى ٦٨.٢٪ بينما زادت الخدمات من ٢٩.٨٪ الى ٣١.٨٪ وكان نصيب الزيادة « للخدمات الحكومية والمؤسسات » هو الفرق بين ١٤.٦٪ و ١٧٪ بينما انخفض نصيب الصناعة من ٤٢.٧٪ الى ٤٢.٣٪ . كذلك هبطت الطاقة الادخارية فارتفع الاستهلاك خلال السنوات الخمس ٤.٦٩٪ . وكان من الطبيعي ان يتميز منهج التصنيع للصناعات الاستهلاكية جنبا الى جنب مع التحيز الطبقي وسوء التوزيع في ما يتعلق بالقوى العاملة بتضخيم الهيكل الاداري على حساب العمال .

ورغم ذلك كله فقد ارتفعت معدلات التنمية اثناء سنوات الخطة الى ٧.٢٪ حسب الاحصاءات الرسمية التي يجوز التحفظ عليها ولكن هذا الارتفاع انعكس واقعا في الحرب ضد البطالة بين العمال والمثقفين ، وارتفع ايضا نصيب الفرد من اجمالي الدخل بنسبة ١٩.٨٪ بين عامي ٦٤ و ٦٥ . ولكن سرعان ما اخذت معدلات التنمية في الانحدار مع بداية عام ١٩٦٦ فانخفض معدل الزيادة في الدخل المحلي وفرضت الحكومة ضرائب جديدة وزادت الضرائب القديمة . وبين عامي ٦٦ و ١٩٦٧ انخفض مجموع الانتاج في القطاعات السلعية ٩.٠٪ وهبط الدخل الحقيقي الى ٦٢.٨٪ جنيها في العام . وانتعش القطاع الخاص خلال الاعوام ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ فزادت حصته من مجمل الانتاج في صناعة الفول والنسيج الى ٣٠.٨٪ والصناعات الغذائية الى ٢٣.٦٪ والصناعات الميكانيكية الى ٢٤.١٪ بالمائة

(١) ط. ث. شاكر - نضال التحرر الوطني والثورة الاشتراكية - دار الفارابي - بيروت ( ص



وابان تلك السنوات ارتفع انتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢٪ مقابل ١٢١٪ للقطاع العام (٢) .

لماذا كان التقدم اثناء خطة التنمية ذاتها بطيئا ، ولماذا كان التراجع عنها  
كليسا سريعا ؟

الجواب لانها لم تكن خطة جذرية للتنمية الشاملة ، لم تكن قط خطة التحول الاجتماعي الى الاشتراكية ، بل كانت منذ البداية خطة رأسمالية ، ولكنها رأسمالية « الدولة » الوطنية . كانت التأميمات الواسعة في جوهرها عملا وطنيا للتحديث والاستقلال والسيادة - طالما ان الفئات العليا من البرجوازية المصرية رفضت المساهمة الحرة في التنمية - ولقد كان لهذا العمل الوطني آثاره الاجتماعية على اوسع الجماهير . ولكنه ايضا وبنفس المقدار كان تحولا رأسماليا مسن حيث التشريع والتنفيذ ، من حيث التفكير الاقتصادي والاطار السياسي . ولقد كان الميثاق الوطني هو دستور « رأسمالية الدولة الوطنية » كما كان الاتحاد الاشتراكي هو تنظيمها السياسي .

هكذا استمرت ما تسمى بالرأسمالية الوطنية في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات . واذا كان التخطيط والتنمية والتأميم قد حد من تراكم رأس المال الفردي ، فانها استفادت من اشكال النمو الرأسمالي غير المرئية بل واستفادت من انحسار شمس البرجوازية الكبيرة باحتلال مراكزها المالية في عمليات التسليف والتسويق . ولعلها استضافت عناصر جديدة من الشرائح الاقل رأسمالية ، ولكن وزنها الاقتصادي المستثنى من صفة الاستغلال في الميثاق ، اتاح لها نموا غير استثنائي .

وهكذا نمت ايضا « الطبقة الجديدة » وهي تسمية عامة ، ولكنها دالة على العناصر التي شكلت قوامها الرئيسي ( يمكن هنا مراجعة الدراسة الرائدة التي كتبها عادل غنيم في « الطليعة » المصرية عن هذه الطبقة عدد ٢ سنة ١٩٦٨ ) فقد تكونت من كوادرات القطاع العام الادارية والتقنية ومن كوادرات التنظيم والنظام السياسيين .

كذلك افلتت من اجراءات الدولة الوطنية الرأسمالية ، بعض الفئات البرجوازية الكبيرة التي هجرت رأسمالها الى قنوات شرعية تماما كالمقاولات والتصدير والتعامل المباشر مع القطاع العام واجهزة الدولة . ويقول الدكتور فؤاد مرسى « يكفي ان تجارة الجملة وحدها كانت بأيدي ٢١٩ تاجرا فقط يتصرفون في

---

(٢) المرجع السابق ( ص ١٢٤ )

ونستطيع ان نضيف فئتين كان لهما دائما خطرهما الكبير في تهيئة مناخ الارتداد دون ان يتمتعا بالانتباه الشديد سواء من جانب الحكم الناصري او من جانب التنظيم السياسي ، وهما بقايا الطبقات القديمة التي هاجرت الى الداخل واستثمرت ما تبقى لها في علاقات اقتصادية حميمة سواء مع القطاع الخاص مباشرة او مع اجهزة الدولة او مع كواد القطاع العام . والفئة الثانية التي يدعوها فؤاد مرسي بجماعات المفامرين الافاقين ، من ارباب التهريب واقطاب السوق السوداء ، وسادة السمرة والرقيق الابيض وعلب الليل والشقق المفروشة ومكاتب التوكيلات واصحاب البورصة غير الرسمية وشركات الربا غير المعلنة واساتذة فن الرشوة والمزادات والمناقصات والخدمات غير المشروعة . هاتان الفئتان الخطيرتان كان لهما ابعد الاثر بالتسلل والتسرب والتحايل والغواية والارهاب على ترسيخ الاسس الرأسمالية في هيكل الانتاج بل وتسويد النمط الطفيلي على التجارة والنمط الاستهلاكي على الصناعة .

اما الرأسمالية الزراعية فانها لم تتعرض مطلقا لاية ضغوط او تحديات من النظام الناصري ، بل على النقيض من ذلك وجدت كل تجاوب وتشجيع . . فقد ورثت كبار الملاك الاقطاعيين في اسلوب التعامل مع الفلاحين ، وفي اتساع رقعتها الاجتماعية التي استفادت من القوانين الباكرة للاصلاح الزراعي حيث تفتت الملكيات الكبيرة الى ملكيات متوسطة . واستثمرت خيرات الدولة في التسليف والتعاون والتحديث الزراعي ، واشترت مساحات هائلة من اراضي الملاك الصغار الذين لم تثبت قواهم امام المنافسة الرأسمالية « المشروعة » كما انها استفادت الى اقصى الحدود من توسيع السوق الداخلية . وهكذا انتفعت الرأسمالية الزراعية اساسا من كونها لم تمس طيلة سنوات الثورة بأي قانون او تشريع بل هي استفادة من القوانين الرأسمالية للاصلاح الزراعي وتدرجها واساليب تنفيذها .

ولقد كان التحالف العفوي - واحيانا المقصود واحيانا الاضطراري - بين التشريع الرأسمالي للتنمية الناصرية واسلوب التنفيد البيروقراطي والبوليسي الذي يستهدف ابعاد الرقابة الشعبية المباشرة ، هو انه التحالف بين الفئات المهيمنة على السلطة الناصرية من داخلها وخارجها على السواء ، من اصدقائها واعدائها على السواء . . فقد تشابكت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك ارتبطت المصالح السياسية بين بيروقراطية القطاع العام ومقاولي القطاع الخاص

(٣) عن مقاله « سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية » - مجلة « الطليعة » المضربة - عدد ١٢

سنة ١٩٧٥



والجناح العسكري الذي « ذاب في الحياة المدنية » على حد تعبير عبد الناصر نفسه، وبقايا الطبقات القديمة والسماسة والمرابين .

ذلك هو المناخ الناصري ان شئنا التعبير الدقيق ( والامانة ) عن مقدمات انقلاب ايار - مايو ١٩٧١ . كان عام ١٩٦٥ بمثابة بداية النهاية التي اقبلت عام ١٩٦٧ . ولكن الشخصية التاريخية التي يتمتع بها جمال عبد الناصر اخرجت موعد التسجيل الرسمي ثلاث سنوات ، فبرحيله المبالغت كان الانقلاب قد ولد . وهو انقلاب شرعي ، اي انه مفارقة تاريخية سببها المفارقة - الجرثومة في دم النظام السابق ، وهو ردة استثنائية ترتفع ضرورة تصحيحها الى مستوى الحتمية التاريخية .

## ( ٢ )

من ليلة الانقلاب الى نقطة الحسم الى نقطة التحول الاستراتيجية سنوات خمس . وبين عامي ٦٥ و ١٩٧٠ خطة خمسية غائبة عن التفكير وطبعاً عن التنفيذ . وبين عامي ٦٨ و ١٩٧٣ حركة طلابية عارمة وحركات عمالية وفلاحية متناثرة وحركة ثقافية متطورة توقفت عند الرصاصة الاولى في حرب اكتوبر . تتوازي هذه الحقائق الخماسية من السنوات المصرية وتتقاطع لتشير في النهاية الى الحوار الملتهب فوق السطح وتحت الارض بين الشعب والسلطة من الهزيمة الى الحرب ، والحوار الآخر البارد في صفوف الشعب من الحرب الى الثورة . الثورة الثقافية الشاملة . ثورة تغير النظام وتغير المجتمع ، تغير هيكل الانتاج وقواه العاملة ، ثورة تلغي اتفاقية سيناء - نقطة التحول الاستراتيجية - في اللحظة التي تلغي فيها المقدمات والنتائج والسياق الكامن بينهما ، او ما اسميه بنقطة الحسم .

### ما هي اولا نقطة الحسم ؟

لها نقطة التحول الاقتصادية عن نظام رأسمالية الدولة الوطنية ، الى النظام الرأسمالي التقليدي بمضاعفاته الطبيعية وامتداداته التلقائية ، ولكن في ظروف بلد محدد كمصر تنتمي جوهريا الى العالم المتخلف ، وجزء من اراضيها محتل . أي انها النقطة التي يلغى عندها التخطيط الوطني الشامل الهادف الى التحديث والاستقلال والتنمية المركزية لهيكل الانتاج ، واستبدال هذه « الاهداف » بالتخطيط الرأسمالي الحر للمشروع الفردي او الشركة او الاحتكار ، بقصد الحصول على الربح وحده وتراكم رأس المال . ومن ثم يقتصر معنى الحدادة على بعض وسائل الانتاج ومظاهر الادارة وبيع الاستهلاك لا يتجاوزه الى عصنة القيم والعلاقات والخدمات الاجتماعية للشعب ككل . كما يقتصر معنى الاستقلال على اسوار المشروع لا يتجاوزه الى الاستقلال الوطني . وتصبح التنمية لامركزية

مبعثرة وفقا للتقسيم الاجتماعي للانتاج ، فيتجه حصاد التنمية لطبقات دون اخرى ولا انواع من السلع دون اخرى بل ولمناطق جغرافية دون اخرى . وسوف نلاحظ في التطبيق ان هذه « الاهداف » المتواضعة من نقطة الحسم الاقتصادية لم تتحقق . . فبالاضافة الى انها وصلت بالبلاد الى حافة الانهيار الشامل التي يمكن ترجمتها شعبيا بالمجاعة ، فانها لم تنجز الاهداف الدائمية الضيقة كالتحديث الميكانيكي واستقلال المشروع الفردي والتنمية اللامركزية . ذلك ان الظروف النوعية الخاصة بمصر فرضت شروطها الموضوعية على الاهداف الدائمية ، فلم يجن أصحابها سوى الملايين ، ولكن في اطار الخضوع للقوانين الرأسمالية العامة التي لا سبيل للنجاة منها لمن شاء سلوك الطريق الرأسمالي : كهيمنة القطاع التجاري في بلد متخلف على بقية القطاعات وخصوصا الصناعة ، وكهيمنة الاستيراد على التصدير ، وكهيمنة الفئات الطفيلية على مجموع الشرائح الرأسمالية ، واخيرا - ولعله اولاً - كهيمنة الاحتكارات الاجنبية على السوق المحلية ، فلا يتمتع اصحاب « المشروع الرأسمالي المصري » حتى بحق الشريك الاصفر ، بل دور التابع . وهذا هو جوهر نقطة الحسم الاقتصادية ، سواء قالها اهل الانقلاب او أضمروها ، انها نقطة التحول عن نظام الدولة الرأسمالية الوطنية المخططة الموجهة المناضلة ضد الاستعمار الى نظام الدولة الرأسمالية الدائرية في فلك النفوذ الامبريالي . وهي النقطة التي قادت بالحتم الى تحويل الانقلاب - عبر حرب اكتوبر - الى نظام جديد كيفيا تعبر عنه نقطة التحول الاستراتيجية في اتفاقية سيناء .

وتحت شعارين متلازمين ، هما « سيادة القانون » و « الانفتاح » ، جرت الامور . ولعلنا نذكر ان بيان ٣٠ آذار - مارس كان رائد الدعوة الى سيادة القانون ، كما ان الانفتاح الاقتصادي خصوصا لم يكن بعيدا عن التجربة الناصرية في العديد من مراحلها . وقد صدرت المرة تلو الاخرى القوانين التي ترحب برؤوس الاموال الاجنبية . ولكن شعارات انقلاب ايار ١٩٧١ لم تكن تستهدف المعنى الكامن في برنامج ٣٠ آذار ولا المعنى الرابض في قوانين الاستثمار التي اصدرتها السلطة الناصرية . كانت سيادة القانون ولا تزال عند سلطة الانقلاب تعني التضييق العملي على التيارات الوطنية واليسارية ( مذبحة لجنة النظام - مذبحة مجلة الكاتب - الاعتقالات الدورية - تهجير المثقفين - فرض الصمت بتحطيم الاقلام - اغراء البعض بالانحراف والانضواء تحت لواء السلطة ) . كما تعني الترحيب العملي بالتيارات الرجعية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، بفك الحراسات والافراج عن المدانين في شرفهم الوطني واستدعاء المهاجرين من المصريين البيض وقلب السياسة الاعلامية راسا على عقب بتوصيل العناصر الموالية الى قمة السلطة في الاجهزة والمؤسسات الثقافية والاعلامية .

وكان الانفتاح في ظل الحكم الناصري - والذي وصل سياسيا الى حشد



القبول بمشروع روجرز - هو الترحيب بالاستثمار الاجنبي في الحدود التي لا تهدد الاستقلال الوطني وفي الاطار الذي يحقق التنمية الاقتصادية بالدم والقوة . ولكن الانفتاح الذي اراده الانقلاب بدأ رمزيا بطرد الخبراء السوفييات وتعقيد العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيياتي ، ثم بدأ اقتصاديا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ حول الاستثمارات العربية والمناطق الحرة . وهو القانون الذي عدل في التاسع من حزيران ٧٤ بقانون « الاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة في مصر » حيث جاء القانون تنويجا « للمبادئ العامة » التي اعلنتها مصر والولايات المتحدة اثناء زيارة الرئيس الاميركي للقاهرة ، وشرطا لتوقيع اتفاق فصل القوات ، ولقد نص القانون على مواد تبيح للراسمال الاجنبي بالاستفادة القصوى من استثماره في مختلف المشاريع ، وبالتالي جني اكبر الارباح الممكنة . . . وحددت المشاريع التي يسمح باستغلالها بالصناعة والتعدين والسياحة والنقل والاسكان والاستثمار في البنوك والتأمين واستصلاح الاراضي . . . وقدم القانون ضمانات وامتيازات لتشجيع الراسمال الاجنبي على الاستثمار في مصر فاقت ضمانات وامتيازات الدول النامية المرتبطة بالامبريالية الاميركية كايوان على سبيل المثال . ومن بين الضمانات التي وفرها القانون المصري :

● لا يجوز تأميم المال المستثمر او مصادرته ، كما لا يجوز تجميد تلك الاموال او الحجز عليها او فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي ( المادة ٧ ) .

● تتم تسوية منازعات الاستثمار فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر او في اطار الاتفاقيات السارية بين مصر ودولة المستثمر او في اطار تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى التي انضمت اليها مصر بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الاحوال التي تسري فيها ، فاذا تعذر ذلك تعرض المنازعة على لجنة تحكيم . . . الخ . ( المادة ٨ ) .

● تعتبر الشركات المنتفعة باحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص بفض النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسري عليها القوانين والاحكام واللوائح الخاصة بالقطاع العام او بالعاملين فيه ( المادة ٩ ) .

● تستثنى المشروعات من احكام القوانين المنظمة للحد الاعلى للاجور والمرتبات والمكافآت وكذلك من احكام قوانين التأمينات والمعاشات بشرط تمتع العاملين بالمشروع بنظام تأمينات افضل ( المادة ١١ ) .

● ومن بين الامتيازات الاخرى التي تتمتع بها رؤوس الاموال الاجنبية اعفاء ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها والدمغة

النسبية على اسهم رأس المال وعن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لبداية الانتساج أو مزاولة النشاط ويسري هذا الاعفاء ولنفس المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع ويشترط لسريان الاعفاء ألا يترتب عليه أن تصبح أرباح هذه المشروعات خاضعة فعلاً للضرائب في دولة المستثمر الأجنبي أو في غيرها من الدول . . . ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد مدة الاعفاء إلى ثماني سنوات وفقاً لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي ومدى أهميته في التنمية الاقتصادية ( المادة ١٦ ) إضافة إلى ذلك تعفى من الضريبة العامة على الإيراد والأرباح التي يوزعها كل مشروع بحسب أقصى قدره ٥ بالمائة من قيمة المال المستثمر ( المادة ١٧ ) وأعفى القانون أيضاً الفوائد المستحقة على القروض الخارجية التي يعقدها المشروع من جميع الضرائب والرسوم ، ويسري ذلك الاعفاء على فوائد القروض التي يعول بها الجانب المصري نصيبه في المشروع ( المادة ١٨ ) وسمح القانون للخبراء والعاملين الأجانب القادمين من الخارج للعمل في إحدى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون أن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجور والمرتبات والمكافآت التي يحصلون عليها في مصر ، على ألا تتجاوز خمسين في المائة من مجموع ما يتقاضونه ( المادة ٢٠ ) .

● ان الأموال التي تستثمر في ظل أحكام هذا القانون يمكن أن يعاد تصديرها إلى الخارج أو التصرف فيها بموافقة مجلس إدارة الهيئة ( المادة ٢١ ) .

● اما الفصل الثاني من القانون فيتعلق بالمال المشترك ويعرفها بأنها الأموال المستثمرة في المشاريع المشتركة بشكل شركات مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة وبأسهم أو حصص اسمية ( المادة ٢٣ ) .

● وتناول الفصل الثالث صلاحيات الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة . . اما الفصل الرابع فتناول المناطق الحرة ونشاطاتها وصلاحيات مجالس المنطقة الحرة .

ان هذه الامتيازات والضمانات التي وفرها القانون المصري لرؤوس الأموال الأجنبية وخصوصاً الأميركية لم تتوفر في قوانين سابقة أصدرتها دول مثل إيران والسعودية وغيرها . . وكان الامتياز الذي حصلت عليه مصر مقابل هذا القانون « الفريد » هو تخصيص ملياري دولار من الحكومة الأميركية لاستثمارها في المشاريع المصرية ، هذا باستثناء رؤوس الأموال التي ستستثمرها المؤسسات والشركات الاحتكارية الأميركية . . وهو الأمر الذي لم تتحقق منه سوى القشور ، حيث لم يكن الوعد أكثر من ورقة ابتزاز سياسية ، كما لم يكن الوعد أكثر من شرط لسيادة القانون « الأميركي » على الاقتصاد المصري (٤) .

---

(٤) راجع مقال « إلى أين تتجه مصر » - حربي محمد - جريدة « الثورة » العراقية ١٩٧٤/٧/٨



وتقول الدكتورة اوديت الاسيوطي - الاستاذة بجامعة هارفارد - في خاتمة بحثها بمؤتمر « مصر عام ٢٠٠٠ » الذي عقد بالقاهرة في اواخر ديسمبر ٧٤ م - نصه « وانست في حاجة الى ان ازيد بالتاكيد على ضرورة وجود قانون ثابت تسيير عليه الحكومة فقد لاقى قانون الاستثمار المباشر للعام ١٩٧١ تجاوبا قليلا يرجع الى السياسة السابقة ضد مبدأ الاستثمار الاجنبي . اما قانون ١٩٧٤ الذي اتى كخطوة لاحقة فقد لاقى تجاوبا افضل لان مبدأ الشقة قد وجد . كما ان على مصر ان تأخذ بزمام المبادرة ، فاذا ما عرفت الشروط والمطالب المحلية وتأكدت مطالب الشركات المتعددة الجنسية ، فان تلك الشركات بمطالبها التي تتمشى مع مطالب مصر وشروطها يكون على مصر ان تتصل بها وتعرض عليها مطالبها . وفي عالم تعتبر فيه مزايا تلك الشركات المتعددة الجنسية سلعة نادرة ، فان البلاد الناجحة تجذبها اليها بشدة ، وكمثال فان اغراء الاتحاد السوفياتي لشركة فيات مثل جيد على مثل هذه الفلسفة . وقانونا الاستثمار لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ اوجدا منطقة للتجارة الحرة . وعموما ان ايجاد شروط مناسبة ليست ناجحة تماما لاجتذاب الشركات المتعددة الجنسية لان هذه الشروط تثير كراهية داخلية ، وبالتالي تلغي تلك المزايا الخاصة بالاعفاء من الضرائب . وفكرة منطقة التجارة الحرة يمكن ان تكون ناجحة لان اسواقا خارجية كبيرة مستهلكة قريبة منها مثل اوروبا الغربية والبلاد العربية الاخرى . وتعاني اوروبا الغربية نقصا حادا في الايدي العاملة فهي تستورد العمال من منطقة البحر الابيض . وبالتركيز على الصناعات التي تعتمد على ايد عاملة كثيرة لها مزايا يمكن نقلها فان مصر بما تملكه من ايد عاملة متوافرة تستطيع مدد مواقع الانتاج في المناطق الحرة حيث تنتج هذه الشركات السلع لتصديرها الى اوروبا وغيرها . والمطلب الوحيد هو ان تكاليف الايدي العاملة في مصر بالنسبة الى اوروبا يجب ان تكون مخفوضة بكفاية تكاليف النقل والتخزين وتكاليف التصدير من مصر الى اوروبا . »

وقد اوضحت الدكتورة الاسيوطي في هذا البحث دون قصد منها ربما « مزايا » القانونين الصادرين في ٧١ و ١٩٧٤ ، مزاياهما بالنسبة للاحتكارات الاجنبية لا للشعب المصري الذي يجب ان يقدم « ايدي عاملة مخفوضة التكاليف » !!

وفي التطبيق نستطيع ان نرصد بضعة امثلة على « نوعية » الانفتاح الاقتصادي ببعض المشاريع التي وافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي في الخامس من ايار ١٩٧٤ :

١ - شركة مشتركة براس مال مصري - سعودي لاقامة فندق يحل مكان فندق سميراميس ، وتتولى ادارة الفندق الجديد شركة انتركونتيننتال العالمية .

٢ - مزرعة لتربية الاغنام براسمال مصري بريطاني .

- ٣ - شركة ملاحية لنقل تجارة مصر الدولية برأس مال مصري اميركي .
- ٤ - بواخر نيلية لاغراض السياحة برأس مال يوناني .
- ٥ - شركة اتوبيسات سياحية برأس مال مصري عربي .
- ٦ - شركة أعمال سياحية للنقل والخدمات برأس مال عربي .
- ٧ - ستريو ومطعم وحمام سباحة برساميل مصريين يحملون الجنسية الاميركية .
- ٨ - معمل فني للتصوير بالالوان الطبيعية برأس مال مصري سعودي .
- ٩ - مصنع لتفصيل الملابس الجلدية والشنط والجوانتيات والاحزمة برأس مال مصري - الماني غربي .
- ١٠ - وحدة تصنيع لمنتجات خان الخليلي برأس مال مصري عربي (٥) .

هذه مجرد « عينات » و « نماذج » للمشاريع غير الانمائية مطلقا ، بل هي مشاريع استهلاكية لطبقات محددة ، من شأنها ازدياد التضخم وتفاقم الغلاء في السلع الرئيسية لمجموع الشعب . ومن هنا كان الاتجاه سريعا لالغاء الحد الاعلى لدخل الفرد ، وتركيز المادة ١٩ من قانون الاستثمار على استثناء المباني السكنية المنشأة وفقا لهذا القانون من سيادة قانون الاجارات المطبق على مجموع الشعب .

وبموجب الاتفاقية الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة أصبح ممكنا لرأس مال مشترك بين مصر واي بلد اجنبي ان يؤسس بنكا يمارس كافة الأعمال المصرفية بلا قيود ، سوى ان رأس المال المصري تبلغ نسبته ٥١٪ . كذلك أصبح ممكنا - وقد حدث - افتتاح فروع لبنوك اجنبية . كما أصبح ممكنا تأسيس بنوك مصرية اجنبية مختلفة للاستثمار والأعمال بلا قيود سوى التعامل الحر بالعملات الحرة في المناطق الحرة ١١

وهكذا تم القضاء « شرعيا » على مبدئين جوهريين في « ميثاق العمل الوطني » وهما قيادة القطاع العام للعمل الوطني ، وان تكون المصارف في حوزة الملكية العامة . وتوالت على الفور تصفية الحراسات وقوانين السوق الموازية للنقد ( اي تشريع التهريب والسوق السوداء ) .

ولم يتبق - بعد التجارة والصناعة والمصارف - سوى الزراعة والأرض التي لم تمس « رأسماليتها » طيلة سنوات الثورة الناصرية ، بل ازدادت رسوخا ، فماذا نالت من نقطة الحسم الانقلابية ؟

(٥) الامثلة مأخوذة من دراسة لحازم امين ثابت - مجلة « كتابات مصرية » - العدد الاول - ايلول



وافق مجلس « الشعب » المصري بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٧٥ على اربعة تشريعات أساسية هي :

١ - رفع القيمة الايجارية على الا تتجاوز سبعة أمثال الضريبة الزراعية الحالية .

٢ - جواز تحويل العلاقة الايجارية من نظام النقد الى اسلوب المزارعة .

٣ - الغاء لجان فض المنازعات واستبدالها بالمحاكم الجزئية .

٤ - جواز طرد المستاجر من الارض اذا ما تخلف عن دفع القيمة الايجارية بعد شهرين من انتهاء السنة الزراعية .

والتشريعات الاربعة رئيسية ، ولكنها ليست كل قوانين « الثورة الزراعية المضادة » لفقر الفلاحين وصغار الملاك ، ولكنها وحدها تستكمل « الثورة الاقتصادية المضادة » للتخطيط المركزي والتنمية الوطنية الشاملة . . وكما تسم الاجهاز على قيادة القطاع العام للتطور الاقتصادي بالعدوان على شرعية الميثاق الوطني وما اقره من حقوق للملكية العامة ، ثم أيضا الاجهاز على مضمون الاصلاح الزراعي الذي لم يتجاوز قط القوانين الرأسمالية « الوطنية » ولكنهم ارادوا الانقلاب جذريا ، ونقطة الحسم شاملة لا تتجرا .

.. فماذا كانت النتائج ؟

( ٣ )

لقد ذكرنا « المقدمات » وحدها ، ولن نصل الى النتائج الا بعد سردنا للسياق . يكفي القول الآن ان وزير المالية المصري اعترف قائلا بأن « عام ١٩٧٥ هو اسوأ عام اقتصادي في تاريخ مصر الحديث بأكمله » وان وزير التخطيط - المفكر الكبير الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن - وضع النقط فوق الحروف ، فقال ان منهج الخطة واسلوب التنمية وطريق الانفتاح تؤدي جميعها بمصر الى الهاوية . اما رئيس الوزراء فقد ادلى امام مجلس الشعب بتاريخ ١١/٢/١٩٧٦ ببيان يفصح عن الفجيرة بأقوى لسان يطلب حلا مزدوجا هو التقشف في الداخل ، وطلب المساعدة من « الاشقاء العرب » !!

وهي نفمة تتناقض الى حد مروع مع الاحلام التي رافقت رحلة نيكسون الشهيرة عام ١٩٧٤ فلماذا كان حتميا للسقوط ان يكون مدويا ، وما هي آفاق تطور التجربة الانقلابية بعد ان هيات لها الحرب سبل الشرعية الاستثنائية ، ثم انزلت من ثغرة الدفرسوار « فلجأت » الى خيمة الكيلو ١٠١ الى ان سقطت في حفرة سيناء الشهيرة ؟ وكيف يمكن بسقوط شرعية النظام الذي ولدته الجراحة القيصرية لحرب تشرين ان تستمر السلطة الانقلابية ؟ وإلى متى ؟

\*\*\*

يفتح الدكتور فؤاد مرسى ثلاثيته النقدية \* لسياسة الانفتاح الاقتصادي قائلا « ليس الانفتاح الاقتصادي مجرد موقف من رأس المال في الخارج . وليس الانفتاح الاقتصادي مجرد سياسة عارضة او عابرة او مؤقتة . وانما الانفتاح الاقتصادي هو جوهر استراتيجية المرحلة التاريخية التي بدأت بعد حرب أكتوبر » (٦) . ولعل الخطأ الوحيد في هذه المقدمة الصحيحة هو التحديد التاريخي بأن الاستراتيجية الجديدة للانقلاب « بعد » حرب أكتوبر ، فالحقيقة الموضوعية انها ولدت مع الانقلاب عام ١٩٧١ ثم اكتسبت شرعيتها بسرقة الحرب من الشارع الشعبي المطالب بها ( وقد حاولت مرارا قطع لسانه الجهير بطلب الحرب ) . وربما كان الخطأ ذاتيا ، فقد عمل الدكتور مرسى وزيرا للتموين في حكومة الانقلاب ، ولكنه كان رجلا شجاعا فاستقال ورفض ان يكون اداة لتنفيذ قوانين الغابة . وربما كان مصدر الخطأ ايضا ان « الصوت العالي » للانفتاح قد ارتفع فعلا بعد الحرب على حسابها .

ليس هذا هو المهم ، فالأهم ما يستخلصه الدكتور فؤاد مرسى من نظرية الانفتاح المصري وتطبيقه قائلا « يتضح لنا الآن معنى الانفتاح الاقتصادي ، فهو اباحة الاستثمار لرأس المال . هو السماح لرأس المال الخاص ، الأجنبي والمحلي ، بما كان محظورا عليه . الانفتاح الاقتصادي هو السماح لرأس المال الخاص بالنمو الأفقي وبالنمو الرأسي ، بلا قيد او شرط . وبصفة خاصة ، فهو السماح للرأسمالية المحلية بأن تنمو الى رأسمالية كبيرة ، وبأن ترتبط بالرأسمالية العالمية . وهو السماح للرأسمالية العالمية هي الأخرى بأن تستعيد مراكزها داخل الاقتصاد المصري » ( المصدر المذكور ) .

هكذا بدأ انتهاك المحرمات « الميثاقية » باقتحام رأس المال الأجنبي لمجالات كانت مقصورة على القطاع العام ، بل وتحويل القطاع العام ذاته الى قطاع خاص بالمشاركة في رأس المال سواء من جانب القطاع الخاص المحلي او المستثمرين الأجانب . ومن ثم الابتعاد نهائيا عن خطة التنمية جنباً الى جنب مع ابتعاد شبح التأمين او المصادرة او فرض الحراسة . وجنبا الى جنب منع انتهاء التزامات الدولة القديمة نحو العاملين من حيث المشاركة في الادارة والارباح وقوانين العمل وخطة الانتاج . وقد كان هذا الانتهاك لقدس اقداس الميثاق الوطني مناخا مثاليا لشروط رأس المال الأجنبي وشروط القطاع الخاص على السواء . ان الرأسمالية العالمية - يقول فؤاد مرسى في مقاله المذكور - « تحتمي بالمشاركة المحلية لتحكم سيطرتها على الاقتصاديات التابعة . انها تستفيد من الوضع الممتاز الذي صارت

---

\* صدرت بعد ذلك في كتاب عنوانه « هذا الانفتاح الاقتصادي » من دار الثقافة الجديدة بالقاهرة



تتمتع به الرأسمالية المحلية . ثم تعود لتضفي حماية اكبر على هذه الرأسمالية المحلية التي تتخذ من مقدم رأس المال الاجنبي وامتيازاته الباهظة فرصة تاريخية سانحة للتمتع بالمزيد من النفوذ الاقتصادي ثم السياسي . من هنا اصطحب قانون الاستثمار الاجنبي عند صدوره بقوانين تصفية الحراسات ونقل التوكيلات التجارية الى الرأسمالية المحلية . انها تهىء المناخ المواتي للاستثمار الاجنبي . لكنها فسي الوقت نفسه تتيح للرأسمالية المحلية اكثر من فرصة عملية لزيادة ثرواتها . في هذا الاطار أصبح للاجانب حرية تملك حتى الاراضي الزراعية . وفي هذا الاطار ايضا أعفيت الهيئات والشركات العالمية العاملة مثلا في مشروعات تطوير قناة السويس من جميع الضرائب والرسوم المستحقة على ارباحها وتوزيعاتها وعسلى اموالها ومعداتها ومعاملاتها . . . ان القطاع الاجنبي يزحف ليتحول بحكم ارتباطاته العالمية وبحكم نشاطاته الداخلية وبحكم حجم امواله وامكانياته ، وبحكم تداخله مع الرأسمالية المحلية وحتى مع القطاع العام والدولة ، ليصبح هو القطاع القائد في الاقتصاد المصري .

لذلك كان طبيعيا ان يصدر عقب التشريع لاباحة الاستثمار الاجنبي باقصى درجات التيسير ، قانون التوكيلات التجارية الذي يعيد هذه التوكيلات الى الافراد والشركات الخاصة فيضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد : اولها تشجيع القطاع الطفيلي في التجارة ، وثانيها تصفية التجارة الخارجية مع القطاع العام ، وثالثها تبعية الاستيراد لخطه الوكيل المصري والمصدر الاجنبي المشتركة بغض النظر عن الاحتياجات الموضوعية للبلاد مع السلع الضرورية . وقد وظفت تيسيرات الاستيراد ( واهمها التهريب المقنع بعدم تحويل عملة ) بمهارة اللصوص المحترفين في جلب السلع الكمالية الترفيحية وتصدير السلع الضرورية من قوت الشعب . واصبح باب الاستيراد مفتوحا على مصراعيه للمغامرين دون اي ضابط او شرط او تحديد من جانب الدولة للساعة المستوردة او للجهة المصدرة او للنقد المتداول . ومن المعروف ان التجارة الخارجية كانت من البنود الاساسية في جدول خطة التنمية حيث انها الاسلوب الامثل في ظل القطاع العام للحصول على النقد الصعب دون الحاجة الى التمويل بالعجز ودون الحاجة الى القروض غير المجزية او الشروط التي تهدد السيادة الوطنية . ثم أصبحت الآن بنودا رئيسيا في جدول اعمال الرأسمالية التجارية ، الطابع الغالب على تطور البرجوازية المصرية ، وخاصة شريحتها الربوية الطفيلية . لذلك كان بديها ان تتداعى ابنية القطاع العام سواء بعرض اسهم بعض شركاته للبيع في المزاد العلني او بالاشتراك الشرعي لخبراء القطاع الخاص في ادارته بحكم اشتراكهم في رأس المال . وامست القوانين العادية لرأس المال وفي مقدمتها قانون الربح والخسارة وقانون العرض والطلب وقانون فائض القيمة ، هي الاطار العام لدولاب الانتاج ، دون اي اعتبار للتكامل المفترض بين وحدات هذا الانتاج ، ودون اي اعتبار لتطوير قوى الانتاج ووسائله ، ودون اي اعتبار لوظيفة الانتاج ودوره والجهة التي يخدمها ، فضلا عما يجب ان يساهم به

الانتاج في « الخدمات العامة » لمجموع الشعب كالصحة والتعليم ، وما يجب ان يساهم به في دعم القوات المسلحة حامية الاستقلال الوطني .. فهذه كلها اعتبارات لا تخطر على بال قوانين الاستثمار الفردي - محليا كان او اجنبيا - ولا على تشريعات التيسير التي تؤدي دورها موضوعيا في خدمة الاهداف المضادة لهذه الغايات .

كذلك كانت النتيجة في الزراعة التي نالتها الثورة المضادة لقوانين اصلاح الزراعي الرأسمالية في جوهرها ، اذ هددت مستقبل ثلاثة ملايين من صغار المستأجرين يعيشون من استئجار ٢ مليون فدان تمثل ٤٣٪ من مساحة الاراضي الزراعية . وان رفع القيمة الايجارية للفدان من سبعة امثال الضريبة التي رافقت قوانين اصلاح السبعة امثال الضريبة الحالية هو خراب مستعجل - بكل معنى التعبير المصري الشائع - لأعرض قطاع من المزارعين الفقراء . اما التشريع بحق المالك في طرد المستأجر اذا تأخر عن دفع الايجار شهرين ، فالمقصود به هو طرد مئات الالوف من الفلاحين الصغار من الاراضي المستأجرة ليزرعها اغنياء الريف لا بالمحاصيل التقليدية التي يعيش منها الشعب كالقطن والقمح والذرة والبول والارز ، بل بحدائق الفاكهة والخضر التي تدر ربحا اكبر واسرع وضمن . واما تقرير جواز تحويل العلاقة الايجارية من النقد الى المزارعة فهي عودة صريحة الى النظام الاقطاعي ، حيث العمل بالسخرة هو الاساس واستئجار الارض هو الاستثناء . وتهيأت للرأسمالي الزراعي آخر القلاع التي يحتمي فيها من « عدوان » المستأجر الفقير ، باحالة المشكلات بينهما الى المحاكم لا الى لجان فض المنازعات حيث يمكن للقضايا ان تلف وتدور حتى يموت الفلاح الصغير جوعا .. قبل ان يصدر الحكم !

وقد كانت النتائج الفورية لهذا الانقلاب الاقتصادي - او ما نسميه بنقطة الحسم الاقتصادية - صاعقة ، يمكن ايجازها في ما يلي :

١ - العجز الفادح في ميزان المدفوعات ، ومن ثم التمويل بالعجز ، واللجوء الى طبع الورق النقدي دون تغطية ذهبية .

٢ - اختفاء التمويل الداخلي لخطة التنمية باحجام اصحاب الدخول العالية عن الادخار ، ومن ثم الاعتماد على الديون الباهظة الفوائد من الدول الرأسمالية ، والقاء العبء الثقيل على كاهل القطاعات الشعبية ذات الدخل المحدود .

٣ - جمود التصدير وانفلات الاستيراد ، اذ تخصصت الرأسمالية المصرية وتفرغت لعمال القرصنة والتهريب والسمنة والتخزين حيث الربح السريع في اقصر وقت وحيث التراكم الرأسمالي الفردي الجبان . مما



اثرت معه الاسواق المصرية بالكماليات المرتفعة الثمن وافتقرت الى السلع الرئيسية ، فزاد التضخم وارتفعت البطالة .. بهرب رؤوس الاموال عن المشاريع الطويلة الامد .

٤ - كان حتميا لذلك ان تتدهور حصة القطاع العام في الانتاج للمرة الاولى بنسبة ١٠٣٪ في غياب التخطيط ومنافسة القطاع الخاص وبتفكيك اوصال القطاع العام الادارية والمالية والانتاجية .

وهكذا لم يكن « اسوا عام في تاريخ مصر الحديث » - اي عام ١٩٧٥ - على حد تعبير وزير المالية ووزير التخطيط ورئيس الوزراء صدفة ، رغم فتح قناة السويس وازدهار السياحة والايدى المترددة التي امتدت من العرب للمساعدة وعض الاصابع معا كالبנק الدولي وبعض البنوك الاميركية وبعض الشركات الاوروبية . لم يكن صدفة على الاطلاق ، ان تصل مصر - وقد انجزت ما انجزت في حرب اكتوبر - الى تقيض حالها عام ١٩٦٧ ، عام الهزيمة المدوية .

لم يكن ذلك ثمرة « المجهود الحربي » الذي لم تدفع ديونه حتى الآن ، ولم يكن نتيجة الغلاء العالمي في الاسعار الذي لم ينعكس على حياة البلاد الاقتصادية الا كامتداد للديون الراسمالية ، ولم يكن نتيجة الانفجار السكاني قالهجرة الجماعية من الوطن لم تتوقف ولا الوفيات ، ولم يكن نتيجة ما يسمى بالبخل العربي فالدعم النفطي المقرر في قمة الخرطوم لا يزال ساري المفعول .

.. وانما كان الثمرة العادلة - وان تكن مرة - لنقطة الحسم الانقلابية ، بالتشريع للثورة المضادة ، بالخروج من حركة التحرر الوطني العربية والدوران في فلك النفوذ الامبريالي .

ولعله من المؤسف - ولكنه طبيعي تماما - ان تكون روشتة العلاج عند رئيس الوزراء هي تقشف الشعب والشحادة من الاشقاء والمتاجرة بالدم العربي في مصر . على انه ليس مؤسفا من وجهة نظر الدين اختاروا عدة امتار في سيناء مقابل « مصر كلها » .

كان اختيارا سياسيا منذ البداية ، قاد بالضرورة الى الاختيار الاستراتيجي في اتفاقية سيناء .. فمن اقدس الابواب - الحرب - عبرت مصر من الهزيمة الناصرية الى النصر المهزوم من خلال ما يسمى عسكريا بثغرة الدفرسوار الشهيرة .

ولا بد هنا من تسجيل اقوال الفريق سعد الدين الشاذلي - رئيس اركان حرب اكتوبر - التي ادلى بها بعد ابعاده سغيرا في بريطانيا . قال :

● « ان الفرد مهما اوتي من شجاعة لا يستطيع ان يحقق انتصارا من دون السلاح . . في هذه المعركة كان السلاح سوفياتيا مائة في المائة » وأضاف انه « لا يمكن ان ننسى فضل الاتحاد السوفياتي قبل المعركة وخلال المعركة وبعد المعركة . . فالاتحاد السوفياتي قبل معارك حرب اكتوبر سلح المنطقة بشكل لم تشهد ولن تشهد له مثيلا من دون ان يكون هناك الاتحاد السوفياتي . . ان الاتحاد السوفياتي كان يرسل الدبابات الى مصر وسوريا والجزائر والعراق وحتسى المغرب بالآلاف وليس بالملئات في الدفعة الواحدة » وأشار الى ان « اسلحة روسية غير موجودة لدى حلف وارسو اشتركت في القتال » .

● « كان من الممكن ان لا تحدث الثغرة - الجيب الذي احدثته القوات الاسرائيلية فوق الضفة الغربية - ولكن كيف حدثت ؟ » يجيب « ان القيادة المصرية استهانت او قللت من اهمية الثغرة في المراحل الاولى الى ان حدث ما حدث ، علما بأنه كان يمكن القضاء عليها بعد حدوثها » ثم « ظهر كيسنجر في هذه المرحلة ، وهو يحمل مجموعة من الوعود ، وتمكن من ان يقنع القيادة السياسية المصرية التي رحبت به ، رغبة منها في اظهار حسن النية وفي انها لا تريد ان تدحر اسرائيل » ، « ان القيادة السياسية في مصر تراجعت عن تطبيق الاستراتيجية التي كانت تعتمد في السابق . . وكان السائد قبل الحرب ان الاستراتيجية المصرية - السوفياتية كانت تقول بأنه كلما طال الحرب مع اسرائيل كلما نجعل العدو يجشو على ركبتيه . . فلو طبقنا الاستراتيجية كان يجب ان لا تحدث الثغرة ، وحتى بعد ان حدثت كان يجب ان يقضى عليها . . ولو التزمنا بالاستراتيجية لتمكنا من ان نتفادي حصول فك الارتباط ولاستمرت الحرب » (٧) .

والفريق الشاذلي يتكلم كرجل عسكري ، له تاريخه المشرق في صفوف الجيش المصري ، لم يعرف عنه قط محبة السوفيات ، ولم تعرف عنه قط الاحلام السياسية وطموحات السلطة المدنية . ولكن عرف عنه الانضباط الصارم والولاء للقيادة السياسية الشرعية . لذلك تصبح معاوماته في مستوى الحقائق التي يعتمد عليها ، وتصبح تحليلاته اقرب الى وقائع التاريخ . فكيف نفسر كلماته الخطيرة ؟

نفسرها اولا بأن السلطة الانقلابية في مصر كذبت على الشعب المصري والرأي العام العالمي حين اكدت اكثر من مرة ان السوفيات يحجبون عنها السلاح . وكان هذا الكذب تغطية لاول اجراءاتها المعادية لجوهر التحالف بين حركة التحرر المصرية والمعسكر الاشتراكي ، واعني به طرد الخبراء والمستشارين السوفيات . وفي



كتابته « الطريق الى رمضان » لف محمد حسنين هيكل ودار حول هذه النقطة « الغامضة » حتى قال ان احدا لا يستطيع ان يحدد تماما العامل الذي ضغط على الزناد فأصدر الرئيس السادات قراره بالاستغناء عن الخبراء . ولكن « المفاجأة » أحاطتها مجموعة من الملابس المريبة أهمها زيارة وزير الدفاع السعودي لكل من واشنطن والقاهرة قبل وأثناء وبعد اتخاذ القرار (٨) .

وليكن ان احدا في البنتاجون او البيت الابيض لم يطلب من مصر رسميا طرد السوفييات ( رغم ان التصريحات الاميركية في هذا الصدد لا تحتاج الى استشهاد لفرط كثرتها وتركيزها على ان الوجود السوفياتي في مصر يحول دون تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ) . ليكن ، فالحصيلة الموضوعية الختامية للقرار هي انه ابرز الهوية السياسية للسلطة الجديدة بعد اقصائها لما يسمى بالجناح الناصري في لعبة مشتركة من الجانبين . هذه الهوية هي الانسلاخ عن معسكر التحرر والاشتراكية . وكانت الشيفرة العلنية الاولى التي طالبت « الغرب » بفك رموزها لعله يفهم ويتحرك .

ونفسر كلمات الشاذلي ، ثانيا ، بتصريحات الرئيس السادات المتوالية لمجلة « الحوادث » اللبنانية ، وفيها يركز على نقطتين : الاولى هي انه ارسل حافظ اسماعيل الى واشنطن لجس نبض الولايات المتحدة قبل حرب اكتوبر ، فقبل له بلهجة دبلوماسية مهذبة انكم امام خيارين احدهم انكم مهزومون وعليكم قبول شروط الهزيمة والاخر ان تتحركوا حتى نتحرك . وكان المعنى ذاته تقريبا في تصريحات زعماء اوربا الغربية وخاصة فرنسا .

وتحركات مصر في حرب اكتوبر ، وهنا تنجيء النقطة الثانية التي ركز عليها الرئيس السادات في تصريحاته المستمرة الى مجلة « الحوادث » خاصة بين عامي ٧٤ و ١٩٧٥ وهي انه كان ممكنا لثغرة « الدفرنوار » ان تكون مقبرة للاسرائيليين وان تشهد - على حد تعبيره حرفيا - احدي اروع معارك العرب . لولا ان الدكتور كيسنجر نصح بالترنيث لان اميركا حينئذ ستتدخل ( وكان الرئيس المصري قد صرح مرارا انه خلال الايام العشرة الاخيرة من الحرب فوجيء بأنه يحارب اميركا بالفعل لا اسرائيل !! ) ولكن المهم ان القيادة السياسية المصرية أعلنت أنها لا تستطيع محاربة اميركا ، ولذلك فهي تقبل النقاط الست لاتفاق فصل القوات الاول . وهو الاتفاق الذي توجته عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن وزيارة نيكسون الخرافية وما واكبها من اتفاقيات وأحلام اقتصادية . ولقد كان

---

(٨) محمد حسنين هيكل - الطريق الى رمضان - الطبعة العربية - دار النهار اللبنانية - بيروت

« اعلان المبادئ المشتركة » الذي وقع اثناء هذه الزيارة بمثابة المعاهدة البديلة لاتفاق الصداقة بين مصر والاتحاد السوفياتي الذي جمد عمليا وهوجم رسميا . اي انه كان الوجه الآخر لطرد الخبراء السوفيات .

ويمكن تفسير كلمات الشاذلي ، ثالثا ، في ضوء الخطاب التاريخي الذي قاطع به القائد الاعلى للقوات المسلحة المصرية صوت الحرب ليقول انه على استعداد للتفاوض من أجل السلام ، ولم يكن قد تم تحرير سوى بضعة كيلومترات على الضفة الشرقية ، وكان الجنرال شارون قد بدأ رحلته الى الضفة الغربية . وكان يوم السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ هو يوم « التعادل » الذي يجيز التفاوض من مركز قوة !!

ولا شك ان هذا السياق يوحي بان الحرب كانت « تمثيلية » ، ولكنها بالقطع لم تكن كذلك . فمباردين القتال لا تعرف التمثيل بآلاف الدبابات والمدافع والطائرات وملايين الاطنان من النيران . كذلك فقد كان قرار الحرب متخذا بطول الشارع المصري - والعربي عامة - وعرضه . ولكنها بالقطع أيضا لم تكن حربا تحريرية من جانب القيادة السياسية المصرية ، وان كانت كذلك من جانب الشعب والجيش . فثغرة الدفرسوار تجسد المسافة بين القرار العسكري والقرار السياسي ، كما ان اتفاقية سيناء الثانية تجسد المسافة بين اختيار الشعب واختيار السلطة .

فلقد كان اختيار الشعب للحرب ضد « اسرائيل » اختيارا وطنيا واجتماعيا في آن ، يخترق قلب الهزيمة الناصرية عام ١٩٦٧ الى مرحلة ارقى من التحرير الوطني والاجتماعي ، بدرء سلبيات التجربة السابقة التي آلت نهايتها البيروقراطية البوليسية الى وراء الاسوار ، وباستعادة الاستقلال الوطني لسيناء في ضوء الرؤية القومية لبقية الاراضي العربية المحتلة وطميعتها فلسطين ، وبانجاز التحول الاجتماعي من مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية الى تأسيس القاعدة المادية الصلبة للاشتراكية . وهذه كلها ليست حلقات مغلقة معزولة عن بعضها البعض ، ولكنها حركة جدلية واحدة متفاعلة الوسائل والغايات . وكانت انتفاضة الطلاب والمثقفين والعمال والفلاحين المصريين بين عامي ٦٨ و ١٩٧٣ قرارا بالجرب ، ولكن في حدود هذه المعاني . غير ان الاحداث التي جرت بين عامي ٧١ و ١٩٧٣ كانت تعمد لحرب اخرى تمنح الشرعية لسلطة الانقلاب وتحولها الى « نظام » ، وتكرس سلبيات التجربة السابقة بتقنين الانحراف ، وتستغل المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسنوات الخمس السابقة على عام ١٩٧٠ لتقيم اعمدة الهيكل المناقض كينيا للبناء القديم . وقد دخل المصريون غمار الحرب ، بغض النظر عن اهداف النظام ، بشجاعة الرسل ونقاوة الانبياء .. حتى تبينوا بعد وقت قصير انهم كالراهب الذي ادى الصلاة في بيت الدعارة . فوجئوا بانهم عبروا الهزيمة الناصرية حقا ، ولكن الى نصر مهزوم ، وكان « الحرب » كانت جراحة قيصرية اجرتها سلطة



الانقلاب لتحصل على شرعية الولادة الاستثنائية ، لنظام كان جنينا جرثوميا في احشاء النظام الناصري ، ولكنه اصبح الآن تقيضه المتطرف .

( ٤ )

وتأخر الصدام عاما كاملا ..

فبعد الانتهاء من « فصل القوات » على جبهة سيناء تقدمت أجهزة الامن المصرية الى الرئيس السادات بتقرير هام يدق ناقوس الخطر الداخلي ..

وفي اجتماع عاجل لهيئة الامن القومي قال البعض وفي مقدمتهم حافظ اسماعيل \* : انني اوافق على الجانب الوصفي في هذا التقرير ، ولكني لا اوافق على النتائج التي يتوصل اليها ، انني لاحظ قدرا من المبالغة في تصور الامور .

وسافر حافظ اسماعيل الى موسكو سفيراً .

ولكن دائرة « الاستشارة » في ما احتواه التقرير من معلومات وما تضمنه من تحليل اتسعت . وقال البعض وفي مقدمتهم مراد غالب - وزير الخارجية حينذاك - ان من واجب « الأجهزة » ان تقدم المعلومات ، ولكن ليس من شأنها ان تقدم النصائح .

وسافر مراد غالب الى بلغراد سفيراً .

بعد ذلك بأقل من عام ، اضطربت شوارع القاهرة بموجة عارسة من المظاهرات ، فاستأذن اصحاب التقرير الجهات العليا في « تنفيذ الخطة » وحصلوا على الضوء الاخضر في اقل من ٢٤ ساعة تمكنوا بعدها من اعتقال الف مواطن مصري في ثلاثة ايام فقط !

ولكن ماذا قال التقرير ؟

قال انه منذ وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، بدأت بعض التنظيمات والتجمعات السياسية تتشكل من جديد ، حينما بسرية مطلقة وحينما آخر بصورة نصف علنية .. فالى جانب الاتحاد الاشتراكي - وهو التنظيم الرسمي - هناك :

● تنظيمات ناصرية : من بقايا الجهاز الطليعي للاتحاد الاشتراكي بالاضافة الى عناصر جديدة اغلبها من الشباب ، وهي ترى - خاصة بعد ١٥ مايو - اibar

---

★ مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي حينذاك ، وسفير مصر في باريس حالياً .

١٩٧١ - ان ما حدث هو انقلاب على الناصرية .

● تنظيمات شيوعية : انصهرت فيها تدريجيا عناصر من التشكيلات القديمة، ولكن رفدت اليها اقواجا متلاحقة من الطلاب والعمال .

● تنظيم وفدي : له اربعون عضوا في مجلس الشعب ، ومنتشر الى حد ما في الجامعة ، علق انتصاره اربع مجلات حائط في كلية الحقوق بجامعة القاهرة وثلاث مجلات في كلية التجارة .

● الاخوان المسلمون : وحزب التحرير الاسلامي وشباب محمد ، والتنظيمات الثلاثة مستقلة عن بعضها البعض .

● تجمعات غير منظمة حزبيا : في النقابات العمالية والاتحادات الطلابية وأوساط المهنيين خصوصا بين الصحفيين والمهندسين والمحامين .

وحول تقييم هذه التنظيمات قال التقرير :

● الناصريون هم أكبر التنظيمات « اليسارية » بينما الاخوان المسلمون هم أقوى التنظيمات « اليمينية » .

● الشيوعيون اقل عددا ولكن اكثر تنسيقا وتماسكا وتأثيرا .

● هناك تقارب يصل الى حد التعاون بين الناصريين والشيوعيين .

● هناك خلافات حادة بين الاخوان وحزب التحرير الاسلامي .

وقال التقرير ان هذه التنظيمات تختلف اساسا حول دور الاتحاد السوفياتي واميركا والعرب ، وحول معنى الديمقراطية واشكالها . ولكنها تتفق تقريبا حول ضرورة استئناف القتال .

واخيرا ، فقد نصح التقرير القيادة السياسية بضرب هذه « الاقلية المنظمة » قبل ان يستفحل خطرها .

ولكن القيادة السياسية « احتفظت » بالتقرير ، وراحت توجه دفعة الامور على النحو التالي :

● اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي على رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، وبالطبع المصرية .



- اعلان سياسة الانفتاح على الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة .
- رفع الرقابة الرسمية عن الصحف .

« . . وعلى أجهزة الامن ان تظل في درجة الانتباه القصرى » . وتدفقت رؤوس الاموال على بناء الفنادق والكازينوهات وتصنيع السيارات ، واطلت مكاتب الشركات الخاصة للاستيراد والتصدير ، وجالت في سماء الشرق الاوسط طائرة كيسنجر وطائرة نيكسون ، وبدأت الصحافة المصرية « عهدا جديدا » .

بدأ هذا العهد مبكرا باقصاء محمد حسنين هيكل عن « الاهرام » ، لانه كتب محذرا من الارتقاء في احضان الولايات المتحدة او الاعتماد على شخص الرئيس الاميركي المهدد بفضيحة « ووترغيت » او بريق كيسنجر الذي لن يبقى طويلا . بدأ العهد رسميا بعودة التوامين علي ومصطفى أمين الى عرشهما القديم . واصبحت « الديموقراطية الجديدة » تعني الهجوم على عبد الناصر تلميحا وتصريحا ، الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، الهجوم على الاشتراكية ، والهجوم على منجزات ثورة يوليو في الاقتصاد والسياسة الخارجية .

واكتفى اليسار المصري بالدفاع عن عبد الناصر وثورة يوليو والاتحاد السوفياتي والاشتراكية في « روز اليوسف » و « الجمهوريه » و « الكاتب » و « الطليعة » . وما ان بدأ هذا اليسار العلني المؤمن بقيادة الرئيس السادات ، يحال حرب اكتوبر ويقيم نتائجها السياسية حتى اختتم « العهد الجديد لحرية الصحافة » اعماله بتصفية مجلة « الكاتب » .

ولكن السلطة السياسية لم تكتف برفع الرقابة عن الصحف للتعرف على مدى صحة التقرير الذي قدمته أجهزة الامن ، بل بادر الرئيس السادات بتقديم « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » . ان رفع الرقابة تؤدي الى معرفة تقريبية بالاتجاهات « السياسية » العامة في المجتمع . اما اذاعة حوار جماهيري واسع حول الاتحاد الاشتراكي ، فانه يؤدي الى معرفة تقريبية أيضا بالنوايا « التنظيمية » لهذه الاتجاهات .

هكذا دار في طول مصر وعرضها اعنف حوار حول الاتحاد الاشتراكي . وقد راس لجنة الاستماع بمجلس الشعب السيد محمود ابو وافية عديل الرئيس . وقام باعداد التقرير الختامي للمناقشات المهندس سيد مرعي صهر الرئيس .

قال التقرير الذي أعدته لجنة تجميع اتجاهات الحوار حول « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » (٩) :

---

(٩) يراجع النص الكامل « للورقة » المذكورة في مجلة « الطليعة » المصرية - قسم الوثائق - عدد ايلول - سبتمبر ١٩٧٤ وكذلك عدة تعليقات من اسرة التحرير ، وايضا الدراسة المنشورة في اكتوبر ١٩٧٤

● « أكدت جماهير شعبنا ان الغرض من التطوير هو مزيد من الحرية والديموقراطية والفاعلية » .

● « طالب البعض باعادة النظر في تعريف الفلاح والعامل بما يضمن التمثيل الحقيقي لفئتي العمال والفلاحين » .

● « ذهب فريق الى ان صيغة الاتحاد الاشتراكي قد فشلت في اداء المهام المنوطة بها ، او انها لم تعد ملائمة لمواجهة مهام المستقبل ، وهو ما يستلزم في الحالتين ، البحث عن صيغة بديلة ، وهي في رأي هذا الفريق صيغة تعدد الاحزاب . وقد وضع هذا الاتجاه على الخصوص بين المثقفين ورجال الفكر من اساتذة الجامعات والصحفيين واعضاء النقابات المهنية المختلفة ، كما ظهر هذا الاتجاه ايضا في الحوار الذي دار في خمس محافظات » .

● « اذا كانت اغلبيية الجماهير كما عبرت عن نفسها في الحوار الوطني الواسع قد استبعدت فكرة الاحزاب على الاقل في الوقت الحاضر ، الا انها تستعيد لتنظيمها السياسي اهم ما في النظام الحزبي من ايجابيات ، وهي تعدد الاتجاهات والمنايسر والمعارضة الفعالة » .

هذا ما انتهى اليه التقرير « الرسمي » الذي قدمه سيد مرعي الى الرئيس ، مخففا من دعوة الجماهير وارادتها في تعدد الاحزاب ، ولكن دون ان يستطيع الهروب من المشكلة برمتها . ولا بد ان الرئيس قد استعاد الى الذاكرة المناقشات الواسعة التي جرت في مبنى الاتحاد الاشتراكي بعد ١٥ مايو - ايار ١٩٧١ ، وكيف ان الغالبية العظمى طالبت والحث في طلب تعدد الاحزاب .

في هذا الوقت كانت نتائج « سياسة الانفتاح » قد أدت الى نتائج محددة :

● على الصعيد السياسي دخلت « التسوية » في دائرة مفرغة ، بدأت بزيارات كيسنجر « الصديق الوفي » وانتهت بالفناء زيارة بريجنيف . ولا زال الاحتلال الاسرائيلي جائما على الارض العربية ومنها سيناء .

● على الصعيد الاقتصادي اختفت السلع الاساسية من الاسواق ، وارتفعت الاسعار خلال عام واحد الى اكثر من الضعف ولم ترتفع الاجسور قرشا واحدا ودخلت البلاد مرحلة « المجاعة الشاملة » . ينمسا « ازدهرت » الاستثمارات الطفيلية التي تهم الطبقات العليا كبيع وشراء السيارات ، واستيراد الكماليات المترفة من الملابس الداخلية الى أدوات الزينة . وتحولت عمارات كاملة الى « شقق مفروشة » . وتعذر انتاج الاقمشة الشعبية والدواء والاسكان على اوسع قطاعات الشعب . فلم يعد العمال والفلاحون والطلاب وحدهم يعانون البؤس بل استضافوا



الى جانبهم فئات اجتماعية جديدة تنتمي اصلا الى الطبقة المتوسطة بشرائجهما المختلفة .

واستندت جريدة الجمهورية الى احصاء رسمي لجهاز تخطيط الاسعار يقول « ان في مصر ٢١٩ تاجرا يكسبون ٢٥ مليوناً من الجنيهات سنوياً » (١٠) . وكنبت روز اليوسف تقول « ان القيمة الايجارية لكازينو الميريلاند زادت على نصف مليون جنيه وكان المستأجر القديم يدفع ٣٠ ألف جنيه . وفي نفس الوقت بيع ملهى ليلي بشارع الهرم الى تاجر عربي ب ٤٥٠ ألف جنيه مقابل ١٣ ألف جنيه فقط في العام الماضي » (١١) .

هكذا لم يعد في ميسور المواطن العادي ان يحلم بالماوى او الطعام او الكساء او التعليم . . فقد اصبحت تجارة الكتب في الجامعة من اشجع معالم الانحراف « الاقتصادي » التي تدفع الطالب الفقير الى البحث عن عمل بدلا من البحث عن العلم . وبدأت تصفيات شركات القطاع العام تتم الواحدة بعد الاخرى فسي هدوء وصمت . واصبح القطاع الخاص - في سلع الحياة اليومية الضرورية - هو سيد الموقف في الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير .

وارتفع الهمس من الصدور الى صفحات الجرائد ؛ فعلقت القيادة السياسية « احنا حنسيب الناس تفضفض وتقول اللي عايزاه ، وبعدين احنا اللي هنقرر » . وبدأت في مصر موجة من « الحوادث المؤسفة » كما ارادت الاجهزة ان تسميها : في طابور الجمعية التعاونية للحصول على صابونة ، اقدم احدهم على قتل آخر لانه حصل على ثلاث صابونات زيادة . في طابور آخر سقط احدهم بالسكتة القلبية حين اعطوه دجاجة وكيانو من اللحم لمدة اسبوع . اعتقلت الشرطة أحد المتهمين في جريمة عادية بحي السيدة زينب ، وشاع بين الناس انه توفي أثناء التحقيق فقامت مظاهرة رمت قسم الشرطة بالطوب ودخلت مع البوليس فسي معركة . سقط جدار النادي الاهلي من الازدحام فمات بعض الشباب وقامت معركة دامية بين الجمهور والشرطة . صدمت احدى السيارات الخاصة مواطنا امام احد مصانع شبين الكوم ، فتجمع الناس واحرقوا اربع سيارات مارة بالطريق واصطدموا بالبوليس بمختلف أدوات العنف .

ولا بد ان ذاكرة السلاطة قد استعادت مسلسل الحرائق قبل حرب اكتوبر - والذي انتهى بدمار دار الاوبرا . وظل الفاعل « مجهولا » الى الآن !

(١٠) جريدة « الجمهورية » المصرية - عدد ١٤/١١/١٩٧٤

(١١) مجلة « روز اليوسف » المصرية - عدد ٧/١٠/١٩٧٤

وتلوثت - فجأة - مياه القاهرة . ربما لأول مرة في التاريخ . رغم ذلك جاء تقرير المدعي العام الاشتراكي ليؤكد ان « الفاعل مجهول » . وسخر فنان الكاريكاتير المصري المعروف صلاح جاهين من التقرير في « الاهرام » ولكن المدعي العام الاشتراكي طلبه للتحقيق لانه « مس جهة قضائية بما يعتبر قدحا وذميا » . وبهذا الاجراء فتح المدعي العام الاشتراكي بابا كان مغلقا ، فقد راح البعض يكتب مستفسرا كيف يسمح للمدعي العام الاشتراكي ان يجمع بين هذه الوظيفة ومنصب وزير العدل .

كان الباب مغلقا ، ففتح على مصراعيه : كيف يجمع وزير العمل ايضا بين هذا المنصب ورئاسته لاتحاد العمال وبعض النقابات ؟ كيف يجمع وزير الثقافة بين احد عشر منصبا ؟ بل كيف يصبح رئيس الجمهورية رئيسا للاتحاد الاشتراكي ، التنظيم السياسي الوحيد ؟

واستمرت موجة « الحوادث المؤسفة » كما دعتها وزارتا الداخلية والاعلام ، ولكنها اتخذت اشكالا اخرى . قرار قضائي بحل مجلس نقابة المهندسين ، وقرار ثان وثالث ، لمخالفتها القانون في الانتخابات ، ولكنها لا تحل . رئيس قسم بجامعة عين شمس يضرب استاذا بالحذاء لمجرد ابدائه بعض الملاحظات على الفساد في الجامعة .

وتستمر « الحوادث المؤسفة » في موازاة الفراغ السياسي المؤلم الذي منلقته مسيرة الحل السلمي بعد الحرب ، وفي موازاة الغلاء المجنون والانخفاض المروع للاجور والاثراء البشع للسماسة .

وذات صباح ..

اقبلت « الاجهزة » وبين يديها تقرير مطبوع ، قدمته الى الرئيس السادات ، تحت عنوان « مشروع برنامج عمل للقوى الشعبية » . اضاءت الاجهزة الضوء الاحمر وهي تقرأ على الرئيس . قالت انهم « الشيوعيون والناصريون » هم اصحاب هذا التقرير . اتصلوا ببعضهم البعض واجتمعوا على ما جاء فيه . يقول التقرير :

« .. ها نحن نشهد منذ الايام الاولى لوقف القتال ، وعبر الخطوات والتطورات اللاحقة سلسلة من التحركات السريعة والواضحة من جانب كل القوى الداخلة في الصراع .. فالامبريالية الاميركية رأس القوى المعادية لنضالنا وسند اسرائيل الاساسي وحامية القوى الرجعية وقوى الثورة المضادة في بلادنا وفي الوطن العربي كله ، تنشيط فور وقف القتال الى العمل المكثف في سبيل اهدافها الاساسية التي لم تتنازل عنها قط . وفي الوقت الذي لا تتوقف فيه أميركا عن دعم العدوان



الاسرائيلي بكافة المعونات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، تتقدم بلا حياء لتلعب دور ( الوسيط ) بيننا وبين اسرائيل ، ولتفرض نفسها ( الحكم ) الوحيد في هذا الصراع ، وهي تهدف من ذلك الى احتواء كل نتائج واثار حرب اكتوبر ، وتسعى لاستثمار هذه النتائج لصالحها هي ، على حساب نضالنا وعلى حساب التضحيات الباهظة لشعبنا والشعوب العربية الشقيقة .

● « . . ان الفئات اليمينية من الرأسمالية الوطنية التي كانت ترتبط بمعسكر الثورة الوطنية برابط ضعيف تستعد الآن تأميناً لمصالحها وجرياً وراء اطمئنانها لقطع هذا الرباط وللتخلي عن وطنيتها . انها تستعد لالقاء راية الاستقلال الوطني في البحر ، وللقيام بدور الشريك الاصفر لرأس المال الامبريالي والاجنبي ، في اطار دولة رأسمالية متخلفة وتابعة » .

● « . . ان القوى الشعبية الهائلة تعرف بكل وضوح طريقها ، تعرف ما تريد وتعرف ما ترفض . . فهي ترفض ان تتحول قضية الارض المنصبة الى طريق المساومات والحلول الجزئية المنفردة ، وان تكون اميركا وهي خصمنا الاساسي حكماً بيننا وبين اسرائيل . وهي ترفض كل محاولات الامبريالية الاميركية واعوانها من الرجعيين والعملاء لاستغلال العدوان الاسرائيلي لتحقيق هدفها الدائم في فرض سيطرتها على بلادنا ، وعزلنا عن الوطن العربي ، بدفعنا الى التخلي عن مكاننا في حركة النضال العربي من اجل التحرير والتقدم والوحدة . وترفض محاولات الرجعية واليمين العربي لاستغلال الروابط القومية لصالحها ، واعطاء حركة التضامن والوحدة بين البلاد العربية مضموناً رجعياً ويمينياً معادياً لمصالح الشعوب العربية وآمالها . وترفض الاتجاه الرجعي واليميني الى الردة في سياستنا الخارجية بالاتجاه الذي يدعو الى التهادن والوفاق مع القوى الامبريالية والى العزلة عن القوى الصديقة لشعبنا . وترفض استمرار الاوضاع المنافية للديمقراطية في بلادنا تحت اي حجة من الحجج . وترفض المحاولات الامبريالية والرجعية الرامية الى تجميد وتصفية تطورنا الاقتصادي والاجتماعي . وترفض الخط اليميني لدفع تطورنا الاقتصادي والاجتماعي في اتجاه التطور الرأسمالي ، وتصفيته او احتواء الانجازات الايجابية الاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو » .

● « . . ولا شك ان برنامجاً موحداً للقوى الشعبية في جبهة واحدة يلعب دوراً تنظيمياً وتوحيدياً عظيماً . وليكن شعار الطلائع الواعية من الجماهير : فلنعبىء حركة الجماهير الشعبية في جبهة واحدة تتولى قيادة النضال ، في سبيل تحقيق البرنامج الشعبي ، جبهة تتمثل فيها سائر القوى الوطنية والديموقراطية والثورية ، وسائر الاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية المعبرة عن هذه القوى . وهذه الجبهة سوف تكون بالضرورة جبهة معادية للامبريالية والرجعية كما انها معادية لقوى اليمين الرأسمالي .

ولكن هذه الجبهة لن تعتبر نفسها - بالضرورة - جبهة معادية للسلطة القائمة لانها من موقع النضال في سبيل تحرير الارض ، وفي سبيل الحفاظ على الاستقلال الوطني ملزمة بأن تؤيد وتدعم كل خطوة تتخذها السلطة في هذا الاتجاه ، غير انها من هذا الموقع أيضا ملزمة ان تعارض بحزم اي خطوة تتخذها السلطة وتكون متعارضة مع المفهوم الصحيح للمصلحة الوطنية .

● « . . واخيرا فانه من موقع الادراك فان الضمان الاساسي انما هو في تحقيق التمثيل الصحيح لمختلف طبقات الشعب وفئاته العاملة داخل سلطة الدولة بسائر أجهزتها . من موقع الادراك لهذه الحقيقة ، فان جبهة القوى الشعبية مسن حقها ان تناضل بلا كلل من أجل سلطة وطنية ديمقراطية شعبية تشترك فيها بنصيبها الكامل سائر طبقات وفئات شعبنا العامل ، ويتمثل فيها التحالف الديمقراطي لهذه الطبقات والفئات » .

وكان هذا التقرير السري مؤرخا في آب - أغسطس ١٩٧٤ وقد تلت هذا البيان الاهداف العامة للبرنامج المطروح للحوار بين القوى السياسية المختلفة في مصر (١٢) .

وبهذه « الوثيقة » ايقنت السلطة السياسية ان كافة ادوات التنفيس و « الفضفضة » لم تنجح في امتصاص الجو التنظيمي السري وشبه العلني . . . ابتداء من الرفع الشكلي للرقابة على الصحف ، الى الحوار الواسع حول ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي .

وبدأت القيادة تقرأ من جديد التقرير الاول لاجهزة الامن . وايقنت ان « شيئا آخر » غير الذي حاولت احتواؤه هو الذي يجري . . فقد استيقظت بعض القضايا التي ظن البعض انها ماتت . وربحت قضية استشهاد المناضل شهدي عطية الشافعي ( الذي اغتيل في معتقل ابي زعبل عام ١٩٦٠ ) تعويضا قدره اثنا عشر الفا من الجنيهات . وصدر كتاب بالغ الاهمية في بيروت عنوانه « الاقدام العارية » يكشف وقائع التعذيب والموت التي تعرض لها المناضلون المصريون - شيوعيون وغير شيوعيين - بين عامي ٥٩ و ١٩٦٤ . واحست اجهزة الامن انها ليست بعيدة ، مهما تغيرت الوجوه والاسماء ، وان مستقبلها مرهون باستعادة هيبتها في القمع والابادة .

لذلك بادرت باعداد « القوائم » منذ تسعة اشهر كاملة ، كما اعترفت بذلك

---

(١٢) نشر هذا التقرير فيما بعد في مجلة علنية هي « الشرارة » البيروتية - عدد ٣ السنة الاولى - يناير ( كانون الثاني ) - مارس ( اذار ) ١٩٧٥



— مصادفة — وكالة أنباء الشرق الأوسط وهي الناطق الرسمي باسم النظام . قالت الوكالة المذكورة بتاريخ ١٩٧٥/١/٥ ان « أجهزة الامن بالاشتراك مع النيابة العامة كانت تتابع هذا النشاط الهدام والضرار بالامن القومي منذ ٩ اشهر تقريبا » . لم تكن هذه الاجهزة مشغولة اذن برصد شبكات التجسس الاسرائيلي ، ولا بمتابعة شبكات الاختلاس والتهريب والنصب العلني والمستور ، ولا بمطاردة المتلاعبين بأرزاق المواطنين في سوق البورصة . . وانما كانت مشغولة غاية الانشغال بأولئك الذين يناضلون من أجل حقهم وحق غيرهم في التنظيم السياسي المستقل اي في الدفاع عن الديمقراطية . وهكذا كانت « الصحافة الحرة » وندوات « تطوير الاتحاد الاشتراكي » كالمصيدة التي فتحت شهية الناس ليتكلموا ، وحين جهروا بأرائهم في ضرورة تعدد الاحزاب واستقلال المنابر الصحفية ، كانت الاجهزة تسجل عليهم انفسهم وترصد حركاتهم قبل اسمائهم .

وتعالت الاحداث بسرعة .

بدأت « التسوية » تهزل في الطريق المسدود ، ولدت « المسامي الحميدة » للدكتور كيسنجر فأرا ، وتبخرت أحلام البعض في الاموال الاميركية . تضاعفت الاختناقات في الشارع والبيت والجامعة والمصنع والمكتب ، في المواصلات والاغذية والادوية والاحذية والملابس والكتب الدراسية والمساكن .

وفي هذا « الجو » تأجلت زيارة بريجنيف . . وكأنها بمقدماتها ونتائجها تبدو نقيضا لزيارة خروشفوف الشهيرة عام ١٩٦٤ .

كانت زيارة خروشفوف تتويجا سياسيا ( معنويا ) لتحولات اجتماعية فسي مصر ، بدأت بقرارات يوليو ١٩٦٢ ، وفي يوم الزيارة لم يكن هناك معتقل شيوعي او وطني داخل الاسوار . .

ويجيء تأجيل زيارة بريجنيف تتويجا سياسيا لتحولات اجتماعية وسياسية بدأت بفصل القوات ثم راحت تدور في حلقة مفرغة .

وفي هذا « الوقت » بالذات بدأت مظاهرات بور سعيد القليلة العدد ، وانتهت بمظاهرات القاهرة الكبيرة : الوف العمال الذين عانوا أهوال الغلاء وقمع الحريات والطريق المسدود أمام التحرير والدماء الغزيرة لابنائهم الشهداء . والوف الطلاب الذين عانوا الاهوال من الوصاية على نشاطهم السياسي ومن برامج التعليم الرجعية ومن تجار الكتب الجامعية .

وكان « الحوادث المؤسفة » الفردية كانت اندارا بما يقلي به باطن الارض من تفاعلات ، تفجرت عفويا كبركان صباح اليوم الاول من العام الجديد ١٩٧٥ . . .

انفجار بركاني لم ينظمه أحد ، ولكنه معاً تلقائياً بأثقال الواقع المر . انه أحد اشكال النضال ذات التقاليد العريقة في مصر والتي لا تحتاج الى « عناصر مهندسة » ★ لاشعالها لان الشعب المصري ليس قاصراً عن الوعي ، ولا يحتاج الى اضرار خارجية ليتحرك . ولعل العناصر المهندسة حقاً - وكما اعترفت احدى المصادر العليمة - من عملاء اجهزة الامن المدربين على التخريب وافتعال الشعارات « المتبدلة » . هؤلاء هم الذين حطموا عن قصد شركات الطيران الفرنسية والليبية والمكتبة السوفياتية وعشرات السيارات دون تفريق ، لمجرد تلفيق تهمة « التخريب » للمتظاهرين من أبناء الشعب .

كانت ولا تزال مظاهرات الاحتجاج على الفلاء البشع ، وقمع الحريات ، والتسوية المائعة . كانت ولا تزال مظاهرات نظيفة في شعاراتها واساليبها . ولقد سبقت ولا تزال كافة التنظيمات السرية وشبه العلنية في التحرك . كان الناصريون والشيوعيون والديموقراطيون يحاولون ولا زالوا ايجاد الصيغة الصحيحة للنضال المشترك من أجل الديموقراطية .

ولكن الاجهزة لم تهتمها المظاهرات ولا فكرت السلطة في دالتها الخطيرة . . وانما راحت تلمع القوائم الجاهزة بأسماء المناضلين عن مصر والعروبة والاستقلال والاشتراكية .

ان هذه المظاهرات ليست من تدبير المخابرات الاميركية كما قال عبد الرحمن الشرقاوي في « روز اليوسف » ولكنها من تدبير الشعب المصري والفلاء والقمع ، وما حدث من تشويه مرده الى عناصر السلطة المهندسة في صفوف الجماهير .

ان هذه المظاهرات ايضا ليست من تخطيط احدى المنظمات اليسارية والناصرية والوطنية ، ولكنها « هبة » عفوية انطلقت من الصدور والحناجر . انها تعبر عن « المناخ العام » اكثر من تجسيدها لنشاط حزبي معين .

والعلاج الذي قامت به السلطة ، باعتقالها لالف مواطن مصري من العمال والطلاب والمثقفين والكتاب لم يطفىء الشعلة الملتهبة . . لانه ليس علاجاً ما دام المرض كامناً في بنية النظام الذي استضاف الى السلطة في السنوات الاخيرة بعض اغنياء الريف والفئات الطفيلية على الانتاج من السماسرة وعملاء الشركات الاجنبية . انه ليس علاجاً ، ما دام المرض مستوطناً في الفلاء الفاحش وغياب الديموقراطية والتهادن في تحرير الارض . وليس علاجاً ما يطالب به البعض ملوك وامراء البترول

---

★ بعبير اشاعته في البداية اجهزة الامن المصرية ، ثم استخدمته القيادات الرسمية في الخطب والتصريحات . وما لبث ان ذاع بواسطة اجهزة الاعلام .



العربي من سرعة انقاذ مصر من المجاعة ، او ما يطالبون به اميركا من مبادرات جديدة  
تنقذ أنظمة الحكم المهددة بالانهيار .

وانما يجيء اعتقال الالف مناضل مصري - والافراج عنهم ثم استردادهم  
وهكذا - ضمن برنامج شامل للتسوية السياسية والتصفية الاقتصادية والاجتماعية  
لمنجزات ثورة يوليو .

### ★ ★ ★

ذات صباح ، في اليوم الاول من يناير ١٩٥٩ ، قامت أجهزة الامن المصرية  
بأكبر حملة اعتقالات في تاريخ مصر الحديث ، كان من نتائجها الفورية انفصال  
الوحدة المصرية السورية ، ومن نتائجها البعيدة هزيمة يونيو - حزيران ١٩٦٧ .

وذات صباح ، في اليوم الثاني والثالث من يناير ١٩٧٥ قامت أجهزة الامن  
المصرية بأكبر حملة اعتقالات بعد رحيل عبد الناصر . . فلام تؤدي؟

هذا هو السؤال !

واقبل الجواب في « المحلة الكبرى » عاجلا وحاسما . تكونت اول « كومونة »  
حقيقية في اكبر مدينة عمالية مصرية ، حاصرتها قوى الجيش واجهضتها بالسلاح  
والسجن . كان ذلك في آذار - مارس ١٩٧٥ حيث بدأت مسرحية « فشل » كيسنجر  
في مفاوضات اتفاقية سيناء التي نجحت في تموز في قمة سالزبورغ بين الرئيسين  
الاميركي والمصري ووقعت بالاحرف الاولى في ايلول .

كانت محطة سالزبورغ النمساوية بمثابة محطة الوصول . وصول نقطة الحسم  
الاقتصادية الى نقطة التحول الاستراتيجية . وبينهما كانت نقطة الوصول من  
مرحلة الانقلاب الى مرحلة النظام المعبر عنها عسكريا بحرب اكتوبر وثغرة  
الدفرسوار . فماذا عن الاطار السياسي الشامل لهذا الطريق البالغ القصر والبالغ  
الاسراع ؟

### ( ٥ )

البرجوازية المصرية التي سادت في خاتمة المطاف هي الرأسمالية التجارية ،  
وخاصة قطاعها الطفيلي الربوي . انها الشريحة المعرضة في البناء الرأسمالي المصري  
الجديد ، تلازمها الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية حيث أن رأسمالها هو  
« الوظيفة » المتداخلة عضويا مع دورة الرأسمال الربوي والمتباعدة نوما عن هيكل  
الانتاج المادي للمجتمع . وتشاركها السلطة الرأسمالية الزراعية التي استضافت

منذ عام ١٩٧١ عناصر جديدة من مصادر متعددة أشار إليها الدكتور فؤاد مرسي في الجزء الاخير من دراسته على النحو التالي (١٣) :

١ - بعد عام ١٩٧١ تمت تصفية املاك الدولة ووزعت الاراضي المستصلحة على خريجي المعاهد الزراعية ، وبيعت بعض الاراضي المستصلحة ، واعيد ١٣٦ الف فدان من اراضي الوقف كانت تديرها هيئة الاصلاح الزراعي الى وزارة الاوقاف التي طرحتها فوراً للبيع .

٢ - في عام ١٩٧٣ تقرر تغيير نظام التسويق التعاوني للقطن وذلك بالشراء راساً من المنتجين . ومن ثم فتح السبيل امام عودة سماسرة القطن وتجار الداخل . وفي كل ذلك يتميز المنتج الرأسمالي الكبير للقطن . ثم صارت الدعوة الآن تتجه للمطالبة بحرية التسويق لكافة الحاصلات الزراعية الخاضعة لنظام التسويق التعاوني .

٣ - وضمن قانون تصفية الحراسات أعيد مما تبقى من اراضي الحراسات الى ملاكها السابقين وأغلبهم من الاقطاعيين . وتم الصلح بين الرأسمالية الريفية وبقايا الاقطاع .

٤ - قررت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة السماح للاسرة بحيازة ارض زراعية بطريق الايجار تزيد على خمسين فدانا .

فاذا لم ننس التشريعات « الزراعية » التي خدعت الفئات العليا من الرأسمالية الريفية وحطمت صفار المستأجرين و صفار الفلاحين فضلاً عن الاجراء ، فاننا نستطيع ان نلمس حدود التحالف الطبقي المهيمن على السلطة المصرية الراهنة، وهما القطاعان التجاري اولا والزراعي ثانيا .

في المقابل هناك ما يسمى بالفئات الوسطى التي تزاوُل الانتاج السلعي الصغير من الفلاحين و صفارهم ( وهم أعرَض فئة مالكة في الريف اذ تضم حوالي ٣ ملايين فلاح ) ووسائل انتاجها بدائية تفي اساساً باستهلاك الاسرة . ثم هناك العمال الزراعيون الذين يبلغ عددهم ٤ مليوناً اي نصف عدد العاملين على الصعيد الوطني الشامل . غير ان ٤٠ ٪ من العمال الزراعيين في حكم البطالة المقنعة لاسباب التخلف الزراعي . . . فبينما ينتج العامل الزراعي عادة ما قيمته ٢٩٦ جنيهاً في العام ينتج العامل الصناعي ما قيمته ٢١٨٨ جنيهاً في العام .

هناك أيضاً الحرفيون في المدينة وهم يقابلون صفار الفلاحين في الريف . وفي



مصر يسود الانتاج السلمي الصغير على جانب كبير من الصناعة ، كصناعات الاثاث والجلد والمنسوجات . ومن الطبيعي ان يحيا الحرفي في مصنع متخلف سواء من ناحية وسائل الانتاج او من ناحية الكم الانتاجي وعائده فضلا عن مردوده الاقتصادي للدخل العام . وتشبه هذه الفئة زميلتها في القطاع التجاري من المعروفين بتجار التجزئة .

وهنا اخيرا - في الجانب الرأسمالي بشرائحه المتباينة درجيا احيانا ، ونوعيا احيانا اخرى - شريحة الموظفين العريضة . وهي كالمجتمع نفسه ، وكالرأسمالية ذاتها ، متعددة الاجنحة والفئات والمصالح . . منها القيادات البيروقراطية التي لا تختلف وظيفتها في الانتاج وعوائلها من الدخول عن أعلى الفئات الطفيلية في القطاع التجاري ، ومنها الفئات الوسطى التي يرتبط اصلها الاجتماعي ( ويمتد في عروقها ) بالملكيات العقارية الصغيرة او اصول فلاحية متواضعة او جذور تجارية ضئيلة ، ومنهم من لا يختلف وضعه عمليا عن مصر الطبقة العاملة رغم الفارق في اداة الانتاج ووظيفته .

اما الطبقة العاملة المصرية فتضم الآن ٩ مليون ونصف من العاملين . وحين كان عددها عام ١٩٧٣ لا يزيد على ٨٧٧ مليونا ، كان العمال موزعين حسب نوعية النشاط هكذا : ٦٤٪ في القطاعات السالمة كالزراعة والصناعة ، و ١٤٪ في قطاعات التجارة والتوزيع ، و ٢٢٪ في قطاعات الخدمات . أما حسب نوعية القطاع ، فان ٦٨٪ من العمال يشتغلون في مجالات الانتاج الخاص بينما يعمل ٣٢٪ في القطاع العام .

والطبقة العاملة الصناعية تضم ١١ مليونا من العمال يمثلون ١٢٪ من مجموع الطبقة العاملة المصرية .

فما هو الشكل السياسي الذي يطرحه النظام الجديد لصياغة التفاعلات الاجتماعية المحتدمة . . فالتفاوت الطبقي ازداد اتساعا مضاعفا نتيجة المعادلة الطبقيّة الجديدة باتجاهاتها الاقتصادية ، والصراع الاجتماعي تفاقم ضراوة ، فما هو الوعي الصالح لضبط هذا الصراع ، خاصة وان مؤشرات التفاعل تضيء كلها باللون الاحمر ؟ فقد زاد التضخم من ٧٢ الى ١٩٧٤ فقط ٢٢ نقطة اذ بلغت اسعار المستهلكين ١١٩ في ديسمبر ١٩٧٢ ووصلت الى ١٤١٣ في اكتوبر ١٩٧٤ . كذلك ارتفعت اسعار المواد الغذائية خلال ١٣ شهرا بنسبة ٢٤٪ رغم ان نسبة الدخل التي تخصص للغذاء عموما ( وتزيد قطعيا لدى الطبقات الشعبية ) هي ٥٧٪ . وارتفعت ايضا اسعار السلع الاستهلاكية في الريف ، مع العلم بان سلعا كالشاي والسكر والدخان ليست من الكماليات . وارتفعت اخيرا بل اولا ايجارات المساكن بنسبة حدها الأدنى ١٠٠٪ اما حدها الأقصى فيعرفه المضاربون ومقاولو القطاع

الخاص وحدهم . و « في ظروف مجتمع يستهلك ٩٨٪ من مواطنيه ٤٤٥ من مجموع استهلاكه ، بينما يستهلك ٩٠.٢٪ وهم الأغلبية الساحقة ٥٥٪ من الاستهلاك ، بل وداخل الفئة الاولى فان نسبة ٢٣٪ فقط من المواطنين تستهلك وحدها ٢٤٪ من حجم الاستهلاك ، كفت أسر عديدة متوسطة عن تذوق اللحم وشرب اللبن واكل البيض . وأخذت تتسع يوما بعد يوم قائمة السلع الغذائية التي يتم الاستغناء عنها . ولذلك لم نفاجأ حين أسفر تحقيق آخر عن أن من بين كل مائة تلميذ مريض وجد ٩٩ منهم مرضى بالانيميا وسوء التغذية » ( فؤاد مرسى - المصدر السابق مباشرة ) .

ما هو اذن الشكل السياسي الذي يوفر الامن لنظام بات غابة صغيرة تابعة للغابة الكبرى ؟

لا بد من الاشارة اولا الى جملة اعتبارات :

● أهمها ان الرأسمالية المصرية التي تبلورت نهائيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات العشر الاخيرة ، ثم استقرت بشكل قاطع على عرش السلطة السياسية خلال السنوات الخمس الاخيرة ، تختلف تماما عن الرأسمالية المصرية التي كانت قبل ثورة ١٩٥٢ ، كما تختلف كيفيا عن الرأسمالية التي تبقت بعد الثورة وحتى طيلة سنوات التحول الاجتماعي ( ٦١ - ١٩٦٥ ) . طابعها السائد هو التجارة وبالذات الاعمال الطفيلية ، نهجها المسيطر هو التبعية للاحتكارات الاجنبية بلا شروط . وذلك في مجتمع متخلف ومحتل .

● كان من بين ما ورثته هذه الرأسمالية الربوية من سلبيات النظام السابق صيغة التنظيم السياسي الواحد تحت راية ما يسمى بتحالف قوى الشعب العامل . وهو التنظيم الذي برهن على عدم شرعيته وعدم صلاحيته حتى أن يكون حزباً للسلطة قبل رحيل عبد الناصر وبعده . وكان سقوطه الكاركتوري ليلة الرابع عشر من ايار - مايو ١٩٧١ مدويا ، لانه كان تنظيماً ورقياً تملأ الثغرات جدرانها في كل موضع وفي كل موقع . ولكن اخطر ما فيه انه كان يمنع شرعية التنظيمات المستقلة للطبقات الاجتماعية المختلفة . كان مفصلاً تفصيلاً على مقاس الحكم غير الديمقراطي في الممارسة السياسية ، حتى عندما « يمنح » هذا الحكم بعض الحقوق لبعض فئات الشعب الكادح فانه « يقررها » من أعلى دون أية مشاركة شعبية او رقابة جماهيرية .

● اذا كان التمويه الديماغوجي من الصفات التي رافقت النظام المصري بعد عام ١٩٥٢ فقد أصبح العمود الفقري للسلطة بعد ١٩٧١ بحيث أصبحت « الوثائق » ذاتها تكاد لا تعني شيئاً الا من حيث مقارنتها بالعمل الفعلي حيث يضع المرء يده على



شيء اشبه بالمسافة بين الحلم الذي تحشوه أجهزة الاعلام ومؤسسات التشريع في الرؤوس حشوا ، والكابوس الواقعي الذي يحيونه .

في ضوء هذه الاعتبارات الرئيسية - ففروعها كثيرة - يمكن تحديد الشكل السياسي الذي يطرحه النظام الراهن كما يلي :

● لا سبيل أمام البرجوازية المصرية لان تكون كالبرجوازية المصرية الطيبة الذكر قبل عام ١٩٥٢ برجوازية ليبرالية . وهنا ايضا استعين بفقرة بالفئة الاهمية وردت في الجزء الاخير من دراسة الدكتور فؤاد مرسى المشار اليها ، تقول « ان الرأسمالية الكبيرة القديمة التي صفيت كانت رأسمالية اسهم وسندات ، اقامت شركات صناعية وتجارية وبنوكا . ومع ذلك فلقد كانت شريحة اجتماعية رقيقة بل وبالفئة الرقة . كان ٦٢٪ من مجموع الاسهم بأيدي ٩٪ من مجموع المساهمين . بل ان اجراءات التأمين ونزع الملكية في عام ١٩٦١ لم تمس في مجموعها سوى ٧٣٠٠ فردا . وقتها كان في مصر اربعة افراد فقط هم كل اصحاب الملايين . اما الرأسمالية الكبيرة الجديدة فتقف على رأسها فئة اجتماعية عريضة يقدر عددها بالآلاف من اصحاب الملايين » . هذه الحقيقة الاقتصادية المحض تحول تلقائيا دون تحقيق الوجه السياسي للبرجوازيات التقليدية الطبيعية التكوين والمتقدمة ، عنيت الوجه الليبرالي ، بل هي تحرم الصراع الاجتماعي من التعبير الديموقراطي . . لان الديموقراطية الليبرالية ذاتها - وهي البديهية السياسية التي تلازم الاقتصاد الرأسمالي - ستعيق حتما من النمو السرطاني لرأس المال الطفيلي واساليبه غير المشروعة وتخليه عن مهام الاستقلال الوطني بتفريطه في الحد الأدنى من التنمية وفي تبعيته المطلقة لرأس المال الاجنبي . ان الديموقراطية الليبرالية هنا هي سيف لا غصن زيتون ، لذلك ترفضها مثل هذه الرأسمالية بخصائصها النوعية المميزة بالتخلف والنهب السريع .

● لذلك فهي تجد في صيغة الاتحاد الاشتراكي وما يسمى بالتحالف الوطني ميراثا ذهبيا لا يجوز الاستغناء عنه ، طالما انه يمنع « الآخرين » من تنظيم انفسهم تنظيما ديموقراطيا سلميا ( وهي التي تجمع بين ايديها كافة أجهزة القمع ) . ولكنها تنادي بالتعدد والتنوع تمشيا مع جذور الفكرة الرأسمالية في الاقتصاد الحر « دعه يعمل ، دعه يمر » فلا بأس من بقاء الاتحاد الاشتراكي واختراع « المنابر » داخله . . فما دامت هناك « قوانين » لتعريف العامل والفلاح والرأسمالي الوطني ، فان « سيادة القانون » تفرض الحوار بين المصالح المتعارضة في أحدث طراز للنوادي السياسية . ومن تعدد المنابر يمكن مداعبة تعدد الاجزاب ، ما دامت السلطة - او مجلس « الشعب » - هو الذي سيقبل او يرفض الترخيص لهذا او ذاك من الاحزاب « المعروضة » . ويكفي حينئذ قبول « عدة » احزاب تعبر عن مصالح الطبقة الواحدة . وكلها « أفكار » صالحة للتنفيذ . . بعد انجاز التحرير الشامل !

اي ان مسخ الديمقراطية - حتى ؟ - مرتبط كلياً بما يسمى « التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط » والمعبر عنها واقعياً باتفاقية سيناء .

● هنا يصبح التمويه الديماغوجي لازماً ومن امضى الاسلحة . ماذا تقول « الوثائق » ؟

تقول « ورقة الحوار » (١٤) التي اعدتها - قبل حرب اكتوبر بحوالي شهرين - الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي واللجنة الدائمة لمجلس الشعب ان ما جرى في ١٥ مايو ١٩٧١ هو « حركة » تصحيح ، ثم قال الرئيس السادات عام ١٩٧٥ ان ما جرى في ذلك اليوم هو « ثورة » ، فمن نصدق ؟ المهم ان ورقة الحوار اكدت « بما لا يدع مجالاً للشك او التشكيك » الالتزام الكامل « بمواثيق ثورتنا » والالتزام الكامل « بحماية المكاسب الثورية الاشتراكية والديموقراطية التي حققها شعبنا بثورة ٢٣ يوليو » . وقد لاحظنا « الواقع » يكذب هذا الالتزام تكديماً فاضحاً ، لا بالحملة الضارية على شخص جمال عبد الناصر والتجربة الناصرية فقط ، بل بالاجهاض على تطبيقات هذه التجربة في مختلف المجالات .

ولكن الورقة رغم حبك الصياغة تكشف التمويه المضمر في ثناياها حين تتكلم عن جملة قضايا :

١ - حين تتكلم مثلاً عن الانفراج الدولي وتسميه كالعادة « الوفاق الدولي » فتقول ان هذا الوفاق « اضعف من قوة الامم المتحدة » . ونعلم انه بعد توقيع وثيقة هلسنكي - ذروة الانفراج الدولي - تم الاعتراف الواسع من الامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، و تمت الادانة شبه الاجماعية للصهيونية كأيديولوجية عنصرية ، فهل ذلك علامة ضعف ، الا من وجهة نظر الولايات المتحدة واسرائيل والدويلات التابعة ؟

كذلك فان الوفاق عند اصحاب الوثيقة قد تم « على حساب الامم الصغيرة » . وفي ظل الانفراج الدولي تم تحرير فيتنام وكمبوديا ولاوس و . . . انغولا في ظل الوفاق أيضاً ترى ورقة الحوار انه قد تم « رفع قيود الهجرة عن اليهود السوفيات » بينما الذي حدث هو العكس على خط مستقيم ، فقد رفض الاتحاد السوفياتي التوقيع النهائي على اي اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة يكون مشروطاً بأي « كلام » عن اليهود السوفيات !

و « تتهم » الورقة الولايات المتحدة بأنها « تدعم الاحتلال الاسرائيلي » ثم

---

(١٤) اراجع النص الكامل لورقة « الحوار » بمجلة « الطليعة » المصرية - عدد ايلول سنة ٧٣



تصبح الولايات المتحدة هي « الصديق الوفي » ! وتنادي الورقة بالأسراع في اقامة الوحدة مع ليبيا ، ثم يحدث النقيض المتطرف لهذه الدعوة ★ .

ولكن الأهم ان أصحاب الحوار ينتهون السنى ضرورة « المحافظة على الوحدة الوطنية ودعمها داخل تحالف قوى الشعب العامل » فهذا هو بيت القصيد من الحوار بحجة ان مصر تجتاز « مرحلة المواجهة الشاملة » اي حرب أكتوبر . . التي قدم باسمها الرئيس ورقة جديدة استفتى فيها الشعب فأجاب بنعم ( !! ) ماذا قالت الورقة الجديدة ؟

قالت ان الدستور يقرر في مادته الاولى ان « الاساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تدويب الفوارق بين الطبقات » و « المادة ٢٦ تنص على حقوق العمال في الادارة والارباح . والمادة ٣٧ تحمي اجراءات اصلاح الزراعي . والمادة ٣٠ تنص على دعم القطاع العام وعلى انه يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية » . وقد لاحظنا ان « الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت وتتخذ قبل وبعد ورقة أكتوبر هي تراجع سريع وارتداد غير منظم عن كافة هذه المعاني الدستورية . المهم ان الورقة تختتم « اجتهادها » بالقول الصريح للسيد الرئيس « نحن نعلم ان الديمقراطية ليست مجرد نصوص ولكنها ممارسة عملية ويومية . والديموقراطية لا تمارس في فراغ . بل لا بد من اطرآت تتحدد من خلالها الاتجاهات التي تخص امور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية . واننا في معركة البناء والتقدم لاحوج ما تكون لهذا التجمع . ومن ثم فاني ارفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب . ولكنني ايضا لا اقبل نظرية الحزب الواحد الذي يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الراي ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية . ولهذا فاني حريص على ان يكون التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التي تحظى بتأييد الاغلبية والتي يجب ان تتبناها الدولة . ان التنظيم السياسي يجب ان يكون بؤرة للحوار تنصهر فيها الافكار المتعارضة وتنبور الاتجاهات التي تعبر بحق عما تريده القاعدة الجماهيرية العريضة » . هكذا تبقى صيغة الاتحاد الاشتراكي هي الشكل السياسي الامثل رغم حرب أكتوبر بل اننا « بهذا وحده » - تقول الوثيقة حرفيا - « نكون اوفياء حقا لروح رمضان أكتوبر العظيم » ! أي ان اية اجتهادات اخرى لن تكون وفيه لروح أكتوبر !

---

★ عندما قولت « مسيرة الوحدة » الليبية القادمة عبر الصحراء الغربية بقطع الطريق الرئيسي على الحدود .

وفي آب - أغسطس ١٩٧٤ قدم الرئيس السادات ورقته الثانية لتطوير الاتحاد الاشتراكي (١٥) ، هذا التنظيم الذي أعيا الجميع واجتهدهم في محاولة تطويره دون جدوى . ذلك ان الترقيع والترميم لا يجديان . ولا يمكن لصيغة تثبت فشلها في التطبيق طوال هذه السنين ، الا اذا كانت « نظريتها » باطلة . وقد جاءت ورقة التطوير المذكورة كآخر محاولة - في ما يبدو - من جانب السلطة للابقاء على التنظيم السياسي الواحد ، قبل شروعها في الترخيص بتعدد « احزابها » . تقول الورقة « ان نفي فكرة الحزب الواحد لا يتأكد الا بالتسليم بتعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكي » وهي نعمة قديمة ، ولكن الجديد الشكلي هو الدعوة الى تعدد « المنابر » داخل التنظيم الواحد . وفي محاولة التطبيق تحولت الفكرة الى « سيرك » في اسوأ الفروض و « برافان » لتعدد الاحزاب القائم فعلا في احسنها . بدا واضحا ان مصير فكرة المنابر كمصير الاتحاد الاشتراكي ذاته ، الى استحالة التحقيق . . فقد رفض الرئيس علنا تكوين منبر ناصري ، اما الشيوعيون فهم يحالون الى القضاء والسجون كل يوم . ولكن آخر تصريحات الرئيس لا تستبعد فكرة الاحزاب نهائيا . وهكذا كبندول الساعة يتردد النظام في حسم « الشكل » السياسي ، رغم حسم الطريق السياسي .

هل تستمر حيرة السلطة وترددها طويلا ؟ انها « تطمح » الى اكتشاف الصيغة التي تهيم للطبقة السائدة دكتاتوريتها ، ولكنها ايضا تسلك طريق التمويه الديماغوجي بشعارات الديمقراطية . والتناقض الحقيقي ليس بينها وبين الشعب فحسب ، بل داخلها ايضا ، حيث انها « رأسمالية في غير اوانها » لن تستطيع حل المشكلات الحالية والعاجلة في مختلف الجهات الاقتصادية والاجتماعية . رأسمالية مغامرة لا تبصر ما هو أبعد من انفها . لذلك فهي « ضائعة » في « تنظيم » البلاد رغم انها « حاسمة » في جذب الوطن الى حافة الهاوية .

.. لذلك ايضا لم يكن الحل يوما في يدها .

---

(١٥) نشر النص الكامل على صعيد الاعلام الشعبي في « الاهرام » المصرية بتاريخ ٩ أغسطس

(٦٩) ١٩٧٤



## الفصل الثالث

### الشارع - اليسار

إذا كانت اتفاقية سيناء هي نقطة التحول الاستراتيجية من جانب النظام المصري الراهن ، بمعنى أنها جسدت نقطة الحسم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جانب السلطة المصرية الحالية . . فهل وصلت القوى الشعبية المعارضة الى نقطة الحسم الخاصة بها ، ومن ثم البحث عن البديل الاستراتيجي القادر على إلغاء اتفاقية سيناء بكافة معاني هذا الإلغاء : معانيه المباشرة وهي تحرير الارض ومعانيه غير المباشرة وهي تحرير الانسان والمجتمع ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فما هو برنامج النضال المصري في مواجهة اتفاقية سيناء بمختلف أبعادها المحلية والعربية والدولية ؟

من المؤكد ان مسيرة اتفاقية سيناء التي بدأت بطرد الخبراء السوفييات وانتهت بإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي ، قد استقطبت من حولها فئات اجتماعية محددة عبرت عن نفسها في « اجماعات » مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي واجهزة الاعلام المختلفة على خطوات المسيرة داخليا وعربيا وخارجيا . . فلم تكن « الاتفاقية » مجرد قرأز علوي من رئيس الدولة او تأييد شكلي من مجلس الوزراء ، بل كانت ولا تزال أطوارا سياسيا شاملا يلبي مطامح فئات اجتماعية اوسع من دائرة السلطة المباشرة قليلا ، واضيق من دائرة الشعب كثيرا ، بل لعلها أضيق من الدائرة البرجوازية ذاتها قليلا او كثيرا . ولكنها في جميع الاحوال هي « شريحة » اجتماعية باشرت - فور انقلاب ١٩٧١ - الفكر والتشريع والتنفيذ والاعلام . وبالرغم من الضيق النسبي لهذه الشريحة ، فقد « نجحت » في إبرام اتفاقية سيناء مرتين . الأولى في كونها حققت خطوات جوهرية في مسيرة الاتفاقية اقتصاديا تحت شعار « الانفتاح » وما اقتضاه من تشريعات ارتدادية عن الميثاق الوطني ، واجتماعيا تحت شعار « السلام الاجتماعي » وما اقتضاه من الحرص على بنيان الاتحاد الاشتراكي وصيغة التنظيم السياسي الواحد ، وسياسيا تحت شعار « ثورة التصحيح » وما اقتضاه من تعديلات في الموقف المحلي من قوى اليسار وفي الموقف العربي من قضية فلسطين، وفي الموقف الدولي من القوى الاشتراكية وفي طبيعتها الاتحاد السوفياتي . ونجحت هذه الشريحة الضيقة مرة أخرى عندما « أقنعت » اعلاميا فئات اوسع منها ، خاصة في صفوف البرجوازية الصغيرة ، بصواب مسيرتها . وعندما « أقنعت »

عربيا بعض الفئات التي بهرتها حرب تشرين وبعض الفئات النظرية لها في الاحلام الاقتصادية والسياسية . وعندما « اقنعت » دوليا الفئات المتطرفة ضد الاشتراكية والمعسكر الاشتراكي والفئات التي رأت في حرب اكتوبر مخرجاً لازمة الشرق الاوسط .

اقول ان هذه الشريحة الضيقة من البرجوازية المصرية قد « نجحت » مرتين، واضع « نجاحها » بين قوسين لاعتبارات عديدة سيرد عنها الحديث . أما « النجاح » فهو كد حتى لا نضل انفسنا وجماهيرنا عما احرزت وكان شيئاً لم يحدث ، وكأنه ليس مطلوباً في المقابل نضال حاد وعنيف لاسقاط هذا « النجاح » . ان الاعتراف بالواقع هو المقدمة الضرورية لتغييره وتجاهله هو المقدمة الطبيعية للاستسلام لمقاديره .

نجحت اذن سلطة الانقلاب الرجعي في مصر . وكانت اتفاقية سيناء ذروة نجاحها او هي التجسيد الاوفى لمختلف النجاحات في مختلف المجالات . لماذا ؟

● لانها من احدى الزوايا امتداد لجرثومة اليمين المتخلف في السلطة السابقة عليها ، فقوتها ليست طارئة ، وانما لها جذور غائرة في النظام الناصري ذاته ، لم يستطع جمال عبد الناصر بكل جلال شخصيته التاريخية ان يقضي عليها تماماً ، بل لعلها هي التي قضت عليه عام ٦٧ ثم اغتالته بأرقى وسائل القتل عام ١٩٧٠ فكان موته انقلاباً .

● ولانها استغلت ثغرات حقيقية في النظام القديم ، وخاصة في قضية الديمقراطية . لقد اكتشفت امامها سلبيات جاهزة لا تحتاج الى افتعال ، سلبيات تمس شغاف كل قلب . ورغم انها شاركت في ارتكاب الخطايا والجرائم ، الا انها اغتنمت الفرصة المتاحة وتاجرت بدماء المصريين واحزانهم وذكرياتهم المرة ، تاجرت حتى بجثث خصومها .

● ولانها اكتشفت في هزيمة ٦٧ بؤرة الجرح الوطني الغائر في اعماق النفس المصرية ، فكان مجرد « العبور » الى الشرق هو الجسر الذهبي من شاطئ الانقلاب السلمي الى شاطئ الشرعية المعمدة بالدم . . فأقبلت حرب تشرين وكأنها الولادة الجديدة للنظام الجديد . واذا كانت الحرب اولا واخيراً هي قرار الشعب والجيش منذ حزيران ٦٧ الى تشرين ٧٣ فانها تحولت في التنفيذ - لدى السلطة - الى جواز مرور نحو اتفاقية سيناء عام ١٩٧٥ .

● ولان الشعب المصري الذي لم يسمح في ماضي تاريخه الحديث بتوقيع مثل هذه الاتفاقية بل لعله ضغط فألقى ما هو اقل منها خطورة ، قد وجد نفسه بلا قيادة طليعية تنظم معارضته وضغطه لمنع هذه الاتفاقية بدءاً من خطوتها الاولى



وانتهاء بخطوتها الأخيرة ، بدءا بمقدماتها السياسية والاعلامية وانتهاء بأبعادها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية . ان هذا الشعب لم يتوقف قط عن مناهضة اجراءات الثورة المضادة عبر انتفاضته العفوية . وقد كان بالغ التبكير في التعبير عن معارضته منذ عام ١٩٦٨ الى اليوم ، بعماله وطلابه وفلاحيه ومثقفيه . ولكن طليعته القادرة على تنظيم الضغط والحيلولة دون التدهور بل والمقاومة ، كانت مفتتة تفتيتا مروعا . بعضها كان قد اختار « النضال » من داخل النظام ، والبعض الآخر ناضل بالكلام ، والبعض الثالث بالصمت ، والبعض الرابع من خارج الحدود ، والبعض الخامس من داخل النظام القديم ، والبعض السادس من تحت الارض . هذا على صعيد « الشكل » وحده الذي كان - وربما لا يزال - يعكس تمزقا اليمينا في الفكر وضياعا فادح الثمن في اسلوب العمل . ان غياب الطلائع المنظمة للشعب المصري سواء بتشرذمها او تخلفها او ضعف نموها ، قد أجهض الانتفاضات العفوية لهذا الشعب ، وأتاح للسلطة المضي في مخطط سيناء دون حساب جدي للمعارضة .

● ولان الانقسام العربي وخط الاوراق العربية قد بلغ بعد حرب تشرين حدا مروعا ، أمسكت فيه اكثر الممالك العربية بدفة القيادة السياسية ، وتقاربت خلاله بعض الانظمة المتحررة والانظمة الرجعية ، وتمزقت الحدود الدنيا للاتفاق بين غالبية الانظمة الوطنية . ان النتائج السياسية لحرب تشرين أفسحت المجال واسعا لعودة ممالك النفط واماراتها الى صدر الساحة العربية ، واقامت من نفسها جسورا وقنوات تصل بين الاجنحة المترددة في الانظمة المتحررة والامبريالية العالمية .

● ولان الوضع الدولي كان ولا يزال يشكل مفارقة مؤسسية في منطقة الشرق الاوسط . . ففي الوقت الذي تنحسر فيه شمس الاستعمار القديم والجديد عن مواقع اقدمه التقليدية في آسيا وافريقيا ، يظل الوطن العربي - خاصة في المشرق - مرتبطا من داخله وخارجه بحزام امن استعماري شديد الوطأة . في الداخل هناك اولا جرحنا القومي المتمثل بالوجود الاسرائيلي المرتبط عضويا بالامبريالية الاميركية . وفي الداخل ايضا هناك الانظمة الغنية بالمواد الخام والدائرة منذ امد بعيد في فلك النفوذ الامبريالي ، تكاد لا تمثل لها « اسرائيل » الا مشكلة دينية ، وعدوها الرئيسي هو حركة التحرر العربية . اما في الخارج فهناك الامبراطورية الفارسية تمسك بخناق الخليج ، وهناك حلف الاطلسي الذي يكاد يجعل من شاطئ البحر المتوسط المحاذي لتخومنا بحيرة اميركية رغم علاقات « حسن الجوار » بيننا وبين تركيا واليونان الا ان الصراع بينهما على قبرص يحول الجزيرة الى مصدر مباشر لتهديد أمننا .

وفي مثل هذه الظروف يصبح الاتحاد السوفياتي في مازق تاريخي لا يحسد

عليه ، خاصة وان الانقسام الرئيسي في الحركة الثورية العالمية يترك بصماته في هذه الاحوال لحساب القوى الرجعية المحلية والدولية . ومن ثم يصبح المجال أمام التحرك - التقدمي - الدولي محدودا للغاية ، لانه محكوم سلفا بموازين القسوى الداخلية في مصر والوطن العربي عامة .

### ★ ★ ★

لهذه الاسباب مجتمعة « نجحت » مسيرة اتفاقية سيناء . غير انه كما اضفت حرب تشرين على انقلاب ايار ١٩٧١ شرعية استثنائية تعادي جوهريا منطق التاريخ الذي لا بد من تصحيحه اذا توفرت الشروط الذاتية جنبا الى جنب مع نضج الظروف الموضوعية ، فان « نجاح » اتفاقية سيناء بأركانها الاقتصادية والاجتماعية المضمرة في الاتفاق العسكري والسياسي هو الآخر نجاح استثنائي يعادي جوهريا حركة التاريخ التي لا بد من تصحيحها اليوم وقبل غد .

والمكلفون بالتصحيح الثوري لحركة التاريخ - أي إلغاء اتفاقية سيناء بمختلف معانيها الظاهرة والباطنة - هم الطلائع المنظمة للشعب العربي في مصر ، الطلائع التي تضبط الانتفاضات العفوية للجماهير في اطر نضالية قادرة فكرا وعملا على انجاز مشروعها التاريخي . أي ان اليسار المصري على اختلاف منابعه الاجتماعية وجدوره الايديولوجية ، لا زال هو المرشح الوحيد لانقاذ الثورة من براثن الثورة المضادة .

.. ولكن ، من هو اولا وتحديدا ، اليسار المصري ؟

هل هو مجموعة المثقفين الذين عرفوا بنشاطهم « الشيوعي » خلال ربع القرن الاخير ؟ هل هو مجموعات الشباب التي ارتبطت بالناصرية - انتماء وتمرداً - خلال السنوات العشر الاخيرة ؟

ام ان هذا اليسار هو بضعة افراد ظلوا في بؤرة الضوء بعد حل التنظيمات الشيوعية عام ١٩٦٥ ، ام انه على العكس من ذلك بضعة افراد بقيت على ولائها لفكرة التنظيم سواء تمكنت من تحقيقها - بالنجاح او الاخفاق - او انها احتفظت بها ضميرا معذبا بين الضلوع دون الجراءة على الفعل ؟

هل اليسار المصري هو مجموعة العاملين تحت الارض ، في اطار النظام او خارجه ، ام انه مجموعة العاملين فوق سطح الارض ، في أجهزة الاعلام الرسمية ، ام انه مجموعة العاملين خارج الحدود ؟

هل اليسار المصري هو العناصر « المثقفة » من مهنيين وكتاب وصحفيين



وفنانين ، ام انه العناصر « العاملة » في الحقل والمصنع ؟ هل هذا اليسار هو « الفكر » أم هو « الفعل » ؟

الحق انني لا استهدف جوابا شاملا على هذه الاسئلة ، بقدر ما اتوخى المساهمة في ازالة الضباب الكثيف حول « اليسار المصري » الذي كاد من فرط التشويه ان يصبح « احجية » ولغزا في عيون الغالبية من الناس . حتى اوضحت الصورة الشائعة لليساريين تجمع في خطوطها بين الالحاد والدم والخروج المبثذل على الاعراف الاجتماعية السائدة . وقد شاركت في تزوير هذه الصورة المزيفة اطراف عديدة في مقدمتها الدعاية الاستعمارية التي ارتدت لوقت من الزمن ثوبها انجليزيا ثم تحولت - لوقت طويل - الى الرداء الاميركي . في مقدمة هذه الاطراف ايضا الاتجاهات السياسية التي توسلت بالدين لخدمة اهدافها كجماعة الاخوان المسلمين . وشاركت بنصيب موفور في تزييف الصورة الايدي الملوثة بالتعاون مع الغرب وبالولاء للرجعية المحلية ، كصحف ومجلات دار اخبار اليوم . كما ان التناقضات الحادة بين سلطة ٢٣ يوليو والشيوعيين لم تكن بعيدة - في بعض الفترات - عن المشاركة في اهتزاز الصورة بقصد او عن غير قصد لا يهم .

ولا شك ان الاصول التاريخية والاجتماعية للقيادات اليسارية المصرية ، ومناخ القهر المبكر من جانب السلطات المتوالية على طول التاريخ الحديث ، كانت ضمن الجذور الموضوعية لعديد من الاخطاء السياسية والتمزقات التنظيمية التي لم تكن بعيدة هي الاخرى عن تشويهات الصورة الشائعة عن اليسار المصري .

ولكن هذه الصورة ، رغم كافة ما اصابها من تزوير وتشويش ، لم تخف تماما الصورة الصحيحة . . ذلك ان اليسار المصري ظل دائما اكبر من التنظيمات السرية والوجوه العلنية ، اشمل من القيادات التاريخية ، واعرض من منابر الاعلام ، اعمق من الشعارات المرفوعة واوسع من القطاعات المثقفة واسبق في رؤية المستقبل .

كان اليسار المصري ولا يزال حركة شعبية عميقة الجذور في ارض الواقع الوطني ، تتجسد حينما في تنظيم سري وحينما آخر في مجلة علنية وحينما ثالثا في عمل نقابي وحينما رابعا في جبهة طلابية او انتفاضة فلاحية . ذلك ان التنظيم الجامع المانع لجماهير الثورة ، كان ولا يزال نقطة الضعف الرئيسية في حركة هذا الشعب التي يستقطبها في الاغلب الاعم عجز السلطات المتعاقبة منذ اكثر من نصف قرن عن حل المسالتين المحوريتين في حياة البلاد وهما : المسألة الوطنية ومشكلة التقدم الاجتماعي . وكان الضغط الجماهيري الكاسح - غير المنظم - هو الذي يوجه السلطة الى احد طريقين لا ثالث لهما : القمع او الاصلاح الاجتماعي البطيء . وليست مصادفة ان تكون « الطليعة الوفدية » من ثمار حزب الوفد ، كما انها

ليست مصادفة ان تتخذ سلطة ٢٣ يوليو بعض الاجراءات الوطنية والتقدمية ، بينما كانت مئات العناصر الشيوعية وراء الاسوار .

اي ان « الشارع » هو اليسار المصري ، والتغيير لا يتجاوز دائما حدود الثورة الراديكالية من داخل السلطة . ومعنى ذلك بوضوح انه لم يوجد بعد التنظيم الذي يجسد الشارع في احداث التغيير في المجتمع بتغيير السلطة ذاتها . ان الشارع في معظم بلدان العالم يساري بالضرورة ، فهو الرمز السياسي لجماهير العمال والفلاحين والفئات التقدمية من البورجوازية الصغيرة . ولكن هذا الشارع فسي البلدان الاخرى له ممثلوه وتنظيماته ، وهي التي تدخل به ومعه في حوار هادىء او ساخن مع السلطة القائمة . اما الشارع المصري فهو ليس يساريا فحسب ، وانما هو اليسار مباشرة .

كيف كان ذلك ؟

ان اقوى التنظيمات السرية في تاريخ مصر الحديث هو بلا منازع تنظيم الاخوان المسلمين ، أي الحزب اليمني المتطرف . كما ان اكبر التنظيمات العلنية في تاريخ مصر الحديث كان بلا منازع هو حزب الوفد . وقد اخفقت سرية ووحدة التنظيمات الشيوعية اخفاقا مريرا ، كما اخفقت علنية التنظيمات الناصرية من هيئة التحرير الى الاتحاد القومي الى الاتحاد الاشتراكي الى جهازه الطليعي اخفاقا لا يقل مرارة .

فلنتأمل هذه المجموعة من « الحقائق » التاريخية ، ولنحاول ان نستشف من باطنها شيئا ما ، بل أشياء :

● اولها انه حين يكون التنظيم يمينيا رجعيا متطرفا فانه يتمتع بقوة البناء الحديدي والاستمرار الصلب ، رغم كل ما يتعرض له من التصفيات والمطاردات ، ولكنه ابدا لا يصل الى السلطة سواء في ظل الديمقراطية الليبرالية ( لسم يحصل الاخوان المسلمون على مقعد واحد في مجلس النواب ايام الوفد ) او في ظل العلاقة الخاصة التي كانت تربط بعض القيادات ببعض أعضاء مجلس ثورة ٢٣ يوليو .

● والملاحظة الثانية ان اكبر التنظيمات العلنية التي وصلت الى الحكم ، كان حزب الوفد . وهو لم يكن حزبا بالمعنى الدقيق للتعبير السياسي والتنظيمي ، وانما كان اقرب الى المنتدى الذي تجمع بين افراده مجموعة من القيم في مقدمتها الليبرالية السياسية ومجموعة من شخصيات لتاريخية كسعد زغلول ومصطفى النحاس .

● والملاحظة الثالثة ان التنظيمات الشيوعية التي لاقت الاهوال الاسطورية من القهر والمطاردة والتسرب البوليسي الى داخل صفوفها قد عرفت من التمزق



والبعثرة والتشتت - لاسباب كثيرة - ما لم تعرفه غيرها من التنظيمات . ولكنها رغم ذلك كله مارست تأثيراً فكرياً ودوراً سياسياً من خارج السلطة يتجاوز حجمها الحقيقي . انها لم تشكل بذاتها ضغطاً على السلطات المتوالية ، وانما استطاعت بفعاليتها الفكرية والسياسية داخل المجتمع ان تشيع جواً عاماً ضافطاً . . لا يقتصر على الثقافة والآداب والفنون ، وانما يصل الى حدود العمل الوطني والاصلاحات الاجتماعية . واذا كان الفضل اكبر الفضل يعود الى نشاط حزب الوفد فسي استقطاب الجماهير المصرية حول المسألة الوطنية التي سميت حينذاك بقضية الجلاء ، فان الفضل اكبر الفضل يعود الى الماركسيين المصريين في استقطاب عرض قطاعات الشعب المصري حول المسألة الاجتماعية وما يسمى حينذاك بقضية العدل الاجتماعي . بالإضافة الى التغيرات الجوهرية التي ادخلوها في ميادين الفكر والثقافة والآداب والتي امتد تأثيرها الى خارج الحدود الإقليمية لمصر الى رحاب الوطن العربي بأكمله .

● والملاحظة الرابعة هي ان تنظيمات السلطة الناصرية لم تنجح في تشكيل الحزب بالرغم من انضمام ملايين الافراد اليها ، وبالرغم من انها تنظيمات السلطة القائمة ، وبالرغم من ان هذه السلطة قد اتخذت في بعض الفترات مواقف واجراءات لمصلحة الغالبية من الشعب . وذلك لفقدان عنصر « الاختيار الحر » فلم يكن أمام المواطن المصري سوى تنظيم الحكومة ليدخله . وهذا هو الفرق الجذري بين الانتماء القديم الى سلطة حزب الوفد الذي يذهب ويحيى وسلطة الدين جاءوا ولا يذهبون !

ماذا تدلنا هذه الملاحظات ؟

● تدلنا ، اولاً ، على ان الشارع المصري ظل منذ اواخر العشرينات الى اوائل الخمسينات شارعاً وفدياً سواء كان الوفد في الحكم أو خارجه ، وان هذا الشارع اصبح ناصرياً منذ اواسط الخمسينات الى اواسط الستينات سواء كان عبد الناصر منتصراً أو مهزوماً . . وان الانتماء الى الوفد ، او الى الناصرية كان ارتباطاً بمجموعة من القيم والطموحات والاشخاص اكثر منه ارتباطاً بحزب او تنظيم .

● تدلنا أيضاً على ان هذا الشارع لم يكن شيوعياً ولا اخوانياً ، رغم ان الشيوعيين المصريين كانوا اكثر التعبيرات السياسية قرباً من أجلام الشعب المصري وامانيه ، وبالرغم من ان الاخوان المسلمين تستروا وراء اقدس المقدسات في حياة الغالبية العظمى من المصريين . ولم يستطع الاخوان ولا الشيوعيون ان يستوعبوا حركة الشارع المصري استيعاباً تنظيمياً رغم حداثة التنظيم الاخواني او بسببها ورغم تمزقات التنظيمات الشيوعية او بسببها .

● ولكن المحلل يقع في خطأ فادح اذا استنتج من هذا « الواقع » هذه النتيجة السياسية الساذجة والقائلة بأن الشعب المصري وسطي. الاتجاه يكره التطرف . كما ان المؤرخ ينزلق في مهاوي الخطأ الاكثر فداحة اذا ساوى في موقف الشارع المصري من الاخوان والشيوعيين . . فالحق ان هذا الشارع لم يكن في يوم من الايام وسطيا او محايدا .

● وانما هناك خاصية سياسية في تاريخنا الحديث تكاد تبلغ درجة القانون وهي عفوية الهبات الجماهيرية عند المصريين وتلقائية التحرك الشعبي الاكبر حجما من اي تنظيم والابعد انضباطا بأي حزب . . هكذا كان الشارع وفديا بمعنى ابعد ما يكون عن الحزبية الوفدية ، فالوفديون الحزبيون انفسهم لم يكونوا يشكلون حزبا بالمعنى العلمي الدقيق للكلمة . . وانما كان الامر كله ارتباطا من جانب الجماهير بالاستقلال والديمقراطية وشخصية سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس ، كذلك كان الشارع ناصريا بمعنى ابعد ما يكون عن عضوية هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي ، وهي التنظيمات الناصرية التي اخفقت باعتراف قادتها في خلق حزب حقيقي ، وانما كان ارتباطا من جانب الشعب بالانجازات الوطنية والاجراءات التقدمية وشخصية جمال عبد الناصر .

● ولا بد من التفرقة الحاسمة بين موقف الشارع المصري من الاخوان والشيوعيين ، فبالرغم من بعثرة التنظيمات الماركسية وانقساماتها اللانهائية ، كان اثرهم على الاتجاهات الكبرى التي انتسب اليها الشارع انتسابا رمزيا كالوفد والناصرية ، اثرا ضخما وفاعلا واحيانا حاسما . كانوا هم الذين اثمرت افكارهم الجناح اليساري في حزب الوفد والذي دعي بالطليعة الوفدية ، وكانوا هم الذين تفاعلت صداماتهم ولقاءاتهم مع الناصرية ، فثمرت الصياغات التقدمية لمواثيق ٢٣ يوليو وشعاراتها والعديد من اجراءاتها ، بل ان تحول حزب كان يداعب الفاشية كمصر الفتاة الى المناداة بالاشتراكية لم يكن بعيدا عن تأثيراتهم .

● ان ابتعاد الكتلة الرئيسية من الشعب المصري عن فكرة التنظيم تحتاج الى تأمل عميق فهي ظاهرة كاملة تستحق الدراسة المطولة . ولكننا نكتفي هنا بالقول ان هذه الظاهرة تفسر وفدية الشارع حيننا وناصريته حيننا آخر . انه انتساب رمزي كما قلت ، فالحقيقة ان الجماهير العريضة لم ترتبط تنظيميا بأي من الاتجاهين . وانما هي ارتبطت بالاهداف العامة والرجال ، سواء كانت هذه الاهداف احلاما ووعودا او حقائق واجراءات . ، وسواء كان الرجال في قمة السلطة او في ذمة التاريخ . ولعل الباحثين سوف يتوقفون طويلا امام جنازتين فسي تاريخ الشعب المصري : جنازة مصطفى النحاس عام ١٩٦٦ وجنازة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ كان الاول بعيدا عن الحكم منذ خمسة عشر عاما وكان الثاني مهزوما في حرب



مدمرة منذ ثلاث سنوات فقط . ومع ذلك خرج الشارع المصري عن بكرة أبيه يودعهما بالملايين في بحر من الدموع .

● ذلك ان الشارع في بلادنا هو « اليسار » مباشرة ، حينما يكون وفديا وآخر . يكون ناصريا ، لكنه في جميع الاحوال ومن حيث الجوهر هو اليسار لا شارعا يساريا فحسب ، انه المصدر الاول والمقياس والرادار السباق الى رؤية البعيد . لذلك فهو ربما تناقض مع هذا التنظيم اليساري او ذاك ، ولكنه دائما في تناقض جذري مع اليمين بتنظيماته المختلفة . والتنظيم اليساري ينجح حين يتلقى تعليماته من الشارع ، حين يضع اذنه على دقات قلبه ويضع عينيه خلف نظارته . وتبقى للشارع مكانة القائد .

● فهو يتكرر اشكال النضال الوطني والاجتماعي ويرسي تقاليد العمل السياسي الموسوم بطابعه . وهو يبادر او يؤيد او يتخذ موقفا سلبيا . ولكنه في جميع الاحوال لا يستغني عن التنظيمات الوطنية القائمة سرية كانت او علنية . انه يؤكد في مختلف وثباته انه ليس بديلا عنها . ولكن الفرق يظل هائلا بين ظاهرة الشارع المصري ، وظاهرة التنظيمات الحزبية في بعض الاقطار العربية الاخرى حيث تستطيع ان تحرك شارعها وفقا لتعليماتها تحريكا دقيقا وحيث انها حين تدخل مرحلة الجزر في غياهب السجون يصاب الجزء الذي تسيطر عليه من الشارع بالشلل حتى يظهر كادر جديد وهكذا . اما الشارع المصري فلا تؤثر عليه تأثيرا حاسما مراحل الجزء الديمقراطي . انه يبتئس حقا للعنفل المفاجيء الذي يصيب شريانه الفكري حين يدخل المناضلون المنظمون وراء الاسوار ، ولكنه لا يكف مطلقا عن الحركة والضغط والفعالية وكان شيئا خطيرا لم يحدث . والسلطات التي كانت تسجن الوفديين او الشيوعيين او الناصريين لم تكن تجني ثمار القمع لان مشكلتها الحقيقية هي هذه الملايين التي يخطف منها بعض الافراد ولكن نشاطها لا يتوقف . من هنا كانت الفكرة العاجزة عن الفهم والقائلة بأن هناك « اقلية مندسة » تكاد تصبح اضحوكة الزمان . . لان الحقيقة التي تصفهم هي ان الشعب كله ، « اقلية مندسة » اذا جازت المفارقة التعبيرية الصارخة .

الشارع المصري هو اليسار ، ولكنه ليس بديلا عن التنظيمات اليسارية بل هو يستمد منها الروح والوعي او ما أسميته بالمناخ العام الذي اشاعه الماركسيون المصريون في هواء المجتمع المصري . ولكن عجز الحكومات عن تقديم الحلول الجذرية، سواء للمسألة الوطنية او للمسألة الاجتماعية هو الذي يجنس بالشارع المصري تاريخيا ناحية اليسار . ذلك ان العمود الفقري لهذا الشارع كان ولا يزال هو العمال والفلاحون والطلاب والمثقفون وصغار الحرفيين . اما برجوازية الموظفين بجهازها البيروقراطي الضخم ، والبرجوازية الزراعية بتقاليدها الريفية الموروثة عن الاقطاع ، والبرجوازية التجارية التي عاشت حياتها وترعرعت في احضان

الاحتكارات الأجنبية الدافئة ، فانها تشكل غالباً الحصن الحصين للرجعية والاستبداد والسلبية . . اما البرجوازية الصناعية فلم يمنحها الزمن فرصة التكون الكامل ولا عصر التنوير .

هكذا كانت الانتفاضات الفلاحية التي تشهد عليها موابيل الشعب وهو يغني الى الآن سيرة « أدهم الشرقاوي » و « ياسين وبهية » ولعل قرية كمشيش واستشهاد المناضل صلاح حسين هي أحدث هذه البطولات الملحمية .

كذلك كانت « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ تتويجا من الشارع اليسار ، لمختلف فصائل العمل الوطني في المصنع والجامعة من شيوعيين ووفديين ومستقلين وغيرهم . ان الاكثرية الصامتة في بلاد غرنا هي التي تتكلم في بلادنا . .

والفرق الخطير بين « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ وبين حريق القاهرة في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ هو الذي يضع خطا فاصلا بين يسارية الشارع المصري وبربرية الثورة المضادة . كذلك يتألق هذا الخط الفاصل بين جماهير العمل الفدائي على ضفاف القنال عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ وجماهير أزمة مارس ١٩٥٤ . ويتضح هذا الخط الفاصل اخيرا بين العمل الديمقراطي الجماهيري الذي عرفته مصر منذ ثورة ١٩١٩ الى الآن ، والاغتيالات الفردية .

الشارع المصري وإن يكن بعيدا عن فكرة التنظيم الحزبي ، فهو أبعد ما يكون عن الفوضى والتخريب . وقد دلتنا أحداث التاريخ دائما على ان تعكير الاسلوب الديمقراطي بتشويه مظاهره او اضراب او اعتصام او اجتماع او غيرها من الاشكال التي ابدعتها الجماهير لحظة الخلق الثوري ، لا يتم الا بامتداد أصابع « الحكومة الخفية » هي التي تحرق وتدمر وتحاول عبثا حرف الشارع عن خط سيره الرئيسي . او انها تستغل المناسبة لسرقة بعض المناضلين من بيوتهم . او انها تبدأ العنف ولا بد حينئذ من الدفاع عن النفس .

لقد خرجت الجماهير المصرية ليلة التاسع من يونيو - حزيران ١٩٦٧ ، ثم في جنازة عبد المنعم رياض ثم في جنازة عبد الناصر ، بالملايين الهادرة دون توجيه من أحد بل لتوجهه أحدا ، ودون حادثة تخريب واحدة وفي وقت كانت السلطة فيه بالغة الضعف . ومن حادثة كوبري عباس الشهيرة التي اغرق فيها اسماعيل صدقي طلاب الجامعة في النيل الى حركة الطلاب عام ١٩٧٣ ظلت التقاليد الديمقراطية العريقة سارية المفعول بين الجماهير . لقد استعادت بلجانها الوطنية المنبثقة من صفوفها أعظم التقاليد في تاريخنا الوطني . فالشارع المصري ليس مستقطبا تنظيميا من جانب حزب من الاحزاب ، ولكنه بالمقابل ليس بالونا مليئا



بالهواء تتجاذبه الرياح ويطفو على سطح الامواج . ان له ابداعاته الخالصة في الجامعة والمصنع والحقل .

\*\*\*

وقد ابدع الشارع المصري منذ عام ٧٢ ولا يزال يبدع الى اليوم - في مواجهة الردة التي اصبحت اتفاقية سيناء رمزا مكثفا لها - انتفاضاته العفوية المتتالية في مختلف مجالات الفكر والعمل المصريين ، نشر هنا الى اهمها في ايجاز لاستخلاص قوانين المسيرة المضادة للثورة المضادة :

١ - حركة الطلاب التي تمتد جذورها القريبة الى عام ٦٨ غداة الهزيمة ، ولكنها في عام ٧٢ تمكنت من التبلور النسبي والتماسك والاستقطاب . . فلم تقع في مصيدة الفوضى الليبرالية على صعيد الفكر ، ولا في شبكة العنف على صعيد العمل . وقد ساعدها في ذلك التطورات السياسية التي شذتها البلاد بعد غياب عبد الناصر .

والحركة الطلابية المصرية التي كانت اقرب لان تكون مجرد رد فعل على احداث الهزيمة وفساد المؤسسة العسكرية واجراءات السلطة القمعية ، تحولت عام ٧٢ الى ما يشبه الحركة السياسية الوكيلة عن طبقات اجتماعية معينة . . فلم تعد برامج التعليم المتخلفة ، اي المطالب الفئوية ، هي مصدر النشاط الطلابي من اجل التغيير . لم تعد اللائحة غير الديموقراطية للجامعات ، وعلاقة الاساتذة بالطلاب ، وعلاقة الطلاب باتحاداتهم هي نقطة الانطلاق في صياغة برامج التغيير . بل اصبحت قضايا التحرير الوطني والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والمقاومة الفلسطينية والوحدة العربية هي رؤوس المسائل لدى الطلاب . ولم تعد الحركة معزولة في مدرجات الجامعة وقاعات المحاضرات ، بل اتصلت في الاغلب الاعلى بحركات المثقفين والمهنيين الموازية لها . وقد ابدعت اشكالها التنظيمية الخاصة بها كاللجان الوطنية ، ومنابرها الاعلامية المستقلة كجرائد الحائط . ونظمت تفاعلاتها مع دوائر المثقفين والمهنيين في نواديها السياسية ومهرجاناتها الفكرية والادبية ونشاطاتها الفنية والمسرحية .

ولان حركة الطلاب المصريين خرجت من عنق الزجاجة الفئوي ، وامست اقرب ما تكون للطلائع الثورية شبه المنظمة ، فقد تعددت فروعها الايديولوجية تعدد جذورها الاجتماعية . . وكادت تصبح مؤشرا للانقسام الوطني الشامل بانقسامها المبكر بين المجموعات الناصرية والماركسية في جانب والجماعات الدينية في جانب آخر .

وبين عامي ٧٢ و ٧٥ مرورا بعام الحرب ، تعرضت حركة الطلاب المصريين

لمد وجزر شديدين ، سواء في تحالفاتها وخصوماتها الداخلية او في موقفها من النظام او في علاقاتها بالقوى الاجتماعية المختلفة . وكما ان الحرب بنتائجها السياسية المحددة - وصولا الى اتفاقية سيناء - قد تسببت في بلبلة عنيفة داخل صفوف الشعب والوطن العربي والعالم ، فقد كان من الطبيعي ان تتسبب في اضطراب حاد بين صفوف الطلاب . وقد وقعت نتيجة لذلك بعض الاخطاء الفكرية والعملية .

كان افدح هذه الاخطاء على الاطلاق هو التصور اليساري النزق بأنه يمكن لحركة الطلاب ان تكون بديلا عن الحركة الوطنية المنظمة . وبالطبع ليس هناك منشور طلابي واحد يقول هذا الكلام . ولكن التحليل السياسي الذي قام به البعض سواء للسلطة القائمة او لحركة المجتمع المصري ، يعطي هذا الایحاء خاصة في الممارسة السياسية الاحادية الجانب لهذا البعض . . حيث مالت في الاغلب الاعم الى تضخيم دور الطلاب في قيادة الانتفاضة الوطنية الشاملة ( عشية الحرب ) الامر الذي ادى بها فعليا الى مواقع ذيلية ( غداة الحرب ) . ولا شك ان لحركة الطلاب المصريين خصوصيتها التي تتلاءم مع الواقع الخاص لحركة النضال المصري ، ولا شك انها ابدعت في نطاق هذه الخصوصية ( رقابتها الايجابية النشطة ) كما احب ان ادعو محتواها السياسي . ولكن هذا الدور الفاعل لا يتجاوز - كيفيا - مكانة الطلاب في هيكل الانتاج ، وبالتالي قدرتهم الموضوعية على تغيير هذا الهيكل . ان هذا الخطأ في تقدير القوة الذاتية من موقع المبالغة قد ادى الى عزل الحركة نسبيا بعد حرب تشرين عن اعرض الجماهير .

والخطأ الثاني هو التصور اليميني الدارج والذي يدعو الى حصر النضال الطلابي في الحدود الجامعية والاطر الشرعية للنظام والارتقاء كليا في احضان اللوائح والقوانين والاقتصار على كشف التناقض بين اقوال السلطة وفعالها ، والابتعاد قدر الامكان عن استفزازها حتى لا يتسنى لها ضرب الحركة . وبالطبع ليس هناك منشور طلابي يقول هذا الكلام مباشرة . ولكن فكر البعض وممارستهم السياسية ، يدلان في غير عناء على هذا التصور « الفئوي والشرعي » لنضال الطلاب . . مما اسهم اكثر فاكثر في عزل الحركة عن اصولها الاجتماعية من ناحية وتطوير طموحاتها السياسية من ناحية اخرى .

والخطأ الثالث هو غياب الرؤية الواضحة لهوية السلطة اقتصاديا واجتماعيا اي طبيعتها الطبقية ، مما اوقع حركة الطلاب احيانا كثيرة في مزلق « التعليق » على قرارات او خطب او اجراءات سياسية يقوم بها النظام . ولما كان الوجه السياسي في بعض الاحيان ليس اكثر من قناع يخفي الوجه الطبقي الحقيقي ، ولما كان « الاعلام السياسي » في احيان اخرى متناقضا ، فقد تسبب ذلك في اهتزاز الفكر السياسي للطلاب من آن لآن ، كما تسبب في تمزق الجسم الرئيسي للحركة الطلابية من اتجاه الى اتجاه ، كذلك تسبب غالبا في ترجيح كفة اليمين الطلابي .



غير ان هذه الاخطاء الثلاثة - وغيرها كثير - لا تنفي ان الحركة الطلابية المصرية منذ عام ٧٢ كانت ابداعا يساريا للشارع الشعبي في مصر في مواجهة اتفاقية سيناء قبل اكتوبر وبعدها . وانها في مجموعها العام لم تكن ظاهرة عرضية مؤقتة - لم تكن مظهرة - بل شكلت استمراريتها ظاهرة شعبية راسخة . كما انها ابرزت الى الوجود السياسي مجموعة من القيادات الشابة التي تزداد نضجا مع الايام . وكانت مصدرا سخيا للعديد من النماذج النضالية التي تجاوزت اسوار الجامعة الى ميدان التنظيمات السياسية الواسعة نسبيا كالتنظيمات الماركسية والناصرية .

وكما اننا لا نجد تحليلا طبقيًا شاملا في بيانات الطلاب المصريين لطبيعة السلطة وهوية النظام ، لا نجد أيضا تحليلا سياسيا شاملا لاتفاقية سيناء . . ولكننا اذا غمضنا النظر عن الموقف الفكري المباشر من هاتين المسألتين - وهو تقصير فادح لا ريب - فائنا نلاحظ على المواقف العملية للطلاب من « تفاصيل » اتفاقية سيناء ومسيرتها كالموقف من القطاع العام والاصلاح الزراعي ومكاسب العمال والفلاحين وتحرير الارض والقضية الفلسطينية واجهزة الاعلام ونضال المثقفين وتقييم الناصرية ، نلاحظ على مواقفهم العملية من هذه القضايا بالاضافة الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والمرتبة على نتائج الحرب والاتفاقية ، انهم يعنون الملامح العامة للطبقة القائدة للسلطة الراهنة والمحتوى العام لاتفاقية سيناء المضادة لروح اكتوبر المجهضة .

ولقد كانت حركة الطلاب عند بدء ظهورها « مفاجأة » للكثيرين في غمرة الفراغ الحزبي الذي عانت منه مصر في ظل هيمنة التنظيم السياسي الوحيد للدولة الناصرية ، وفي خضم الاعلام الموجه والسلطوي النظرية ، وفي ذروة تخلف برامج التعليم ومناهج التربية المتخلفة عن حضارة العصر وافكار العالم الجديد ، وفي عهد طويل الامد انقطعت خلاله الصلة بين اجيال الخمسينات والستينات والتقاليد العريقة لاجيال الطلاب المصريين في الاربعينات وما قبلها حتى اوائل القرن .

ولكن المفاجأة تزول تدريجيا حين نعلم انه من احشاء الثورة الناصرية ذاتها ولدت هذه الظاهرة الايجابية في تاريخنا السياسي . . فهؤلاء الطلاب هم أبناء العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بأجنحتها المختلفة ، هم الذين فازوا بحق مجانية التعليم فدخلوا الجامعات افواجا . وفدوا اليها من القرية والكفر والنجع في الريف ومن الحارة والزقاق والحي الشعبي في المدينة . وكانوا يعودون منها في نهاية اليوم او العام الدراسي الى بيوتهم واكواخهم ، بيوت العمال والموظفين الصغار واكواخ الفلاحين ، فالصلة لم تنقطع يوما بين اصلهم الاجتماعي وطموحهم . ومن ناحية اخرى اتاحت لهم في فترات متفاوتة ما لم يتح لغيرهم من « ثقافة » خارج جدران الجامعات . . ثقافة الكتاب والفنانين والصحفيين الوطنيين

التقدميين الديموقراطيين ، وثقافة العالم المتطور التي كانت تباع أحيانا كثيرة على  
أرصفة الطرقات ، وأحيانا أخرى كانت تعدها النيابة العامة من المضبوطات والقرائن  
الدالة على « احمرار » من يقتنيها .

في جميع الاحوال كانت حركة الطلاب المصريين ولا تزال من أبداعات الشارع  
المصري الوطنية الخالصة التي اخترق بها جدار العوف . كانت من زاوية ما رده  
على الهزيمة ووقوده في الحرب واحتجاجة الذي لا يتوقف على مقدمات اتفاقية  
سيناء ونتائجها . كانت أيضا ولا تزال بندا حيا في جدول اعماله النضالي ، ونصا له  
صفة الديمومة في برنامج المصاد للثورة المضادة .

٢ - حركة العمال التي كانت الشرارة الاولى لانتفاضة ٦٨ والتي كسان  
مصدرها الرئيسي عمال المصانع الحربية في حلوان هي ذاتها التي قامت بالمبادرة  
الكبيرة اول عام ١٩٧٥ حيث تلتها المبادرات المبدعة لجماهير العمال في اكبر مدينتين  
صناعيتين وهما المحلة الكبرى ( آذار ٧٥ ) وكفر الدوار ( آذار ٧٦ ) . وبين هذين  
التاريخين يمكن رصد العلامات البارزة على طريق النضال التاريخي للطبقة العاملة  
المصرية . وهي الطبقة ذات الجذور الغائرة في وجدان الشعب المصري وابداعاته  
المستمرة لمنجزات الثورة . فقد كانت قبل حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي العصب  
الرئيسي لتلك الانتفاضة المشهودة في الاربعينات والتي اتخذت لها شكلا تنظيميا هو  
اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ . وهي التي قدمت اول شهداء المعارضة  
الديموقراطية عام ١٩٥٢ ببطليها خميس والبكري .

وقد كان من الثمار الوطنية التي حصلت عليها الطبقة العاملة المصرية بكفاحها  
الدائب الموصل ان انعطفت بحركة الثورة الناصرية في الستينات انعطافا حاسما .  
سواء بالتأميمات الواسعة لوسائل الانتاج او بالتصنيع الثقيل والتحديث او برفع  
الحد الأدنى للاجور او بالمشاركة في ادارة المؤسسات وارباحها او بالاعتراف  
السياسي للعمال والفلاحين بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمئة في التمثيل الشعبي  
والتشريعي على مختلف المستويات .

فاذا أضفنا الحجم الذي تحتله اليد العاملة المصرية في هيكل الانتاج الوطني  
المصري ، تبين لنا حجم الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المرشحة له  
تاريخيا في حمل عبء التصدي للردة المتمثلة في اتفاقية سيناء بخطواتها المحسوبة  
خطوة خطوة على كافة الجبهات . فتصفية القطاع العام وهيمنة القطاع الخاص  
وبالذات وجهه الطفيلي والتيسير لرؤوس الاموال الاجنبية على حساب الصناعة  
الوطنية ومكتسبات العاملين المصريين وضرب العلاقات المصرية السوفياتية ومسا  
تنعكس به على فروع الصناعات الحربية وغير الحربية ، كل ذلك مما أفرزته اتفاقية  
سيناء في مقدماتها وسياقها ونتائجها على السواء ، انما يوجه ضربته الرئيسية الى



## جماهير الطبقة العاملة المصرية .

ومن هنا لم تكن انتفاضتها العفوية اول عام ١٩٧٥ الا حلقة جديدة اختتمت المرحلة التي بداتها عام ١٩٦٨ وافتتحت المرحلة التي بداتها في آذار ١٩٧٥ ذلك ان اهم ما في تحرك كانون الثاني - يناير ١٩٧٥ ان عمال المصانع الحربية في حلوان هم الذين تحركوا ، وكانوا هم أيضا اول من تحركوا غداة الهزيمة في شباط - ايسار ١٩٦٨ ولكن حركتهم العفوية الجديدة قد اصطدمت في التوقيت بمخطط قوى السلطة ومناخ التسوية الذي تهيء له . . ذلك ان النظام كان يعدالعدة لحياء بيان الاسكندرية الشهير بهدف الضغط على المقاومة الفلسطينية والتشاور مع اكثسر الدوائر العربية رجعية بشأن التسوية المرتقبة وقيادة حملة التشهير الضارية ضد الاتحاد السوفياتي واعتقال مجموعات هائلة من قادة النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والتعاونيات الفلاحية ، ودس العناصر المباحثية للتخريب . غير ان تحركات اول يناير ١٩٧٥ تبقى مجرد امتداد لما سبقها مباشرة من مظاهرات واضرابات واعتصامات خاصة في مصانع وجامعة الاسكندرية وقصر الثقافة ببور سعيد وجنازة المشير احمد اسماعيل .

اما المبادرة الحاسمة فقد ائتت في آذار ١٩٧٥ بالمحلة الكبرى حيث لم تشهد المدينة الصناعية المصرية البارزة اضرابا بمثل الحجم الذي حدث منذ عام ١٩٤٧ : انها المدينة الام لصناعة الغزل والنسيج وتضم أضخم تجمع عمالي موحد يبلغ تعدادة ٣٣ الف عامل على وجه التقريب في القطاع العام وحده ، بالإضافة الى عشرات الالوف من العاملين في القطاع الخاص بالمدينة ذاتها . وكانت مصانع المحلة وشركاتها قد استقبلت حوالي ٥٤٠٠ عامل من الذين كانوا مجندين في خدمة القوات المسلحة . وقد تحرك عمال المحلة في البداية احتجاجا على لائحة الاجور مطالبين بلائحة جديدة اكثر عدلا تضمن حقوق العمال العائدين من الخدمة العسكرية فسي الترقى وزيادة الاجر ، وترفض تطبيق قانون الاصلاح الوظيفي السلي يعتبر الشهادات الدراسية أساسا للترقية ومعيارا لسلم الاجور ضاربا بذلك مصالح العمال الذين يعتمدون على الانتاجية والخبرة . كذلك طالب عمال المحلة بوسائل انسانية للامن الصناعي تحميهم من حالات الربو التي تقود الى الاصابة بالدرن .

ولكن السلطة رأت ان ترويض الطبقة العاملة وفرض القيادات الصفراء عليها كفيل بأن ينسبها هذه المطالب والحقوق المشروعة فعمدت الى تجاهلها زمنا طويلا، مما دفع عمال المحلة الى استخدام « الاضراب » سلاحا في المعركة . . وقد اعتصمت بالفعل ورديتان من العمال يومي الاربعاء والخميس ١٩ و ٢٠ آذار ١٩٧٥ رغم تطويق قوات الامن التابعة لمحافظة الغربية للمصنع . ولكن الاضراب حتى ذلك الوقت ظل سلميا . وفي صباح الجمعة ٢١ آذار وصلت قوات الامن المركزي الى المدينة فاثارت خواطر ذوي العمال المعتصمين ، ثم قامت طائرات مقاتلة باخترق

حاجز الصوت بقصد الارهاب ، ولكن أهل المدينة تصوروا - من هول الفرقعة وتحطم زجاج النوافذ - ان الطائرات تقصف المصنع بالقنابل فأفلت زمام الاهالي وهب الالوف من المواطنين يذودون عن ابنائهم المحاصرين . واحتشد في المظاهرة الكبيرة عمال القطاع الخاص وعمال المحالج والخدمات والطلاب . وارتفعت الشعارات واللافتات المفاجئة تماما ، والتي تقول « عبد الناصر ساب وصيسة - العمال مع الفدائية » ، « عبد الناصر ياما قال - خلو بالك من العمال » . وبانفلات الزمام من قوى الامن الداخلي ، قام بعض العمال بدخول بيوت المديرين حيث انتزعوا منها الثريات الكريستال والثياب الغالية والطعام الفاخر ، وعلقوا كل شيء دون اي تخريب على اعمدة الكهرباء والتليفونات والاشجار والى جانبها نماذج من الخبز الاسود والثياب المهلهلة دون تعليق . وكتب مصطفى امين في اليوم التالي بجريدة « اخبار اليوم » ان عمال المحلة هم الذين افشلوا مباحثات كيسنجر !

اما داخل المصانع فقد اقام العمال ما يمكن اعتباره دون زيادة او نقصان اول كومونة عمالية حقيقية ، فالاعتصام جرى جنبا الى جنب مع التسيير الدائى لعجلة الانتاج ، بحيث لم يتوقف العمل ، بل تشكلت على الفور اللجان الادارية والرقابية والفنية التي نقلت ملكية المصنع طيلة الايام الثلاثة المجيدة الى العمال انفسهم . . وهو الامر الذي اسفر عن الصدام الدموي مع السلطة فسقط خمسون شهيدا واعتقل الفا مناضل ناصري وماركسي ونقابي . ان ما سمي « فشل » كيسنجر في اذار قد عرف طريقه الى « الملحق » في قمة سالزبورغ التي افضت بدورها الى النجاح وتوقيع الاتفاقية بالاحرف الاولى مع بداية ايلول من نفس العام .

ولكن موجة الاضرابات لم تتوقف . وبقيت اصداء كومونة المحلة تتمتع بتأييد ساحق من عمال مصنع شركة الفزل بالمنصورة وعمال الحديد الصناعي بحلوان وعمال النسيج بشبرا الخيمة حيث قام حوالي ٣٠ الف عامل في شركة الكابلات بشبرا الخيمة والاسكندرية باضراب شامل لم ينل حظه من الاعلام الرسمي . وكالعادة التي اصبحت تقليدا ورمزا لما هو اهم ، بدأ العمال اضرابهم لاسباب اقتصادية تتمثل في ضرورة تطبيق قانون الرسوب الوظيفي عليهم ( أي منحهم الترقية والعلاوات التي يستحقونها من سنوات والتي كانت مجمدة ) وزيادة علاوة الغلاء واعادة تقديم الوجبة الفدائية التي توقفت .

وقد نظم عمال الكابلات اضرابهم تنظيما دقيقا ، فأخرجوا كبار السن من الرجال والنساء ، وقسموا انفسهم الى ثلاث فرق : الاولى تحرس المتاريس المقامة حول المصنع حتى لا يتسنى لعملاء السلطة ان تمتد ايديهم بالتخريب الى داخله ، وللحيلولة دون ان تفتعل الاصابع الملوثة ما يبرر اقتحام قوات الامن المركزي للمصنع والاعتداء الوحشي على العمال ، كما حدث في المحلة الكبرى . والفرقة الثانية تواصل الانتاج على نحو يكفل لادارة العمال نجاحا يفوق مردوده المنسوب



العادي . والفرقة الثالثة تناوب العمل مع الفرقتين الاخرين .

وعندما توجه محافظ الغربية الى المصنع كان نصيبه الطرد . وعندما توجه وزير العمل الى هناك لم يحظ بنصيب افضل رغم ان قوات الامن المركزي كعادتها كانت قد طوقت المصنع ومن فيه . وعندما وصل وزير الداخلية فسي حماية المصفحات حمله العمال الى سيارته خارج المصنع . وكانت النتيجة - أمام صمود العمال واصرارهم - ان اضطرت السلطة تكتيكيا الى تنفيذ بعض المطالب . كان ذلك في حزيران ٧٥ والطريق الى اتفاقية سيناء اصبح قصيرا جدا . .

وطيلة شهري تشرين اول وتشرين الثاني من عام ١٩٧٥ كان عمال الغنزل والنسيج بالاسكندرية يعقدون اسبوعيا مؤتمرا بمبنى النقابة التي تمثل ٧٠ الف عامل بقطاع الغزل والنسيج ويقررون الى جانب المطالب الاقتصادية « باستقلالية العمل النقابي وكفالة الحريات النقابية واجراء الانتخابات على القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على ان يعرض القانون الجديد على القواعد العمالية لابداء رأيها فيه . وان يكون الاشراف على الانتخابات للجهات القضائية ضمانا لحيدة الانتخابات » . كذلك أضرب عمال النقل العام في جراجي فم الخليج ودار السلام فحضر اليهم رئيس الوزراء مقسما بشرف رئيس الجمهورية انه سيلبي مطالبهم . وحين حاولت سلطات الامن ان تحقق مع عدد من العمال اجاب الكل اننا جميعا مسؤولون . ثم قبضت السلطة على عدد من العمال في مصنع ٤٥ الحربي .

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦ وقع صدام واسع النطاق بين قوات الامن المركزي واهالي مدينة المنزلة التي يسكنها غالبية من العمال وفلاحى الارز والحرفيين وصغار التجار وصيادي السمك . وقع الصدام على اثر تعذيب احد المواطنين لحد الموت بسبب مجاهرته بمعارضته النظام ، مما دفع الاهالي الى اقتحام مركز الشرطة ووقوع المذبحة التي حاولت السلطة تغطيتها بصرف تعويضات لدوي الشهداء .

وبعدها بقليل وقعت مجزرة مشابهة في دمياط بين صيادي السمك ايضا وقوات الامن . ولكن الصدام الرئيسي لعام ١٩٧٦ كان في كفر الدوار - المدينة الصناعية الكبرى - بين قوات الامن والسلطة ، على غرار ما وقع في المحلة تقريبا من زاويتي المقدمات والنتائج . لقد سقط القتلى واعتقل المناضلون ، وكانت الشعارات السياسية المناوئة للنظام قد اضافت الى كومونة كفر الدوار بعدا جديدا .

ولعل الملاحظة الرئيسية الاولى على حركة الطبقة العاملة المصرية في نضالها المركز خلال السنوات الاخيرة انها في مواجهة القرارات والتشريعات التي مست

مصر الهيكل الناصري للانتاج - وهو الجانب الاقتصادي من اتفاقية سيناء - ترفع الشعارات الاقتصادية المضادة لهذه الردة ، وعيا منها بأن المطالب الاقتصادية في مثل هذه الظروف ، هي بعينها طرح سياسي مضاد لسياسة الثورة المضادة . والملاحظة الثانية انها رغم ما يمكن ان تنطوي عليه من لمسات تقابلية ومساهمات تنظيمية ( يقدمها الناصريون والشيوعيون أساسا ) فانها في صورتها العامة مبادرة شعبية لاستقلاليتها وبصماتها الابداعية الخاصة في أساليب النضال ومضمونه .

٣ - **الثقفون والفلاحون والقوات المسلحة** ، لم تتوان هذه الفئات الثلاث عن تقديم مبادراتها الوطنية الشجاعة قبل وبعد ابرام اتفاقية سيناء . . فالثقفون من كتاب وأدباء وشعراء وفنانين وصحفيين قد واجهوا في منابرهم الشرعية وغير الشرعية داخل الحدود وخارجها تحت الارض ومن فوقها اتفاقية سيناء من قبل توقيعها . ونالوا من جراء ذلك مذابح السجن والتجويع والنفي والتهجير وتحطيم الاقلام . والمهنيون في نقابات المحامين والمهندسين والاطباء وغيرها ، وقفوا الى حد كبير في وجه الردة . وربما كان الدور الكبير الذي لعبه ويلعبه المثقفون حتى الآن هو دور التوعية والتنوير . وكان نضالهما في بعض اللحظات ان يصل الى حد « المبادرة » الايجابية التي لا تقل اهمية عن مبادرات الطلبة والعمال . . سواء في تأسيس جمعية « لكتاب الغد » او في الضغط لتأسيس اتحاد ديموقراطي للكتاب ، او في عقد المؤتمرات واصدار البيانات والمشاركة الفعلية في ندوات الطلاب ، او في الدفاع النجسور عن منجزات الثورة الناصرية وفي المعارضة القوية لكثير من تشريعات النظام الحالي ، وفي الهجوم المباشر احيانا على اتفاقية سيناء .

غير ان ارتباط اجزاء عريضة من المثقفين المصريين بباب الرزق الحكومي يملئ عليها اكثر فاكثر الارتباط بالشرعية وقنواتها الضيقة . بالإضافة الى ان سلبيات الديموقراطية في النظام الناصري لا زالت تلقي ظلالها على عيون البعض بحيث تحجب عنها الرؤية الصحيحة للنظام الحالي . كما ان « هوس الليبرالية » قد تحول مع زمن القهر الى ما يشبه المرض الذي يجد تربة صالحة في وجدان المثقف المهيا بطبيعته تقريبا لادواء التفرد والانعزال والترجسية ، مما يتسبب في التشرذم وتفكك الاوصال . على اية حال ، فقد ادى ذلك الى ان دور المثقفين المصريين في مواجهة اتفاقية سيناء بشتى ابعادها يكاد يكون دورا فكريا محضا باستثناءات نادرة لا تشكل في محتواها السياسي « مبادرة شعبية » على صعيد الفكر المنظم .

والفلاحون من كمشيش الى دكرنس مرورا بأبي كبير ينتفضون على اجراءات الثورة المضادة ، ويسقط منهم الشهداء ، فهم الذين اضيروا من التراجعات عن قوانين اصلاح الزراعي واتساع الملكيات الكبيرة وعودة نفوذ كبار اغنياء الريف وطغيان اشباه الاقطاعيين .

والقوات المسلحة التي جمعت في صفوفها عند حرب اكتوبر طلائع خريجي



الجامعات والتي ضمت اعدادا ففيرة من ابناء العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بفضل الحق الذي حصلوا عليه من الثورة الناصرية فسي دخول الكليات العسكرية مجانا ، والتي سقط منها ألوف الشهداء فسي صحراء سيناء ، لا زال جسمها الرئيسي وطنيا صميما ، والتمردات المتعاقبة داخله لا تحصى ولا تعد . وقبل توقيع اتفاقية سيناء بوقت قصير اعتقلت المخابرات العسكرية ١٠٠ ضابط وفصلت ٤٣ من كبار الضباط واعتقلت عددا آخر من الطيارين بحجة انهم كانوا يدبرون انقلابا . بينما لم يتجاوز الامر ان بعضا من الاتجاهات الوطنية في الجيش لم ترض عن الخطوط العريضة التي تسربت من اتفاقية سيناء اثناء جولة كيسنجر في آذار ١٩٧٥ وطالب عدد من الضباط بعدم توقيع اي اتفاق قبل عرضه على الجيش ، فردت السلطة بالقمع .

ان للمثقفين والفلاحين والجنود في تاريخ مصر الحديث مجموعة راسخة من التقاليد الوطنية والمبادرات الخلاقة ، غير ان تشرذم الفئة الاولى وليبرالية وجدانها وانسحاق الفئة الثانية تحت ضغط اللاوعي واللاتنظيم وانضباط الفئة الثالثة وفق تنظيم عسكري هرمي صارم ، جعل من المبادرات الطلابية والعمالية عمودا فقريا لابداع الشارع الشعبي في مصر وانتفاضاته العفوية في مواجهة اتفاقية سيناء .

### ★ ★ ★

ولم يقتصر ابداع الشارع اليساري على الانتفاضات العفوية للطلاب والعمال — وهي الانتفاضات التي لم تصل بعد الى ما يشبه مع الفارق التاريخي ذروة التلاحم بينهما عام ١٩٤٦ — ذلك ان هذه الانتفاضات لم تكن بديلا عن الطلائع النضالية المنظمة ، بل لعلها اخصب المناخات لولادة هذه الطلائع واستنباتها .

لهذا لم تكن صدفة على الاطلاق ان تواجه نقطة الحسم من جانب السلطة الانتقالية بنقطة حسم مقابلة من جانب القوى الاجتماعية المعارضة باتجاهاتها السياسية المختلفة . ولا شك ان ارض مصر لم تخل يوما من التنظيمات السرية ، سواء في ظل القهر الديموقراطي المخيف او في ظل الاجراء الرسمي الذي اتخذته التنظيمات الشيوعية عام ١٩٦٥ بحل نفسها . . فقد كانت التنظيمات اليسارية واليمينية على السواء « على قيد الحياة » بصورة ما . ولكن هزيمة حزيران ٦٧ ثم غياب عبد الناصر فانقلاب ايار ٧١ قد دفع الى دائرة الضوء قضية التنظيم السياسي المستقل لاطراف عديدة . وجاءت رحلة السلطة من الانقلاب الى الحرب الى اتفاقية سيناء على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية لتمنح « الفكرة » نوعا من الشرعية والقبول لدى الراي العام . حتى فكرة « المنابر » ذاتها أصبحت تعني عند البعض مرادفا للحزب او في الاقل

طريقا اليها . وقام احد عتاة الرجعية - عبد العزيز الشوربجي المحامي - ليقبول انه سيشكل حزبا وسيمثل امام المحكمة عند الضرورة مؤكدا ان الدستور ليس ضد تكوين الاحزاب . وتناولت اقلام رجعية عريقة مهمة الدفاع عن فكرة الاحزاب . وتقدم اثنان من اعضاء مجلس الثورة القديم - كمال الدين حسين وحسين الشافعي - بطلب اعادة جماعة الاخوان المسلمين الى الحياة تحت ستار انها جمعية دينية وليس في القانون ما يمنع اعادةها . وفي حزيران ٧٥ نشرت مجلة العالم الاسلامي التي تصدر في مكة خبرا يبشر ويهنيء بقيام تنظيم الاخوان المسلمين في مصر من جديد واختيار مكتب ارشاد للتنظيم بقيادة الدكتور توفيق الشاوي الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة القاهرة . وظلت الفئات الحاكمة حريصة على بقاء الاتحاد الاشتراكي وان تعددت منابره جنبا الى جنب مع اجهزة القمع التقليدية باعتبارها جميعا الشكل الامثل لحزب السلطة .

ولم يتخلف اليسار المصري عن الدعوة الاجتماعية الملحة الى التنظيم المستقل . فالكثيرون من الذين جربوا « الالتحاق » بالاتحاد الاشتراكي او تنظيمه الطليعي ومنيت احلامهم بالاخفاق ، انضموا الى التشكيلات الحزبية الجديدة التي انصهرت عناصرها في بوتقة السنوات الخمس السابقة على عام ١٩٧٥ من طلاب وعمال ومثقفين وموظفين صغار ومهنيين .

كان هذا العام بالتأكيد تتويجا لحوارات الفترة السابقة بين مختلف الاتجاهات اليسارية ، وتتويجا وتجديدا لاجتهادات المناضلين الذين بقوا على ولائهم لفكرة التنظيم . وقد أضفى اعلان « الحزب الشيوعي المصري » عن اعادة تشكيله في تموز ١٩٧٥ تكريسا شرعيا رامزا الى نقطة الحسم التي اتخذتها الطبقات الشعبية في مواجهة نقطة الحسم المصرية التي اتخذتها الطبقة المهيمنة على السلطة .

كان ذلك ولا يزال رمزا تاريخيا فحسب ، اذ استطاعت مجموعات من الشيوعيين القدامى والشيوعيين الجدد ، ان تتوحد في اكبر هيكل تنظيمي للشيوعيين المصريين . ولكن ذلك لا ينفي انه قد سبقت تشكيل الحزب وتلته عدة تنظيمات شيوعية وناصية . ولا بد من الاشارة هنا الى ان « جماهير » التنظيمات الناصرية هي الكفة الشعبية الارجح وزنا ، وان كانت هذه التنظيمات اقل تماسكا وانسجاما وقوة من التنظيمات الماركسية . كذلك لا بد من الاشارة الى تعدد الاتجاهات الفكرية داخل جميع التنظيمات اليسارية ناصرية كانت او ماركسية . وفي بعض الاحيان يختلط الامر بين الدفعة التاريخية على جبين « المناضل » فاذا به ماركسي او ناصري لاسباب « قديمة » . وربما نجد ماركسيا من هذا النوع يتكلم بقلب ناصري وأحيانا بلسان ساداتي ، بينما نجد ناصريا اقرب في يساريته الى الماركسيين . ولا يمنع ذلك ان الناصريين انفسهم موزعون عقائديا بين مراحل



مختلفة من تطور جمال عبد الناصر . . قبعضهم لا يزال رابضاً عند مرحلة العداء للشبيوعية ، والبعض الآخر لا يرى أية سلبيات في التجربة السابقة بل يراها تجربة التجارب ولا يعوزها أي تطوير إذ بلغت في رأي هذا البعض غاية الكمال . في جميع الأحوال ، فإن الجسم الرئيسي للناصرين المصريين لا يتوقف عن مناوأة النظام الحالي تحت راية موائيق الثورة الأساسية ، وخاصة « ميثاق العمل الوطني » . لذلك وقفوا بحسم وحزم بالفين إلى جانب « المكتسبات » الناصرية المهددة كالقطاع العام وحقوق العمال والفلاحين والطلاب ، وإلى جانب « المنجزات » كالصناعة الثقيلة والسد العالي والعلاقات المصرية السوفياتية وحركة التحرر العربية وقضية فلسطين ، ومن ثم في مواجهة اتفاقية سيناء بمختلف أبعادها . ولكن الوثائق الناصرية المصرية المتاحة لا تكشف عن « برنامج » نصالي ، سياسياً وتنظيمياً ، لتحويل المعارضة من مستوى رد الفعل - أحياناً العفوي - على إجراءات الثورة المضادة إلى مستوى الفعل الثوري الخلاق . بل لعلم الفئة الأكثر دفاعاً عن صيغة « الاتحاد الاشتراكي » كتنظيم سياسي وحيد . . مما يقيم حواجز حقيقية دون بلورة الأحزاب الوطنية المستقلة ودون قيام الجبهة الديمقراطية العريضة القادرة على إحباط اتفاقية سيناء بإلغاء مقدماتها ونتائجها على السواء .

أما الماركسيون فليسوا كلهم منظمين ، وليس كل المنظمين موحدي الاتجاه والتنظيم . غير أنهم جميعاً - وبدرجات متفاوتة - كانوا المبادرين إلى صياغة البرامج النضالية القادرة في رأيهم ، كل حسب اجتهاده ، على تصحيح حركة التاريخ التي تحاول قوى الثورة المضادة الانتكاس بها إلى ما قبل ثورة تموز ١٩٥٢ . . فماذا يقول اليسار المصري ؟

يجدر بنا أولاً أن نفرق بين اليسار العلني من زاوية اعتماده على أجهزة الاعلام الرسمية ، واليسار المعتمد على المنابر السرية ، دون أن يكون لهذه التفرقة أية ظلال فكرية أو حتى تنظيمية على أي من « الشكليات » . ويجدر بنا ثانياً أن نحدد نقاط الاتفاق بين مختلف الاتجاهات اليسارية ونقاط الاختلاف ، حتى نضع أيدينا على اتجاه السهم الرئيسي لبرنامج اليسار المصري .

# الفصل الرابع

## نحو برنامج للعمل الوطني

لا شك ان افتتاحية العدد العاشر من مجلة « الطليعة » المصرية عام ١٩٧٥ « عن اتفاقية سيناء » كانت الصوت العلني شبه الوحيد الذي ارتفع باسم اليسار المصري معارضا اتفاقية سيناء . ونقصد بالعلنية هنا ان المعارضة وجدت طريقا لها عبر الاعلام الرسمي . كما نقصد بشبه الوحيد انه كان المقال اليتيم السلي دخل الى الموضوع مباشرة دون لف او التواء ، وانه المقال اليتيم الذي لم يؤيد ثم استدرك ، بل كان في معارضته واضحا ومحددا ، رغم اية تحفظات فكرية او شكلية يمكن ان تؤخذ على المضمون او الصياغة .

ولعله من المثير ان هذه الافتتاحية الشجاعة قد اثارت خارج مصر زوبعة اراها تقيضا للزوبعة الحققة التي كان يجب ان تثيرها . . فقد راح البعض يشكك في مدى تعبير المقال عن فكر رئاسة التحرير التي فاب توقيعها المعتاد على افتتاحية الطليعة ، وما اذا كان المقال يعبر فحسب عن كاتبه . والحقيقة هي ان معارضة « الطليعة » لاتفاقية سيناء ، بالشكل الذي وردت به والمحتوى الذي تضمنته ، لا تعبر فقط عن الرأي الخاص لكاتبها او رأي مجموعة الطليعة وحدها ، بل انها في ظني تصوغ بكفاية وقدرة معارضة قطاع عريض من اليسار المصري المناضل داخل مصر ، اي تلك المجموعات التي اختارت القتال في الخط الامامي للجهينة ولكن في اطار الشرعية . وأرجو الا اتجاوز اذا قلت انها تجسد ايضا موقف اجنراء لا يستهان بها من الشارع - اليسار ، حيث يجب التركيز بأمانة على جملة الظروف الموضوعية التالية :

● ان الاعلام اليساري الرسمي ، والذي باتت تمثله مجلة « الطليعة » وحدها تقريبا ، هو أكثر مؤثرات التوعية فاعلية في الجمهور العريض من المنشورات السرية والمطبوعات غير القانونية . فاعليتها تمتد الى القواعد الحزبية المنظمة وتتجاوزها الى الفئات المعرض التي تنتفض عفويا من حين لآخر من العمال والطلاب والمثقفين والمهنيين وصغار الموظفين والجنود .

● لا يكفي القول بأن المنبر الرسمي ، مهما كان يساريا ، فانه يشكل ديكورا للنظام او أداة تنفيس للغضب . . بل لا بد من الاقرار بأن أمثال هذا المنبر يفعل فعلة



المستقل عن اهداف مهندسى الديكور ، وانه لا يمكن لاية اداة اعلامية ان تنفس عن غضب له ركائزه الموضوعية الا اذا استبدلت هذه الركائز بحقائق مضادة . بل علينا ان نضيف من موقع المسؤولية ان النضال المكشوف ان جاز التعبير عن العلنية تحفه المخاطر من كل جانب وترسم له حدوده الفكرية بل والصياغية ايضا . حتى لتصبح مع الزمن هناك « شيفرة » بين المنبر وقراءه الدين « يفهمونها وهي طائرة » كما يقول المثل الشعبي المصري .

● ولا بد من الاعتراف بأنه في هذه الحدود قام المنبر اليساري العلني في مصر بتربية العديد من الكوادر التقدمية المناضلة في صفوف الشعب . ولا يجوز - والحالة هذه - خلط الاوراق ، بل يجب التفرقة بحزم بين قلم يبرر وآخر يفسر وثالث يضع بعض النقط على بعض الحروف .

● كما لا بد من التكرار والتأكيد بأن المنبر الديموقراطي يرادف اجتماعيا قطاعا عريضا من جماهير الانتفاضات الديموقراطية غير المنظمة . . وان ابدعت اشكالها التنظيمية الخاصة . ان هذا اللقاء بين المنبر العلني وجماهير العمل السياسي العلني ، ينبغي ان يظل كامنا في خلفية تحليلنا للدور الذي يمكن ان تقوم به معارضة هذا المنبر لاجراءات السلطة وبالذات المصري منها . كما لا يجب ان تغيب عن بالنا لحظة واحدة مجموعة القيود التي تفل ايدي الدين يكتبون علننا ، فيبقى الاختيار دائما بين هذا الحد الادنى او عدمه لا بينه وبين الحد الاقصى .

من هنا نقول ان افتتاحية عدد اكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٥ من مجلة « الطليعة » المصرية « عن اتفاقية سيناء » كانت الصوت العلني شبه الوحيد الذي ارتفع باسم قطاع مهم من اليسار المصري بل ومن الشارع المصري معارضا اتفاق سيناء . وتتمثل هذه المعارضة في اهم صورها المنهجية حين تقول الافتتاحية « لا يمكن ان تكون الولايات المتحدة طرفا محايدا حتى نقبل خبراءها بيننا وبين اسرائيل على ارضنا . وهي ليست ، ولا يمكن ان تكون حكما بيننا وبين اسرائيل على أي وضع من الاوضاع » . ان هذه الفقرة وحدها تشكل اساسا منهجيا ينسف اتفاقية سيناء من جذورها التي بدأت بوقف القتال « حتى لا نحارب أميركا » كما قال الرئيس السادات حول امكانيات تصفية ثغرة الدفرسوار ، ومرت بفك الاشتباك الاول ونقاطه الست والموافقة على دبلوماسية « الخطوة خطوة » الاميركية التي كانت زيارة نكسون و « إعلان التعاون بين مصر والولايات المتحدة » من ثمراتها المرة ، وانتهاء باتفاقية سيناء ثمرة الثمار ونقطة التحول الاستراتيجية في مسيرة النظام الراهن سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

والفقرة المنهجية التي اشير اليها ليست بمعزل عن بقية عناصر البناء الفكري لافتتاحية « الطليعة » حيث تقول بوضوح « ان سياسة الخطوة خطوة التي

اقترحتها اميركا لم تكن في مصلحتنا » كما جاء حرفيا في النقطة الاولى . اما النقطة الثانية فتنصب على المواد الاولى والثانية والثالثة والتاسعة حيث انتقدتها المقال بما نصه « ان قليلا من التأمل يرينا ان هذه المواد تعني ان الاتفاقية اذ تلزمنا بعدم استخدام القوة ، فانها تفتقر - مع ذلك - الى اي تحديد زمني ، فهي سارية المفعول حتى يتم التوصل الى اتفاقية اخرى . وربما فتح هذا امام اسرائيل فرصة التسوية الى اجل غير معلوم » . اما النقطة الثالث الذي توجهه الطليعة للاتفاقية فينصب عموما على الدور الخاص والتميز الذي اعطته الاتفاقية لاميركا ، وخاصة نظامها لاجهزة الانذار المبكر التي تقتضي وجودا اميركيا عسكريا في ثياب مدنيّة على ارضنا والتي تمنح التجسس الاجنبي حقا شرعيا . وقد افاضت « الافتتاحية » في سرد مواقف الولايات المتحدة من الصراع العربي الاسرائيلي قبل الاتفاقية وبعدها ، بحيث انتهت - من دروس التاريخ القريب والبعيد - الى ان اعطاء هذا الدور المتميز للولايات المتحدة « لا يساعد على التعجيل بصيغة جنيف ، ولا يقرب بالتالي موعد التسوية الشاملة للنزاع » ومن ثم فليس هناك « واجب اقدس من ان يبدل كل جهد لاعادة رص الصف الوطني المناهض للاستعمار والصهيونية » .

ولا شك انه في إطار هذه الخطوط العامة التي تعارض جوهر اتفاقية سيناء يمكن اعتبار هذه المعارضة تيارا عريضا سواء في صفوف اليسار المصري او في صفوف الشعب . ولكن هذا لا يمنع ان مخاطر العمل العلني ومحاذير المنبر الرسمي قد اقلت بظلالها على صياغة المعارضة التي حملت « الطليعة » اعباء ريادتها ، ومن ثم اخترقت هذه الظلال جدار الشكل الى هوية المضمون ، كما نلاحظ في النقاط التالية :

● تقول الطليعة في صدر افتتاحيتها « ان القيادة السياسية في مصر لم تنه حالة الحرب مع اسرائيل » . وهذا صحيح شكلا ، بمعنى ان هذه القيادة لم توقع بعد اعلانا رسميا مستقلا بانتهاء حالة الحرب . ولكنه ليس صحيحا بالمرّة من الوجهة الموضوعية حيث تنص المادة الاولى من بنود الاتفاقية على ان النزاع بين الطرفين لا يتم بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية . كما نصت المادة الثانية على ان الطرفين يتعهدان بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر . ونصت المادة الثالثة على ان الطرفين سوف يستمران في ان يراعيان بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن أي أعمال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الآخر . والمفارقة ان الطليعة اشارت الى هذه البنود في الهامش . ويمكن ان نضيف اليها البند الخاص بأن أحدا من الطرفين لا يحق له الغاء الاتفاقية بمفرده ، بل لا بد من موافقتها معا . وتظل الاتفاقية سارية المفعول - دون تحديد زمني - الى ان تحل مكانها اتفاقية جديدة كما تقول المادة التاسعة .

وهكذا يتضح بجلاء ان القيادة السياسية لمصر - دون غيرها - قد انتهت عمليا حالة الحرب مع اسرائيل .



● يترتب على ذلك نتيجة فكرية خطيرة ، هي تقييم معنى انتهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني - ويسهل بالتالي تفسير الخطوات الداخلية والعربية والدولية التالية من جانب السلطة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية - ثم تقييم « القيادة السياسية » التي قامت دون غيرها بذلك كله تحت شعارات « الانفتاح » و « سيادة القانون » و « المتغيرات الدولية » .. اذ لم يعد ممكنا « نقد » كل جزئية على حدة من الاجراءات الاقتصادية المعادية للقطاع العام والمشجعة بغير حدود للقطاع الخاص الى الاجراءات السياسية والاستراتيجية المعادية لحركة التحرر العربية والمعسكر الاشتراكي والمرحبة بغير حدود بعسودة النفوذ الامبريالي الى المنطقة . لم يعد نقد الجزئيات ممكنا ولا جائزا ، ولم يعد الاستشهاد « بأقوال » القيادة السياسية في اجسدى المناسبات او المناورات او التكتيكات على مناسبة أخرى ممكنا ولا جائزا ، كأن تقول الطليعة « ويكفي ان نستمع الى ما قاله الرئيس السادات عن الاتفاقية من انها لا ترضينا بشكل كاف ، حتى نقتنع بأن الاتفاقية هي - ككل عمل انساني - شيء يمكن نقده ، بل ومعارضته » . او كما تختتم الافتتاحية بشرح استراتيجية التحرير فسي ضوء الطرح الذي قدمه الرئيس السادات قبل حرب اكتوبر حين حدد عناصرها بثلاثة « القوة الذاتية المصرية ، الامكانيات العربية ، الدعم السوفياتي » .. فالمغالطات المميتة هنا مصدرها « الاستشهاد بالقيادة السياسية » اما دفاعا عن النفس بتحبيدها او قناعة بصواب مواقفها - كمادة التبرير - وخطأ الشياطين المحيطين بها . واذا كان ذلك ممكنا في الماضي وان لم يكن جائزا في اي وقت ، فانه ليس ممكنا ولا جائزا في « اتفاقية سيناء » . انها بالقطع ليست « ككل عمل انساني شيء يمكن نقده بل ومعارضته » . انها نقطة تحول حاسمة في تاريخ الامكانيات العربية والدعم السوفياتي ، وهي التي تناقضت مع معظم العرب ومع الاتحاد السوفياتي تناقضا لا سبيل لتجاوزه مع بقاء اتفاقية سيناء .

● لا ريب طبعا ان اتفاقية سيناء « عمل انساني » فلم يزعم أحد قط انها عمل الهي او من عمل الشيطان ، ولكنها بالقطع ليست « ككل عمل انساني » .. فهي عمل سياسي واستراتيجي له اتجاه محدد ومن صنع قيادة محددة . وقد جاء نقد الطليعة لهذه الاتفاقية بعيدا عن تحديد هذا الاتجاه وتقييم هذه القيادة بل أحيانا الاستشهاد بها للايحاء بعكس ما تمثله ، وكان اتفاقية سيناء تشبه ميزانية الدولة او أحد مشروعاتها يقبل النقد والمعارضة في حدود الشرعية وفي الحدود الجزئية . بينما اتفاقية سيناء تمحو الشرعية التي منحها حرب اكتوبر للسلطة الراهنة ، ولا تجوز مناقشتها كجزئية او تفصيلية من أعمال هذه السلطة ، بل كنقطة نوعية وتحول كفي في اتجاه النظام .. هو بالضرورة ثمرة تراكمات كمية عديدة خلال السنوات الخمس التي سبقتها .

ان هذه الملاحظات لا تبررها مطلقا « علنية » منبر المعارضة اليساري شبه

الوحيد في مصر ، ولكنها لا تنفي في الوقت نفسه الطابع الايجابي الفاعل للنقد والاهمية القصوى لتمثيله « تياراً عريضاً » لا وسط مثقفي اليسار بل وسط الشارع الشعبي أيضاً . وهي ذاتها الاهمية التي نسبها على مجموعة الندوات التي عقدتها « الطليعة » بين مجموعة من مثقفي اليسار المصري والاستاذ توفيق الحكيم حول التجربة الناصرية وما بعدها . . . فهذه الندوات التي بدأت مع ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٤ وانتهت في حزيران - يونيو ١٩٧٥ أي قبيل التوقيع بالاحرف الاولى في ايلول - سبتمبر ٧٥ تضع ايدينا على الملامح العامة للبرنامج العلني الذي يراه قطاع هام من اليسار المصري قادراً على انجاز الثورة الوطنية الديموقراطية في مصر الغد . ان ملف هذه الندوات لم يتعرض قط بطبيعة الحال لاتفاقية سيناء التي لم تكن قد ولدت رسمياً بعد ، ولكنه يتعرض بالضرورة للامسح الجنيين وهي تتشكل في أحشاء السلطة واجراءاتها المتوالية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . لقد ظهر الملف في مناخ محدد الابعاد . واذا كان الهجوم على التجربة الناصرية هو السبب المباشر لعقد الندوات ، فان تقييم الحاضر واستشراف المستقبل كانا بندين رئيسيين في جدول الاعمال .

واذا غرضنا النظر عما سمي في الملف (١) بورقة توفيق الحكيم وكذلك مداخلاته التي تنطوي على كثير من السداجة السياسية والمراوغة وتسمية الحديث عن مستقبل مصر بالغيبيات ، فاننا نتوقف مباشرة عند ورقة خالد محي الدين حيث يحدد الهدف الاستراتيجي قائلاً انه « بناء مجتمع عربي متطور صناعياً وزراعياً وثقافياً مما يفرض على مصر - بحكم وضعها في العالم العربي - ان تلعب دوراً قيادياً » . . . ومن هنا تصبح الوحدة العربية منهجاً في التفكير واتجاهاً في صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر والعالم العربي ورؤية نضالية ضد الخطرين الاستعماري والصهيوني وتحالفاً وثيقاً مع المعسكر الاشتراكي . ويرفض خالد محي الدين الديموقراطية الليبرالية التي تمنح الرأسمالية في مصر امكانيات جديدة للنمو ، ولكنه يقبل بما يسميه مرة بالديموقراطية الاشتراكية ومرة اخرى بالديموقراطية التقدمية التي تلعب فيها القوى الشعبية المنظمة في احزاب دوراً رئيسياً على اساس التحالف الوطني والبرنامج الموحد . ويضيف أبو سيف يوسف تحديداً لمعنى « الدولة الوطنية الديموقراطية العصرية » انها ديموقراطية بمعنى ان السلطة فيها « تكون في أيدي الطبقات الشعبية : اساساً العمال والفلاحين والمثقفين والجنود وهذه الاقسام من الرأسمالية التي لا يتعارض نشاطها مع التحول الاجتماعي . . . وفي هذه السلطة يتأكد ويتزايد الدور القيادي للطبقة العاملة » (٢) .

---

(١) نشرته دار القضايا اللبنانية في كتاب عنوانه « ملف عبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم » - القاهرة - مطابع « الاهرام » التجارية - ١٩٧٥ .  
(٢) هذا النص وغيره لخالد محي الدين مأخوذ عن ورقته الاساسية في الندوة ومداخلاته المنشورة في الملف المذكور ( من ص ٦٤ الى ٧٢ ومن ص ١١٧ الى ١١٩ ) .



ويؤكد أبو سيف ان هذه السلطة انتقالية بين الحاضر والمستقبل الاشتراكي . وهو يوافق على ما جاء في ورقة خالد محي الدين حول الليبرالية والديموقراطية الجديدة الواجب ان تكون صياغة عامة لتحالف الطبقات الوطنية . أما الدكتور مراد وهبه فهو يضع حدا أدنى لتقدم العالم العربي وهو العلمانية ، ويستبعد - وحده تقريبا - ان تكون هناك رأسمالية « وطنية » في مصر الى الآن ، وبالتالي فهو يستبعد ما من التحالف المفترض . ولكن الدكتور عبد العظيم انيس يضع اكثر من نقطة على اكثر من حرف حين يدعو الى « جبهة وطنية في مصر بين احزاب اشتراكية واحزاب وطنية تعبر عن برنامج للعمل القومي واضح ممثل لمصالح العمال والفلاحين . وتكون هذه الاحزاب حقيقة ممثلة اجتماعيا للمصالح الحقيقية للفئات الوطنية في هذا الشعب » (٣) . وهو يحدد هذه الفئات بأنها العمال والفلاحون « وذوي الدخل المحدود من شرائح الطبقة المتوسطة » . وبينما تتفق الدكتورة لطيفة الريات مسخ الدكتور انيس حول هذه التعريفات ، فانها تركز القول حول « الجبهة » بأن « قيام هذه الجبهة مرتبط بالحريات الديموقراطية . بل انه لا يمكن تحقيق الحريات الديموقراطية دون قيام هذه الجبهة . لان هذه الجبهة ستكون - بالضرورة - مكونة من الطبقات الشعبية المستفيدة من الاشتراكية والمستفيدة من التحرر الوطني » (٤) . ويستوقف الحوار بين أعضاء الندوة سؤال عميق الدلالة للدكتور فؤاد مرسي هو « نحن أمام مشكلة نقص الاجراءات التي تكفل اكمال عملية التحول الاشتراكي في بلادنا . هذه هي مشكلة مصر على المستوى الاقتصادي والسياسي ، وليست هي أي مشكلة أخرى . . . لان مصر مصر ومستقبلها قد تحدد منذ عام ١٩٦٢ بأن مستقبل مصر هو الاشتراكية . لا مجال لاعادة النظر في هذا المجال . تحدثت مصر المستقبل بأنها مصر الاشتراكية . المناقشة ، الآن ، هي كيف نستفيد الطريق الى التحولات الاشتراكية التي تكمل مسيرتنا » (٥) . ولكن أحمد عباس صالح يعود الى ان « نقطة الانطلاق في استشراف المستقبل هي النظر في التنظيم السياسي القائم وهو الاتحاد الاشتراكي واعادة تصحيحه » . وربما فاجأ البعض بقوله « ان الرجعية المصرية التي تحاول قلب نظام الحكم الحالي ليست قاذرة وحدها على ان تقوم بهذا العمل » موحيا بأن هناك مؤامرة خارجية بل ومؤكدا هذا الايحاء صراحة « أنا في الواقع اتهم الرجعية المصرية بأنها تحاول قلب نظام الحكم . وهو أمر حقيقي وواضح تماما أمام جميع الناس . . . ولكن بعد عشرين سنة من الثورة يبدو ان هذه القوى المحلية اضعف من ان تقوم بهذا الدور وحدها » . ويدعو لان يمتد التنظيم السياسي المحلي الى خارج مصر « باعتبار ان التحولات في مصر هي تحولات شاملة للعالم العربي كله » (٦) .

وقد استخلص لطفي الخولي من جلسات الحوار التسع ، خمسة معطيات

(٥) المرجع السابق ( ص ١٧٤ و ١٧٥ )

(٦) المرجع السابق ( ص ١٨٠ و ١٨١ )

(٣) المرجع السابق ( ص ١٥٢ )

(٤) المرجع السابق ( ص ١٦٩ )

اولها ان « البرنامج » الذي يقصدونه هو برنامج مرشح لان يكون تعبيراً عن القوى الوطنية والتقدمية في البلاد :

● « هذه القوى التي تجمع على معاداة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتفوق الاقليمي . وهذه القوى قد حسمت - بالتالي - اختياراتها السياسية على اساس التحرر السياسي والاقتصادي ، وتقل المجتمع ثقله كيفية من التخلف الى التقدم ، على اساس خطة تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ومستقلة ذات آفاق اشتراكية ، تستهدف في النهاية الغاء استغلال الانسان للانسان وتأمين انسانيته وحرية ، واطلاق ملكاته الابداعية . وكذلك العمل من اجل تحقيق الوحدة العربية بأسلوب ديمقراطي وبمضمون يخدم حركة التقدم وقواه الشعبية » (٧) .

● « ان قوى البرنامج - على هذا الاساس - ليست موحدة ، ولكنها بحكم الواقع والظروف متعددة المنابع الاجتماعية والفكرية . وهي تمتد على جبهة عريضة ، تشمل العمال وفقراء ومتوسطي الفلاحين ، والمثقفين الديمقراطيين والتقدميين والجنود والبرجوازية الوطنية المنتجة والمستنيرة » (٨) .

● « امام تعدد منابع قوى البرنامج فلا بد من قيام تحالف وطني ديمقراطي حقيقي فيما بينها ، تحالف لا يطمس الهوية النوعية لكل فصيل فيها ولا يصادر على استقلالها التنظيمي والفكري في منابر أو أحزاب أو جماعات سياسية » (٩) .

● « والبرنامج يمثل خطوة تدعم ما تم احرازه من ايجابيات ، خاصة ايجابيات ثورة يوليو ٥٢ كما يمثل استمرار النضال لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية » (١٠) .

● « البرنامج يأتي في ظروف ما زالت فيها قضية تحرير الوطن عربياً وفلسطينياً من الاحتلال الاسرائيلي قائمة وحادة » وهناك « خريطة دولية جديدة لعلاقات القوى يسودها مناخ يتزاوج فيه التعايش مع الصراع بين العالم الاشتراكي وبين العالم الرأسمالي على نحو جديد » بالاضافة « الى ثورة العلم والتكنولوجيا التي فتحت آفاقاً لا حدود لها للانسان نحو التقدم ، وتدعيم سيادته وسيطرته على الطبيعة وعلى واقعه ومصيره » (١١) .

ما هو البرنامج اذن بعد هذه الديباجة ؟ انه يتكون من ثلاث نقاط أساسية : اولها بناء ديمقراطية لتحالف جميع القوى الوطنية والتقدمية في اطاراتها التنظيمية المستقلة والموحدة حول الحد الأدنى من الاتفاق حول خطة شاملة لتطوير

(٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) المرجع السابق ( ص ٤٢٩ و ٤٣٠ )

(١١) المرجع السابق ص ( ٤٣١ )



المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتحرير الارض عسكريا وسياسيا . النقطة الثانية هي ان مصر تاريخا ومصريا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي مع ما يتطلبه ذلك على كافة الاصعدة ؛ وخاصة فيما يتصل بالحق الفلسطيني في الوطن المقتصب . النقطة الثالثة هي السياسة الخارجية المستقلة عن المعسكرات ولكنها المتحالفة ستراتيجيا مع الاصدقاء وفي مقدمتهم المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر في العالم .

لقد بدأت جلسات هذه الندوة وانتهت في حزيران ١٩٧٥ أي بعد مقدمات عديدة لاتفاقية سيناء وعشية ابرامها . ولقد بدأت الجلسات وانتهت علنية بين مجموعة من أهم القيادات اليسارية الديموقراطية ، معبرة بذلك عن « تفكير » قطاع مهم من المثقفين المصريين فضلا عن قطاع لا يقل أهمية من الشارع - اليسار . كذلك لا بد من الاقرار سلفا بأن ثمة همزة وصل رقيقة تربط بين برنامج هذا القطاع والمنهج الذي ساد على نقد « الطليعة » لاتفاقية سيناء . بل اننا نستطيع ان نقرأ هذا النقد في سياق البرنامج النضالي المقترح او كتتمة له ، ونستخلص من ثم النتائج التالية :

**اولا :** ان الرأي الراجح هو انه لا مستقبل لليسار بغير منبره التنظيمي المستقل ، وبعبارة اوضح « الحزب » . وهي قفزة فكرية لها دلالتها سواء كان اصحابها يقصدون حزبا علنيا او يقصدون الحزب على الاطلاق . . فمجرد الوصول الى قناعة بضرورة الحزب اليساري وحتيمته لا يبقى ثمة معنى للتساؤل حول النوايا ، وما اذا كان المقصود ان يكون الحزب علنيا او لا يكون . وهذه القناعة الجديدة ربما تشكل على نحو ما نقدا ذاتيا من جانب الذين حلوا التنظيمات الشيوعية رسميا - وهم من بين أعضاء الندوة - عام ١٩٦٥ وتراجعا عن قناعاتهم السابقة التي كان يكفيها وجود « مجموعة - او فرد ؟ - اشتراكية فسي قمة السلطة » حتى يتوجب الانخراط في التنظيم السياسي الوحيد او على اكثر التقديرات جهازه الطليعي . وربما لا تعني القناعة الجديدة هذا النقد الذاتي او التراجع ، وانما تعني ان الظروف قد تغيرت كيفيا خلال السنوات الخمس التي مضت على رحيل جمال عبد الناصر وانزواء رفاقه وراء الاسوار . على اية حال سواء كان المعنى رابضا هنا او هناك ، فلا شك ان المعنى الاشمل هو ان العمال والفلاحين والجنود والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين ليسوا ممثلين فسي السلطة الراهنة ، وعليهم تكوين حزبهم او احزابهم التي تناضل من اجل تمثيل حقيقي في السلطة .

**ثانيا :** الرأي الراجح ايضا هو انه لا سبيل لانفراد حزب ما او فئة اجتماعية محددة بالحكم في مصر ، ولا بد من تشكيل جبهة وطنية ديموقراطية تضم الطبقات الشعبية المشار اليها بالاضافة الى الشرائح الوطنية من البرجوازية المتوسطة . ومن المفيد الاشارة الى ص ٤٣٠ من الملف المنشور في كتاب حيث يؤكد الخط الثاني من

البرنامج ان « كلا من الرأسمالية الطفيلية المتخلفة والبورجوازية الريفية المتخلفة والشرائع العليا من البيروقراطية خارجة عن اطار هذا البرنامج » أي عن اطار الجبهة المقترحة . ولما كانت هذه الطبقات والفئات المرفوضة تحتل في السلطة الراهنة مراكز « القرار » - وليس هذا رأينا فحسب بل هو خلاصة التحليل الذي توصلت اليه الندوة لحاضر مصر - فان المعنى المضمر هو انه لا بد من تغيير جوهري في هيكل النظام يتيح للجبهة المفترضة ان تمثل الشعب والوطن في أعلى قمة السلطة . . كمرحلة انتقال الى المجتمع الاشتراكي ، كما ورد في الحوار اكثر من مرة .

**ثالثا :** الرأي الراجح كذلك هو امتداد أكثر نضجا لتقاليد الفكر الماركسي في مصر حول الوحدة العربية والقومية العربية . فالقضية هنا لم تعد مجرد تكامل اقتصادي او تضامن عربي او غيرها من التعبيرات المائعة ، بل أصبحت كيانا عضويا تشكل مصر داخله العمود الفقري . . وما يترجمه ذلك من معان اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ونضالية سواء لتحرير الارض او لتكوين الدولة العربية الواحدة تكوينا ديموقراطيا ينشد الانعتاق من أسر التخلف . ان تركيز هذه النخبة من الماركسيين المصريين على عروبة مصر يوسع ويعمق من دائرة الرؤية الاستراتيجية للشارع الشعبي في مصر لكافة المهام والقضايا والمشكلات التي تعالجها السلطة الراهنة من منطلق اقليمي - شوفيني او ديني - وفي المقدمة منها قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي وموقع الرجعية العربية من حركة التحرر والتنمية العربية . وعلاقة ذلك كله بحركة التحالفات والخصومات مع التيارات الرئيسية في عالم اليوم .

**رابعا :** الرأي الراجح أخيرا هو تركيز هذه المجموعة من اليساريين المصريين على قضية « الديموقراطية » سواء في تقييمهم للماضي او في رؤيتهم للمستقبل ، فالتفرقة الحازمة بين الديموقراطية الوطنية والليبرالية البرجوازية لم توقعهم في تضليل النفس عما جرى في الماضي ، ولم تقف بهم عند اعتاب التصورات التقليدية للديموقراطية الشعبية . . فالواقع المصري الخاص يحتاج الى ابداع حقيقي يحل الاشكال التطبيقي للتناقض بين الديموقراطية والاشتراكية ، وكيف يمكن - بالفعل والممارسة - ان تكون الديموقراطية بتقاليدها الايجابية العريقة في التراث الانساني ، الوجه الآخر للاشتراكية . بل وكيف تصبح الاشتراكية ذاتها تطبيقا حيا خلاقا للديموقراطية لاني مجال الحياة المادية وحدها ، بل وفي ميادين الروح والمعنويات والضمائر والقيم .

واذا ربطنا بين هذا « الملف » الهام ونقد « الطبيعة » لاتفاقية سيناء باعتبار هذا النقد تعبيرا عن اغلبيه المتحاورين ، فاننا نستطيع ان نلاحظ في غير عناء كيف غاب التحديد الواضح لهوية السلطة الراهنة طبقيا وان استطعنا ان نستشف



الملامح العامة لهذه الهوية من تحليل البعض للاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطة . كذلك فنحن لا نحصل على تصور دقيق - من نقصد اتفاقية سيناء - للمهام الملقاة على عاتق المناضلين المصريين والعرب ازاء هذه الاتفاقية سوى السطر البالغ التعميم والقائل بضرورة وحسدة الصف الوطني المعادي للاستعمار والصهيونية . ولا يشفي ذلك نهما للتساؤل : ماذا يمكن ان تفعله بهذه الاتفاقية اذا كانت على هذا النحو من السوء ، هل المطلوب الفاؤها ام تصحيحها ام « نقدها ومعارضتها » فقط ؟ ومن هي القوى المؤهلة للالفاء او التصحيح ، وكيف يتم ذلك ؟

ولا شك انها تساؤلات مطروحة لدى اصحاب البرنامج والنقد الموجه للسي الاتفاقية ( التي جاءت في جوهرها تتويجا لاجراءات عديدة من جانب السلطة في شتى الميادين الداخلية والعربية والدولية مما تعرض له المتحاورون احيانا ) . . ولكن ما العمل ، وتلك هي الحدود القصوى للعمل العلني من منبر رسمي ؟ على اية حال ، فحصول هذا العمل كافية للامساك برمق القطاعات الواسعة من الشارع المتمرد والمنتفض عفويا . . . . . والبعيد عن التنظيم في نفس الوقت .

وانها لحصول اكثر تقدما بما لا يقاس من حصول المجموعة « اليسارية » السرية العلنية والمسماة « بالتيار الثوري » الذي صاغ بيانا أبعد ما يكون عن الثورة والثورية حذر اصحابه من الوقوع « في اخطاء سياسية تجاه القيادة المصرية مما قد يترتب عليه من حدوث اضرار كبيرة بمسيرة النضال العربي تفوق تلك الاضرار التي قد يلحقها هذا الاتفاق الاخير بهذه المسيرة » بل هم يكشفون اوراقهم تماما حين يقولون « ومن الناحية النظرية فان هناك مساومة ثورية مسموح بها هي تلك التي تتيح لاصحاب الحق فرصة الاستعداد لمواصلة الهجوم مرة أخرى واستعادة الحقوق كاملة . . . . . والبرجوازية المصرية ترى ان هذه المساومة ستؤدي الى تقلص اسرائيل وتحديد حجمها الحقيقي وبالتالي تقليص اظافرهما مما سيؤدي الى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة ، وان هذه المساومة هي في صالح الشعب الفلسطيني كما هي في صالح مصر لان الفلسطينيين لن يستطيعوا ان يحققوا اليوم اكثر مما تهدف اليه البرجوازية المصرية بحكم ضعفهم وبحكم الاوضاع الدولية التي تعترف باسرائيل وتعرض على ازالتها » . ثم ينتقل البيان الى تبرير الاتفاقية من الموقع الاقرب الى تبريرات السلطة فيقول « لقد وقعت هذه الاتفاقية لان البرجوازية المصرية لا يمكنها ان تتوقع حالة طويلة من وقف اطلاق النار تشل فيها القضية ولا تتحرك » . ويؤكد اصحاب البيان في صيغة قاطعة « ان الدين اعدوا لحرب اكتوبر المجيدة وعلى رأسهم السادات لا يمكن ان يقعدوا في وهم ( الوصول الى حل الصراع العربي الاسرائيلي بالطرق السلمية ) وانهم حتما يستعدون اليوم لحرب جديدة مثل حرب اكتوبر اذا اصر العدو الاسرائيلي على تعنته » لذلك فهم يحذرون مظاهرات الطلاب واضرابات العمال وانتفاضات الشارع المصري من

تسخين الجبهة ضد السلطة « انهم سيرتكبون اكبر اخطائهم اذا اتخذوا من توقيع هذه الاتفاقية فرصة لتصفية الحساب مع السادات » وان « ما نحتاج اليه حقاً ليس القيام بمظاهرات هدفها الاعلان عن معارضة الاتفاق والتشهير بانور السادات والسلطة الحاكمة ، بل ما نحتاج اليه هو خلق حركة جماهيرية بين كافة طبقات الشعب ، وطنية ديموقراطية متحدة مستمرة » ثم يقفز البيان الى استخلاص هذه النتيجة « ان خطة السادات لحل الصراع العربي الاسرائيلي ومنها هذا الاتفاق تحظى بتأييد أغلبية المصريين » .

وما كنا لتوقف عند اصحاب هذا البيان الذي يسمون انفسهم « تيارا ثوريا » وهم مجموعة افراد لا حول لهم ولا قوة ، لولا انه يؤكد لنا :

١ - ان الدمغة التاريخية على جبين « المناضل » لم تعد تصلح اداة للتمييز بين المناضلين الحقيقيين وغيرهم من الذين احوالوا انفسهم او احوالهم الظروف الى التقاعد السياسي . . فهذا « التيار الثوري » - رغم قلته العددية التي لا تشكل اي وزن على الاطلاق - يضم اناسا كانوا ذات يوم بعيد من المحسوبين على الحركة الماركسية .

٢ - يظل الشارع المصري بانتفاضاته العفوية وابداعاته الثورية الخلاقة على يسار بعض التنظيمات « السرية » التي لا يدري احد لماذا كانت سريتها ، وهي المعادية أصلاً لتكوين الحزب او اعادة تشكيله ، وبالتالي فان كلامها عن جبهة وطنية يبدو حروفاً عزلاء لا تكون جملة مفيدة . . ولا يقودنا هذا التقييم الى الاشتباه فيهم او الريبة بل لعله يقودنا الى تصور الاخطاء القاتلة التي يمكن ان تصيب البعض ممن لا يضعون آذانهم على قلب الشعب ليسمعوا دقاته ماذا تقول .

غير ان ضياع هذه الفئة المتعبة لا يرادف القول بأن التيار العلني - الذي مثلت جانباً منه ندوة « الطليعة » ونقدها لاتفاقية سيناء - هو التيار المرشح لتجسيد برنامج الشارع - اليسار ، إذ تبقى الحقيقة راسخة وهي أنه لا بد من الطلائع الثورية المنظمة للشعب المصري ، وفي المقدمة منها « الحزب الشيوعي المصري » الذي اقترنت اعادة تشكيله بذروة الاعداد لتوقيع اتفاقية سيناء . فلم تكن من قبيل المصادفات ان يعلن عن هذا التشكيل في تموز ٧٥ وكأنه الرد التاريخي والرمزي معاً على نقطة الحسم الاستراتيجية التي بلغت السلطة المصرية في الاول من ايلول ١٩٧٥ . كان ذلك معناه ان الشعب ايضا قد وصل الى نقطة الحسم الخاصة به . ان اعادة تشكيل الحزب الشيوعي المصري ليس مجرد دعوة الى المنبر المستقل ، بل هو مبادرة شجاعة الى تحقيق هذه الدعوة . وبيانه الاول الصادر عن سكرتاريته المركزية ليس صيغة احتفالية بمولد التنظيم ، بل هو عمل نضالي فسي المقام الاول .



ماذا يقول هذا البيان ، او هذا التقرير ؟

يقول منذ البدء « ان السلطة الحاكمة في مصر تأبى الا ان تتحدى مسار التاريخ ، وتتشبث بانتهاج خط التراجع والانتكاس في كافة المجالات وعلى طريقة الخطوة خطوة » (١٢) . ففي القضية الوطنية « تراهن السلطة الحاكمة على الدور الاميركي في المنطقة ، وتشبث بالتوصل الى حل اميركي للامانة .. وتعترف على حلقات بدولة اسرائيل وتستعد وتعد للتعايش معها في المنطقة .. ولا تمنع في قبول حل جزئي منفرد مع اسرائيل مقابل كيلومترات من صحراء سيناء » وفي السياسة الخارجية « تتخلى السلطة الحاكمة اكثر فاكثر عن شعار التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي .. وتعمل بدأب على تبييض وجه الامبريالية الاميركية .. وتدعم علاقاتها مع النظم العميلة للامبريالية الاميركية » وفي السياسة العربية « تزيد السلطة الحاكمة من تعاونها مع النظم العربية الرجعية ويتزايد تجاهلها الى التخلي عن التزاماتها القومية » . ثم يرصد التقرير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية اهم خطوات التراجع التي اتخذتها سلطة ١٥ ايار ٧١ وينتهي الى ان « ما يجري اليوم في بلادنا هو النتائج الطبيعي والمنطقي للخط الذي تنتهجه السلطة الحاكمة في مصر بثبات منذ ١٥ مايو ١٩٧١ » .

ويتجه بيان سكرتارية الحزب الشيوعي المصري مباشرة الى تحديد هوية السلطة الطبقية الحاكمة فيقول ان هناك تحالفا في قوة السلطة قد استضاف قوى جديدة في اعقاب حرب اكتوبر وفي اجواء التحضير لاتفاقية سيناء . انضمت اذن الى التحالف الحاكم هذه العناصر : الرأسمالية الكبيرة في قطاع المقاولات ، كبار الرأسماليين والملاك الزراعيين الذين اضيروا بقوانين التأميم والاصلاح ، عناصر جديدة انبثقت من صفوف التحالف الحاكم وهي عناصر كومبرادورية حصلت على توكيلات الشركات الاحتكارية الكبرى . ويشرح التقرير ان القوى الطبقية الجديدة قد غزت التحالف الحاكم بموجب التشريعات والاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطة طيلة الفترة الماضية . اي ان هذه التشريعات كانت الثغرات التي فتحها الحكم في جدار النظام فنفذت منها القوى الجديدة ومن ثم وثبت الى مراكز القرار . وهكذا تصبح الطبقة الطبقية للسلطة خليطا غير متجانس من العناصر : بعضها بلغ حد الخيانة والعمالة ، والبعض الآخر - بحكم الطبيعة المزدوجة للبرجوازية الوطنية - يسعى الى التهادن مع الامبريالية ويستमित في التوصل الى حل وسط معها ويحلم بان يلعب دور الشريك الاصفر لها في المنطقة ، والبعض الثالث لا زال يؤمن بالخط الناصري الوطني . وبالتالي ، فان الموقف الذي يزكيه الحزب الشيوعي

(١٢) هذا النص وبقية النصوص المأخوذة من البيان ، نقلا عن جريدة « السفير » اللبنانية عدد

١٩٧٥/٨/٤ ونشر الخاتمة الى ان البيان صدر رسميا في القاهرة بتاريخ يوليو (تموز) ١٩٧٥ .

المصري هو حرفيا « النضال من أجل ضرب القوى العميلة في الحكم التي تسمى لتنفيذ المخططات الامبريالية وتنحيثها واقصائها عن التحالف الحاكم - العمل على شل تردد القوى المترددة التي تميل ميلا متزايدا للتهادن مع الامبريالية - دفع وتشجيع العناصر والفئات الوطنية في السلطة الى مقاومة الاتجاهات الاستسلامية والاتجاهات التهادنية التي تصب الماء على حد سواء في طاحونة المخطط الاميركي في المنطقة » . وتصبح مهمات المناضلين - في ضوء هذا التحليل - هي كشف وفضح الاتجاهات الاستسلامية والتهادنية ، والموقف النضالي الموحد للقوى الثورية والوطنية على المستوى المحلي والعربي ضد المخططات والحلول الامبريالية والاميركية . وكذلك كشف وفضح الاتجاهات الساعية الى تخلي مصر عن مسؤولياتها القومية الرائدة في حركة التحرر الوطني العربية ، والتحذير من « الدعوة الى اسقاط النظام في مصر » باعتبارها دعوة يسارية مغامرة . ثم الدفاع النشط عن مكتسبات العمال والفلاحين وحشد الجماهير للتصدي لاي اعتداء عليها او انتهاك للحريات الديمقراطية . وايضا الاسراع في اقامة الحلف العمالي والفلاحي وبناء جبهة القوى الشعبية مستفيدين من الظروف المواتية التي تخلقها سياسة السلطة الحاكمة والتي تؤدي الى توسيع القاعدة الاجتماعية للجبهة . واخيرا اقامة اوثق العلاقات النضالية بين الحزب والجماهير (١٣) .

ويجدر بنا قبل الانتقال الى تقييم الحزب الشيوعي المصري لاتفاقية سيناء ان نتوقف قليلا عند موقف الحزب من السلطة القائمة . . فهذا الموقف يلقي بظلاله دون شك على نقد الاتفاقية ، خاصة وان التقرير المشار اليه لم يكن احتفالا باعادة تشكيل الحزب بل تحليلا سياسيا شاملا ومؤرخا في تموز ١٩٧٥ وقد جاء نقد الاتفاقية في ايلول من نفس العام اي بعد شهرين فقط . هكذا لا بد من تسليط الاضواء التالية - ولعلها تحفظات - على البناء الايديولوجي لتقرير الحزب حتى يتكامل في وعينا الموقف الشامل ليسار المصري من اتفاقية سيناء وبرنامجه النضالي ازاءها ، ومساهمة منا في حوار ديموقراطي واجب القيام مع فكر الحزب الشيوعي المصري في صورته الجديدة :

١ - ان القول بأن « ما يجري اليوم في بلادنا هو النتائج الطبيعية والمثقف للخط الذي تنتهجه السلطة الحاكمة في مصر بثبات منذ ١٥ مايو ١٩٧١ » يتعارض تماما مع القول بأنه « في أعقاب حرب أكتوبر ٧٣ ، وخاصة بعد زيارة كيسنجر الى المنطقة وتوقيع اتفاقية الفصل الاولى بين القوات ، وبعد انتهاج السلطة سياسة المراهنة على الحل الاميركي والانفتاح الاقتصادي ، انضمت قوى اجتماعية جديدة الى التحالف الحاكم » هي التي احدثت المتغيرات في مسيرة السلطة المصرية .

(١٣) النصوص مأخوذة من التقرير الرسمي المنشور في مجلة « اوراق ديموقراطية » - العدد المزدوج ٣ و ٤ لعام ١٩٧٥ ، ملحق : مجموعة وثائق هامة للحزب الشيوعي المصري .



ان التعارض بل التناقض بين التاريخ الأول ( ١٩٧١ ) والتاريخ الثاني ( ١٩٧٣ ) بالغ الخطورة .. لانه من ناحية يصيبنا بالبلبلة في تحديد هوية ما جرى عام ١٩٧١ ويكاد يمزق الصلة بين تلك الهوية وما جرى منذ ذلك التاريخ الى اليوم . ومن ناحية اخرى فانه يعني او يكاد صاحب المسؤولية الاولى - وهو عنوان احداث ٧١ - عن المضاعفات التي انتهت باتفاقية سيناء والتي يوحى هذا التعارض بانها من عمل الدين وثبوا الى السلطة بعد حرب ١٩٧٣ .

٢ - والرصد الموجز لمجموعة الارتدادات والانتكاسات التي سجلها التقرير للسلطة التي دعاها بالتحالف الحاكم ، تشكل في خلاصتها النهائية ومن حيث الجوهر انقضا سافرا على النظام الناصري السابق . رغم ذلك فبيان الحزب الشيوعي المصري يحذر من الدعوة الى اسقاط النظام الجديد دون ايضاح تفصيلي ومقنع لهذه الدعوة سوى انها يسارية مغامرة . وربما يتفق البعض مع هذه النتيجة ، ولكن ضمن سياق آخر غير الذي أورده التقرير والذي يقود قارئه حتما الى ضرورة اسقاط هذه السلطة . بينما جاء « النضال » محاصرا بعمليات الكشف والفضح وتوثيق العرى بين القوى الوطنية دون تحديد أيضا للهدف من هذه « المهمات » : هل تقود هذه التعرية للنظام الى توطيده ام لاسقاطه ، وهل ستقوم الجبهة الشعبية المفترضة بالتحضير لتسلم السلطة ام لتثبيت كيان السلطة القائمة .

٣ - ان هذا التشويش الفكري المثير هو انعكاس امين لما قدمه البيان مسن « تحديد غير محدد » لطبيعة السلطة طبقيا .. فهو تحديد ينتمي جوهريا الى العقلية اليمينية التي سادت بعض اوساط الشيوعيين المصريين في الستينات وقادتهم الى حل تنظيماتهم عام ١٩٦٥ . انه التحديد او التحليل الذي يتوهم الموضوعية كل الموضوعية في تبيان الفروق الشخصية بين أعضاء الشركة المساهمة في السلطة ، ليدلف الى القول بأن هناك أجنحة متميزة وشرائح لا يجوز وضعها في سلة واحدة . بعضها وطني والبعض الآخر عميل والبعض الثالث متردد بينهما ، ومن ثم يجب مساندة الوطني وفضح العميل وشل التردد عند المتذبذبين ( وهم كذلك بحكم الطبيعة المزدوجة للبرجوازية اي لاسباب أعم من الافراد وكان الآخرين ليسوا برجوازيين ، فكيف تم اعفاءهم من هذه الصفة الموضوعية جدا ؟ ) . ويبدو ان الطبيعة المزدوجة للبرجوازية هي طبيعة الذين قاموا بتحليل طبيعة السلطة المصرية بهذا المنهج المتردد . لان الموضوعية الحقيقية هي النظر الى خصوصية الواقع المصري الذي تتميز فيه رئاسة الجمهورية بموقع استثنائي من دائرة السلطة ، فالصلاحيات الدستورية المطلقة والجمع بين رئاسة التنظيم السياسي الوحيد ورئاسة الدولة ، يترتب عليها عمليا ان تتمركز « سلطة القرار » في يد واحدة ، ولا تفسح الا مجالا ضيقا وحيزا محدودا لمراكز الضغط والتأثير داخل « التحالف الحاكم » .. فهو ليس كالتحالفات الجبهوية المعروفة في التاريخ

السياسي ، وانما هو أقرب ما يكون الى تحالف العائلة البطيركية الواحدة بقيادة « الاب » الذي له في النهاية « الكلمة الاخيرة » .

هذه « الكلمة الاخيرة » التي ندعوها سياسيا بالقرار ، هي التي ينبغي ان تكون - خاصة لدى الماركسيين - موضع التقييم . . فالقرار الرئاسي الذي يجيء بمباركة مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء ، هو الجدير بالتحليل وليس « الاشخاص » او تاريخهم او نواياهم الباطنة . ان هذا القرار هو الذي يغير المجتمع نحو القطاع الخاص او العام ، نحو مجانية التعليم او الى الجامعة الاهلية ، نحو تملك الارض للفلاحين او نقلها الى الباشوات ، نحو الاتفاقيات المنفردة مع العدو او حرب التحرير . هذا القرار هو الذي يكشف هوية السلطة التطبيقية ، فالسلطة ليست حاصل جمع أعضاء الحكومة او المجلس النيابي او التنظيم السياسي ، ليست ايضا القاسم المشترك الاعظم بين اصولهم الاجتماعية او طموحاتهم السياسية . ولكن السلطة - ببساطة شديدة - هي مركز التقرير ، هي القرار في التشريع والتنفيذ . ان وجود مجموعات من الليبراليين الى جانب « الرئيس » في الولايات المتحدة ، لا يغير مطلقا من الطبيعة الاحتكارية للنظام الاميركي . بل ان وجود حزب العمال البريطاني في قمة السلطة لا يغير على الاطلاق من الطبيعة الرأسمالية للنظام البريطاني . كذلك فان وجود ماركسي قديم او ناصري سابق او حتى حالي في الحكومة المصرية او مجلس الشعب او اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، لا يضيف كثيرا او قليلا - خاصة في العالم الثالث وخاصة في الوطن العربي وخاصة في مصر - الى طبيعة السلطة التطبيقية حيث يصبح القرار هو عنوانها .

ان التقييم الموضوعي السليم لقرارات السلطة المصرية الراهنة منذ انقلاب ٧١ الى اتفاقية سيناء عام ٧٥ هو وحده الذي يمنحنا المعرفة الامينة بالهوية التطبيقية لهذه السلطة . واذا قادنا هذا التقييم الى ان هذه السلطة تمضي في خط مضاد لمصلحة الشعب والوطن والامة ، فان ذلك لا يقودنا مباشرة الى المناذاة باسقاطها . . لا لانها غير جذيرة بالسقوط ، ولا لأن « البديل » أكثر رجعية ، وانما بسبب موازين القوى الداخلية والعربية والدولية التي تتحكم فسي « التغيير » ووسائله . دون ان يقودنا ذلك ايضا لحظة واحدة الى بليلة المناضلين وتشويشهم بوهم نظري مجرد عن « تعدد الاجنحة » داخل السلطة وبالتالي « تعدد المواقف » منها .

غير ان هذه التحفظات لا تنفي الاهمية الكبيرة لمعارضة الحزب الشيوعي المصري للسلطة القائمة من منبره التنظيمي المستقل ، وفي الظروف الصعبة للعمل السري . كما انها لا تنفي الاهمية الاكبر حجما لنقده المدروس الذي أصدره غداة التوقيع على اتفاقية سيناء . انه على النقيض من « التيار الثوري » يقول في بيانه ( السري ) المعنون « اتفاقية سيناء خطوة اخرى على طريق التهادن » :



● « ان الحزب الشيوعي المصري اذ يعلن رفضه القاطع لاتفاقية فصل القوات بين مصر واسرائيل وادانته لما انطوت عليه من تراجعات عن الخط الوطني التقدمي، يدعو الجماهير الشعبية للتعبير عن معارضتها وتسجيل رأيها فسي اجتماعات التنظيمات الجماهيرية . . كما يدعو الى رفض مظاهر التأييد المفتعلة التي تنظمها السلطة لتأييد الاتفاقية » .

● كما يدعو الى تكثيف النضال لحمل السلطة « على العدول عن خط التراجع ووقف سياسة التنازلات والتخلي عن أوهام الحلول الاميركية المنفردة والالتزام العلني بالتضامن مع أية جبهة عربية تدخل في صدام مع اسرائيل » .

● « ويطالب الحزب العناصر الوطنية في السلطة باعلان موقفها وتحديد موقعها من خط التهادن والتراجع خاصة وان توقيع الاتفاقية قاطع الدلالة على تصميم الجناح العميل في السلطة بالتنسيق الكامل مع الجناح المتهاذن على المضي قدما وحتى النهاية في طريق الانتكاس في السياسة الداخلية والعربية والدولية » .

● « ان اتفاقية فصل القوات تقدم الدليل القاطع على ان الركض وراء سراب الحل الاميركي والسعي لحل مشاكل التحرر الوطني بالاعتماد على حسن نوايسا الامبريالية الاميركية وبمعزل عن الحلفاء الطبيعيين لحركة التحرر الوطني يؤدي الى السقوط في برائن مخططات الامبريالية » .

● « . . ولكن الحزب الشيوعي المصري يثق ثقة مطلقة بأن الشعب المصري العظيم يسجله الحافل بالنضال ضد الاحلاف الامبريالية وفي اسقاط الاتفاقيات المشبوهة هو السد العالي الشامخ القائم في وجه أية حلول استسلامية » ( المقتطفات عن نص البيان المنشور في مجلة « الانتصار » السرية ونسي « اوراق ديموقراطية » العدد المشار اليه سابقا ) .

وليس من العسير القول بأن هذه المعارضة لاتفاقية سيناء هي التطبيق العملي للخطوط النظرية الواردة في تقرير السكرتارية المركزية السالف الذكر . ولا شك ان البيان في هذه الصياغة اوفر حظا من الوضوح والجدرية من نقد الظليعة . انه على الاقل يصل الى نتيجة خطيرة مؤاها ان الجناح **العميل** في السلطة بتنسيق كامل مع الجناح المتهاذن مصممان على المضي قدما في طريق الردة . ولكن تبقى نقطة الضعف المنهجية الخطيرة والقائلة بتعدد الاجنحة في السلطة . وهي النقطة التي تحاصر النضال ضد اتفاقية سيناء بمجرد الامل في الجناح الوطني **لعله** يحسم موقفه ويحدده ويعلنه تبرئة للذمة و « المسؤولية التاريخية » ! وهكذا يتحدد مسار المعارضة النضالية للاتفاقية في ثلاث وسائل هي : تشجيع الشعب على التعبير العلني عن معارضتها ، ومناشدة العناصر الوطنية ( ويبدو انها هي الاخرى

أصبحت مترددة ) ان تحسم موقفها ، والثقة المطلقة في الجماهير التي سبق لها ان أسقطت الاتفاقيات المشبوهة .

واذا ضممنا الصوت في ضرورة تعبير الشعب عن معارضته - وقد فعل -  
واذا غرضنا النظر عن « العناصر الوطنية » التي يبدو أنها لم تحسم موقفها حتى هذه اللحظة ، ولعلها على عكس ما يتصوره اصحاب البيان قد حسنته منذ امد بعيد ، على غير النحو الذي توهموه . . فانه يبقى لنا الثقة فسي جماهير الشعب المصري ذات التاريخ العريق في اسقاط الاتفاقيات المشبوهة . هنا لا بد من التساؤل : ما هي الترجمة السياسية لهذه الثقة ، وما هو برنامجها النضالي ؟ وهل هو الاعتماد على المجهول والانتفاضات العفوية للجماهير ، وكأنه قدر ميتافيزيقي ان تهب فجأة وتسقط الاتفاقية التي لم تعد مشبوهة بل مدموغة ؟ ام ان هذه الثقة تحتاج الى « برنامج عمل » يشرح للجماهير : كيف يمكن اسقاط الاتفاقية دون اسقاط النظام ، فالبيان يدعو الى تكثيف النضال لحمل السلطة على التراجع عن خط التراجع .

ان بلبلة الكوادر المنظمة بالتشويش الايديولوجي حول هوية السلطة قد انعكس كاملا على معارضة الحزب لاتفاقية سيناء ، وبالتالي على فكر الجماهير وسلوكها . بدلا من ان تكون ايديولوجية الحزب وتوجيهات بوصلة هادية وسط الانواء ، واطارا يضبط حركة الجماهير في اتجاه واضح تعرف فيه مواقع اقدامها والى أين تسير . وهو الدور التاريخي للطلائع المنظمة ، خاصة في بلد كمصر حيث الانتفاضة العفوية ما زالت ترجع كفة التنظيم بما لا يقاس .

ولا ريب في ان ذلك كله يعكس تكوين الحزب وظروف اعادة تشكيله ، حيث تبدو الاكثرية المرجحة من اعمدته تنتمي الى المدرسة الشيوعية المصرية القديمة ذات الاتجاه اليميني في تقييم السلطة والموقف منها . ولكن مجرد اعادة تشكيل الحزب - اكرر للمرة المائة - وكونه يضم اكبر هيكل تنظيمي للشيوعيين المصريين ، يضع معارضته الحاسمة لاتفاقية سيناء موقعا لا يقل اهمية عند الشارع - اليسار ، من نقد الطبيعة العلني .

غير ان التنظيمات اليسارية السرية سبقت وتلت تشكيل الحزب الشيوعي الجديد . وايا كان حجم هذه التنظيمات فانها تدل من ناحية على صفة « التشرذم » التي ورثتها الاتجاهات اليسارية الجديدة عن الماضي القريب والبعيد ، كما تدل من ناحية اخرى على تعدد التيارات بين الشيوعيين المصريين من النقيض الى النقيض ، وغلبة المثقفين على قيادة هذه التيارات . وتنظيم « حزب العمال الشيوعي المصري » هو اكثرها يسارية منذ اصدار مجموعة من الموضوعات كتبت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ تحت عنوان « طبيعة السلطة وقضية التحالف الطبقي » .



وفي هذا الكتيب مقولات صحيحة منهجيا كالقول ان « البرجوازية لا يمكن ان تنجز ثورتها حتى النهاية ، فهي تترك الكثير من بقايا العلاقات الاقطاعية بالريف وانعكاساتها الايديولوجية ومؤسساتها السياسية لتستخدمها في تكثيف استغلال البرجوازية واحكام قبضتها ، كما لا تعرف التصفية النهائية للعلاقات مع السوق الاستعمارية ولا تكف عن اقامة علاقات جديدة مع الاستعمار في علاقات القسوى المتغيرة . لذلك فان استكمال الثورة البرجوازية والسير بها لنهايتها تصبح مهمة ملقاة على عاتق الطبقة العاملة ، ولكن حجم هذه المهمة وطبيعتها يتعدان بها عن ان تكون مهمة استراتيجية ، فالسلطة من الناحية الاساسية تنفرد بها البرجوازية ، والعلاقات السائدة في الاقتصاد والسياسة والفكر هي علاقات برجوازية وذلك يجعل طبيعة الثورة القادمة اشتراكية من زاوية مضمونها الطبقي ومهامها الرئيسية ، ويحتم من ناحية اخرى استكمال الثورة البرجوازية كمهمة تكتيكية ملقاة على عاتق الثورة الاشتراكية ، فلا يستوجب هذا الاستكمال مرحلة تاريخية كاملة » (١٤) . وباستثناء مصطلح « البرجوازية البيروقراطية » الذي يحتاج الى مراجعة « طبقية » لتوصيف البرجوازية المصرية الحاكمة ، فان الفقرة التالية تنطوي بغير شك على نبوءة علمية تقول « ان البرجوازية البيروقراطية التي تبني اقتصادا رأسماليا في عصر اضمحلال الرأسمالية العالمية في مواجهة تناقضاتها القاتلة الناشئة عن طبيعتها الاستغلالية ، عن أزمة نموها ، لذلك فاحتمالات الردة الوطنية وظهور قنوات مختلفة للاتصال بهذه الكتلة او تلك من الكتل الامبريالية المتناقصة تزايد ، وفي نهاية منمرجات السياسة التهادية التي لا تستبعد حدوث مساومات عالية الصوت ومناوشات نظامية مسلحة مع اسرائيل وبيانات شديدة اللهجة موجهة ضد الاستعمار الاميركي ، يلوح الارتباط بالاستعمار العالمي نتيجة حتمية للنمو التلقائي للرأسمالية المصرية ، وهو ارتباط يختلف عن العمالة القديمة » (١٥) .

وفي ١٣/٩/١٩٧٥ اصدر « حزب العمال الشيوعي المصري » بيانا تفصيليا شاملا بعنوان « فلنقاوم استسلام النظام المصري امام الاستعمار الاميركي واسرائيل » يدين فيها بكل شدة « اتفاقية الخيانة التي تمت » على حساب الشعب المصري والامة العربية والشعب الفلسطيني ، ويرى « ان حرب اكتوبر لم تغير من الناحية الاساسية واقع هزيمة ١٩٦٧ » . والسلطة الراهنة ليست الا « استمرارا لخط استسلامي مترابط الحلقات » ، وخطر ما في الحلقة الجديدة هو الانفراد والتخلي عن بقية الاراضي العربية وقضية فلسطين ، وكذلك الوجود الاميركي في سيناء . ومن ثم يصبح الموقف الاستراتيجي هو **الاطاحة الثورية بالسلطة البرجوازية المصرية** . اما الموقف المرحلي فهو النضال ضد التسوية الاميركية ،

(١٤) المرجع المذكور في النص ( الناشر والتاريخ النشر مغلان ) ص ٧٢ و ٧٤

(١٥) المصدر السابق ص ٧٨

نضال الشعب المصري. جنباً الى جنب مع القوى الثورية العربية باعتبار ان اتفاقية سيناء ليست خيانة وحنية اقليمية بل خيانة قومية شاملة ، وتحذير القوى الثورية من الارتباط بالمخازر العربية والاحتفاظ باستقلاليتها في وجه الانظمة المتخاذلة . ومن واجب القوى الثورية العربية فضح النظام المصري أمام جماهيرها واحاطتها بالحقائق حتى يمكن استقطابها الى جانب الصمود المصري ضد كارثة الاستسلام (١٦) .

ولا أحد يختلف حول المعاني العامة ورؤوس المسائل المطروحة في هذا البيان، الا ان النتوء اليساري يتضح في سياق التحليل من جملة نقاط :

**النقطة الاولى** هي تعبير « البرجوازية البيروقراطية » . وهي تشبه من قريب التعبير القديم « البرجوازية العسكرية » في كون المصطلح يختصر إحدى صفات البرجوازية ويعممها على السلطة متجاهلاً الوظيفة الاقتصادية لهذه الشريحة ودورها في الانتاج او بطفلها عليه . وإذا كان المقصود بالبيروقراطية هو مجموعة كبار المسؤولين في الدولة واجهزتها التشريعية والتنفيذية ، وإذا كان الهدف هو التمييز بين الرأسمالية القديمة والرأسمالية الجديدة ، فان صفة البيروقراطية لا تعكس هنا الفئات الطفيلية والكومبرادورية التي لا تحتل مكانا مباشرا في أجهزة الدولة ، ولا تعكس ازدهار القطاع الخاص التقليدي ، ولا تعكس الرأسمالية الزراعية التي قد يكون بعض رموزها من الفئات البيروقراطية ولكن صفتهم الطبقية تكتسب أصلا من دورهم المباشر في الانتاج الرأسمالي . وهكذا فان التعميم اليساري الكامن في مصطلح « البرجوازية البيروقراطية » يؤدي في السياسة العملية إلى نتائج يمينية ؛ لان اختصار هوية الطبقة المهيمنة على السلطة ، يختصر بالضرورة وسائل النضال ضد الشرائع الواقعية المتمركزة في مختلف مرافق السلطة والتي تنتمي الى مختلف نشاطات الرأسمالية المصرية القديمة والجديدة . ومن ثم فان تعبير « البرجوازية البيروقراطية » يؤدي حقا الى طمس المعالم الطباقية ولا يحدد الهوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام .

**النقطة الثانية** تتعلق بالهدف الاستراتيجي لتنظيم « حزب العمال الشيوعي المصري » وهو اسقاط السلطة الراهنة . والمعروف ان لكل استراتيجية خطواتها التكتيكية . فما هي تكتيكات الاسقاط المرحلية التي يمكن لحصيلتها في المدى البعيد ان تثمر بسقوط النظام ؟ وهل هذا السقوط سيتم عفويا تلقائيا عشوائيا ، ام ان هناك قوى اجتماعية وطلائع منظمة سوف « تبادر » الى هذا الاسقاط بهدف الاستيلاء على السلطة . واذاً فما هي المبادرات التكتيكية لهذه القوى ، ومن تكون ، وما هو برنامجها البديل ؟ جميعها أسئلة بلا جواب .

(١٦) من العدد الاول من مجلة « الشيوعي المصري » - تشرين ٢ ، ١٩٧٥ ( ص ٣٠ - ٤٥ ) .



**النقطة الثالثة** هي خطورة عدم التمييز بين ما قبل وما بعد ١٥ مايو - ايسار ١٩٧١ فتحليل « حزب العمال الشيوعي المصري » لا يوحي بأن ثمة انقلابا نوعيا قد حدث عام ١٩٧١ فهو يربط بين الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وقبول التوقيع على اتفاقية سيناء كسلسلة متصلة الحلقات . اي ان تغيرا في السلطة لم يحدث . وهو خلط يساري يؤدي في مجمله الى نتائج يمينية فادحة . فالمساواة بين السلطة الناصرية والسلطة الجديدة يستبعد على الفور من جبهة التحالف الشعبي الوطنية قطاعات واسعة من الجماهير المستفيدة من القطاع العام والاصلاح الزراعي ، اي جماهير « الناصرية » فضلا عن « الجماهير الناصرية » المنظمة . وهذا منطق يساري يرى الواقع بنظرة احادية الجانب تبالغ في قوة اصحابها وفي ضعف سواهم . بينما يهاجم التحليل السلطة الراهنة في مواقع اخرى ، بمنطق الدفاع عن مكتسبات العمال والفلاحين والعلاقات المصرية السوفياتية وغيرها مما يمكن تسجيله رصيذا لا ينسب للسلطة الناصرية السابقة .

ان عدم التمييز بحسم بين ما قبل وما بعد ١٥ مايو ١٩٧١ هو اخطر ما جاء في تحليل هذا التنظيم لاتفاقية سيناء سواء على الصعيد النظري او على صعيد العمل النضالي اليومي داخل مصر وخارجها . انه ، ايدولوجيا ، تسطيح لحركة السلطة المصرية ونموها ، وتقييم اعتباطي بالغ العنف للسلطة الناصرية خلال ١٨ عاما ، وتحليل مبتسر لواقع الهزيمة في ٦٧ والحرب في ١٩٧٣ . وهو ، نضاليا ، يستنفر الى جانب الجبهة المعادية قوى ثورية عربية ودولية تناوىء اتفاقية سيناء من منطلقات اقرب الى الناصرية .

غير ان هناك وجها ايجابيا لامعا في تحليل « حزب العمال الشيوعي المصري » لا يجوز تجاهله بل التأكيد عليه وتطويره دائما ، هو الاطار العربي الذي تفرضه اتفاقية سيناء سلبا وايجابا . . ذلك انه اذا كانت السيادة الوطنية المصرية قد مست في الصميم من أهوال هذه الاتفاقية التي تقيد حركة العسكرية المصرية في تحرير الارض ، بالاضافة الى الوجود الاميركي على اراضيها وبقاء اجزاء واسعة من سيناء تحت الاحتلال ، فان السيادة القومية للوطن العربي لم يكن جرحها اقلل اتساعا . انها ليست مجرد « اتفاقية منفردة » تتيح للعدو مجالا اوسع في الضغط على بقية الجبهات ، وليست مجرد « انتهاء حالة حرب » بين مصر واسرائيل تحول دون المشاركة المصرية الفاعلة في اية معركة يخاطر بها العدو ضد دولة عربية اخرى . . بل هي اكثر من ذلك وخطر ، اذ تطوي ملف القضية الفلسطينية عتيد الحدود التي يقبل بها ويضغط عليها العدو المزدوج ، كما انها تتيح للاستراتيجية الاميركية مجالا اوسع لحركة التجسس على الشرق العربي باكماله بالسماح لاجهزة الانذار المبكر وقادتها الاميركان ، مما يهدد الامن العربي عموما والفلسطيني تهديدا مباشرا .

ان هذه الآثار « العربية » المترتبة على اتفاقية سيناء « المصرية » انما توحد

النضال اكثر من أي وقت مضى بين قوى الثورة المصرية وقواها العربية ، توحيدا عضويا كاملا ، استراتيجيا وتكتيكيا على السواء . انه لم يعد نضالا مشتركا بل نضالا واحدا . وهو المعنى الذي يوحى به تركيز « حزب العمال الشيوعي المصري » على الاهمية القصوى لنضال الثوريين العرب ضد اتفاقية سيناء بسدأ بتنوير الجماهير العربية في كل مكان بدور هذه الاتفاقية في حياتهم المباشرة ومستقبلهم المباشر ، وانتهاء بالتعبئة المنظمة للعمل على اسقاط هذه الاتفاقية .

ويبقى التيار الاخير الذي تعبر عنه نشرة « التضامن » التي تصدرها لجنة التضامن مع الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية ، بالتعاون مع المناضلين الوطنيين في مصر . ومن الواضح انها منبر تنظيمي مستقل . وبتوقيع « طارق » وتحت عنوان « فلنستخلص الدروس الصحيحة » يقول الكاتب « الآن ينبغي استخلاص النتيجة الوحيدة الصحيحة ، وهي ان الموقف النضالي السليم يجب ان يجعل هدفه اسقاط طريق التسوية الاميركية الصهيونية اليمينية العربية - وليست هناك تسوية أخرى بديلة - والحشد والتعبئة من أجل حرب التحرير الوطنية الشاملة والطويلة الامد » (١٧) . ولعل هذه الاسطر القليلة - ايا كان حجم التأثير الذي تمارسه نشرة التضامن وتنظيمها المصري - قد وضعت كلا اليدين على مفتاح الحل النضالي الوحيد الممكن للزمة التي ولدت اتفاقية سيناء في الصف العربي . . فالحرب العربية الجديدة هي القادرة على تصحيح الوضع المأساوي الذي خلفته اتفاقية سيناء .

وبهذه الرؤية الواضحة والحاسمة مما يقول « طارق » في المقال نفسه « ان انقلاب ١٥ مايو - ايار ١٩٧١ قد تم على ايدي القوى اليمينية الموالية لاميركا والتي كانت قد بدأت الاعداد له منذ عدوان ١٩٦٧ ، وقد تم هذا الانقلاب أساسا بهدف تحقيق الارتداد عن الخط الوطني وعن خط التقدم الاجتماعي ، واي تفكير آخر ليس الا ضربا من الاوهام يلحق افدح الاضرار بنضال الجماهير » . وفي تقديره ان هذه المنطلقات هي اكثر الخطوط السياسية نضجا واعمقا صوابا رغم انها لا تميل الى التفصيل احيانا كثيرة ، ورغم انها - على الصعيد التنظيمي داخل مصر - قد لا تشكل وزنا يضاهي بقية التنظيمات .

انها على أية حال في « رسائل الى المناضلين المصريين » قد بادرت الى صياغة المؤشرات العامة لخط سياسي سليم وبرنامج وطني ديمقراطي واقعي وجبهة وطنية ديمقراطية واسعة ، مما يشكل في مجمله مشروعا قابلا للحوار حول اخطر القضايا والمهام الملقة على عاتق اليسار المصري . والكراسة التي بين ايدينا ليست مؤرخة وتحمل رقم ( ١ ) والموضوعات الثلاثة المطروحة للنقاش بتوقيع « طارق » .



يقول ان بلادنا تمر بمرحلة « استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية » وأن ذلك يعني في المحل الاول « حل القضية الزراعية حلا ثوريا » وتحرير الارض المحتلة والغاء كل الاتفاقيات التي عقدت حسب شروط العدو الصهيوني والامبريالية الاميركية وتصفية كل مظاهر وركائز النفوذ الاستعماري الجديد للامبريالية الاميركية والرجعية النفطية العربية » (١٨) .

و « الاطاحة بسلطة التحالف الرجعي الحالية واقامة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تلعب فيها الطبقة العاملة وحزبها الطليعي دورا قياديا نشيطا » (١٩) . ثم يعرض لبرنامج تفصيلي من نقاط عامة يختتمه بالقول « ان التحرك المخطط والمنظم بين هذه القطاعات الثلاثة : العمال والفلاحون والطلاب والمثقفون ، هو الذي يمكن ان يحدث هزة قوية في بقية القطاعات الاجتماعية ، ويعيق لديها الاهتمام بقضاياها الفتوية ، وبالقضايا الوطنية العامة ، ويحفزها الى التحرك ، والى تنظيم صفوفها من اجل الدفاع عن مصالحها . ان قطاعات واسعة من المثقفين الذين يكتفون من الاحداث بموقف المراقب سينجذبون الى ساحة العمل السياسي المنظم ، وفي قواعد المهنيين : مدرسين ، أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، والمهندسين والاطباء والمحامين والصحفيين . . الخ ستتلور اتجاهات منظمة او شبه منظمة وقد تتخذ شكل احزاب سياسية تعبر عن مواقف هذه الفئات سواء من قضاياها الفتوية او من القضايا الصغيرة ( موظفين وحرفيين ومنتجين صغار ) وبعض المنتجين الوطنيين الذين لا مجال لهم للارتباط برؤوس الاموال الاجنبية ولا صلة لهم باعمال السمسة والمضاربة والوساطات لتعبر بشكل او آخر عن مطالبها ومواقفها السياسية . ومن جماع هذا التحرك المنظم حزبييا في بعض جوانبه ، والمنظم جماهيريا ( ان في لجان جماهيرية ) في جوانب اخرى ، والذي يأخذ شكل تيار ليست له اطر تنظيمية واضحة في بعض القطاعات ستبرز الجبهة الوطنية الديمقراطية » (٢٠)

ولقد آثرت ان انقل هذا النص المطول لانه « التفصيل » العملي لكيفية ضبط الحركة الفتوية للشارع - اليسار ، في مواجهة الثورة المضادة ، وكيفية تحويل الابداعات الخلاقة للشارع الشعبي الى اطر جهوية قادرة على الفعل . بل ويصل هذا « التفصيل » للعمل النضالي الى هذه الصيغة الرفيعة من التفكير النظري ، حيث يقول الكاتب « ان العمل من اجل بناء الحزب ، وبناء الحلف العمالي - الفلاحي يجب ان يسير جنبا الى جنب مع العمل وسط الفئات الاجتماعية الحليفة . وهناك تأثير جدلي بين العمليتين : بناء الحزب والعمل بين العمال والفلاحين يستنهض الحركة السياسية بين الفئات الاخرى ، والعمل السياسي بين الفئات الاجتماعية

(١٨) رسائل الى المناضلين المصريين - ص ٢٢

(١٩) المصدر السابق - ص ٢٤

(٢٠) المصدر السابق ( ص ٥٤ )

الحليفة يوسع من نطاق النضال الديمقراطي الذي يخلق بدوره مناخا مواتيا للاسراع في وتأثر عملية بناء الحزب وبناء الحلف العمالي - الفلاحي ، وكلما تعمق المناخ الديمقراطي وتوسع كلما تعاضمت الحماية التي تحيط بعملية بناء الحزب وبناء الحلف العمالي الفلاحي ، وكلما تعددت القنوات التي من خلالها يستطيع الحزب ان يكتشف ويستوعب العناصر الطليعية هنا وهناك ليفني بها صفوفه » ( ٢١ ) .

### ★ ★ ★

تلك هي خلاصة الفكر الماركسي المنظم وذاك هو عمله السري ، فماذا نستطيع ان نلاحظ على تياراته وعلى الاتجاه العلني الديمقراطي الصادرة اصوله عن الماركسية ايضا ، وكذلك التيارات الاخرى وفي طليعتها الناصرية ؟

نلاحظ ان الحزب اليساري المصري لا زال جنيئا ، فاعادة تشكيل الحزب الشيوعي المصري مجرد نواة لتجمع المناضلين الماركسيين ، والناصريون من جانبهم لم يبلوروا هيكلًا تنظيميًا قادرًا على استقطاب كافة اتجاهاتهم . ولا زال الشارع العفوي هو سيد النضال المصري بكل ايجابيات هذه العفوية وسلبياتها على السواء . ولعل اولى هذه السلبيات هي ان انضاج البديل القادر على الغاء اتفاقية سيناء بما تعنيه ستراتيغيا وعسكريا وسياسيا ، سوف يحتاج الى وقت طويل . . فعلى الصعيد السياسي لن يكون لشعار « الاطاحة بالسلطة الراهنة » رنينًا واقعيًا لدى الجماهير ، الا حين تصبح الجبهة الشعبية القادرة على تصحيح مسيرة البلاد في مستوى الفعل لا في مستوى النظر . وهذا لن يتيسر تحقيقه الا بوحدة اليسار وانفتاحه الايجابي على مبادرات الشارع العفوية .

والتأمل في الخطوط السياسية لليسار الماركسي مثلاً يدرك على الفور ان عناصر التكامل لا تقل أهمية ولا فاعلية عن عناصر التعارض مما يطرح جدلاً ودون ابطاء مهمة المهام في توحيد المناضلين الماركسيين فكرياً وتنظيمياً وعلى اساس ابعاد ما تكون من ميراث الحركة الشيوعية المصرية في التمزق والتشردم . وتقع المسؤولية الاولى في هذا الصدد على عاتق « الحزب الشيوعي المصري » .

والتأمل في الخطوط السياسية لليسار الناصري يدرك على الفور ان عناصر التكامل - في مواجهة اتفاقية سيناء بكل ما تعنيه من خطوات الردة - هي العناصر الأكثر حسماً ، وهي الاساس الموضوعي الذي يصلح نقطة انطلاق للتجمع الجبهوي للشارع - اليسار .



ويبقى أن اتفاقية سيناء ليست نهاية الشوط عند السلطة المصرية ، بل هي نقطة التحول الاستراتيجية عن النظام السابق فقط ، وإن سباق الزمن في المدى القصير يجري لحساب المعادلة المصرية الاسرائيلية الاميركية . . فما هو الجدول الزمني المضاد ؟ وقبل اعداد هذا الجدول ما هي الاستراتيجية العامة المضادة للثورة المصرية المضادة ؟





## القسم الثالث

الثورة المضادة تواجه «الأنقي»

# الفصل الأول

## اليمن الديني يشهر السلاح

### ١ - المسألة الدينية والثورة

ربما كان عام ١٩٥٤ هو أكثر الأعوام إثارة وحسما في تاريخ الثورة الناصرية: ففيه تبلور الصراع على السلطة وبلغ الذروة، ووقعت المواجهة الشاذة بين العمال والمثقفين، واطلق الرصاص على جمال عبد الناصر، وظافت بالشوارع لافتات تنادي بسقوط الديمقراطية، وضرب قاضي القضاة في مجلس الدولة، وشنق ستة من اقطاب الاخوان المسلمين ودخل منهم السجن والمعتقلات أكثر من ستة عشر الفا، وعقدت محاكمات عسكرية بأسماء « محكمة الغدر » و « محكمة الشعب » و « محكمة الثورة » لغالبية الزعماء السياسيين في العصر الملكي السابق . . . مما لا يمكن ان تنساه ذاكرة المصريين عن ذلك العام الخطير في حياتهم، حيث تعلق انفاسهم بدافع اكبر من الفضول بسؤالين عن الماضي والمستقبل: كيف كانت تحكم مصر، وكيف ستحكم مصر؟

غير ان أبرز ايام ذلك العام المثير لا يكاد يذكره غالبية المصريين، رغم انه اكثرها احتفالا بالفرائب التي تصل الى حد التفرد والاستثناء في التاريخ المصري الحديث، اذ قام خمسة شبان مسيحيين مسلحين باقتحام بطيركية الاقباط الارثوذكس التي تحتل شارعا صغيرا متفرعا عن شارع كلوت بك (١) فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم - وهو محام يبلغ من العمر ٣٤ عاما في ذلك الوقت ويدعى ابراهيم هلال - برفقة ثلاثة الى القصر البابوي. كان الوقت فجرا، بين الرابعة والخامسة صباحا، فلم يبذل الحرس الخاص للبابا يوسف الثاني اية مقاومة والنوم يعقد جفونهم. واخيرا وصل الشباب الاربعة الى غرفة نوم البطيرك.

---

(١) يبدأ من ميدان باب الحديد ( محطة القاهرة الرئيسية ) وقد أصبح فيما بعد شارع ابراهيم باشا ( ابن محمد علي ) واخيرا أصبح شارع الجمهورية. ولكن الناس لا يدرونه حتى الان الا بملك الاسم القديم للطبيب الفرنسي الذي انتدبه محمد علي في القبرن الماضي لتحديث الجهاز الصحي المصري، وانعم عليه بترتبة البكوية. وقد ألف كلوت بك كتابا هاما عنوانه « لحة عن مصر »



ورغم ان تاريخ الكنيسة الوطنية المصرية قد حفل بالبابوات المرتبطين بالعمل السياسي ، غير ان واحدا منهم لم يوظفه المسدس من نومه يوما . فاذا علمنا ان الانبا يوساب لم تكن له اية علاقة من قريب او من بعيد بالسياسة ، نستطيع ان نتصور الرجل العجوز وقد تخيل الامر كله مجرد « كابوس » مزعج . ولكنه حين جلس على فراشه وفرك عينيه بين مصدق ومكذب لما يرى ، ايقن بعد قليل انه لا يحلم ، وان « لصوصا » تجرؤوا على الحرم البابوي (٢) . ولكنه فوجيء بالشباب يمهلونه خمس دقائق في حضورهم ليرتدي ثيابه . وما ان فعل حتى قدموا اليه « وثيقة تنازل عن العرش البطريركي » ليقوم بتوقيعها ، ووثيقة اخرى يأمر فيها المجمع المقدس والمجلس الملي العام للاجتماع والاعداد لانتخابات بابوية جديدة ، والتوصية باعادة النظر في « اللائحة الانتخابية » المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية المسيحيين الارثوذكس المصريين ان يشاركوا في عملية الانتخاب . وبعد ان قام يوساب الثاني بتوقيع الاوراق المطلوبة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجي ، ولم يكن قد استيقظ احد من الرهبان المقيمين في جناح آخر ، وكان الحرس الداخلي والخارجي وقد افاق تماما في ذهول لا يستطيع ان يتحرك ، كما كان الاتصال التليفوني قد قطع . وعند الباب الرئيسي كانت هناك عربية سوداء فارهة ، فتح احدهم بابها الثاني من جهة اليمين الى الخلف ودخل قبل البطريرك ، ثم طلب من البابا ان يتفضل مفسحا مكانا لثالث . وفي مقعد السائق جلس احدهم والى يمينه زميله الذي طلب اسدال الستار على الزجاج الخلفي . اما قائد المجموعة فقد اخذ الاوراق واعطى إشارة التحرك ، فمضى السائق على الفور ، واختفى هو .

كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبا ، وامثال هذا الحي الشعبي تبكر في فتح محلاتها ومقاهيها ، ويردح الترام بالعمال الداهبين الى مصانعهم ، وتمتلئ الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والداهبين الى بقية انحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة . ولان الناس كانت تسأل عن أشياء اخرى لا علاقة لها بالبابا او غيره من رجال الدين ، فان « الحادث الاستثنائي » لم يشعر به احد طيلة ثلاث ساعات . فحتى الحراس الذين افرج عنهم ، بمجرد تحرك السيارة ، لم يفهموا ما حدث تماما ، ولم يحاولوا تعقب المحامي الشاب الذي استاجر امامهم تاكسيا ومضى به ولم يكلف احدهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة ، او ايقساط احد « الآباء » النائمين .

وفي التاسعة صباحا كان البابا يوساب الثاني قد وصل بمرافقيه الى دير

---

(٢) الكنيسة المصرية كنيسة بابوية ، بمعنى انها لا تتبع مركزا دينيا اعلى خارج البلاد ، بل كانت حتى وقت قريب ولا زالت جوئيسيا تشرق على الكنيسة الحبشية ، والبطريرك المصري هو « بابا الاسكندرية والخمس مدن الغربية » اشارة الى سلطانه على كنائس غرب مصر قبل الفتح الاسلامي .

وادي النطرون قرب بحيرة مريوط غرب الاسكندرية في الصحراء . وقد فوجئت  
رئاسة الدير والرهبان بـ « سيدنا » كما ينادونه وهو « يزورهم » بغير موعد  
سابق ودون موكب رسمي تقليدي ودون مرافقة اكليريكية عالية الرتبة الكهنوتية  
وفي وقت ابعد ما يكون عن مواسم الصوم أو اعياد القديسين . ولا بد انهم  
دهشوا للوجوه « الغريبة » - العلمانية ، اي التي لا يرتدي اصحابها الثياب  
الدينية - التي تحيط به . ولكن احدهم بادر رئيس الدير قائلا : البابا مريض  
قليلا وسيرتاج عندكم . وركب مع زملائه السيارة وقفلوا راجعين دون اي تفسير  
آخر .

وفي الوقت نفسه كانت معظم كنائس القاهرة والاسكندرية والمحافظات  
الرئيسية في مصر ، وكذلك دور الصحف ووكالات الانباء قد تلقت بيانا عن « جماعة  
الامة القبطية » يعلن تنازل البطريرك المصري عن العرش ويندد بالفساد الذي عم  
ارجاء الكنيسة في عهده ، ويدعو الى انتخابات عاجلة يشارك فيها « الشعب  
القبطي » ويطلب من الحكومة الا تتدخل « في شؤون الاقباط الداخلية » . وينتهي  
البيان بشعار يقول « الانجيل دستورنا والقبطية لغتنا والموت في سبيل المسيح  
اسمى امانينا » .

وقد تبين ان وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلا المحامي  
ابراهيم هلال ترخيصا لاقامة جمعية دينية اتخذت لها اسما هو « جماعة الامة  
القبطية » . كما تبين ان بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة قد ارسلوا لها بطاقات  
تأييد أو تهنئة باحدى المناسبات . ومن بين هذه البطاقات علقوا بطاقة باسم  
« انور السادات » في اطار عند المدخل الرئيسي لمركز الجماعة في القاهرة . الا ان  
وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث ان الجماعة قد نشطت خلال عام واحد  
نشاطا لا يوازيه سوى نشاط الاخوان المسلمين . وكان واضحا لاي انسان بسيط ان  
شعارها هو نقل حربي معاكس لشعار الاخوان المعروف « القرآن دستورنا والرسول  
زعيمنا والموت في سبيل الله اسمى امانينا » . وكالاخوان ايضا كانت « الجماعة »  
تنظيما سياسيا يستتر بالدين ، وانها تمثل انشكاقا للجناح المتطرف لما يسمى  
« بمدارس الاحد » التي تكتفي بتعليم الدين للناشئين . وقد تغلغت الجماعة  
بسرعة في انحاء المدن والاقاليم . كانت « مدارس الاحد » في مصر ولا تزال تعمل  
في حدود « الشرعية » اي في ظلال الكنيسة الرسمية . اما الجماعة الجديدة فقد  
هاجمت رجال الدين مباشرة ، وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم  
تنتظر احدا للتنفيذ بل عملت من اجل تحقيق هذا الهدف بافتتاح فروع مجانية في  
المحافظات والقرى يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب متوقد بالحماس والتعصب  
لدرجة رفضهم كلمة « مصري » بل حرصوا وأصرروا على استخدام كلمة « قبطي » .

ولم يلتفت القضاء المصري الى فحوى الشعار الذي طرحه الجماعة ،



فالعودة الى احدى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الانجيل الى دستور (رغم خلوه من التشريع) والاستشهاد في سبيل المسيح (رغم ان المسيحية ليست في عصر الشهداء) هي عوة سياسية صريحة الى قيام « دولة قبطية » مستقلة عن دولة مصر المركزية . ولان هذا الالتفات لم يحدث ، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين ، فقد اودعت المحكمة ابراهيم هلال وزملائه السجن لمدة ثلاث سنوات « لحيازتهم سلاحا غير مرخص به » و « احتجازهم احد الافراد عنوة » . وليس المهم العقوبة في ذاتها ، بل الحثثات التي لم تدرك ماذا يجري في مصر .

بعد عشرين عاما تماما وقع الحادث نفسه — بطريقة عكسية — كاد ان يصيب رئيس الجمهورية شخصيا عام ١٩٧٤ ، واصاب احد علماء الازهر عام ١٩٧٧ . ومع ذلك بقيت الحثثات كما هي : حيازة السلاح او احتجاز حرية احد الافراد ، او القتل . والعقوبة هي السجن او الاعدام . ولا احد يحاول ان يدرك ماذا يجري في مصر . ولا احد يواجه السؤال الكبير : لماذا كانت تصفية « جماعة الامة القبطية » او « جماعة الاخوان المسلمين » دائما تصفية ادارية بالسجن والنفي والتعذيب ، بينما كانت مع اليساريين والديموقراطيين مواجهة سياسية بواسطة الاعلام الديماغوجي المضاد وقهر الصوت الاخر عن البوح ، بل منعه حتى حين يلتقي رايه ( في الاخوان المسلمين مثلا ) مع راي السلطة ؟

وايضا : لماذا كانت حرب النظام « دفاعية » في مواجهة **الارهاب الديني** ، فلا تتحرك الاجهزة الا كرد فعل على تهديد مسلح من اليمين الشيوقراطي المتطرف ، بينما هي تشن الحروب « الوقائية » على **الفكر الوطني واليساري** دون ان يشهر السلاح مرة واحدة ؟ لقد شنق عبد الناصر الاخوان المسلمين مرتين وسجنهم مرات حين حاولوا اغتياله عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٥ . كذلك فعل الرئيس السادات بطريقة مختلفة ، فقد افرج عن الاخوان المسلمين واعدم المتطرفين وسجن بعضهم حين قاموا بحادث « الكلية العسكرية » عام ١٩٧٤ ، وحين اغتالوا الدكتور محمد الذهبي ( احد شيوخ الازهر ) عام ١٩٧٧ .

## ٢ - مقدمات المازق الطائفي

غير ان التمييز الدقيق بين اوجه التشابه واوجه الاختلاف ، في كلا العهدين ، يقودنا الى التشخيص الدقيق لمعالم « المازق الطائفي » الذي تسارعت وتيرته في مصر خلال السبعينات ، ولم يكن بعيدا جدا عن « المازق اللبناني » فكلاهما يرتبطان من احدى الزوايا بصراع الشرق الاوسط وجوهر ما يسمى بالتسوية السلمية ، وان بقيت الزاوية الرئيسية هي النظام **الاجتماعي** الشيوقراطي هنا وهناك وفي مختلف انحاء الارض العربية . وتبدو مصر التي ناضلت عن العلمنة والديموقراطية

أكثر من قرن ونصف ، وكأنها تتردد على نفسها في أواخر القرن العشرين ، وكسان التاريخ يمضي الى الوداع . ولكن الحقيقة هي أن ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ مسؤولة الى حد كبير بعجزها الشديد عن حل المسألة الديمقراطية . ولقد تسبب اتصال الغالبية العظمى من قادة الثورة بالآخوان المسلمين ( حتى التقدميين منهم كخالد محي الدين ) لفترة أو لأخرى ، قصرت أو طالت ولدرجة أو لأخرى قويت أو ضعفت ولهذه الأسباب أو لأخرى استراتيجية كان أو تكتيكيا أن ظلت المسألة الدينية من المحرمات التي لا يجوز الخوض فيها ، ولو لمصلحة الدين أو لمصلحة الشعب . وبالرغم من أن عبد الناصر لم يكن بالزعيم الذي تستهويه التجارة بورقة الدين ، فلم يخلع على نفسه قط صفات الإيمان ولم يختتم خطبه مطلقا بالآيات القرآنية ، إلا أن الكتاب الوحيد الذي صدره عام ١٩٥٧ كان « الله والإنسان » لمصطفى محمود ، وهو كتاب مادي تنويري مبسط ، ارتد صاحبه بعدها ليصبح إسلاميا فجأ متطرفا . بينما سمحت الأجهزة الناصرية بسيول هادرة من الكتب والكتابات الدينية - السياسية ، حتى أن عبد الناصر نفسه كتب مقدمة كتاب « نحن والشيوعية » عن سلسلة « اخترنا لك » هاجم فيها الشيوعية من زاوية الدين . لقد ارتبط اليسار مبكرا في وعي هذه الفئة من مثقفي البرجوازية الصغيرة بالفلسفة « المادية » . وإذا كان ذلك يبرهن على « جهل نشيط » - كما كان يقول فولتير - بتاريخ الفلسفة وتاريخ أوروبا فإنه يبرهن من جهة ثانية على أن اليسار المصري في الأربعينات قد اهتم اهتماما بالغا بفكر التنوير . ولكن النتيجة النهائية كانت سلبية مرتين : الأولى حين « اجتهد » بعض هذا اليسار في التوفيق بين العلم والدين ( حين تراجع عن منجزات عصر النهضة العربية الحديثة بين بدايات القرن الماضي ومنتصف القرن الحالي ) فحاول أن يعصرن الإسلام أو يؤسلم الحضارة الحديثة . وهي مهمة جائزة لرجال الإصلاح الديني وليست من مهام المفكر الاجتماعي المستنير . وكانت النتيجة سلبية مرة أخرى حين « تطور » بعض قادة الثورة وقالوا **بالفصل بين الوجه الاقتصادي للنهضة والتحول الاجتماعي والوجه الفلسفي للفكر المادي** . وقد كان هذا الانفصال في « الوعي » عند قطاع عريض من المستنيرين المصريين من أهم الأسباب للبقاء على التخلف ، والتنازل التدريجي الشامل لمصلحة الفكر السلفي المحافظ .

وذلك بالإضافة الى أن ما يعده رجل السياسة تكتيكا مرحليا ، يتخذ منه الكثيرون ركائز استراتيجية ، فحين كانت تلجأ الأجهزة الناصرية الى سلاح الدين لمهاجمة الشيوعيين لم تكن على الأرجح تأخذ في اعتبارها أن هذا الغطاء الديني المؤقت سيتحول عند قطاع كبير الى ثوب دائم يرتد عليها من جديد ، حين يتحول أصحابه من الدين الى السياسة . وهو المأزق التقليدي عند الطبقة الوسطى المصرية منذ صاغت في فجر نهضتها « الثنائية التوفيقية » بين الدين والعلم ، أو بين التراث والحضارة الحديثة . وهي الثنائية التي أدت عمليا الى ازدواجية الفكر والسلوك الحضاري والانقسام الجماعي بين الاندفاع على « استخدام » منجزات



التكنولوجيا الحديثة والتخاذل عن الحوار مع معطياتها الفكرية . وايضا رفع الافتات الليبرالية في الدستور والقانون والعجز الفادح عن تطبيق موادهما . وقد ساعدت الامة العالية النسبة ( متوسطها التقريبي ٨٥ في المائة ) على ترسيخ هذا الانقسام في الشخصية المصرية . وقد بدا اليساريون اوقت طويل وكأنهم خارج هذا الانقسام بوحدة نظرهم الى الطبيعة والمجتمع من وجهة اقرب الى العلم . كما بدا اليمين الديني المتطرف وكأنه خارج هذا الانقسام بنظرته الدينية مسيحية كانت او اسلامية الى الكون . ولكن هؤلاء واولئك كانوا دائما مجرد هامشين ضيقين في صفحات الكتاب الاجتماعي المصري . . فالغالبية الساحقة من الشعب البسيط لم تكن على المثال اليساري في التفكير ، ولم تكن « اخوانا » اقباطنا او مسلمين . فالشخصية الاجتماعية الرئيسية للمصريين هي التي تعاني من هـول الانقسام . وكان الاختيار الاجتماعي القلق للسلطة الجديدة بعد الاستقلال قد تزاوج مع هذه الشخصية المنقسمة ، فما سمي بالطريق اللاراسمالي للتنمية لم يكن طريقا اشتراكيا ، وقد اثمر ذلك على الفور هوة واسعة بين التطور الاقتصادي والتخلف الاجتماعي . كما ان النهضة التي بلغت ذروتها في التقدم الثقافي للستينات سرعان ما آلت نحو السقوط بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ وتكرس السقوط بعد انقلاب ١٩٧١ . ربما كان فقر الموارد الطبيعية لمصر والانفجار السكاني وانعكاسات أزمة الديمقراطية على ما سمي خطأ بالتحول الاشتراكي وتعاضل نمو « طبقة جديدة » تمسك بالاعمدة الرئيسية للبناء الاجتماعي وكذلك كوارث الضربات العسكرية من الخارج ، قد أدت جميعها الى تهيئة مناخ « فقدان الامل » وتجلي « اليأس » في « التدين » المبالغ في مظاهره الخارجية ، على عكس العدمية الغربية .

غير او اوجه الاختلاف بين موقف التجربة الناصرية من الدين والمؤسسة الدينية بشقيها المسيحي والمسلم ، وموقف التجربة التالية ، تبقى هي الاساس في رؤية الاحداث التي سبقت وواكبت اتفاقية سيناء الثانية في مصر وحرب العرب في لبنان . وهي الاحداث التي صاغ مسارها الرئيسي منعطف الطريق المصري المعكوس الى القدس ، فالزيارة الشاذة في تاريخ العرب الحديث ، لم تكن فقط لدولة عنصرية النشأة والتكوين والنظام والعقيدة السياسية ، بل لاكثر اجنحتها الحزبية تطرفا دينيا وارهبا تاريخيا . كما انها توجت حربا لبنانية - لبنانية ولبنانية - فلسطينية ، اتخذت الطابع الطائفي ستارا لاهدافها المعلنة وغير المعلنة . وهكذا فالمقارنة بين اوجه الاختلاف اهم من المقارنة بين اوجه التشابه بين النظامين السابق والحالي في مصر ، من حيث الافتراض الذي تؤيده الوقائع بأن النضال العلماني الديمقراطي للمستنيرين المصريين قد انجز الكثير على صعيد الفكر ، واقل من القليل على صعيد المجتمع . ولكن التكوين السوسيولوجي للنظام الجديد قد استطاع ان يستغل التربة الصالحة لازدهار الايديولوجية الدينية في مواجهة اية احتمالات راديكالية داخلية من ناحية ، ولمخاطبة الانظمة العربية الاكثر

محافظة من ناحية اخرى ، ولمحاورة القشرة الدينية لعنصرية اسرائيل من ناحية  
ثالثة . ومن ثم لم تكن صدفة تأييد النظام المصري لحزب الكتائب اللبناني في وقت  
بالغ التبكير من الحرب . هذا هو اطار المقارنة ، فهي ليست مقصودة لذاتها - ايهما  
افضل ، ايهما انجح - بل هي متابعة جدلية للصراع بين الثورة والثورة المضادة .

لقد ورث عبد الناصر مجتمعا تسود اعرض قطاعاته الشعبية فكرة لا شعورية  
وفي النادر واعية بالارتباط العضوي بين الديمقراطية والتحرر الوطني والوحدة  
الوطنية . انه التقليد الغالب على وجدان الغالبية من المصريين منذ ثورة ١٩١٩  
بقيادة سعد زغلول ومن بعده حزب الوفد . فالكفاح ضد الاحتلال البريطاني يعني  
في الوقت نفسه تقليم اظافر الاوتوقراطية الملكية بالدستور والبرلمان والصحافة .  
وكلاهما يرادفان اللاطائفية . فعندما كان يحدث الصراع ضد الاستعمار يزداد  
الضغط الشعبي على دكتاتورية النظام وثيوقراطية المجتمع معا . ولكن عبد الناصر  
ورث حقيقة تاريخية - اجتماعية مناقضة لهذا التقليد الوطني . وهي ان عدد  
السنوات التي امضاها حزب الوفد في الحكم لا تتجاوز خلال النين وثلاثين عاما  
اكثر من سبع سنوات ونصف بين عامي الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ مما يعني ان ثلاثة  
ارباع المرحلة التاريخية وقعت في قبضة التخاذل امام الاستعمار الاجنبي  
والدكتاتورية والثيوقراطية جميعا . . وهذا صحيح ، رغم كافة الظواهر المتناقضة  
والمفارقات ، كاشتراك حزب الوفد نفسه في التوقيع على معاهدة التهادن مع  
الانكليز عام ١٩٣٦ ، وقبول هذا الحزب الجماهيري الواسع العودة الى الحكم  
على اسنة الرماح البريطانية في ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ ، وكاغتيال رئيس  
الوزراء محمود فهمي النقراشي أحد رموز الاقليات الدستورية بأيدي « الاخوان  
المسلمين » ثم اغتيال حسن البنا زعيم هذه الجماعة بأيدي حكومة الاقلية .  
وكاتباه حزب « القمصان الخضر » - مصر الفتاة - الى تأييد المحور ، واتجاه  
الاخوان المسلمين الى تأييد بريطانيا في الحرب العالمية الثانية رغم التوجه الاسلامي  
والارهابي لكلا التنظيمين اليمينيين (٣) . غير ان هذه التناقضات والمفارقات كانت  
تدور في اطار الحصيلة العامة ، وهي غياب الحريات الديمقراطية ( حل البرلمان ،  
اغلاق الصحف ، اعتقال الوطنيين ، الاغتيال الفردي ) والتهادن مع الاستعمار  
( من معاهدة ١٩٣٦ الى مفاوضات صدقي - بيغن التي دعاها الشعب المصري  
بالقول : جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ) وسيادة الاحكام العرفية وقانون  
الطوارئ ، الى الازدهار المثير للتطرف الديني المنظم والنعرات الطائفية وحرق  
الكنائس . ذلك هو التقليد المضاد والذي يحتل رقعة زمنية واسعة بلغت اربعة  
وعشرين عاما ونصف .

---

(٣) حول هذه التناقضات في السياسة المصرية يراجع كتاب « الحركة السياسية في مصر » لطارق  
البشري - الهيئة المصرية العامة - القاهرة ١٩٧٢ وكتاب « حسن البنا : من وكيف ولماذا » لرفعت  
السعيد - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٨ .



ورث عبد الناصر كلا التقليدين ، ولكن دون الوعي بجوهرهما المزدوج : انهما رغم التناقض يشيران الى الارتباط العضوي بين المسألة الوطنية والمسألة الطائفية وانهما يجسدان ظاهرا وباطنا للحركة الاجتماعية المصرية ، فالضجيج التنظيمي الارهابي المسلح للاخوان المسلمين لا يعادل قاعدتهم الشعبية . وحكومات الاقلية الدستورية لم تكن تمثل بالطبع سوى الاقلية الشعبية . ومن ثم ، فالتناقض بين اتساع الرقعة الزمنية لحكم الاقلية الدكتاتورية من موقع السلطة وحكم الاقلية الارهابية للشارع من جهة ، وضيق الحجم الاجتماعي للقاعدة الشعبية التي يعتمدان عليها يضعان اي تغيير راديكالي في بنية النظام والمجتمع امام الاختيار الديمقراطي وجها لوجه .

ولكن التجربة الناصرية في الحكم - لاسباب تتعلق بظروف نشأتها العسكرية والبيئة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة والتكوين الايديولوجي لمعظم قادتها - اامت الديمقراطية على نحو حسابي لا يستقيم مع الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية حيث يرتبط وجها للتغيير الاجتماعي والتحرر الوطني ارتباطا عضويا وحيث تصبح الديمقراطية هي العمود الفقري للتغيير بوجهيه . وحيث تدعم الديمقراطية في اقطار العالم المتخلف والمستقل حديثا الاتجاه الاكثر تقدما بالضرورة . ولا علاقة لهذه النوعية من الارتباط بتجربة الشرق او الغرب ، لو ان شعار « الانبثاق عن واقعا » كان مقصودا بموضوعية . فالشرق بتجربته الاجتماعية وحزبه الواحد يتسق هيكله التنظيمي والسياسي نظريا ، وفي التطبيق تعود المشكلة الديمقراطية - رغم كل المنجزات المادية - الى الظهور . والغرب الرأسمالي بليبراليته السياسية ينسجم مع نفسه نظريا ، حيث يتحول الاحتكار في التطبيق الى سلطة دكتاتورية مقنعة ، وحيث يضطر ديفول في احداث ١٩٦٨ ان يفاضل الجيش .

وقد برهنت الاحداث على ضراوة النتائج المأساوية التي لحقت بالتجربة الناصرية كثمرة مرة لانقصاص « العروة الوثقى » بين الديمقراطية وكل من التغيير الاجتماعي والتحرير الوطني . . فقد اقبلت الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ والهزيمة السياسية في انقلاب ٧٠ - ١٩٧١ دليلا حاسما على ان هذا الفصل الميكانيكي بين الديمقراطية وغيرها من عناصر التغيير ، لم يكن قط تعبيرا عن الواقع الاجتماعي للخصوصية المصرية . ومن هنا كانت الشيوعية من اكثر « الآلام » التي عاناها النظام الناصري حين اراد الجمع بين الاوتوقراطية والعلمنة في وقت واحد . فماذا كانت النتائج العملية ؟

● لقد أمكن ، بالتغيير الاجتماعي ، اتخاذ اجراءات تمس البنى الفوقية والتحتية للمجتمع مسا مباشرا كتأميم المصالح الاجنبية وتأميم الفئات العليا من الرأسمالية المحلية وتصفية الشرائح الكمبرادورية وتحديد الملكية الزراعية والبدء في

تشديد القطاع العام في الصناعة والتجارة والقطاع التعاوني في الزراعة . وكذلك إعادة صياغة الانتاج الاجتماعي صياغة تكنولوجية حديثة بالتصنيع الثقيل واشتراك العمال في الادارة والريجي وبناء السد العالي في اسوان لتوليد الكهرباء وتوسيع رقعة الارض الزراعية وتحويل نظام الري كله الى ري دائم . هذا على صعيد البنية التحتية ( الاقتصادية الاجتماعية ) . وفي الوقت نفسه تقرر التعليم المجاني للمصريين في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية ، واصبح مجموع الدرجات في شهادة اتمام الدراسة الثانوية هو وحده معيار القبول في هذا المعهد او ذاك . وكان ذلك قرارا مهما على صعيد البنية الاجتماعية الثقافية .

لقد كان من شأن هذه الاجراءات بشقيها الفوقي والتحتي ان خلطت الاوراق الاقتصادية الاجتماعية في الطريق نحو « الوحدة الوطنية » واللائقية ( ولا اقول العلمنة ) . . بمعنى ان القانون قد ساوى بين المواطنين مساواة طبقية ، فقد اضررت المصالح الاجنبية كلها ايا كانت هويتها الدينية . كما اضررت بعض المصالح البرجوازية المحلية ايا كانت الطائفة التي تنتمي اليها . كما ان الفئات الاجتماعية الواسعة التي استفادت من الارض والصناعة والتعليم لم يفرق بين طوائفها القانون . حتى قانون العمالة ( اي تشغيل جميع الخريجين ) كان يضمن احدي الوظائف لكل خريج مهما كان لونه الديني ، ولم يكن يستطيع التعصب الديني ان يمنع احد حاملي المؤهلات من احتلال مكانه الوظيفي في المجتمع .

قد ادى ذلك كله الى التخفيف من حدة التوتر الطائفي ، حيث كان الجيش والشرطة من الاجهزة المحرمة عرفا على المسيحيين المصريين ايام الملكية ، فلم يكن مسموحا لنسبتهم في المعاهد العسكرية العليا وبالتالي سلك الضباط ، ان تتجاوز ٣ في المائة . وليست صدفة ان يقترن هذا العرف الطائفي ، بلائحة قانونية لا يقبل بمقتضاها جميع المصريين المسلمين الراغبين في العمل العسكري ، فقد كان شرطا ان يكون والد الطالب من ملاك الاراضي واصحاب الاسهم في الشركات ، فضلا عن « التوصيات » الخاصة والرشاوى .

### ٣ - نتائج غيبة الديمقراطية

ولكن هذا التخفيف للتوتر الطائفي والذي يمكن التعبير عنه بتطبيق حد ادنى من الديمقراطية الاجتماعية ، لم يصل في غيبة الديمقراطية السياسية الى الهدف الراديكالي الاصيل وهو العلمنة . فلم تنجح الثورة الناصرية في تحقيق ما يلي :

١ - محو الامية التي وصلت نسبتها الى ٧٥ في المائة من المواطنين . والامية في جوهرها « وضع طبقي » كمراحل التعليم ذاتها . . فمن يتوقف عند المرحلة الابتدائية ينتمي الى طبقة غير الطبقة التي ينتمي اليها من يتوقف عند المرحلة



الثانوية . وكلاهما يختلفان عن تناح له الدراسة الجامعية . وهذا نفسه يختلف  
انتماؤه الاجتماعي عن يسافر لتلقي العلم في الخارج . لقد اكتفت الثورة بأن  
أعطت بعض الأرض لبعض الفلاحين وأعطت « الحق » لبعض ابنائهم في استكمال  
التعليم العالي . ولكن الاشكال الاجتماعي ، هو السؤال عن كان يصل من أبناء  
الفلاحين الى خاتمة الدراسة الثانوية ، مع هذه النسبة العالية من الأمية والتي  
يحظى فيها الريف بالنصيب الاوفر . لم ترفع الثورة « سن الالتزام » ، ولم تقم  
بعمل سياسي منظم ضد الأمية ( كالتجارب الناجحة في الصين او كوبا ) . وكانت  
الثمرة هي ثبات نسبة الأمية طيلة سنوات الثورة ، وظهور ما يسمى بأمية  
المعلمين . والترجمة الاجتماعية الثقافية لذلك هي الثبات النسبي لمجموع  
العلاقات والقيم الاجتماعية لسكان القرية رغم التغير المحدود الذي طرأ على وسائل  
الانتاج وقواه . مما ابقى على التقاليد والعادات الرئيسية في حياة الفلاح المصري  
وابقى على البؤس الاجتماعي لقطاعات لا يستهان بها من الفلاحين . ولكنه ابقى في  
الاساس على تدني مستوى « الوعي » . والقراءة الموضوعية ، لا الفنية ، لروايتي  
« الأرض » و « الفلاح » للكاتب المصري عبد الرحمن الشرقاوي ، تؤكد هذه  
الحقيقة الاجتماعية . فالرواية الاولى تناقش وضع الريف في الثلاثينات من هذا  
القرن ، والثانية تناقش الوضع ذاته في الستينات ، ولا يشعر القارئ بأن هذا  
الوضع قد تغير راديكاليا خلال ثلاثة عقود . صمد في نهايتها المجتمع الشيوعي  
والمناخ الاوتوقراطي الذي صور احدي زواياه توفيق الحكيم في روايته المعروفة  
« يوميات نائب في الأرياف » عام ١٩٣٣ كما صور الزاوية الاخرى يوسف ادريس  
في روايته « الحرام » عام ١٩٥٩ . وللتاريخين ودلالاتهما الاجتماعية في تاريخ  
الشعب المصري ، حيث يمثلان في نظامين مختلفين ذروة غياب الديمقراطية .

٢ - تحقق التعليم المجاني الذي نادى به طه حسين وغيره في الاربعينات من  
هذا القرن ، ولكن دون أن يقترن ذلك بحرية الفكر من جهة ( وهي التي جعلت  
الجامعة المصرية منارة للعقل طيلة ثلاثين عاما قبل الثورة ) بل بدأت الثورة علاقتها  
بالجامعة بأن أقدمت على ما سمي بمذبحة الجامعة حين فصلت ٦٠ استاذا ومدرسا  
من اعمالهم عام ١٩٥٤ لمجرد أنهم كانوا في جملتهم « احرار الفكر » من  
الديموقراطيين واليساريين . ولقد الفت نظام الحرس الجامعي القديم ، ولكنها  
احلت مكانه عيون أجهزة الامن واللوائح غير الديموقراطية وفرضت التنظيم  
السياسي الوحيد على الطلاب والاساتذة . وكان من نتيجة ذلك أن زيف التاريخ  
السياسي للبلاد وكان المصريين ولدوا فجر ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ . اما النتيجة  
الاكثر خطرا فهي الابقاء على المناهج الرجعية في التربية والبرامج المحافظة في  
مادة التعليم في الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع ، وتحريم دراسة الفكر « الآخر »  
دراسة حرة من ايديولوجيات السلطة . لقد ابعد التقدميون من الاساتذة عن  
الجامعة الى الصحافة او السجون ، وظلت المدارس الفكرية المناوئة لاي فكر  
يساري او علماني تمارس وحدها سلطة تنشئة العقول الجديدة . ولم تكن صدفة

ان السيد كمال الدين حسين - احد اقوى اعضاء مجلس الثورة الناصرية - قد كان وزيرا للتعليم ورئيسا اعلى للجامعات ونقيبا للمعلمين ورئيسا اعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، لفترة حوالي عشر سنوات ، وهو احد الكوادر غير المنظمة للاخوان المسلمين .

بالاضافة الى ان عبد الناصر في احدى مراحل الصراع مع « الاخوان المسلمين » راح يزايد عليهم تكتيكيا بعملين يبدوان متناقضين من الخارج ، ولكنهما يؤديان الى نتيجة واحدة : جعل مادة « الدين » مادة أساسية في مختلف مراحل التعليم تؤدي الى الرسوب او النجاح كغيرها من المواد العلمية . وفتح جامعة عصرية داخل الازهر مقصورة على الطلاب المسلمين فمن يرغب في دراسة الطب او الهندسة او الزراعة الى جانب المواد الدينية . لقد ادى العملان رغم تناقضهما الى « حضور طائفي » جديد على مصر ، اذ بدا تلاميذ المدارس يعرفون التفرقة الدينية وهم بعد صفار ، كما انهم - مسيحيين ومسلمين - بدأوا يولون القيم الدينية اهتماما زائدا خوفا من السقوط ، ويتدرج بغالبيتهم الامر الى تغليب الفكر الديني في غياب الفكر العلمي ثم الى تغليب الحس الديني على الحس الوطني والقومي . اما بالنسبة للطبيب الازهري او المهندس الازهري او الصيدلي الازهري ، فلم يكن يخرج في الحقيقة طبيبا ( اي علميا ) خالصا او ازهريا ( عالما بالدين ) خالصا ، بل كان « التركيب » الجديد هو التطرف الشيوعي المعادي للعلم الاكوسيلة لصنع القنابل ، فليست صدفة ان كثيرا من خريجي الجامعة العصرية للازهر يتحولون الى اخوان مسلمين وغيرها من المنظمات السياسية - الدينية المتطرفة .

● ان مصر التي كانت مرشحة لانجاز ثورتها العلمانية الديمقراطية ، باتخاذ خطوة اكثر حسما في طريق فصل الدين عن الدولة اتخذت قيادتها الناصرية خطا وسطا يناور الدين بعين والعلم بالعين الاخرى ، وفقا لتقليد « الثنائية الساكنة » غير الجدلية في فكر الاصلاح الديني من رفاعة الطهطاوي الى محمد عبده . ولم تبين التقليد الآخر الذي يمتد من علي عبد الرازق في « الاسلام واصول الحكم » عام ١٩٢٥ الى طه حسين في « الشعر الجاهلي » عام ١٩٢٦ . لقد حوكم الكاتبان في ذلك الوقت تعبيرا عن عجز البرجوازية المصرية الناشئة ، رعبا من اتهامها بالكفر والالحاد فلسفيا ، وذعرا من الاحتلال الاجنبي والملك ( اي تهادنا فسي مسألتي الديمقراطية والتحرر الوطني ) سياسيا . كان ذلك في اعقاب انتكاسة ثورة ١٩١٩ . ولكن هذا لا ينفي ان دستور احمد عرابي قائد الثورة المصرية ضد الخديو والانكليز بين عامي ١٨٨١ و ١٨٨٢ قد خلا من اي نص على دين للدولة . ولا ينفي ايضا المعارضة الواسعة لاضطهاد فكر جلي عبد الرازق وطه حسين . ان الثورة الناصرية ، وقد كان عليها ان تنجز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية للطبقة الوسطى ، اختارت « الفكرة الثنائية » للاصلاح الديني ، وهي الفكرة الجائزة عند رجال الدين المستنيرين لتحديث الاسلام وفتح باب الاجتهاد وتبرير العلم لاستخدامه في الحياة



العملية ، ولكنها لا تجوز عند رجال « ثورة » تنشيد الفكر جنباً الى جنب مع التطبيق ، كما يفترض . كان غياب الديمقراطية وعدم الثقة في الجماهير هو الذي قاد التجربة الناصرية الى الحل الوسطي التوفيقى الذى يلفق المتناقضات ، فكرست النص على دين الدولة الرسمي . وكان من نتيجة ذلك ان نفذت القوانين التي تساوي بين المواطنين في الخطوط العامة ، كتوزيع الأرض والتعليم وحقوق العمل ، ولكن ما لا يندرج تحت بنود اللوائح ومواد القانون كان يخضع للعرف السائد قبل الثورة . . . كتنعيين وزير مسيحي وعشرة نواب في البرلمان . وكان الدولة غير الديمقراطية تتفضل على احدى الطوائف بما لم يسمح به المجتمع . رغم انها لم تعط هذا المجتمع الفرصة الحقيقية لبدء رايه ، فلربما لا يأتي بنائب واحد مسيحي ، وربما يأتي بخمسين . ولربما لم يكن هناك مسيحي واحد يصلح للوزارة ، ولربما كان هناك عشرة . ولكن « التعيين » كان أداة الدكتاتورية في ترسيخ الطائفية من حيث تقصد اولا تقصد التخفيف من حدتها . خاصة وان الوزارات التي أمسك بها المسيحيون طوال ذلك العهد كانت من الوزارات الهامشية . وقد كان عرف « التعيين » من بين العناصر الرئيسية لاشعار قطاعات من المسيحيين المصريين بأنهم « اقلية » ، فاما ان يعاملوا بهذه الصفة على مختلف المستويات ، واما انهم مواطنون لا رعايا فيعاملون كبقية المواطنين . ولكن غيابهم عن كثير من المناصب الرئيسية في أجهزة الدولة رغم ما يراه بعضهم من كفاءات فسي صفوفهم أدى بهم الى الاعتقاد بأن الدولة لا تنصفهم كأقلية ولا كمواطنين . وهو الشعور الذي أدى في مواجهة الدولة والاخوان المسلمين معا الى ظهور الحالات المستجدة تماما على تاريخهم : كجماعة الامة القبطية التي كادت تعلن نفسها دولة داخل الدولة والتي وان حلت رسميا الا انها بقيت « وجدانا هائما » عند الكثيرين . وهم هذه الاعداد الهائلة من الشباب المسيحي المصري الذي هاجر الى « الفيتو » الاميركي والاسترالي والكندي . وهم ايضا هذه الاعداد الهائلة من شباب الجامعات الذي دخل في سلك الكهنوت افواجا ، فاصبحوا قساوسة وراهبا وساقفة ، ومنهم البطريرك الحالي نفسه . ان السلوك الارهابي الذي اتبعته « جماعة الامة القبطية » مع البابا يوساب الثاني عام ١٩٥٤ لم يكن مشهداً فولكلوريا . ومن يتصفح جرائد مثل « الفداء » و « النيل » و « مصر » في ذلك العام المثير يتأكد من هويتها الطائفية المتطرفة . . التي كانت رد فعل لغياب الديمقراطية من جانب الدولة ، وتعاضل قوة الاخوان المسلمين ، فوقع هذا الاستقطاب المرير في صفوف الشعب المصري . لقد صورت أجهزة الاعلام ما حدث فجر أحد أيام ١٩٥٤ في القصر البابوي وكأنه « انقلاب على الكنيسة » . وقد كان في واقع الامر « انقلابا » ولكن على الدولة والنظام الاجتماعي ، اتخذ شكلا يناسب الاقلية الدينية من جهة وعلى المثال العسكري لثورة يوليو - تموز ذاتها من جهة اخرى . اما جماعة الاخوان المسلمين ، فكان انتماءها للاكثرية الدينية يؤهلها في العام ذاته لمواجهة الدولة وجها لوجه وبأسلوب الثورة المضادة : اذ راحت في شخص محمود عبد الرؤوف

تطلق الرصاص على جمال عبد الناصر في ساحة المنشية بالاسكندرية. هذه هي النتيجة الحاسمة للموقف السلبي من قضية الديمقراطية والحل الوسطي للمسألة الدينية : انفصام الوحدة الوطنية حتى يصل التطرف المسيحي الى حدود الدولة الطائفية ، والانقضاء الاسلامي المتطرف على النظام بكامله .

● ورغم ذلك « البرهان » المسلح ، لم يكن النظام الناصري ليستطيع الخلاص من تكوينه التاريخي - الاجتماعي ، ولا من هويته الثقافية . . « ففي الايام الاولى للثورة زار اللواء محمد نجيب قبر حسن البنا - زعيم الاخوان المسلمين - ووقف امامه باكيا » (٤) ثم قررت الثورة فتح ملف قضية اغتيال البنا ، وفي المحكمة وقف البكباشي محمد التابعي نائب الاحكام ليمجد « الامام الشهيد » ويطالب برأس قاتليه قائلا « ان للمغفور له الشيخ حسن البنا دعوة استشهد في سبيلها ، تقوم على الاصلاح وترمي الى التخلص من الاستعمار باعتباره رأس الفساد ومصدره » (٥) . وتشاء الصدفة الا يمضي زمن قصير حتى تشهد القاعة ذاتها محاكمة الاخوان المسلمين التي تنتهي بشنق بعض اقطابها وسجن الالوف من اعضائها . وفي ذروة الهجوم على الجماعة يتوجه جمال عبد الناصر في صحبة عدد من اعضاء مجلس الثورة وعدد من الاخوان المسلمين المواليين له لزيارة قبر « الامام الشهيد » مترحما ومشيدا بالرجل واعماله (٦) .

ولكن لا المساومة مع التطرف الديني افادت ولا قهره بالسجن والتعذيب والشنق حالت دون اقدام الاخوان المسلمين بعد احد عشر عاما على محاولة اغتيال جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ . ذلك ان « معامل التفريخ » لهذا التطرف كانت قائمة : غياب الديمقراطية ، غياب العلمنة ، الدمار من اليسار . فلم يكن « الدين » في التجربة الناصرية تخطيطا استراتيجيا لبناء اجتماعي ، بل كان تكتيكا مرحليا وورقة للمناورة . ومن المؤكد ان الدولة الدينية لم تحكم مصر في زمن عبد الناصر ، ومن المؤكد ايضا ان الدين لم يفصل عن الدولة . ولذلك كان من اليسير ضرب التطرف الديني اذا امسك بالمسدس ، ولكن مواجهته تعذرت على الثورة الناصرية وهو يمسك بالكتاب ، دون ادراك للعلاقة الحتمية بين الكتاب والمسدس . لذلك كان من الممكن ان تصدر كتب مثل « جاهلية القرن العشرين » لمحمد قطب و « معالم على الطريق » لشقيقه الذي شنق سيد قطب عن مؤسسة الدولة للنشر في ظل مسؤول الثقافة والاعلام حينذاك عبد القادر حاتم .

لم تحدث فتنة طائفية واحدة في ظل الناصرية ، وحلت « رسميا » جماعتا

(٤) د. رفعت السعيد - حسن البنا : متى وكيف ولماذا - ( ص ٥٩ ) .

(٥) محاكمات الثورة - الكتاب الاول - محاكمة ابراهيم عبد الهادي باشا - ص ١٧٩

(٦) جريدة « الجمهورية » المصرية ١٢ - ٢ - ١٩٥٤ .



الامة القبطية والايخوان المسلمين . ولكن الجمر كان تحت الرماد . وكانت الهزائم فادحة الثمن ، اذ كان ميسورا لماول الهدم ان تحطم الابنية الايجابية ، طالما اهدرت الديموقراطية ، همزة الوصل الوحيدة في « الخصوصية المصرية » بين التغيير الاجتماعي والتحرر الوطني . فالديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية بافتقادها الديموقراطية السياسية ، كانت تجسيدا للتمثيل الطبقي العام لثورة يوليو رغم انعطافاته وتخرجاته وتفاصيله . من ناحية ادى عدم الارتباط العضوي بين الديموقراطيات الثلاث او الوجوه الثلاثة للديموقراطية الى هزيمة خطة التنمية الاقتصادية بدءا من عام ١٩٦٥ والهزيمة العسكرية امام العدو الوطني والقومي في عام ١٩٦٧ وأمكن قلب النظام الاجتماعي بدءا من عام ١٩٧١ أي أن غياب عنصر واحد ادى تدريجيا الى تفكك وانحلال بقية العناصر . ولكن الهزيمة الاعمق كانت لفكر البرجوازية الصغيرة التي رأت إحدى شرائحها الاساسية من موقع السلطة الفعلية أن « اليسار » هو عدوها الوحيد . ومن ثم كانت الارض ممهدة موضوعيا لانقلاب يحسم التردد لمصلحة اليمين الديني المتطرف . كان « الدين » في ظل التجربة الناصرية أحد أوراق لعبة التوازن بين اليمين واليسار ، وكان من الطبيعي ان تكون الخاتمة نجاحا لليمين ، فاللعبة على ارضية الدين يربح فيه الاكثر تطرفا .

#### ٤ - نقطة التحسم الايديولوجية

بدأت مرحلة « الاحتواء » من جانب انقلاب ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ وكانها ايديولوجيا ضد الخرافة ، فكتب محمد حسنين هيكل في ذلك العام مقالين عن « تحضير الارواح » الذي كان يلجأ اليه قادة الجناح الناصري المهزوم في الانقلاب ، للاتصال بعبد الناصر بعد وفاته وتلقي « الوحي » منه . وكان الهدف من هذين المقالين ، هو تصوير هذه المجموعة بأنها لم تكن أكثر من دمي في حياة عبد الناصر ، وانها لا تستطيع لعب أي دور سياسي في غيبته . ولكن الهدف الآخر ، غير المقصود ربما ، هو ان هذه المجموعة قد آمنت بخرافات العجائز ، ولا علاقة لها بالعلم .

على اية حال ، فلم يكن ذلك الا في مرحلة « الاحتواء » الباكورة من عمر الانقلاب . ولكن الذي حدث بعدئذ هو أن رئيس الدولة الجديدة قد اطلق على دولته شعار « العلم والايمان » واطلق عليه لقب « الرئيس المؤمن » . وبعد ان كان الناس يعرفونه باسم انور السادات أصبح محمد انور السادات . ولم يكن ذلك كله ليمر دون مفرى . وفجأة ملأت شوارع القاهرة الفتيات اللواتي يرتدين « الطرحة » غطاء الرأس الابيض للنساء في فجر الاسلام وفي بعض الاقطار الاسلامية الى اليوم والذي تتميز به « الحريم » في العصر التركي ، وقد تتدرج ألوانه فتصل الى الاسود في قرى مصر وبعض الاحياء الشعبية في المدن . وفجأة تحولت صلاة الجمعة في مساجد العاصمة والاقاليم الى مظاهرات دينية صاخبة ، حيث يفترش الناس

الارض المحيطة بالمسجد ويسدون الطرقات . وفجأة بدأ التلفزيون والاذاعة يقطعان برامجهما اذا ما حان موعد الاذان . وفجأة بدأ مجلس الشعب ( البرلمان ) نفسه يقطع جلساته اذا ما حان موعد الصلاة . وفجأة خصصت الصحف والمجلات صفحات يومية للدين ( الاسلامي ) . وفجأة انتشر الحديث عن ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية بدلا من القوانين الوضعية ، بقطع يسد السارق ورجم الزانية وتحريم الخمر . وفجأة انتشرت صحف الحائط الدينية في الجامعات ، وتحرش الطلاب المنتهين الى جماعات اسلامية متطرفة ببقية زملائهم .

وكانت مفاجأة المفاجآت - رغم هذا المناخ الشيوعي وبفضله معا - ان توجهت مجموعة من الشباب المسلح احد ايام صيف ١٩٧٤ الى الكلية الفنية العسكرية ، قتلت بعض حراسها واعتقلت آخرين وحاولت توجيه الضباط والجنود والطلاب الى انقلاب شامل على النظام واغتيال رئيسه . وقد باءت المحاولة بالفشل لاسباب « فنية » لا اكثُر . وكالعادة اتهم النظام من دعاهم بالقائمين على الفتنة بالمروق على الدين مخالفين الآية القرآنية « واطيعوا اولي الامر منكم » . واستكتب بعض علماء الازهر ورجال الاسلام مقالات تتهم هؤلاء بالكفر . ودخل معهم في « مزايده » اعلامية تفرق بين « الدين » والدين يستغلونه . وصورهم امام المواطنين على انهم مجموعة من العصاة . وتولت الصحف - باقتلام بعض اساتذة علم النفس وعدسات الكاميرات الصحفية - تبرز ملامحهم الداخلية والخارجية وكانهم جميعا مصابون بالذهان والاضطراب العقلي الذي يصل لحد الجنون . وكانت « المشنقة » في انتظار قيادتهم والسجن للكثيرين منهم . وانتهى الامر عند هذا الحد في مخيلة السلطة . اما اساتذة علم الاجتماع فقد تولوا اقناع الجماهير بان هذه « القلة المنحرفة » من الطلاب الفاشلين في حياتهم العائلية والجامعية قد ارادوا الانتقام من المجتمع ككل . وباتت الشخصية الشيكوباتية هي التفسير الباثولوجي المعتمد من ثقافة الاعلام الرسمي . كما باتت الدولة الشيوعية هي الحل الدستوري من جانب الحكم الاوتوقراطي .

#### ٤ - نحو دولة طائفية

كان الاختلاف المركزي بين التجربة الناصرية والانقلاب الجديد في المسألة الدينية هو التمزق الذي صاحب التجربة الاولى في تردها بين العلمنة الكاملة التي تفترض الديموقراطية وبين النظام المعادي للديموقراطية ، بينما حاولت التجربة الثانية ان تنسجم مع نفسها بايجاد الاتساق بين الايديولوجية الدينية والنظام الجديد . وكانت ازمتهما الوحيدة ان يكون اهل النظام الجديد هم اصحاب الايديولوجية ، لا غيرهم من اصحاب التنظيمات التاريخية والمحدثه .

وكان الاختلاف اجتماعيا في جوهره . وكان المشهد السياسي في السنوات الاولى من ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ دالا على الهوية الاجتماعية الاولى للثورة ، فلم



يكبد يمر عام واحد على نجاحها حتى حكمت بالاعدام شنقا على قائدين عماليين في مدينة « كفر الدوار » الصناعية لانهما ناديا بحق « الاضراب » للعمال - وكان القطاع الخاص سيد الاقتصاد المصري في ذلك الوقت المبكر - بينما لم تحكم باعدام الاخوان المسلمين الا حين شهبوا السلاح في وجه عبد الناصر عام ١٩٥٤ . ولكن هذه الثورة نفسها تطورت بعد ذلك ، حتى انها في غمرة هزيمة ١٩٦٧ لم تتوسل بالدين في مواجهة اليأس الاجتماعي الشامل ، رغم انه كان « النغمة » المرشحة لتقائيا للسيادة . ولم تتوسل بالعنف في مواجهة الاضرابات الكاسحة للعمال والمثقفين في فبراير ، شباط ونوفمبر ، تشرين الثاني ، من عام ١٩٦٨ . بل اصدرت بيان ٣٠ مارس ، اذار ( في ذلك العام ) الذي تبني حصيلة النقاش الواسع للمثقفين حينذاك ، فدعا الى قيام الدولة العصرية ، دولة المؤسسات ، وسيادة القانون ، والاخذ بأسباب العلم في حل مشكلات المجتمع . وكان عبد الناصر بذلك يحسم ، ولو على الورق ، قضية التخلف الاجتماعي في ايدولوجية بدات رسميا في « الميثاق الوطني » حيث اختار الاشتراكية العلمية منهجا للتغيير الاجتماعي ، وفي « بيان ٣٠ مارس » اختار الديمقراطية اسلوبا في الحكم . ولم يتحول ذلك كله خلال العامين التاليين قبل غيابه الى تشريعات واجراءات ، ولكنه في جملته كان انجازا فكريا نحو العصر والعلمنة والنهضة في مواجهة الدعوة الثيوقراطية النامية تحت السطح سواء في اجهزة الدولة او بين طبقات المجتمع او في سراديب الثقافة . كان عبد الناصر طيلة هذين العامين قد اختار الاهتمام « العسكري » بقضية التحرير الوطني انطلاقا الى الحل السلمي او الحل المسلح ايهما اسرع واكثر انجازا . وكان قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف معا ، هما التجسيد العملي لهذا الاهتمام . واذكر انه في اجتماعه بنا - وكنا مجموعة من المثقفين الماركسيين - في دار « الاهرام » عام ١٩٦٩ انه بدأ حديثه بقوله : لن نتناقش في اية قضايا اجتماعية ، فكل شيء في هذا النطاق مجهد حتى التحرير . ولكنه خرج من الاجتماع ليصدر بعد ايام قرارا بتخفيض الحد الاقصى للملكية الزراعية من مائتي فدان الى خمسين فدانا . غير ان هيكل التمثيل الاجتماعي للدولة ظل قائما في اعمدته الرئيسية بتنظيمه السياسي الوحيد . كانت الايدولوجية « الوسطية » المترددة تتحكم في مسيرة ما بعد الهزيمة .

واقبل الرئيس السادات لا يستكشف همزة الوصل الغائبة بين التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي - الديمقراطية - بل ليعيد صياغة المجتمع والنظام في الاتجاه المضاد والاكثر انسجاما بين الدولة وايدولوجيتها من ناحية ، وبين الرئيس وتكوينه الشخصي من ناحية اخرى . لقد كان هذا التكوين مزيجا نفسيا وعقائديا

من ثلاثة احزاب وثلاثة رجال . اما الاحزاب فهي « الحزب الوطني » (٧) و « مصر الفتاة » و « الاخوان المسلمين » واما الرجال فهم عزيز المصري باشا (٨) والشيخ حسن البنا (٩) وأحمد حسين (١٠) .

يصف لقاءه بالشيخ حسن البنا عام ١٩٤٠ وكان بعد ضابطا في الجيش ، قائلا « تصادف وجود بعض الاخوان المسلمين بين جنودي ففوجئت يوم مولد النبي باحدهم يهمس في اذني بأن بالباب رجل ممتاز في الدين يريد ان يقول كلمتين للجنود بمناسبة المولد . وكنت ضابط النوبة في تلك الليلة . . سألت من يكون . . ولما عرفت انه الشيخ حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين رحبت به وجعلته يلقي المحاضرة على الجنود بدلا مني . . كان ممتازا في اختياره للموضوعات وفهمه للدين وشرحه والقائه . . من كل النواحي فعلا كان الرجل مؤهلا للرعاية الدينية . . هذا الى جانب انه كان مصريا صميما تكل ما تحمله من دماء خلق وسماحة وبساطة في معاملة الناس . . كنت قد سمعت الكثير عن الاخوان المسلمين وكنت اتصور انها جماعة دينية هدفها الوحيد الاصلاح الخلقي واحياء قيم الاسلام . . ولكني بعد ان استمعت الى الشيخ البنا بدأ مفهومي يتغير بعض الشيء . فقد كان الرجل يتكلم عن الدين والدنيا معا وبأسلوب لم نألفه من رجال الدين . أعجبت به كل الإعجاب فبعد ان انتهى من المحاضرة هنأته من كل قلبي . . وجلسنا نتبادل الحديث لبعض الوقت . . وقبل ان يخرج دعاني لحضور درس الثلاثاء الذي كان يلقيه كل اسبوع بعد صلاة المغرب في مقر المركز بالحلمية الجديدة . وذهبت اليه وحضرت بعض الدروس وفي كل مرة كان يصطحبني لنتجاذب اطراف الحديث . . ولفت نظري ما كان عليه الاخوان من تنظيم وما كانوا يحيطون به المرشد العام من احترام وتبجيل يكاد يصل الى درجة التقديس حتى انهم في معاملتهم لسي كانوا يقبلون الارض بين يدي مجرد انه كان يدعوني للجلوس معه في مكتبه » (١١) .

وبالنسبة لعزيز المصري يقول « كنت مفتونا بشخصية عزيز المصري . . كنا بحاجة الى الافادة من خبرات هذا المحارب العظيم وارشاداته ، فطلبت من الشيخ حسن البنا ان يجمعني به وكان ذلك سنة ١٩٤٠ وهي نفس السنة التي التقيت فيها

---

(٧) هناك اكثر من حزب بهذا الاسم في تاريخ مصر الحديث . اول هذه الاحزاب نشأ في احضان الثورة العربية في اواخر القرن الماضي ، ولكن المقصود هنا هو حزب المحامي الشاب مصطفى كامل ( ١٨٧٤ - ١٩٠٨ ) الذي اسسه عام ١٩٠٧ وقد تطور بعد وفاة مؤسسه الباكورة لان يصبح اكثر محافظة .

(٨) ( ١٨٧٩ - ١٩٧٤ ) ضابط وسياسي مصري يميني ومغامر .

(٩) ( ١٩٠٦ - ١٩٤٩ ) اسس « الاخوان المسلمين » عام ١٩٢٨ .

(١٠) اسس حزب « مصر الفتاة » عام ١٩٣٠ تحت شعار « الله - الوطن - الملك » .

(١١) البحث عن الذات - ص ٣٥



بالشيخ البنا .. واستجاب الرجل على الفور « (١٢) ، « استمرت اتصالاتي بعزير  
باشا المصري .. كما لم تنقطع صلتني بالشيخ حسن البنا » (١٣) . وبعبارة عن  
التفاصيل السياسية والتنظيمية بهذه الاحزاب وهؤلاء الرجال ، فقد كان القاسم  
المشترك بينهم واضحا :

● رجلان منهما ( عزير المصري - احمد حسين ) لم يخفيا في اي وقت طيلة  
الحرب العالمية الثانية علاقاتهما المباشرة بالمانيا الهتلرية .

● الرجل الثالث ( حسن البنا ) لم يخف يوما علاقاته المباشرة بالانكليز  
وحكومات الاقليات .

● الرجال الثلاثة آمنوا بالتنظيم السياسي - العسكري المسلح ، والاغتيالات  
الفردية .

● الاحزاب الثلاثة ( الوطن ، مصر الفتاة ، الاخوان ) آمنوا بالفكرة الاسلامية  
الجامعة للشعوب الاسلامية بدرجات متفاوتة ، وفي الوقت نفسه بالاقليمية المصرية .  
كان الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل في بدايات القرن الحالي ، وفي ظل المناخ  
العام للهزيمة العربية يدعم الخلافة العثمانية في تركيا ضد الاستعمار الغربي .  
وكان الاخوان المسلمون ولا يزالون يؤمنون بوحدة العالم الاسلامي وان القومية  
العربية فكرة استعمارية رغم تعاونهم مع الانكليز . وكانت مصر الفتاة ترفع شعار  
« مصر فوق الجميع » وتتصل بالبحر .

● اي أن الاوتوقراطية ( حكم الفرد وعبادته ) والشيوقراطية ( العلاقات  
الاجتماعية الهرمية وفق سلم كهنوتي وقيم اكليركية ) والارهاب ( بالسلاح والعقيدة  
الدينية ) والاعتماد على النظام العالمي الاكثر رجعية ( النازية الالمانية والفاشية  
الايطالية او الامبراطورية البريطانية ) .. هي مجموعة العناصر الرئيسية المشتركة  
بين هذه الاحزاب وهؤلاء الرجال .

كان الرئيس السادات - في الايديولوجية والتطبيق والنشأة الاجتماعية (١٤) -

(١٢) المصدر السابق - ص ٣٨

(١٣) المصدر السابق - ص ٤٠

(١٤) في « البحث من الذات » رموز دالة على « العقدة الاجتماعية » التي عانى منها السادات منذ  
نشأته ، فهو يذكر « الباشا » الذي خاطب اياه في عنجمة ( ص ٢٦ ) حين اراد توسيطه لقبول ابنه في  
الكلية الحربية « تجربة لم تبرح وجداني ولا اظن اني سانساهها مدى الحياة » .. ولكنه حين رأى =

مزيجاً مركباً على نحو فريد منها ومنهم . وقد كان هذا التكوين مصدر اللقاء المصري بينه وبين التحالف الاجتماعي المهيمن على السلطة ( الرأسمالية الريفية والرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية ) ، وبينهما معا والغطاء الديني للدولة والمجتمع . كما ان هذا التكوين نفسه كان مصدر « الازمة » بين النظام الجديد والتنظيمات السياسية - الدينية ، الجاهزة سلفاً والتي ازدادت تجهيزاً في ظل دولة الرئيس « المؤمن » .

وكان التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي وواحدة العقدة بينهما - الديمقراطية - هي المعادلة الصعبة امام النظام السابق ، فاقبلت « الحرب البديلة » و « الانفتاح الاقتصادي » و « تعدد » المنابر فالاحزاب كمعادلة سهلة للنظام الجديد . ولكن الحقيقة هي ان الحرب التي لم تنجز التحرير والانفتاح الذي لم ينقل الاقتصاد والاحزاب التي عجزت عن تحقيق الديمقراطية ، تحولت في ظل التخلف والتبعية للرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة ، مجرد واجهات شفاقة لا تخفي بآية حال الثالث الجديد : الاثوقراطية كاسلوب في الحكم ، والاثوقراطية كمجموعة قيم وعلاقات يراد تسويدها على المجتمع ، والبيروقراطية كبنية سوسيو - ثقافية للدولة .

لذلك عاد الى الظهور الاستقطاب الطائفي المتطرف الذي عرفته مصر سنة ١٩٥٤ على نحو اكثر تركيماً . فالأخوان المسلمون لم يعودوا وحدهم في الميدان ، بل أصبح على يمينهم ويسارهم جماعات أخرى كشباب محمد وجند الله والشكريين ( نسبة الى مصطفى شكري زعيم الجماعة المسماة بالتكفير والهجرة ) . وجماعة الامة القبطية ارتدت ثياباً جديدة لا علاقة لها بالاسم القديم ولا الشعارات القديمة ، ولم تعد في مواجهة الكنيسة ، بل تستظل بالكنيسة . أي أنها راحت تعمل في اطار الشرعية . وقد تساوق ذلك كله مع التمهيد الحثيث لاتفاقية سيناء الثانية وحرب لبنان . أي انه في مرحلة التحضير لفك الارتباط مع العدو الطبقي والقومي واشغال

---

= الباشا بعدئذ وقد فرضت الثورة الحراسة على املاكه بادره قائلاً « اياك ان تنصور ان هذا اللقاء ترك في نفسي اي اثر بالنسبة لك ( ص ٢٧ ) . مثل آخر حين كان مسجوناً بتهمة التعاون مع النازي « ذات صباح فوجئت بالسجان يفتح الباب يحمل الي بعض الطعام ومعه روب شتوي ممتاز . . فردت الروب امامي على السرير ووقفت انظر اليه واتحسسه . . كان شيئاً جميلاً للغاية كالأشياء التي نراها في السينما . لم اصدق عيني فناديت السجان وسألته اذا كان هذا الروب حقيقة لي . . تأكدت فلبسته وانا في منتهى السعادة . . مثل هذا الروب لم يكن في استطاعتي شراءه والبا يوزباشي في الجيش » ( ص ٦٥ ) . مثل ثالث وهو يصف الاسوار العالية للقصر الملكي « لم اكن اعرف في ذلك الوقت انني سأشارك وزملاء لي في تغيير وجه التاريخ . . واني سوف اجتاح يوماً ما هذا السور الرهيب . . واجلس في نفس المقعد الذي كان يجلس عليه الملك فؤاد ومن بعده فاروق » ( ص ١٧ ) .



النيران الطائفية في لبنان كانت المفارقة المصرية تبدو هكذا : المحاولة المستحيلة للبننة الاقتصاد المصري والمحاولة الممكنة للبننة الصراع الاجتماعي . محاولة للبننة الاقتصادية مستحيلة في المدى الاستراتيجي وان تعاضم نمو الفئات الطفيلية على الانتاج ، وبالتالي وان بدت ممكنة لبعض الوقت . فالبنية الاقتصادية - الاجتماعية المصرية في تركيبها الاساسية بنية انتاجية وطنية ، فبالاضافة الى تاريخ الانتاج الزراعي في مصر والى كونها اول مجتمع صناعي عربي يقترب فيه تاريخ بعض الصناعات من التاريخ الاوروبي ذاته ، فان الزراعة والصناعة المصريتين شكلتا خلال النصف القرن الاخير على اقل ، قاعدة اجتماعية عريضة للانتاج المحلي . فلم تكن مصر سوقا للاحتكارات العالمية بالمعنى التقليدي في زمن التبعية الاستعمارية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ولم تكن قط مجتمع ترانزيت ، وبديهي انها لم تصبح مجتمع استهلاك في عهد الثورة حين قامت بالتصنيع الثقيل وشيدت القطاع العام . فالراسمالية التجارية وخاصة جناح المقاولات وجناح الاستيراد والتصدير ، لم تكن سيدة الاقتصاد المصري في اي وقت وان تميزت عن غيرها في مرحلة النشأة الاولى للبرجوازية المصرية . ومن هنا كان النموذج الاقتصادي المصري نقبضا جديرا لهيكلية الاقتصاد اللبناني حيث الاعتماد الاكبر على التجارة وبالذات على شريحتها الربوية ( البنوك ، الترانزيت ، السمسرة والعمولات .. الخ ) . ومن هنا ايضا كان الفرق بين « الاتساق » الاجتماعي والتجانس الحضاري لمصر ، والازدواجية اللبنانية : حيث القشرة الخارجية التي يتطلبها مجتمع الترانزيت لامة باحدث منجزات الحضارة الحديثة ، بينما الواقع الداخلي ينطوي على مجتمع فسيفسائي مرقق بين الواجهة الحضارية والمضمون القبلي والعشائري والطائفي . واقبلت الحرب عام ١٩٧٥ لتمزق القناع الزائف وتكشف الوجه الدميم وتقول باستحالة بقاء المعادلة المصطنعة على كافة المستويات (١٥) .

مصر لم تعان حضاريا هول المسافة بين الشكل والمضمون في الازدواجية الاجتماعية اللبنانية . بل واقبلت الحرب لتنفي النموذج اللبناني نفسه خارج دائرة البقاء . لذلك كان تكرار النموذج في مصر محاولة مستحيلة . كذلك فقد كان التاريخ الاجتماعي اللبناني مرشحا لان يلعم حرب ١٩٧٥ وما تلاها بوقود طائفي اتصل لهيبه على مدى قرون احداثها عام ١٨٦٠ في القرن الماضي وعام ١٩٥٨ في قرننا الحالي . بل ان ما يسمى « بلبنان الكبير » الذي تأسس عام ١٩٢٠ وما يسمى « بالميثاق الوطني » الذي تكرر عام ١٩٤٣ يضع الجغرافيا السياسية لهذا الوطن

---

(١٥) للرواية العربية عادة السمان روايتان بالغنا الاهمية في هذا السياق : الاولى « بيروت ٧٥ » وقد صدرت قبل الحرب بشهر واحد وصورت لنا الحتمية السوسيوثقافية لقوط هذا النظام الاجتماعي . والثانية « كوابيس بيروت » حيث تحققت النبوءة الادبية وشهد لها التاريخ بأسرار جديدة . الروايتان صدرتا للمرة الاولى في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على التوالي عن دار الاداب - بيروت .

الصغير امام المسألة الطائفية وجها لوجه (١٦) . وكلها امور ابعد مما تكون عن التاريخ الاجتماعي لشعب مصر وجغرافيته السياسية وتكوينه الديموغرافي . . حيث وحدة وادي النيل والدولة المركزية العريقة في القدم منذ آلاف السنين والانفتاح الحضاري على العالم القديم والوسيط والحديث بالفزرو والغزو المضاد عبر موقع استراتيجي استثنائي يربط افريقيا وآسيا واوروبا وعبر مستودع تاريخي لاكبر الحضارات الانسانية من المرحلة اليونانية - الرومانية الى المسيحية الى الاسلام الى العصر الحديث . . هذه كلها ساهمت في الاستقرار والاستمرار النسبيين والاتساق والتجانس النسبيين في روح وجسد الشعب المصري ، مما جعل التكوين الطبقي للمجتمع نموذجا كلاسيكيا والوحدة الوطنية حالة سوسيوقافية . اما التتوعات الطائفية والقبلية ، فليست اكثر من هوامش ثانوية على صفحة الكتاب الرئيسي في تاريخ هذا الشعب . وهكذا كان مستحيلا « لبننة » الصراع الاجتماعي للمصريين ، كما هي استحالة لبننة الاقتصاد المصري ، ولكن المحاولة في ذاتها بدت ممكنة لوقت قصير ، فلقد تقدمت « السياسة » على المعطيات التاريخية - الاجتماعية الثقافية ، بأن احتلت البنية الفوقية للمجتمع مكانا استثنائيا في الساحة ، تستطيع بواسطته التأثير النسبي على مقومات الاقتصاد والحضارة : « انفتح » للاقتصاد على نموذج الترانزيت ، وغلف الصراع الاجتماعي والتحرر الوطني بالأيديولوجية الدينية والفعل الثيوقراطي .

## ٥ - يمين زائف ويمينان اصيلان

بدات ازمة اليمين الحاكم بعد « الحرب البديلة » مباشرة وفي مواكبة الحسم الاقتصادي والاستراتيجي بأن أصبح محاصرا باليمين الديني الاكثر انسجاما مع نفسه ( والذي ندموه مع غيرنا خطأ بالتطرف ) واليمين الليبرالي القديم المتمثل في بقايا حزب « الوفد » . كان اليمين الديني قد استعاد قواه التنظيمية تدريجيا في ظلال وارفة من شعارات النظام الدينية ، وكان تحديه لاهل النظام صريحا في أنه الاكثر وفاء لمبادئ الاسلام وصاحب الحق التاريخي في تجسيد هذه المبادئ . وكان اليمين الليبرالي قد استعاد قواه السياسية تدريجيا في ظلال وارفة من شعارات « الانفتاح » على الاقتصاد الحر وفهم على الفور ان تصفية ثورة يوليو ، تموز تعني العودة الى النظام السابق عليها ، في ما عدا الملكية ، بالرموز ذاتها والرصيد الشعبي

---

(١٦) في هذا الصدد يجب ان نقرا بدقة : « العاميات الشعبية في لبنان » ليوسف خطار الحلو - مطبعة النجاح - بيروت ١٩٥٥ . و « تاريخ لبنان الاجتماعي » لمعمود ضاهر - دار الفارابي - بيروت ١٩٧٤ . و « في اصول لبنان الطائفي » لوضاح شرارة - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٥ . و « معركة العروبة والديمقراطية في لبنان » لبشارة مرهج - المؤسسة العربية للدراسات - بيروت ١٩٧٤ . و « اضراء فلسفية على ساحة الحرب اللبنانية » لانتوان جورج خوري - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨



العريق لحزب الوفد صاحب الحق التاريخي في تجسيد الليبرالية والوحدة الوطنية بين المسيحيين والمسلمين .

ولقد بوغت النظام الجديد بغير شك بالظاهرتين الجديدتين رغم ابوته الشرعية لهما ، فقد انجز الانقلاب ثورته المضادة لحسابه اولا وللغثات الاجتماعية التي دعمته ثانيا وللغوى العربية والدولية التي آزرته ثالثا ، بترتيب تصنيفي لا بترتيب الاولويات . ولكنه لم يحسب حسابا لان تكون القاعدة الاجتماعية للايديولوجية الدينية اكثر اصالة من قاعدته ، وان القاعدة الاجتماعية للاقتصاد الحر اكثر اتساعا من قاعدته . وبالتالي فهما - رغم التناقض بينهما - يضمنان عرض قاعدة شعبية لها مصلحة في الثورة المضادة لوسطية النظام الناصري ايديولوجيا واقتصاديا .

وقد اخذت الفرق الدينية زمام المبادرة التنظيمية منذ حادث الكلية الفنية العسكرية ، وقد برهن على تسرب عناصر وفكر اليمين الديني الى جسم القوات المسلحة : وكان الانعكاس المباشر لهذا التسرب هو تلك الشائعات التي تنشرت خلال حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ عن ان بعض العسكريين المسيحيين هم الذين تسببوا في ثغرة الدفرسوار ، مما اضطر الرئيس السادات الى تعيين ضابط مسيحي سجل بطولة فائقة في تحرير القنطرة شرق ، قائدا للجيش الثاني وترقيته من رتبة عقيد الى رتبة لواء .

وقد كشف الحادث الدموي في « الفنية العسكرية » عن ظاهرتين متلازمتين ، هو هجرة بعض الشباب من المدينة و « اللجوء » الى كهوف الجبل في صعيد مصر ، بعد تركهم الدراسة اذا كانوا طلابا او العمل اذا كانوا موظفين ، وبعد خلعهم الملابس المدنية وارتدائهم ثياب البدو او الفلاحين ، واتخاذهم أسماء جديدة ، وقطع كل علاقاتهم الاجتماعية القديمة ، وتمضية الوقت في دراسة القرآن وتعاليم مرشديهم والتدريب على استخدام كافة انواع الاسلحة . قادت هذه الظاهرة الى اكتشاف الظاهرة الاخرى ، وهي العثور على كميات من الاسلحة المخبوءة في محافظة « قنا » اقصى جنوب مصر ( قبل اسوان مباشرة آخر محافظات الصعيد ) وقد بلغت ٣٢٠٠ قطعة من السلاح الخفيف والثقيل من بينها مدافع للطائرات .

ولم يربط التحقيق في أي من مراحلها - او لم يشأ ان يربط بتعبير ادق - بين حادث الكلية العسكرية ، وهجرات الشباب المسلح من المدن ، والكميات والنوميات الاستثنائية من السلاح غير المشروع حملته . فالشباب مريض بالذهان وحياسة السلاح بهذا الحجم تجارة غير قانونية .

وكان الدكتور هنري كيسنجر - وزير الخارجية الاميركي - قد اعلن « فشل » مهمته في مارس ، اذار ١٩٧٥ في محاولة الوصول الى اتفاق سيناء الثاني . وكانت حرب لبنان قد اشتعلت في ١٣ نيسان ، ابريل من العام نفسه . بدايتها أشبه مساكين بالرمز الشامل ، اذ انطلقت الرصاصة الكتابية الاولى في الصدر الفلسطيني .

ثم اقبلت قمة سالزبورغ بين الرئيسين فورد والسادات في يوليو ، تموز ١٩٧٥ ، حيث امكن الوصول الى اتفاقية سيناء في الاول من ايلول ، سبتمبر من العام نفسه . واستأنفت الحرب اللبنانية مسيرتها ، وانطلق الرصاص الطائفي في الصدر الوطني اللبناني . فماذا كان رد الفعل الرسمي لدى النظام المصري تجاه ما يجري فسي الداخل والخارج ؟

كان ان اعلن الرئيس السادات اثناء مروره بقناة السويس في الذكرى الاولى لافتتاحها انه لا يخون الشيخ بيار الجميل ويؤمن بعروبتة . وفي الوقت نفسه اعلن فجأة احصاء سكاني جديد في مصر يقول بأن عدد المسيحيين المصريين يبلغ حوالي مليونين وثلث المليون . لم تكن هناك اية مناسبة لاحصاء من هذا النوع ، ولكن اجهزة الاعلام البصرية والسمعية راحت تشيع الرقم المثير بكثافة لافتة للانتباه . ثم تقدم « الازهر » - فجأة ايضا - بمشروع قانون الحدود \* الى مجلس الشعب لقراره . تلك كانت مناورة النظام في الرد على التطرف الديني داخليا ، وتغطيته لاتفاقية سيناء بدعم اكبر الاحزاب الطائفية في لبنان . يحاول ان يكون اكثر اسلاما من الجماعات الاسلامية المنظمة داخل مصر ، وان يكون اكبر الحلفاء للحزب « المسيحي » في لبنان . وجهان لعملة واحدة .

وسوف نلاحظ بوضوح شديد ان الفعل ورد الفعل الطائفيين قد صدرا اصلا عن المصادر الرسمية ، فالتعداد تقوم به الحكومة مباشرة ، ومشروع القانون باقامة الحدود ، تقدم به الازهر وليس الاخوان المسلمين ، وهو الجهة الدينية الرسمية . كما ان الاحتجاج المسيحي لم يأت من جماعة الامة القبطية او حتى «مدارس الاحد» بل اقبل من القساوسة والاساقفة والمطارنة ثم البطريركية فالقصر البابوي نفسه . ولما كان الازهر يستقطب قطاعا جماهيريا اعرض من اية منظمة دينية متطرفة فسي تاريخ مصر ، ولما كانت الكنيسة تستقطب قطاعا جماهيريا اعرض من اية منظمة قبطية متطرفة في حياة البلاد ، فلنا ان نتصور الهزة العميقة والواسعة التي اصابنا المصريين جميعا ، فجأة . ولقد كانت قلة قليلة من اهل الدينين الرئيسيين في مصر هي التي تبينت من « التعداد » بعده السياسي المخيف ، ومن مشروع قانون « الحدود » بعده الحضاري الاكثر رعبا . واقل من القليل هم الذين تبينوا الخيط الرهيف الذي يربط بين محاولة « لبننة مصر » من ناحية ، ومحاولة طبعها بالنموذج السعودي من ناحية اخرى . هؤلاء واولئك هم وحدهم الذين استطاعوا ان يروا القضية على وجهها الصحيح ، فلا هي قضية مسيحيين ومسلمين ولا هي قضية استبدال القوانين الوضعية بالشرعية الاسلامية ، بل هي قضية مصر في صراع

---

★ راجع باب « الوثائق » في نهاية الكتاب . والقانون مستوحى بكامله من الشريعة الاسلامية بقطع يد السارق ورجم الزانية واعداد الرداء عن الاسلام .



الشرق الاوسط ، انطلاقا من اتفاقية سيناء مرورا بحروب لبنان وانتهاء بريارة القدس .

المستشار جمال صادق المرصفاوي رئيس محكمة النقض في مصر ، خرج عن صمته فجأة منذ تولى منصبه عام ١٩٧٢ ليدلي بعدة تصريحات مثيرة . قال ان « اللجنة العليا لتطوير القوانين قد انتهت من مشروعات القوانين وارسالها الى وزارة العدل لتطبيقها على كل السكان من المصريين وغير المصريين والمسلمين وغير المسلمين عملا بأقلية القوانين » (١٧) واوز هذه القوانين فاذا بها لا تخرج من مقترحات الازهر . وبخصوص قانون الردة ركز على وصفه بأنه « قانون الخروج عن الديانة الاسلامية » . وقد « اشترط مشروع القانون ان يطلب الى المرتد التوبة فاذا انقضت مدة ثلاثين يوما دون العودة الى الاسلام والاصرار على الرد عوقب المرتد بالاعدام شنقا » (١٨) . كما تضمن مشروع القانون انه يكفي ان يكون هناك شاهدان على الارتداد حتى يصدر الحكم .

وبالرغم من ان هذه « الافكار » الرسمية قد واكبتها حملة رسمية ايضا على اليسار والاحاد والمنظمات الاسلامية المتطرفة، ألا ان الكنيسة قد استقبلته وكأنها المستهدفة به اولا واخيرا . بينما كان الربط الواضح تماما بين الفكر اليساري والاحاد ، يومئ بان الخطة الجديدة هي تجاوز العقوبات المقررة للتنظيمات اليسارية في القانون ، الى حكم الاعدام ، بحجة الارتداد عن الدين الرسمي للدولة لا بحجة التنظيم السري او الفكر اليساري . ولكن « النوايا » شيء ، ورد الفعل الحتمي عند غير المسلمين شيء آخر . حتى ان كاتباً يمينياً هو مصطفى امين كتب مستنكراً صدور هذا القانون (١٩) . ولكن رد الفعل الطائفي كان قد انطلق ، خاصة وان مجلس الدولة قد وافق على القانون ونشر ذلك في الصحف (٢٠) .

وفي السابع عشر من يناير، كانون الثاني ١٩٧٧ عقد أخطر مؤتمر ديني مسيحي

---

(١٧) جريدة « الجمهورية » المصرية ١١/٦/١٩٧٧

(١٨) المصدر السابق .

(١٩) قال مصطفى امين في جريدة الاخبار في العمود اليومي « فكرة » : « حمدت الله ان القانون الذي وافق عليه مجلس الدولة باعدام المرتد عن الاسلام لم يصدر من سبعين سنة، فعندما اصدر قاسم امين كتابه « تحرير المرأة » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وعندما اصدر الشيخ علي عبد الرازق كتابه « الاسلام واصول الحكم » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وعندما اصدر طه حسين كتابه « في الشعر الجاهلي » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وقبل ان يجيء مصر بعد عشر سنوات طافية يعتبر من يعارضه في الرأي مرتدا او من يطالب بالحرية كافرا ، او من ينقد تصرفاته رنديقا يستباح دمه او يجب رجمه بالحجارة المديبة » .

(٢٠) الاهرام ١٥/٧/١٩٧٧

في تاريخ البلاد منذ ستة وستين عاما (٢١) . وقال البيان الذي صدر عن المؤتمر ولم ينشر\* «دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لمثلي الشعب القبطي بالاسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى » (٢٢) ، « وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليو ١٩٧٦ » (٢٣) ، « ووضع الجميع نصب اعينهم - رعاة ورعية - اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الآخر : اولهما الايمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر والتي كرستها كرازة مرقس الرسول وتضحيات شهدائنا الابرار على مر الاجيال . والامر الثاني الامانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الاقباط اقدم واعرق سلالاته حتى انه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب ارضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر » . ثم عرض البيان للمسائل المطروحة للبحث وهي : حرية العقيدة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، وحماية الاسرة والزواج المسيحي ، والمساواة وتكافؤ الفرص ، وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية ، والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة . وقد طالب البيان بالغاء مشروع قانون الردة واستبعاد التفكير في تطبيق الشريعة الاسلامية على غير المسلمين ، والغاء القوانين العثمانية التي تقيد بناء الكنائس واستبعاد الطائفية من الوظائف العامة على مختلف المستويات وحرية النشر .

وكان واضحا من البيان انه يخاطب المستويات العليا في قمة السلطة مباشرة، كما كان واضحا التطرف والطائفية معا في استخدام تعبيرات مثل « الشعب القبطي » و « السلالة العريقة في القدم » . وعلينا ان نلاحظ ايضا الالتفاف حول « الكنيسة » اي الشرعية جنبا الى جنب مع التمسك « بالوطن » . غير ان اخطر ما في البيان هو ما سمي « بالتوصيات التنفيذية » والتي طالبت المسيحيين « بصوم انقطاعي لثلاثة ايام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ » و « اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة » .

وفي وقت واحد وصلت رئاسة الجمهورية عدة « مذكرات » من الرعايا

---

(٢١) اول مؤتمر طائفي مسيحي في تاريخ مصر عقد في محافظة اسيوط جنوب مصر عام ١٩١١ وكان الاستعمار البريطاني قد تمكن من اشغال فتنة طائفية بعد هزيمة الثورة العربية عام ١٨٨٢ وتميين بطرس غالي باشا رئيسا لمحكمة « دنشواي » التي حكمت بالاعدام شنقا على مجموعة من الفلاحين رفضوا السماح للجنود الاتكلييل باصطياد حمام قريتهم عام ١٩٠٦ .

★ راجع باب ( الوثائق ) .

(٢٢ ، ٢٣) هذه هي الاشارة الاولى الى مؤتمرات تحضيرية سابقة لم يعلن عنها .



الاقباط في الولايات المتحدة وكندا ( العرائض مقدمة بتاريخ ١١ فبراير ، شباط ١٩٧٧ ) ومن استراليا الى رئيس مجلس الشعب ( في ٩ مايو ، ايار ١٩٧٧ ) . وكلها تدور حول المحاور ذاتها التي جاءت في بيان الاسكندرية . ولكن المثير هو مجموعة الاسئلة التي وجهتها الكنيسة القبطية في ملبورن الى المهندس سيد مرعي والتي جاء فيها « ماذا تقول عن المقالات التي تتهم كتابنا المقدس بالتحريف » ( ٢٤ ) ، « والمقالات التي تنسب لنا الكفر والشرك » ( ٢٥ ) ، « والمطالبة بانتصار المسلمين على الكفار والمشركين » ( ٢٦ ) كما جاء في الرسالة أيضا احصاء يلهب المشاعر الطائفية حول عدد المسيحيين المصريين في الوظائف العامة ، مع مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ثلاثين واربعين عاما وأحيانا نصف قرن . وقد ارفقت الرسالة المذكورة ، بما سمي « قرارات المؤتمر القبطي المنعقد في ملبورن يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٧ وسيدني يوم الاحد ٣ يوليو ١٩٧٧ » حيث كان القرار الاول هو الصوم الانتقاعي ، والثاني اعداد كتيب عن « اقوال المسؤولين بخصوص الشريعة الاسلامية » بلفات متعددة ، والثالث « مسيرة في كل مدن استراليا في وقت واحد » والرابع « الاتصال بكنائسنا في اميركا واوروبا وافريقيا وكندا لتنسيق وتوحيد الجهود » والخامس « الاعداد لعقد مؤتمر لكافة المسؤولين في الحكومة والاذاعة والتلفزيون » . ولم يكن نشاط المسيحيين المصريين في استراليا ليحتاج الى الاتصال ببقية القارات ، اذ نشطت كلها في اتجاه واحد وتوقيت واحد ، مما لا يسمح بالتفكير في « حسن النوايا » او التلقائية . . اذ كان التقريب بين المسيحيين اللبنانيين في المهجر وغيرهم من المسيحيين الشرقيين ، غاية واضحة مهما اختلفت الوسائل من اتفاقية سيناء الى حرب لبنان .

وهكذا أصبحت هناك « مسألة قبطية » في الاعلام الخارجي ، حتى ان مجلة متخصصة صدرت بالفرنسية في باريس تدعى « العالم القبطي » \* وكما حدث عام

( ٢٤ ) المقصود هو مقال للشيخ حسنين مخلوف في « الاهرام » ١٢/٢/١٩٧٦ .

( ٢٥ ) المقصود هو تحرير الشيخ الفحام في « الاهرام » ٢٢/١٠/١٩٧٦ .

( ٢٦ ) المقصود هو مطالبة الدكتور محمد بيطار في « الاهرام » ٢٤/٩/١٩٧٦ .

★ من المثير ان يصدر العدد الاول من هذه المجلة الفصلية في شهر تموز ، يوليو ١٩٧٧ اي في ذروة احداث الفتنة الطائفية في مصر . وفي التعريف برسالتها تقول الافتتاحية ان المجلة تستهدف « خلق صلة وصل بين الاقباط المشتتين في انحاء العالم » . ولاحظ المعلقون بدهشة لها ما يبررها ان ثلاثة رؤساء اتحفوا العدد الاول من المجلة برسائل مطولة ، هم جيسكار ديستان الذي رأى في عيون ابي الهول نظرات « لا تتجه نحو الماضي بل نحو الالحق في انتظار شروق الشمس » ، وانور السادات الذي وصف الحضارة القبطية بأنها « الحضارة المصرية التي تسعى الى توطيد العلاقات مع البلدان الفرنكوفونية » ، وليوبولد سنغور الذي رأى فيها « ارضا للحضارة المصرية القديمة » . ويصبح من الطبيعي التساؤل « هل هناك علاقة خفية بين تحرك هذا التيار القبطي وبين المحاولات الحديثة الجارية لخلق فوارق طائفية في مصر ، على قرار ما حصل في لبنان ، خاصة بعد ظهور جماعات متعصبة من طراز التكفير والهجرة » كما جاء في مقال جورج الراسي حول المجلة المذكورة ( الدستور - لندن -

١٩١١ حين عقد « المؤتمر الاسلامي » المضاد لؤتمر الاقباط ، وكاد يتكرس الانقسام الطائفي تحت راية الاحتلال البريطاني باستصدار « قانون حماية الاقليات » (٢٧) فقد عقد في شهر يوليو ، تموز مؤتمر « الهيئات والجماعات الاسلامية » تحت رعاية الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر « واشتركت فيه كل الهيئات والجمعيات الاسلامية بمصر » كما ورد في البيان الختامي الذي اوصى بما يلي :

● كل تشريع او حكم مخالف ما جاء به الاسلام باطل ، ويجب على المسلمين رده والاحتكام الى شريعة الله التي لا يتحقق ايمانهم الا بالاحتكام اليها .

● الامر بتطبيق الشريعة الاسلامية ، فليس لاحد ان يبدي فيها رأيا في وجوب ذلك ، ولا تقبل مشورة بالتمهل او التدرج او التأجيل .

● ان التسوية في اقرار القوانين الاسلامية ، معصية لله ورسوله ، واتباع لغير سبيل المؤمنين . وعلى الهيئة التشريعية ان تبرىء ذمتها امام الله والناس باقرار مشروعات القوانين المقدمة اليها .

● ينظر المؤتمر بعين التقدير الى ما صرح به السيد رئيس الجمهورية حسن غزমে على تطهير أجهزة الدولة من الملحدين (٢٨) ، ويناشده سرعة التنفيذ ، حرصا على سلامة الامة وقوة بنيانها .

● يناشد المؤتمر رئيس الجمهورية اصدار اوامره بتطهير وسائل الاعلام .

● وجوب تربية النشء في جميع مراحل التعليم تربية دينية .

● تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة الجهود التي تعبر عن اجماع الامة على ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية (٢٩) .

وكان البيان حريصا على خاتمة تقول « اشترك في المؤتمر الازهر وهيئاته » . اي انه كبيان مؤتمر الاسكندرية المسيحي يستظل بالشرعية .

ولان كلتاهما « شرعية طائفية » أن جاز التعبير ، فقد تبدلت شرعية النظام السياسية وكأنها اليمين الزائف بين يمينين : احدهما اليمين الديني - مسيحيا كان

---

(٢٧) هو مشروع القانون الذي رفضه الاقباط انفسهم وقتذاك وحتى عام ثورة ١٩١٩ ومن سياسيين الكبار الذين رفعوا لواء الرفض ؛ وبما واصف باشا وسينوت حنا بك وواصف باشا غالي ووليم مكرم عبيد باشا والقصر من قص سرجيوس .

(٢٨) كان الرئيس السادات قد اعلن ذلك على الرافضة ١٨ و١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ .

(٢٩) كانت مجلة « الدعوة » لسان حال الاخوان المسلمين قد عاودت الصدور وكتبت في عدد فبراير ،

نيسباط ١٩٧٧ موضوعا يقول ان الزعماء المسيحيين يوافقون على تطبيق الشرع الاسلامي .



او مسلما - والاخر هو اليمين المدني الذي تمثل في انبعاث حزب الوفد . كان اليمين الديني هو الاستجابة الايديولوجية الاكثر تماسكا واصالة من شعارات النظام ، وكان اليمين الوفدي هو الاستجابة الاقتصادية الاكثر تماسكا واصالة من التحالف الاجتماعي الحاكم . ولكن « لبننة » مصر و « سعوديتها » ظلت المعادلة المستحيلة التي توهمت الثورة المضادة امكانية تحقيقها (٣٠) .

## ٦ - الدماء تبعد الظلم

بعد منتصف ليلة الثالث من يوليو ، تموز ١٩٧٧ تحول الحلم الى كابوس . فقد حدث « شيء ما » لم يعرفه سوى افراد قلائل لاسرة شيخ ازهري . وقبل ظهر اليوم التالي - حوالي الحادية عشرة صباحا - كانت تليفونات بعض الاشخاص تدق ، ويأتي صوت شاب هاديء رتيب يقول « نحن الجماعة التي يسميها الكفار جماعة التكفير والهجرة ، نعلن اننا اختطفنا الدكتور حسين الذهبي لانه نشر مقالا ضد الجماعة بتاريخ ٣٠/٥ في جريدة الاخبار الكافرة » . وسرعان ما انتشر الخبر المثير بطول مصر وعرضها . وكان الرئيس السادات خارج البلاد في « رحلة ما » بين رومانيا وايران والسعودية ، فبادر رئيس وزرائه ( ضابط الشرطة السابق مهدوح سالم احد اركان انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ ) بتجنيد مكثف لقوات الامن السرية والعلمية للكشف عن المكان الذي احتجز فيه العالم الازهري الدكتور محمد حسين الذهبي وخاطفيه . ولكن هذه القوات لم تستطع التوصل الى المكان والرجل الا بعد ثلاثة ايام ، وكان قد قتل برصاصة في الراس . وكان من اليسير بعد ذلك شن حملة أمنية واعلامية ضد اوكار الجماعة الاسلامية المتطرفة . وكان من اليسير

---

(٣٠) كانت المفارقة ولا تزال هكذا : يقول احصاء الاذاعة والتلفزيون لعام ١٩٧٧ ان عدد ساعات البرامج والاحاديث الدينية التي تبثها الاجهزة الرسمية قد بلغت ٢٢ ساعة في اليوم الواحد . وتقول دراسة احصائية اخرى صادرة في نسخ محدودة من الجامعة الاميركية في القاهرة ، العام نفسه ان عدد الصفحات الدينية في مصر قد بلغ ١٢٠ صفحة ( بين جريدة ومجلة ) اسبوعيا . ويشير احصاء دار الكتب انه قد صدر ١٠٣٥ كتاب ديني ( غير المصحف ) خلال العام ذاته . ورغم ذلك فقد نشرت مجلة « الدعوة » الناطقة باسم الاخوان المسلمين في عدد افسطس ، اب ١٩٧٧ تحت عنوان « هذا هو رأي الشعب يا وزير الاعلام » ان « التلفزيون يدعو للخيانة الزوجية عن طريق التمثيليات الساخنة » وان « دولة العلم والايمان في اجهزة الاعلام مجرد شعارات » . وما لم تقله الدعوة قاله المؤتمر الاسلامي المشار اليه سابقا ، حين تأسد رئيس الجمهورية تطهير الاعلام « من الموبقات الاخلاقية التي تجرح صدور المؤمنين » . وما لم تقله جريدة الاخوان والمؤتمر الاسلامي قاله مركز البحوث الاجتماعية حين نشر في بحث احصائي ان عدد الكابريهات في شارع الهرم قد زاد بنسبة ٣٧٥ في المائة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وان عدد الشقق المفروشة لاغراض الدفارة السرية قد زاد بنسبة ١٠٠ في المائة عن الفترة ذاتها وان حوادث خطف الفتيات واغتصابهن قد زادت بمعدل ٤٠٠ في المائة .

أيضا القبض بعد فترة على « أمير الجماعة » كما يسميه انصاره : شكري أحمد مصطفى . وتوالت الاعتقالات من الاسكندرية شمالا الى اسوان جنوبا مرورا بمختلف محافظات الدلتا ومصر العليا . فقد تبين ان للجماعة « امارات » في كل محافظة ومدينة وقرية ، كما تبين انها تختزن من المال والسلاح الشيء الكثير . فماذا كان موقف النظام ، وماذا كان موقف المجتمع ؟ ومن تكون « جماعة الشكرين » هذه كما تحب ان تسمي نفسها ( نسبة الى زعيمها شكري الذي يدعو نفسه اميرا للمؤمنين ) ؟

وأول ما لفت نظر المصريين ان الحادث هو اول اغتيال سياسي يجري في مصر منذ ثلاثين عاما . وانه يختلف عن حركة الاغتيالات التي عرفتها البلاد في الاربعينات من هذا القرن في انه تم بعد « خطف الضحية » والتقدم بطلب « فدية » للافراج عنها . ويختلف ايضا في كونه ليس اغتيالا فرديا بالمعنى الذي مارسه المالك فاروق ضد خصومه او حكومات الاقليات الدستورية او الحلقات الارهابية الضيقة ففي ذلك الوقت ، بل هو عمل جماعي منظم وقرار سياسي مبرر أيديولوجيا . وأخيرا فهو يختلف من حيث ان « الضحية » هو أحد رجالات الأزهر ومن علمائه البارزين . ولقد خطفت الايام الثلاثة التي مضت على اختفاء الرجل انفاس المصريين واشاعت البلبلة في صفوفهم ، اما النظام فكانت هيئته البوليسية موضع امتحان عسير طيلة اثنتين وسبعين ساعة . وكان ما تسرب من ان هناك « قائمة » باغتيالات جديدة قد هز أعمدة السلطة هزا . ولكن منهجها في المعالجة - بعد ان وضعت يدها على أعضاء جماعة الشكرين وأميرهم - لم يتغير . فقد جندت حملة اعلامية واسعة النطاق بأقلام وألسنة رجال الدين ، تقول ان « المنضمين الى التكفير والهجرة مصابون بعقد نفسية » على حد تعبير رائد جماعة « العشيرة المحمدية » في اهرام ١٩٧٧/٧/٨ وانهم « ليسوا جمعية دينية بل عصابة للتدمير والتكفير » كما صرح رئيس الجمعية الشرعية في العدد ذاته من الجريدة نفسها ، وان « مبادئ التكفير والهجرة منافية لتعاليم الاسلام » كما صرح رئيس « جمعية شباب محمد » وان « الاسلام بريء من الهمجية والارهاب وتهديد أمن المجتمع » كما قال رئيس « جمعية المحافظة على القرآن الكريم » في الصحيفة المذكورة أيضا (٣١) .

ولم يكن ذلك تفسيراً للاسلام بقدر ما كان تبريراً للنظام . ولكن النظام نفسه كان في أزمة حقيقية بين الشعار الديني المعلن ، والواقع غير الديني للانفتاح

---

(٣١) بالإضافة الى رأي مفتي الديار المصرية سابقا الشيخ حسنين مخلوف السلي وصف أعضاء الجماعة بانهم من « الجناة الذين لا يباليون بالفساد في الارض » ورأى الدكتور محمد سلام مدكور رئيس قسم الشريعة بحقوق القاهرة بانهم « بغاة » ورأى الدكتور أحمد شلبي رئيس قسم التاريخ الاسلامي بكلية دار العلوم بان « ما حدث لا نعرف له نظيرا في التاريخ الاسلامي » - من « الاهرام » ١٩٧٧/٧/٨



الاقتصادي . بالإضافة الى ان جماعة التكفير والهجرة وضعت الشرعية الدينية للازهر في مأزق ، فضلا عن انها وضعت الشرعية الدينية للازهر في مأزق ، فضلا عن انها وضعت الشرعية الاسلامية للنظام فسي خائسة الكفر . وكان النظام كلما اقترب خطوة من الصبغة الاسلامية للدولة والمجتمع ، بضغط خارجي من السعودية وضغط داخلي من الاخوان المسلمين ، كان يرى انه يقترب خطوات من الانفجار الطائفي . فلم يكن ممكنا في اي وقت تسويد الشريعة الاسلامية على ما يقارب ثمانية ملايين مسيحي مصري ، بغض النظر عن سمعة مصر الحضارية .

ولكن النظام اتبع سياسة الهرب الى الامام ، وذلك بالمزايدة على المتطرفين بالمزيد من تطرف الشعارات كتصوير « الوضع » وكأنه نتيجة ترددي الايمان فسي القلوب وانعدام التربية الدينية ونشاط الدعوات اليسارية « الملحدة » . والهدف هو ايجاد نوع من الوحدة الطائفية ، لا الوحدة الوطنية ، فالتقاء الكنيسة والازهر في مواجهة « الالحاد » - والمقصود هو اليسار - من شأنه ان يضرب « القلة المنحرفة » عن الشرعية الاسلامية والمسيحية من امثال جماعة التكفير والهجرة وجماعة الامة القبطية من ناحية ، كما يضرب النشاط السياسي المتعاطف لقوى اليسار واليمين الوفدي . فاليسار الذي بدا « ديكورا » عندما تقرر تعدد الاحزاب ، أصبح قطبا جاذبا لجماهير لا يستهان بهنا ، وانضمت اليه بعض الشخصيات الدينية المستنيرة من الفريقين المسيحي والمسلم على اساس وحدة وطنية واجتماعية ، لا طائفية . اما الوفد فقد استقطب من حوله اعرض قطاعات المسيحيين المصريين بمجرد الاعلان عن نشاطه الرسمي ، وكان الكنيسة قد وجدت فيه ملاذا من حزب الحكومة ، بالإضافة الى رصيده التاريخي في وحدة « الهلال والصليب » شعار الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩ .

ولقد كان من الطبيعي للمواطن المصري المسلم ان ينصت بانتباه الى صوت شكري احمد مصطفى - أمير جماعة التكفير والهجرة - ليراه اكثر انسجاما مع الاسلام من شعارات النظام والازهر على السواء . كانت تسمية « التكفير والهجرة » في بدايتها تسمية اعلامية تلخص دعوة « الشكرين » الى تكفير الدولة والمجتمع والعالم المعاصر كله من جهة ، والى الهجرة تشبها بهجرة رسول الاسلام ، استعدادا لتغيير ذلك كله بقوة السلاح . ولم يشأ محقق واحد ممن أسندت اليهم مهمة استجواب المتهمين في مقتل الشيخ الذهبي ، ان يربط بين الظاهرة الجديدة ( وغالبية عناصرها من الشباب ، طلابا او موظفين ) والظاهرة الاسبق منها والمتعددة الاسماء والافعال : حادث الكلية الفنية العسكرية ، اختزان الكميات الهائلة من السلاح في صعيد مصر ، اللجوء الجماعي الى كهوف الجبال ، النشاط المتزايد للجماعات الاسلامية في الجامعة . ولم يشأ محقق واحد - رغم توفر الوثائق - ان يقرأ الارتباط العضوي الوثيق بين الايديولوجية « الشكرية » والعقيدة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين . ولم يكن ممكنا ان يمتد خيط

البحث الى القرن الماضي حتى نكتشف اصول الفكر الديني المتطرف ، ومدى علاقته بالبيئة الاجتماعية المصرية .

ماذا تقول كتابات « أمير المؤمنين طه المصطفى شكري مصطفى أمير آخر الزمان ووارث الارض ومن عليها » كما جاء في صدر مخطوطة « التوسمات » التي يتناقلها « الشكريون » بخط اليد حتى لا تدنسها حروف المطبعة وهي من اختراع الكفار ؟

● تقول ان اقامة دولة الاسلام تقوم على امرين : ١ - تدمير الكافرين . ٢ - توريث المؤمنين الارض ومن عليها » . فاذا محق الكافرون وتمحص المؤمنون يظهر دين الله « (٣٢) . ولكن لا سبيل لاقامة هذه الدولة الا على هدى نبوي الاسلام فلا بد « من الهجرة . . . لا اسلام ودولة تقام له الا بعد الهجرة » . ذلك « ان هلاك الكفار وتدمير دولتهم لا يأتي وهناك مؤمنون في وسطهم والسنة ان يخرج المسلمون من ارض الكفر ولا يبقى الا الكافرون . . حينذاك ينزل العذاب عليهم » .

● تنقسم مراحل جهاد المؤمنين عند شكري مصطفى الى ثلاث : ١ - ان ينجو الانسان بنفسه اولاً من الفتنة ، فتنة السقوط في الشرك وفتنة التعرض للرجم والتعذيب من قبل الكفرة . ٢ - احداث البلاغ الكامل الشامل على مستوى الارض . ٣ - الجهاد في سبيل الله لتقام دولة الاسلام .

● ويصوغ شكري سؤال الجهاد هكذا « ما هي ام القرى في عهدنا الحالي ( وقد كانت في زمن محمد مكة الوثنية ) ، عهد قيام الدولة الاسلامية مرة ثانية ؟ » ويعيد السؤال في عبارات اخرى اكثر دلالة « اين هي ام القرى . . اين المكان الذي يصدر الكفر الى العالم العربي ؟ اين القرية التي حاربت كل من نادى بالجهاد في سبيل الله ؟ » ويجيب « هي ببداية الآن مصر » .

● واذا كانت مصر هي بداية الرحلة او الهجرة او الجهاد ، فهي ليست النهاية ، لان الدولة الشكرية سيمتد سلطانها على العالم بأسره » . . فيمهد الله سبحانه وتعالى لجماعة الحق بقتال بين قوتين عظيمتين على خلاف فكري كبير وكل منهما تحاول السيطرة والغلبة في الارض . . ونقصد بذلك روسيا وامريكا . . فيضع كل منهما كل معداته وجيوشه واسلحته في هذه الحرب ، ويدمر كل منهما الآخر ، ويهلك كل منهما الآخر . كل هذا يصنعه الله تمهيدا لقيام الدولة الاسلامية التي

---

(٣٢) هذا النص وغيره من « التوسمات » مأخوذ عن مقال لرفعت السيد « الحركات الاسلامية من الارتداد الى التريد من الارتداد » - مجلة « دراسات عربية » - عدد نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧



تكونت من الجماعة الاسلامية . . جماعة الحق . . وبعد تدمير القوتين تدميرا كاملا ، وذلك في الحرب العالمية الثالثة كما نتوقع ان تتكافأ القوى بين المسلمين وغيرهم تكافؤا نسبيا ، ويبدأ القتال » .

تلك هي محاور الفكر الرئيسية عند « امير جماعة الحق » شكري مصطفى كما دونها بخط يده ، وقد اعتمدنا عليها مباشرة بحثا عن اصولها القريبية والبعيدة ، بدلا من اية اقوال منسوبة عن صواب او خطأ او تضليل بواسطة اجهزة الاعلام . فهل تعد هذه الافكار خروجاً ايديولوجيا على عقائد الاخوان المسلمين ، اذا سلمنا بأن الجماعة الشكرية تعد خروجاً تنظيميا على الاخوان ؟

انه حسن البنا ، مؤسس الاخوان المسلمين ، وليس شكري مصطفى ، هو الذي خاطب انصاره ذات يوم منذ ثلاثين عاما قائلا « . . وفي الوقت الذي يكون فيه منكم معشر الاخوان المسلمين ، ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسيا وروحيا بالايمان والعقيدة ، وجسميا بالتدريب والرياضة . في هذا الوقت طالبوني بأن اخوض بكم لجاج البحار ، واقتحم بكم عنان السماء ، واغزو بكم كل عنيد جبار ، فاني فاعل ان شاء الله » (٣٣) . وايضا « لسوف تخاصمون هؤلاء جميعا ( القوى السياسية الحاكمة والمحكومة في مصر ) في الحكم وخارجيه خصومة شديدة لديدة » (٣٤) . وكان الشيخ حسن البنا هو الذي اختصر تعبير « فن الموت » و « صناعة الموت » حين يقول لرجاله : « ايها الاخوان ، ان الامة التي تحسن صناعة الموت يهب لها الله الحياة العزيزة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة ، وما الوهن الذي اذلنا الا حب الدنيا وكراهية الموت ، فاعدوا انفسكم لعمل عظيم واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة » (٣٥) . و « من خرج على الجماعة اضربه بحد السيف » (٣٦) .

ان شكري احمد مصطفى المهندس الزراعي الذي ترك « الدنيا » وجند الكتائب المسلحة بالملئات لاقامة الدولة الاسلامية ، ليس الا تلميذا نجيبا في مدرسة البنا ، لم يخرج على البناء التنظيمي للاخوان المسلمين الا لان مناورات السياسة العملية كادت تفسد البناء العقائدي للمنظمة العتيدة . انه التعبير الأكثر نقاوة عن فكر الاخوان المسلمين . وهو الفكر المأخوذ أصلا عن جمال الدين الافغاني ، على غير ما يرى البعض (٣٧) في « رده على الدهريين » ، ومحمد اقبال الباكستاني في كتابه الشهير عن الفكر الاسلامي ، وابو الأعلى المودودي في كتابه الأشهر عن « نظرية الاسلام السياسية » ورشيد رضا في « الخلافة أو الامامة العظمى » حيث تتبلور

---

(٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦) النصوص مأخوذة عن مقال رفعت السعيد « الشكريون وجماعة الاخوان :

حواريون أم خوارج » - مجلة « المستقبل » - باريس - ١٩٧٧/٨/٢٧ .

(٣٧) د. رفعت السعيد مثلا في مقاله السابق ذكره بمجلة « دراسات عربية » .

مجموعة افكارهم في ان الاسلام دين ودولة وان الاسلام وطن وجنسية وان الاسلام هو دين الله ودولته على الارض .

والملاحظة السوسيوثقافية على هذا التفكير انه في غالبته الساحقة « مستورد » وليس نباتا أصيلا في ارض مصر او ارض العرب ، حتى الشيخ رشيد رضا كان انحرافا واضحا عن فكر استاذ الامام محمد عبده . والملاحظة الثانية ان ينبوع هذا الفكر كان طائفيا . فما ابعد هذا التفكير عن تراث رفاة الظهطاوي ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وطه حسين الذين قالوا بالاصلاح الديني والعلمنة والديموقراطية والتحديث وفتح باب الاجتهاد ؟ اولئك هم الاكثر تعبيرا عن الوجدان العربي العام ، وعن الضمير الشعبي في مصر رغم أية « مكاره » تعرضوا لها من الاحتلال البريطاني او القصر الملكي او التحالف الاقطاعي الكمبرادوري الحاكم في مصر وقتذاك . وظل الفكر الاسلامي المتطرف في حلقات تنظيمية تتسع وتضيق ، ولكنها في اكثر مراحل الليبرالية المصرية ازدهارا ، لم تكن لهم القاعدة الاجتماعية التي ترشحهم للحكم او المؤسسات النيابية . وذلك يعني ان غالبية الشعب المصري - رغم كل ما يقال عن تدينه - لا تميل الى الطابع الديني لنظام الحكم .

ولكن هذا الشعب وقد هزه في العمق مقتل عالم ازهري بأيدي جماعة دينية راح ينصت باهتمام الى افكار « أميرها » ، فبعد ان راجت شائعة اتهام الشيخ الذهبي بأنه كتب ضد هذه الافكار انضح العكس تماما . . اذ تبين ان الادارة العامة لندوة الاسلامية التابعة لوزارة الاوقاف قد أصدرت للدكتور محمد حسين الذهبي - وكان وزيرا للاوقاف - في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٦ كتيباً يقول في مقدمته « أغلب الظن ان هذه الجماعة ليست الا فئة من الشباب ينشد الثدين في اسمى صوره وابعدها عن مظاهر فساد الخلق وانحراف السلوك » (٣٨) . وعلى صعيد الفكر كان الرجل واضحا ، فآخر بحث أعده في حياته كان عنوانه « اثر اقامة الحدود في استقرار المجتمع » قدمه الى مؤتمر الفقه الاسلامي الذي نظمته جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض ، قال فيه « ان المجتمعات الاسلامية تشهد الآن املا في عودة المسلمين الى ربهم وإلى شريعتهم ، عودة من كان أعمى فارتد بصيرا ، بل عودة من اماته الله ثم بعثه » . أي ان الرجل بالغ الصراحة في التبني المطلق لتحويل مصر الى مجتمع اسلامي كامل دستورا وشريعة واسلوب حياة . فمن أين قبل التناقض الذي وصل الى مرحلة سفع الدماء ؟

كان هذا هو السؤال - اللغز في عيون المصريين وعلى شفاههم احيانا ، فهم لم يتجاوزوا مع تصريحات رجال الدين الرسميين المعادية للجماعة ، فقد تدرجت



ذاكرتهم على حفظ هذا الأسلوب منذ عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٥ حين كانت تطلق السلطة حملتها « الدينية » ضد الإخوان المسلمين . وبعضهم عبر عن هذا الاعتراض علنا ، فقال الدكتور سيد الطويل المدرس بكلية الدراسات الإسلامية « قليحذر علماؤنا الاجلاء من إصدار الأحكام على هذه الجماعة باسم الاسلام » وأن « ينظروا الى أعضائها نظرة اسلامية موضوعية ، مؤكدا أن « هؤلاء الشباب لم يطلقوا على أنفسهم هذا الاسم - أي التكفير والهجرة - وإنما الذي أطلقه عليهم هو أجهزة الامن ، أما الاسم الحقيقي الذي اختاروه لانفسهم فهو : جماعة الدعوة الى الاسلام » (٣٩) . بل وكان المصريون يعرفون عن الجماعة الكثير مما تنشره الصحف . يعرفون « أن هناك معسكرات للجماعة للتدريب على السلاح منتشرة في مناطق عديدة . وأن نساء هذه الجماعة يرتدين زيا خاصا أشبه بزي الراهبات . وأن هذه الجماعة مسيطرة على الجمعيات الدينية في كليات تجارة القاهرة ، وهندسة عين شمس ، وطب الاسكندرية ، وعلوم وهندسة وزراعة جامعة المنصورة ، وأيضا بعض كليات جامعة أسيوط ، بل أن بعض شبان وفتيات هذه الجماعة من طلاب كلية التجارة بجامعة القاهرة اشتركوا في حلقتين من البرنامج التلفزيوني ( نور على نور ) . وأن عددا من شباب هذه الجماعة يقومون وينامون بصفة دائمة بمساجد الجزيرة وحي عابدين وحي القلي . وأن تنظيمات هذه الجماعة معروفة وبصورة علنية في الكثير من القرى والمدن المصرية ، وخاصة في محافظات المنيا وأسيوط والجزيرة ، وأن لهذه الجماعة استمارات عضوية مطبوعة توزع على أفراد الشعب . وأن أمير الجماعة قد تمكن من السفر الى جمهورية اليمن مرتين ، رغم أنه مطلوب القبض عليه بعد صدور الحكم بسجنه في قضية عام ١٩٧٢ » (٤٠) .

كان المصريون يعرفون ذلك كله وأكثر ، بل أن أجهزة الامن ذاتها كتبت تقول بعد تهديد الجماعة لبعض أعضائها المنشقين « أن هذه الجماعة تنظم ديني ارهابي يستخدم العنف لضم التنظيمات الدينية المعارضة تحت زعامته بهدف تغيير نظام الحكم بالقوة ، وأنه يعد امتدادا فعليا لتنظيم صالح سرية الذي أعدم مؤخرا بعد ادانته أمام القضاء في حادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية » (٤١) . لذلك اتسع السؤال - اللفظ ، وشاعت البلبلة في صفوف الناس البسطاء ، الذين لم يفهموا الفرق بين كلام الحكومة وكلام الازهر وكلام شكري مصطفى ، ولماذا يتناحرون جميعا . والقلة القليلة التي فهمت حاولت ربط الأمور على النحو التالي :

● ان أسلوب السلطة في معالجة التنظيمات الدينية المسلحة يؤكد ان « صراع القوى » بين أهل النظام انفسهم لم يحسم بعد ، وأن بعض اعمدة السلطة

(٣٩) المصدر السابق .

(٤٠) المصدر السابق .

(٤١) المصدر السابق .

ممن لهم تاريخ في تربية الكوادر الدينية وإثارة الفتنة الطائفية وضرب اليسار ، ليسوا بعيدين عن مبررات الحضور التنظيمي لهذه الجماعات المتطرفة . ان التحالف الاجتماعي الحاكم من اغنياء الريف وسماسة الاستيراد والتصدير - يصوغان معا ايديولوجيتين متناقضتين ، فالرأسمالية الزراعية وبيروقراطية دولة الموظفين ، كلاهما يرتاح الى الوسادة الدينية . والمتطفلون على الانتاج يرتاحون الى قيم الاستهلاك والتسلية وتزجية الفراغ وما يسمى بالمحرمات . أحدهما يرى المسجد حصنا والآخر يرى الكابريه . أحدهما يرى لبننة مصر والآخر سعوديتها .

● صراع القوى داخل التحالف الاجتماعي الحاكم ، بطبيعة تكوينه ، وثيق الارتباط بالقوى العربية المزدوجة ، بين الانفتاح الاقتصادي والانغلاق الديني . لذلك فالقوى العربية المحافظة ، ليست جناحا واحدا ولا حتى داخل الدولة الواحدة . . احد أجنحتها يدعم رجالات الدين الرسميين وبعض النواب وأجهزة الاعلام ، والجناح الآخر يدعم التنظيمات الدينية المتطرفة ، والجناح الثالث يدعم اليمين الوفدي .

● تعدد التيارات داخل الدائرة الواحدة محليا وعربيا ليس معزولا ، ففي صراع الشرق الاوسط ، عن القوى الاجنبية ذات المصلحة الاستراتيجية في الامن العسكري والطاقة . وقد تعددت تيارات هذه القوى بدورها ، حتى داخل الدولة الواحدة . . فتتبارق يقول بخالق دويلات طائفية تصلح حاجزا أمنيا طبيعيا لاسرائيل ، وتبريرا ايديولوجيا لنموذجها . وتبارق يستبق رد الفعل العربي المضاد لاسرائيلات جديدة في الشرق الاوسط ويكتفي بمجتمع ثيوقراطي معاد لاية تغيرات راديكالية . وتبارق يقول بدرجة من التحديث ونوع من الليبرالية كافيين لافتعال ازدهار اقتصادي وبريق ديموقراطي من شأنهما استبعاد السلطة عن مرمى اليسار .

ولكن هذا التحليل قد اصطدم بالفروق النوعية بين مجتمع لبنان وآخر كالسعودية وثالث كمصر . . فالمصريون الحائرون امام السؤال - الغر في مقتل الشيخ الذهبي قد انصتوا الى افكار جماعة التكفير والهجرة بطرق مختلفة . نشطت بعض الجهات في استعجال مشروع قانون الردة من جديد ، فدعا البابا شنودة الثالث الى صيام جماعي من جديد . وبينما كانت الفكرة هي ايجاد الحد الأدنى من اللقاء الديني بين المسيحيين والمسلمين في مواجهة اليسار ، اتجه المسيحيون بكثافة لافتة نحو « الوفد » ، ونجح صيامهم في صياغة ظاهرة خطيرة . وراح المسلمون - هذه المرة - المهاجرون الى اميركا وكندا يعقدون مؤتمرا في « تورنتو » في منتصف يوليو ، تموز ١٩٧٧ . وجاء المؤتمر شبيها بالمؤتمرات المسيحية في هذه المهاجر ، وان اقبلت القرارات او التوصيات على النقيض . وكان جهة واحدة هي التي تنظم كلا النوعين من هذه المؤتمرات الطائفية لتكريس



الانقسام الوطني للمصريين في الخارج .

الى ان وقع حادث مثير في محافظة « المنيا » جنوب القاهرة ، حين اقدم بعض الشباب المسلم في ظلمة الليل على احراق الكنيسة الرئيسية ، مما دفع الشباب المسيحي في الليل التالي لحرق مسجد المدينة . وفي اليوم الثالث كان هناك مشهد « لبناني » يحدث للمرة الاولى في تاريخ مصر ، اذ اقيمت الحواجز في البلدة وبدأ الخطف على الهوية .

واشتعل الفتيل مجددا حين نشرت الصحف في الاسبوع نفسه خبرا مثيرا : فقد حكمت احدى المحاكم للاحوال الشخصية لرجل مسيحي بحقه في الزواج من « أخرى » مع احتفاظه بزواجه الاولى ، تطبيقا للشرع الاسلامي على غير المسلمين في دولة دينها الرسمي الاسلام . وقد ايدت المحكمة الثانية الحكم . وانتشر اللهب الطائفي في مصر من اقصاها الى اقصاها من حرق واعتداءات بدنية متبادلة الى غير ذلك . كما ضبطت من جديد اربعة آلاف قطعة سلاح في مصر العليا وحدها . وكادت « لبننة مصر » تنحرف عن شعارها الاقتصادي الى مضمونها الطائفي .

وحدث ان ارسل رئيس الجمهورية رسالة مكتوبة الى المؤتمر الاسلامي في تورنتو بكندا جاء فيه « ولا عجب في ان يكون الاسلام هو الوسيلة الوحيدة التي تنقذ العالم من شرور الالحاد وما يجره من جرائم اخلاقية وامراض نفسية ونزعات شيطانية » (٤٢) فزادت حيرة المسيحيين والمسلمين معا ، لان جماعة التكفير والهجرة يمكن ان تتهم بكل شيء سوى الالحاد . ولكن الرئيس كان قد قرر ان يكون الالحاد هو الوجه الآخر لليسر ، وان تستبدل الحملة على التطرف الديني بالحملة على المتسائلين عن القوت والارض .

وفجأة سافر البابا شنودة الى الولايات المتحدة الاميركية ، وقابل الرئيس كارتر . ولا يدري احد عما دار في هذا الاجتماع سوى ان الرئيس الاميركي ، في حضور السفير المصري اشرف غربال ، اشار عامدا الى انه لا يمكن تجاهل المشاعر الدينية لثمانية ملايين قبطي . . وفهم سفيرنا في واشنطن مغزى الاشارة من سيد البيت الابيض .

وفي التاسع من نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧ قصد الرئيس مجلس الشعب ( البرلمان ) ليخاطب اعضاءه قائلا :

« في ١٨ و ١٩ يناير تخرج قلة ضئيلة تستغل الغوغاء ، ثم يخرج او تخرج

---

(٤٢) « الاهرام » المصرية ١٥/٧/١٩٧٧

اذاعة دولة من الدول العظمى هي الاتحاد السوفيتي لتقول ان هذا او هذه الاعمال هي انتفاضة شعبية .. ماذا كانت هذه الاعمال؟ حريق .. محاولة حريق العاصمة .. حرق المجتمعات الاستهلاكية ونهب محتوياتها ونحن نشكو من التضخم ومن ازمة التمويل .. حرق الاوتوبيسات ونحن نشكو من ازمة المواصلات .. حرق مرافق الدولة .. اذا كان هذا في عرقهم وفي عرف عملائهم هنا هو انتفاضة شعبية فلا كانت ابدا .. سنواجه هذا بمنتهى الحسم والعنف .. ولا يمكن ان اسمح لاية فشة ان تفرض على هذا الشعب ما لا يرضاه او ان تروج في هذا الشعب المؤمن والسلي يكون الايمان فيه جزءا من دمائه .. جزءا من تكوينه .. لن اسمح ان يفرض على هذا الشعب الالحد .. وعلى ذلك فقد سمعتموني في الماضي اتحدث اليكم وشجبت هذه الاعمال وقلت ان من لا ايمان له لا امان له .. اقولها الآن اضعها امامكم لكي تسجل في مضابط مجلسكم ولن يوضع في منصب او في أي مكان يؤثر على تكوين الرأي العام او تكوين افكار الشعب ملحد ابدا طالما انا في هذا .. ليس معنى هذا اني اعادي احدا ابدا .. انا لا اريد ان اعادي احدا .. ابدا .. وانما كما قلت لكم انا حريص يوم ان لأسأل وانا ولي الامر هنا ماذا فعلت ؟ حريص ان اؤدي الامانة وان اؤدي الرسالة .. ابدا لن اتركها ولو اقتضى الامر ان انزل بنفسي الى الشارع لاقا تل في هذا .. اننا شعب الايمان جزء من كيائنا وتكويننا ولا يمكن ان نسمح ابدا لاية قوى مهما كانت هذه القوى ان ترلزل هذا الايمان او ان تتطرق بطرق ملتوية لمحاولة تضليل اجيالنا المقبلة عن هذا الايمان كما حدث في بلاد اخرى .. ابدا لن اسمح بهذا اقوله لكم بمنتهى الصراحة لكي يثبت في مضابط مجلسكم ولكي يكون سياسة واضحة معلنة .. لن يلي في هذا البلد منصب يؤثر على تكوين الرأي العام او على الجماهير او بأي شكل من الاشكال يؤثر على تكوين اجيالنا المقبلة .. لن يلي هذا المنصب اي ملحد » (٤٣) .

وكان هذا الخطاب هو الذي اعلن فيه للمرة الاولى استعدادده لزيارة اسرائيل . وبعد عشرة ايام فقط كان يهبط من الطائرة في مطار اللد لينحني امام العالم الاسرائيلي . وكانت اول برقية تأييد تصله من الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر . كان الرئيس في القدس والشيخ في واشنطن .

وكانت احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ - لا جماعة الشكرين او غيرهم - هي التي اوفدت رجال الدين الى اميركا ، والرجل السياسي الى المسجد الاقصى . ومرت طائرة الرئيس على سيناء المحتلة والحرب اللبنانية المشتعلة في ٣٥ دقيقة في محاولة لمحو ثلاثين عاما من الصراع .



# الفصل الثاني

## الثورة المعلقة او يناير المستمر

### ١ - الوجدان الطبقي والوعي المستلب

لم تكن الفتنة الطائفية الجديدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وكذلك النشاط المسلح لليمين الديني المتطرف - رغم الحجم الاعلامي الضخم لهاتين الظاهرتين - الا ستارا ممزقا لم ينجح في تغطية مقدمات ونتائج الحدث الالم في يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . ولقد وصل الحد بجريدة « الاخبار » المصرية في اكتشافها لهذا « التعرق » في الستار الديني الكثيف ان قالت بان جماعة التكفير والهجرة ليسوا الا شيوعيين متكرين ، وهم انفسهم الذين قاموا بالتخريب في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . (١) . وكانت الصحيفة بذلك تزايد على أجهزة الامن نفسها التي اعترفت في تقريرها السري بان الجماعة الاسلامية المتطرفة تحضر لعمليات اغتيال وتعد لانقلاب مسلح على نظام الحكم منذ عامين (٢) . ولكن كلام « الاخبار » كان يدل على مدى « المأزق » الذي وقع فيه النظام ، حيث كان يتوقع الريح من نافذة اليسار وحدها ، فاذا بها تهب من نافذة اليمين ايضا . ولانه متورط حتى العنق في الاتجاه يميني ، كان عليه تحميل اي وزر ، ايا كانت هويته الايديولوجية ، على كاهل اليسار . وهكذا بدت « نكتة » الاخبار منطقيا يكشف مدى التخبط الذي واجهه اهل النظام .

ولقد ظلت المشكلة السوسيوثقافية المزمنة ، هي عدم ادراك الكثيرين من داخل النظام وخارجه خصوصية الواقع الاجتماعي المصري . . حيث لا يستطيع اليمين ان يقدم على « فعل » دون تنظيم حديدي مسلح ضيق الدائرة ، بينما يستطيع اليسار ان ينجز الفعل - بالنجاح او الاخفاق - بغير التنظيم الحديدي ولا السلاح ، لان الشارع الشعبي في مصر هو نفسه « اليسار » لا طلائعه المثقفة فحسب . وهو ليس يسارا بالمعنى العام الذي ينطبق على اي شارع في العالم ، اي بمعنى ان « مصلحته يسارية بطبيعتها » . . ولكن بمعنى « النضال » الطبقي المتجه يسارا .

(١) « الاخبار » ١٩٧٧/٢/٨

(٢) روز اليوسف الاسبوعية المصرية في ١١/٧/١٩٧٧

وهو نضال قد يخلو من الوعي الايديولوجي والتنظيمي ، ولا يحمل السلاح الا في أبسط اشكاله دفاعا عن النفس . لذلك فهو يتخذ شكل « الانتفاضة العفوية » ، بعكس اليمين الذي يتخذ دوما شكل « المؤامرة » . والتاريخ المصري منذ العصر المملوكي الى الحملة الفرنسية الى ثورة ١٩١٩ لا تخرج انتفاضاته على هذه الصورة التي رسمها الجبرتي لثورة القاهرة الاولى آخر القرن الثامن عشر حيث يقول في كتابه « عجائب الآثار في التراجم والاخبار » ما نصه « في يوم السبت عاشر جمادى الاولى عملوا الديوان واحضروا قائمة مقررات الاملاك والعقار ، فجعلوا الاعلى ثمانية والاوسط ستة والادنى ثلاثة . . ولما أشيع ذلك بين الناس ، كثر لفظهم واستعظموا ذلك . . فتجمع الكثير من الفوغاء من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم . . وأصبحوا يوم الاحد مشحزين ، على الجهاد المزمين ، وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب والكفاح . . فذهبوا الى بيت قاضي العسكر ، وتجمعوا وتبعهم ممن على شاكلتهم نحو الالف والاكثر ، فخاف القاضي العاقبة ، واغلق ابوابه وأوقف حجابيه ، فرجموه بالحجارة والطوب » .

تكرر هذه الصورة على طول التاريخ الاجتماعي لمصر ، ولا سبيل لفهم احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا في ضوء هذه الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية . والا ستبدو هذه الاحداث للمراقب الاجنبي كلوحة تجريدية غامضة لا يربط خطوطها والوانها سوى الانحياز السياسي المسبق (٣) .

والعناصر الثلاثة الرئيسية في اية انتفاضة شعبية مصرية هي : ١ - انها عفوية اكبر من اي تنظيم سياسي يتمناها او يعد لها ، توقيتها وشعاراتها وحيزها الجغرافي اكثر دقة ومفاجأة من اي تحضير « تكنولوجي » حديث . ٢ - انها مباشرة ، فالمطلب الاقتصادي يختزل بقية المطالب ، لا يطوئها ، ولكنه يلخصها ويبقى هو فوق السطح كالشعار . ٣ - انها سلمية ، حريصة على « الوطن » أرضا ومؤسسات فهي ضد الغزاة والتخريب ، ولا يركب موجتها بقصد تلويثها سوى عملاء الغزاة او السلطة الرجعية .

فلنمتحن هذه المجموعة من الفروض في ضوء بعض وثائق البحث الاجتماعي الثقافي المتاحة خلال السبعينات . اول هذه الوثائق بحث احصائي لم ينشر اجراه محمد الشاذلي ، الباحث بوزارة الصناعة ، على ثلاث شرائح من العمال الصناعيين :

---

(٣) المثل الاجنبي شبه الوحيد لهذا الانحياز وعدم الفهم مما هو الفصل الذي عقده ليري ديزجاردان - كبير محوري الفيفارو الفرنسية بعنوان « فتنة القاهرة » في كتابه « البارود والسلطة » ( ص ١٥٤ - ١٩١ )

Thierry DES JARDIN, La Poudre et le Pouvoir, Fernand Mathan, Paris 1977.



شركة وسائل النقل الخفيف ، والشركة الشرقية للدخان وشركة الحديد والصلب . والبحث منسوخ بالاستنسل في ٢٣ صفحة ، كتب على اولها « مجلة الطليعة - مؤسسة الاهرام » عنوان « الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي عند عينة من العمال الصناعيين في مصر » . وقد ضمت العينة ٣٠ عاملا من كل شركة ، وطبقت استمارات البحث ابتداء من اول يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ وانتهى العمل بها في ١٥ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ واشتملت كل استمارة على : ١٠ بيانات اولية عن كل عامل و ٥٥ سؤالا في مختلف النواحي الثقافية والسياسية والاجتماعية .

ومن البيانات الاولى نستخلص ان هناك اربعة عمال فقط من بين التسعين عاملا تقل اعمارهم عن عشرين عاما ، وان هناك ٢٦ عاملا تقع اعمارهم بين العشرين والثلاثين عاما ، وان هناك ستين عاملا تزيد اعمارهم على الثلاثين . على صعيد الاجور ، هناك اربعة عمال فقط يتقاضون مرتبا شهريا اقل من ١٢ جنيها و ٦١ عاملا يتقاضون بين ١٢ و ٢٥ جنيها و ٢٥ عاملا يتقاضون اكثر من ٢٥ جنيها . على صعيد التعليم هناك ٣٧ عاملا يحملون شهادات متوسطة ، وسبعة عمال يحملون « الاعدادية » و ٣٦ عاملا يجيدون القراءة والكتابة بلا شهادات وعشرة عمال فقط « يعرفون » القراءة والكتابة . والعينة تضم ٨١ ذكرا وتسع اناث . ومن بين التسعين سبعة تزوجوا دون انجاب ، و ٢٧ تزوجوا وانجبوا من ١ الى ٣ اولاد و ٢٧ انجبوا اكثر من ٣ اولاد و ٢٩ اعزبا . وهناك سبعة فقط لهم دخل اضافي اكثر من ٦٠ جنيها سنويا و ٨٣ لا دخل اضافي لهم . على صعيد الثقافة العمالية بلغ عدد العمال الذين حضروا دورة واحدة ٤٦ عاملا والذين حضروا اكثر من دورة ستة عمال فقط . اما التدريب السياسي بالاتحاد الاشتراكي او منظمة الشباب فقد بلغ عدد الذين اشتركوا مرة واحدة ثمانية عمال والذين اشتركوا اكثر من مرة عاملان فقط ، اما الذين لم يشتركوا في أية دورة ، فقد بلغ عددهم ٣١ عاملا . على صعيد النشاط الديني او الاقليمي ، بلغ عدد الذين انخرطوا في جمعيات دينية ثمانية عمال وفي الجمعيات الاقليمية خمسة ، والذين لم يشتركوا لا في هذه ولا في تلك فقد بلغوا ٧٨ عاملا .

وحول سؤال عن الانتخابات في المصنع ، هل يؤيد العامل مرشحا بالذات اجاب ٧٤ عاملا بنعم و ١٦ بلا . وعن الاسس التي يؤيد فيها المرشح اجاب ٣٤ عاملا « بأن يكون واعيا بمشاكل العمل والعمال » و ٣١ عاملا « بأن يتميز بحسن الاخلاق والصدق والامانة » و ١٩ عاملا « بأن يكون قادرا على بذل الجهد في العمل العام » و ١٨ عاملا « بأن يكون ممتازا في عمله » و ١٨ آخرين « بأن تكون لديه القدرة على حل المشاكل » و ١٣ عاملا « بأن يكون واسع الثقافة » و ١٣ آخرين « بأن يكون قادرا على التضحية من اجل الآخرين » وتسعة عمال « بأن يكون من العمال حتى يسهل التفاهم معه » وثمانية عمال « بأن تكون لديه الجراءة للمطالبة بحقوق العمال » وسبعة آخرين « بأن يكون صدره رحبا لتقبل شكاوي زملائه »

وستة عمال « بأن يكون صاحب رأي مستقل » وثلاثة عمال « بأن يكون متواضعا »  
وواحد فقط قال « بأن يكون بعيدا عن تأثيرات الادارة » وثلاثة عمال يضع امامهم  
الباحث تعبير « أسس أخرى » .

وعما اذا كان العامل يوافق على وجود المهندسين والمحامين والكيماويين  
والموظفين في الشركات ، ضمن الاتحاد العام للعمال ، اجاب ٥٤ عاملا بنعم و ٣٦  
بلا . وعما اذا كانت تجربة اشتراك العمال في مجالس الادارات بالمصانع تجربة  
ناجحة ، اجاب ٥٤ عاملا بنعم و ٣٦ بلا . وحول دور العمال في المعركة الوطنية  
اجاب ٨٩ عاملا بأنه « زيادة الانتاج » و « التطوع في الدفاع الشعبي والمدني »  
و « الاشتراك في القتال وقت الحاجة » ، وعامل واحد اجاب « بنشر الوعي  
السياسي بين الجماهير » . وحين طلب الباحث من اصحاب العينة ترتيب طبقات  
المجتمع المصري من حيث دورها في الانتاج وتحرير الارض ، اجاب ٧٥ عاملا بأنها :  
الطبقة العاملة ، الفلاحون ، ثم الرأسمالية الوطنية ، واجاب ١١ عاملا :  
الفلاحون ، فالعمال ، ثم الرأسمالية الوطنية ، واجاب اربعة عمال : العمال ،  
الرأسمالية الوطنية ، الفلاحون . وعما اذا كانت التنظيمات السياسية تضم نسبة  
الخمس في المائة من العمال والفلاحين كما جاء في الدستور ، ام ان الذين  
« يمثلون » العمال والفلاحين لا تنطبق عليهم الشروط ، اجاب ١٨ عاملا فقط بأن  
هذه النسبة مطبقة وصحيحة ، بينما اجاب ٧٢ عاملا بأنها ليست مطبقة ولا  
صحيحة .

وحين سأل الباحث اصحاب العينة ان يذكروا له اسماء خمس دول  
اشتراكية اجاب ٣٥ عاملا الاجابة الصحيحة ، وحين سألهم عن اسماء خمس دول  
رأسمالية اجاب خمسون منهم بالجواب الصحيح . وحين سألهم ما اذا كان من  
الممكن لاميركا ان تقف « معنا » في الصراع مع اسرائيل ، اجاب تسعة بنعم و ٨١ بلا ،  
وحين سأل الفريقين « لماذا ؟ » اجاب ثلاثة من القائلين نعم « اذا قاطع العرب اميركا  
واستخدموا النفط سلاحا ضدها » وقال عاملان « اذا دمرنا مصالح اميركا فسي  
الشرق الاوسط » وقال آخران « عندما تنتهي مصالح اميركا في الشرق الاوسط »  
واجاب الاخيران « اذا خرج السوفيات من المنطقة العربية » وقال ٤٢ من الفريق  
الثاني الذي اجاب بلا « لان اسرائيل قاعدة اميركا في الشرق الاوسط » و ٢١ عاملا  
« لان تخلي اميركا عن اسرائيل معناه انهيار النفوذ » و ١٧ عاملا « لان اميركا لا يمكن ان  
تقف معنا ما دمرنا لنادي بالاشتراكية » و ١٦ عاملا « لان مصالحنا الاقتصادية لا  
تتفق مع مصالح اميركا في المنطقة » و ١٣ عاملا « لتغلغل الصهيونية في اميركا  
ذاتها » .

وتبين من الاستجابات ان ٥٢ عاملا يقرأون الصحيفة اليومية و ٣٨ منهم لا  
يقرأونها . وان ٦٥ عاملا يقرأون لمحمد حسنين هيكل و ١٥ لموسى صبري و ١٣



لاحمد بهاء الدين و ١٢ لاحسان عبد القدوس و ١١ لاحمد زكي عبد القادر و ٦ لعلي حمدي الجمال و ٥ لحسين فهمي و ٤ لمحمد التابعي و ٣ للطفي الخولي و ٣ لفكري ابازة و ٣ لجمال العطيفي و ٢ لمحمد عودة و ١ لكوفيس مقصود ( الكاتب اللبناني وكان حينذاك مقيما في مصر يكتب في الاهرام ) و ١ لسامي داود و ١ لمحمود امين العالم و ١ لممدوح رضا و العبد الرحمن الشرقاوي و ١ لكامل زهيري و ١ ليوسف السباعي و ١ لحافظ محمود و ١ لبطرس بطرس غالي و ١ لحاتم صادق . اما الكتب الثقافية او الادبية ، فأجاب عشرون عاملا بأنهم يقرأونها و ٧ عاملا بلا . اما السينما فتبين ان ٨٦ عاملا يقبلون عليها وان اربعة فقط لم يسبق لهم مشاهدتها . كذلك فهناك ستون عاملا يشاهدون المسرح ولثلاثين لم يدخلوه . وقد أجاب ٧١ عاملا بأن الثقافة « ضرورية » لأي عامل ، بينما أجاب ١٥ عاملا بأنها « مستحبة » وقال اربعة عمال ان « لا قيمة لها » . وقد أجاب ٤٣ عاملا بأن لا فرق بين العامل والعاملة في المصنع بينما أجاب ٤٧ بأن العاملات ينتجن اقل . وعما اذا كان مكان المرأة الطبيعي هو البيت لا العمل أجاب ٢٣ بنعم و ٦٧ بلا ، وما اذا كان يقبل الزواج من المرأة العاملة او يقبل ترشيحها للزواج من احد اقاربه واصدقائه أجاب ٥١ عاملا بالموافقة و ٣٠ عاملا بلا ( تم استبعاد النساء التسع من هذا السؤال ) . واذا كانت ابنته في سن الزواج فهل يبحث لها عن العريس ام تستكمل التعليم أجاب عشرة عمال بأن تتزوج و ٨٠ عاملا بأن تكمل تعليمها .

ورغم اية تحفظات على هذا النوع من الاستجابات حيث لا يجوز تعميم النتائج ، ورغم اية تحفظات علمية على هذا الاستجواب بالذات عن العمال الصناعيين في مصر لخلوه من بعض الاسئلة الهامة ، فاننا نستطيع ان نجمل بعض الحقائق النسبية عن الوضع الاجتماعي - الثقافي للطبقة العاملة في مصر التي شاركت جنبا الى جنب مع الحركة الطلابية المصرية في أحداث يناير ١٩٧٢ واحداث يناير ٧٥ ثم الحدث الاكبر في يناير ١٩٧٧ فالعلاقة بين البنية الاجتماعية و « شكل الوعي » يحدد لنا المؤشرات الرئيسية الى « نمط الفكر والسلوك » في لحظات التأزم التاريخي ، الاجتماعي . ان الحقائق السوسيوثقافية في هذا الاستجواب تقول :

● ان تدنيا مروعا في مستوى المعيشة يرهق هذه الشريحة الاجتماعية القائدة للانتاج الوطني ارهاقا مثلثا : فهي تعطي « كل ما تملك » ولا تأخذ سوى ما يمكنها من مواصلة العطاء . ومن ثم فهي لا تجد « الوقت » للتنظيم ( السياسي لا النقابي ) ولا للوعي ( الثقافي لا الطبقي ) . . فهي محرومة من عائد الانتاج الذي يوفر لها الكينونة السياسية المستقلة تنظيما ، والحضور الواعي بدورها الطبقي ثقافيا .

● البديل الجاهز سلفا هو الوعي الطبقي التلقائي الذي لا يرادف مطلقا الوعي السياسي او الايديولوجي ، فغالبية نماذج العينة تستقي « وعيها » من كتاب

البرجوازية بأجنحتها المختلفة . وهي « لا تعلم » الكثير عن خريطة العالم السـم السياسية ، ولا « تعرف » الكثير عن التاريخ القريب أو البعيد . ولكنها « تدرك » مصلحتها كطبقة - لا كأفراد فقراء - و « تدرك » مصلحة الوطن ككل ، لا كشريحة مضطهدة فحسب ، ادراكا تتفوق أبعاده في حالة « الفعل » على أي وعي نظري . ومن هنا يمكن تسمية هذا الشكل الغريزي للوعي بالوجدان الطبقي ، حتى لا يلتبس المعنى .

● ان « العمل العام » و « الصفات الاخلاقية » هما القيمة المعيارية ويلاحظ هنا ان « الاخلاق » ليست مرادفا للدين ، بل هي ضوابط الفكر والسلوك الموظفة في خدمة « العمل » و « الوطن » . لذلك لم تكن « الجمعيات الدينية » من نقاط الجذب .

ان هذه المجموعة من النتائج قد عثرت على تجسيدها الحي فسي « حالمة نموذجية » درستها أسرة « الطليعة » المصرية على « أفراد » هي حالة العامل « عبد التواب » (٤) عمره ٣٤ عاما ، يعمل بشركة الدلتا لحلج الاقطان ، حاصل على الشهادة الابتدائية ، متزوج وله ثلاثة اولاد ، مرتبه ستة عشر جنيها ونصف ولا دخل اضافي له . طرح عليه محررو « الطليعة » ١٥٤ سؤالا تناولت الغالبية العظمى من نواحي حياته الخاصة والعامة . ماذا قال المواطن عبد التواب ؟

١ - قال ان أسوأ أيام الشهر هو يوم قبض المرتب ، لانه يعود الى البيت بلا قرش واحد ، فهو يستدين المرتب كله مقدما . لا يأكل هو ولا عائلته الفاكهة ، بل الخبز والدخان والشاي والبقول والجبنه والبطاطس هي المواد الضرورية والممكن شراؤها بالدين . كذلك « موسم المدارس » يضطره لمبيع قطع من اثاث البيت . اما الملابس ، ففي كل عام يشتريها بالتقسيط ، وفي معظم الاحوال يستدين بالربا . أما اللحم فيأكله مع أسرته مرة كل شهرين . ليس لديه راديو او تلفزيون . ولكنه يشتري صحيفة « الاخبار » يوميا .

٢ - كان يحفظ القرآن ثم نسيه مع الايام . لا يقرأ الكتب . وعضو بالاتحاد الاشتراكي . يرى ان مجلس الشعب لا يعبر عن مشكلات العمال ، ولان « نواب العمال » لا يمثلونهم بالفعل . وهو لا يفكر في ترشيح نفسه للبرلمان لان « ما حدش يسمع لي كلام . لو انا قلت انا عايز احل ما حدش رايسح يسمع لي كلام » و « الحكومة بتتكلم لكن مفيش تنفيذ » و « المواصلات حالتها عدم » ، « في البلد دي الفقر ما لو ش ضهر » .

---

(٤) تحت عنوان « هموم المواطن عبد التواب » الدراسة الرئيسية لعدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٦ ( الاستجواب مسن من ١٨ الى ص ٣١ والتعليقات من ص ٣١ الى ص ٤٧ ) .



٣ - بالنسبة لاسرائيل يرى انها دولة صهيونية وانه لا يتأخر لحظة في اداء واجبه الوطني ، ولكنه مع الحل الجزئي و « ضد الوحدة العربية » لان الوحدة المصرية السورية « فشلت » كما يقول ، ولان اتحاد ليبيا ومصر وسوريا ليس « مضبوطا ولا سليما » . وهو يعترض على « أجهزة الانذار المبكر في سيناء » لانها وصاية اجنبية مسلحة على قواتنا وفوق ارضنا . وهو وان كان مع التسوية الجزئية ( يقصد اتفاقية سيناء الثانية ) فلانها قد « تصلح من الوضع » ولكنه « مصمم على تحرير كل شبر من ارض مصر ولو الواحد مات . ده تحرير اي جزء بيصلح من الحالة الاقتصادية » .

٤ - عن « الانفتاح الاقتصادي » قال انه يسمع عنه ولكنه يسمع ايضا ان المستثمرين الاجانب لم يصلوا بالحجم الذي تحدثت عنه الصحف والمسؤولين ، وان الفلاء الفاحش وصل حد الجنون و « المطلوب هو تخفيض الاسعار لا تثبيتها فقط » .

٥ - عن اميركا هي « عدوتنا » وهي التي حاربتنا في ٦٧ و ٧٣ . اسرائيل واميركا في نفس الوقت « اما الاتحاد السوفياتي » فالواحد مش عارف الحقيقة . . آخر كلام انه سبب النكسة . . وان السلاح اللي حاربنا بيه كان قديم عندنا اخذناه من الجزائر » ، « لكن السوفيات بنوا لنا الصناعة اللي شغلت العمال بالالوف . . السد العالي ، مجمع الحديد والصلب في حلوان ، المصانع الحربية وغيرها وغيرها » .

٦ - لو ان اسرائيل انسحبت من سيناء فقط « يبقى موقفى انا كمصري وعربي ان لا أتنازل عن المعركة » طالما انها لم تنسحب من الجولان في سوريا ، وطالما ان الشعب الفلسطيني ما خدش حقه » .

٧ - مطالب عبد التواب أجملها في عبارة واحدة « زيادة الاجور وتخفيض الاسعار » .

هذه اهم اجوبة العامل عبد التواب او « مواطن الحد الادنى من الاجور » في مصر عام ١٩٧٦ . وبالطبع فالعينة الفردية لأي بحث اجتماعي تحمّل في طياتها مشكلات تصفير الصورة وتكبيرها في الوقت نفسه ، فهي من حيث فرديتها الشديدة قد تضع يد الباحث على الملامح التفصيلية الحية لنمط اجتماعي بالغ التعميم . ولكن المقارنة بينها وبين العينة الجماعية السابقة قد تبرز ايضا القاسم المشترك الاكبر بين رجال ونساء هذه الشريحة .

ولقد تساءل الباحث الاجتماعي السيد ياسين في تعليقه على شهادة عبد التواب « كيف يستطيع اي مواطن مصري ان يعيش بدخل شهري لا يزيد على ١٢

جنيها؟». وكان جواب د. رفعت السعيد في التعليق الثاني أكثر مأساوية «ولست يا عبد التواب أفقر المصريين». ولكن الدكتور مراد وهبة - استاذ الفلسفة بجامعة عين شمس - هو الذي أمسك في تعليقه بتلابيب المشكلة حين قال «حد أدنى للاجر ومحنة في الوعي الاجتماعي». ورغم الجزء الاقتصادي من العنوان، فقد أرجع أزمة الوعي (الواضحة تماما في أجوبة عبد التواب السياسية التي لا ترقى إلى مستوى وضعه الطبقي) إلى التضليل الاعلامي الواسع النطاق والمحكم تكنولوجيا، بحيث يؤدي إلى محنة اللغة «فلم تعد اللغة العربية بقادرة على تحقيق وظيفتها الاجتماعية، أي لم تعد الالفاظ قادرة على كشف حقيقة الواقع الاجتماعي». ولغة المواطن عبد التواب نموذج على فقدان الصلة بين اللفظ والحقيقة «كما يقول مراد وهبة مستشهدا بكلمات محددة يقول فيها عبد التواب «انا لما أروح البيت ما يكونش معي ولا تعريف»، لان انا باكون مستلف من زملائي في الشغل، فباضطر اني اديهم فلوسهم واسددهم، وبعدين اروح البيت يسألوني: قبضت؟ أقول لهم لسه، وانا في نفس الوقت اكون قبضت». وتكمل المحنة حين يستطرد «لما الواد (يقصد ابنه) يقول لي هات لنا مثلا برتقالة أو جوافة، يقعد يوم واثنين وثلاثة وانا باقول له **حاضر**... اصبح دلوقت بيقوللي: **ما تقولش حاضر**». ويعلق مراد وهبة «ومعنى هذه العبارات ان عبد التواب يستخدم الفاظا ليست مطابقة للواقع... يستخدمها وهو يعلم انها زائفة». ومع الوقت يفتن ابناؤه إلى هذا الزيف. وعدم المطابقة تعني انقساماً في الشخصية، انقساماً بين الظاهر والباطن. وهذا الانقسام بدوره يرمز إلى **التصدع الاجتماعي**».

ولا شك ان أحدث منجزات سوسيولوجيا اللغة، سواء في الشرق أو الغرب، تؤيد هذا التعليق... ولكن دون ان يكون التضليل الاعلامي سببا يؤدي إلى نتيجة على نحو رياضي، أو كارتباط العلة بالمعلول. كذلك القول «بالحد الأدنى للاجر» أي «الوضع الاقتصادي» كما جاء في التعليقين الأولين. فلا البنية التحتية تعمل منفردة أو عاكسة، ولا البنية الفوقية تعمل منفردة في حالة **منعكسة**، فالسياق بينهما هو الأكثر فاعلية في تحويل العينة الفردية إلى نمط اجتماعي، حيث تلعب **الإرادة والقيم** دورا بنويا في تشكيل **القاعدة الاقتصادية** - الاجتماعية لهذه الطبقة، وصياغة **وعيها الناقص**. انه الوعي **الناقص** وليس الوجدان الطبقي. هذا ما يبرهن عليه التفاوت المثير بين الوضعية «الاقتصادية» والرؤية «السياسية». ونقيض ذلك هو الانسجام النسبي بين الوضع «الطبقي» والوجدان أو الضمير. هذا التناقض الواضح في أجوبة عبد التواب حول التسوية الجزئية وأميركا وإسرائيل والاتحاد السوفياتي والوحدة العربية وتحرير سيناء والأراضي العربية... وكلها مجموعة من «المفارقات» لا سبيل لتفسيرها إلا في ضوء المسافة القائمة بين البنية الاجتماعية والبنية الثقافية، والسياق الممزق بينهما من **الإرادة إلى القيم**. وهو النمط النموذجي، لخلق الفكر الانفجاري الذي



يتفعل ويفعل على نحو تلقائي غير مدبر ، وغير مدروس أو منظم ، ولكنه يوجز في الشحنة الواحدة ما هو أبعد من العامل الاقتصادي المباشر والشعار السياسي المعلن .

وهذا ما يعاود تأكيده وتثبيته النموذج الثاني الذي نشرته « الطليعة » لامرأة عاملة (٥) تبلغ من العمر ٣٧ عاما وتعمل « تمورجية في معهد القلب بامبابه » مرتبها الشهري خمسة جنيهات الاربعاء ، متزوجة ولها ثمانية اولاد ، زوجها عامل كنواء باليومية يتقاضى ما بين ٤٠ و ٥٠ قرشا في اليوم ( حوالي عشرة جنيهات مصرية شهريا اذا حذفت ايام العطلات ) . يأخذ منها الزوج خمسة جنيهات مقابل طعامه والشاي والسجائر ، لانه ياكل خارج البيت ، وتدفع الزوجة جنيهان الاربعاء مقابل السكن في غرفة واحدة . لا ياكلون اللحم بل تذهب الست ام محمد كل عدة شهور الى « المديح » فتشترى نصف كيلو من الامعاء والطحال . وهي تعمل من ثمانى ساعات الى ١٢ ساعة يوميا ، ولا دخل اضافي للأسرة . وهم لا ياكلون الفاكهة . والاولاد لا يدخلون المدرسة ، والبيت يخلو من الكهرباء ، وهي تشتري « العيش الرجوع » ( اي الخبز الذي مضى عليه عدة ايام عند البائع ) والملابس من « سوق الكانتو » اي سوق الثياب المستعملة . وهي عاملة موسمية غير ثابتة ، وبالتالي بلا حقوق في الضمان الاجتماعي والصحي . ولا يملكون راديو ولا تلفزيون ، ولا يقرأون الصحف ولا يشاهدون السينما او المسرح . لا تعرف يوسف وهبي ولا توفيق الحكيم ولا نجيب محفوظ ولا مصطفى أمين ( من أشهر نجوم الفن والادب والصحافة في مصر ) ولكنها تسمع صوت عبد الحليم حافظ من راديو الجيران .

تطلب ام محمد تخفيض اسعار القماش والكايز والزيت والشاي والسكر واللحم . لا تسمع عن شارع الشواربي او قصر النيل او سليمان باشا ( أشهر شوارع العاصمة المصرية ) ولكنها تعرف « العتبة الخضراء » ( ساحة شعبية ) . لا تسمع عن الانفتاح الاقتصادي ولا عن الاتحاد الاشتراكي ولا تعرف اسم رئيس الوزراء ولا اسم وزير الصحة الذي تعمل في هيئة تابعة له . عن روسيا قالت « زي السعودية مثلا ، فلوسهم كثير ، والناس بتروح تشتغل هناك جريم ورجال » . لا تعرف شيئا عن الالفاظ الآتية : « الاشتراكية » ، « الاستعمار » ، « الرأسمالية » ، « الوحدة العربية » . وتسمع ان الناس يسافرون من مصر الى فلسطين . ولا تسمع عن مشكلة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، ولا بين مصر واسرائيل ولا بين سوريا واسرائيل . ولكنها تعرف ان الجيش المصري حارب في اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ وانه انتصر « على بتوع فلسطين وبتوع العريش » بقدره ربنا . وعن أميركا « اصل انا بقى لما ناس يتكلموا مالىش دعوة بيهم . وبس اشوف شغلي » .

(٥) تحت عنوان رئيسي هو « هموم الست ام محمد » - عدد فبراير ، شباط ١٩٧٦ ( الاستجواب

من ص ٣٦ الى ص ٤٥ والتعليقات من ص ٤٥ الى ص ٥١ ) .

وعندما سئلت أم محمد « هل من الأحسن أن يصدر قانون حماية المرأة » أجابت بنعم فسئلت « هل يتمشى هذا القانون مع الإسلام أم ضد الإسلام » وأجابت « ليه ما يمشيش مع الإسلام ؟ يمشي ونص » . وحين سئلت هل تصلي قالت « لما اكون فاضية » . أملها في الحياة « إن يكبر الأولاد ، البنات تتجوز والصبيان يشتغلوا ، وارتاح شوية » . رأيها في جمال عبد الناصر « كان كويس الله يرحمه . كانت العيشة أرخص . اللي معاه فدان أو فدانين بقوا ملكه . أيامها شكل ثاني . كانت الناس بتاكل عيش كثير . كانت الناس بتشتغل وتلاقي فلوس معاهم وتلاقي عيشها » . تعرف الإصلاح الزراعي وتقول انه غير احوال البلد الى الأحسن ، وإن إلغاء القطاع العام « غلط » . لان الموظف ما يبقولوش مستقبل « . لها اقارب بنات في الجامعة ، ولكنها لا تعرفهن . وتوافق على عمل البنات بعد التخرج حتى لا يستعبدن الرجل « وعلى الأقل تساعدن على المعاش . . الدنيا بقت غلا » .

وقد أوجزت الدكتورة لطيفة الزيات - الناقدة والروائية واستاذة الجامعة - في عنوان تعليقها المأساة بكاملها حين قالت « الوعي المسلوب » . هو ، بالتأكيد ، الوعي المعرفي ، وليس الوعي السياسي الذي ينطق بمجمل آرائها في الناصرية ، وليس هو الوعي الاجتماعي الذي ينطق بمجمل آرائها في تعليم المرأة وعملها ، وليس هو بالقطع الوعي الاقتصادي الذي ينطق بمجمل آرائها في انخفاض الأجور وارتفاع الأسعار . والوعي المعرفي الغائب ليس هو « الجهل بالمعلومات » فحسب ، بل هو غياب الرؤية السياسية الشاملة لمختلف جزئيات الأزمة والحل معها . ولكن « الوجدان الطبقي » هو البديل عند هذه الفئة الاجتماعية الواسعة ، وهو الذي يستبدل الرؤية بالرؤيا ، وهو الذي يتجاوز في حالة الفعل ، الإرهاب الديني والأيديولوجيات الشعارية معا .

هو ذلك الرادار البالغ الحساسية الذي تجلّى « عمله » مساء التاسع من حزيران ١٩٦٧ حين خرجت الملايين ترفض الهزيمة وتتمسك تمسكا أسطوريا بحكم عبد الناصر . وهي ذاتها الجماهير التي خرجت في فبراير ، شباط ونوفمبر ، تشرين الثاني من عام ١٩٦٨ لترفض منطق هذا الحكم نفسه في تقييم الهزيمة على اثر صدور الاحكام في قضايا العسكريين . وهي ايضا الملايين التي خرجت تودع جثمان عبد الناصر في مشهد استثنائي لم يعرفه التاريخ البشري ربما في أي زمان ومكان آخر . كان هؤلاء ( المعدمين ) هم الذين تظاهروا فجأة في جميع الأحوال بأعدادهم الكثيفة ، دون حادث تخريبي واحد ، دون قيادة أحد أو هيئة أو حزب ، ودون استعانة بالشعار الديني في مواجهة « ياس » الهزيمة أو فاجعة موت الزعيم .

ولا يستكمل الوجدان الطبقي لثمانية ملايين مصري من العمال الصناعيين والزراعيين وعيه المستلب ، إلا بذلك الارتباط المباشر بالطلاب وغير المباشر بحركة المثقفين . هنا تتكامل الخصوصية المصرية في المجتمع والتاريخ معها . فالطلاب



والمثقفون المصريون يقومون في الحركة الوطنية بدور استثنائي يتجاوز دورهم الكلاسيكي في دورة الانتاج . انهم « الوعي المنظم » في مواجهة الوعي المستلب ، وهم قادة الثورة المصرية منذ عمر مكرم وثورة القاهرة الاولى الى احمد عرابي الى سعد زغلول الى جمال عبد الناصر ، من علماء الازهر وطلاب الجامعات ، وضباط الجيش واصحاب المهن الحرة من مهندسين ومحامين وصحفيين وكتاب وفنانين . لم يكتب « المثقف » المصري بالدور التقليدي للمثقفين المحتجين او الرافضين او المتمردين في هيئات اجتماعية وتاريخية مغايرة ، بل قادوا النضال المصري ، واكملوا الوجدان الطبقي بالوعي المنظم . وهذا ما يميز الحركة الطلابية المصرية ذاتها ، بمبادراتها السياسية والتنظيمية واستمراريتها ، وساميتها المختلفة الى حد كبير عن حركات الطلاب في العالم . وقد كان اللقاء الموضوعي بين الوجدان الطبقي والوعي المنظم هو المصدر التاريخي والاجتماعي لارتباط العمال والمثقفين في تاريخ مصر الحديث ارتباطا مصيريا متميزا .

ولم يكن يوما ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا امتدادا خلافا لتحالف الوجدان الطبقي والوعي المنظم من ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٤٦ وصياغة جديدة لما وقع في التاسع من حزيران ١٩٦٧ وايلول ، سبتمبر ١٩٧٠ ، استحدثتها المتغيرات الحثيثة في قمة السلطة بين عامي ١٩٧١ ونهاية ١٩٧٦ ، حيث كان قد مر ثلاثة اشهر فقط على اتفاقية سيناء وثمانية اشهر ونصف على حرب لبنان .

## ٢ - للصبر حدود يضعها المصريون

ماذا كان الواقع الاقتصادي المصري عشية يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ ؟ سوف اعتمد في الجواب على مصدرين اساسيين ، هما المصدر الغربي ، والمصدر الحكومي الرسمي ، حتى لا يكون هناك ادنى اعتراض على ايدولوجية المصادر .

● المصدر الاول هو « النشرة السنوية للشرق الاوسط » التي تبعتها دائره الابحاث في مجلة « الايكونومست » البريطانية . وقد اعد بحث عام ١٩٧٦ لنشرة عام ١٩٧٧ مايكل تنفي مراسل صحيفة الفايننشال تايمز في القاهرة وثقع الدراسة بين ص ١٠٠ و ص ١١٥ من النشرة المذكورة . وقد اثبت كاتب البحث تسعة جداول احصائية كبيرة مأخوذة عن السجلات الرسمية المصرية ، واثانا بالمعلومات التالية :

١ - « لقد تاخرت المكافآت الاقتصادية التي توقعها الرئيس السادات من توقيع اتفاقية سيناء ، اكثر مما توقع . . . ولم تبدأ الاستثمارات الاجنبية في الانهماك على مصر ، برغم الجو المناسب للاعمال الذي خلقه التزام الرئيس السادات خلال ثلاث سنوات بعدم استخدام القوة ضد اسرائيل . وفي سنة ١٩٧٦ بدت المشاريع المشهورة كالمفاعيل الذرية

الذي وعد به نيكسون اثناء زيارته لمصر في ١٩٧٤ بعيدة جدا . وبعد ان غطت مصر مجال العمل السياسي من اجل التعاون الاعظم مسع رأس المال الغربي ، بدأت مصر تكتشف ببطء ان عملية التحول الاقتصادي عملية طويلة لم يتم تقدير تعقيداتها » ( ص ١٠٢ ) .

٢ - « اصبح في مصر خمسمائة مليونير منذ ان تولى الرئيس السادات السلطة ، ولما كان العديد من المصريين يتقاضون حوالى ١٢ جنيها مصريا في الشهر ، اي حوالى ١٧ دولارا (٦) فانه لم يكن من المدهش انه عندما تناولت الصحافة المحلية القصة حصل غضب شديد في عدد من الاوساط ، ووصلت الادانة العلنية الى الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ، حيث عبر البرلمانون الواعون عن غضبهم وحنقهم بحق ، وانفجر السد كما يقول المثل » ( ص ١٠٣ ) .

٣ - « اصبحت تكاليف الاعانات الباهظة قضية سياسية عندما بدأ ان العجز في ميزان المدفوعات سيصل الى مليارين من الجنيهات المصرية . لقد انخفضت الاسعار العالمية ، ولكن الانتاج انخفض ايضا من الزراعة ، الى درجة ان عائدات الزراعة سنة ١٩٧٥ بلغت اقل من تكاليف المواد المستوردة لهذا القطاع ، مما جعل الزراعة تعاني من العجز لأول مرة » ( ص ١٠٩ ) .

٤ - « كانت الموافقة على مشاريع المناطق الحرة ، حيث تمت الموافقة على مائة مشروع بحلول ربيع ١٩٧٦ براسمال مدهش يبلغ ٨٥٤ مليون جنيه مصري ( ١٢٢٠ مليون دولار ) كما هو مقترح على الورق ، ولكن أكثر من ثلثي هذه المشروعات كان محسوبا من شركات النفط ، ولم يتم اتفاق سوى ٣٨ مليون جنيه مصري مع نهاية عام ١٩٧٥ . ان الشركات الاجنبية الوحيدة التي وصلت مصر وبدأت عملها هي شركات النفط والبنوك » ( ص ١١٠ ) .

٥ - « من النقاط الواضحة في مصاعب مصر المالية الانخفاض السريع في الوضع التجاري . ففي سنة ١٩٧٥ بلغت الواردات الكلية مبلغ ٢١٩٩ مليون دولار بينما بلغت الصادرات ٨٧٤ دولارا . اي بانخفاض يزيد على ١٤٠ مليون دولار عما كان متوقعا لها . ان هذا العجز الخطير الثاني في التجارة قد اكد وجود خطأ خطير في بناء التجارة المصرية » ( ص ١١٥ ) .

---

(٦) يجب ان نلاحظ مطابقة الرقم الذي يقول به الكاتب البريطاني للرقم الذي حصلت عليه « الطليعة » المصرية في استجوابها المذكورين سابقا .



● المصدر الثاني وثيقة اميركية مزورة صدرت عن السفارة الاميركية في ائينا ، ووصلت منها نسخة الى مجلة « روز اليوسف » المصرية على انها وثيقة صحيحة ، وحين نشرتها بتاريخ ٢١ فبراير ، شباط ١٩٧٧ اصدرت السفارة الاميركية في القاهرة بيانا يؤكد ان الوثيقة مزورة بمهارة وان لديها نسخة منها ، وان المقصود بعملية التزييف هو تسميم العلاقات المصرية الاميركية . ولم يشر بيان السفارة الاميركية الى الجهة التي يمكن ان تكون زيفت مثل هذه الوثيقة ، ولمصلحة من . ولم يفسر البيان ايضا لماذا سكنت سفارات اميركا في العالم كله عن « الوثيقة المزورة » حتى نشرتها روز اليوسف . وكان من الغريب ان السفارة الاميركية في القاهرة قد ارسلت « بيان الحقيقة » الى جميع الصحف المصرية ما عدا المجلة التي نشرت الوثيقة . . وكان المطلوب منها قد تم انجازه فوقع في « الفسخ » دون ان تدري ، فالوثيقة المزورة قد سربت عمدا وزيفت قصدا (٧) فماذا تحتوي ؟

انها « محضر اجتماع خاص جدا » عقد في ديترويت بالولايات المتحدة في ٢٤ مارس ، اذار ١٩٧٦ على اثر عودة وزير الخزانة الاميركي السابق وليم سيمون من رحلته الى القاهرة برفقة مجموعة مختارة من رجال الاعمال الاميركيين . . . وقد مثل الحكومة في « الاجتماع » نائب الوزير ادوين يومن الذي افتتح الجلسة قائلا « ان الاقتصاد المصري يعاني ازمة عميقة ، وفي حالة مستعصية ، بحيث لا يستطيع اي حقن مالي ان يمنع تدهوره . فالعجز في ميزان المدفوعات المصري يزيد الآن على خمسة بلايين دولار سنويا ، وكل الظواهر تدل على انه في ازدياد . ومديونية مصر الخارجية تبلغ عشرة بلايين على الاقل ، ان لم يكن اكثر . . . وقد كان زميلي غيرالد بارسكي متفائلا جدا ، في نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٥ حين تصور امكان اقامة مصانع لغودير وفورد في مصر ، اذ لم ينفذ بند واحد من تلك الخطط حتى الآن . . . وبناء عليه ، فمن الواضح تماما انه في وضع من هذا النوع ، وباستثناء التنقيب عن البترول على نطاق واسع ، ليست هناك استثمارات اميركية في مصر يمكن تصنيفها باعتبارها استثمارات هامة او رئيسية » . والتقرير في هذه النقاط ، سواء كان مزورا او لا ، فهو لا يضيف جديدا الى الوقائع المعترف بها ، والتي سبق ان وردت في مقال « النشرة السنوية للشرق الاوسط » . الى ان يقول ادوين يومن « ان القادة المصريين يتطلعون الى ان يجعلوا من القاهرة المركز الاقتصادي والسياسي الرئيسي في العالم العربي . . وقد اسعدهم القتال في بيروت حيث تعاطفوا وعززوا جانبنا من

---

(٧) توهمت « روز اليوسف » فعلا - في عهد الكاتبين عبد الرحمن الشرقاوي وملاح حافظ - انها يمكن ان تدق اسفينا بين اميركا والنظام ، وبين الاجهزة والرئيس ، فنشرت هذه الوثيقة لتدلل على ان الاميركيين يرغبون في اسقاط النظام « الوطني » وبالتالي فهي لا تستبعد « حضورهم » على نحو ما في احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ في مواجهة اتهام اجهزة الامن اليسار بأنه هو الذي اشعل الاحداث . وهي تقصد بذلك ان « تبريء » اليسار من « التمرد » على النظام . . غير مدركة ان « اليسار » ليس هو اليساريين بل الشارع المصري .

الفريقين المتحاربين (٨) . وكان أملهم ان يؤدي الاضطراب في بيروت الى ازدهار القاهرة . ولكنني اقول لكم انه ليست بيروت وحدها ، وانما روما وواشنطن ايضا ، ينبغي ان يلحقهما الدمار حتى تزهو القاهرة . فالقاهرة في الحقيقة اسوأ مما تكون استعدادا لتستطيع القيام بدور بيروت . القاهرة عاصمة متدهورة ، حيث يعيش الملايين في بؤس . اعداد لا حصر لها ، واعتقد انهم يبلغون مئات الالوف ، من المتعطلين . وهم يكسبون ما يمسك الرمح من بيع الحاوي والاقلام الجافة في الشوارع المزدحمة . ويواجه سكان القاهرة حربا مستمرة لمجرد البقاء على قيد الحياة . انهم يتقاتلون من اجل الظفر بمقعد او ركن يتعلقون به في السيارات العامة ، ويتقاتلون من اجل مكان في طوابير شراء الطعام . ووصول المياه مشكلة مستعصية . وليس من غير المعتاد ان تبقى شقة ايجارها الشهري الف دولار عدة ايام متواصلة دون ماء او كهرباء . والخدمة التليفونية بدائية . وايضا ليس في هذه النقاط ما يستحق التزوير ، فهي وقائع حية في مصر ، تواجه العين المجردة لكل من يزورها ، وليست من اسرار الدولة . ولكن المؤرخ الاجتماعي يتوقف طويلا عند هذا الوصف الاميركي الحديث لمصر ، ليقارنه بما كتبه احد علماء الحملة الفرنسية في المجلد الضخم « وصف مصر » عن القاهرة . . وكان الزمن يعود مائتي عام ، فهي الصفات نفسها باستثناء منجزات « الحضارة » التي لم تكن قائمة حينذاك .

ثم سئل ادوين يومن احد الحاضرين : نحن نبيع لمصر طائرات سيكي س ١٦٠ وهناك معلومات بان فورد قرر ان نبيع لهم اسلحة اخرى . كيف يمكن للقاهرة ان تدفع ثمنها ، ان تكون نهايتنا معهم في آخر المطاف مثل الروس ؟ فاجاب نائب الوزير « هذا سؤال لفورد وكيسنجر ، انني افترض ان المملكة العربية السعودية سوف تدفع ثمن بعض الاسلحة المرسلة لمصر . اما عن الضمانات التي تؤكد لنا اننا لن نلقى مصير الروس ، فلا ادري عنها شيئا ، ولا ادري ما اذا كان هناك مثل هذه الضمانات اصلا » . والحديث عن الضمانات هنا يبرر الى حد ما تزوير هذه « الوثيقة » ان كانت مزورة ويشي بصدقها ان لم تكن كذلك ، فهي جس نبض مباشر للنظام المصري بعد اتفاقية سيناء ، وقد اجاب جزئيا بالغاء المعاهدة مع السوفيات . وهي مدخل غير مباشر الى جوهر الموقف المصري من الامن الاستراتيجي الاميركي والامن الاقليمي الاسرائيلي معا ، كما سيتضح . فالسؤال التالي يقول : اننا قد نقوم باستثمارات وتقديم الحكومة المساعدات ، وفي النهاية يطلع لنا « ناصر »

---

(٨) لمزيد من الدقة يجب التحديد هنا ، بان النظام المصري لم يتخذ موقفا تكتيكيا موحدا طيلة الحرب اللبنانية ، بل راوح بين تأييد اليمين المسيحي واليمين الاسلامي اكثر من مرة وفقا لتناوراتهم في صراع الشرق الاوسط . ولكنه كان يؤيد « اليمين الديني » دائما ، ويرسل او يسمح بارسال شباب مسيحي مصري الى جانب الاحزاب الطائفية المسيحية . ومن عاش منهم ووقع في الاسر اعترف حينما بانه موفد من المخابرات المصرية لتدريب « الكتائب » و « الاحرار » او انه جاء متطوعا لاحترافه « القنص » بالبنادق التلسكوب .



جديد أو شيوعي اكبر منه ، يستغل الموقف ويستولي على السلطة ويؤمم كل شيء، فهل ادخلت حكومة فورد هذه الاحتمالات في اعتبارها ؟ ما الضمانات التي يقدمها بان دافع الضرائب الاميركي لن يخسر قميصه ؟

وكان ادوين يو قد قال « ان اقضاء النفوذ الروسي عن مصر هو انتصار لا جدال فيه للسياسة الاميركية . والرئيس السادات يقطع الروابط بالتدريج مع الاتحاد السوفياتي . ومن اجل مصلحة العالم الحر ، والولايات المتحدة خاصة ينبغي استخدام ( الباب المفتوح ) للتغلغل في مصر ، فهل لدينا القدرة على هذا العمل التاريخي ؟ » . ولكن احد الحاضرين اجابه بسؤال اهم « ان شركتي تستثمر في اسرائيل فلماذا لا تستثمر في مصر ؟ استثمارا لنا في اسرائيل مضمونة بالجيش الاسرائيلي . ولن يستطيع الجيش المصري تقديم هذا الضمان » . وكان هناك سؤال ختامي بالغ الدكاء من حيث انه يؤدي الى جواب مهم . قال السائل « اذا قمنا بحل المشاكل في مصر ، وعلى نحو يتحقق معه الاطمئنان على المصالح الاميركية ، الا يؤدي ذلك الى تدمير اسرائيل ؟ » فكان الجواب من نائب الوزير الاميركي « لقد توصلت الدوائر الاسرائيلية فعلا الى نتائج مماثلة . . لكنني افترض على كل حال ان هذه مجرد غيره عارضة . وربما سوء فهم . وبمجرد ان تدرك تلك الدوائر ان مصر المعادية للشبيوعية هي في الحقيقة حليف لهم ، فانهم سيكفون عن غيرتهم .

ان التقارب السياسي الاميركي مع مصر ، وغيرها من البلدان العربية الحرة ، لا يغير من دور ومكانة اسرائيل في الشرق الاوسط . وقد أكد الرئيس فورد لرئيس الوزراء رابين وغيره من القادة الاسرائيليين تلك الحقيقة : « ان دور اسرائيل غير قابل للتبديل » . وهنا يتضح ان الوثيقة ، سواء كانت مزورة او غير مزورة ، فهي ليست اكثر من « رسالة » الى الرئيس السادات ، على عكس تصورات المجلة المصرية التي تسرعت بنشرها . رسالة تقول انهم يعرفون الواقع المصري معرفة جيدة ، فالاقتصاد وصل الى الصفر دون امل في تقويمه ، وان الجيش المصري لا يصلح ضامنا للمصالح الاميركية ، وان التحالف مع اسرائيل والارتباط العضوي باستراتيجية الامن الاميركي ، هما وحدهما درع النظام من السقوط .

● المصدر الثالث هو المضبطة الرسمية لمجلس الشعب المصري ( البرلمان ) خلال عام ١٩٧٥ أي بعد صدور القانون الجديد للاستثمارات الاجنبية بعام وفي اجواء اتفاقية سيناء الثانية المعقودة في ذلك الوقت . في مضبطة الفصل التشريعي الاول ( دور الانعقاد العادي الرابع ) قدم التقرير العام للجنة الخطة والموازنة للسنة المالية ١٩٧٥ والمؤرخ في ١٤/١٢/١٩٧٤ والموقع من الوزير د. احمد ابو اسماعيل . في القسم الثاني بعنوان « التقويم الاقتصادي والمالي لخطة موازنة ١٩٧٥ » يذكر التقرير ما يلي :

أ - « ان نصيب قطاع الزراعة من استثمارات خطة عام ١٩٧٥ لا يعدو ٤٣ في المائة ويقل حجم ما خصص لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي من استثمارات في هذه الخطة عما خصص لها عام ١٩٧٤ ، فبينما خص تلك الوزارة لاستثمارات تصل الى ٦٢ مليون جنيه عام ١٩٧٤ فان الخطة المعروضة علينا قد خفضتها الى ٥٢ مليون جنيه أي بنقص قدره عشرة ملايين جنيه بأسعار ١٩٧٤ وإذا استثمرت الاسعار في ارتفاعها فان النقص في استثمارات الزراعة سيكون أكبر كثيرا من هذا القدر» ( ص ٧ ) .

ب - « خص قطاع وزارة الكهرباء في خطة عام ١٩٧٥ نحو ٢٧٥ مليون جنيه في حين كان مدرجا لها في عام ١٩٧٤ نحو ٢٢ مليون جنيه ، وقد يبدو من الأرقام ان هناك زيادة في رقم الاستثمار في هذا النشاط ، ولكن تحليل الرقم الخاص بعام ١٩٧٥ يتضح منه ان أغلب هذا المبلغ سينفق في اشياء مرتبطة عليها في السنوات السابقة ، ومن ثم لا يبقى شيء يذكر للتجديدات في عام ١٩٧٥ » ( ص ٨ ) ، « وهكذا نجد قصورا في الاعتمادات المدرجة للاستثمارات الخاصة بهيئة كهربة الريف عن الوفاء بارتباطاتها - الامر الذي لا يمكن الهيئة من استكمال المشروعات القائمة . ان المعنى الحقيقي لما تقدم هو تجميد كهربة الريف » ( ص ٩ )

ج - « وتخصيص ٣ في المائة فقط من اجمالي الاستثمارات العينية لخدمات التعليمية والبحوث والصحة تعني في الواقع قصورا في تخصيص الحد الضروري من الموارد لتنمية الخدمات التي طال حرمانها . . . ولعل ضالة استثمارات التعليم ترجع الى المفهوم المتداول عن ان التعليم خدمة ومن ثم فالاجدى الاهتمام بالنشاط الانتاجي أولا حيث تقدم استثمارات هذا النشاط عائدا من ورائها » ( ص ٩ ) .

د - « نجد تخلفا كبيرا في الخدمة الصحية في الريف وانه لن يتسنى للريف في خلال ١٩٧٥ ان يحصل على خدمات صحية افضل مما كان لديه ، وذلك الى ان يتم استكمال الوحدات الريفية وتطويرها . وسيستمر الريف مضطرا الى الالتجاء الى العواصم الكبرى وخاصة القاهرة والاسكندرية للحصول على علاج مناسب مع ما في ذلك من مشقة وتكلفة » ( ص ١٠ ) .

ويختتم الوزير تقريره بقوله « ان نظرة متأنية هادئة لميادين الاستثمار السالف الإشارة اليها والى توزيع الاستثمارات بين مختلف المحافظات وبين الريف والحضر نجد انها قد اهملت الريف بصفة خاصة » ( ص ١١ ) ، « ان خطة عام ١٩٧٥ لم



توزع الاستثمارات ما بين الريف والحضر ، التوزيع الذي يمكن من تفسير البيئة الريفية ، ورفع مستواها ولو الى حد ضئيل » ( ص ١٢ ) .

من ناحية اخرى تخصص مضبطة مجلس الشعب بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٥ لتقرير « اللجنة الخاصة لتقصي الحقائق في موضوع صفقة الاتوبيسات الايرانية » ردا على استجواب النائب محمود القاضي لوزير النقل عن « حقيقة الامر فيما يتردد من ان الحكومة قد اشترت سيارات اتوبيس من ايران طراز مرسيدس بسعر يزيد بمقدار الثلث على السعر الذي تعاقدت به ايران مع السودان والكويت في نفس الوقت وبنفس مواعيد التسليم علما بأنه لو صح ذلك لكان مقدار ما تتحمله الدولة من فروق يزيد على عشرة ملايين دولار » ( ص ٣ ) . ورغم ان صفقة الاتوبيسات لم تكن اخطر الصفقات ، الا اذا كانت « نموذجا » اقتصاديا رامزا الى الهيكل الجديد لنظام « الانفتاح » حيث أصبحت « السمرة » هي العمود الفقري للتطفل الذي استشرى على الانتاج ، واضعى التحالف بين التكنقراط والبيروقراطية هو الصياغة الاقتصادية - السياسية الجديدة لسلطة اغنياء الريف والشريحة الربوية من الرأسمالية التجارية . لذلك لم تكن صدفة ان يتم في ذلك الوقت اول تعديل لقانون اصلاح الزراعي لمصلحة كبار الملاك . فالمضبطة النيابية للجلسة ٦٥ ( ٢٣/٦/١٩٧٥ ) تسجل مفارقة تاريخية ، حيث تقف غالبية اعضاء المجلس الى جانب التعديل ، مما يعني ضمنا ان نسبة الخمسين في المائة - المفترضة - لنواب العمال والفلاحين قد وافقت على قانون طبقي مضاد لمصلحة فقراء الريف . كانت المادة ٣٣ من قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على انه « لا يجوز ان تزيد اجرة الارض الزراعية على سبعة امثال الضريبة » كما كانت عند صدور القانون . وقد استبدلت المادة بنص جديد يقول « لا يجوز ان تزيد قيمة الاجرة السنوية للارض الزراعية على سبعة امثال الضريبة المقررة السارية » . ( ص ٣٩ ) . واذا عرفنا الفرق الهائل الذي طرأ على سعر الارض بين عامي ٥٢ و ١٩٧٥ . اي خلال خمسة عشر عاما ، علينا ان نتصور مضمون القانون الجديد الذي يريد ايجار الارض على المستأجر بما يصل احيانا الى عشرة اضعاف ما كان يدفعه حتى تاريخ صدور القانون الجديد . ولان التعديل شامل وليس جزئيا ، فقد تغيرت ايضا المادة ٣٣ مكرر ( د ) الى النص التالي « يجوز الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على تحويل الايجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة » ( ص ٥٠ ) . وهو الامر الذي كان من المحرمات في قانون اصلاح الزراعي بل احد الاسباب التي صدر القانون اصلا لازالتها مع بقايا العلاقات الاقطاعية . . فالمادة تعني عمليا ان يزرع الفلاح ( المستأجر ) الارض لحساب المالك ، وكأنه اجير وليس مستأجرا ، طالما ان المالك سيحصل على حقه من انتاج الارض مباشرة لا من حصيلتها كسلعة في السوق . وقد احتاط القانون الجديد لحماية الملاك من صفار الفلاحين ، بالمادة ٣٥ التي تنص على انه « لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة المتفق عليها في العقد الا اذا اخل المستأجر بالتزام جوهري

يقضي به القانون أو العقد ، وفي هذه الحالة يجوز للمؤجر أن يطلب من المحكمة الجزئية المختصة - بعد انذار المستأجر - فسخ عقد الايجار وأخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة » ( ص ٥١ ) وقد ضربت المادة مثلاً مباشراً على « الالتزامات الجوهرية » التي تبیح فسخ العقد حين نصت « ... فإذا تكرر تأخر المستأجر في الوفاء بالاجرة المستحقة عليه أو بجزء منها في الموعد المحدد لذلك وجب الحكم بفسخ عقد الايجار وأخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة فضلاً عن إلزامه بالاجرة المتأخرة » ( ص ٦٥ ) . وقد كان ذلك كله من « المحرمات » في قانون الإصلاح الزراعي الذي استهدف حماية المستأجر من جشع الملاك وتهديد « القانون » بأخلاء الأرض حيث يتحول صغار الفلاحين الى فئة الأجراء الزراعيين الذين يعتمدون على « قوة عملهم » لا على ملكية الأرض أو حتى استئجارها .

كان هذا « الانقضاظ » على قانون الإصلاح الزراعي استكمالاً موضوعياً للثورة المضادة في بقية المجالات ، فتصفية صغار الفلاحين وتدهور الريف عمومًا ، يمضي في خط مواز لتصفية القطاع العام وتدهور المدينة . وكان « الانفتاح الاقتصادي » هو راية هذا التدهور المزدوج . ومن الطبيعي لذلك أن تتعدد الأسباب الى ارتفاع الاسعار ، فالاعتماد على الاستيراد والقروض وانخفاض الانتاج الزراعي ، كلها تؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات والتضخم المالي والبطالة ، ومن ثم الارتفاع غير المتوازن لأسعار السلع الضرورية لأمراض قطاعات الشعب .

● المصدر الرابع هو مؤتمر الاقتصاديين المصريين الذي عقد في القاهرة في نيسان ، أبريل ١٩٧٨ حيث استخلص بحث للدكتور جودة عبد الخالق من تطورات مصر الاقتصادية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ أن الرأسمالية المصرية الجديدة تختلف كفيًا عن الرأسمالية المصرية السابقة على ثورة ١٩٥٢ ( وهي ذاتها النتيجة التي توصل اليها د. فؤاد مرسي في كتابه المهم « هذا الانفتاح الاقتصادي » ) فهي أولا رأسمالية تابعة لرأس المال الاجنبي « ومن بين ٣١ مشروعاً استثمارياً جاء رأس المال المصري بصحبة رأس المال الاجنبي في ٢٢ حالة » . وهي ثانياً رأسمالية تجارية « التجارة عندها هي الأساس ، والربح هو الهدف ، والانتاج يأتي في المرتبة الثالثة » . ولكن أخطر ما توصل اليه هذا البحث هو كونها « رأسمالية عائلية » على الصعيد الاقتصادي ، وأن هذه « العائلات المساهمة » هي التي تستحوذ على السلطة السياسية . وضرب الباحث على ذلك عدة أمثلة على الشركات العائلية التي يملكها وزراء ومسؤولون كبار في الدولة ، بالاشتراك مع رؤوس أموال اجنبية ، ومعظمها شركات للاستيراد والتصدير والخدمات وليس من بينها مشروعات إنتاجية ذات قيمة . وكان بديها أن تكون أعمال المقاولات والبنوك في طليعة هذه المشروعات العائلية ، وأن يكون اسم عائلة عثمان أحمد عثمان في مقدمة



أصحابها (٩) . وهو الامر الذي كان من شأنه تركيز الثروة والسلطة بين اصابع ما يشبه اليد الواحدة . ومن نتائج هذا الوضع الشاذ ان « السادات كان يرجو من سياسة الانفتاح على الغرب ان يجد لديه حلا لمشكلاته الاقتصادية والعسكرية والسياسية . وبدلاً من ذلك وجد نفسه يزداد اعتماداً على الولايات المتحدة دون ان ينجز النتائج المأمولة » كما قالت كاتبة فرنسية (١٠) . كان المأزق ، وليس الامل ، في الانتظار . ولم تكن احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا تجسيدا للملامح المأزق الكبير وسقوطا للحلم المستحيل : لبننة مصر او سعوديتها على حد سواء . ذلك ان « للصبر المصري » حدوداً يضعها المصريون بأنفسهم .

### ٣ - سيطرة في العراء الخفيف

كانت المسافة بين « الوجدان الطبقي » للعمال المصريين و « الوعي المنظم » للطلاب ، تضيق يوماً بعد يوم في محاذاة تطور مسيرة الثورة المضادة ، فبعد احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٥ وكومونة « المحلة الكبرى » في العام نفسه تلاحقت الاحداث طيلة عام ١٩٧٦ كردود فعل فورية على ما يجري في البنية التحتية وعلاقات الانتاج في النظام الاجتماعي الجديد . وكانت المؤشرات الى « الانفجار المحتمل » في أي وقت لا تحتاج الى دليل . . فقد وقعت انتفاضة « المنزلة » في ١٩٧٦/١/٢٩ وتلتها موجات من « الحوادث المؤسفة » كما دعتها اجهزة الاعلام الرسمي حينذاك، حين اتخذت شكل الاقتحامات الشعبية على اقسام الشرطة في شبرا الخيمة والسيدة زينب والدرب الأحمر ، بالإضافة الى المنزلة نفسها . كذلك اضرب عمال شركة النصر للسيارات ومصنع النقل الخفيف بحلوان ومصنع مصر - حلوان للنسيج والشركة الشرقية للدخان والترسانة البحرية بالاسكندرية وبور سعيد ومصنع نسيج السيوف بالاسكندرية . ولكن اكثر الاضرابات اثارة كان اضراب عمال النقل العام بالقاهرة بين ١٨ و ١٩ ايلول ، سبتمبر ١٩٧٦ بعد اقل من ٢٤ ساعة على تحديد انتخاب رئيس الجمهورية . على جبهة الطلاب ، تظاهر نادي الفكر الاشتراكي امام مجلس الشعب في ١٩٧٦/١١/٢٥ وكذلك حملة الدبومات الفنية ، ومعهد التربية الرياضية بالهرم وكلية الاقتصاد وكلية الفنون الجميلة والمدينة الجامعية في الجيزة (١١) .

---

(٩) يراجع التحقيق الواسع الذي نشرته جريدة « الاهالي » المصرية حول هذا البحث في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣ وهو يشتمل على كافة الاسماء والارقام .

(١٠) مناري - كريستين اولاس - لوموند دبلوماسيك - عدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٦ .

(١١) راجع « دزوس انتفاضة يناير المصرية » - احمد المصري - مجلة « الكاتب الفلسطيني » -

عدد ٢ نيسان ، ابريل ١٩٧٨ .

هذه المؤشرات كلها كانت « طبيعية » من ناحية ، وكانت كآلات التنبيه التي ما « يمكن » ان يحدث من ناحية اخرى . وما كان ينبغي ان يطل « يناير ١٩٧٧ » كمفاجأة بأية حال .

ولكن « المفاجأة » وقعت من جانب السلطة مرتين . الاولى حين مارست الحكومة تغطية اعلامية واسعة من بداية الشهر الاول من العام الجديد ، تهدف الى زرع الاطمئنان في قلوب الملايين من رفع للاجور وتثبيت للاسعار ان لم يكن تخفيضها . وكانت المفاجأة الثانية في مساء السابع عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حين اعلنت رفع اسعار السلع الضرورية للشعب .

اما الشق الاول من المفاجأة فقد حملته « الاهرام » في عدد اول يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حين خرجت بعنوان رئيسي يقول « تثبيت اسعار جميع السلع في عام ١٩٧٧ وتحسين اوضاع كل العاملين في الدولة » . وكان العنوان يلخص حديثا ادلى به رئيس الوزراء ممدوح سالم الى المحرر الاقتصادي للصحيفة وجاء فيه تحت عنوان فرعي « الآمال .. الاحتمالات .. والممكن » يقول « تتركز آمالي وتوقعاتي في التوفيق في انجاز خطة الحكومة لسنة ١٩٧٧ كجزء من الخطة الخمسية وكمؤشر يؤكد نجاحها ، وذلك بما تشتمله من جوانب اصلاح الهيكل الاقتصادي ، ورفع المعاناة عن الشعب ، واجتياز الصعوبات الاقتصادية وتحقيق العدل الاجتماعي .. واتوقع النجاح في زيادة معدل الصادرات والانتاج ، وضبط النفقات الحكومية ، وتحقيق مزيد من الانتاج الداخلي في المحاصيل ، وتوفير اللخوم والدواجن ، والبيض والخضر ، وتشجيع استيراد المواد الغذائية والكساء الشعبي .. وآمل من طريق كل هذا النجاح فسي تثبت الاسعار . وستتم اجراءات في هذا الشأن نتيجة للدراسات التي تجري بين جهاز تخطيط الاسعار والوزارات المعنية » .

تأكيدا لهذا الاتجاه صدرت « الاهرام » في اليوم التالي ( ١٩٧٧/١/٢ ) بعنوانين رئيسية تقول « السادات يطلب الاسراع باصدار قوانين العاملين والاسكان والضرائب .. الرئيس يبحث مع القيادات السياسية : توفير الغذاء والكساء للجماهير ، تثبيت اسعار السلع الحيوية عام ١٩٧٧ » . وفي اليوم الثالث ( ١٩٧٧/١/٣ ) تجزم جريدة « الجمهورية » بالقول « لن ترتفع اسعار السلع الاساسية » . وفي ١٩٧٧/١/٩ تنشر جريدة الاخبار في عمودها اليومي « كلمة » ان اتجاه الحكومة « الى تثبيت الاسعار وتمكين جماهير الشعب من الحصول على السلع والمواد التي يحتاجون اليها في حياتهم اليومية » . وفي ١٩٧٧/١/١٠ تحمل « الاخبار » هذا العنوان « السادات يطلب الا يتحمل هذا الجيل كل التضحيات » . وفي ١٩٧٧/١/١٢ يدلي وزير الاعلام د. جمال العطيني بتقريره الاعلامي بعد جلسة مجلس الوزراء ويقول « بأن السيد ممدوح سالم عرض على مجلس الوزراء في بداية الاجتماع توجيهات الرئيس انور السادات بشأن تثبيت اسعار السلع



الاستهلاك والعملة والعمل على انتاج وجبة شعبية جاهزة ومعلبة تباع بسعر معتدل للمواطنين . وتعلن « الاخبار » في ١٦/١/١٩٧٧ عن « اجتماع هام للهيئة البرلمانية لحزب مصر ( اي الحزب الحاكم ) لدراسة تثبيت اسعار عدد من السلع الضرورية » .

وبات المصريون ليلة السابع عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ في ما يشبه الاطمئنان الى ان الحكومة ، ولو تأخرت ، فانها « شعرت بهم » اخيرا . واقبل صباح ١٧/١/١٩٧٧ لا يحمل جديدا . وفي مساء هذا اليوم نفسه كان النواب فسي مجلس الشعب ( البرلمان ) يستمعون الى الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية ورئيس ما سمي « بالمجموعة الاقتصادية » يتحدث عن الوضع الاقتصادي للدولة . ويستمعون كذلك الى وزير التخطيط يتحدث عن خطة التنمية لعام ١٩٧٧ ثم لوزير المالية وهو يلقي بيانه عن موازنة العام الجديد . ولا بد ان فريقا كبيرا من المستمعين قد صعق من هول المفاجأة المدوية . . اذ كان مضمون البيانات الثلاثة هو رفع الاسعار بالغاء الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع الضرورية ، ابتداء من رغيف الخبز والخضر والمنسوجات الشعبية وانتهاء بالشاي والسكر والدخان والكاز . وهي سلع الاستهلاك الرئيسية عند المواطن المصري العادي .

ولا بد ان هذا المواطن قد بات ليلة الثامن عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ وهو منقسم الى نصفين بين مصلق ومكذب ، ففي الليلة السابقة تلقى اطمئنانا لم يكن بحاجة اليه ، وهذه الليلة يتلقى نعيًا لذلك الاطمئنان من المصدر نفسه . . وكان الحكومة قد هيات « المناخ » اللازم لاشعال الحريق ، بل وحددت ساعة الصفر . كان الامر طبيعيا لابعد الحدود ، ولم يكن مفاجأة بأية حال ، ان يتظاهر العمال والطلاب في مسيرة سلمية تطالب باستقالة الحكومة ، وتهتف بالشعارات التالية :

- مش كفاية لبسنا خيش . . جاين ياخدوا رغيف العيش
- يا حكومة الوسط وهز الوسط . . كيلو اللحمه بقى بالقسط
- يشربوا ويسكي وياكلوا فراخ . . والشعب من الجوع آهو داخ
- الصهيوني فوق ترابي . . والمباحث على بابي
- يا امريكا ملي فلوسك . . بكره الشعب العربي يدوسك
- احنا الطلبة مع العمال . . ضد حكومة الاستغلال
- عبد الناصر ياما قال . . خلوا بالك من العمال

بعد حوالي ١٢ ساعة من التظاهر السلمي - كان الرئيس السادات خلالها في اسوان - تحولت الكتل الجماهيرية فجأة الى العنف . وفي تقرير لاجهزة الامن رفعه اللواء احمد رشدي للمستويات العليا يصف المظاهرة التي توجهت الى مجلس الشعب حوالي الساعة السابعة مساء بقوله « تصدت لهم قوات الامن المركزي وامكن تفريقهم . الا انهم تفرقوا في مظاهرات فرعية تسلفت الى صفوفها شرائم من

**النفوس والضعاف النفوس والمخربين ..** حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات وأقسام الشرطة وسياراتها وبعض المحلات التجارية والفنادق ، كما أشعلوا النيران في بعض المؤسسات الصحفية » (١٢) وهو توصيف قريب الشبه من تقرير الجبرتي عن أحداث وقعت في مصر منذ قرنين .

في صباح اليوم التالي كان الرئيس السادات لا يزال في أسوان ، ولكنّه يستعد للعودة الاضطرارية والعاجلة الى القاهرة . . فقد تباينت التقارير التي وصلتته من العاصمة تباينا شديدا . قال التقرير الرسمي الذي أذاعته وزارة الداخلية على المواطنين صباح الأربعاء ١٩٧٧/١/١٩ « أن الأمور عادت لطبيعتها » . ولكن تقارير أخرى قالت أن ما جرى في القاهرة جرى مثله في محافظة الاسكندرية شمال البلاد ومحافظة الجيزة جنوب العاصمة . وكان التقرير الذي وصل مع أشعة شمس أسوان المبكرة في ١٩٧٧/١/١٩ أدق التقارير وأكثرها خطورة ، فهو تقرير « على الطبيعة » أذ شاهد بعينه أهل المحافظة الأخيرة في جنوب مصر ، وقد تدفقوا جحافل غاضبة تعصف في وجه المسؤول الأول ، وما لبثت بقية التقارير الحقيقية أن وصلت تصور مصر كلها وقد تحولت الى مظاهرة واحدة تهدر مع ماء النيل من السد العالي الى كل مدينة صغيرة في الدلتا . حينئذ تحرك مقود طائرة الرئاسة التي ظلت تتلقى البرقيات طيلة ساعتين في الجو عن الهجوم العنيف الذي تعرضت له فيلا نائب الرئيس وبيوت بعض كبار المسؤولين ، وأن جانبا مهما من إحدى المظاهرات قد توجه الى منزل الرئيس المجاور لفندق شيراتون . وقد نصحت طائرة الرئيس بعدم الهبوط في مطار القاهرة ، ولكن الاسكندرية لم تكن أفضل حالا . وحين نصحت مرة أخرى بالهبوط في مطار عسكري ، كان « الجو » في القوات المسلحة لغير مصلحة الناصحين . ولا يعرف احد الى الآن ، متى واين هبطت طائرة الرئيس . ولكن الذي يعرفه الجميع هو أن هذا الهبوط قد اقترن بجملة اجراءات : الامر لقوات الامن المركزي ( للمجهزة بآليات الجيش ) بضرب النار في المتظاهرين . اتهام اليسار بدءا من « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » وانتهاء بالشيوعيين ، بأنهم المحرضون على « الفتنة » ، اعلان فوري بالغاء قرارات رفع الاسعار . ورغم سقوط ثمانين قتिला وأكثر من مائتي جريح حسب الرواية الرسمية (١٣) فقد اضطر الحاكم العسكري ان يعلن

(١٢) النص مأخوذ من جريدة « الاهالي » المصرية - عدد ١٥ مارس ، اذار ١٩٧٨ .

(١٣) يقول ثيري دير جاردان في كتابه « البارود والسلطة » المشار اليه سابقا ، ان النتائج « الاولى » كانت ٨٠ قتिला و ٦٠٠ جريح والى معتقل ( ص ١٦٥ ) . ولكن النتائج النهائية لشهود العيان في ذلك الوقت كما نقلت الصحف العالمية ووكالات الانباء تجاوز الثلاثمائة قتيل والالف جريح . وهي ابشع مجزرة في تاريخ مصر الحديث كله ، فالاحتلال البريطاني لم يقتل مثل هذا العدد في ثورة ١٩١٩ واسماعيل صدقي باشا المعروف بالطاغية لانه فتح كوبري عباس لم يقتل سوى خمسة طلاب .



حالة الطوارئ واستئناف سريان الاحكام العرفية وحظر التجول ونزول الجيش الى الشوارع .. للمرة الاولى بعد ثورة ١٩٥٢ .

والسؤال الطبيعي هو : ماذا كان يجري على ارض مصر والرئيس في سمائها حتى انه قرر هذه الاجراءات بمجرد الهبوط ؟ يمكن وصف ما حدث بايجاز كما يلي :

● رغم ان العنف قد بدأ مساء ١٨/١/١٩٧٧ الا ان « يوم العنف » كان ١٩/١/١٩٧٧ . ولقد كان ذكاء من السلطة الاعلامية ان دعت هذا العنف بلفظ آخر يكرهه المصريون هو « التخريب » حتى ان التعبير الكريه جرى على السنة واقللام الوطنيين والتقدميين في محاولة التبرؤ منه و « تبرئة الجماهير » معهم .. اي الوقوف منذ البداية موقف « الدفاع » .. ولا شك ان « الزعر » كما يسميهم الجبرتي ، وكذلك بعضا قليلا من المتطرفين دينيا ، وايضا عملاء المباحث قد مارسوا التخريب . ولكن هذا الجانب لا يشكل الا جزءا ضئيلا من الحقيقة : وهي ان الجماهير بصورة عامة قد لجأت فعلا الى العنف المضاد ، على اثر الاستفزاز الدموي من قوات الامن المركزي ، وعلى اثر اتهام فريق سياسي محدود بالتحريض وكان رفع الاسعار ليس هو المتهم الاول او كان الشعب قطيع من النعاج . يقول فولني ( ١٧٥٧ - ١٨٢٠ ) في كتابه « اطلال الحضارات القديمة او تأملات في ثورات الامبراطوريات » عام ١٧٩١ ان « كل ما يقع في مصر تحت البصر او السمع يدل على ان هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد . فانك لا تسمع حديثا الا وله صلة بفتنة اهلية او فاقة عامة او ابتزاز مال او اغتصاب حق او تعذيب بالضرب او افاضة لروح ، فالامن فيها على الارواح والاموال مفقود ودم الانسان يهدر كدم الحيوان » ( ١٤ ) . ومشكلة هؤلاء المؤرخين الاجانب انهم يرون مصر في « لحظة » بعينها منفصلة عن التاريخ .. فصاحب هذا الكلام لا يذكر شيئا عن ثورات المصريين من بدو ( اعراب ) وفلاحين طيلة العصور المملوكية والتركية ، وكتابه سابق على ثورتي القاهرة الاولى والثانية ضد الفرنسيين ، وهو لم يعيش ليرى ثورة عرابي ومن بعده سعد زغلول وجمال عبد الناصر . ولكنه لو عاش ليرى احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ كان سيجد مبررا تاريخيا على الاقل ، لعنف جماهير الشعب المصري ، فهو عنف غير قابل للاعتذار عنه ، فقد اكتسب شرعيته من العنف المضاد او عنف الثورة المضادة . يقول تيري ديز جاردان في كتابه « البارود والسلطة » ما نصه ان قوات الامن المركزي كانت تطلق الرصاص دون مناسبة جدية ( ص ١٦٥ ) . وهو عنف مزدوج : عنف الرصاص وعنф الجوع . يقول الكاتب الفرنسي نفسه « لأول مرة نرى الفقر الحقيقي في مصر . فقر الهند واثيوبيا . في ١٩٧٦ دخلت

---

(١٤) النص مترجما مأخوذ من د. لويس عوض « تاريخ الفكر المصري الحديث » - الجزء الاول - كتاب الهلال - القاهرة ١٩٦٩ - ( ص ٧١ و ٧٢ ) .

مصر مرحلة الفقر الشامل » ( ص ١٧٩ ) . وفي مكان آخر يصف عنف الجماهير المصرية من واقع مشاهدته هكذا « ظهر اطفال صغار يرتدون جلابيب قدرة . لم ينتبه اليهم الجنود . وفجأة بدأ الصبية يلقون بزجاجات مولوتوف على الدبابات ويركضون صارخين . وبدأ الجنود يضربون بالنار ، ولكن الاطفال كانوا قد اختفوا » ( ص ١٦٣ ) .

ليس « العنف » اتهاما للجماهير المصرية او اليسار المصري ، فقد كان عنفا مشروعاً ، وسلمياً ان جاز التعبير ، في وجه الرصاص ومواجهة الموت جوعاً .

● ما هي اشكال هذا العنف ؟ في الريف كان قطع المواصلات ، واقتحام مراكز المسؤولين ، والتوجه الى المدن الصغرى . . . تماماً كما حدث في ثورة ١٩١٩ مع ملاحظة ان « نسبة » التظاهر في اقاليم مصر عام ١٩٧٧ فاقت الكثافة البشرية والفعل السياسي في ثورة ١٩١٩ اضعافاً مضاعفة . في المدن توجه الناس الى اقسام الشرطة ومديريات الامن في موجات هادرة ضد رموز السلطة ، والى الملاهي الليلية والفنادق الكبرى واستراحات كبار المسؤولين بكل ما ترمز اليه من ظلم اجتماعي وازدواجية اخلاقية ، والى المجمعات الاستهلاكية التي تحتوي على غنائم المنهوب سلفاً من البيروقراطية والسماسة ، والى الجامعة الاميركية وسط القاهرة وما ترمز اليه لا يحتاج الى بيان . وفي المقابل لم تخرب جامعة وطنية واحدة او معهد او مدرسة « ولم يخرب مصنع او تدمير آلة ، ولم يشك صاحب اي متجر بسيط من نهب محله او تحطيم متجره . . . كان المتظاهرون يجدون من الوقت والفرصة الشيء الكافي لنقل حربة خشبية بسيطة لبائع اطعمة جوال الى زقاق فرعي أمين خشية ان تصاب باذى او يلحقها ضرر » (١٥) . وحين عقدت الجماهير محاكمة للممثل الهزلي فؤاد المهندس على جسر ابو العلا بين حي الزمالك الارستقراطي وحي بولاق الشعبي كان سؤالها الوحيد له « من أين لك هذا » اشارة الى السيارة الفارهة التي يركبها ، وهم لا يجدون مكاناً في الاوتوبيس . والمعنى المباشر لذلك كله ان عنف الجماهير لم يكن عشوائياً ، بل كان موجهاً ضد رموز بلداتها ، فلم يكن تخريباً بل تمرداً على الرموز اليه .

● كان تمرداً يعلن ان « الثورة في الهواء » - تعبير لينين - ولكنها موجهة من داخلها على اكثر من مستوى ، فهي الفتيل والبنزين ، ولم تكن قرارات الحكومة واكتشاف الخديعة سوى عود الثقب . وكان عود الثقب ممكناً في أي وقت ولاي سبب آخر ، فالثورة المطلقة لا تحتاج لاي عامل خارجي . . . لذلك كان اتهام النظام اليسار السري والعلني ، كتبرئة هذا اليسار لنفسه تماماً كلاهما صحيح ومحزن معاً . فلا ريب ان الشارع - اليسار هو صاحب شرف المبادرة والتمرد الذي لم

(١٥) احمد المصري - مجلة « الكاتب الفلسطيني » - عدد نيسان ١٩٧٨ .



يتحول الى « الاضراب الوطني الشامل » كما يسميه غارودي . ولا ريب ايضا ان اليسار المنظم بشقيه السري والعلني ، لم يكن في مستوى الحدث التاريخي ؛ تخلف عنه من قبل ان يقع وبعد ان وقع . ولقد كان مؤسفا في الحالين - الاتهام والدفاع معا - ان يكون الشعب المصري متهما في شرفه الوطني من جانب النظام ، فيسمي تمرده الاصيل « انتفاضة حرامية » كما قال السادات ورددت اجهزة الاعلام ، او كاتهام موسكو تارة وليبيا تارة اخرى باشغال الحريق ، وكأن الشعب المصري قاصر (١٦) وان يكون هذا الشعب بحاجة لمن يبرئه ، كما فعل اليسار دفاعا عن النفس ، يعني في خاتمة المطاف انه كانت هناك « جريمة » او « مؤامرة » . بينما كل الخسائر المادية التي تسبب فيها المتظاهرون المصريون خلال يومين ، لا تقارن نسبتها البالغة التواضع بما يحدث خلال نصف ساعة في بلاد اخرى كلبنان او ايران . والسبب هو ان ما وقع لم يكن قط حربا اهلية ، بل ان ما وصفته في القسم الاول **بالرقابة الايجابية** قد وصل في موازاة تطور النظام من سيء الى اسوأ ، الى مشارف الثورة بقيادة **الوحدة الوطنية** . اي هذه الوحدة التي تدفع الشارع المصري باكماله ضد الحكم . ان ما اعطى أحداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حجمها الاستثنائي ، هو شمولها لحيز مصر الجغرافي كله ، ووحدة المطالب التي جسدتها الشعارات ، ووحدة التوقيت . وعند النظرة السطحية لتاريخ المصريين ، بعد ذلك لدى غيرهم تدبرا مسبقا وتأمرأ . ولكن الخصوصية المصرية في هذه الاحداث تتجلى ، حيث تتجمع في بوتقة واحدة ، كافة عناصر الثورة من الشمول الجغرافي الى وحدة التوقيت والشعارات لتنفجر في « لحظة » لا يسجل ذبذباتها رادار العدو الطبقي او القومي ، ولكنها مسجلة في ضمير الجماعة ، في اللاوعي الجمعي . وهذه هي السمة الجوهرية التي لا يستخلصها الكثيرون من تاريخ مصر واساطيرها وفولكلورها وآدابها ، وهي السمة التي يمكن مطالعة بعض تأثيراتها على الكاتب المصري توفيق الحكيم في عملية المبكرين « عودة الروح » و « اهل الكهف » . حيث « تنام » مصر طويلا ، ولكنها لا تموت . وحين تقوم « فالكل في واحد » . ان الكثيرين من العرب انفسهم ، والمصريين من بينهم ، لا يعون هذه الخصوصية المصرية حتى يصيبهم اليأس من « نوم مصر » فيظنونهم مونا ، ولا يتذكرون لحظات النهضة الا عند وقوعها . . . فلا ينال منهم التفسير الاعمق من الظواهر الخارجية . ان سلمية التمرد المصري تكمن في ذلك الاحساس الحضاري الراقى بأن هذه المؤسسات جميعها تخص ابناء مصر . يقول صاحب « البارود والسلطة » ان المتظاهرين « كانوا يهاجمون كل ما هو اجنبي » . ورغم المبالغة في اطلاق هذا القول الا انه صحيح بمعنى آخر ، فالملاهي الليلية واقسام الشرطة « اجنبية » عن

---

(١٦) يقول المؤلف الفرنسي لكتاب « البارود والسلطة » السابق ذكره « لقد تورط وزراء وموظفون كبار امامي في اتهام موسكو باشغال الحريق ، الامر الذي لم يثبت عليه اي دليل . والشيوعيون يستحيل ان يرفعوا مثل هذه الشعارات : فليست الخديوي » ( ص ١٦٦ ) .

الضمير الملهب . المصريون يحبون الليل ويميلون للخطايا ، ولكن الملهي الليالي فسي شارع الهرم كان يمثل ولا يزال شيئاً آخر . . يرتبط بالاجنبي . والمصريون يحترمون الشرعية لدرجة التقديس حين تكون الدولة رمزا للتنظيم المتمدن ، ولكنهم يقتحمون قدس الاقداس ، اذا كان « الصيارفة وباعة الحمام » يفترشون الهيكل فهم يحاكون المسيح ويمسكون بالسياط ويطردونهم قائلين معه « بيتي بيت الصلاة يدعى وانتم جعلتموه مفارة لصوص » .

المصريون في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ لم يفعلوا سوى انهم طاردوا - وان لم يطردوا - الفريسيين والعشارين من الهيكل .

● لذلك كانت الرؤية الخارجية للاحداث - او للشعب المصري - اقرب قليلا من الحقيقة ، على نقيض الرؤية الداخلية من جانب النظام والمعارضة .

قالت مجلة تايم الاميركية « ازداد بشكل كبير غضب الفلاحين المصريين والطبقة المتوسطة - ويشكلان معا تسعين في المائة من الشعب المصري الذي يبلغ تعدادهم اربعين مليونا - وذلك ضد مطالبات الحكومة المستمرة بأن يقدموا التضحيات . وتعيش هذه الطبقات تحت ظروف اقتصادية صعبة ، ونقص فسي المواد الغذائية ، وتضخم يصل الى ٣٧ في المائة سنويا . ولاحظ الديسن ذهبوا لشراء حاجياتهم من محلات الاغذية الخاصة ان الاسعار تعادل اربعة امثال المجمعات الحكومية . واشتكوا من زيادة اسعار الحليب والاحوم والخضروات . ومن مجموع الشعب فهناك عشرة في المائة يتمتعون بانتعاش اقتصادي . . . . . وقسده أصبح الاغنياء اكثر غنى في ظل النظام الحاكم ، وخصوصا بعد ان عاد للكثيرين منهم ممتلكاتهم التي كانت قد وضعت تحت الحراسة في حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . وفي الاسبوع الماضي انفجرت مظاهرات غاضبة فسي الشوارع واتسمت بعنف واستياء لم تشهده مصر منذ ٢٥ عاما حينما طرد الملك فاروق . . . . . وكان هذا الانفجار بسبب القرارات المفاجئة التي اصدرها عبد المنعم القيسوني رئيس المجموعة الاقتصادية برفع الاسعار » (١٧) .

وكتبت نوفيل ابزوفاتير الفرنسية تحت عنوان « انهم يجعلون من مصر هذا جديدة » تقول « ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم يتوقعوا انفجارات الغضب التي اجتاحت مصر ، حين اوصوا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلع الاساسية مثل الدقيق ( الطحين ) والسكر والارز والشاي والبتوغاز ، والسلي كان يسمح للجماهير العريضة بالبقاء على قيد الحياة . وقد ارتفعت الاسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ في المائة بينما تبقى الاجور على حالها .

(١٧) النص مأخوذ من جريدة « الاهالي » المصرية عدد ١٩٧٨/٣/٨ .



فاقل أجر قيمته ١٢ جنيهها ( يلاحظ هنا مطابقة الرقم مع استجواب الطليعة المصرية السابق ذكره وكذلك مقال النشرة الاقتصادية السنوية للاكونومست البريطانية ) وأجر خريج الجامعة عشرين جنيهها . ويلاحظ المراقب للأحداث أن الفقر يتزايد بسرعة فائقة . وهذه الجماهير هي التي كان عليها - حسب تصور الخبراء الدوليين - أن تتحمل عبء تصحيح اقتصاد البلاد « لقد مرت مصر من اقتصاد مخطط الى انفتاح تام ، والفيت القيود الجمركية واعطى رأس المال الخاص امتيازات هائلة . وأهم نتيجة لهذا المخطط الجديد تصخم طبقة الطفيليين الذين يعيشون من استيراد منتجات الترفيف ومن السوق السوداء » (١٨) .

وكتب فريتز شتيرن استاذ التاريخ بجامعة كولومبيا الاميركية في مجلة « الشؤون الخارجية » يقول « وصلت الى القاهرة بضعة اسابيع بعد شغب الجوعى الذي هب تلقائيا في يناير ٧٧ نتيجة لارتفاع الاسعار الذي فرضته الحكومة على المواد الاساسية . . وقد بدأ البوليس عاجزا ، ايا كانت اسباب هذا المعجز ، مما اضطر الحكومة الى استدعاء الجيش . واستمرار العنف والالغاء الفوري لرفع الاسعار يشهدان بضعف الحكومة . وكان هذا صدمة للرئيس السادات ، واسرعت الحكومة مفاعلة الى لوم الشيوعيين » (١٩) .

ونشرت لوموند الفرنسية « يعتقد المتظاهرون ان حكومة مصر تقضت الوعود التي قطعها الرئيس في نوفمبر ، برفعها اسعار عدد من المواد الضرورية لقوت الشعب . وبهذا يكون رئيس الوزراء قد ارتكب خطأ مأساويا لان هذه المواد هي التي تتيح للشعب المصري ان يواصل حياته . والواقع ان سياسة الانفصاح الاقتصادي اسفرت عن نتائج مضادة ، واصبحت الهبة كبيرة بين الاغنياء والفقراء . . لقد استفادت منها فئة صغيرة من المستغلين بينما القسم الاكبر يعاني الماراة والشقاء » (٢٠) .

وقالت الغارديان البريطانية « . . فمن الواضح ان البوليس يتصرف تصرفا اعمى على اساس القوائم القديمة التي لديه مما يشير الى انه ليس لديه الكثير من الادلة عن مدبري المظاهرات الحقيقيين ، هذا اذا كان لمثل هذه الانتفاضة التلقائية اي مدبرين » (٢١) .

ان أهمية هذه الاستشهادات المطولة انها « شهادة غريبة » لا سبيل لاتهامها باليسار او الشيوعية . وكلها ترجح تلقائية الانتفاضة ومبررها الاقتصادي . وهما عنصران صحيحان ، ولكنهما ليسا « كل » مكونات يناير ١٩٧٧ . أهمية الشهادة الغريبة كذلك انها ضد « اتهام » النظام اليسار وضد « دفاع » اليسار عن نفسه ،

فليست هناك جريمة ولا مؤامرة ، بل هو انفجار طبيعي لشعب مقهور .

● كان موقف النظام هو العنف الى الحد الاقصى ، واتهام اليسار بتدبير « المؤامرة » بالاشتراك مع عاصمتين : عربية هي طرابلس الغرب ودولية هي موسكو ، والاقرار بأن قرارات رفع الاسعار قد « اغضبت » الجماهير .

والحقيقة هي ان النظام - بتفكيره البوليسي - قد فوجيء بحجم الاحداث ، والحقيقة أيضا ان السلطة قد باتت ليلتها بين ١٨ و ١٩ يناير في العراق المطلق . ولان احدا لم يتقدم لملء الفراغ في السلطة ، اي لسبب سلبي ، بقيت السلطة القديمة في مكانها .

وقد بات من المقطوع به ان الدم الذي سال في شوارع القاهرة والاسكندرية برصاص قوات الامن المركزي ، كان مأمورا به . فلم تتخذ القوات مطلقا موقف الوقاية او حماية المؤسسات ، بل بادرت باطلاق النار وبكثافة . رغم ذلك بات من المقطوع به كذلك ان قوات الشرطة لم تصمد امام زحف الجماهير التي لا تملك سوى الطوب والحجارة . ومن هنا اقبل قرار اعلان الاحكام العرفية وانزال الجيش . ولم يعد سرا ان الجيش قد اشترط لنزوله الى العاصمة الا يضرب الجماهير ، فوفق على ذلك .

ولان أجهزة الامن خسرت المعركة سلفا وفي الميدان ، فلم تتنبأ بالاحداث ولم تقدر على محاصرتها ، فقد كانت قوائم اليساريين الجاهزة هي البديل . ولان رئيس الوزراء ضابط شرطة سابق ووزير داخلية انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ فقد كان قرار الاتهام معدا لديه قبل النائب العام ، حين اذاع على الفور بيانه الشهير باتهام اليسار العناني ( حزب التجمع ) والسري ( الشيوعيين ) . ولان الرئيس السادات في معركة سافرة مع اليسار ، فقد استفتى الشعب استفتاء مدهلا ضد الديمقراطية ومعها حين اباح تعدد الاحزاب قانونا في فبراير ، شباط ١٩٧٧ ورفع العقوبة على التظاهر والاضراب والتنظيم السري الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، ليرحم المصريون على قانون « المغفور له كثيرا » اسماعيل باشا صدقي . وهو القانون الذي لم تتجاوز عقوبته في هذه الحالات ، حدا اقصى هو عشر سنوات وحدا أدنى هو عامين .

ولقد كان اعتدار النظام عن المذبحة هو اقالة وزير الداخلية . وكان هذا الوزير مديرا لمباحث امن الدولة من قبل . ورغم ذلك ففي مناقشة احداث مدينة « بيلا » امام مجلس الشعب قبيل احداث ١٨ و ١٩ يناير ٧٧ بأيام قليلة ، ادلى ببيان قال فيه « اتستمت ببعض الجرائم في الآونة الاخيرة بظاهرة العنف . ولقد وضحت هذه الظاهرة في العالم كله لا في مصر وحدها . ان ما حدث من انواع



الشفف والتكسير يمكن ان يحدث في اي اماكن اخرى لا تقاسني بنفس المقدار حسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها بلادنا . لقد وقع اعتداء على بعض مواقع الشرطة من قبل اشخاص غير مسؤولين . وقمنا بدراسة الامر وتبين لنا ان هناك صنية لا يحملون اية مسؤولية ، وان هناك حالة من التواطؤ المشهود بسين الجماهير . ونحن نعلم ان شعبنا عاطفي في التعبير عن سخطه . ان وجود قوات الامن المركزي بأسلحتها في اي موقع قد زاد من حرارة الموقف » (٢٢) .

ان هذا التحليل الامني كان ينبغي ان يكون النبوءة او المؤشر لحقيقة التمرد الاكبر الذي وقع . وهو يؤكد ان أجهزة الامن في تقييمها « الموضوعي » قبل الاحداث ، لم تتهم اليسار بأفعالها . لكن القرار السياسي شي مختلف ، وفي خدمة هذا القرار تم تقديم سيد فهمي وزير الداخلية كبش محرق ، ولم تقبل استقالة عبد المنعم القيسوني ، ولم يفكر رئيس الوزراء أصلا في الاستقالة رغم ان هذا « الحل » قد عرض عليه وديا . وتم اعتقال اليساريين من ناصريين وشيوعيين وديموقراطيين بالجملة .

#### لماذا ؟

لان الخطأ في واقع الامر لم يكن خطأ حكومة ، بل خطيئة النظام . وقد ادرك رأس النظام هذا المعنى دون غيره من الاحداث ، فلم يكن الاحتجاج المباشر على رفع الاسعار الا ستارا سطحيًا لاحتجاج شامل على النظام بأكمله . كان اتساع رقصة الاحتجاج هو « المعنى » الذي تلقفه الرئيس السادات . ولم يكن ممدوح سالم ولا حزب الوسط مجرد رئيس حكومة وحزب يملك الاغلبية البرلمانية ، بل كان الرجل الثاني في انقلاب مايو ، ايار ٧١ وحزبه هو صوت النظام الجديد .

اما عبد المنعم القيسوني ، فربما كان الرجل الوحيد ، على الصعيدين الفني والاخلاقي ، الأكثر انسجاما مع الهوية الاجتماعية للنظام الجديد . فلقد سبق للاقتصادي الليبرالي عام ١٩٦٥ ان اقترح الاجراءات ذاتها على جمال عبد الناصر فرفضها الرئيس حينذاك واستقال خبير الاقتصاد الحر من الحكومة ، وألادق انه اقبل . ولكنه في ظل « الانفتاح الاقتصادي » للنظام الجديد ، كان يرى - ومعه الحق وصندوق النقد الدولي - ان الاتساق بين الشكل والمضمون في النظام الجديد يقتضي تلقائيا رفع الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع . الدكتور القيسوني في هذا السياق اكثر اخلاصا وفهما لطبيعة النظام ، واكثر تمثيلا له . . دون اللجوء الى « مساومات » الازدواجية بين الشعار والتطبيق ولا « مناورات » الانقسام في الشخصية بين الوجه والقناع . لذلك فهو لم يشارك قط في تضليل الراي العام

---

(٢٢) من جريدة « الامالي » المصرية ١٩٧٨/٣/١٥ .

عن « الاجراءات » التي ستتخذ ، لم يوهم احدا بتثبيت الاسعار . وقد كان يدري مثل غيره ان هذه الاجراءات قد بدا تنفيذها قبل اعلانها ، وانه سيستمر تنفيذها بطريقة اخرى بعد رفضها من الجماهير . لذلك اراد الا يشارك في اللعبة . انه رجل يعمل بالسياسة من خلال الاقتصاد ، ولكنه لا يفهم السياسة بمعنى الكذب . هكذا قدم استقالته صادقا . وهكذا ايضا رفض النظام قبول الاستقالة وكأنه يؤكد على ان الموقف بأكمله هو موقف النظام وليس موقف فرد . والمعروف ان القيسوني كرر الاستقالة بعدئذ ، حين تفاقمت الازمة الاقتصادية طيلة ٧٧ ، ثم أصر عليها ونجح في الهرب من السفينة الفارقة .

● وقد فوجيء الحكم بالقضاء المصري يبريء ساحرة اليسار المصري من احداث يناير ومعه ضمنا العاصمة الدولية موسكو والعاصمة العربية طرابلس الغرب . . فلم يثبت قط من مجمل التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة ان الشيوعيين او الناصريين قد شاركوا في الاحداث كتتنظيمات ، ولكن هذا لا يمنع ان يكونوا قد شاركوا كافراد من الشعب المصري . وفرق كبير بين مشاركة « الفرد » ومشاركة « عضو الحزب » . ولقد تورطت اجهزة الامن والقيادة السياسية للبلاد مع هذه النتيجة « القضائية » الصارخة . فراحت الاجهزة تستصدر اذنا من النيابة بالقبض على اشخاص ، احدهم كان قد مات منذ زمن ، والآخر يعمل في عاصمة عربية منذ ثلاث سنوات ، والثالث يعمل في باريس منذ سبع سنوات (٢٣) . وكان هذا التخبيط يعني ان « القوائم » و « الملفات » العتيقة هي التي فتحت فقط ، وان الاجهزة لم تر شيئا . وامام القضاء تكون المفاجأة ، حين يشهد رجال الامن بانهم لا يقطعون باشتراك حزب اليسار كحزب في المظاهرات . ولا يرى القضاء بدا من الافراج عن المعتقلين اليساريين ، ولكن رئيس الجمهورية يمارس « حقه » في الاعتراض على الافراج . . وتضطر اجهزة الامن الى تقديمهم في قضايا مستقلة عما حدث في ١٨ و ١٩ يناير ، ما عرف بقضايا التنظيمات السرية . ومرة اخرى لا يجد القضاء من الادلة والقرائن ما « يثبت » الاتهام ، فيفرج عنهم الواحد بعد الآخر ، وبعد ان يكون الواحد منهم قد امضى شهورا في الحبس والتعذيب .

ليس هذا هو المهم ، فالاهم ان « براءة اليسار المصري » بمختلف تنظيماته السرية والعلنية هو حقيقة موضوعية ليست في مصلحته . . رغم دفاعه عن « الانتفاضة الشعبية » كما دعاها وتحذيره للحكومة من رفع الاسعار . ان تبرئته من الاحداث تدين بشكل مباشر موقفه النظري والعمل من الاحداث . الموقف النظري كامن - لدى الحزب الشيوعي المصري حتى ذلك الوقت - في تحليل السلطة على اساس انها ثلاثة أجنحة متصارعة بين الوطنية والتردد والخيانة ، وأن النضال هو



في تغليب الجناح الوطني وحسم التردد واستبعاد الخونة . كان من الطبيعي لمثل هذا التحليل الا يقود الثورة المعلقة الى السلطة . ولقد تخلى الحزب عن اطار هذا التحليل لا عن جوهره بعد الاحداث حين قال بغلبة الجناح العميل على سلطة القرار، خاصة بعد زيارة القدس . ولكن هذا التخلي الجزئي لا يفيد امام حجم التحديات التي تحتاج الى تغيير راديكالي في الفكر المحلي للمنظمات الشيوعية وفي طليعتها الحزب الشيوعي . . . فحتى المناداة باسقاط النظام تبقى شعارا مجردا حتى يختزن من الخلفيات النضالية والمقدمات الفعلية ما يجعله واقعيًا وممكنًا . لقد كانت احداث ١٨ و ١٩ احدى هذه المقدمات التاريخية ، والتي اعلنت موضوعيا سقوط النظام وسحب الشرعية الاستثنائية التي نالها في الحرب عام ١٩٧٣ . وكانت السلطة عارية من اي غطاء ، تنتظر المبادرة السياسية التنظيمية من المعارضة . ولكن هذه المبادرة لم تحدث قط . ان بلدا كمصر ، لا يحتاج تحليل السلطة فيه الى رؤية تعدد الاجنحة رغم وجودها الموضوعي في التحالف الاجتماعي القائم ، بقدر ما تحتاج الى معرفة حصيلة هذا التعدد في القرار السياسي الموحد . فهذا القرار وحده هو محور التحليل لا تشكيلات السلطة ومستوياتها . ان نظاما لا علاقة له بالديموقراطية الليبرالية ولا بالديموقراطيات الشعبية ، يصبح فيه « صانع القرار » هو السلطة . وفي بلدان ما يسمى بالعالم الثالث - ومصر على وجه الخصوص - يصبح حكم الفرد مرادفا لصنع القرار والسلطة معا . ومن هنا ، فأي تمييز بين « الرئيس » والحكومة او بين الرئيس واجهزة الامن ، هو تكتيك قصير النظر وليس استراتيجية بعيدة المدى ، يجني ثماره اصحابه انفسهم بالانخفاض او البعد عن مستوى الحدث التاريخي والمشاركة دون قصد في اجهاضه .

اما العاملون في ظل الشرعية كحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، فلا احد يطالبهم بغير ادراك راديكالي لمعنى الشرعية . . فالشعب أولا واخيرا هو مصدر السلطات ، وحين يسحب هذا الشعب شرعية الحكم ، تصبح المعارضة الشرعية في السابق ، هي نواة الحكم الجديد وصاحبة الشرعية الجديدة .

ولا شك ان توازن القوى الاجتماعي داخل مصر لا يؤهل اليسار بمختلف تياراته للانفراد بالحكم ، ولكن هذا التوازن نفسه ، وفي ظل التدخل التاريخي الاجتماعي بين قوى الثورة والثورة المضادة ، يرشح البديل القادر على انقاذ النهضة . . واليسار هو جزء عضوي رئيسي من بناء هذا البديل . ان التحالف الاجتماعي المهيمن على السلطة من كبار الملاك والتكنقراط والسماصرة يرشح تلقائيا التحالف العكسي لنهضة مصر . وقد كان هذا التحالف المضاد حاضرا في قلب احداث يناير المستمر ، ولكن بين الروح المعلقة للثورة في الشوارع والجسد التنظيمي المفكك وراء المكاتب او في السرايب تحت الارض سقط الظل . . سقط النظام والمعارضة معا ، سقطت السلطة والبديل ، وعاشت مصر ساعات طويلة بلا « دولة » ، ساعات لم يعرفها تاريخنا الحديث وربما الوسيط والقديم . غير انه

اصبح لها اعمق الاثر في مجريات الايام وربما السنوات التالية .

● وليس معنى « براءة اليسار » هو اتهام « الاخوان المسلمين » رغم اني تواجد فردي لشباب اليمين الديني المتطرف ، خاصة عند الملاهي الليلية التي كانت السبب في احراق شارع الهرم . ويكاد يكون المؤلف الفرنسي لكتاب « البارود والسلطة » ( ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨٢ ) هو اكثر الذين تبناوا اتهام المتطرف الاسلامي ابتعادا عن الحقيقة . لقد شاركته مجلة « تايم » الاميركية الرأي حين قالت « ان الكثير من اعمال الاثارة يتحمل مسؤوليتها الاخوان المسلمون » ( ٢٤ ) . ورغم ان السلطة قد اتهمت اليسار وهي تعلم انه بريء لاسباب سياسية ، ولم تتهم اليمين لاسباب نفسها ، الا ان ذلك لا يمنعنا من استبعاد الاخوان المسلمين كحزب من احداث يناير ، لعديد من الاسباب : اولها ان الاخوان في تيارهم الرئيسي يدينون بالولاء للنظام الذي اباح لهم حرية العمل السياسي العلني دون اعلان ، كما اتاح لهم الهجوم على النظام الناصري بما يحقق لهم حلم الانتقام . ولكن سبب الاسباب هو ان الاخوان وغيرهم من اتجاهات اليمين الديني المتطرف لا علاقة لهم بالشارع المصري ولا هم يؤمنون . ان تنظيمهم الحديدي قواعد داخله لا خارجه ، وفكرهم الارهابي لا يطيح بالحكومات او الانظمة بل بالافراد فهم يشهرون السلاح في وجوه رموز بعينها ولا يتظاهرون به . وحين يحملونه ، فاصغر قطعة هي المسدس وليس الطوب والحجارة ولا حتى السلاح الابيض . انهم نقيض الشارع - المصري بالفطرة والوعي والتنظيم ، ولعل هذا ما يؤكد من جديد كونه الشارع - اليسار . لذلك كان « انقلابهم » المستهدف ، على « المجتمع » لا على نظام بعينه .

لقد اراد صاحب « البارود والسلطة » ان يتهم ليبيا اكثر مما اراد ان يتهم الاخوان المسلمين ، فهو « يدافع » عن الشيوعيين ويقول ان السادات قد « استعجل » اتهام اليسار ( ص ١٦٠ ) بينما « كان للمظاهرات طابع اسلامي محض » متسائلا لماذا اتجه المتظاهرون ضد الاجانب « ومصر اكثر الدول استقبالا لهم فهي مركز حضاري هام على مر التاريخ ، وليست بلدا متعصبا دينيا ، حتى ان الاسلام في مصر وسطي وليس متطرفا » . ورغم صحة هذه الكلمات ، فان سياقها ليس صحيحا ، فلم يهاجم المتظاهرون مؤسسة اجنبية سوى الجامعة الاميركية في ميدان التحرير والمكتبة السوفياتية في شارع سليمان باشا ، وكلاهما وسط القاهرة . . ولتناقضهما يمكن استخلاص المكونات الاجتماعية المختلفة للتظاهر ، بالإضافة الى عفوية الاحداث وتداعيتها ومناخها النفسي الذي يسمح في حالات « التحشد » بمثل هذه المفارقات . واكبر البراهين على هوية التمرد الشعارات التي نادى بها ، ولا علاقة لها من قريب او من بعيد بأي طابع اسلامي . وهو ما يؤكد



السمة التاريخية لانتفاضات الشعب المصري (٢٥) . على غير النتيجة التي ينتهي إليها ثيري ديز جاردان تحت الحاح البحث عن جواب لسؤال غير مطروح الا لدى الشرطة لا عند المؤرخ الاجتماعي وهو « من الفاعل » ، وتحت ضغط الوهم بأن « ليبيا » هي التي دبرت الأحداث ، بناصريتها واسلامها . . الامر الذي اجابت عنه الشرطة المصرية ذاتها بالنفي القاطع .

#### ٤ - الثمرة الدائية والقطاف المؤجل

برهنت احداث يناير ١٩٧٧ على عجز النظام والمعارضة معا . وكانت كلمات الكاتب اليميني مصطفى امين بليفة التعبير عن عجز النظام ، فقد كتب في عدد « اخبار اليوم » الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ يقول « لا يكفي ان يقال لنا ان الحزب الشيوعي السري والحزب الشيوعي العلني اضعف من ان يحطموا شأرها واحدا في مدينة ، لو اجتمعوا جميعا في مدينة واحدة . ولكنها مجموعة اخطاء ، تراكمت فوق بعضها البعض ، وجاءت قرارات رفع الاسعار ، فكانت أشبه بفرش الارض بالبتروول . وجاء المخربون بعود كبريت واحد فاشعلوا النار . فاذا جئنا نبحث عن المسؤول عن الحريق لا يكفي ان نشير باصبع واحدة الى من اشعل النار . وانما يجب ايضا ان نشير بأصابعنا العشر الى من سكبوا البنزين ومهدوا لها الحريق » . وكان مصطفى امين بهذه الكلمات مؤشرا هاما الى تملل اليمين المتمدن من الوضع برمته . وهو اليمين الذي سيجد تعبيره السياسي النشط بسرعة في حزب الوفد الجديد . وهو اليمين الذي تتسع قاعدته الاجتماعية لتشمل شرائح لا يستهان بها من الطبقة الوسطى وقد هالها تحول بعض فئاتها الى الرأسمال الطفيلسي وهجران الانتاج ، اي ذوبان الطبقة الاصلية وتلاشيها التدريجي .

وكان هذا اليمين بالذات قد اخذ درسا قاسيا يوم ٢٦ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٢ حين احترقت القاهرة والفيت الديمقراطية ووقع الفراغ السياسي الذي ملأه الجيش . . لذلك لم يكن مفاجئا ان يرحب مصطفى امين عندو الوفد التقليدي في الاربعينات بعودة فؤاد سراج الدين باشا زعيم الوفد الجديد الى اوضاع المسرح السياسي . ان هذا « التصالح الرمزي » انما يدل على ان اليمين الاصيل قد اعد البديل ليمين « النهب السريع » . لقد كانت احداث يناير ٧٧ حافزا - من احدى الروايات - لليمين المتمدن ان يرشح نفسه لمصر والعرب المحافظين والفسرب بديلا لنظام السادات .

---

(٢٥) يقول د. لويس عوض في الجزء الاول من « تاريخ الفكر المصري الحديث » انه « من أهم ما تميزت به ثورات مصر الشعبية طوال هذه المائات خلوها من كل ايديولوجية دينية . ومرد هذا عند ١. ن. بولياك ( ريفيو ديز اتود اسلاميك عام ٣٤ كراسه ٢ ص ٢٥١ - ٢٧٢ ) هو رجعية وجال الدين طوال هذا العصر ورضاهم بأن يكونوا مجرد أدوات في ايدي الحكام » ( ص ١٥ ) .

اما اليسار فقد اعلن جناحه السري على لسان احد قادته « ان حزبنا لا يرفع شعار اسقاط السلطة ولم يدع الى ذلك . ان موقفنا من النظام واضح ، فنحن نناضل ضد الجناح العميل ★ داخل السلطة » (٢٦) وايضا « ان نضالنا الاساسي ينصب على تشكيل اوسع جبهة من القوى الوطنية والتقدمية . . . وغني عن القول ان حل القضايا الرئيسية التي تواجه مصر سواء كانت سياسية او اقتصادية - اجتماعية لن يستطيع القيام بها سوى سلطة وطنية شعبية » . . . وهو تحليل يستغرب المرء صدوره بعد الاحداث ، لان يناير ١٩٧٧ اثبت عجزه عن استيعاب الحركة التاريخية للشعب المصري ، فضلا عن المشاركة في قيادتها وصياغة البديل القادر على استلام السلطة . وهو التحليل الذي تخلى عنه الحزب الشيوعي المصري بعد ذلك حين اتخذ من « الاسقاط » شعارا . . . ولكن دون الفعل السياسي القادر على اعداد البديل او المشاركة في الاعداد الجبهوي للبديل . وكان واضحا من « شعبية » الوفد انه الاسرع والاسبق والاكثر قربا من بناء السلطة الجديدة .

هذا لا ينفي ان المناضلين الشيوعيين المصريين بكافة اجتهاداتهم السياسية والتنظيمية ، وكذلك الناصريين ، وحزب التجمع اليساري قادوا حملة شجاعة وناجحة في مواجهة « القمع » ولمصلحة الطبقات الشعبية ، مما اسهم بفعالية في تعرية النظام من ورقة التوت الديمقراطية في الداخل والخارج . ولكن « الازمة » الفكرية والتنظيمية بقيت تراوح مكانها . لقد استطاع حزب خالد محي الدين ، على وجه الخصوص ، ان يقدم من المبادرات في اطار الشرعية ، ما ستحتفظ به ذاكرة الشعب المصري لزمان طويل كنموذج رائد للمعارضة الوطنية الديمقراطية . ولكن مسألة « البديل » اكثر صعوبة لليسار من اليمين المتمدن ، من حيث ان الشرعية وحدها لا تكفل له حرية التحرك الموازية لمستوى الاحداث . رغم ذلك فقد كانت « التجربة » درسا بليغا لليسار في مصر ومفتاحا مهما للابواب المغلقة .

ان يناير المصري مستمر رغم انتهاء يومه التاسع عشر عام ١٩٧٧ بفاجعة ، فاسبابه لم تنته بعد ، ومقوماته الاساسية لم تتآكل . فالوجدان الطبقي للعاملين لا زال قائما ، والوعي المنظم للطلاب والمثقفين لا زال كامنا ، والتفاعل بينهما لترسيخ قواعد التغيير مرهون بادراك القيادة السياسية التي ولدتها الاحداث لهوية الازمة : وهي ان محور الوحدة الوطنية المصرية هو الارتباط العضوي بين التحرير والتنمية والديموقراطية . لقد كان غياب هذا العنصر الاخير في التجربة الناصرية سببا في تدهور التنمية منذ عام ١٩٦٥ وفي الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ . والتاريخ الاجتماعي لانقلاب مايو ، ايار ١٩٧١ هو تاريخ الانقراض على العناصر الثلاثة

---

★ التخطيط من المتحدث القيادي باسم الحزب الشيوعي المصري .

(٢٦) عن « اوراق ديموقراطية » يناير ١٩٧٧ عدد ٧ .



مجتمعة ، مما كان يجب ان يفرض موضوعيا - الى سقوط النظام الجديد .  
ولكنه بدلا من ان يسقط غمر البلاد بالفتنة الطائفية حيناً ، وبمخاطر المجاعة حيناً  
آخر ، وبتقنين القمع حيناً ثالثاً ، حتى يخفي هذا الستار الوجه « الساقط »  
للنظام .

ولكنه لم يسقط ، لأن الثمرة الدانية ، لم تعثر على اليد التي تقطفها .

## الفصل الثاني

### الديموقراطية بين الثورة الناقصة والثورة المضادة

#### ١ - اليسار والديموقراطية

كانت اطروحة الصراع بين الماركسيين المصريين طيلة العهد الناصري - وربما قبل ذلك بقليل وبعد ذلك بقليل - هي التساؤل « ثورة أم ثورتان ؟ » ، أي هل المنظور الاستراتيجي لقضية الثورة في مصر ، انها ثورة برجوازية وطنية ديموقراطية تنجز الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، أم انها بصدد ثورة اشتراكية تحقق الديموقراطية الشعبية ؟ كان فريق يقول ان البرجوازية المصرية لم تنجز ثورتها بعد ، وبالتالي فنحن لا نزال في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية . اما الفريق الآخر فقال ان البرجوازية القت براية الاستقلال في الوحل ، ومن ثم يتعين على الطبقة العاملة « وحزبها الطليعي » ان تقود الثورة لتحرير الوطني والاشتراكية معا .

ومن الواضح ان الفكر والتعبير في هذه الاطروحة - الصراع ، من مؤثرات النموذج السوفييتي والصين وتجارب أوروبا الشرقية ، أكثر منه استخلاصا للقوانين النوعية التي تحكم حركة التطور الاجتماعي في مصر . وقد كانت النتيجة البعيدة المدى في آثارها ، هي ان فريقى الاطروحة سقطا في امتحان التاريخ ، حين اكتشفا من موقعين مختلفين عام ١٩٦٥ « طريقا خاصا » للتطور الديموقراطي هو ~~حل تنظيماتهم~~ المستقلة والالتحاق ~~كأفراد~~ بتنظيم السلطة الناصرية . وربما يختلف المؤرخون السياسيون طويلا في المستقبل حول هذه الخطوة الاستثنائية من جانب اكبر تنظيمين شيوعيين في مصر حينذاك . ولكن التاريخ الاجتماعي - الثقافي ، يستطيع ان ينير الطريق لهؤلاء ، بمجموعة من الحقائق :

١ - ان التخلف الاجتماعي لشعوب المستعمرات قد انعكس على الفكر والمجتمع معا ، ولم ينج من ذلك الفكر الماركسي . وقد انعكس ذلك على التكوين الاجتماعي للحركة الماركسية ( القيادات الاجنبية - القواعد البرجوازية الصغيرة - غلبة المثقفين على الهيكل التنظيمي ) ، كما انعكس على اسلوب العمل السياسي ( التطرف بين التنظيم الحديدي والتنظيم المتسيب ، والتطرف بين شمسار



**العمال مائة في المائة وشعار كل الشعب** ، والبعد عن الفلاحين - في ظل الشعارين -  
وهم يؤلفون غالبية الشعب ) ، وانعكس أخيراً على **الفكر** في عبادة النص والتجريد  
الذي يصل حد الغموض ، وانعدام التصور الاستراتيجي لححد التناقض بين  
تكتيكات قصيرة الزمن ( وهو العنصر الذي تزاج مع فردانية - لا فردية -  
البرجوازي الصغير فائز ظاهرة **التشرذم** بالانقسامات والانشقاقات التي لا تحصن  
والتي كانت تجد دائماً مسوغات موضوعية ومبررات مبدئية ) .

٢ - رغم أن يسار هذه التنظيمات استقبل الانقلاب الناصري في البداية على  
أنه فاشية عسكرية ( وهو نفسه تحليل الأحزاب الستالينية في العالم كله حينذاك )  
بينما استقبل الفريق الآخر **الانقلاب في السلطة** بأمل ، فانهما معا دخلا السجون  
والمعتقلات الناصرية التي استشهد فيها الكثيرون من المناضلين ، على أنهما  
« معارضين » . مع ملاحظة أنه خلال الفترة بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨ أنجز النظام الجديد  
تأميم قناة السويس والمصارف والشركات الأجنبية مما حقق له شرعية جديدة  
« تطورت » خلالها مواقف اليسار الماركسي فأصبحت أكثر إيجابية لدرجة القول  
بأن الماركسيين المصريين دخلوا أقبية التعذيب وهم ليسوا في تناقض رئيسي مع  
النظام ، ولا مع أنفسهم . بل كادوا أن يتوحدوا في حزب يناصر ، كانون الثاني  
١٩٥٨ . وقد كانت هذه **الوحدة** هي مصدر قلق عبد الناصر من المعارضة  
الراديكالية المنظمة أي **المستقلة** عن منابر السلطة ، مهما كانت نقاط الالتقاء . ولم  
تكن مطلقاً مواقف الماركسيين المصريين من الوحدة المصرية السورية هي السبب في  
اعتقالهم ، وهي المواقف التي أثبتت الأيام المرة في ما بعد صحتها ، على أية حال .  
أي أن مسألة الديمقراطية كانت الحلقة الرئيسية في أزمة النظام واليسار على  
السواء .

٣ - على بعد مئات الأميال من القاهرة والعمران ( حيث معسكرات الاعتقال  
تحت إشراف الخبراء الألمان ) أمضى الماركسيون والديموقراطيون المستقلون  
المصريون بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ أكثر من أربع سنوات ونصف بعيداً عن الحياة والواقع  
اليومي للشعب ، ابتعدوا أكثر مما كانوا بعيدين في السابق . . ولم تكن سوى  
الزيارات العائلية المتباعدة والرسائل السرية والأذاعات التي يمكن التقاطها بأجهزة  
الراديو الترانزستور ، هي وسيلة الاتصال بالعالم الخارجي . وفي ظل أوضاع  
بالغة الصعوبة ، وتحول السجن تدريجياً لأن يكون هو العالم ، كان من الطبيعي أن  
ترداد السلبيات في **التكوين الاجتماعي** واسلوب العمل السياسي والفكر ،  
فالسجن الطويل الأمد والذي تصبح فيه الحياة الطبيعية من ذكريات الماضي الذي  
لا يعود ، تبرز الجوانب الأكثر يأساً في الفرد والجماعة على السواء . أضحت عبادة  
النص أمراً أكثر من لطيف في غياب الواقع الإنساني ، وأمسى التجريد أطواراً  
وحيداً للتفكير بين جدران زنزانة تبلغ مساحتها مترين مربعين أو عنبسراً صغيراً  
محشوداً بالأرواح الميتة من هول الوحدة والعذاب . ويصبح التشرذم في الفكر

والتنظيم هو الثمرة الوحيدة لتضخم الذات او انكماشها على السواء ، يتشردم الفكر لا بين افراد الجماعة الواحدة ، بل داخل الفرد الواحد حين تتغير مواقفه بين يوم وليلة ، ويتشردم التنظيم لا بين الكتل بل بانسلاخ الافراد لدرجة الاعتزال ، او انسلاخ التنظيم الصغير لدرجة الانحلال .

٤ - هكذا شهدت السجون المصرية بين اواخر الخمسينات من هذا القرن ومنتصف الستينات اسوأ مرحلة في تاريخ الحركة الماركسية المصرية . عباد اليساريون تحت وطأة عذاب الديمقراطية الى اصولهم المبكرة التي استقبلوا بها الثورة ، فقالوا بأن الدولة تمثل سلطة الاحتكارات ( وبفضل هذا اليسار دخلت الارقام بالحاح للمرة الاولى تحليلات الماركسية المصرية ، وان بالغوا في استخدامها لدرجة التجريد الرياضي الذي وصل بهم الى نتائج تعارضت مأساويا مع اجراءات النظام اليومية من ناحية ومع حلهم لتنظيمهم والانخراط في المنبر الناصري من ناحية اخرى ) . ومن ثم كان بديهي ان يختتموا تحليلاتهم بشعار اسقاط الحكم . وراح الآخرون في الطريق النقيض ، اي لدرجة القول بأن هناك مجموعة اشتراكية في قمة السلطة تقود الثورة . وبدأت مشاوراتهم السرية المبكرة لحل التنظيم ( وهو الامر الذي عارضه قيادي ماركسي مصري هو الكاتب محمود امين العالم ، حين استدعاه انور السادات عام ١٩٥٨ ليعرض عليه حل الحزب فاعتذر بأن ذلك ليس من صلاحياته ) . لقد كانت المفاجأة للتيار اليساري القائل باسقاط النظام الناصري ، تحت وطأة عذاب الديمقراطية ان هذا النظام نفسه قد اتخذ عام ٦١ - ١٩٦٢ عدة اجراءات راديكالية في بنية الاقتصاد المصري ، كما اصدر « ميثاقا وطنيا » في العالم نفسه يفازل بعض العموميات الماركسية : وكانت المفاجأة للتيار الآخر القائل باشتراكية القمة في السلطة ان النظام رغم اجراءاته الراديكالية ( التي تفترض تحالفا مع الماركسيين ) لم يتخذ اجراء ديمقراطيا بالافراج عنهم . وكانت النتيجة ان استمر هذا التيار على خطه ، بينما عدل التيار الاول فسي اتجاهه اليساري اكثر من الكثير ، رغم ان هذا التعديل جاء نتيجة اجراء اقتصادي نحو الاستقلال والتنمية ولم يكن تعديلا جذريا في المسألة الديمقراطية التي يلح عليها هذا التيار . ولكن « لغة الارقام » التي اغنى بها تحليلاته السياسية هي ذاتها التي قادته الى قلب - لا تطوير - خطه السياسي من شعار اسقاط النظام الناصري التأييد . ولم يتساءل الفريقان كلاهما : كيف يمكن بناء المجتمع الجديد بغير قوى اليسار ؟ ولم يجب احدهما بأن سؤال انور السادات لمحمود امين العالم لا يزال قائما لدى النظام ، فحتى « التأييد » من منبر منظم ومستقل مرقوض . هذا من ناحية الاطار السياسي . اما المضمون الاقتصادي الاجتماعي لاجراءات ٦١ - ١٩٦٢ فيقول ان التأميمات الواسعة للشرائح العليا من البرجوازية المصرية لم يكن قسط بذرة التحول الى الاشتراكية ، بل تأسس « القطاع العام » ليدبره التحالف التكنقراطي - البيروقراطي بجناحيه العسكري والمدني لحساب رأسمالية الدولة الوطنية في طورها التاريخي الجديد . أي ان هذه الاجراءات لم تكن لتحل مشكلة



الديموقراطية التي عانى منها البعض في تحليلاتهم ، ولم تكن لتحتاج الى مواهب وجهود وافكار البعض الآخر لان مضمونها الاجتماعي ( من حيث وظيفتها في هيكلة الانتاج ومن ثم مواصفات قوى الانتاج اللازمة لتأدية هذه الوظيفة ) لا يحتاج اليهم .

هـ - بعد حوالي ثلاث سنوات من هذه الاجراءات ، تدرج التقارب بين التنظيمين الرئيسيين في الحركة الماركسية المصرية من الوحدة الفكرية الى التشردم التنظيمي . وهي مفارقة صارخة ، فالوحدة الفكرية تؤدي الى وحدة تنظيمية . ولكن حين يكون الفكر نفسه هو التسليم بالمنبر الواحد للنظام والقضاء الاستقلال التنظيمي لاية قوى خارجه ، فان التفتت التنظيمي يقود موضوعيا الى صياغة « حل الحزب » صياغة تبريرية مشتركة : هي الاعتراف بقيادة عبد الناصر للمرحلة التاريخية . وهو اعتراف متأخر جدا . ولكن ما العلاقة بين شرعية القيادة الناصرية ، وشرعية الديموقراطية ؟ هناك علاقة ، غير ان القول - والفعل - بان القيادة هي بحد ذاتها الديموقراطية ، لا يمكن ان يكون تحليلا ماركسيا خلاقا للسلطة والمجتمع في مصر . على اية حال ، فحين ايقن النظام من ان « حل الحزب » الذي طالب به السادات محمود العالم منذ سبع سنوات قد أصبح واقعا من قبل ان يتقرر رسميا ، عمدت السلطة الى الافراج عن الماركسيين مع زيارة خروشوف لمصر في مايو ، ايار ١٩٦٤ . اي انها ربطته بعامل خارجي . ولم يكد يمضي عام حتى صدرت جريدة « الاهرام » شبه الرسمية وفي صدر صفحتها الاولى خبر استثنائي بالنسبة لتقاليد ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ اذ اعلنت ان اكبر تنظيمين شيوعيين اقدا على حل نفسيهما والطلب الى كوادرها الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي العربي . وهو حادث فريد في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ان لم يكن في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية . بل هو يجيء بعد تجربة معاكسة في امريكا اللاتينية حيث لم يقم الشيوعيون الكوبيون بالثورة ، ومع ذلك تحول فيدل كاسترو الى الشيوعية وأصبح الامين العام للحزب الشيوعي . كما انه يجيء في وقت ، وقد انتهت « الخطة الخمسية » الاولى والوحيدة ( ٦٠ - ١٩٦٥ ) للتنمية المصرية ، والتي بعدها بدأ التدهور الذي انتهى بالهزيمة في ١٩٦٧ .

\*\*\*

لقد كان ما يشبه « الاجماع » الماركسي في مصر ، يسارا ووسطا ويمينا ، على حل التنظيم المستقل عبئا محزنا على كاهل أزمة الديموقراطية في مصر . رغم كل الاخطاء الفكرية التي تحمل وزرها المنظمات الشيوعية المصرية . ذلك ان هذا « الحل » المفاجيء والاستثنائي قد أقسى فصحا بشرعية الصيغة الناصرية للديموقراطية ، وحاصر موضوعا اية اجتهادات اخرى تقول بضرورة الاستقلال التنظيمي رغم اي لقاء سياسي . لقد ألقى هذا « الحل » فكرة الجبهة من اساسها ، وبالتالي فقد أسهم في تحريم المعارضة وتجريم الرأي الآخر . وقد دفع اليسار

المصري ، والمجتمع ككل ، ثمن هذا الخطأ التاريخي ، ثمننا باهظا . ذلك ان رحلة الثورة المضادة بدأت عام ١٩٧١ من هذه « الثغرة الواسعة » حتى ان اليسار المصري ظهر في تلك الاونة وما بعدها وكأنه من انصار الدكتاتورية والحكم البوليسي . ولم يشفع له الدعم المباشر الذي قدمته بعض وجوهه لانقلاب نايسو ، ايسار ١٩٧١ بالاشتراك العلني في ارفع مستويات السلطة التنفيذية ( الحكومة ) والشعبية ( الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي ) والتشريعية ( مجلس الامة ) . بل كانت المأساة الحقيقية ان هذا البعض قد استكمل الخطأ التاريخي القديم بخطأ تاريخي جديد ساهم في تكريس شرعية الانقلاب . وبعيدا عن « النوايا » فهو ادانة موضوعية بالغة التعقيد للخطأ التاريخي السابق وللنظام الناصري معا . فقد كان الفرق الذي حرص الرئيس السادات على ابرازه بين العهدين ، هو الديمقراطية . ومن ثم يصبح الاشتراك في الحكم الجديد اعترافا بلادييموقراطية الحكم القديم . كيف يمكن ان نبرير « حل الحزب » ؟ ولكن كيف يمكن ايضا الاشتراك في الحكم الجديد و « التنظيم السياسي الوحيد » للسلطة لا يزال قائما ؟ انه التناقض الذي تكفل النظام الانقلابي نفسه بحله عمليا حين استغنى عن تكتيك الاستعانة بالوجوه اليسارية كواجهة للحكم في البداية . ولكنه التناقض المساوي الذي جعل « بعض اليسار الحاكم » يشهد ، ولو صامتا مبلبلا ، ضرب الديمقراطية الذي توالى في مجلس الوزراء ومجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي والصحافة . كان منظرا فاجعا بحق ان بعض « الرفاق » يحكمون والبعض الآخر يحاكمون .

ولكن هذا التخبط المثير في مواقف اليسار المصري من قضية الديمقراطية ، كان انعكاسا مباشرا لذلك التبسيط والغموض والتعميم الكامن في الاطروحة - الصراع : ثورة ام ثورتان ؟ هل انجزت البرجوازية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ام لم تنجز ؟ فالحقيقة ان هذا السؤال الصحيح في جوهره كان جوابا حاسما عند لينين وستالين في ظروف المجتمع الروسي عشية الثورة والمجتمع السنوفياتي غداها ، وظروف اوروبا الشرقية عشية الحرب العالمية الثانية وغداها . ولكنه بالنسبة لمصر لا يعود السؤال في ذاته جوابا سهلا ، ولا يبقى الجواب اللينيني او الستاليني من حقنا . بل يصبح السؤال والجواب مرهونين بالتعريف على المسألة الديمقراطية في مصر قبل الناصرية والنماها وبعدها .

## ٢ - مصر والديموقراطية

قصدا من التركيز على موقف اليسار من الديمقراطية ان نركز على حقيقة ماركسية تماما ، وهي ان تأثير علاقات الانتاج على الفكر هو العامل الحاسم في تطور الوعي الاجتماعي وليس العكس . هكذا افرزت علاقات الانتاج المتخلفة فكرا عاجزا عن التحليل الصحيح ، رغم امتلاك اصحابه نظرية كاملة للتنوير الاجتماعي . كما اننا اردنا ان نركز على خصوصية المجتمع ، وهي احد عنصري القانون الماركسي



المعروف بالعام والخاص ، ولكن في ظل التخلف يهمل بعض الماركسيين الوجه « الخاص » للقانون ويركزون على « العام » ويعتبرون كل ما قاله ماركس عن بريطانيا أو انجلترا عن فرنسا أو لينين عن روسيا قانونا « عاما » . وليس هذا صحيحا ، فاللينينية أضافت الى نظرية الثورة التطبيق الروسي للماركسية ، والماوية أضافت التطبيق الصيني للماركسية . وكل تطبيق يحتوي بالضرورة على ابداع نظري ، ولكنه « خاص » بالتجربة وليس عالميا مطلقا . فلا لينين ولا مائو صاغوا المادية التاريخية او المادية الجدلية ، ولكن يمكن أن نعيد اليهما فضل الكلام المفصل عن الدولة والحزب والتحالف ، لانهما واجها المشكلة عمليا في التطبيق ، اي في الواقع الخاص . وهي مشكلة الديمقراطية بلا زيادة أو نقصان . وهي مشكلة تنظيم علاقات الانتاج في المجتمع الجديد . ولا نظن ان ماركس أو انجلترا في أوروبا القرن التاسع عشر كانا مطالبين بصياغة « علاقات الانتاج » في كافة المجتمعات وجميع العصور .

لذلك كان تركيز اليسار الماركسي في مصر على القانون « العام » دون استكشاف عناصر القانون الخاص ، بل وتجاهلهم خصوصيات المجتمعات والازمنة الأخرى ، انعكاسا مباشرا لتخلف علاقات الانتاج في مصر الحديثة ، هو العجز عن الابداع . وتركيزنا على هذه الظاهرة يصدر عن قناعة راسخة بأن اليسار المصري في طليعة القوى الحية القادرة على أحداث أي تغير في البنى الاجتماعية لمصر ، ذلك ان هذا اليسار قد استثمر على مدى ستين عاما متواصلة ( تأسس الحزب الاشتراكي الأول عام ١٩١٨ والحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٠ ) ، كما ان هذا اليسار قد انجز ثباتا فكريا قويا تجاوز حدود مصر الإقليمية في الفترة ذاتها ، كذلك فقد أعطى من التصحيحات الجسيمة ما يفوق الطاقة ويعد علامة بارزة في تاريخ النضال المصري ، الأمر الذي يمنع بصيصا من الأمل في القدرة على الصمود كلما هيمنت الظلمة .

ولكن المسألة الديمقراطية في مصر قد هانت على أي حال من الارتباك الفكري لمختلف الاتجاهات ، خاصة بعد افلاس الليبرالية المصرية عشية الحرب العالمية الثانية مع توقيع معاهدة التهادن مع الاحتلال البريطاني عام ١٩٣٦ . غير أننا قبل هذا الافلاس الليبرالي لا بد أن نشير الى بعض الحقائق الاجتماعية - الثقافية في التاريخ المصري الحديث ، والتي تتعلق من زاوية أو أخرى بقضية الديمقراطية .

ان مصر لم تنجح في ظل التدهور والانحطاط الذي أصاب الدولة الإسلامية والهيمنة العثمانية من تدني « حقوق الانسان » فيها لدرجة انسحاق « أهل البلد » انسحاقا تاما . . وقد بلغ هذا الانسحاق منتهاه في ظل العصر التركي المملوكي ، فهو انسحاق شامل لحقوق « الفلاح » كما كانوا ينادون المصريون و « البدو » كما كانوا ينادون العرب ، بدءا من حق العمل وانتهاء بحق الدفاع عن أرض الوطن

مرورا بحق المشاركة في صنع القرار . كان السادة هم الاتسراك والماليك ، والمصريون هم العبيد . وقد كان ذلك العصر - المملوكي التركي والملوكي - على مدى ستة قرون هو أسوأ العصور في تاريخ مصر كله . . حيث أنه في ظل المجتمع العبودي الفرعوني منذ آلاف السنين كان المصريون أنفسهم هم السادة والعبيد . أما في ذلك العصر فقد صاروا عبيدا بدرجات متفاوتة . والنتائج التي يجمع عليها المؤرخون لهذا العصر ( بين بداية القرن الثالث عشر الميلادي ونهاية القرن الثامن عشر ) هي أنه كان مستحيلا القول بأن هناك قواما طبقيسا مجتمع مصري ، بل كان هناك السادة الأجانب لهم حق الحكم وجمع الضرائب وتكوين الجيش وقوى الأمن الداخلي بمستوياتهما المختلفة . أما « الفلاحون والبدو » فهم مطالبون بزراعة الأرض دون ملكيتها أو استئجارها ، وتعليم القرآن وإمامة المصلين لالقاء « مواظبة طاعة أولي الأمر » ، والخدمة في منازل السادة وأسواقهم واحتراف المهن التي لا يجيدها الأجانب كالنقش والطلاء والحفر على الجدران والجلد والنسيج ، وكالبناء والزخرفة ، حتى أن العصر المملوكي في مصر كان من أزهى عصور المعمار الإسلامي . وقد كان هناك إلى جانب الفلاحين والبدو فئة عريضة من « الحرافيش » الذين لا عمل لهم . ومن الطبيعي أن يكون الاسترقاق الاجتماعي في هذه الحال شاملا فئاته الأرض وتجارة الرقيق .

إن غياب « القوام الطبقي » للمصريين في ذلك العصر كان يعني أنه ليس هناك « مجتمع مصري » ، ورغم ذلك كانت المفارقة هي تتابع الثورات في مصر منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي حتى حملة نابليون بونابرت عند نهاية القرن الثامن عشر عام ١٧٩٨ . ويشير الجبرتي في « عجائب الآثار » كما يشير الطهطاوي في « تلخيص الأبريز في تلخيص باريز » إلى جمهورية الأمير همام أو شيخ العرب همام الذي استقل بصعيد مصر في مواجهة الوالي والسلطان التركي معا حوالي عام ١٧٦٥ ويؤكد الجبرتي أن المحاولة الهمامية وصلت ذروتها عام ١٧٣٦ ولكن « الدولة » الهمامية لم تبق أكثر من أربع سنوات عندما انهارت في ١٧٦٩ وكانت بذلك آخر ثورة مصرية قبل الحملة الفرنسية . وبرغم أن الجبرتي قد تصدى لهذه الثورة تفصيلا إلا أن الكلمات القليلة التي جاءت على لسان الطهطاوي في « تلخيصه لفرنسا » بالغ الأهمية والاستثناء ، حيث يصف الديمقراطية الفرنسية الوليدة وعلاقة الحاكم بالمحكوم فيقول « لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم ، وهذا هو مثل مصر في زمن حكم الهمامية فكانت إمارة الصعيد جمهورية الترامية » (١) وليس لهذه الكلمات من معنى سوى أن مصر المستحوطة عرفت نوعا من الحكم الجمهوري سبق الثورة

---

(١) من المثير للاستغراب والتساؤل أن هذا النص الوارد في طبعة عام ١٩٠٥ ( طبع على ذمة مصطفى فهمي الكتبي بجوار الأزهر ) من ١٩٦ و ١٩٧ ، لم يرد في طبعة وزارة الثقافة المصرية ص ٢٥٢ و ٢٥٣ حيث نلاحظ النص مبتورا بكيفية لا سبيل لتفسيرها بالخطأ المطبعي .



الفرنسية نفسها . على أن الذي يعنينا هو أنه خلال ستة قرون من الانحطاط عرفت مصر الى جانب « غيايب القوام الطبقي » عنصرا آخر ملازما هو الثورة . او مسلسل الثورات الذي بدأ على نحو مؤكد بثورة الهوارة ( وهي ذاتها القبيلة التي ينتمي اليها الامير همام آخر الثوار ) وبني سليم بزعمامة حصن الدين بن ثعالب التي وقعت حوالي عام ١٢٥٣ وانتهت باعلان استقلال صعيد مصر كما جاء في « التعريف » للعمري و « السلوك لمعرفة دول الملوك » للمقريزي . وفي عام ١٢٦٠ قامت ثورة عبيد القاهرة بقيادة الزاهد الشيعي الكوراني وقد ذكرها المقريزي ايضا في المصدر نفسه ، ويشير بوليبيك الى أنها استمرت سبعة اعوام . ويذكر ابن اياس في « بدائع الزهور في وقائع الدهور » ان ثورة زراعية كبرى في الصعيد عام ١٣٥٣ وهو يستخدم كلمتي « العربان » و « الفلاحين » كمرادفين . ولكن ابن تغري بردي في « الحوادث » يروي الكثير عن « ثورات الفلاحين » للاستيلاء على القمح في ١٢٩٩ و ١٣٠١ و ١٣٥٢ و ١٣٨١ و ١٤٠١ و ١٤٩٦ و ١٤٩٨ و ١٥٠٢ و ١٥٠٦ و ١٥٠٧ و ١٥١٢ في البحيرة والصعيد والغربية والشرقية - جميع أرجاء مصر - كما يؤكد ابن اياس . وهو نفسه الذي يذكر ثورات الحرافيش والفقراء عامة وأهمها ثورة ١٣٦٩ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ . ويذكر ابن تغري بردي ثورات العبيد وأهمها ثورة ١٤٣٧ التي طالبت بتوزيع الارض وثورة ١٤٤٥ التي يصحح تاريخها ابن اياس بعام ١٤٤٢ . ويبدو أن ثورة شيخ العرب همام في اواسط القرن الثامن عشر كانت تتويجا لهذا التيار التاريخي - الاجتماعي من ثورات مصر ، فقد استقطبت اغلب الظواهر التي تكررت في كل ثورة ، واتيح لها أن تبني دولة مستقلة تتبنى صياغة ما للنظام الجديد .

أول هذه الظواهر ذلك التحالف العضوي المصري بين الفلاحين والبدو او بين العربان والمصريين بلغة ذلك الزمان . وهي اشارة بالغة التبكير الى العناصر الاساسية لعروبة مصر ، وبغير هذا التحالف لم تكن هناك ثورة . والظاهرة الثانية هي ان الهدف ظل دائما استخلاص مصر من الممالك اي الاستقلال بلغة زماننا . والظاهرة الثالثة هي انها ثورة فلاحين ، يبدو ذلك من قواها الاجتماعية المتصلة بصورة او باخرى بالارض وكذلك من « المطالب » التي وصلت الى حد توزيع الارض . والظاهرة الرابعة هي نظام الحكم الذي كان « جمهوريا التزاميا » من مجلسين أحدهما « للمشايخ » والآخر « للجمهور » بلغة الطهطاوي . والظاهرة الرابعة هي حصول هذه الثورات على بعض المطالب الجزئية من الحاكم في اطار « حجة » يدعوها البعض تجاوزا « بالماجنالكارتا » ، وهي لم تكن في واقع الامر سوى شكل بدائي للميثاق الدستوري بين الحاكم والمحكوم ولا ترقى على اي نحو الى مستوى « العقد الاجتماعي » . ولكنها في جميع الاحوال كانت نواة فكرة الدستور التي ظهرت باسم « فرمان الشروط » بعد وصول بونابرت . وللدكتور لويس عوض ملاحظة مهمة في هذه السياق حين قال « اما سداجة الزعماء المصريين السياسية وقلة خبرتهم ، فواضحة من انهم لم يدركوا ان اي ميثاق او عقد اجتماعي او

دستور يبين أصول الحكم ويحدد أركانه يصبح مجرد قصاصة ورق إذا لم يكن هناك تنظيم سياسي شعبي من نوع ما يحميه ويضعه موضع التنفيذ » (٢) وذلك في مجال تقده لموقف هؤلاء الزعماء من « ديموقراطية » الحملة الفرنسية . ولكننا سنلاحظ أن هذا التنظيم لم تقم له قائمة ، حتى عندما شارك المصريون في خلع الوالي التركي وتنصيب محمد علي واليا على مصر لم يعرف المصريون فكرة « التنظيم السياسي الشعبي » إلا بعد أكثر من نصف قرن من ذلك التاريخ . وكان طبيعيا أن يتم ذلك مع البدايات الأولى لتباور مجتمع طبقي واضح في مصر . ذلك أن محمد علي « استقل بمصر » ولم تستقل مصر به .

على أية حال ، فإنه رغم الهدف المعلن للحملة الفرنسية بأنها جاءت كما قال بوناپرت لتخليص مصر من المماليك وردّها إلى أهلها ، فإن المصريين قاموا في عهده بثورتين تعرفان بثورة القاهرة الأولى وثورة القاهرة الثانية . وخرج الفرنسيون ، ولكنهم كانوا قد بلوروا عند المصريين تلك النواة الغامضة للحكم الديموقراطي من حكومة ومجلس نيابي بل وما يشبه الوثيقة الدستورية ولكن بتسميات ذلك الوقت . وقد أضاف المصريون بكفاحهم ضد الفرنسيين إلى نضالهم السابق ضد الأتراك والمماليك أنهم يتوحدون ضد الغزاة والحاكم المستبد ، ولكنهم لا يتمزقون في حروب أهلية ضد بعضهم البعض . وكان ذلك يشكل مفارقة من « الأهداف الاجتماعية لثوراتهم » لو أنهم لم يكونوا جميعا مسحقين ، فالطفة المستبدون كانوا الأجانب أنفسهم ، قبل أن يتبلور قوام طبقي واضح لأهل البلاد . وما لم ينجزه بوناپرت أنجزه محمد علي ، وما أنجزه بوناپرت أجزه عليه محمد علي . هنا كانت المفارقة ، فقد استطاع محمد علي أن يقضي على المماليك ، ومن ثم استعاد المصريون بعضا من « وجودهم » الاجتماعي والاقتصادي . أما الحضور السياسي الذي تعرفوا على بعضه أيضا في عهد الحملة فقد ألفاه الحكم الأوتوقراطي لمحمد علي . وأقصى ما يمكن قوله في ذلك العهد العلوي الجديد كيفيا أنه غير علاقات الإنتاج لمصلحة المصريين - فضلا عن تحديث وسائل الإنتاج - ومهد بذلك موضوعا لولادة الطبقات الاجتماعية المصرية ، ولكن على حساب المشاركة في صنع القرار السياسي وحق الرقابة الشعبية على الحكم . هنا كان محمد علي - رغم كل منجزاته التي يمكن إيجازها في أنه مؤسس الدولة الحديثة في مصر - وحاشيته الألبانية ، مجرد « أجانب » في مخيلة المصريين . وهي الصورة التي سترداد رسوخا طيلة عصر السقوط بدءا من عباس الأول أبي الخديو توفيق ، حيث لا نفود هناك منجزات ولا دولة حديثة بل « أجانب » فقط . وحيث يترسخ في أعماق المصريين أن عدم اكتمال وجودهم بغياهم القهري عن مسرح بلادهم السياسي يتسبب في الهزائم العسكرية والازمات الاقتصادية الطاحنة ، ومن ثم في السقوط . أي ترتبط الديموقراطية عضويا بالاستقلال العرسي لمصر والتقدم

(٢) د. لويس عوض - تاريخ الفكر المصري الحديث - الجزء الأول ( ص ٦٤ ) .



**الاجتماعي لشعبها ، او ما نسميه بلفتنا المعاصرة ، بالوحدة القومية والتنمية الداخلية .**

لذلك كانت الثورة العربية ( ١٨٨١ - ١٨٨٢ ) رغم قصرها الشديد ومآساتها التي وقعت بالغزو الاجنبي ( الاحتلال البريطاني ) **اكمل نماذج الثورة الوطنية الديمقراطية في تاريخ مصر الحديث ، سلبا وايجابا .** فهي الثورة الوحيدة التي اختزنت في وعيها ولاوعيها معا كافة مقومات الثورات المصرية منذ تدهورت الدولة الاسلامية وتفككت اوصالها الى دويلات حتى هيمنت عليها السلطنة العثمانية في ظل الخلافة التركية . كانت الثورة وطنية ولم يكن هناك **احتلال عسكري اجنبي ،** بل تمثل السقوط الاقتصادي منذ انهيار دولة محمد علي الى خلع الخديو اسماعيل في القروض الاوروبية والمشروعات الاستهلاكية التي اوقعت مصر في الديون حتى ان **الاجانب** دخلوا جهاز السلطة السياسية في اعلى مستوياته حماية لاموالهم . ومن ثم فقد كان مفهوم الوطنية آنذاك هو استقلال مصر الاقتصادي . كانت الارستقراطية المصرية قد ولدت بالاقطاعات التي تكرم بها محمد علي على بعض « الاعيان » المصريين . وكان جنين الطبقة الوسطى يولد في السوق والارض وجهاز الدولة على السواء . ومن ثم أصبحت هناك حقيقة موضوعية مستقلة عن الحكم الاوتوقراطي هي « المصلحة الوطنية المصرية » التي اعترف لها اسماعيل ببعض الحق في التمثيل السياسي بموجب دستور وبرلمان ١٨٦٦ الذي دام حوالي ثلاثة عشر عاما تعطل خلالها ما يقرب من عامين . ولكن هذه المصلحة الوطنية المصرية قد تعاظمت آخر اعوام العقد السابع من القرن التاسع عشر ( ١٨٧٩ ) حين تبلورت اللائحة الوطنية ومشروع الدستور الجديد . ولكن **الغرب** الذي تورط معه اسماعيل في « مديونية مصر » حتى العنق اي حتى انه رهن البلاد تقريبا ، قد نزع من الليبرالية المصرية وخلق اسماعيل وجاء بتوفيق الذي رفض ان يصدر الدستور وعاد الى الحكم الاوتوقراطي . وهكذا فقد كان القوام الطبقي للمجتمع المصري البازغ من آثار محمد علي الذي حاول الاستقلال بمصر ، وقد تناقض هذا التطور الاقتصادي الاجتماعي مع آثار محمد علي نفسه في الحكم الاوتوقراطي ، فادى الى نقيض الاستقلال : التبعية الاقتصادية لاحتكارات الغرب واشترك أوروبا مباشرة في صنع القرار السياسي ، رغم تبعية مصر حينذاك للسلطنة العثمانية . وسنلاحظ الخاتم العسكري لنهاية استقلال مصر بالغزو البريطاني عام ١٨٨٢ . ذلك كله نتيجة الحضور الموضوعي للمصلحة الوطنية المصرية وغياب تمثيلها السياسي فسي ظل الاوتوقراطية . هكذا اشتعلت الثورة العربية من اجل **الدستور والبرلمان ،** رغم ان القيادة **عسكرية** أساسا ، او لهذا السبب . فالجيش كان - قبل التبلور الطبقي للمجتمع - من المحرمات ، ثم أصبح تدريجيا منذ محمد علي علامة التطور الجديد في علاقات الانتاج داخل المجتمع . اي ان نشأته ذاتها كانت ارهاصا وطنيا بظهور المجتمع المصري . ولما كان المصريون قبل ذلك هم المسحوقون ، وهم الفلاحون ، فقد كان من الطبيعي ان يصبح تكوينه الاجتماعي من هؤلاء . وهم في الوقت نفسه

الطليعة الأكثر حساسية لتناقض المشهد الاقتصادي مع المشهد السياسي ، وهم أيضا الأكثر اطلاعا على « حلم » الطهطاوي ونبوءاته التي لم تعرف التحقق في زمن محمد علي لان ميلاد قوامهم الاجتماعي لم يكن قد تم ، انهم فلاحون ومثقفون كذلك . ويسجل التاريخ يوم ٩ ايلول - سبتمبر ١٨٨١ مشهدا سوف يتكرر بعد اكثر من سبعين عاما على نحو مختلف ، حين وقف الضابط الفلاح أحمد عرابي في ساحة قصر عابدين امام الخديو توفيق يطلب باسم الجيش والشعب عزل الحكومة وتشكيل برلمان وزيادة القوات المسلحة والتصديق على قوانين الاصلاح ، فيقول له الخديو مستنكرا « لقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي واجدادني » فيقول له عرابي « نحن لن نورث بعد اليوم » (٣) وتكون الثمرة الديمقراطية لهذا **الحوار التاريخي المسلح** دستور ١٨٨٢ . وهو ارقى دساتير العالم في ذلك الوقت (٤) . وهو يضيف الى دستور ١٨٧٩ الذي منع من الولادة بخلع اسماعيل . وكان الوثيقة الدستورية الاولى التي **تفصل بين السلطات** بنص صريح ( بعد ان انفصلت المصالح بشكل صريح ) بتحريمه الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية مجلس النواب ( مادة ٢٠ ) وقراره المسؤولية الوزارية امام المجلس ( مادة ٣٦ ) وحق هذا المجلس في اصدار التشريعات الجديدة والرقابة على اصدار القوانين ، وحقه في تعديل او تنقيح اي قانون ( مادة ٢٧ ) وينسحب هذا الحق على الدستور نفسه ( مادة ٢٧ ) الذي اخذ المجلس حق تعديله وتفسيره ( مادة ٤٨ ) ووضعت الميزانية وكل ما يتصل بالجباية اي الضرائب تحت سلطة المجلس مباشرة ( المادتان ٤٥ و ٤٦ ) والنائب « وكيل عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التي انتخبته » ( المادة ٨ ) وللنواب « الحرية التامة في ابداء آرائهم وقراراتهم » اذ « لا يجوز ان يكون احد منهم مرتبطا في رايه بتعليمات تصدر له عن وعد او وعيد يوجه اليه » ( مادة ٩ ) . كما اقر علنية الجلسات ( مادة ١٤٥ ) والحصانة البرلمانية ( المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ ) والحق في تنظيم لائحة داخلية للمجلس .

اضاف دستور ١٨٨٢ مبدأ التكافل في المسؤولية بين الوزراء ، فالوزير مسؤول عن وظيفته وعن كل ما يتعلق بمجلس الوزراء ( النظر بلغة ذلك الوقت - المادتان ٢١ و ٢٢ ) . واخذ المجلس حق اقرار المعاهدات مع الدول الاجنبية او الامتيازات التي تمنح لرعاياها ( مادة ٣٨ ) بالاضافة الى استقلال القضاء وانشاء ما سمي « بالقضاء الاهلي » . وكان اخطر ما في الدستور - وسيظل كذلك الى الآن - انه **خلا من اي نص على دين ما الدولة** . وهو بذلك كان يصوغ للمرة الاولى والوحيدة في تاريخ مصر الحديث ثورة وطنية ديموقراطية تحطم اركان الحكم الاوتوقراطي بالفصل بين السلطات واركان المجتمع الثيوقراطي بالفصل بين الدين

(٣) صلاح عيسى - الثورة العرابية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢

(٤) د. عصمت سيف الدولة - الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر - دار المسيرة - بيروت



والدولة . هذا حدث عام ١٨٨٢ . لذلك لم يسمح به الغرب فتدخلت الاساطيل البريطانية لمنع حدوثه بقوة السلاح . اي ان الغرب الليبرالي اغتال الديموقراطية المصرية مرتين مشهورتين منذ ستينات القرن الماضي ، فخلع اسماعيل بعد توقيعه على دستور ١٨٧٩ ، وضرب الثورة العرابية بعد دستور ١٨٨٢ واحتل البلاد ثلاثة ارباع القرن . . فلم يتركها الا مكرها عام ١٩٥٦ . وكان عدوانه الثلاثي في ذلك العام « بمناسبة » تأميم قناة السويس ، اي بمناسبة استرداد السيادة الوطنية على آخر « رهنية » لمصر من ايام سعيد باشا والخديو اسماعيل .

كانت هذه الفترة الممتدة بين عامي ١٨٨٢ و ١٩٥٦ فترة تطور الاستعمار الغربي من الكولنيالية الى الامبريالية الى الاستعمار الجديد ، وقد شهدت مصر طوالها الحضور العسكري المباشر للغرب ، فلم تكد تغيب جحافلها عن بوابة مصر الشرقية ( سوريا ولبنان وفلسطين ) حتى زرع الكيان الصهيوني - اسرائيل - باحدث وسائل الاجلاء الاستيطاني المطبقة منذ امد بعيد في روديسيا وجنوب افريقيا ، وكشف بذلك تحالفه الاصيل مع رأس المال اليهودي العالمي رغم حربين عالميتين ، كما هتك قناع الديموقراطية عن جوهر عنصري ، لحماية الموقع الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، وممرات الاحتكارات الدولية ، والطاقة الوليدة في آبار النفط العربي . وكانت مصر الفقيرة ، كسانها دائما مفتاح المنطقة كلها . وكانت محكومة داخل الحدود وخارجها على السواء بهذه الحقائق :

● ان تراث الحكم الاوتوقراطي طيلة تاريخ الاسرة العلوية من ١٨٠٥ الى الملك فاروق ١٩٥٢ والغرب بأشكاله المختلفة وامتداده الصهيوني عام ١٩٤٨ متحالان مصرياً ضد الديموقراطية المصرية .

● لان اللحظات النادرة التي استحوذ فيها الشعب المصري على الديموقراطية ، كان يترجمها على الفور استغلالا عن النفوذ الغربي ومشاركة لاوسع طبقاته في الحكم وتطلعا ما للارتباط بالشرق .

● ولان احتضان الحكم الاوتوقراطي للاستقرارية المصرية المرتبطة بالارض ، واحتضان الغرب للطبقة الوسطى الناشئة المرتبطة بالسوق ، قد ترك بصمته التاريخية على البرجوازية المصرية بمختلف شرائحها العليا والمتوسطة ، وهو ما اسميه بالتداخل بين قوى الثورة والثورة المضادة . يبدو ذلك واضحا منذ الخلاف « الدستوري » بين شريف باشا وعرابي اذ كان الاول يميل الى دستور ١٨٦٦ بينما كان عرابي يرى الاضافة الى دستور ١٨٧٦ . وجوهر الخلاف « اجتماعي » لان دستور الخديو اسماعيل ( ١٨٦٦ ) كان يحدد الناخبين والمرشحين تحديدا اجتماعيا ( العمد والمشايخ والاعيان ) بينما جاء دستور ١٨٨٢ يعطي السلطة التشريعية للشعب دون وصاية ارستقراطية .

● وقد ظهر هذا التداخل في نشأة أول حزب عرفته البلاد ، وهو « الحزب الوطني » ، فهو لم يكن « حزبا يواجه احزابا اخرى من ابناء البلاد تتعارض فسي المبادئ والبرامج ، ولكنه في حقيقته ، هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية في جملتها » (٥) . وهي الظاهرة التي سنتابعها في نشأة « حزب الوفد » وتطوره من ثورة ١٩١٩ الى معاهدة ١٩٣٦ وحتى ألغائها عام ١٩٥١ ، ثم في نشأة التنظيمات السياسية لثورة ١٩٥٢ وتطورها من « هيئة التحرير » الى « الاتحاد القومي » الى « الاتحاد الاشتراكي العربي » . هذه التنظيمات كلها ليست « احزابا » بل اقرب الى فكرة المنتديات من الناحية التنظيمية والى « الشارع » نفسه من زاوية المضمون السياسي . انها تضم « مصر كلها » وقد اجتمعت حول قضية ما وزعامة ما ، وبالتالي فهي ليست « جبهة » ايضا بالمعنى الاصطلاحي للكلمة . انها وعشاء واسع وغير انضباطي .

● والتداخل التاريخي في البنية الاجتماعية للبرجوازية المصرية له اصوله الاقتصادية وانعكاساته السياسية معا . من ناحية الاصول ، فان ما يسمى بالاقطاع المصري لم يكن قط اقطاعا بالمعنى الاوروبي ، حيث كانت الدولة المركزية في مصر تنظم الري والزراعة منذ فجر التاريخ المكتوب بحيث لا تسمح بنشأة الاقطاع على الطراز الدائري المغلق في اوربا . كذلك فان كبار ملاك الاراضي المصريين قد وظفوا انتاجها في التجارة والعقارات والمقاولات والصناعة . والطبقة المتوسطة من الفلاحين المالكين واصحاب الشركات والمصانع الحرفية الصغيرة في القاهرة كانوا بالضرورة على علاقة عضوية برأس المال الكبير سواء كان قادما من كبار الملاك او الشركات الاجنبية . وفي مضاربات البورصة كثيرا ما افلس المتوسطون ، وايضا نجا بعضهم بالالتحاق بالفئات العليا او التحول الى كومبرادور . انعكس ذلك التداخل سياسيا بانسجام الحكم الاوتوقراطي مع المصالح الارستقراطية في الارض والسوق معا . وهو الامر الذي شكل تحديا مبكرا لاستقلال الطبقة الوسطى . وهو الاستقلال الذي لم يتم انجازه قط - رغم جلال ثورة ١٩١٩ - الامع الثورة الناصرية ، اي بغير الاداة التنظيمية للطبقة وهو « الحزب » .

● ان الحضور الاستعماري المباشر للغرب في مصر طيلة ثلاثة ارباع القرن التالية للثورة العرابية وبقاء الحكم الملكي الاوتوقراطي ، لم يسمحا للطبقة الوسطى المصرية بانجاز الثورة الوطنية الديموقراطية ، فدستور ١٩٢٣ الذي اصنדרه الملك فؤاد كاحدى ثمار ثورة ١٩١٩ يتواضع كثيرا الى جانب دستور عرابي ١٨٨٢ بالاضافة الى تعرضه للتعطيل عام ١٩٢٨ والالغاء عام ١٩٣٠ والتعطيل من جديد طيلة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) والحرق عديدا من المرات أشهرها

---

(٥) عباس محمود العقاد - مقري الاصلاح محمد عبده - القاهرة ١٩٦٢



عام ١٩٢٤ و عام ١٩٤٢ . وكانت تحكم خلال هذه الفترات حكومات الاقلية الدستورية فتراقب الصحف وتحظر الاجتماعات العامة وتعتقل المعارضة ، على هواها . وكانت الصحافة والمظاهرات من عرابي الى سعد زغلول الى نهاية عهد فاروق ، هما الاكثر تعبيراً عن المعارضة .

● اذا كانت الليبرالية المصرية قد اشتهرت افلاسها الرسمي بتوقيع اقطابها على معاهدة ١٩٣٦ فان ذلك لم يكن قط افلاسا لليبرالية بحد ذاتها ولا للطبقة الوسطى بحد ذاتها . وانما كان افلاسا لذلك التداخل والتشابك المعتقد بين قوى الثورة والثورة المضادة ، بحيث لم ينجز الاستقلال الطبقي للبرجوازية المتوسطة ولا الديموقراطية لبقية الطبقات النامية في احشائها : البرجوازية الصغيرة ، الفلاحون ، الطبقة العاملة ، المثقفون . من جهة الليبرالية السياسية كنظام دستوري فانها لم تنل حظوة التطبيق الا لحظات نادرة في تاريخنا الحديث حتى يمكن القول انها افلست ، بل لعلها نجحت في تلك اللحظات الاستثنائية بانها كانت دوماً بشير النهضة من ظلمات السقوط الحضاري بتهيئة اسباب التقدم لمجموع الشعب ، اي لمصر . وعلى الجانب الآخر حين كان يفتالها الغرب والحكم الاوتوقراطي ، فقد كان كفاح المصريين في سبيلها مضنياً ونبيلاً ورأعاً لدرجة الشهادة ، مما يؤكد رسوخها في الضمير الوطني العام . ومن جهة الطبقة الوسطى ، فانها لم تسقط بمعاهدة ١٩٣٦ ولا بثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ بل لعلها بالثورة الناصرية احرزت وجودها المستقبلي للمرة الاولى . وبالتالي فان دورها في انجاز الثورة الوطنية الديموقراطية ظل قائماً . ولكن الثورة لم تعد ثورتها ، لان الزمن الاجتماعي للمصريين لم يتوقف طيلة وقفها هي محاصرة بين الاستعمار والحكم الاوتوقراطي وكبار الملاك . كان الزمن قد تغير .

### ٣ - الناصرية والديموقراطية

نظم الناصرية لو قلنا انها كانت ثورة واحدة ، فالحقيقة انها كانت ثلاث ثورات . ونظم التاريخ لو قلنا ان اياً من هذه الثورات كانت ثورة كاملة . ونظم الناصرية والتاريخ معا لو قلنا انها بدأت انقلاباً وانتهت ثورة ، فالحق انها من حيث المضمون الاقتصادي الاجتماعي كانت ثورة في ظل اي تعريف كلاسيكي لهذا المصطلح ، كما انها من حيث الشكل السياسي كانت انقلاباً في ظل اي تعريف كلاسيكي لهذا المصطلح .

اما انها كانت ثلاث ثورات فهذا ما حدث : الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ هي الثورة الوطنية التي حققت استقلالاً لمصر هو الاول من نوعه منذ عشرات القرون . ومن هذه الزاوية وحدها هي اكثر راديكالية من الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ حيث لم يكن مطروحاً في برنامجها التخلص من الحكم الاوتوقراطي المتمثل في الخديو توفيق ثم في الملك فؤاد ، فقد اطاحت ثورة ٢٣ يوليو ، تموز

١٩٥٢ بآخر رموز العرش العلوي في اليوم الثالث من قيام الثورة ( ١٩٥٢/٧/٢٦ ) وأعلنت الجمهورية بعد أحد عشر شهرا من هذا التاريخ ( ١٩٥٣/٦/١٨ ) . وكان جمال عبد الناصر بذلك أول حاكم مصري مستقل منذ الوف السنين . وتلك نقلة كيفية في تاريخ النهضة اذ رافقتها معركة سافرة مع الاحتلال البريطاني انتهت بعدوان السويس ودحره سياسيا في شتاء ١٩٥٦ . وكان ذلك ايدانا بالتخلص من الحليفين الاساسيين المعادين لنهضة مصر : الغرب والاورتوقراطية . أقول « ايدانا » لان الغرب حين جلا عن البلاد كان قد ترك امتداده الصهيوني مند ثمانى سنوات .

-

اما الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٦ فهي ثورة الوحدة القومية التي كانت مصر وسوريا نواتها الاولى ، ثم اقبل الاشتراك المسلح في ثورة اليمن - رغم انفصال سوريا عام ١٩٦١ - برهانا على ان الثورة القومية للناصرية لا زالت مستمرة . وقد كانت هذه الثورة نقلة كيفية في استعادة المعنى الاستراتيجي لاستقلال مصر ( بتأمين بوابتها الشرقية ) من برائن عصور السقوط التي تلت دولة محمد علي .

واما الفترة الواقعة بين عامي ٦١ و ٧٠ رغم الهزيمة العسكرية بينهما وتدهور خطة التنمية الاقتصادية وتعاضم الطبقة الجديدة ، فانها تكون الثورة الاجتماعية حيث انتقلت الساطة في شخص قائدها من تمثيل الطبقة الوسطى موضوعيا الى تمثيل قاعدة اجتماعية اوسع من البرجوازية المتوسطة والصغيرة والفلاحين والعمال . وهي نقلة كيفية جديدة في تاريخ مصر الحديث تستجيب لمتغيرات المشهد الاجتماعي المصري طيلة الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن ، حيث أعادت توزيع الثروة الوطنية على نحو اقل ظلما ولا نقول اكثر عدلا ، كما حققت نوعا من التوازن الاجتماعي من شأنه ان يحول دون وقوع حرب أهلية . كذلك فقد كانت التنمية الرأسمالية للمجتمعات المستقلة حديثا عملا مستحيلا في ظل التخلف عن « الانتاج الرأسمالي العالمي » فالتبعية الاقتصادية ومن ثم السياسية للغرب ، هي قدر الدول التي تختار بؤهم او بقصد طريق التطور الرأسمالي .

ولعله من المفيد القول هنا ان الثورات الثلاث الناقصة هي من زاوية ما ترسيخ متطور للثورة الاولى اي الوطنية ، فالوحدة القومية هي الوطنية ذاتها في بعدها الافقي الاستراتيجي ، والثورة الاجتماعية هي الوطنية ذاتها في بعدها الرأسي الاجتماعي . حينذاك كنا نستطيع ايجاز الثورات الثلاث في القول بأنها تشكل الثورة الكاملة ، لولا انها جميعا كانت ثورات ناقصة . لا لنقص « شخصي » في قيادتها بل لنقص موضوعي . . هو الديموقراطية . وبرغم انه يصح القول دائما بأن الناصرية او غيرها قد « ورثت » عن الماضي القريب والبعيد ، الا ان صحة هذا القول تصاحب التفسير الجزئي وليس التبرير الشامل . . فحينذاك لا يصبح



القول صحيحا . فالوراثة الاجتماعية ليست احادية الجانب ولا ساكنة ، بل هي متعددة الجوانب وديناميكية التفاعل . ومن ثم لا يصح ان ننسب المسؤولية فسي حالة الخطأ التاريخي الى الماضي وحده او الى الحاضر وحده ، بل الى **الحركة التاريخية وقواها الاجتماعية الرئيسية** ، أي قوى الثورة او الثورة المضادة .

اقول ذلك سلفا ، لان الديموقراطية في الثورة او الثورات الناصرية كانت **الغائب - الحاضر** الذي ميز في غيابه وحضوره مرحلة تاريخية كاملة في حياة مصر . لقد ورثت الثورة حقا تقاليد غير ديموقراطية في اسلوب الحكم وتخلفنا حضاريا مروعاً ، ولكنها على الوجه الآخر ورثت تراثا موصولا من نضال مصر الديموقراطي . ولكن اهم ما ورثته ، ما جاءت من صلبه مباشرة ، وهو ما يمكن الاشارة اليه في ما يلي من نقاط :

١ - اقبلت الثورة من « الجيش » خط الدفاع الاول عن النظام القائم ، وبالتالي فقد كانت « **تنظيها عسكريا سرية** » . **تنظيم عسكري** ، هذه هي الصفة الاولى ومحتواها غير ديموقراطي على الاطلاق ، بل تسلسل هرمي يخضع فيه المستوى الادنى للمستوى الاعلى في **تنفيذ الاوامر** . ويمكن ان يقال هنا انه لم تكن هناك عدة مستويات في التنظيم حتى عام ١٩٥١ حين تشكلت « الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار » اي ما يشبه اللجنة المركزية . قبل ذلك كان هناك **القائد الافرد** ومريدوه من الضباط . مستويان فقط هما القمة والقاعدة . الصفة الثانية هي انه تشكيل من **الضباط فقط** ، ولم يكن للجنود فيه نصيب طالما انه حسب التسلسل الهرمي في الجيش سيكون هؤلاء عند ساعة الصفر مجرد أدوات منفذة اوتوماتيكيا . والصفة الثالثة هي السرية شبه المطلقة حتى يمكن ضمان نجاح الحركة وعدم تصفية اركانها قبل بدء الانقلاب . والسرية تعني في النهاية الافراط في العزلة وتنفيذ التعليمات اكثر من مناقشتها . وباستثناء انور السادات الذي ضمه عبيد الناصر بقرار وافق عليه الجميع عام ١٩٥١ لم يعرف عن اي ضابط آخر انه « شاغب » على النظام الملكي والانكليز علنا ، رغم أنهم جميعا وبدرجات متفاوتة اتصلوا بالتنظيمات المدنية كحزب مصر الفتاة والاخوان المسلمين والمنظمات الشيوعية .

هذه النشأة التاريخية لتنظيم « الضباط الاحرار » كانت نشأة سوسيوقافية في الوقت نفسه ، اي انها اشتملت ضمنا على محتوى اجتماعي محدد واسلوب في الوعي من شأنهما الاتصال مباشرة بعد نجاح الثورة بتمثيلها الطبقي من جهة وكيفية معالجتها للمسألة الديموقراطية من جهة اخرى .

٢ - اقبلت ثورة الجيش في ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ بديسلا للشارع المصري وليست مكملا له او جزءا منه كما كان الحال في الثورة العربية . الضباط كأفراد جزء من الشعب ، ولكنهم كتحرك راديكالي يستهدف قلب النظام القائم كانوا

بديلا عنه . والسبب الاول هو تدهور الاحزاب العلنية وفي مقدمتها حزب الوفد الاكثر تجسيدا للشارع الشعبي في الماضي وعجزها عن ان تكون البديل الاجتماعي للنظام بعد ان تورط تكوينها الاساسي في استقبال مصالح طبقية لكبار الملاك والتجار ، المعادية للتغيرات الراديكالية في تكوين الشارع المصري قبل الحرب الثانية وبعدها . والسبب الثاني هو تشرذم الطلائع الجديدة الاكثر تجسيدا لهذه المتغيرات ، بحيث انها لم تحقق الحد الأدنى من الوحدة القادرة على انجاز التغيير في البنية السياسية يتسق مع قوى الانتاج الجديدة . والسبب الثالث هو ان الطبقة الوسطى كان لا يزال لها دور موضوعي في بناء المجتمع الجديد ، ولكنها فقدت التمثيل السياسي الصحيح مع تدهور حزب الوفد من ناحية ، وانفراطها الايديولوجي في احزاب متناقضة المصالح الاجتماعية من ناحية اخرى ، وتشابكتها الاقتصادية المعقدة مع الطبقات القديمة والجديدة من ناحية ثالثة ، ورعبها التاريخي من اليسار من ناحية رابعة ، واعتمادها على وسائل اعلان الرأي اكثر من التنظيم الحزبي من ناحية خامسة ، ومعايشتها المضنية لتخريب الليبرالية من ناحية اخيرة . ومنذ حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ، يناير ١٩٥٢ حتى قيام الثورة بعد ستة أشهر ، شهدت مصر فجوة مثيرة بين سقوط فعلي للنظام وغيبة فعلية للبديل . عبر عن هذه الفجوة تعبيرا اصيلا عجز الحكم عن الحكم باستقالة عدة حكومات خلال فترة وجيزة واحيانا فـسـور تشكيلها ، وعجز الشارع عن الحكم . ومن هذه الفجوة دخل الجيش ليصنع تاريخا جديدا .

٣ - كان هذا الجيش قادما مباشرة من اول حرب خارج الحدود تقوم بعد خروجه في عصر الخديو اسماعيل الى حدود السودان والحبشة . كان قادما من فلسطين ، حيث تمت هزيمته مع غيره من الجيوش العربية في منع الامتداد الغربي - الصهيوني من الولادة ( الشرعية الدولية ) على ارض عربية تمثل ، أمنا وتهديدا ، بعدا استراتيجيا لمصر . هو اذن جيش مهزوم في معركة ضد الغرب بمعنى ما ، ومع العرب بمعنى آخر . ولانه الجهاز الاكثر حساسية لقضية أمن الوطن ، فانه عند نجاحه في الاستيلاء على السلطة ، يلزمه هاجس السيادة الوطنية على نحو جديد تماما ، يتصل بفكرة محمد علي دون حلمه الامبراطوري الذي وصل به الى اليونان ليصبح احد عناصر الثورة العالمية المضادة للشورة اليونانية ، ويتصل بالفكرة العرابية التي لم تتحقق قط ، وينفصل تماما عن حسبة سعد زغلول القائلة بأن العرب « صفر + صفر + صفر » ولكنه لا ينفصل عن فكرة تلميذ سعد « مكرم عبيد » حول عروبة مصر . تصبح السيادة الوطنية منذ البدء عند الثورة الناصرية اكثر شمولا جغرافيا من وحدة وادي النيل باتجاه المشرق فـي موازاة الاستقلال الاقتصادي والقرار السياسي عن الغرب .

٤ - ان عدم امتلاك « نظرية » مسبقة للثورة لا يشين هذه الثورة ، فلعل الابداع النظري كان مطلوبا اكثر من « التطبيق » السهل لاحدى النظريات . كما



ان القول بمنهج « الصواب والخطأ » دلالة على الاسلوب التجريبي للثورة ، لا يصلح تفسيراً لمقوماتها النظرية ، فأى صواب وأي خطأ وما هو المعيار في كليهما ؟ مع ذلك فما سمي بالمبادئ الستة التي اعلنتها الثورة يؤكد خلوها من « الوضوح النظري » الذي يمكن الاشارة اليه بانخفاض مستوى الوعي لدى الضباط الشباب ، على نقيض هذا المستوى لدى الثورة العربية ، اذا كان على درجة رفيعة من النضج . ولكن مأساوية المقارنة تبدو في ان الوعي الناضج عند العربيين رافق هزيمتهم ، بينما **الوعي الناقص** عند الناصريين رافق نجاحهم . ولا فائدة من القول بأن المبادئ الستة المذكورة لم تكن **البرنامج الاصلي** للثورة - كما اشار الى ذلك خالد محيي الدين - فمجرد ضياع هذا البرنامج وفقدانه نهائيا يدل على ان « المبادئ الستة » تمثل الحد الأدنى من الاتفاق النظري وتصوغ علاقات القوى الفكرية داخل صفوف الضباط وتمثل القاسم المشترك لدرجة الوضوح بينهم (٦) .

انعكست هذه المقدمات - ضمن تفاعلاتها مع الواقع المتغير - في مجموعة من النتائج العامة التي يمكن تركيزها في نقطة واحدة هي قضية الديمقراطية .

**اول** هذه النتائج هو العودة بمصر الى صيغة **دمج السلطات** . وقد تبلورت هذه الصيغة منذ الخطوة الاولى للثورة في جملة **اجراءات عابدية** ، ففي العاشر من ديسمبر ، كانون الاول ١٩٥٣ ألغى دستور ١٩٢٣ وأعلن دستور مؤقت من ١١ مادة ستة منها عن المبادئ العامة والخمسة الاخرى عن تنظيم السلطة في الدولة ، احداها تطلق يد قائد الثورة في اتخاذ ما يراه لحمايتها مع تعيين الوزراء وعزلهم ، واثنان تخولان مجلس الوزراء **توأي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية** . وفي السادس عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر عن دستور

---

(٦) يقول خالد محيي الدين في ما يمكن اعتباره جزءاً من ملكياته تحت عنوان « الصفحات الاولى من قصة ٢٣ يوليو » بجريدة الاهالي عدد ٢٦ يوليو ، تموز ١٩٧٨ ما نصه « ولعلها المرة الاولى التي يكتب فيها تنظيم بأعداد نسخة خطية وحيدة من برنامج يطلع عليها العضو الجديد ثم يعيدها على الفور دون ان يسمح له بالاحتفاظ بها . اعدنا مشروع البرنامج انا و**أحمد المؤاد** ( اي العضوان اليساريان ) وعرضناه على جمال عبد الناصر فوافق عليه بعد ان أدخل بعض التعديلات . . . وكان البرنامج مختصراً للغاية . . . صفحة واحدة تركز على تحليل طبيعة الاستعمار وتؤكد انه مصدر كل المشكلات والشرور التي تعاني منها مصر . وانه لا يمكن لمصر الخلاص من مشكلاتها دون الخلاص من الاستعمار والهوانه اولا . كان هذا هو المركز الاول لبرنامجنا . اما النقاط الاخرى فمنها : اقامة جبهة وطنية تضم كافة القوى والعناصر والاحزاب الوطنية لمقاومة الاستعمار ، اقامة جيش وطني قسوي يسمح فيه بترقية الجنود السوي رتبة الضباط ، تحقيق العدالة الاجتماعية . وقد استطاع هذا البرنامج **الواضح المحدد** ان يجتذب الى حركتنا ضباطاً عديدين ومن مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية . ومنه صيغت فيما بعد قيام الثورة **المبادئ الستة** » .

جديد جرى الاستفتاء عليه ( مع استفتاء على رئاسة الجمهورية - ويجب ملاحظة ذلك جيدا ) في يونيو ، حزيران التالي ، على اساس الجمهورية الرئاسية ، ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية ، وهو القائد الاعلى للجيش . وعام ١٩٥٨ ألغى الدستور مع الوحدة المصرية السورية واصدر رئيس الجمهورية بقرار منه « دستور فترة الانتقال » الذي تضيف مادته الرابعة ان يتولى السلطة التشريعية مجلس امة ( يحدد اعضاؤه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ) . وبعد الانفصال عام ١٩٦١ ظل رئيس الجمهورية مصدر التشريع (٧) حتى أعلن عن دستور جديد مؤقت عام ١٩٦٤ يجيز لمجلس الامة ان يفوض رئيس الجمهورية في اصدار القوانين . بالنسبة للسلطة القضائية فالمعروف « ان ثورة ٢٣ يوليو قامت والاحكام العرفية مفروضة منذ حريق القاهرة في يناير السابق ، واستمر الحكم العرفي حتى استفتي على دستور ١٩٥٦ في شهر يونيو فرفضت ثم فرضت مع الاعتداء الثلاثي في شهر اكتوبر ١٩٥٦ واستمرت حتى صدر الدستور الموقت في ١٩٦٤ فرفضت ، ولكن حلت محلها تدابير قانون امن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي يمنح رئيس الجمهورية في الظروف العادية سلطات استثنائية » (٨) . وفي مايو ، ايار ١٩٦٧ وبموجب الدستور فوض مجلس الامة رئيس الجمهورية في اصدار القوانين ، وفي الشهر التالي فرضت الاحكام العرفية مع حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

ثاني هذه النتائج هو الفاء الثورة لمبدأ الحزبية ، وذلك منذ أعلن اللواء محمد نجيب في السادس من يناير ، كانون الثاني ١٩٥٣ حل الاحزاب السياسية القائمة . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بحظر النشاط الحزبي بالنسبة الى أعضاء الاحزاب المنحلة ( المادة ٢ ) وحظر تكوين احزاب سياسية جديدة ( المادة ٦ ) . وأعلن الضباط الاحرار في الثالث والعشرين من يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٣ عن تشكيل ما سمي « هيئة التحرير » كتنظيم سياسي للثورة شعاره « كلنا هيئة التحرير » . وفي ٢٨ مايو ، ايار ١٩٥٧ يتغير العنوان فيصبح « الاتحاد القومي » وشعاره « الاتحاد ، النظام ، العمل » الذي استمر تنظيما سياسيا للوحدة المصرية السورية حتى الانفصال . وحينذاك فقط سوف نستمتع الى جمال عبد الناصر يقول « أشعر الآن انه لا بد لي من ان اواجه معكم بشجاعة وشرف أخطاءنا التي يسرت للرجعية انقضاضها : ١ - وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية . ٢ - وقعنا في خطأ كبير هو عدم كفاية التنظيم الشعبي ، وكانت نتيجة هذا الخطأ ان الرجعية تسالت الى التنظيم الشعبي وتمكنت من شل فاعليته الثورية وحوالته الى مجرد واجهة تنظيمية . ٣ - اننا لم نبذل الجهد الكافي في توعية الجماهير الواسعة بحقوقها . ٤ - اننا لم نستطع ان نطور جهاز الحكم الى مستوى العمل الثوري .

(٧) طارق البشري - الديمقراطية والناصرية - دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٥ - (ص ٢٠)

(٨) المصدر السابق ( ص ٢٠ و ٢١ )



هـ - ان بعض العناصر المؤمنة ( بالطبع يقصد الايمان بالثورة ) وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف سلبي من حركة النضال الشعبي ، او لم تجد الموقع الذي تستطيع أن تقف فيه وتسهم باخلاص في توجيه النضال الشعبي » (٩) . ولكننا سنفاجأ في الخطاب نفسه بفقرة تقول « ان التجربة قد أثبتت خطأ تكوين الاتحاد القومي الذي فتح ابوابه الأقوى الرجعية ، وبالتالي لا بد من إعادة تكوينه » (١٠) . وهي مفارقة مثيرة لأنها لا تنطوي على تناقض لفظي بل على اصرار فسي التمسك بصيغة « التنظيم السياسي الواحد » - وليس الحزب - رغم الاعتراف باخفاقه المرير . وهي مفارقة مرة أخرى تنطوي على أفكار البنية الطبقية للمجتمع والجوهر الرأسمالي للاقتصاد . ولا يستطيع احد أن ينكر على الكاتب المصري الدكتور عصمت سيف الدين الدولة ناصريته الموضوعية الناضجة ، ومع ذلك ففي كتابه المهم « الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر » يقول « كان الخطأ الاساسي الذي وقعت فيه الثورة في تجربتها الاولى لحل مشكلة الديمقراطية في مصر هو توهمها انها اذ تتولى الحكم بأشخاص قادتها تكون قد قضت على سيطرة رأس المال على الحكم » (ص ٤٨) ثم يستعرض - وهو استاذ القانون - قوانين الانفتاح الاقتصادي على الرأسمالية المحلية والاجنبية في ظل الناصرية حتى يقول « لو أن مجلساً من كبار الرأسماليين هو الذي كان يحكم مصر لما قدم للرأسمالية والرأسماليين كل هذه التسهيلات والتشجيعات والافراءات والنفائهم » ( ص ٨٩ ) وينتهي إلى ان الخطأ الاساسي للسنوات العشر الاولى من تجربة الثورة انها « أرادت أن تقضي على سيطرة رأس المال على الدولة فاختارت رأسمالية الدولة ، أسوأ النظم على الإطلاق » ( ص ٩٠ ) . ورغم ذلك فهل استفاد عبد الناصر او الناصرية من اخفاق التجربة التنظيمية المذكورة مرتين ؟ كلا ، ففي الرابع من نوفمبر ، تشرين الثاني وفي الثامن عشر من الشهر نفسه عام ١٩٦١ بدأ الاعداد والتحضير لقيام « الاتحاد الاشتراكي العربي » الذي استبعد من ناخبيه ومرشحيه من أضرت مصالحهم الاقتصادية باجراءات ذلك العام . وقد صدر قانون الاتحاد الجديد وشعاره « حرية - اشتراكية - وحدة » رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ليصبح بتعبير الدكتور سيف الدولة « الحلف البيروقراطي الرأسمالي » ( ص ١٢٤ من كتابه المذكور ) وبتعبير آخر للكاتب نفسه انه اطار التحالف وأداة السيطرة « للبيروقراطيين والرأسمالية الطفيلية » ، و « أهدرت الرؤية الديمقراطية التي جاءت فسي الميثاق ، وأهدرت الاحكام الديمقراطية التي جاءت في الدستور » ( ص ١٢٦ ) . وعاد عبد الناصر الى نقد التجربة بعد هزيمة ١٩٦٧ المدوية على اثر الانتفاضة الشعبية الاولى فسي فبراير ، شباط ١٩٦٨ فأعلن « بيان ٣٠ مارس » مزجراً في وجهه « الطبقة

(٩) من انور عامر - حكم عبد الناصر في النظرية والتطبيق - المكتبة النموذجية - القاهرة ١٩٧١ ( ص ١٦٠ و ١٦١ )

(١٠) من عصمت سيف الدولة « الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر » ( ص ٩٨ ) .

الجديدة « منذ عام ١٩٦٥ ومتوعدا « البروقراطية » بدولة المؤسسات وسيادة القانون ومبقياً على صيغة « تحالف قوى الشعب العاملة » أي التنظيم السياسي الوحيد في الوقت نفسه ، الى أن مات . أعاد بناء الاتحاد الاشتراكي العربي بالانتخاب من القمة الى القاعدة ، ولكن « بيان ٣٠ مارس » ظل حبراً على ورق . وكان قد قال قبل رحيله بخمس سنوات في ١٩٦٥/١/٢٠ « لسنا نستطيع ان نقول ان جيلنا قد ادى واجبه الا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ان نطامن الى استمرار التقدم ، والا فان كل ما صنعناه مهدد بان يتحول - مهما كانت روعته - الى فورة لمعت ثم انطفأت . . الى بداية تقدمت ثم توقفت » (١١) وكأنه كان يتنبأ فهذا ما حدث . ولكن النبوءة تعني المعرفة . والمعرفة تعني المسؤولية .

**ثالث** هذه النتائج هو الاستعاضة الفعلية عن الحزب او تعدد الاحزاب بالدولة ذاتها حتى ان وزير الداخلية كان هو نفسه أمين التنظيم في الاتحاد الاشتراكي . أضحت الدولة هي الحزب ، فهي الواسطة الوحيدة للعمل السياسي بأجهزتها الادارية والتنفيذية فارتبط « الولاء السياسي بالولاء للدولة كتنظيم ، وامتزج الولاءان ، وتركز النشاط السياسي حول القيادة الفردية الشخصية القائمة على رأس الدولة والمجتمع ، واتخذ النشاط السياسي شكل الاوامر الادارية والاستعاضة عن العلاقات السياسية بالصلوات الوظيفية ، فالزعامة ممتزجة بالرئاسة ، والولاء ممتزج بالتبعية الوظيفية الادارية . والثورة - كلها - من الناحية التنظيمية - قامت من داخل جهاز الدولة كتنظيم ، فصار جهاز الدولة هو مؤسستها التنظيمية ، وامتزجت السياسة بالادارة » (١٢) ، « فصار جهاز الدولة هو الجهاز السياسي والاداري معا » (١٣) . وقد ادى هذا التراكم في مستويات النظام - بدمج السلطات وفردية القيادة - لان الرئيس هو مصدر التشريع وان يتحول الزعيم الى مؤسسة السيادة ، وكلاهما شخصية واحدة . اي انه الدولة والشعب معا . والامر نفسه بالتراصف يحكم العلاقة بين التنظيم السياسي الواحد ( الذي هو مصر كلها - بل وقد نادى عبد الناصر زمناً بما اسماه **الحركة العربية الواحدة** ) والدولة « فتظهر الدولة والشعب مترادفين في التقرير والتنفيذ . ولم تكن للناصرية حاجة لكوادر سياسية يجمعها التنظيم او تربى فيه ، فهو ليس جهاز صنع السياسة واتخاذ القرارات كما هو شأن الاحزاب ، فلديها جهاز الدولة ويصنع السياسة وتتخذ القرارات في رئاسته ، وتقوم رئاسة الجمهورية والمستويات العليا في الدولة بوظيفة الاحزاب هذه . وهو ليس الجهاز الاساسي الذي يقوم بدور الدعاية السياسية لدى الجماهير ، فان أجهزة الاعلام اللاسلكية والصحافة تقوم

(١١) المصدر السابق ( ص ١٢٨ ) .

(١٢) طارق البشري - المصدر السابق - ( ص ١٣ ) .

(١٣) المصدر نفسه ( ص ٣١ ) .



بدور اساسي في ذلك وتشرف عليها وزارة الاعلام ، وخطب المساجد تشرف عليها في الغالب وزارة الاوقاف ، وهو ليس الجهاز الاساسي لقياس اتجاهات الراي العام بين الجماهير ، انما يقوم بهذه الوظيفة عدد من أجهزة الدولة نفسها . ان الدولة هنا هي الحزب » (١٤) .

**رابع** هذه النتائج هو تحول وضع الصحف الى وضع التنظيم السياسي نفسه ، بل تبعيتها القانونية له . ولما كان من المستحيل « الفاء » الصحافة كمسا حدث للأحزاب ، فقد تحولت الصحف الى « ادارات رسمية » تصب فسي جهاز الدولة ، وأصبح الصحفي « موظفا » كأي موظف حكومي ، يتلقى التعليمات ، حسب التسلسل الهرمي ، من الرئاسة أو وزير الاعلام أو الرقيب في مصلحة الاستعلامات . هكذا « اندمجت » ما تسمى بالسلطة الرابعة في المجتمع مع بقية السلطات في سلطة واحدة « مفارقة » المجتمع ، فأصبح « الفكر » مرادفا للاعلام ، صدى للصوت الواحد من ناحية ، وأمست الصحافة كالتنظيم السياسي عباءة واسعة يلتحف بها الجميع .

**خامس** هذه النتائج بدأت بحادث مبكر عميق الدلالة ، هو شنق عاملين في مصنع نسيج « كفر الدوار » شمال غرب الدلتا ، هما خميس والبكري ، عام ١٩٥٣ ، وذلك لمطالبتهما بحق « الاضراب » للعمال . وبرغم ان القطاع الخاص - اي الانتاج الرأسمالي التقليدي - كان في ذروة ازدهاره ، إلا أن الثورة التي اعلنت ضمن مبادئها الستة « القضاء على هيمنة رأس المال على الحكم » قد عاقبت العاملين لمطالبتهما بديموقراطية العمل بين العامل والرأسمالي بالاعدام . وكانت الثورة ذاتها هي التي اعتمدت على اضراب واعتصام عمال النقل في ازمة مارس ، آذار ١٩٥٤ في رفض الطريق الليبرالي وهم يحملون لافتات تهتف « لتسقط الحرية » ويطالبون بـ « عدم السماح بقيام الاضراب » و « عدم الدخول في معارك انتخابية » (١٥) . هذان الموقفان صاغا في ما بعد علاقة الدولة بالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية ، اذ اشترطت عضوية الاتحاد الاشتراكي سلفا لعضوية النقابة العمالية او المهنية . وكما أصبح وزير الداخلية ذات يوم أمينا للتنظيم السياسي ، كثيرا ما أصبح وزير التعليم نقيبا للمعلمين ووزير العمل نقيبا للعمال . أي تحقيق الشمولية القصوى بأعلى درجات الاندماج بين السلطات والمنظمات الشعبية والمهنية .

\*\*\*

---

(١٤) المصدر نفسه ( ص ٣٦ ) .

(١٥) . جريدة « المصري » ٢٨ مارس ، آذار ١٩٥٤ وراجع تفصيلا لهذه الواقعة التاريخية في كتاب « عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ » للدكتور عبد العظيم رمضان - دار زور اليوسف - القاهرة ١٩٧٦

ان هذه المجموعة من المقدمات والنتائج قد صاغها سياقاً جدلياً من الثوابت والمتغيرات من الماضي والحاضر من الأفعال وردود الفعل من الخارج والداخل بما يتشابه مع بعضه البعض على نحو بالسبغ التعقيد ، بحيث لا يصبح السؤال « هل كان عبد الناصر دكتاتوراً » (١٦) وارداً ، لان السؤال الاهم والاكثر احاحا : ماذا اضافت الناصرية ( بهزائنها قبل انتصاراتها ) من ابعاد واعباء على قضية الديمقراطية في مصر ؟

اضافت أولاً ان استقلال الارادة الوطنية للمصريين ، هو مقدمة المقدمات لاي صيغة ديموقراطية جديدة ، من شأنها تنظيم علاقات القوى الطبقية في المجتمع . واستقلال هذه الارادة لا يتحقق الا باستبعاد القوى الاجنبية المباشرة ( الاحتلال ) وغير المباشرة ( الاقتصاد ) والركائز المحلية لهذه القوى ( النظام الملكي والكومبرادور ) .

واضافت ثانياً ان الارادة المصرية هي « الارادة العربية في شعب مصر » ، فالسيادة الوطنية لمصر لا تتحقق الا عبر السيادة القومية للعرب والارتباط الجدلي العميق بين الاقليم والامة .

واضافت ثالثاً ان الارادة المصرية هي ارادة اوسع جماهير الشعب في الانتاج الوطني والقومي ، بحيث لا تكون هناك هوة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . . . وبحيث يصبح التحول الاجتماعي لردم هذه الهوة استكمالاً موضوعياً للاستقلال ، لا تجاوزاً له الى انحياز طبقي ، بل الى انحياز للنهضة المجتمع ككل .

تلك هي الابعاد ، ولكن الاعباء كانت خطيرة . كانت أولاً تحويل الجيش من اداة التغيير الى نموذج في بناء السلطة والمجتمع ، بمعنى آخر عسكرة الحياة المدنية . ثم انتقل النموذج ثانياً من الفرضية الفكرية لقائد الثورة الى التحقق الاجتماعي ، بانتقال مجموعة كبيرة من العسكريين الى الحياة المدنية في مؤسسات القطاع العام مكافاة لهم على احداث التغيير ، فأصبحوا جناحاً اجتماعياً له مصالح محددة من شأنها تجميد التغيير . ولان « الادارة » اختيرت لهم واختاروها مكاناً في علاقات الانتاج ، فقد كان التشابه بينهم وبين التكنقراط من جهة والبيروقراطية من جهة اخرى ضرورة لازمة . كما كان الارتباط بين العناصر الثلاثة والعمليات الكمبرادورية مساراً طبيعياً . هكذا تشكلت نواة ما دعاها عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٥ ( تاريخ نهاية خطة التنمية وبداية التدهور الاقتصادي ) بالطبقة الجديدة التي لا رأس مال انتاجي لها ، ومع هذا كانت تملك كافة سلطات التقرير وقنوات التنفيذ . وبالتالي لم يكن لها مصلحة مطلقاً في « الرقابة » من ناحية أو « مشاركة » الآخرين في

(١٦) للدكتور عصمت سيف الدولة - دار المسيرة - بيروت - تاريخ النشر غير مثبت .



صنع القرار . لم تكن لها أية مصلحة في أية صيغة ديموقراطية . بل كان التنظيم السياسي الواحد والذي يجمع « مصر كلها » هو وسيلتها لتميع الصراع الاجتماعي ومحاولة تجميده ، لأنه ينفي العمل الديموقراطي خارج علاقات الانتاج . هذا البديل المندمج في السلطة والمنفصل عنها في آن ، يحقق مشاركة القرار العلوي دون المشاركة في صنعه . وفي التنفيذ يتعد تلقائيا عن الرقابة عليه . كذلك الصحافة وبقية أجهزة الاعلام ، والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات « الشعبية » .

الليبرالية الاقتصادية المطلقة في السنوات العشر الاولى من الثورة لم تنعكس في الحدود الدنيا لليبرالية السياسية . والتخطيط الاقتصادي الموجه نسبيا في السنوات التالية لم ينعكس في الحدود الدنيا للديموقراطية الشعبية . هكذا بقيت الثورة في عهديها أو في مراحلها الثلاث ( الوطنية - القومية - الاجتماعية ) ثورة ناقصة . تنقصها الحلقة الرئيسية في النضال الوطني والقومي والاجتماعي ، وهي الديموقراطية . لقد اتاحت لها فرصة الابداع النظري في استخلاص صيغة ديموقراطية جديدة على العالم المتخلف ، لتعطي الاستقلال والنهضة ، ولكنها فوتت على نفسها الفرصة . . فلم تدرك قط ان لا ديموقراطية وطنية ولا ديموقراطية قومية ولا ديموقراطية اجتماعية ، بغير ديموقراطية سياسية .

وكان ثمن غياب هذه الحلقة الرئيسية التي تربط بين المستويات الاخرى للديموقراطية ( منجزات الاستقلال والوحدة والتنمية ) فادحا . . على مصر والعرب والعالم « الثالث » جميعا . لا تقصد الوف الشهداء المصريين والعرب في ساحة النضال الديموقراطي وعشرات الالوف في ساحة الصراع الوطني والقومي . بل نقصد هزيمة الاستقلال المصري والعربي عام ١٩٦٧ وهزيمة النهضة في انقلاب ١٩٧١ وهزائم العالم الثالث التي توالى . فكما كانت مصر الناصرية نموذجا رائدا لنهضة العالم المتخلف بعد الحرب الثانية ، كانت ايضا مفتاح السقوط مع السبعينات .

#### ٤ - ديموقراطية الانقلاب

يحكي الرئيس السادات في ما يشبه « الاعتراف » ان انقسامها داخل مجلس الثورة قد حدث فور قيامها حول أسلوب الحكم في المستقبل ، وهل يكون ديموقراطيا أو دكتاتوريا ، فوقف عبد الناصر وحده في صف الديموقراطية ( والمقصود بها في السياق الليبرالية ) بينما وقف الآخرون جميعا في صف الدكتاتورية ، فاستقال عبد الناصر وعاد الى منزله ، فراجع « الآخرون » عن

رايهم ، فتراجع هو (١٧) . حدث ذلك في بداية الثورة ، ولم تمض شهور الا وكان مسلسل الاجراءات المعادية للديموقراطية قد بدأ حتى بلغ ذروته في مارس ، آذار ١٩٥٤ حيث كان المشهد هكذا : عبد الناصر و « الآخرون » يقطعون الطريق على الليبرالية ، والضابطان اليساريان خالد محي الدين ويوسف صديق يقفان الى جانبها وقد انتهى أمرهما بنفي الاول الى اوروبا وسجن الثاني (١٨) .

قرب « نهاية » الثورة - بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ - حاول عبد الناصر ، كما تقول الوثائق المتوفرة الآن (١٩) محاولة مضنية لبناء « الحزب الثوري » او « الطليعة الاشتراكية » . وفي ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ تساقط هذا الحزب لدى الضربة الاولى من قوى الثورة المضادة داخله ، فقد كان ممدوح سالم محافظ الاسكندرية الذي تولى وزارة الداخلية ، واليئي ناصف قائد الحرس الجمهوري ، والفريق محمد احمد صادق رئيس اركان القوات المسلحة ، فضلا عن الرئيس السادات نفسه ، من الاعضاء البارزين في « الحزب السري » . كان سرا على الشعب لا على الثورة المضادة ، وكان اهم الاعضاء فيه « يعينون » في مستوياتهم بحكم « وظائفهم » في الدولة لا بأي معيار آخر . لذلك سقط ، ولم يكن لسقوطه اي صدى . سقط سرا كما اقيم .

معنى هاتين الواقعتين ان الثورة الناصرية في مرحلتها : الليبرالية الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي المركزي ، لم تنجح قط في اقامة ليبرالية سياسية للمرحلة الاولى ولا حزب ثوري للمرحلة الثانية ، وفي مرحلة وحدتها القومية مع سوريا كان غياب الديموقراطية من بين اهم عناصر الثغرة التي نفذ منها « الانفصال » . والاهم من ذلك كله ان الواقعتين تؤكدان « ليبرالية » عبد الناصر في المرحلة الاولى و « ثوريته » في الثانية ، دون ان يتمكن مطلقا من اقامة الليبرالية او الحزب الثوري . فليست القضية هي « النوايا الشخصية » او « التركيب المزاجي » لقائد الثورة . وليست القضية بالمقابل من ثوابت الخصوصية الاجتماعية

---

(١٧) عن د. عصمت سيف الدولة في « هل كان عبد الناصر دكتاتورا » ( ص ٣١ ) ولكن احمد حمروش يروي القصة ذاتها على نحو اكثر دقة بصفته احد « الضباط الاحرار » فيؤكد صحة الواقعة مضيفا ان خالد محي الدين ويوسف صديق كانا الى جانب عبد الناصر في الاصرار على « الديموقراطية » حينذاك - راجع كتابه « قصة ثورة ٢٣ يوليو » - الجزء الاول ( من ص ٢٦١ الى ص ٢٨٣ ) .

(١٨) عن د. عبد العظيم رمضان - عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ ( ص ١٥٨ و ١٥٩ ) .  
(١٩) راجع ، مثلا ، « اوراق ناصرية في ملف سري للغاية » - وثائق قدم لها د. رفعت السعيد - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥



المصرية (٢٠) . وانما هو **انفراد الطبقة الوسطى المصرية بالحكم طليسة الثورات الناصرية الثلاث** ، كرد فعل عنيف على وجودها المهدد والمتداخل مع الطبقات العليا والقهر الاجنبي طيلة الثلاثة ارباع القرن السابقة على استقلالها . وكرد فعل عنيف على تعاظم الطبقات الشعبية طيلة الثلاثين عاما السابقة على ثورة ١٩٥٢ . ورغم تناقض الناصرية مع شرائح من الطبقة الوسطى حول « اسلوب » التطور الراسمالي، ومن ثم حول « اسلوب الحكم » ، الا ان حصيلة المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى كانت الانفراد بالحكم دون امان للنظر في ان **الانفراد الطبقي** فسي المجتمع يقود في ظل التخلف الى **انفراد فتوي للسلطة** ( او ما يسميه البعض بالاسلوب الدكتاتوري ) .

على اية حال فقد أدى **ثأر الطبقة الوسطى المصرية من ليبرالية النظام الملكي** والتي كبلتها في قيود الاحتكارات الاجنبية وارستقراطية الارض معا الامر الذي اعاق تطورها الطبيعي أكثر من مرة ، قد سمح لها في السنوات العشر الاولى من الثورة **بالاستقلال** لدرجة الانفراد ، ولكنه من جهة أخرى لم يمنحها حرية الحركة السياسية . كذلك أدى **وعب هذه الطبقة من الجماهير الشعبية الى تأميم** الديموقراطية مع التاميمات الاقتصادية للشرائح العليا من البرجوازية ، الامر الذي عزز استقلالها **دون انجاز النهضة** التي لا يمكن ان تكون في ظل المتغيرات الاجتماعية التالية لثورة ١٩٥٢ نهضة وحيدة الجانب ( الاقتصادي مثلا ) او وحيدة العائد ( الى الطبقة الوسطى مثلا ) .

هكذا انتهت الثورة الوطنية الديموقراطية في مصر مرتين عام ١٩٦٧ بالهزيمة العسكرية وعام ١٩٧١ بالانقلاب الدستوري ، وقد مهدت موضوعيا الطريق وتقيضه معا : اما « **ثورة ثقافية** » شاملة تستأنف النهضة بأقصى درجات الراديكالية الاقتصادية وأقصى درجات الديموقراطية السياسية معا وفي وقت واحد ، واما **ثورة مضادة** تكرر السقوط الاقتصادي والاجتماعي بالانفتاح المطلق على الاحتكارات الغربية لدرجة التبعية ، والانفتاح السياسي على الشرائح الاجتماعية القادرة على انجاز هذه « التبعية » .

وأدت تراكمات الانفراد الطبقي بالنظام والانفراد الفتوي بالسلطة الى حسم الصراع لمصلحة الطريق الثاني ، المضاد لطريق الثورة الثقافية .

**فالحقيقة ان مصر - السادات ، ليست ثورة مضادة الناصرية كما توحي**

---

(٢٠) في رواية « القاهرة الجديدة » للروائي المصري نجيب محفوظ ( وقد نشرت للمرة الاولى عام ١٩٤٤ ) يقول على لسان احد شخصياته ان اي مذهب سياسي حين يطبق في مصر يتحول الى دكتاتورية .

بذلك احدث ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ . لقد كرس فحسب سقوطا وقع فسي  
الخامس من حزيران ١٩٦٧ وحالت دون اعلانه الشخصية التاريخية لعبد الناصر .  
وكانت قوى الثورة المضادة على اهبة الاستعداد في التاسع من حزيران ذلك العام ،  
حتى ان جدران الاتحاد الاشتراكي في كثير من المواقع قد احتلتها صورة « زكريا  
محي الدين » الذي رشحه عبد الناصر في خطاب تنحيه للتفاهم مع الاميركيين . وما  
قامت به الجماهير المصرية تلك الليلة من زحف اسطوري غير منظم ل تمنع عبد الناصر  
من الاستقالة ، كان رفضا عفويا لانقضاء الثورة المضادة على الحكم ، مع « امل »  
غامض في احتمالات ثورة ثقافية ما عبرت عنها الجماهير بكلمة « التغيير »  
و « استمرار الثورة » وما الى ذلك من شعارات . لقد اعطت الجماهير قائد الثورة  
الناقصة - والمهزومة في ايام ستة - فرصة العمر ليجري بنفسه هذا التغيير .  
ولكن « قلب » الجماهير كان في واد ، و « عقلها » لا يستطيع ان يدرك « الاستحالة  
الموضوعية » المستقلة عن الامل ، لان يتم التغيير بفرد ، وبهذا « الفرد » على  
التحديد ، او بهيكل طبقي حاكم ، هو هذا الهيكل بالذات .

كان الطريق مفتوحا ، لا من شرق السويس الى القاهرة امام العدو العسكري  
فقط ، بل من الاسكندرية الى اسوان امام العدو الطبقي والوطني ايضا . .  
**فالجذرية** كانت الفعل الوحيد القادر على ملء ذلك الفراغ الميت بين عامي ٦٧  
و ١٩٧١ والذي يمكن تسميته بالثورة ( ثقافية ) واللائورة ( مضادة ) .

**والحقيقة الثانية هي ان مصر - السعادات ، ليست ثورة مصرية مضادة ، بل  
الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر . .** فطالما ان التاريخ الاجتماعي للمصريين يخلو  
من الحرب الاهلية ، فانه يخلو من الثورة الوطنية المضادة في الوقت نفسه . وهي  
احدى العناصر الفريدة في تكوين « الخصوصية المصرية » ان الثورات المضادة التي  
عرفتها مصر ، هي تداخل اجنبي مع فئات اجتماعية بلا جذور ثابتة كالشرائح  
الكبرادورية (٢١) . وعندما يقع الحسم من جانب هذا التحالف بين ما هو اجنبي  
وما هو محلي ( ولا اقول وطني ) ، فانه يستقطب الى دائرته فئات اجتماعية اوسع ،  
حتى تلك التي تتناقض مصالحها الاستراتيجية مع جوهر المصالح الاستراتيجية  
للتحالف الجديد . وينجح هذا الاستقطاب غالبا بحكم الثوابت التاريخية كتداخل  
الثورة والثورة المضادة في سياق اقتصادي وسياسي شبه موحد ، وهو ما تميزت  
به نشأة وتطور البرجوازية المصرية . وكافتقار « الطبقة » الى الحزب بالمعنى  
الاصطلاحي للتنظيم الانضباطي ، والميل الدائم الى « وعاء تنظيمي واسع » يحتوي  
ويبرز كل التناقضات . وكعبادة الشرعية .

---

(٢١) على عكس « الثورة » في مصر ، فانها لا تستورد ، والثورة العالمية غير قابلة للتصدير الى  
مصر رغم افتتاح مصر على الفكر وتفاعلها مع التجارب ، ولكن الثورة المصرية ، هي بالضرورة ثورة  
مصرية من صنع العناصر والعوامل المحلية في باطن الارض الاجتماعية المصرية .



ولا شك ان الثورة المضادة في مصر منذ بداية السبعينات ، قد عثرت على طريقها المهد دون عناء كبير : غياب الديمقراطية في الثورة الناصرية كحلقة رئيسية قابضة على زمام التحرير وعجلة التنمية . بغيابها تنكمش « الارض » داخل الاقليم وتنزل عن الامة ، وتتحول التنمية من مجتمع الانتاج الى مجتمع الاستهلاك ، فتصبح تنمية للاستيراد والتصدير الحر من قيود « الوطن » و « المجتمع » لمصلحة راس المال الاجنبي والكمبرادور المحلي .

هكذا كان ويجب ان يظل السؤال : هل من الممكن لمصر - السادات ان تحقق « الديمقراطية » ؟

والجواب **النظري** انه من المستحيل لانقلاب الثورة المضادة ان يستخدم سلاحا ضده ولا يتفق مع هويته الاجتماعية ووظيفته السياسية وهدفه الاقتصادي . فالديموقراطية في الثورة الناصرية عنصر **ناقص** حقا ، ولكنها في الثورة المضادة عنصر **مضاد** لولادتها وبقائها واستمرارها . لذلك ما كان يمكن لانقلاب السادات ان يؤدي لا الى الليبرالية البرجوازية ولا الى الديمقراطية الشعبية ، فضلا عن التفكير في ابداع ديموقراطي اصيل يتجاوز النماذج العالمية القائمة دون الانفلاق عنها . لماذا ؟ لسبب يدخل في صميم الخصوصية الاجتماعية المصرية ، وهو ان الديمقراطية تدعم بالضرورة التيار الاكثر تقدما لنهضة المجتمع ككل ، وللطبقات المنتجة على وجه الخصوص . ولسبب يدخل في صميم المرحلة التاريخية التي عاش الانقلاب في اطارها ، وهو تصفية **الثورة الوطنية** تصفية شاملة للتحرير والتنمية ، بتراجع **الارض** لان تصبح خطا جغرافيا على خريطة وان يتراجع هذا الخط نفسه الى حدود « الاقليم » في خط مواز للاقتصاد حيث يصبح راس المال بلا جنسية ولا جذور محلية بل جرم صغير يدور بحكم قوانين الجاذبية الرأسمالية في فلك المجموعة الاقوى والاكبر والاكثر انتاجا من الاحتكارات الدولية .

ليست هناك اية مصلحة موضوعية لمصر - السادات ، فسي تحقيق الديمقراطية ، لانه لا مصلحة للاحتكارات العالمية ولا راس المال الصهيوني ولا الكمبرادور المصري في الديمقراطية . . التي تمثل لهذه الاطراف الثلاثة تقيضا موضوعيا ، لا في الوسائل فقط ، بل في الغايات اولا واخيرا .

واذن ، فما الذي جرى في مصر - السادات ذات يوم باسم « الديمقراطية » وذات يوم آخر كان دكتاتورية سافرة ؟

هنا نضع جوابنا النظري السابق امام الاختبار **العادي** لمسيرة الديمقراطية المصرية في ظل مصر - السادات ، طيلة السنوات الثماني الماضية . قبل ذلك يجب التفصيل قليلا في شأن حقيقتين سبقت الاشارة السريعة اليهما :

● الاولى هي ان الثورة المضادة في مصر ليست ثورة على الناصرية **اصلا** .

والمقصود باضافة كلمة « اصلا » هنا التأكيد بأن الثورة المضادة هي ضد الناصرية **ضمننا وفرعا** ، ولكنها في الاصل حرب وقائية ضد الثورة الاشمل الكامنة والممكنة ، الثورة الثقافية التي تستعيد الديمقراطية الغائبة عن الناصرية ، فتستعيد معها كامل التحرير وكامل التنمية او التقدم الاجتماعي . واذا كانت الثورة المضادة ليست ضد الناصرية اصلا ، فهي ايضا ليست **امتدادا** لها حتى ان البعض يصل في **تفسيره** - ولا اقول تفسيره - لمصر - السادات ان ثورة ١٩٥٢ ذاتها كانت ثورة مضادة ، وبالتالي فما جرى هو امتداد طبيعي لها . ان ما جرى طبيعي طالما انه وقع أولا ، ولكنه طبيعي اكثر لان الثورة المضادة استغلت **نقص** الثورة الناصرية فزادته نقصا ، بينما كان على الثورة الثقافية ان **تكمله** وتسد الثغرة . و الفرق كبير بين **استغلال** الثغرة المفتوحة للنفوذ منها ، **والامتداد** . ان الامتداد الوحيد الذي كان ممكنا نظريا هو الثورة الاكثر راديكالية ، والتي ما كان سيقوم بها الجهاز الناصري الحاكم حتى ايار ١٩٧١ . **حتمية** الثورة المضادة هنا مسألة هي الاخرى ممكنة النظر ، اما الامتداد فلا . لقد برهنت الثورة الناصرية طيلة ثمانية عشر عاما فسي معارك دامية وباهظة ضد الاستعمار انها ثورة **وطنية** لم تنجز لاسباب عديدة **الثورة الديمقراطية** . ولا يمكن لهذه الثورة ان تلد ثورة **الاستعمار** نفسه ضد الثورة ، وان هيأت موضوعيا لهذه الثورة المضادة اسباب النجاح .

● الحقيقة الثانية هي ان ما وقع خلال السنوات الثماني الماضية هو ثورة عالمية مضادة للعرب في مصر . مصر ليست سوقا مغرية للاستثمارات العالمية ، ولا بها من « الطاقة » والموارد الطبيعية ما يمكن نهبه او الصراع من حوله . مصر باختصار ، هي اقوى الحلقات في الثورة العربية المعاصرة لاسباب تعود الى كونها « المفتاح » الرئيسي للبوابتين العربية والافريقية ، يؤازر الموقع الاستراتيجي لهذا المفتاح ثقل اجتماعي ووزن حضاري لهما اشعاع ثقافي قوي ( بمعنى صناعة النماذج والانماط الحياتية ) . اما لبنان فرغم ما يتوفر له من موقع واشعاع ، فان تركيبه الاجتماعي - الاقتصادي جعل منه اضعف الحلقات في الثورة العربية المعاصرة .

ولقد اغلق عبد الناصر عينيه على المشهد الاول للثورة العالمية المضادة - عشية انقضاها على كرسيه بالذات - وكان يظن بقمة الاول ، سبتمبر ١٩٧٠ انه قد اسدل الستار على المأساة . . ولم يكن يدري انه قد شاهد فحسب برولوج المسرحية الدامية ، اذ بوفاته قد قفتح الستار عن اخطر فصولها . كان النفط العربي ولا يزال ، وكانت الممرات الملاحية العربية ولا تزال ، وكان الموقع الاستراتيجي لعرب الشرق الاوسط المحاذي لبطن الاتحاد السوفياتي ولا يزال ، مناطق النفوذ التقليدية للاستعمار القديم ومناطق النفوذ نفسها للاستعمار الجديد . وكان النموذج المصري في الاستقلال والتنمية والنموذج اللبناني في ليبرالية المجتمع الطائفي ، يستكملان - ربما دون قصد - بعضهما البعض رغم كافة التناقضات بينهما ، في مواجهة النفوذ الغربي والعنصرية الصهيونية . وكانت المشكلة



الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ بسنوات قليلة قد تجسدت في المقاومة الفلسطينية من لبنان . وسرعان ما اقبلت ثورة مايو السودانية عام ١٩٦٨ وثورة تموز العراقية من العام نفسه وثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا عام ١٩٦٩ من قلب الهزيمة ردا ضمنيا عليها حتى كادت - مع حرب الاستنزاف المصرية - ان تصبح فعلا مجرد « نكسة » كما دعاها عبد الناصر . حينئذ كان لا بد من مبادرة جريئة سريعة تحفظ الطاقة للغرب الصناعي وتحمي ممرات هذه الطاقة وتحرص على موقع الامن الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط . اي كان لا بد من توجيه ضربة استراتيجية للغرب في مصر ولبنان على وجه التحديد ، في اقوى حلقات الثورة العربية المعاصر وفي اضعفها معا ، ضرب « المفتاح » و « النموذج » و « الصمود » في مصر ، وضرب الليبرالية الطائفية والمقاومة الفلسطينية في لبنان .

ولما كان عهد تحرك الاساطيل والتورط الاجنبي المباشر ، قد ولى مع حرب فيتنام ، فقد كانت العناصر المحلية في كلا البلدين على اهبة الاستعداد لتلقي الاوامر وتنفيذ التعليمات تنفيذا يتكيف مع ظروف كل بلد : انقلاب دستوري في مصر وحرب شاملة في لبنان . وليس صدفة ذلك التزامن المثير بين احداث البلدين . وهكذا كان . فالهدف الاستراتيجي والمباشر من الثورة العالمية المضادة قيهما هو الامة العربية ، ولكن وسيلة هذه الثورة الوقائية ضد ثورة ثقافية تختمر كانت القاهرة وبيروت .

ومن المفارقات المأساوية ان مصر - السادات قد اوحى زمنا بالديموقراطية ، بينما اوحى لبنان بأنه قد ذبحها . من المفارقات ايضا ان البعض قد توهم ان مصر يمكن ان تصبح لبنان - البديل .

### ٥ - البنتنة مصر ؟

مشهدان دراماتيكيان اقدم عليهما نظام « الانقلاب » مع بداية السبعينات : حين قرر الرئيس السادات هدم معتقل « طره » كرمز لتحطيم معسكرات الاعتقال الناصرية وعدم العودة الى عهد « الاجراءات الاستثنائية » . وحين توجه وزير الداخلية ومعه حشد من الصحفيين المصريين والاجانب ليشاهدوا « حرق » الشرطة التي سجلت عليها أجهزة الامن الناصرية الاحاديث الخاصة لبعض الشخصيات . ولم ينتبه احد حينذاك الى الظاهرة المزدوجة في المشهدين : شقها الاول ان الهدم الرمزي لسجن « طره » - الذي يقع جنوب القاهرة وشمال الضاحية حلوان - لم يكن يعني مطلقا ان السجون في مصر تحولت الى حدائق ، بل كان يعني « الافراج » عن بقايا « الاخوان المسلمين » الذين كانوا قد حبسوا بموجب احكام قانونية منذ عام ١٩٦٥ على اثر محاولتهم المسلحة لاغتيال عبد الناصر . وكذلك الافراج عن بعض الجواسيس الاسرائيليين والمصريين ، وعن الكاتب المصري

مصطفى أمين الذي كانت إحدى المحاكم قد أصدرت بحقه عام ١٩٦٥ أيضا حكما بالسجن لمدة ١٥ عاما لاتهامه بالتخابر مع أجهزة الامن الاميركية . الشق الثاني للظاهرة ان الحرق الرمزي لشرطة التسجيل المباحثية قد برهنت بالدليل الدامغ على ان « التصنت » الذي كانت تمارسه أجهزة الامن الناصري ، كان ممن نصيب الغالبية الساحقة من الشخصيات الديموقراطية واليسارية . . . حتى ان الكاتب اليساري لطفي الخولي وزوجته والسيدة نوال المحلاوي سكرتيرة محمد حسنين هيكل - حتى عام ١٩٧٠ - وزوجها قد دخلوا السجن عدة شهور ولم يفرج عنهم الا بعد وفاة عبد الناصر ، بموجب تسجيلات صوتية مارستها الأجهزة المذكورة لزيارة عائلية ضمت الاربعة .

أيا كان الامر ، فقد كان المشهدان الدراماتيكيان بعد سقوط المجموعة الناصرية عام ١٩٧١ ، يوحيان كما لو أن النظام الجديد قد شد العزم على « لبننة مصر » أي استلهام النموذج الليبرالي في الحياة السياسية للمجتمع . وكان ممن شأن هذه المظاهر ان تنال رضا المصريين الذين عانى بعضهم الويلات في ظل تأميم الديموقراطية لمصلحة الفئة - لا الطبقة - ومصالحة الفرد ، لا النظام .

ولكن المشهد الدراماتيكي في مزرعة سجن طره لم يكن في واقع الامر يشير الى لبننة مصر الا من حيث المظهر الخارجي ، بينما كان يشير الى « سعوديتها » ممن حيث المضمون السياسي للمفرج عنهم . تلك كانت اشارة الى المستقبل . بينما كان مشهد حرق الاشرطة في ساحة وزارة الداخلية مجرد تنديد بالماضي ومحاولة استغلاله باحتواء اليسار ، وتذكيره بالذي كان ، كان المشهد في حقيقته دعوة للييسار بأن يفوز « بحريته » في حدود النظام و « لتكريس » الانقلاب وتعميده ممن كافة القوى السياسية في البلاد .

بالاضافة الى « جوهر » المشهدين الذي لم ينتبه اليه الكثيرون في الوقت المناسب ، لم يلاحظ الجميع ذلك التوازي المحكم في القرارات والاجراءات منذ بداية الانقلاب . . . ~~فالمبادرة~~ التي قدمها السادات للعالم في شباط ، فبراير ١٩٧١ وقانون الاستثمار العربي والاجنبي الذي صدر في ايلول ، سبتمبر ١٩٧١ ليسا منفصلين عن بعضهما . والمبادرة الاولى تؤكد هوية الانقلاب ممن قبل تكريسه في مايو ، أيار ١٩٧١ والمبادرة الثانية تؤكد هويته الاقتصادية بعد الاطاحة بالمجموعة الناصرية من السلطة في ذلك التاريخ . كانت المبادرة الاولى بداية الانفتاح السياسي على « الغرب » و « اسرائيل » ، وكانت المبادرة الثانية بداية الانفتاح الاقتصادي . وأقبل الاستفناء عن الخبراء السوفيات عام ١٩٧٢ بداية الانفتاح العسكري . وما ان انتهى عام ١٩٧٢ وما كاد ينبثق عام ١٩٧٣ حتى ماجت مصر بحركة الطلاب والمثقفين ونقيضها الفتنة الطائفية . هنا اعطت « ليبرالية » النظام الجديد اولى ثمارها او ما سمي بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ « بشأن حماية الوحدة



الوطنية » . وقد لوحظ أن القانون الجديد في مادته الثانية أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة » . ولم يكن هناك نص في الوثائق الدستورية السابقة ، بما فيها دستور الانقلاب ذاته ، على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد ، رغم أنه عمليا كان كذلك . ولكن المقصود بالاضافة الجديدة هو مواجهة الاشكال التنظيمية المستقلة عن السلطة والتي ولدت كمعارضة قائمة واخرى محتملة للنظام الجديد . وقد جاءت المادة واضحة وقاطعة ، حين قالت : « ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او منظمات جماهيرية اخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون » . فلقد ولدت اثناء انتفاضة الطلاب والعمال والمثقفين اشكال تنظيمية جديدة تماما ومستقلة عن الاطر الرسمية سواء في النقابات المهنية او الاتحادات الطلابية والعمالية كاللجان الوطنية والمؤتمرات المستمرة الانعقاد والتسيير الدائمي للمصانع وغير ذلك . وهي اشكال من التنظيم المستقل ايضا عن المنظمات السرية يسارا او يميناً . وقد تنبه النظام الجديد في وقت مبكر الى خطورة هذه « المبادرات » التنظيمية التي تشكل في مجموعها رقابة ايجابية على محاولاته الحثيثة حينذاك في « الاحتواء » . . . كان من شأن هذه الرقابة الشعبية تمزيق اقنعة الاحتواء العلوي بالمواجهة من اسفل . لذلك جاء « الابداع الفكري » لدى العقليّة الانقلابية بأن يرتدي القمع ثياب القانون . . . فلا معتقلات ولكن السجون مفتوحة في ظل سيادة القانون . والقانون ممكن الصدور في أي وقت ، حتى اذا تعارض مع المبادئ الاساسية لحقوق الانسان والقيم الرئيسية في الدستور ، فانه « المظلة » الواقية من الهزات . هكذا اقبلت المادة الثالثة من القانون الجديد « تعاقب بالحبس كل من انشا أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . . . وكل من انضم . . . او اشترك فيها . ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات . . . » والمادة الرابعة تعاقب بالحبس « كل ما عرض الوحدة الوطنية للخطر » والمادة الخامسة تفرغت لكل « من اذاع عمدا اخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية » .

ولا بد هنا من استقبال القانون الجديد في سياق ثلاث ملاحظات رئيسية : **الاولى** أن مواد العقوبات في القانون مستوحاة بكاملها من المواد التي اضافها اسماعيل صدقي باشا الى القانون المصري في مواجهة الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني والعرش ، ولكن مع تعديلات اساسية . فالقانون المعادي للحريات في ظل الملكية والانكليز وحكومات الاقلية كان يشترط في المادة ٩٨ عقوبات أن ترمي تلك الهيئات أو المنظمات المشار اليها « الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او الى القضاء على طبقة اجتماعية او الى قلب نظم الدولة الاساسية . . . متى كان استعمال القوة او الارهاب ملحوظا في ذلك » . كذلك المادة ٩٨ ب من القانون القديم نفسه تعاقب الترويج « لتغيير مبادئ الدستور الاساسية للهيئة الاجتماعية او لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات . . الخ » . والملاحظ

هنا ان القانون « الدكتاتوري » القديم كان اكثر ليبرالية من القانون الجديد لانه لا يجرم قيام المنظمات والهيئات والجمعيات بحد ذاتها . بل لقد صدر في ظل حياة حزبية معترف بها في الدستور والقانون معا ، ولكنه يجرم هدفا محددًا هو « سيطرة » إحدى الطبقات ، ووسيلة محددة هي « العنف » . أما القانون الجديد فيتكلم عن هدف بالغ التعميم وبلا تعريف دستوري او قانوني هو « تعريض الوحدة الوطنية للخطر » . . . فما هي هذه الوحدة الوطنية ، ومتى تصبح عرضة للخطر ؟

هنا ترد الملاحظة الثانية التي يمكن الحصول عليها من تقرير لجنة الشؤون التشريعية حين نقرا ما نصه « . . . وتنفيذا لما اعلنه السيد رئيس الجمهورية في خطابه بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومي في هذا الدور من ضرورة صيانة الوحدة الوطنية بدعوة مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية . . . » (٢٢) . اي ان تعريف « الوحدة الوطنية » التي قد تصل فيها العقوبة لدرجة « الاشغال الشاقة المؤبدة » ومعياريها أيضا هو رئيس الجمهورية وتقديره للامور . ولا بد من ان نركز هنا على ان الرئيس هو الذي دعانا الى سن القانون ، وان ذلك تم بعد احداث غالبيتها الى جانب الديمقراطية السلمية ، واقلها فتنة طائفية اعتمدت الارهاب ، فجاءت مواد القانون لتصبح غالبيتها ضمانة التيار الديمقراطي الهادر ومادة واحدة فقط بالغة التخفيف عن حرية العقيدة الدينية لا تكاد تضيف شيئا الى ما ينص عليه الدستور في هذا الصدد .

وهنا ترد الملاحظة الثالثة حيث ان دستور الانقلاب ١٩٧١ قد اقر في المادة ٧٤ « لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة من اداء دورها الدستوري ، ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » . وهو نص جديد على دستور ١٩٦٤ قد فصل تفصيلا على مقاس احداث مايو ، ايار ١٩٧١ واستغل عام ١٩٧٢ في تشريع « قانون الوحدة الوطنية » حين اخذ الشعب المصري شعارات الديمقراطية جدا وراح يمارسها . . . وعند اول ممارسة استخدم الرئيس « حقه الدستوري » في اصدار قانون لا يركبه دستور ١٩٢٣ نفسه وما كان يستطيع الملك او اي رئيس حكومة في ظله ان يصدره بهذا الغموض المتعمد لتصبح المسألة في نهاية الامر بيد الرئيس وتقديره او عدم تقديره للامور التي تهدد او لا تهدد « الوحدة الوطنية » . على أية حال ، فالنتيجة العملية ، هي انه تم سجن الطلاب والعمال الوطنيين ، وكانت السجون قد فتحت ابوابها ليخرج منها الاخوان المسلمون .

(٢٢) التقرير موقع باسم رئيس اللجنة د. جمال المطيحي ، والنص مأخوذ عن كتاب « قوانين الطوارئ من الدولة والحزاسات » جمع مصطفى كامل منيب المحامي - دار الفكر العربي - القاهرة ٧٣ ( من ٢٤٧ )



على الصعيد الاقتصادي كان قانون سبتمبر، ايلول ١٩٧١ الخاص بالاستثمارات الاجنبية قد استكمل بمسلسل من القوانين : رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بالقضاء الجهاز الاداري للحراسات العامة (٢٣) . ورقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بتصفيية الحراسات المفروضة طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ (٢٤) ورقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفيية الحراسات السابقة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ (٢٥) . وقد صدرت القوانين الثلاثة في يوم واحد هو الاول من تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٢ عن رئاسة الجمهورية ، ولكنها عند النشر في الجريدة الرسمية تبينت التواريخ . . فبين القانون الاول والقانونين التاليين أربعة عشر يوما . وهذا طبيعي من ناحية ، فتصفيية الحراسة التي ينص عليها القانونان ٥٢ و ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ينبغي ان تسبق فعلا تصفيية جهاز الحراسة الذي نص عليه القانون ١٢١٦ . ومن الطبيعي ايضا ان يتم ذلك كله عمليا في يوم واحد . ولكن غير الطبيعي هو ان ينشر هذا القانون متأخرا اسبوعين ، وغير الطبيعي ان تصدر القوانين الثلاثة عن رئيس الجمهورية مباشرة دون العودة الى استفتاء شعبي رغم انها تمس « الوحدة الوطنية » في مضمونها الاجتماعي مسا مباشرة . فالحراسة - في خطها العام - قد فرضت على بعض ممتلكات اشباه الاقطاعيين من كبار الملاك حرصا - ناصريا - على سلامة التحول الاجتماعي : واعادتها بلا شروط لا تعني عودة الليبرالية بل اختلال في ميزان القوى يتبناه القانون . وسوف نلاحظ في قوانين تصفيية الحراسة ، انها اقترنت بتعزيز سلطة « المدعي العام الاشتراكي » الذي كان قد باشر مهمته الوحيدة في الانقلاب بتقديم المجموعة الناصرية الى المحاكمة بتهمة « الخيانة العظمى » من قبل ان يبدأ التحقيق . ثم تحولت سلطته بعد انجاز المهمة التي خلقت المنصب خلقا ، اذ لم يكن موجودا من قبل ، الى « مركز قوة » فوق القضاء العادي ، وكأنه البديل المدني للقضاء العسكري . . فأصبح من حقه « احتجاز » اي مواطن في أية دعوى تقدم ضده بحجة تهديد « الوحدة الوطنية » . الامر الذي لا علاقة بينه وبين موضوع الحراسات المكلف برعايته . فالذين قبض عليهم المدعي العام الاشتراكي من عمال ومثقفين ليسوا من اصحاب « الاملاك » المحروسة او المنهوبة . ولكنه بحكم القانون يملك الحق في احتجاز حرية الافراد اذا قدمت له مباحث أمن الدولة طلبا في هذا الشأن « لاي سبب » . وقد كان ذلك تحايلا على النيابة والقضاء وتجاوزا لسلطاتهما .

هكذا ولدت « ليبرالية » الانقلاب جثة هامة طرزت لها الاكفان من قبل ان تموت في المهد . . فالنظام الجديد لم يتخل عن جوهر الدستور القديم ولا اجراءاته الاستثنائية ، بل اضاف الى صلاحيات الرئيس سلطات واسعة لم يعرفها الرئيس

(٢٣) الجريدة الرسمية - عدد رقم ٤٢ صادر في ١٩/١٠/١٩٧٢

(٢٤) الجريدة الرسمية - عدد رقم ٤٠ صادر في ٥/١٠/١٩٧٢

(٢٥) المصدر السابق .

السابق اذ نص دستور ١٩٧١ في المادة ٧٣ على ان رئيس الجمهورية « يرعى الحدود بين السلطات » وانه « عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون » وفي المادة ١١٢ « لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او الاعتراض عليها » وفي المادة ١٣٧ « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية » وبالتالي له حق « رئاسة الجلسات » التي يعقدها مجلس الوزراء ، وفي المادة ١٤٧ « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شأنها قرارات تكون في قوة القانون » وفي المادة ١٥٢ « لرئيس الجمهورية ان يستفتي الشعب » وهو نفسه ينتخب بموجب الاستفتاء .

اي ان الدستور الجديد لم يتخل عن النظام الرئاسي بل اُضاف كما قلت صلاحيات جديدة للرئيس تجعل منه عمليا الحاكم المطلق . ومن جهة ثانية فقد احتفظ النظام الجديد في البداية بالاتحاد الاشتراكي واذاف اليه « التنظيم السياسي الموحد » كما اُضاف منصب « المدعي العام الاشتراكي » للنظر في القضايا التي تحول اليه من أجهزة الامن بعيدا عن القضاء المدني . وذلك كله في اطار سياسة خارجية معلنه في مبادرة فبراير ، شباط ١٩٧١ والتي اعترض عليها مجلس الامن القومي واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي حينذاك ، فما كان من الرئيس الا ان اعلنها منفردا بالقرار . **أكبر امانى المبادرة هو فتح قناة السويس بانسحاب إسرائيل محدود شرقها** . وفي اطار سياسة داخلية معلنه بدعم القطاع الخاص التجاري وبالذات فئاته المضاربة من السماسرة والطفيليين على الانتاج واستجداء رؤوس الاموال العربية والاجنبية لدعم هذا القطاع . وفي اطار اسلوب ديموقراطي يفتتح « باب الخروج » من السجون للاخوان المسلمين والجواسيس الاجانب والمصريين ، ويفتح ابواب الدخول للوطنيين والديموقراطيين واليساريين . فعندما استخدم هؤلاء اكثر الاساليب سلمية بعقد المؤتمرات وكتابة البيانات زج بالطلاب والعمال منهم في السجون ، وشكل الآخرين « لجنة النظام » بالاتحاد الاشتراكي - وهي اخرى لجنة جديدة لم يعرفها التنظيم السياسي من قبل - لتفصل من عضويته العاملة اكثر من مائة كاتب وفنان وصحفي ، الامر الذي يترتب عليه « قانونا » فصلهم من نقاباتهم المهنية ومن اعمالهم في مؤسسات الاعلام .

ماذا تعني هذه المفارقات في مسألة الديمقراطية التي كاد الانقلاب ان يخدع بها العالم حتى ليظن انه انقلاب ليبرالي على الدكتاتورية ؟ يجب ميشيل كامبل المفكر الماركسي المصري « كان هذا الطرح للديموقراطية بمفهومها الليبرالي بمثابة التشهد لمختلف فئات البرجوازية التي تشكل القاعدة الاجتماعية الاقتصادية للسلطة الجديدة بانهاء احتكار السلطة والانفراد بها من جانب شريحة واحدة مهيمنة » (٢٦)

---

(٢٦) عن مقاله « لعبة الديمقراطية وصراعات السلطة في مصر » - جريدة « السفير » اللبنانية



وهو جواب صحيح في خطه العام ، ولكنه يحتمل الخلاف من حيث تحديد هوية المضمون الاقتصادي للانقلاب ، فالقول بأن « مختلف فئات البرجوازية » تشكل قاعدته الاجتماعية أقرب إلى التعميم . لقد برزت الرأسمالية الزراعية مثلا ، ولكن شرائحها العليا الأكثر اقترابا من وصف « كبار الملاك » كانت صاحبة التأثير في صنع القرار . لقد برزت أيضا البرجوازية التجارية ، ولكن شريحتها الربوية كانت صاحبة التأثير في صنع القرار . وحين نتأمل قوانين تصحيح « الإصلاح الزراعي » وقوانين تصحيح « المسار الاقتصادي » نكتشف على النور أن الفئات غير المنتجة هي الأكثر استفادة من الزراع المتوسطين والتجار الصغار والحرفيين والموظفين الصغار ، فضلا عن برجوازية الإنتاج الصناعي المتوسط . أي أن الطبقة الوسطى في نسيجها الاقتصادي الاجتماعي الغالب قد ضربت إلى جانب الفئات العريضة من البرجوازية الصغيرة والعمال وفقراء الفلاحين . لذلك كانت الشعارات الليبرالية تعهدا بالفعل ، ولكن للمستثمرين الأجانب والعرب ووكلائهم في الداخل ، بأن السلطة لن تتجاوز أفراد التحالف الاجتماعي الجديد بالحكم ، إلى الشكل الفتوي الذي كان .

وسوف يضطرب هذا الشكل الليبرالي الضيق اضطرابا عظيما بعد نقطة الحسم الاستراتيجية التي توصل إليها النظام باكتساب شرعية استثنائية في فترة الأيام الأولى للحرب البديلة عام ١٩٧٣ والتي وقع عليها في اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥ . حينذاك فقط « انضمت لركب قوى الثورة المضادة فئات اجتماعية تتعارض مصالحها موضوعيا مع المصالح التي يمثلها النظام الجديد . انجرفت في التيار المناهض للخط الوطني تحت تأثير تطلعاتها وطموحاتها البرجوازية وكرد فعل عفوي على أسلوب حكم عبد الناصر وسلبياته ، وأساسا لافتقادهما الوعي بمصالحها هي نفسها ، نتيجة المرحلة الطويلة من الحرمان من الممارسة السياسية والنشاط الحزبي » (٢٧) . وهذا التحليل أيضا ، لميشيل كامل ، صحيح في جملته . ولكنه يحتاج إلى تفصيل . فالتفاعل الاجتماعي داخل النظام كان يتبلور ، ولم يستمر كما ظهر في « الانقلاب » للمرة الأولى . ولكن الذي حدث هو أن قانون شبتمبر ، أيلول عام ١٩٧١ للاستثمار الأجنبي لم يقنع المستثمرين الأجانب فأقبل قانون ١٩٧٤ ليفسح لهم المجال أكثر وليمنحهم ضمانات على حساب الغالبية من المصريين ، أقوى . كذلك ، فإن « ليبرالية » تستظل بتنظيم سياسي وحيد ومدعي عام اشتراكي من شأنها أن تلقي ظللا على المستقبل حيث التعهد المذكور لا يفيد شيئا . وقد تصانف أنه في صيف ١٩٧٤ قام حزب التحرير الإسلامي بمحاولة انقلاب مسلح عرفت بحادث الكلية الفنية العسكرية .

ومن ثم اضطربت الصيغة المليئة بالتناقض بين الشكل والمضمون ، بين

(٢٧) ميشيل كامل - المصدر السابق .

الليبرالية الاقتصادية والدكتاتورية المقنعة . ولكن المشكلة الحقيقية هي ان الليبرالية الاقتصادية ذاتها كانت ليبرالية مزيفة ، فالطبقة الوسطى المنتجة بدأت تتلقى الضربات من هيمنة الكمبرادور على سلطة القرار السياسي . والكمبرادور يخضع ويتبع سيدا خارج الحدود . وبالتالي فالليبرالية ليست ذات جذور أصيلة داخل المجتمع ، انها واجهة لا ينبغي ان تؤخذ جدا ، واجهة لدكتاتورية الربح السريع في حده الاقصى . الليبرالية الاقتصادية في مجتمع متخلف حديث الاستقلال ممتنعة أصلا عن التحقيق ، فكم في مجتمع متخلف يشق طريقه من الاستقلال الى التبعية . انها تصبح حلما مستحيلا .

وتلك كانت أزمة النظام بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ مع اليمين واليسار على السواء . سنلاحظ التوازي المحكم بين تطور السياسة الخارجية من اتفاقية سيناء الثانية الى اتفاقية كامب ديفيد ، كما سنتابع الانفجارات المتتالية لمعادلة الديمقراطية الزائفة بين الشكل والمضمون ، حيث يصبح القمع « القانوني » في مواجهة أية ممارسة ديمقراطية تعيد همزة الوصل الغائبة في العهد الناصري بين التحرير والتنمية والوحدة القومية .

## ٦ - « الفكر » المتنوع

مهما قيل عن غياب الصيغة السياسية للديموقراطية الناصرية ، فانه تبقى « حقيقة » لا تقبل الشك ، وهي ان الناصرية قد خشيت « الفكر المنظم » ذلك الذي يتجسد في تنظيمات مستقلة عن الدولة وأجهزتها ، ولكنها في المقابل تركت لأجهزة الثقافة والاعلام أغلب الوقت هامشا واسعا لحرية الافكار . . فماجنت الصحافة والاذاعة والتلفزيون ودور النشر الحكومية ومؤسسات المسرح والسينما والفنون التشكيلية بكثير من الرؤى والقيم التي لا يمكن القول بمطابقتها لفكر السلطة او وعيها . حتى ان هذه المنابر والمؤسسات بدت أحيانا كلما لو كانت بديلا للأحزاب . ولا بد من ضرب بعض الأمثلة :

● عن مؤسسة « الاهرام » وحدها كانت تصدر مجلة « السياسة الدولية » التي يرأس تحريرها الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الحالي بتوجيهاته السياسية اليمينية ، تجاورها في الطابق السادس من المبنى نفسه مجلة « الطليعة » اليسارية التي تضم نخبة من الشيوعيين السابقين برئاسة تحرير لطفي الخولي . وفي صحيفة « الاهرام » نفسها كان يكتب محمد حسنين هيكل ولويس عوض ونجيب محفوظ وتوفيق الحكيم ومحمد سيد احمد ولطفي الخولي وبطرس بطرس غالي ، باختلاف اتجاهاتهم الفكرية . لا شك ان « توازنا ما » كان مطلوبا من أعلى بين التيارات الرئيسية للفكر المصري بشرط ان يكون « توازنا منضبطا » . ولا شك ايضا ان « واجهة ما » كانت مطلوبة تمنح النظام أحد أشكال



الديموقراطية . ولكن هذا التوازن كثيرا ما اختل ، كما ان هذه الواجهة كثيرا ما تعرضت للكسر ، حتى ان عبد الناصر نفسه في اجتماع ضم اسرة « الطليعة » عام ١٩٦٩ - وكنت احد اعضائها - قد شكنا من موقف المجلة اليسارية تجاه الاحداث الطلابية عام ١٩٦٨ .

● طيلة عهود الثورة الناصرية الناقصة كانت هناك المعارك الصحفية الطاحنة بين جريدة « الجمهورية » التي برزت كمئبر اكثير راديكالية ، و « الاهرام » التي برزت كلسان معتدل ، و « الاخبار » التي برزت صوتا لليمين . وقد اقتضت الامور احيانا تغيير قيادات المؤسسات الصحفية لدرجة تولى خالد محي الدين ومحمود أمين العالم مسؤولية دار « اخبار اليوم » لفترات وجيزة ، ولدرجة نقل الكاتب اليميني موسى صبري الى « الجمهورية » لفترة اقصر . ولدرجة حبس الكاتب الصحفي حسين عبد الرازق - من اسرة « الجمهورية » لانه تناول هيكل بالنقد الشديد ، وحبس د. جمال العطيبي المستشار القانوني للاهرام لانه تناول قانونا لم ينشر في الجريدة الرسمية .

● في الحقل الادبي اتسع هامش الحرية اكثير ، فأصدر نجيب محفوظ الروائي الاكبر في مصر حينذاك ، اهم اعماله بدءا من « اولاد حارتنا » الى « ميرamar » وكلها نقد صريح ومريح للنظام ، ولم يتعرض قط لاذى ، بل على العكس ترقى في السلك الوظيفي حتى وصل الى ارقى الدرجات البيروقراطية وهي رئاسة مجلس الادارة . وعندما تصدى « الازهر » لروايته « اولاد حارتنا » (٢٨) التي كانت تنشر في « الاهرام » لم يحل ذلك دون استكمال النشر . وكانت الرواية الاولى التي يواجه بها الكاتب جمهورا واسعا بالنشر في صحيفة يومية . كما تحولت بقية رواياته الى افلام سينمائية ( الى جانب النشر في الاهرام ) و احيانا تلفزيونية لتصل عمليا الى اعرض قطاع جماهيري بمختلف الوسائل .

وعندما بدأ د. لويس عوض ينشر مسلسل علمي بعنوان « على هامش الففران » تصدى له الباحث الاسلامي محمود شاكر في مسلسل مضاد ، وبدأت البرقيات المتطرفة دينيا تنهال على « الاهرام » و « رئاسة الجمهورية » تتهم لويس عوض بأبشع الاتهامات العنصرية ، وبعضها هددته بالقتل حتى انه يحمل منذ ذلك الوقت - باذن خاص من وزير الداخلية - مسدسا لا يجيد استخدامه . ومع ذلك استمر النشر في « الاهرام » ومجلة « الرسالة » المعارضة للويس عوض دون تدخل من جانب الحكومة .

و اثناء انعقاد « المؤتمر الوطني للقوى الشعبية » لصياغة الميثاق الوطني

---

(٢٨) الرواية تناقش بأسلوب رمزي قصة المواجهة بين الدين والعلم في اطار البحث عن العدل الاجتماعي بين البشر . صدرت للمرة الاولى في كتاب من دار الآداب - بيروت ١٩٦٧ .

وتبرير التحول الاجتماعي ( ١٩٦١ - ١٩٦٢ ) أصدر خالد محمد خالد كتابا عنوانه « في البدء كان الكلمة » صادرة الرقابة في المطبعة ، لانه ينادي بالافراج عن اليسار واليمين ، فما كان من عبد الناصر الا ان امر بالافراج عن الكتاب فورا . وهو الامر نفسه الذي تكرر مع عبد الرحمن الشرقاوي حين صادروا له كتاب « محمد رسول الحرية » ثم عادوا عن المصادرة بعد برقية من الكاتب الى الرئيس . وهي القصة ذاتها التي تكررت بين نزار قباني وعبد الناصر حول قصيدته الشهيرة « هوامش على دفتر النكسة » . وبالطبع لا تعني هذه الامثلة انه كانت هناك ديموقراطية طالما ان الرئيس وحده - اذا علم - هو الذي يمنع ويمنع ، ولكن الواقع الموضوعي يقول انه لم يصادر طيلة حكم عبد الناصر سوى كتاب واحد لمصطفى محمود سبق ان نشره مقالات في « روز اليوسف » بين عامي ٥٦ و ١٩٦٧ عنوانه « الله والانسان » .

● كاد المسرح المصري طيلة عقدين من الزمن الناصري ان يتحول الى « برلمان » ومظاهرات شعبية ، نقد بقسوة ومرارة اكثر مظاهر السلب والعجز والغياب والضعف والفساد من وجهات نظر مختلفة . وكان مسرحا سياسيا مباشرا في معظم الاعمال . وقد احتاط المؤلفون حقا باستبعاد « الرئيس » من ساحة الهجوم ، ولكن ذلك لم يمنع قط بعض الاعمال من تناوله بالنقد ، ولم يمنع قط ان معظم الاعمال قد تناولت التحرير والتنمية والديموقراطية بينهما كثالوث ممزق الاوصال قبل الهزيمة في ١٩٦٧ وبعدها .

### ★ ★ ★

تلك كانت التقاليد الناصرية في ظل غياب الصيغة الصحيحة للتقدم الديموقراطي ، فماذا فعلت الثورة المضادة في ظل الشعارات « الليبرالية » ؟ نستطيع ان نجيب بالوقائع التالية :

١ - بعد انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ كان من الطبيعي ان يتوهم الصحفيون المصريون عهدا جديدا من الحرية المهنية لا تسيطر عليه الدولة الجديدة ، فقد اتيح لهم بعد شهر واحد ، ان يكونوا النقابة الاولى التي تعيد انتخابات مجلس ادارتها ، فاذا بمرشحي اليسار الديموقراطي بمختلف تياراته يفوزون فوزا كاسحا . وكان المجلس الجديد يمثل ويتمثل رصيда من نضال الصحفيين من اجل الديموقراطية ، فراح يواصل نضاله من اجل رفع « الرقابة » على الصحف حتى رفعت ، ومن اجل عودة الزملاء الذين سبق نكلهم في الماضي الى مؤسسات غير صحفية عقابا لمواقف او آراء او اجتهادات او عقائد ، حتى عاد هؤلاء ، ومن اجل « ميثاق شرف » يحمي الصحفي وحرية كما يحمي الدولة واسرارها كما يحمي المجتمع من التشهير الشخصي حتى صدر ، ومن اجل لائحة او قانون جديد لا يسمح بتكرار مآسي الماضي حتى أصبح ممكنا . ولكن ما ان وقف الصحفيون مع الطلاب والمثقفين والعمال في انتفاضتهم عام ١٩٧٢ حتى توقف المجلس الجديد للنقابة عن العمل تلقائيا



حيث فصل نصف اعضائه مع اكثر من مائة صحفي من عضوية الاتحاد الاشتراكي التي كانت شرطا للعضوية النقابية والقيادية وشرطا للعمل الصحفي ذاته . وكانت هذه « المذبحة » في فبراير ومارس ( شباط و آذار ) ١٩٧٣ بداية الصدام الفعلي مع الصحافة التي حاولت ان تترجم الشعارات الليبرالية - بجدية - الى واقع .

٢ - بعد حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ مباشرة تباينت الاجتهادات الفكرية حول الدور الاميركي في مرحلة التفاوض من اجل السلام . ومن بين ابرز هذه الاجتهادات « معارضة » محمد حسنين هيكل رئيس تحرير « الاهرام » لحجم اللقاء مع الولايات المتحدة وحجم القطيعة مع الاتحاد السوفياتي وحجم التنازل لاسرائيل وحجم العزلة المصرية عن العرب . وقد ادى هذا التباين في الراي الذي لم يصل قط الى حد معارضة الاسس الجوهرية للنظام - حتى ذلك الوقت - الى اقضاء هيكل عن الاهرام ومنعه من الكتابة في الصحف منذ ذلك الحين الى الآن ، وفي الوقت نفسه تعيين الكاتب اليميني الراحل علي امين مكانه . وكان الرئيس السادات قبل حرب اكتوبر بأسبوع واحد ، قد « عفا » عن الصحفيين المعزولين ، فجاء اقضاء هيكل ليؤكد ان العفو كان مشروطا « بعدم معارضة رئيس الدولة » . . الامر الذي تسبب تلقائيا في امتناع عدد قليل من الصحفيين « المعفى عنهم » من قبول العفو والهجرة الى الخارج ، وتسبب طيلة السنوات الخمس التالية للحرب في اتساع رقعة المهاجرين منهم ومن غيرهم حتى اصبحوا يشكلون ظاهرة استثنائية في تاريخ الصحافة المصرية .

٣ - كافح الكتاب المصريون كفاحا مريرا طيلة العهد الناصري من اجل « اتحاد » نقابي يجمع مصالحهم المادية والديموقراطية في اطار قانوني يحميهم من الناشئين والرقباء والدولة . وعندما استخلصوا هذا الحق نظريا في « برنامج العمل الوطني » عام ١٩٧١ تكفلت الحكومة بعد اربع سنوات ( اي في ١٦/٧/١٩٧٥ ) باستصدار قانون من البرلمان يسمح بتكوين « الاتحاد » على نحو غير ديموقراطي ، فالمواد ٢٩ و ٣٠ و ٧٣ من قانون الاتحاد تقنن تبعيته المطلقة لوزير الثقافة أي للدولة ، بالإضافة الى تبعيته التلقائية للاتحاد الاشتراكي . وكانت النتيجة ان قاطع الكتاب الديموقراطيون تنفيذ هذا القانون باستبعاد انفسهم من العضوية والترشيح والانتخاب . وحاول بعضهم الاستقلال بمنبر او آخر مثل جمعية « كتاب الغد » ، فما كان من مباحث أمن الدولة الا ان طاردتهم حتى اعماق السجون ، لانهم خرجوا على قانون الوحدة الوطنية .

٤ - بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ واقضاء هيكل عن الاهرام وفي ظل « الرقابة المرفوعة » عن الصحف اليومية الثلاث اصبحت الخطة السرية للنظام في مجال الاعلام هي : تجميد نشاط الاصوات المعارضة باعطائهم مرتباتهم وعدم النشر لهم . وهنا برزت على الفور قضية المجلات الشهرية ذات الطابع القومي العربي

الراديكالي . أما مجلة « روز اليوسف » الاسبوعية فقد سمح لها بأن تكون « يسار السادات » لفترة من الزمن .

وقد بدأت المعركة مع المنابر الوطنية التقدمية بمجلة « الكاتب » التي كان يرأس تحريرها أحمد عباس صالح تعاونه مجموعة من الكتاب الناصريين والماركسيين والقوميين العرب . وكانت نقطة الضعف الشكلية في مجلة « الكاتب » انها تصدر في مرحلتها الاخيرة عن وزارة الثقافة بعد ان تخلت عن اصدارها دار التحرير للطبع والنشر . ومن هنا طالب يوسف السباعي وزير الثقافة وقتذاك - خريف ١٩٧٤ - بحق الرقابة على المواد التحريرية في المجلة قبل الطبع ، وذلك على اثر اجتهاد ابداه أحد كتابها هو صلاح عيسى في نتائج حرب أكتوبر . وكان طلب الوزير يعني انتقاصا من صلاحيات رئيس التحرير وفرضا للرقابة من الباب الخلفي ، فرفض مجلس تحرير المجلة هذا الطلب . ولكن الوزير اصر واضاف طلبا جديدا هو تعيين مدير تحرير للمجلة ، هو ضابط سابق ، وكذلك أربعة كتاب يثق فيهم الوزير ، واقصاء صلاح عيسى عن أية مسؤوليات له في المجلة . وقد بادر صلاح بالاستقالة كما بادر مجلس التحرير بقبول الزملاء الجدد ، في ما عدا الضابط السابق فقد رفضوه لكونه ليس كاتباً ولا صحفياً بل مجرد « عين » للوزير وأجهزة الامن ولا يصلح مديراً للتحرير . كما رفض المجلس أية وصاية او رقابة لوزير الثقافة على المجلة . حينئذ استخدم يوسف السباعي صلاحياته كرئيس أعلى للمؤسسة التي تصدر المجلة ، فحولها من منبر فكري سياسي ثقافي الى مجلة ادبية برئاسة تحرير وكيل الوزارة ودون مجلس تحرير . وانتهت مسيرة « الكاتب » كما عرفها جمهورها طيلة عشر سنوات صوتاً للقومية العربية والثورة الاشتراكية (٢٩) .

ومن المفارقات ان المجلة الاخرى « الطليعة » كانت قد استضافت أسرة « الكاتب » في تحرير بعض صفحاتها ابتداء من عدد نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٤ لفترة بالغة القصر . . ولكن يوسف السباعي نفسه ، الذي ترك الوزارة وأصبح رئيساً لمجلس ادارة « الاهرام » التي تصدر « الطليعة » قد عاد الى استخدام « حقه الاداري » في غلق المجلة الثانية لليساريين المصريين بعد عامين وشهرين من غلق الاولى . ويكاد « السيناريو » في المرتين ان يكون واحداً ، فقد نشرت « الطليعة » افتتاحية عدد فبراير ، شباط ١٩٧٧ تحت عنوان « جماهير يناير بين الحكومة واليسار » يدافع فيها رئيس التحرير لطفي الخولي عن « انتفاضة يناير » من العام نفسه ويتهم الحكومة بالتورط في رفع اسعار السلع الاساسية . . فما

---

(٢٩) يراجع في هذا الصدد « ملف معركة الكتب ضد ديمقراطية اليمين المصري » - وثائق تقديم وتعليق صلاح عيسى - مجلة « الثقافة » العراقية - العدد الاول - السنة الخامسة - يناير ، كانون الثاني ١٩٧٥ .



كان من يوسف السباعي الا ان طالب « بحقه » في الاشراف على تحرير المجلة بالرقابة المباشرة على موادها قبل الطبع . ومن المثير ان استخدام هذا الحق جاء منافيا هذه المرة « لتعدد الاحزاب » الذي كرسه استفتاء جمهوري في ذلك الوقت تماما . وكان هذا التدخل من جانب السباعي منافيا لنشأة المجلة التي صدرت منذ عام ١٩٦٥ منبرا متميزا لليسار الماركسي حتى ان أحدا من رؤساء مجالس الادارة الذين تعاقبوا على « الاهرام » بدءا من هيكمل الى علي امين الى احسان عبد القدوس الى احمد بهاء الدين لم ينل من استقلاليتها . كما ان هذا التدخل من جانب السباعي جاء منافيا لقرار رفع الرقابة عن الصحف وتولى رؤساء التحرير المسؤولية السياسية عن مطبوعاتهم امام القضاء . كذلك فان هذا التدخل من جانب عضو في حزب الوسط الحاكم يعني تدخلا مباشرا في شؤون حزب آخر هو « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » الذي يعمل في اطاره رئيس تحرير « الطليعة » . كذلك فان هذا التدخل يلغي دور « القانون » و « نقابة الصحفيين » و « ميثاق الشرف الصحفي » وهي المؤسسات المادية والمعنوية التي يلتزم تجاهها الصحفيون .

ومع ذلك اصر السباعي على التدخل ، فما كان من لطفي الخولي الا ان طلب شفويا رفع اسمه عن العدد الذي يزعم تغيير مواده ، فما كان من يوسف السباعي الا ان اعتبر ذلك « استقالة » وعين محررا علميا للاهرام ( تخصصه الشؤون الزراعية والطبية والكيميائية وما اليها ) رئيسا للتحرير ، الامر الذي وضع مجلس التحرير بأكمله تلقائيا في حكم الاستقالة ، خاصة وانه قد « تصادف » ان الميول السياسية لهذا المحرر « العالمي » تدين بالولاء للاخوان المسلمين . هكذا فقد استبدل شعار « الطليعة » التقليدي « طريق المناضلين الى الفكر الثوري المعاصر » بشعار يقول « مجلة الانسان وعلوم المستقبل » . وهكذا بدأ عدد نيسان ، أبريل ١٩٧٧ بأفتتاحية عنوانها « بالعلم وبالايمان وبالمحبة » تقول « نؤمن بالله وكتبه ورسله . ويؤمن بأن العلم يدعو للايمان » .

ولكن لطفي الخولي كان يملك حقا قانونيا في « الطليعة » يختلف عن ملكية وزارة الثقافة « للكاتب » . لذلك باشر رئيس تحرير « الطليعة » تحكيم القضاء المصري في الموضوع برمته . وبتاريخ ١٤/٧/١٩٧٧ أصدرت « محكمة شمال القاهرة الابتدائية - الدائرة ١٤ مدني كلي » برئاسة المستشار عبد الله محمد مرسى وعضوية القاضيين عبد الحكم ابو الذهب وبدر الدين السيد البدوي الحكم التالي « أولا : برفض الدفعين المبدئين من المدعى عليه ( يوسف السباعي ) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وباختصاصها وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو صاحب مصلحة وقبولها ثانيا : بفرض الحراسة القضائية على مجلة الطليعة المرخص بصدورها من ادارة المطبوعات ، وتعيين المدعي ( لطفي الخولي ) حارسا قضائيا ، تكون مهمته استلام موجوداتها المادية من مكاتب وغيرها واستعمال اسم المجلة لاصدارها به ورئاسة تحريرها والقيام على نشرها ثم تحصيل العائد المالي

من ذلك وسداد تكاليف طباعتها وتحريرها ونشرها ، ثم ايداع الباقي خزينة المحكمة كل ستة اشهر ، مرفقا به كشف حساب مؤيدا بالمستندات . وذلك على ذمة صاحب الحق فيه عند الفصل في موضوع النزاع . وللحارس اتخاذ الاجراءات التي يخولها له القانون غير ما تقدم . والزم المدعي المصاريف و . . . قرش اتعابا للمحاماة . . » وجاء في حيثيات الحكم « ان معرفة القاضي للحق لا تجعل له مجالا لان يعادي فكرا او شخصا ، فكل الاشخاص والافكار امامه سواء ، فهو حيادي في مجلس القضاء حتى مع نفسه ومع الناس والفكر حتى لو خالفت افكارهم مبدا شخصيا يراه الا صوب . ذلك ان كل الفكر هو نتاج العقل البشري اعظم هبة منحها الله للانسان . . وحرية الرأي كفلها الدستور . ودفع الفكر بالفكر العارض هو اساس صلاح الحياة . . ومن ثم فلا يجوز ان يحجب رأي عن الشعب » وايضا « الصحافة لازمة للسياسة . والسياسة هي فن قيادة العمل الوطني لصالح المواطن فهي اسمى انواع العمل الانساني . ( كما يقول ارسطو ) ولذلك فان لسانها الصادق ( الصحافة ) يؤدي خدمة لا تقدر لمجموع الامة . واختلاف الرأي ومنازعة الحجة بالحجة يوصل الى الطريق الصحيح لبناء الامة ، ويمنع من تجاوز السلطات لحدودها . . ومن ثم فلا يحق حجب صاحب فكر عن ابدائه ، حتى لو كان مخالفا لاجل الفكر في الامة - يساريا كما يقول المدعي او يمينيا لدى غيره » .

وهي كلمات ناصعة في تاريخ القضاء المصري وحرية الرأي، خاصة اذا استعدنا الى الذاكرة ملابسات هذا الحكم المثير وظروفه المواكبة لاحداث اليومين - الزلزال في تاريخ مصر - السادات ( ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ ) . . فقد كان مقال الخولي حول هذه الاحداث هو مقدمة « القضية - المعركة » . فكيف انتهت وقد وقف القضاء الى جانب المجلة ؟ تلقت ادارة المطبوعات امرا بسحب « رخصة الاصدار » وتوقفت « الطليعة » عن الصدور .

وكان ذلك يعني ، الى جانب توقف « الكاتب » ومنع الكتاب اليساريين العاملين في الصحف اليومية من الكتابة والاذاعة وهجرة الكثيرين منهم الى الخارج ، ان ٩٨٥ في المائة من الاصوات الديموقراطية واليسارية في حقل الثقافة والاعلام قد اصبحت ممنوعة من توصيل فكرها الى المواطنين . اما النسبة الباقية ( ١٥ في المائة ) فكانت تمثلها مجلة « روز اليوسف » في عهد عبد الرحمن الشرقاوي . وهو الكاتب الوطني ذو الشعبية في صفوف اليساريين - ادباء وقراء - بسبب تاريخه الديموقراطي وكتاباته الروائية والشعرية والمسرحية ذات الطابع التقدمي الرومانسي . وفي الوقت نفسه هو الكاتب الذي غامر برصيده كله صباح ١٥ مايو ، ايار ١٩٧١ حين كتب في « الاخبار » مقاله الشهير « سقطت عصابت الارهاب » متخذا موقفا حاسما الى جانب انقلاب الرئيس السادات على المجموعة الناصرية في لحظة لم يكن يستطيع احد التكهّن بالنتائج . وقد حفظ له الرئيس هذا الموقف ، خاصة وانه استمر في تأييده لسياسته . وحين كانت الامور تصل الى مرحلة



حرجة ، لعلاقة الشرقاوي القوية بالسوفيئات او اليسار المصري او بعض القوى التقدمية العربية ، فانه كان ينجح غالبا في اكتشاف الصيغة التوفيقية بين تأسيس السادات وعدم التنكر لهذه الاطراف .

وقد اسندت اليه رئاسة دار « روز اليوسف » اصلا مكافأة له من ناحية على هذه المواقف ومحاولة من الرئيس لايجاد « يسار » خاص به كما كان لعبد الناصر « يساره » . وقد وازن الشرقاوي بين تأييد الرئاسة ونقد الاجهزة بحيث يضمن لروز اليوسف هذا الطابع اليساري . أي انه قام تقريبا بالدور الذي قام به المسرح المصري في الستينات من استبعاد للرئيس ونقد للدولة . وقد ارتفع توزيع « روز اليوسف » نتيجة لهذا النقد الى مائة وخمسين الف نسخة ، فلم يكن يهم المصريين ان يوصف الرئيس بقلم رئيس التحرير انه « بطل الديمقراطية في العالم » بقدر ما كان يهمه كشف الخبايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنحدر به من سيء الى أسوأ . وقد دخلت « روز اليوسف » بالفعل معارك طاحنة ضد الازهر ومباحث امن الدولة ووزارة الاقتصاد ووزارة التعليم العالي وغير ذلك من مؤسسات ورجال . وحاولت في ذلك كله تحييد الرئيس بل والمبالغة في مدحه لدرجة الانجراف معه في معاداة الاطراف العربية والدولية التقدمية .

ولكن الرئيس السادات قاجا اسرة « روز اليوسف » ذات صباح من عام ١٩٧٧ في جامعة الاسكندرية يخطب قائلا انه حين يتصفح هذه المجلة - يقصد روز اليوسف - يشعر كما لو كانت مصر ظلما في ظلام ، فكل شيء « غلط وفاسد » ما هذا ؟ وقد اجاب الشرقاوي على السؤال اجابة عملية حين وضع استقالته بتصرف الرئيس . وقد اجيب الى طلبه في خلوة ودية عين خلالها رئيسا للمجلس الاعلى للاداب والفنون بدرجة وزير وكاتبا غير متفرغ في « الاهرام » . ولكن القضية لم تكن « شخص » الشرقاوي ، بل سياسة المجلة . وتبين ان كلمات الرئيس قسي الاسكندرية كانت بداية التحرك لتغيير « روز اليوسف » سواء استقال الشرقاوي او لم يستقل . فسرعان ما عينت هيئة تحرير جديدة من اكثر العناصر رجعية وولاء للاجهزة . . فحتى النقد مع التأييد المطلق لم يعد محتملا . وانتهت « روز اليوسف » بسياستها التوفيقية ونسبة الـ ٥٠ ٪ في المائة الباقية من الاصوات شبه المعارضة .

وفي هذا الوقت كان اليمين الديني المتطرف نشيطا في اصدار مجلة « الدعوة » لسان حال الاخوان المسلمين . بينما لم يعد لليسر سوى صوته الخارجي الضعيف النفوذ داخل مصر .

لذلك ما ان سُمح لحزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » باصدار صحيفة وفقا لقانون الاحزاب الجديد حتى تهافت الناس على جريدة « الاهالي » الاسبوعية ، ورغم أنه كانت هناك صحيفة رسمية للمعارضة اليمينية تدعى

« الاحرار » بالاضافة الى جريدة « مصر » لسان حال الحزب الحاكم والصحف الرسمية الثلاث الى جانبها ، الا ان « الاهالي » حظيت بما كانت تحظى به « روز اليوسف » من سرعة انتشار رغم حداثة عهدا ورداءة طباعتها واختفاء اسماء الكتاب والمحربين من مقالاتها وتحقيقاتها . . حتى لا يتعرضون للفصل من اعمالهم الاخرى . الا ان الصحيفة تعرضت بعد اصدارها ١٦ عددا لمضايقات أجهزة الامن التي كانت تتسلل الى مكان الطبع ليلا وحتى الفجر ، وكذلك لمصادرات النيابة المتتالية حتى اضطررتها فترة للاحتجاب . وحين استأنفت الصدور بعد فترة لسم يسمح لها قط بأن تصل الى الناس في اللحظة الاخيرة ، وكأنها مدعوة - وسط خسائر مادية باهظة وانقطاع شبه متتابع - الى التوقف اختيارا بدلا من التوقيف اضطرارا . وهكذا لم يعد اليساريين والوطنيين والديموقراطيين والناصريين اي منبر اعلامي داخل البلاد .

وقد تم ذلك في وقت واحد مع حريق لبنان الكبير ( منذ عام ١٩٧٥ الى الآن ) وفي وقت واحد مع تصفية مظاهر الحياة شبه الديموقراطية الوليدة في بعض الدول العربية الاخرى . قبل ان يتحول الحريق اللبناني الى جحيم اوفد الرئيس السادات الكاتب علي امين ( الذي كان عائدا لتوه من لبنان بعد قضائه فيه تسع سنوات ) الى بيروت ليطلب من الرئيس سليمان فرنجية طرد الصحفيين المصريين العاملين هناك ، فكان رد الرئيس اللبناني ان لبنان الذي استضاف علي امين عقدا من الزمان يستطيع ان يستضيف غيره . اثناء الحريق استشهد الكاتب والصحفي ابراهيم عامر اثناء عمله في احدى الصحف . بعد الحريق كان الصحفيون المصريون يتركون بيروت الواحد بعد الآخر الى « الغرب » طالما ان بيروت توقفت رغم انقها عن أداء دورها الاعلامي . في احدى الدول العربية الاخرى التي بادرت بتصفية تجربتها الديموقراطية الوليدة طلبت وزارة الاعلام من صحفي مصري - بأدب شديد - مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة .

وقد اضطرت بعض المؤسسات اللبنانية الى النزوح في اتجاه العواصم الاوروبية ( لندن وباريس بالذات ) . وكان اللقاء طبيعيا بين هذه الصحافة العربية المهاجرة والصحفيين المصريين المهاجرين ، وكان التاريخ يستعيد ذكريات القرن الماضي حين فر جمال الدين الافغاني ومحمد عبده من مصر الخديوية لتأسيس « العروة الوثقى » وحين فر الكتاب والصحفيون السوريون واللبنانيون من نير السلطنة العثمانية الى باريس ، فأسسوا الصحف والمجلات اليومية والاسبوعية والشهرية .

وهكذا أصبحت هناك « ظاهرة » جديدة في العاصمتين البريطانية والفرنسية ، هي ظاهرة « اللجوء » الاعلامي اليهما . ولم يكن هناك من مبرر للظاهرة سوى طلب الحرية المفقودة في القاهرة وبيروت . وكان من الطبيعي للغاية ان تكون تطورات



الثورة المضادة في مصر هي المادة الرئيسية لهذه الصحف ، رغم انه ليس من بينها صحيفة مصرية باستثناء مجلة « اليسار العربي » التي توقفت عن الصدور بعد اربعة اعداد لتعذر تمويلها . ذلك ان الثورة المضادة في مصر كانت مضادة « للعرب » في اكثر قضايها حساسية ، رغم الانفتاح الاقتصادي والتيسيرات القانونية لاستثماراتهم داخل مصر ، فقد أصبح وجودهم القومي ذاته مهددا منذ انفردت القيادة السياسية المصرية بالاتفاق المنفرد في سيناء عام ١٩٧٥ حتى زيارة الرئيس المصري لاسرائيل ( ١٩٧٧/١١/١٩ ) وتوقيعه على اتفاقيات كامب دايفيد ( ١٩٧٨/٩/١٧ ) . كان من الطبيعي اذن أن تصبح سياسة مصر العربية والخارجية محورا رئيسيا لنقد هذه الصحف المهاجرة ، كما كان من الطبيعي ان تستقطب هذه المنابر اللاجئة أقلام المعارضة المصرية داخل مصر وخارجها . وحين كانت الصحف العالمية توفد مندوبيها الى القاهرة كانت تبدو كتابات العرب ومن بينهم المصريين في الخارج عن حقائق الوضع اكثر تواضعا ، الى جانب تقاريرهم الموضوعية والخالية من ظلال الخوف .

ولكن مصر والعالم كله فوجيء صباح السابع والعشرين من مايو ، ايار ١٩٧٨ بالمدعي العام الاشتراكي في القاهرة يذيع قائمة بأسماء ٣٤ كاتباً وصحفيًا في الخارج يستدعيهم للتحقيق في ما هو منسوب اليهم من « تشويه » لسمعة مصر في الخارج . وقد تطوع المدعي العام - بجهل قانوني أصبح موضع السخرية في العالم - بتهديد هؤلاء الصحفيين بأنه يمكن احضارهم بواسطة الانترنت في حالة رفضهم العودة ، كما يمكن سحب جوازات سفرهم فضلا عن الجنسية المصرية ذاتها . وقد كانت هذه التهديدات كلها جهلا فاضحا بالقانون الدولي والدستور المصري ، فالانترنت مخصص في قضايا لا علاقة لها بحرية الرأي ، وسحب الجنسية او جواز السفر محرم بموجب الدستور المصري .

وفي القاهرة هدد الرئيس السادات المراسلين الاجانب - وخاصة مراسل اذاعة ب. ب. سي البريطانية ومراسل صحيفة لوموند الفرنسية ومراسل وكالة الانباء الايطالية ، بأنه سيطردهم من البلاد اذا استمروا في تشويه سمعة مصر . وبالرغم من ان هؤلاء المراسلين لا يعملون في صحف يمكن اتهامها بالتعاطف مع الماركسية او الناصرية ، الا ان « الاوضاع » التي نقاوها بأمانة الى صحفهم واذاعاتهم كانت بحد ذاتها ادانة كاملة لدكتاتورية النظام القائم . وكان رد الرئيس السادات على المراسل البريطاني مثيرا للعجب حين قال له « لماذا تهاجمونني ( هو ، لا مصر ) بينما نحن على علاقة طيبة مع جلالة الملكة وحزب العمال وحزب المحافظين ؟ » . وحين سأل مراسل وكالة الانباء الايطالية عن الكاتب محمد سيد احمد الممنوع من السفر وكيف ان الشعب الايطالي لن يفهم بسهولة كيف لن يتسلم هذا الكاتب جائزته عن كتابه المترجم للايطالية « بعد ان تسكت المدافع » اجاب الرئيس بأن الكاتب المذكور يسب مصر في الصحف الايطالية . وكانت

مفارقة، لان الكتاب الفائز رحب به الرئيس السادات فور صدوره ترحيبا لا يقل عن ترحيب الصحافة الاميركية والاسرائيلية ، لانه كان صياغة يسارية متقنة لخطوات السادات السابقة والتالية الى الصلح مع اسرائيل . كما ان الكاتب المذكور لم ينشر حرفا في الصحافة الايطالية ، بل نشر مقالا في « لوموند دبلوماتيك » يتحفظ فيه على مبادرة الزيارة للقدس المحتلة في وقت لم يبد فيه الخصم مستعدا لتقديم تنازلات .

ولكن الرئيس لم يغفر للمراسلين الاجانب ولا للكتاب المصريين المقيمين في الداخل انهم نشروا في الخارج « معارضتهم » لمواقفه الاستراتيجية التي اصبحت يوحد بينها وبين كلمة « مصر » . وهكذا منع من السفر محمدا حسنين هيكل ومحمد سيد احمد وصلاح عيسى واحمد فؤاد نجم وحسين فهمي وفريدة النقاش وغيرهم من الكتاب والنقاد والشعراء الذين اخترقت اصواتهم الاسوار ونشروا انتاجهم خارج الحدود . ثم قدمهم الى التحقيق لدى المدعي العام الاشتراكي الذي لم يجد ما يدينهم به حسب مواد القانون والدستور ، رسم الاتهام الذي استبق به التحقيق واستدعاء زملائهم من الخارج وقد وصل الى درجة « الخيانة العظمى » . حينئذ صرح الرئيس بأن المقصود من التحقيق هو « اطلاع الشعب على الحقيقة » وبعبارة اخرى : تشويه سمعة هؤلاء الكتاب عند المصريين عبر بيان سياسي من المدعي العام وسلسلة من مقالات واذاعات السلطة . وقد تم هذا التراجع تحت ضغط الراي العام العالمي الذي تمثل في « دعر » الصحافة العالمية بمختلف اتجاهاتها من ان القناع الليبرالي الذي ارتداه النظام الجديد في مصر قد تكشف عن وجهه دكتاتوري بشع . كما تمثل في احتجاج علني من مجموعة نواب اعضاء في حزب العمال البريطاني ، واحتجاج اكثر علنية من رجال الفكر والسياسة الفرنسيين ، الذين سارعوا الى التضامن مع المثقفين المصريين المضطهدين في مؤتمر دعا اليه جاك بيرك الاستاذ بالكوليج دي فرانس ، وفي بيان وقعه آخرون من امثال شارل بتلهاييم ولاكوثير وسارتر ورينيه دومون وفرانسوا شاتليه وميشيل فوكو وموريس كالفيه وآلان تورين ومكسينم رودنسون وكلود بورديه وغيرهم من صفوة رجال الراي والضمير الفرنسي .

غير ان هذا الشجب العالمي لاضطهاد حرية الفكر والتعبير في مصر ، لم يمنع الرئيس السادات واجهزته من اتخاذ اجراءات وقرارات « استراتيجية » في قهر أية ممارسة ديموقراطية من جانب المثقفين او غيرهم ، وذلك حين اصدر قانسونا هو الاول من نوعه في تاريخ مصر يحرم على « الملحدون » اي منصب اعلامي او قيادي في اي مجال آخر . ولما كان التثبت من الايمان او الالحاد عمل عسير ، وعودة مستحيلة الى اسلوب محاكم التفتيش في العصور الوسطى بشق القلوب بحثا عن النوايا ، فقد اصبحت العرف هو ان المقصود بالملحدون هم الماركسيون والناصريون والديموقراطيون المستقلون ، اي كل من يعارض الرئيس .



اما الاجهزة فراحت تخطف الكتاب بعيدا عن رقابة النيابة او المحكمة وحتى المدعي العام الاشتراكي لتعذبهم في أقبيتها حتى الاشراف على الموت ، كما راحت تستخدم « حق الاعتراض على الاقراج مرتين » الممنوح لرئيس الجمهورية لتحويل دون الافراج عن المتهمين الذين تأمر النيابة او المحكمة بالافراج عنهم ، اطول فترة ممكنة ، كما راحت تزج بمن يفرج عنهم الى مستشفيات الامراض العقلية (٣٠) ، وهكذا أمكن تجاوز التقاليد الناصرية والليبرالية الملكية معا .

هـ - تبقى اجهزة الثقافة بعد « تطهير » وسائل الاعلام تماما من اي صوت معارض او حيادي . وفي مقدمة هذه الاجهزة المسرح والسينما ، وقد تمت تصنيفتهما كمؤسستين تابعتين لوزارة الثقافة ، لا يقومان اصلا على حساب الربح والخسارة ، بل لحساب المردود الثقافي العام . حين اقيمت هذه المؤسسات - وبعضها كالمرح القومي في العهد الملكي - لم يكن الهدف منها « الاعلام » ولا « الربح » . لذلك كان ممكنا لجيل من المسرحيين والسينمائيين ان يولد حرا من قيود رأس المال . وبالتالي كان ممكنا لنهضة فكرية وفنية ان تقوم في ظل القيود على الديموقراطية في الدولة الناصرية ذاتها ، طالما ان الدولة تتكفل بمصاريف الانتاج المسرحي او السينمائي وتغطي الخسارة المحتملة لحساب الوعي الفني من جهة حيث تستطيع قطاعات عريضة من الجماهير ان تدفع ثمن البطاقة ، ولحساب العمل الفني من جهة ثانية حيث ان يخضع في تأليفه واخراجيه وتمثيله لمواصفات السوق التجاري ، ولحساب الفنان من جهة ثالثة حيث لن يتعرض لمفاجآت هذه السوق وانعكاسها على المنتج .

قامت الدولة الساداتية بنقيض ذلك كله بدءا من تشجيع القطاع الخاص التجاري ، وانتهاء بالغاء وزارة الثقافة نفسها في التشكيل الوزاري الجديد التالي لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والذي تم اعلانه في الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٨ . وبين تشجيع القطاع الخاص والغاء وزارة الثقافة كليا ، تم بالتدريج تفكيك « اوصال » القطاع العام في السينما والمسرح وتحويل اغلب ميزانيتهما الى « مساعدة » رأس المال الخاص . وكانت النتيجة مزدوجة فكريا وفنيا : فرار اكفاء الفنانين الى العواصم العربية الاخرى ، والكتساب في طبيعتهم ، وانجذاب الباقين الى فلك القطاع التجاري . ثم هبوط مستوى الانتاج المسرحي والسينمائي الى مستوى المرحلة العارضة التي عرفت مصر خلال الحرب العالمية الثانية . حتى وصل الامر الى التفكير في بيع مؤسستي التلفزيون والسينما .

---

(٣٠) راجع واقتنم مهمتين في هذا السياق ، الاولى للكاتب صلاح عيسى ، منشورة في رسالة منه لجلة « الوطن العربي » الباريسية عدد ٥٠ تاريخ ٣ شباط ، فبراير ١٩٧٨ والاخرى لكاتب محتجر في مستشفى الامراض العقلية في رسالة منشورة بالجلة ذاتها عدد ٨٥ تاريخ ٣٠/٩/١٩٧٨ .

المصرية لمليونير سعودي (٣١) . وقد اكتشف الامسر بمحض المصادفة اثناء الاحتفال بتوقيع الاتفاق في احد ملاهي شارع الهرم ، فما كان من غرفة صناعة السينما المصرية الا ان ابرقوا محتجين الى رئيس الجمهورية ، كذلك فعل اعضاء لجنة السينما في المجلس الاعلى للاداب والفنون ، حتى انبثق عن ذلك كله استجواب نيابي في مجلس الشعب لوزير الثقافة حضره بعض الكتاب والفنانين . وقد دافع الوزير عن المشروع بحماس متهما الشيوعية الدولية بضرب « استراتيجية مصر الثقافية » المنفتحة على رؤوس الاموال العربية والاجنبية . حينئذ انفلتت الممثلة نادية لطفي وقاطعت الوزير من مكانها قائلة « يا سيادة الوزير ، بعمومنا وانتهى الامر ، ما جدوى المناقشة ؟ » اما زميلاتها النجمة السينمائية ماجدة نصرخت « شيوعية دولية وغير دولية . انا ادافع عن الرأسمالية الوطنية » ثم وقف الكاتب يوسف ادريس ليقول « بعد ان بعتم هضبة الاهرام وهضبة بولاق ، نرجوكم الا تبيعوا هضبة المخ . نحن نريد ان نحافظ على عقل مصر وفكرها وفننها بعيدا عن السيطرة والتحكم من الاجنبي » . ولكن الوزير اكتفى بتصفيق النواب له باعتباره مسؤولا عن الاعلام في الحزب الحاكم ، ومضى يستكمل بحماس اركان الاتفاق . وحينئذ كتبت جريدة « الاهالي » لسان حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » تحت عنوان اثار وجدان المصريين واستقطب اهتمامهم وتعاطفهم « نستحلفكم بالله الا تبيعوا مصر » كشفت في تفصيله سرا خطيرا هو ان نجل الوزير احد المساهمين في المشروع السعودي المتعدد الجنسيات بما قيمته ربع مليون جنيه مصري ، وهو شاب تخرج من الجامعة منذ عامين فقط (٣٢) . ولم يكن لذلك كله من معنى سوى امرين متلازمين : الاول هو است شراء « الرشوة » في المستويات العليا للحكم باسم « السمسرة » ، والثاني - وهو الاخطر - يؤكد ان الاحتكارات الاجنبية قررت تسلم قيادة التوجيه الثقافي الواسع داخل مصر ، وعدم الاكتفاء بوكلاء مرتشين ماديا او مستوردين ايدولوجيا ، بل شراء قوى الانتاج مباشرة وتصفية الرأسمالية الوطنية ذاتها . . وهي التي شيدت منذ اكثر من نصف قرن صناعة السينما في مصر ، فحين انشأ الاقتصادي المصري طلعت حرب بنك مصر عام ١٩٢٠ أسس معه

---

(٣١) يروي الكاتب المصري امير اسكندر في جريدة « الثورة » المرافية ( عدد ١٩٧٨/٥/٢ ) وقائع هذه القصة كما يلي : « وقعت وزارة الاعلام والثقافة بتاريخ ٣ فبراير ، شباط ١٩٧٧ اتفاقا مع الشيخ صالح كامل سعودي الجنسية ممثلا لمجموعة من المستثمرين السعوديين والاجانب ينص على ان تقدم الوزارة ممتلكاتها الى شركة جديدة تنشأ بموجب هذا الاتفاق في مقابل ان يقدم الممول السعودي وشركته المتعددة الجنسية مبلغا من المال يساوي قيمة هذه الممتلكات العينية وتصبح الشركة الجديدة هي المهيمنة على الانتاج السينمائي والتلفزيوني في مصر . وقد جرى توقيع هذا الاتفاق وتم تشكيل لجنة وزارية لتقدير قيمة الممتلكات العينية وبدا تنفيذ المشروع دون عرض على مجلس الشعب ، او على هيئة تشريعية او قانونية او نقابية » .

(٣٢) المصدر السابق .



شركة مصر للتمثيل والسينما برأس مال مصري خالص لم يرتبط قط بالأجنبي .

وقد ارتبطت قضية بيع السينما والتلفزيون بما سمي « فضيحة القرن » .  
فمن قبيل السخرية بالسذج الذين يقعون في قبضة لصوص ماهرين ، يمكن تصور  
نكتة تقول ان قرويا انكليزيا قد اشترى ساعة « بيج بن » او ان ريفيا فرنسيا قد  
اشترى « برج ايفل » . ولكن النكتة في مصر كادت تتحول الى حقيقة ، فقد تعرضت  
الحضارة المصرية العريقة ممثلة في « هضبة الاهرام » للبيع فعلا ، ولكن ليس لقروي  
من صعيد مصر ، بل « لخواجا » اجنبي مفلس . فقد فوجئ المصريون صباح  
السادس من يوليو ، تموز ١٩٧٧ بمقال مثير للدكتورة نعمات احمد فؤاد يتصدر  
جريدة « الاهرام » الواسعة الانتشار والنفوذ ، بدق جرس الانذار من ان عملية  
نصب تاريخية على وشك الاكتمال يباع فيها تراث مصر الخالد على مر العصور ،  
يباع مجانا ان جاز التعبير ، وكأنها عملية اغتصاب وفزو اجنبي صريح ، يتم  
بسمرة مصرية صريحة ايضا كطابور خامس اقتصادي . ولكنه وصل هذه المرة  
الى القلب ، فاهتزت مصر من اقصاها الى اقصاها . ماذا حدث ؟

تجيب الدكتورة نعمات احمد فؤاد « ان اتفاقا جرى قرب نهاية عام ١٩٧٥  
بين الهيئة المصرية للسياحة واحدى الشركات الاجنبية المتعددة الجنسية ،  
راسمالها ٣٤ مليون دولار لتنفذ مشروعا تكاليفه ٩٥ مليون دولار . والاتفاق  
يمنح الشركة المذكورة حق استغلال مساحة قدرها اربعة آلاف فدان ( الفدان  
٤٢٠٠ متر مربع ) في هضبة الاهرام ، والـ ١٠٠٠ فدان في منطقة رأس الحكمة على  
شاطئ البحر الابيض المتوسط . وان هذا الامتياز سوف تتمتع به الشركة لمدة  
٩٩ عاما ، تماما كذلك الامتياز الذي منحه الخديو اسماعيل للفرنسي ديلسبس  
لاستغلال قناة السوبس » (٣٣) . وقد فوجئ المصريون بالشركة قد شرعت بالتنفيذ  
دون العودة الى اية جهة تشريعية كمجلس الشعب وذلك بأن أغلقت منطقة الاهرام  
لتقسيمها الى مساحات صغيرة لبعض الشركات والافراد في الولايات المتحدة ،  
بقصد اقامة فيلات وفنادق وقرى سياحية ومطارات خاصة وحمامات سباحة ،  
وكان الشركة كانت مجرد سمسار لتأجير المكان التاريخي الحضاري ٩٩ عاما لبعض  
المليونيرين الاميركيين . كما فوجئ المصريون بأن ممثل الشركة ، وهو رجل يدعى  
بيتر مانك ، مغامر عالمي افلس عام ١٩٦٧ وعاد فاستأنف نشاطه من زيلندا الجديدة  
الى غينيا الجديدة ، مرورا باهرامات الجزيرة التي تقاضى وزملاؤه من المصريين  
للحصول عليها مبالغ طائلة . وتبين ان الرشاوى قد امتدت حتى المستويات العليا  
في الحكم ، خاصة وقد تأكد ان « هضبة بولاق » هي الاخرى موضع اتفاق آخر ،  
الامر الذي سيتطلب اجلاءها من المواطنين البسطاء وبناء الفنادق والعمارات الفخمة  
للثرياء وحدهم . حينئذ ، وفور نشر مقال الدكتورة نعمات فؤاد ، تحرك علماء

(٣٣) عن مقال لأمير اسكندر بجريدة «الثورة» العراقية ٧/٥/١٩٧٨ .

الآثار واساتذة الجامعات ورجال القانون في موجة هادرة ضد المشروع حتى ان نقابة المحامين عقدت ندوة موسعة دخلت في نهايتها طرفا في الدعوى التي اقامتها صاحبة المقال ضد الشركة والحكومة معا (٣٤) .

ومن الطريف ان المشروعين كلاهما لم يتحققا : الاول لهرب الممول السعودي من الحملة التي شنت عليه رغم الاموال التي دفعها وشاوى ، والثاني لتراجع الحكومة تحت ضغط « الاجماع الوطني » الساحق .

والواقعتان تؤكدان حقيقة واحدة ، وهي ان قوى الثورة المضادة بلا جذور في ارض مصر ( اي في علاقات الانتاج والبنى الحضارية ) ، وانها لذلك لا تمنع في بيع هضبة الحضارة و « هضبة المخ » لاي مشتري يدفع العمولة ، مهما كان ذلك على حساب السيادة الوطنية والتراث التاريخي والعقل المصري . ومن هنا كان « الفكر » - كحوار - ممنوعا في مصر - السادات التي سمح رئيسها علنا لاي مواطن ان يفكر دون ان يطل فكره خارج رأسه ، اي ان يبقى في حالة مونولوج . وهي حالة لم تعرفها مصر الناصرية ولا مصر الفاروقية .

٦ - واذا كانت مصر في عهد الملك فؤاد قد عرفت اضطهادا محدودا لحرية الفكر في الجامعة ، الا ان الدستور قد استطاع ان يعيده طه حسين بعد معركة ضارية حول كتابه « في الشعر الجاهلي » . واذا كانت مصر الناصرية في آذار ، مارس ١٩٥٤ قد تناقضت تناقضا حادا ملتبها مع المثقفين فقامت « بتطهير » الجامعة من ٥٤ استاذًا من صفوة مفكرينا الجامعيين ، فانها لم تعد الى هذه الذكرى مطلقا بعد ذلك ، أما الرئيس السادات فقد خاطب المجلس الاعلى للجامعات يوم ٣٠/١/١٩٧٧ قائلا « انا باطلب من هيئة التدريس في جامعة الاسكندرية وفي جميع الجامعات ان تخرج من صفوفها كل من يتعاون مع هذه الشراذم ( يقصد الداعين من الاساتذة الى ممارسة الديمقراطية ) انتم كلكم ادرى مني ، كلكم تعرفوهم » (٣٥) . كانت هذه دعوة صريحة الى رجال الجامعات « للتخلص » من زملائهم من ذوي الفكر الحر والمستقل . بعد هذه الدعوة قامت الحكومة بعدة اجراءات منافية للدستور والقانون وحرمت الفكر الجامعي ، قامت « بحملات غير موضوعية ضد المنهج العلمي وضد العقلانية في العمل الجامعي تستتر تحت الفاظ يعيب الجامعيين ترديدها ، وتدخل سافر في الحريات الاكاديمية للاساتذة ومساءلتهم بطرق غير مشروعة عن ممارستهم الجامعية ، ومحاولة تحجيم ادائهم الجامعي والحيولة بين بعضهم وبين استكمال النصاب الدراسي الجامعي الذي يكفله القانون واللائحة تحت زعم حماية الطلاب من تأثير هؤلاء الاساتذة . ورقض تعيين أعضاء هيئة التدريس لمجرد اتمام

(٣٤) راجع وثائق هذه الندوة التي نشرتها دار وهدان للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٨ .

(٣٥) الاهرام المصرية ١٩٧٧/١/٣١ .



دراساتهم في دول بعينها ، وإيقاف الترقيات على أسس حزبية . ووقوع بعض المسؤولين في الجامعات المنتمين للحزب الحاكم في خلط متعمد بين الواجب الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وبين حقوق الانتماء السياسي لكل منهم ، ومحاولة التخلص من أعضاء هيئة التدريس لخلاف في الرأي بينهم وبين اتجاهات يطرحها الحزب الحاكم ، ولجوئهم الى التشهير بالزملاء على صفحات الجرائد أو بكتابة التقارير السرية « (٣٦) . ومن جهة أخرى « تشن إدارة الجامعة وأجهزة الحزب الحاكم هجمة تترية ضد الحياة الجامعية في المجال الطلابي . فتحاصر وسائل التعبير الطلابية سواء كانت صحف حائط أو مجلات أو نشرات أو اجتماعات . وهكذا يلاحظ اختفاء الصحف الطلابية عامة أو ترك صحف إحدى الجماعات أو الأسر التي ترضى عنها السلطة السياسية والإدارة الجامعية ، وتعمل الإدارة بداب على قهر التطلعات الديمقراطية بتمزيق مجلات الحائط وتحريض بعض موظفي الإدارة للاعتداء على الطلاب الذين يعبرون عن ممارسة حقهم في التعبير عن الرأي عن طريق مجلات الحائط . . وتسعى الإدارة الجامعية والحزب الحاكم الى احتواء الاتحادات الطلابية والسيطرة عليها وشق صفوف الحركة الطلابية وتفريقها من مضمونها الديمقراطي . . وتحول الإدارة الجامعية الى مصدر ارهاب باستخدام لجان التأديب ضد الطلاب لصرفهم عن ممارسة حقوقهم الديمقراطية « (٣٦) .

وكانت النتائج الفورية لذلك هي هجرة الصف الاول والثاني من الاساتذة الى الخارج ، وسيطرة الجماعات الدينية المتطرفة على العمل السياسي الجامعي .

## ٧ - ممنوع التنظيم

في موازاة تحويل « الفكر » الى مونولوج وقعت مفارقة تبدو طبيعية الى حد بعيد ، اذ في وقت واحد مع التيسير على رأس المال الخاص ورؤوس الاموال العربية والاجنبية عام ١٩٧٤ وكذلك بعد انجاز الاتفاق الثاني لفصل القوات في سيناء عام ١٩٧٥ ان يتراجع النظام الجديد عما سبق ان اقره عدة مرات بدءا من الدستور وبرنامج العمل الوطني لعام ١٩٧١ وانتهاء بورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي قدمها رئيس الجمهورية عام ١٩٧٤ . كان المبدأ الدستوري والقانوني والسياسي للنظام هو الابقاء على صيغة « الاتحاد الاشتراكي » ثم اُضيف اليه في قانون الوحدة الوطنية عام ١٩٧٢ عبارة « التنظيم السياسي الوحيد » . وفجأة بدأ التفكير في تفكيك الاتحاد الاشتراكي الى « منابر » وظلت المناقشات هادئة حول هذه الفكرة الرئاسية طيلة عام ١٩٧٥ . وفي ١٦ مارس ، آذار ١٩٧٦ اقر البرلمان صيغة « المنابر

---

(٣٦ و ٣٧) من نشرة « الديمقراطية والحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية » - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - لجنة العمل الجماهيري - مكتب الادباء والفنانين - القاهرة ١٩٧٧/١٢/٢٤

الثلاثة » - أحدها لما سمي يسارا والثاني لما سمي وسطا والثالث لما سمي يمينا - في إطار الاتحاد الاشتراكي . وفي ١١ نوفمبر ، تشرين الثاني « اقترح » رئيس الجمهورية على مجلس الشعب تحويل المنابر الى احزاب .

كيف يمكن ان يكون « الفكر » مونولوغا . او ان يكون التفكير ممنوعا بصوت عال ، وان يكون التنظيم السياسي المستقل مسموحا به ؟ اليس الحزب « تنظيميا لفكر » ؟ هكذا غطت تساؤلات المصريين على تجربة المنابر فلاحزاب بظلال عريضة من الشك ، حتى ان غالبيتهم استقبلتها على أساس انها « مناورة » او مؤامرة محبوكة الصنع شارك فيها النظام والمعارضة ، خاصة وانها اقبلت من « فوق » اي بقرار رئاسي . ولكن الحقيقة هي ان هذه الشكوك تظلم المصريين في جانب منها ، اذ ان الشارع الشعبي لم يتوقف قط عن التنظيمات السرية المحدودة طيلة العهدين الناصري والساداتي ، كما انه لم يكف عن الابداعات التنظيمية الديموقراطية العلنية في السنوات الثماني الاخيرة ، بالإضافة الى تراثه الحزبي العريق . ومن ثم فالحزبية كمبدأ لم تكن قط قرارا من أعلى . ولكن هذه الشكوك نفسها تنصف المصريين في جانب آخر هو انه كيف يتأني لنظام يرفض « الراي الآخر » ان يسمح لهذا الراي الآخر ان يكون « منظما » في معارضة شرعية ؟

وقد شهدت الممارسة طيلة عامين بصوابية الحدس لدى الشعب المصري ، اذ برهن النظام يوميا خلال هذه الفترة على انه اراد فعلا ان يرتدي قناعا ليبراليا يخدع به الراي العام الخارجي ( الذي لم يقبل البرتغال واسبانيا الا بعد سقوط آخر قلاع الفاشية القديمة ) وينفس به تدمرات الداخل . وليستخدم بعدئذ سياط القهر في جلد اية تنظيمات اخرى مستقلة عن هذه « الشرعية » باسم قانون الاحزاب نفسه . ولكن « ارادة » النظام شيء والتطورات الموضوعية شيء آخر ، فقد اخذ المصريون التجربة جدا في جد ، حتى انهم وضعوا النظام في مأزق الاختيار الصعب بين الغاء التجربة وعلان افلاسه الديموقراطي او افلاتها من بين يديه فتأخذ طريقها الى النضج والصراع الحي .

وكان الرئيس السادات قد اعلن في اول مايو ، ايار ١٩٧٦ ان ما يسمى بمواثيق الثورة ( كالميثاق الوطني عام ١٩٦٢ وبيان ٣٠ مارس آذار ١٩٦٨ ) انما كانت امتصاصا مؤقتا لفضب الجماهير وليست لها صفة الثبات او الديمومة ، ومن ثم فقد قرر انها « خلاص بقت قديمة » وغير صالحة للاستعمال . وكان ذلك صحيحا الى ابعد الحدود ، بالمعنى الذي اراده الانقلاب لعودة الاحزاب . ان تلك المواثيق كانت « عقدا اجتماعيا » - سواء نفذ او لم ينفذ - بين الثورة الناصرية الناقصة والشعب . وقد تأخر الفاؤها في واقع الامر خمس سنوات .

وسوف نلاحظ من السياق ان مجموعة القوانين التي صدرت بدءا من عام ٧٢ ( قانون الوحدة الوطنية ) وانتهاء باستفتاء ١٩٧٨ لتصفية المظهر الليبرالي ،



تشكل في منا بينها دستورا كاملا مضادا في كثير من الامور لدستور ١٩٧١ الذي وضعه الانقلاب نفسه في ظل مواضع تكتيكية عابرة تقصد « الاحتواء » للطراف الناصرية والماركسية ، فلما حدثت المواجهة المستمرة من أسفل حتى بلغت أوجها في الثورة المعلقة او يناير المستمر ، فقد كان من المحتم **الاعلان التدرجي** بالتخلي عن الدستور الاول وبرنامج العمل الوطني الذي قدمه السادات نفسه وبيان ١٠ حزيران ، يونيو ٧١ أيضا ، فضلا عن موثيق الثورة الناصرية السابقة .

### كيف تم ذلك ؟

اولا ، باجراء استفتاءين شهيرين ، احدهما في ١٠/٢/١٩٧٧ والثاني في ٢١/٥/١٩٧٨ ، الاول سمي « قانون حماية الامن والمواطنين » والآخر « قانون السلام الاجتماعي » وقد وصفه الرئيس السادات بأنه « ثورة ثانية » بعد ثورته قى ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ . والحق انه كذلك باعتباره تكريسا قانونيا لانقلاب الثورة المضادة في ذلك التاريخ .

كان الاستفتاء الاول صدى مباشرا لانتفاضة الجماهير العفوية في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ وقبل عشرة اشهر من زيارة القدس المحتلة . وقد نصت مادته الاولى على تكوين الاحزاب الثلاثة وفقا لقانون خاص يصدر بها ، وقد صدر بالفعل حيث يشترط موافقة عشرين نائبا على تكوين أي حزب جديد ، كما يشترط ارتباط أي حزب بما سمي الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والشرعية . أما المواد السادسة والسابعة والثامنة فقد كانت الهدف المباشر من وضع القانون الجديد ، اذ نصت المادة ٦ على « الاشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك في تجمهر يؤدي الى اثاره الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لعمالها او منع الهيئات الحكومية او مؤسسات القطاع العام او الخاص او معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة او التهديد باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين » . وقالت المادة ٧ « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين في ذلك او مبتغين تحقيق عرض مشترك اذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومي » . وقالت المادة ٨ « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك في تجمهر أو اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر » . وجاءت المادة ٩ لتقول « يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام » . وكان ذلك انقلابا دستوريا من الزاويتين : تكوين الاحزاب والغاء الحريات الاساسية للشعب المصري التي اهدرها القانون الجديد بمواد منقولة حرفيا عن القانون البرتغالي في عهد سالازار ، والقانون الاسباني في عهد فرانكو . وكان التناقض فادحا وقاضحا ، بين تعدد الاحزاب ومنع التظاهر أو الاضراب أو الاعتصام ، حيث يصبح ممنوعا تلقائيا على أي حزب أن يدعو اعضاءه الى أي من هذه الممارسات الديمقراطية .

ورغم الخد الاقصى من العقوبة وقد بلغ السجن المؤبد ، فقد تحرك المصريون - فور صدور القانون - وهم انفسهم الذين « اتهموا » بقول « نعم » للاستفتاء ( بنسبة ٩٩ في المائة ) . . تحركوا ضد القانون ، فسارت مظاهرة طلابية سلمية من جامعة القاهرة الى مجلس الشعب ولم تعبأ بالاشغال الشاقة المؤبدة . وابرق كمال الدين حسين نائب محافظة بنها والعضو السابق بمجلس قيادة الثورة ، الى رئيس الجمهورية يحذره من ان الاستفتاء غير دستوري . ودار حوار عنيف بين الرئيس وممثلي الاتحادات الطلابية الرسمية اول فبراير ، شباط ١٩٧٧ . وقد بلغ الامر باحد الطلاب الناصريين ان راح يشرح لرئيس الجمهورية مبادئ الناصرية فسي مختلف المجالات وكيف ان ما يجري الآن هو النقيض المباشر لهذه المبادئ فسي السياستين الداخلية والخارجية . وقد نشرت الصحف مقتطفات من الحوار المثير والذي كان قد بث تلفزيونيا على الهواء مباشرة ( يمكن مراجعته فسي « الاهرام » ١٩٧٧/٢/٢ ونشرة « اوراق ديموقراطية » عدد ٨ و ٩ فبراير ومارس ١٩٧٧ وهي نشرة غير دورية تصدر خارج مصر ) .

كذلك اصدر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اول « برنامج » سياسي شامل ( طبع في مصر وكذلك في بيروت عن دار ابن خلدون في ١٦٥ صفحة مبين القطع الصغير ) يعالج مختلف القضايا والمشكلات الرئيسية التي تعاني منها البلاد في صيغة استقطبت حول التجمع تنظيميا وفكريا ما يشبه « نواة » الجبهة الوطنية الديموقراطية ، من الماركسيين والناصرين والديموقراطيين المستقلين ورجال الدين المستنيرين . وقد بلغ هذا الاستقطاب حدا بلغ بالسلطة وحزبها الحاكم حد الحرب العلنية ضد كل من ينتمي الى هذا الحزب الشرعي ، وذلك بنقل المنتسبين اليه سواء كانوا موظفين او عمالا الى بقاع نائية كما كان يفعل الحكم الملكي لمعارضيه ، وبالقبض غير المأذون من النيابة او المحكمة ، وبالتهديدات المباشرة بالفصل من العمل او الجامعة . وراحت جريدة « الاخبار » طيلة الشهر الثاني من عام ١٩٧٧ تنشر قوائم عن الذين « استقالوا » من الحزب . وكان تقدير الحكومة اول الامر لاعضائه انهم لا يتجاوزون عدة مئات فاذا بالقوائم تستنفذ المئات المذكورة دون ان يكون قد خرج عمليا من الحزب تحت الضغط والارهاب اكثر من ١٥٠ في المائة .

ولان الشعب المصري في مجموعه قد اخذ الممارسة الديموقراطية جدا ، فقد كانت فئات من البرجوازية المصرية بحاجة الى التعبير عن نفسها بعيدا عن الحزب الحاكم الذي ظل قيادة بلا قاعدة منذ ولد ، فكان اعضاؤه يمثلون انفسهم فسي التشريع والتنفيذ . وهكذا حدث في الثالث والعشرين من آب ، اغسطس ١٩٧٧ وفي الاحتفال بذكرى وفاة الزعيمين الراحلين سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩ ومصطفى النحاس خليفته ان خطب فؤاد سراج الدين « باشا » - امين عام حزب الوفد القديم - لمدة ثلاث ساعات فاجأ اكثرية الحاضرين في نهايتها بان « الوفد » يستعد للعودة الى الحياة السياسية بعد السماح بتعدد الاحزاب ، وانسه يصدد صياغة



برنامج واتخاذ الاجراءات القانونية والدستورية لتشكيله .

وكان واضحا ان فؤاد سراج الدين قد استثنى الرئيس السادات وحده من الهجوم المباشر دون ان يخفي سخطه على النظام ورموزه الأخرى ( وخاصة ممدوح سالم الذي كان يعمل ضابطا في الشرطة حين كان سراج الدين وزيرا للداخلية ) . وكان واضحا أيضا تركيزه على مسألة الديمقراطية كما كانت في العهد الليبرالي الملكي . وكان واضحا أخيرا تأييد الكنيسة له بارسال مندوبين عنها لحضور الحفل . اما الحضور الذين بلغوا ثلاثة آلاف نسمة داخل نقابة المحامين وحدها - وقد أقيم فيها الحفل - وضعف العدد حولها ، وقد استمع الى الخطاب المشير بمكبرات الصوت ، فلم يكن يمثل فقط الرصيد التاريخي للوفد ، بل أيضا الرصيد الجديد من فئات المثقفين الذين عانوا من القهر ، وشرائح البرجوازية التي عانت من الانفراد العائلي بالسلطة . كان « الوفد الجديد » يمينا أصيلا في المجتمع ، لا يمينا عابرا او طارئا ، لم يكن مجرد ذكرى بل تعبير عن قوى حقيقية في علاقات الانتاج الاجتماعي . وفور اعلان تشكيله انضمت اليه عشرات الالوف من المواطنين في العاصمة والمحافظات والاقاليم ، وأصبح مؤكدا انه في أية انتخابات قادمة لن يكون نسخة أخرى من حزب « الاحرار الاشتراكيين » الذي شكله الضابط السابق مصطفى كامل مراد ليصبح يمينا رسميا وقد عينه الرئيس السادات حينذاك زميلا للمعارضة في البرلمان وأصدر صحيفة « الاحرار » . واتضح ان اول نقطة في برنامج الوفد السياسي هي تحويل الحكم من النظام الرئاسي الى النظام البرلماني بتحديد صلاحيات الرئيس ، والغاء مختلف القوانين المعادية للحريات الديمقراطية ، والاجراءات الاستثنائية ، مع التوسع - طبعا - في قوانين الاستثمار الرأسمالي ودعم القطاع الخاص والغاء ما تبقى من قيود على حركة رأس المال الفردي ، والمزيد من الانفتاح الاقتصادي على الغرب .

كان حزب الوسط الحاكم قد أصبح في مازق حقيقي ، لكونه حوصر منس الجبهتين : تجريدة « الاهالي » التي يصدرها التجمع اليساري تحولت الى حزب متنقل للطبقات الشعبية والمثقفين الراديكاليين ، وحزب الوفد أصبح التعبير الأكثر أصالة عن اليمين المصري شبه الليبرالي حتى ان بعض أعضاء الحزب الحاكم استقالوا منه وانضموا الى عضوية حزب الوفد . هكذا حوصرت « ادعاءات » السلطة حول الديمقراطية والاشتراكية معا .

وفي هذا المناخ استفتى الشعب المصري قهرا ، بعد ان تمكن التجمع اليساري - الى جانب جماهيره الداخلية بانارته القضايا الأكثر قربا من هموم الشعب الكادح وفضائح الرأسمالية العائلية الحاكمة والانحرافات المخزية عن أبسط حقوق الانسان - من ان يستقطب الرأي العالمي الراديكالي في الغرب قبل الشرق ونسي الوطن العربي من المشرق الى المغرب . كذلك تمكن الوفد من اجتذاب القوى

الليبرالية في الغرب والقوى المحافظة العربية فتلقى من الجهتين دعما لا يقل عن تأييد البرجوازية المصرية .

هنا صدر الاستفتاء الثاني في بداية الاسبوع الاخير من الشهر الخامس عام ١٩٧٨ والذي استهدف اليسار واليمين على السواء .

في مادته الثانية أكد انه « لا يجوز تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة في الدولة او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير في الرأي العام ومناصب الاعضاء المعيّنين في مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحفية لكل من يثبت في التحقيق الذي يجريه المدعي العام الاشتراكي انه يدعو او يشترك في الدعوة الى مذاهب تنطوي على اخطار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها » . وتضيف المادة الثالثة الى هذا التحريم « عضوية مجالس ادارات النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والمجالس المحلية والجمعيات التعاونية » . وكانت المادتان بذلك تصدر اولاً ، حرية الناخب الذي يصل بممثله الى مجلس الادارة ، كما تصدر المبادرة الفردية الرأسمالية ذاتها في تشكيل مجالس ادارتها حسب مصالحها الاقتصادية ، كما تصدر مبدأ حرية العقيدة لا بمعنى انتفاء المساواة بين الايمان والاحاد بل بين المؤمنين انفسهم . حتى ان احدى المحاكم اصدرت عقب صدور القانون حكماً لمسيحي مصري يجيز له الزواج من اثنتين في وقت واحد الامر الذي ترفضه الكنيسة وتبيحه الشريعة الاسلامية . ولكن المادتين استهدفتا « اليسار » اساساً في ظل التضليل الاعلامي الواسع والذي يساوي في اذهان المواطنين « المؤمنين » بين اليساري والملاحد .

اما بقية المواد ، فقد ألغت الحقوق السياسية لكل من شارك في احزاب ما قبل الثورة باستثناء الحزب الوطني ومصر الفتاة ، وكلاهما يميني ، غير ان الاول يميل الى العنصرية الدينية ، والآخر داعب الفاشية العنصرية . والمقصود اذن هو حزب الوفد الجديد . كذلك الامر بالنسبة « لاي مواطن » كما جاء في منطوق المادة السادسة حرفياً « اذا اتى افعالا تعرض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر » . وهو امر يترك تقديره ايضا للمدعي العام الاشتراكي الذي تجاوزت سلطاته بهذا القانون صلاحيات القضاء المصري تجاوزاً كلياً . ووصل القانون الى تهديد « اي حزب » و « اي صحفي » بالحرمان كذلك من الحقوق السياسية اذا قرر المدعي العام المذكور - وليس الناخبين او نقابة الصحفيين - اتهامه بالاتهام نفسه .

في هذا الوقت تماماً نشرت الاهرام في عدد واحد هو اليوم التالي مباشرة للاستفتاء ( ١٩٧٨/٥/٢٢ ) في صفحة ١٠ الخاصة بالحوادث اليومية العمودان الاول والثاني أعلى الصفحة ) ان شاباً خلق طفلاً عمره خمس سنوات لانه صدمه عفواً



بالكرة التي يلعب بها فجذبه الى المسكن وارتكب جريمته ، وان رجال المباحث في الاسكندرية ضبطوا موزعين للبريد يلقيان بالخطابات في الطريق العام دون تسليمها ، وان شقيقين لقييا مصرعهما في « أسبوط » لخلاف عائلي حول قطعة أرض . ولكن صلاح جاهين رسام الكارتكاتير للصحيفة ذاتها كان له رأي آخر اذ رسم مذيعة برنامج « ما يطلبه المستمعون » وهي تعاق بخفة دم « غريبة . . كسل الجوابات النهاردة طالبة اغنية نعم يا حبيبي نعم » تقصد الاستفتاء لا الاغنية . على أن صحيفة الديلي ميرور البريطانية المحافظة كتبت في ١٩٧٨/٦/١ تقول « ان الرئيس المصري انور السادات يتصرف كأي دكتاتور يريد ان يعاقب أي ناقد لسياسته ، وكأي متسلط يحاول اتهام معارضيه بأنهم اعداء للامة » . أما جريدة « الاهالي » المصرية التي توالى منعها من الصدور فقد تحايلت على ذلك بأن أصدرت عددا وثائقيا في ١٩٧٨/٥/٣ خلا من أية مقالات او اخبار او تعليقات او رسوم كاريكاتيرية ، بل نشرت فقط النص الكامل لبرنامج حزب التجمع المسموح أصلا بنشره .

غير ان الشعب المصري لم يصمت ، فاذا كان الطلاب ( اتحاداتهم الشرعية ذاتها ) قد واجهوا الرئيس مباشرة ضد الاستفتاء السابق ، فقد واجهه هذه المرة اساتذة الجامعات انفسهم ، اذ بادرت جامعة الاسكندرية بالابراق الى الرئيس قبل الاستفتاء بتأجيل النظر فيه وعارضته بعد انجازه . حينئذ عقد رئيس الجمهورية لقاء مع أعضاء هيئة التدريس سمع فيه الدكتور محمد زكي ع شماوي نائب رئيس الجامعة يقول « التاجر الذي يخزن اكياس السكر والطحين والشاي لبيعها بأسعار مضاعفة لا يعرف الحرية » وكان رئيس الجامعة قبله قال ان السلطة المرتجاة هي التي « لا تسعى للتسلط » كذلك قال الدكتور عبد المنعم خربوش رئيس نادي هيئة التدريس « اننا نناشدكم يا سيادة الرئيس ان تثبتوا اقوالكم ( حصول الديمقراطية يقصد ) عمليا » وأشار الدكتور عاطف غيث نائبه الى « انحراف هذه القوانين في التطبيق » . وقد اذاع التلفزيون المصري وقائع الجلسة على الهواء ، كما نشرت الصحف في اليوم التالي ( ١٩٧٨/٥/٢٩ ) مقتطفات واسعة منها . واتضح من التجاوب الجماهيري الكاسح مع كلام اساتذة الجامعات ان الشعب الذي استفتي غير الشعب المصري .

ثانيا ، اتخذت السلطة بطلب من أعضاء الحزب الحاكم موحى به مباشرة من رئاسة الجمهورية عدة اجراءات ضد النواب هي الاولى من نوعها اذ وصلت حد الفصل من عضوية البرلمان ومنع العضو المفصول من اعادة ترشيح نفسه ، برغم ان « مجلس الدولة » قد اعطى النائب المعزول هذا الحق . وكان في مصر الملكية « قانون العيب في الذات الملكية » اذن « شخصية الجالس على العرش مصنونة لا تمس » بموجب الدستور . وحدث مرة واحدة في عهد الملك فؤاد ( سنة ١٩٣٠ ) ان اوقف عباس محمود العقاد بتهمة العيب في الذات الملكية حين صرخ في مجلس الشيوخ ان اكبر رأس في الدولة تتحطم اذا مست الدستور . وفي عهد الملك فاروق

ايضا كان احمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي ( مصر الفتاة سابقا ) في طليعة من اتهموا بالعيب في الدات الملكية ، غير انه لم يكن نائبا في البرلمان . على اية حال فان مصر الملكية والناصرية ايضا لم تعرف - ومعها برلمانات العالم المتحضر - استخداما لنص يجيز فصل النائب من عضوية المجلس النيابي ، لمجرد هجومه على الحكومة او مساسه برئيس الجمهورية . والنظام الجمهوري كما نعلم تقيض النظام الملكي في قضية « الدات التي لا تمس » . ولكن الرئيس السادات اخترع ما يسمى « قانون العيب » وطلب من مجلس الشعب التشريع له . وكان الظن منصرفا الى انه يقصد « اخلاق القرية » التي طالما تحمس لها . الا انه ثبت بعدئذ انسه يقصد « العيب في الدات الرئاسية » . هكذا تقول الوقائع :

● اولها ان كمال الدين حسين النائب الذي ابرق له محتجا على الاستفتاء الاول المضاد للديموقراطية عام ١٩٧٧ قد عزل من البرلمان في ١٤/٢/١٩٧٧ رغم ان بعض الصحف قد نشرت نص برقيته في طبعاتها الاولى ثم عادت فحذفتها . وقد تم ذلك بموجب طلب تقدم به ٢٥٢ عضوا من الحزب الحاكم لاسقاط العضوية عن النائب ، نظر فيه المجلس النيابي واخذ قراره باجماع نواب الحزب الحاكم ايضا ومعارضة المستقلين واليساريين ( ١٨ عضوا ) رغم الميول الاخوانية عند كمال الدين حسين . ولما تقدم النائب باعتراض لمجلس الدولة حكم له قاضي القضاة باحقية في اعادة ترشيح نفسه . ولكن السلطة تمكنت من سحب هذا الحق ، وترشيح غيره . وصادرت على الناخبين رأيهم .

● ثاني الوقائع خاصة بالنائب الوفدي الشيخ عاشور نصر نائب حي شعبي ( كرموز ) في الاسكندرية ، قانه - احتجاجا على مماطلة رئيس المجلس ( سيد مرعي ) في مناقشة استجوابات وطلبات احاطة عديدة تقدم بها الى الحكومة ولم يتوفر له فرصة الدفاع عنها ( اي عن طلبات ناخبيه الخاصة بضرورات الحياة ) انتهر فرصة وجود رئيس الجمهورية في البرلمان وهتف « يسقط الرئيس السادات » حتى ينتبه اليه . وقد انتبه الجميع فعلا ، وتكررت مأساة كمال الدين حسين ، اذ اسقط البرلمان عضوية النائب بأغلبية ٢٧٩ صوتا بتاريخ ٢٨/٣/٧٨ . وكما كانت تهمة نائب بنها العيب في ذات رئيس الجمهورية كذلك كانت تهمة نائب كرموز . ولكن التكرار كشف عدة أمور : اهمها تواطؤ رئيس مجلس الشعب ( صهر الرئيس واكبر اغنياء الريف المصري ) مع الحكومة ، بتأجيل الاستجوابات المقدمة اليها حتى لا تفتح مناقشات حول الموضوعات الحيوية . والامر الثاني ان هذه الاستجوابات مقدمة لمصلحة فئات شعبية واسعة .

● ثالث الوقائع خاص بالنائب ابو العز الحريري الذي قبض عليه في دائرته الشعبية ( الجمرك ) بالاسكندرية ايضا لمجرد لقائه خطاب جماهيري في الناخبين لهذه الدائرة التي خلت عام ١٩٧٨ ايضا . في هذه المرة لم يكن هناك « عيب » في



ذات الرئيس ، لا بالبرق ولا بالهتاف ، وانما كان هناك عقاب لحزب التجمع اليساري على جماهيره التي تتعاضم ، وقد جرى نفس الشيء لعبد الفتاح حسن النائب الوفدي عن بسيون - محافظة الغربية في ٢٦ يونيو - حزيران ١٩٧٨ .

● رابع الوقائع خاصة بالنائب الناصري كمال احمد الذي قاطع الرئيس اثناء القاء خطابه في البرلمان ( ١٩٧٨/٩/٣٠ ) على اثر عودته من واشنطن بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد . . فقد توقف الرئيس بعد المقاطعة للمرة الثالثة وطلب من النواب « ارموه . . ارموه . . ارموه بره » . وعلى الاثر قام نواب حزب الوسط بحمل زميلهم الى الخارج وسط الضرب واللكم والصفع . وفي اليوم التالي تكررت المأساة الدستورية للمرة الرابعة خلال عام ، بأن طلب الاعضاء عزل زميلهم ، ورغم المعارضة فقد نالوا ما طلبوا وما تمنى به عليهم الرئيس .

وفي السابع والعشرين من نيسان ، ابريل ١٩٧٨ كانت قد نوقشت اللائحة الجديدة لمجلس الشعب ، بناء على طلب الرئيس ، تنفيذاً لقانون العيب وامتنحالا لما طالب به سيادته جميع الهيئات ان « تظهر صفوفها بنفسها » اي حتى لا تصطدم مع القضاء والدستور والقانون . ولكن اللائحة بحد ذاتها كانت عدوانا على القضاء والدستور والقانون ، اذ تضمنت ثمانى حالات تسقط فيها عضوية النائب او توقف مؤقتا في مقدمتها « اهانة رئيس الجمهورية او تهديده لحمله على أداء عمل او الامتناع عن عمل من خصائصه قانونا » .

ثالثا ، على اثر هذه الاجراءات قام المدعي العام الاشتراكي باعداد كشف المعزولين سياسيا وفقا لقوانين الاستفتاء الاخير ومن بينهم زعيم الوفد الجديد ، والمصادرة الدائمة لجريدة « الاهالي » لسان حزب التجمع اليساري . . فما كان من حزب الوفد الا ان اجتمع بكامل هيئته التأسيسية ( ٣٥٠ عضواً ) في منزل فؤاد سراج الدين وقرر في خطوة بلا نظير في تاريخ الحزب القديم « حل الحزب الجديد احتجاجا على مواقف النظام من الديمقراطية » . وقد كان الموقف ، اعلانا رومانتيكيا حزينا عن النهاية الاسيفة التي لقيتها الشرائح الليبرالية من البرجوازية المصرية ، كما لو كان بيانا بالهزيمة في ظل الثورة المضادة . وما كان من حزب التجمع اليساري الا ان اعلان « تجميد نشاطه » دون ان يقدم على حل الحزب عمليا ، تاركا هذه المسؤولية على عاتق النظام نفسه .

وقد تبلبل الرأي العام في مصر وخارجها ببلبلة شديدة على اثر الموقفين المفاجئين . وكان على النظام ان يسعد بخلا الساحة امامه للعمل السياسي المنفرد ، وكان على بعض قنائه ان تقلق من الفشل المروع الذي لقيه حزب الوسط الحاكم الذي كان قد سمي « بحزب مصر العربي الاشتراكي » ثم اختصر تدريجيا الى « حزب مصر » . كان الحزب قد اعلن فشله عدة مرات ، سواء كان الاعلان دأما

في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ او سلميسا في التفاف الجماهير الساحق ، حول الوفد والتجمع اليساري والمتطرفين الدينيين . كانت الاغلبية البرلمانية مفروضة بقوة الشرطة ، تمثل التحالف الكمبرادوري الحاكم وعدة دون قاعدة اجتماعية واسعة .

وفي خطوة دراماتيكية اثارت الدهشة اعلان الرئيس السادات في ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٧٨ انه « سيملا الفراغ السياسي بنفسه » وانه قرر النزول شخصيا الى الشارع السياسي ، وذلك بتكوين حزب جديد دعاه « الحزب الوطني الديموقراطي » . ولان نواب حزب الوسط الحاكم ( الذي يرأسه ممدوح سالم ) هو حزب السلطة ايا كان الحاكم ، فقد راح اعضاؤه يطلبون الانضمام فورا الى حزب الرئيس . حتى ان الكاتب اليميني مصطفى امين علق على ذلك في « الاخبار » بأنه لا يجوز للنواب الذين انتخبهم الشعب — كما نفترض — على أساس مبادئ حزب معين ان يركضوا وراء حزب الرئيس دون ان يقرأوا — فضلا عن ان يقتنعوا — ببرنامجه الذي لم يعلن بعد . وكانت النتيجة هي اقضاء مصطفى امين وابعاده عن الكتابة السياسية وكان المفزى هو ان الرئيس لا يمانع في انضمام النواب الى حزبه الجديد ، حتى تكون هناك « اقلية برلمانية جاهزة » من قبل اجراء اية انتخابات جديدة .

وفي خطوة لا شبيه لها قرر حزب « مصر » الحاكم الانضمام جماعيا الى الحزب الجديد . . . او الحزب « الوحيد » ، حيث تراجع الوفد عن الساحة ، وحيث أصبح اليسار مرادفا للالحاد . وحيث تعود مصر الى اسلوب الدمج الشامل للسلطات في الحكم ، رغم الغاء الاتحاد الاشتراكي والتعدد الدستوري للحزب . فرئيس الجمهورية الذي وعد اكثر من مرة بأنه لن يعود الى ترشيح نفسه للرئاسة وعاد ، يريد اختراق الحاجز الدستوري الذي يمنع الوصول للمسؤولية الاولى في الحكم للمرة الثالثة . وقد أصبح ذلك الآن ممكنا . وكان الرئيس في اعلانه عن الحزب قد هنا « الوفد » بحل نفسه وتمنى على التجمع ان يحدو حذوه . ومعنى ذلك فانه قد هيا المناخ السياسي لاستقبال اول حكم في تاريخ البلاد ، يصبح فيه الحاكم هو الرئيس ( الذي لا تمس ذاته ) وهو ايضا زعيم الحزب الوحيد المسك بالسلطة ، وهو كذلك الحكم بين السلطات ، وهو اخيرا صاحب البرلمان .

ليس ذلك كله دكتاتورية ملكية او ناصرية ، بل هي سلبية اعرق التقاليد النازية في تاريخ العالم الحديث .

## ٨ - الثورة المضادة للديموقراطية

كانت الديموقراطية في العهد الناصري « عنصرا ناقصا » بالمعنى السياسي مما ترك آثاره السلبية على بقية المعاني الاقتصادية والاجتماعية ، الوطنية



والقومية . وكانت الديموقراطية في العهد الملكي الاستعماري ديكورا ليبراليا للمضمون الرأسمالي شبه الاقطاعي . اما في عصر الرئيس السادات فقد غابت الديموقراطية السياسية ومعها بقية الحريات الديموقراطية - الاقتصادية والاجتماعية ، الوطنية والقومية - غيابا شاملا ، فايبراليتها الاقتصادية لا تنعكس في ليبرالية سياسية ، لانها ليبرالية الكمبرادور وأغنياء الريف والجهاز البيروقراطي للدولة وليست ليبرالية الانتاج الاقتصادي الرأسمالي . كذلك اوتوقراطيتها ، فهي ليست مثالا دكتاتورية الفرد لمصلحة الوطن ككل او لمصلحة الطبقات غير المالكة ، بل هي اوتوقراطية « العائلة » التي تمثل الشريحة الأكثر تخلفا في المجتمع والأكثر تبعية للأجنبي . هكذا تجاوزت شكلا ومضمونا الاوتوقراطية الملكية والاوتوقراطية الناصرية معا ، بأن اخذت عنهما الانفراد بالسلطة دون الليبرالية الشكلية في النظام الملكي ودون التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والتحرر الوطني والوحدة القوية في النظام الناصري . واذا كانت الليبرالية الشكلية قد أسهمت في اسقاط النظام الملكي ، واذا كانت الاوتوقراطية المركزية قد أسهمت في اسقاط النظام الناصري ، فان الغياب المطلق للديموقراطية في عهد السادات يسحب من نظامه شرعية بقائه . . لان « الوطن » بأكمله في ظل هذا الغياب يصبح « مرهونا » على مختلف المستويات لارادة من خارج الحدود ، يعينها « ديموقراطية » العائلة الحاكمة ، الوكيله عن مصالح احتكاراتها ، وفي خبط مواز لهذه الديموقراطية العائلية يعينها تمرير هذه المصالح عبر قنوات « شرعية » لا تسدها بين الحين والآخر ممارسات ديموقراطية لاية فئة اجتماعية اخرى . وهكذا كان غياب الديموقراطية ، بمعناها العميق الشامل ، مساويا لغياب التنمية الوطنية اقتصاديا وغياب التحرر الوطني قوميا . وكانت تلك نقطة اللقاء الجذرية بين الكمبرادور المصري والكيان الصهيوني في الشرق الاوسط والولايات المتحدة الاميركية بدءا من اتفاقية سيناء الى اتفاقية كامب ديفيد . وهي الفترة التي تم فيها الغاء الليبرالية اللبنانية بالحرب الاهلية والاستقلال الوطني المصري بالسلم . انعكس هذا القهر الديموقراطي الشامل ، مصريا ، كما يلي :

● اقتصاديا ، زاد الاستهلاك الفردي والجماعي ، للمرة الاولى في تاريخ مصر الحديث بنسبة ٢٥ في المائة ، وان ديون مصر بلغت ١٢ مليار دولار ( استدانته الحكومة المصرية في عام ٧٧ وحده خمسة آلاف و ٤٠٠ مليون دولار ) ( ٣٨ ) وبلغ العجز في ميزان المدفوعات مليار دولار . وقد عادت قرارات رفع الاسعار التي رفعت عام ١٩٧٧ على اثر الانتفاضة الجماهيرية في شكل « الضرائب غير المباشرة » التي زادت حتى نهاية ذلك العام بنسبة ١٦ في المائة كما زادت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة ٧٤ر٨ في المائة ومن السلع غير المعمرة بنسبة ١٨ في المائة

( ٣٨ ) ردنا على بيان الحكومة - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، مطبوعات « الاهالي » - خالد محيي الدين ونباري عبد الله وابو العز الحريري - القاهرة ١٩٧٨ ( ص ١٨ )

خلال الفترة ذاتها . وطبقا لبيانات هيئة الاستثمار فقد بلغ عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي ٦٥ مشروعا بينها ٤٢ مشروعا لمستحضرات التجميل والسياحة والباقي مصارف وشركات استثمار مالية . وفي الوقت الذي زادت فيه الضرائب غير المباشرة على المواطنين البسطاء حتى وصلت ٦٠ في المائة من اجمالي حصيلة الضرائب عمن الريف فان ضريبة الاملاك لا تمثل سوى ٤٥ في المائة . كما ثبت ان ٣٥ في المائة من مجموع الممولين يتهربون من الضرائب ، وان ضريبة الايراد العام لا تجلب سوى اقل من ٣ مليون جنيه مصري (٣٩) .

وقد نتج عن هذه المواضع الجديدة ان شرعت قطاعات لا يستهان بها من البرجوازية الوطنية تصفي أعمالها وتنضم الى قافلة الرأسمالية التجارية الربوية ، فخلال الفترة بين عامي ٧٥ و ١٩٧٨ . أغلقت ابواب ٤٤٣ شركة متوسطة راس المال وتضم الواحدة منها اقل من ٩٩ عاملا وكانت تنتج صناعات النسيج ومضارب الارز ومعامل الالبان والسكر . وفي الفترة نفسها أغلقت ابواب ٨٩٥ شركة صغيرة تضم اقل من ٤٩ عاملا متخصصة في المراحل النهائية للانتاج الاقل من المتوسط ، كصناعة الجلد والسكر وتعليب الاسماك واللحوم . وفي الفترة نفسها أيضا أغلقت ابواب ١٥٦٠ محل حربي بين الصناعة والتجارة الجزئية . ومعنى ذلك ان الانتاج الوطني - بعد حصار القطاع العام من داخله ومن خارجه - قد سلم نفسه تدريجيا لقطاعات الاستيراد والتصدير والمقاولات ، بحيث زادت السيولة النقدية ( أي التضخم ) بمعدل ٢٥ في المائة بين عامي ٧٥ و ١٩٧٦ وارتفع الرقم القياسي للأسعار في الفترة ذاتها بنسبة ١٦ في المائة في الريف و ٢٠ في المائة في الحضر (٤٠) ، ثم تضاعف الرقم مرة بالنسبة للريف ومرة ونصف بالنسبة للحضر في عام ١٩٧٨ . وبحيث شملت البطالة في مصر هذا العام نفسه اكثر من مليون مواطن . كل ذلك رغم ان العائد من قناة السويس والمصريين العاملين في الخارج والمساعدات العربية والاميركية بلغت في ادق الاحصاءات اربعة مليارات دولار . وفي المقابل انخفض مستوى التعليم والصحة (حيث ارتفعت اسعار الادوية وقل عدد المستشفيات) وازدادت اختناقات المواصلات والاسكان (٤١) . وأمسى الكلام عن « خطة تنمية » من ذكريات الماضي المستحيل ، وأصبح المثلث العائلي ( السادات - عثمان احمد عثمان - سيد مرعي ) رمز التحالف العضوي بين اغنياء الريف والرأسمالية الربوية والجهاز البيروقراطي في الانفراد بسلطة التبعية للاحتكارات الاجنبية . ولم تكن مصلحة

(٣٩) المصدر السابق ( ص ٤٧ )

(٤٠) المصدر السابق ( ص ٤٢ )

(٤١) تحولت مدينة المقابر في مصر الى مدينة سكنية يقطنها حسب آخر التقديرات نصف مليون نسمة ، ومتوسط سكان الغرفة الواحدة عشرة افراد .



هذه الاحتكاكات ضد الليبرالية السياسية وحدها ( وهي التسي ضربت هذه الليبرالية منذ هزيمة العرابيين عام ١٨٨٢ الى هزيمة الوفد عام ١٩٣٦ ) ولم تكن هذه المصلحة ضد التنمية الناصرية وحدها ، وهي التي طردت عبد الناصر من ٥٦ الى ٦٧ ، بل كانت ضد إستقلال مصر الوطني ووحدتها القومية - سواء كانت تحكمها الليبرالية الاقتصادية او المركزية البيروقراطية - وبالتالي فقد كان هدفها الرئيسي من الثورة المضادة في مصر هو اسقاط الديموقراطية من جذورها الليبرالية والشعبية على السواء ، للعبور بقوى الانقلاب الساداتي ، الى الصلح المنفرد مع اسرائيل تحقيقا للهدف الاستراتيجي : النفط العربي والسوق الافريقية والامن المضاد للسوفييات في الشرق الاوسط . انها دكتاتورية العبور الى التوحيد مع القوى الاقليمية ( اسرائيل ) الرئيسية بين قوى الثورة المضادة للعرب .

● اجتماعيا ، تضاعفت جرائم الخطف والاغتصاب والسرقة والاحتياط سبعة اضعاف ونصف خلال عام واحد ( ١٩٧٧ ) عما كانت عليه قبل عامين فقط ( ١٩٧٥ ) . وتجددت الحرائق المتفرقة من حريق « اخبار اليوم » عام ١٩٧٧ ، الى حريق « الصالون الاخضر » ( من ارقى محلات الثياب الجاهزة في شارع سليمان باشا وسط القاهرة ) بحيث وصلت في العام نفسه الى ٥٥ حريقا كبيرا عجزت في معظمها سيارات الاطفاء لمحاظتي القاهرة والجيزة عن محاصرة النيران ، الا بعد ساعات بلغت احيانا ١٢ ساعة . وانفجرت مجاري العاصمة حتى سدت الطرقات وارتفع منسوب المياه القدرة مترا كاملا في بعض المواقع ، الامر الذي تعطلت معه أجهزة السلكي واللاسلكي ، وانقطعت الكهرباء ، وتلوثت مياه الشرب ، وتدهورت المواصلات حتى أصبح سقوط اوتوبيس بركابه في النيل خبرا لا يصدم الناس . وتجددت الفتنة الطائفية فامتدت من محافظة المنيا الى احدى مدنها وتدمى

سمالوط ، حين قتل كاهن برصاص احدى خلايا « جماعة التكفير والهجرة » . ويسكن سمالوط ٩٠ في المائة من المسيحيين و ١٠ في المائة من المسلمين . ولكن قرية تجاورها تنعكس فيها النسبة تماما ، اعتنق احد ابنائها الدين الاسلامي ، فاحتفلت به الجماعة الاسلامية المتطرفة بأن لفت به انحاء القرية وسط الصباح والتهاتف والتكبير . ثم حاولت أن تستمر مظاهرتها في الطريق الى سمالوط . وهناك لم يسمح المسيحيون بمرورها مما دفع الاهلين الى التحاور بالسلاح فسقط سبعة عشر قتيلا والعديد من الجرحى . وفي اليوم التالي دخل بعضهم خلصة الى المدينة الصغيرة وقتلوا كاهن الكنيسة في منزله . قبل ذلك وبعده شاع حرق الكنائس والمساجد والخطف على الهوية الدينية من الطرفين واقامة الحواجز المسلحة على الطريقة اللبنانية . وكان من المثير ان عثرت قوى الامن في محافظة اسيوط وحدها على مخزنين متقابلين للسلاح الخفيف والمتوسط والثقيل ، احدهما لتاجر مسيحي والاخر لتاجر مسلم . في هذا الوقت نفسه كان تسريح افراد القوات المسلحة من الجيش النظامي يجري على قدم وساق . وكانت

الاسلحة لا تستورد من خارج الحدود فحسب ، بل تسرق من مخازن الجيش او تباع سرا ويبلغ عنها انها سرقت .

● ثقافيا ، تضاعفت هجرة الادمغة المصرية الى الخارج ، وانفرد « الصوت الواحد » بساحة الثقافة والاعلام ، وامسى الانتاج السينمائي والمسرحي والتلفزيوني للتصدير حسب مواصفات السوق الخارجية للنجوم والقصص والموضوعات ، وتغيرت برامج التربية والتعليم تغيرات كيفية تكاد تكون نقيضا للمفاهيم والقيم السابقة . . حيث اصبحت الاقليمية والشوفينية والعنصرية الدينية هي ثالوث التيار السائد على الثقافة الرسمية السائدة في مصر (٤٢) .

---

(٤٢) راجع الامثلة الحية لذلك كله في كتاب امير اسكندر « صراع اليمين واليسار في الثقافة المصرية » - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨ .



# الفصل الرابع

## دكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد

١ - « صهيينة » مصر

قبل ثمان واربعين ساعة من احتفال المصريين - والعرب عامة - بذكر مرور ربع قرن على ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ كان سلاح الجو المصري يقوم في حركة مفاجئة بشن غارات مكثفة داخل الحدود الليبية غرب الحد الفاصل من الصحراء . ولم تكن المفاجأة من حيث التوقيت وكثافة النيران ، ولا من حيث العمل العسكري ذاته . . . فقد نقل مراسل النيويورك تايمز في بيروت بعد بداية الاشتباك المسلح بأربعة أيام ( ١٩٧٧/٧/٢٥ ) ان ما حدث كان مقررا له ان يتم في شهر مايو ، ايار الماضي « ولكن الولايات المتحدة طلبت من السادات ارجاء بدء العمليات لوقت لاحق » (١) . وهكذا قام حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية بين التاسع والحادي عشر من تموز ، يوليو ١٩٧٧ برفقة رئيس اركان الجيش المصري بزيارة سريعة لكل من تشاد والسودان صرح على اثرها السفير التشادي في القاهرة بأن « المشكلة بين تشاد وليبيا قد اثيرت اثناء الزيارة » (٢) وبقدر ما كان الهدف العسكري واضحا من الزيارة اقبلت رحلة الرئيس المصري الى الصحراء الغربية يوم ١٢ تموز ، يوليو ١٩٧٧ - بعد ان تلقى تقرير نائبه - وكأنه يتفقد بنفسه مواقع القوات المعدة للهجوم على الحدود الليبية .

وقبل بدء العمليات العسكرية ( بيوم واحد ) ضد احد اعضاء الاتحاد العربي الثلاثي الذي لا يزال قائما رسميا - مصر وسوريا وليبيا - كان مناحم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي يلوح بمشروع جديد للسلام في الشرق الاوسط يبدأ بصلح منفرد مع مصر ، وكان وزير الخارجية الاسرائيلي موشى دايان يؤكد ان السلام المصري الاسرائيلي لن يصبح واقعا ملموسا الا حين تجدد مصر عدوا آخر ترى فيه «اسرائيل» عدوا ايضا . وزاد « ان الاستراتيجية الموحدة في الحرب والسلام لدول المنطقة ،

---

(١) من « مسيرة السادات من سالزبورغ حتى الكنيست » - توفيق طارق - مطبوعات التضامن - مكان النشر غير مثبت - ١٩٧٧ .

(٢) جريدة « الاهرام » ١٣/٧/١٩٧٧ .

هي التي تكفل سلاما حقيقيا بين هذه الدول ، فيصبح عدوها مشتركا ورخاؤها كذلك « كما نقلت عنه صحف العالم ، قبل ان تنطلق المدافع المصرية صوب الغرب بأربع وعشرين ساعة ،

ولقد قيل في تفسير حرب مصر الغربية الكثير مما هو سطحي ، كالأشارة الى المحاكمات المصرية لبعض الليبيين في قضايا المتفجرات التي أصابت دورة مياه مجمع ميدان التحرير وأحدى عربات قطار القاهرة - الاسكندرية ، وكالأشارة الى مضايقات تحدث للمواطنين المصريين المقيمين في ليبيا . كما كانت هناك تفسيرات عميقة كالقول ان المقصود من العمليات العسكرية المصرية هو تدمير السلاح السوفياتي الحديث والذي اتخذ مواقع استراتيجية على طول الحدود الغربية بين مصر وليبيا .

ولكنني اعتقد ان النظام المصري الراهن الذي بدأ حياته السياسية « بالاتحاد » المصري السوري الليبي ، حتى ان أزمته مع علي صبري والآخرين قد بدأت شكلا بسبب هذا الاتحاد ، قد وصل تدريجيا الى حد الانقلاب الشامل على علاقته مع ليبيا ضمن منظور استراتيجي شامل للتحالف مع الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط . وكانت الفارقات الجوية المكثفة داخل الحدود الليبية غربا بمثابة نقطة الحسم الاستراتيجية الثانية بعد اتفاقية سيناء في ايلول ١٩٧٥ وقد أجابت على اقتراح بينغ وفكر موسى دايان بالايجاب . لذلك فاني أعدها ، على هذا الصعيد ، الخطوة الأولى في الطريق المعكوس الى القدس . اي انها نقطة البدء في التفكير العملي ، لا لزيارة « اسرائيل » ، بل لقيام الحلف الاستراتيجي الاميركي المصري الاسرائيلي في الشرق الاوسط .

ورغم صحة التحليل القائل بأن نتائج هزيمة ١٩٦٧ قد صيغت في قمة الخرطوم العربية في سبتمبر ، ايلول من العام نفسه ، الا ان الاستنتاج القائل بأن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو الجذر الموضوعي البعيد لزيارة اسرائيل ، يعتمد كثيرا عن الصواب (٣) . لا شك ان « لاءات الخرطوم الثلاث » للصلح والتفاوض والاعتراف باسرائيل ، وتعميق الروابط بالمجتمع الدولي - متمثلا ذلك في قبول القرار ٢٤٢ وايضا مشروع روجرز عام ١٩٦٩ - من اهم النتائج السياسية التي صاغتها سنوات الهزيمة . ولكن هذه الصياغة لا تكتمل الا بايراد عناصر اخرى محلية وعربية ودولية :

● ان الشعب المصري الذي سجل للمرة الاولى منذ عام ١٩٥٤ انتفاضة ديموقراطية هزت اركان النظام بين شباط وتشرين الثاني عام ١٩٦٨ هو نفسه

---

(٣) راجع لمصطفى الحسيني دراسة مهمة بعنوان « مصر مبادرة السادات » - جريدة « السفير » اللبنانية ١٣ و ١٤ / ١٩٧٨



الذي كان منذ عدة شهور قليلة ( في ٩ و ١٠ حزيران ١٩٦٧ ) قد خرج عن بكرة أبيه يطلب الى عبد الناصر البقاء في السلطة . ولم يكن هذا الشعب يدري - وربما الى الآن - ان عبد الناصر كان يناضل نضالا مريرا داخل الدائرة الضيقة لقيادة الحكم من اجل الديمقراطية . ولقد فرضت الجماهير بيسان ٣٠ مارس ، آذار ١٩٦٨ ولكنه بقي حبرا على ورق لسبب نفهمه الآن اكثر من اي وقت مضى ، وهو ان عبد الناصر لم يكن يحكم وحده في اي وقت ، وان غالبية زملائه الذين تبعوا معه كانوا ضد الديمقراطية (٤) . وعلينا ان نقرن الدعوة الشعبية الى الديمقراطية فسي ذلك الوقت بالدعوة الى « اقتصاد الحرب » والدعوة الى « لجان المواطنين من اجل المعركة » والاحتجاج على الاحكام المخففة التي صدرت بحق قادة الجيش المهزوم مما أدى الى اعادة المحاكمة . وفي السادس من ابريل ، نيسان ١٩٦٨ كان عبد الناصر يقول للملك حسين في جلسة مباحثات مغلقة « الموضوع المهم ليس مقترحات يارنغ ( مبعوث الامم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ حينذاك ) ولكن هو ان نقرر هل نقبل الذهاب والاجتماع مع الاسرائيليين في مكان ما ، بشكل مباشر او غير مباشر ، وما اثر ذلك بعدما رفضنا علنا هذا اللقاء ؟ انا ارد بالنسبة لمصر واقول انه لا يمكننا قبول مثل هذا اللقاء المباشر او غير المباشر . . هل سنقبل الذهاب الى رودس او الى جنيف ؟ من جانبنا نحن نرفض هذا الاقتراح . الناس عندنا في مصر يريدون الحرب ويرفضون سلاما بهذا الشكل ، مع انسي كنت اتصور ان الناس ذهقوا ، وضالقت نفوسهم من كثرة الحروب وشدة الابعاء الملقاة عليهم » (٥) . وبعد

(٤) في « اوراق عبد الناصر السريية » - الحلقة ١٨ - التي نشرتها مجلة « الدستور » الصادرة في لندن بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٨ نطالع محضرا مثيرا لجلسة عمل دعا اليها عبد الناصر في ٣/٨/١٩٦٧ وحضرها زكريا محيي الدين واثور السادات وعلي صبري وعزيز صدقي وحسين الشافعي . وقد افتتح عبد الناصر الجلسة بنقطتين مدهلتين : الاولى « علينا الان - اي بعد الهزيمة - واجبان : الاول ان نبحث من نظام جديد لنا . والثاني هو ان نحدد الاخطاء الرئيسية . . اي ان نعمل فورا على تغيير النظام الذي ماشيين عليه لان لارم فيه خطأ . . اذا كنا عابزين حقا توفير الامن والسلام نسمح بوجود معارضة في البلد . . معارضة حقيقية لا تمثيلية معارضة . . انا ضد نظام الحزب الواحد لان الحزب الواحد يؤدي الى دكتاتورية مجموعة معينة من الافراد . . انا ان لم نغير نظامنا الحالي سنمشي في طريق مجهول ولن نعلم من سيستلم البلد من بعدنا . وسيؤدي بنا ذلك الى مستقبل مظلم » . قال عبد الناصر هذا الكلام في غرفة مغلقة قبل الانتفاضة الديمقراطية للشعب بستة اشهر . ولكنه في اليوم التالي ( الحلقة ١٩ من اوراقه السرية - الدستور ١٦/١٠/١٩٧٨ ) توجىء بالجميع - الجميع بغير استثناء - من موافق فكرية واجتماعية مختلفة يعارضون اقتراحه معارضة حاسمة وشاملة ونهائية . قال زكريا محيي الدين « الحزب الاخسر سيقوم بنهب الماضي » وقال السادات « لا اوافق على الحزبين » وقال صدقي سليمان رئيس الوزراء « اي شخص يقبل ان يكون الان رئيسا لحزب المعارضة يكون رجلا مجنونا » وقال علي صبري « اخشى من تكوين حزب آخر » .

(٥) الحلقة ١١ من الاوراق السرية في المصدر السابق ذكره

قبوله مشروع روجرز يقول عبد الناصر لاحد زعماء الكتلة الشرقية « والآن ترغب اسرائيل في التفاوض المباشر معنا ، وهي محتلة اراضينا . ان هذا النوع من التفاوض وقوات العدو ما زالت على ارضنا يعتبر نوعا من الاستسلام » (٦) . . . وهكذا فاننا حين نعيد قراءة قبول مصر الناصرية لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وكذلك مشروع روجرز عام ١٩٦٩ يتعين علينا ان نقرأ سياق هذا القبول للمجتمع الدولي . . . فهو قبول مشروط شعبيا وقياديا في مصر باللاءات الثلاث التي صيغت عربيا بعد ذلك في الخرطوم . كما انه قبول مشروط عسكريا بحرب الاستنزاف المصرية على جبهة سيناء والتي لا يمكن معها القول بان الحل العسكري قد استبعد في قمة الخرطوم ، لان هذا الحل الذي استبدل في « حرب بديلة » عام ١٩٧٣ قد برهن في ساحة القتال على انه ، استراتيجيا ، لم يكن مستبعدا في اي وقت .

ولم يعد سرا ، بالاضافة الى ذلك كله ، ان الاميركيين واصدقاءهم ، عرضوا على عبد الناصر اكثر من مرة خلال الفترة ما بين ٦٧ و ٦٩ اكثر من « صلح مشرق » مع اسرائيل تعود بموجبه سيناء وحدها . ولم يعد سرا الآن - وفي مختلف الوثائق المعادية لعبد الناصر - ان القائد المهزوم رفض هذا الصلح غير الامين لثورته القومية وللبعد الاستراتيجي للامن المصري . وكان الرئيس السادات صادقا حين وصف هذا الرفض الناصري لعزل مصر عن العرب واستعادة سيناء وصفا فجيا فقال : « عبد الناصر كان لا يمكن ان يزور اسرائيل لارتباطه بالمفاهيم القديمة » (٧) ذلك عنصر يضاف الى حصيلة النتائج المحلية لهزيمة ١٩٦٧ .

● اما العنصر العربي فيمكن ايجازه بعد الهزيمة في عدة علامات :

١ - الاولى هي « لاءات الخرطوم الثلاث » وما صاحبها من دعم مالي غير مشروط من دول النفط لدول المواجهة .

٢ - والثانية هي اقضاء حكم عبد الرحمن عارف في العراق في تموز ١٩٦٨ واقضاء حكم الملك السنوسي في ليبيا في الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ . ولم تكن صدفة ان الجيل الجديد الذي امسك بمقاليد الحكم هنا وهناك من اقصى المغرب الى اقصى المشرق ، لم يكن بعيدا عن قضية فلسطين والوحدة القومية ، وكان قريبا غاية القرب من بعض منابع النفط ، فاستعاد ثروة بلاده الوطنية .

٣ - قمة الرحيل في سبتمبر ، ايلول عام ١٩٧٠ حيث برهنت معركة الكرامة قبلها بعامين - ٢١ مارس ، آذار ١٩٦٨ - كما برهنت حرب لبنان بعدها بخمس سنوات في ١٣ ابريل ، نيسان ١٩٧٥ واكدت الولادة الفلسطينية الجديدة بعد

(٦) الحلقة ١٧ من المصدر نفسه

(٧) « اخبار اليوم » المصرية - ١٠/١٢/١٩٧٧



الهزيمة وأبرزت رغم انهار الدم ان قضية فلسطين هي الباب الحقيقي والوحيد  
لسلام الشرق الاوسط .

٤ - قمة الرباط بين ٢٦ و ٢٩ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٤ وقد اكدت في  
مقرراتها السرية ان الهدف المرحلي للامة العربية يتلخص في النقاط الاربعة التالية :

- ١ - التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة فسي عدوان يونيو ،  
حزيران ١٩٦٧ وعدم التنازل او التفريط في اي جزء من الاراضي او  
المساس بالسيادة الوطنية عليها .
- ب - تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس  
بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .
- ج - الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره  
منظمة التحرير بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .
- د - قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجوز لاي طرف عربي  
التنازل عن هذا الالتزام وفق ما اكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية  
السابقة « (٨) .

ومن بين الاسس التي قررت قمة الرباط قيام العمل المشترك عليها :  
« - عدم قبول اي محاولة لتحقيق اي تسويات سياسية جزئية انطلاقا من  
قومية القضية ووحدها .

- ممارسة سياسات تؤدي الى عزل اسرائيل سياسيا واقتصاديا والى وقف  
الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تتلقاه من اي مصدر في العالم .

● على الصعيد الدولي كان الاتحاد السوفياتي للمرة الاولى في تاريخه الحديث  
« يغامر » بارسال خبرائه العسكريين خارج المعسكر الاشتراكي ، نحتي عام ١٩٧٢  
في مصر وبعد هذا التاريخ في غيرها . وتمكنت قمة الرباط عام ١٩٧٤ من ايفاد  
الرئيس اللبناني سليمان فرنجية الى الامم المتحدة متحدثا باسمها عن قضية  
فلسطين . وتمكنت منظمة التحرير الفلسطينية بعد القمة المذكورة من ان تصبح  
عضوا مراقبا في الهيئة الدولية حيث استطاع ياسر عرفات ان يلتمس كرسي الرئاسة  
وان يلقي خطابا موزعا بين البندقية وغصن الزيتون . وفي الاول من اكتوبر ، تشرين  
الاول ١٩٧٧ تمكن الاتحاد السوفياتي من اقناع الولايات المتحدة من اصدار بيان  
مشترك يعترف للمرة الاولى « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » والدعوة  
لعقد مؤتمر جنيف الذي تتمثل فيه كل الاطراف « بمن في ذلك ممثلو الشعب

---

(٨) اضطرت الحكومة السورية لاذاعة هذه الوثيقة السرية في مواجهة التفضيل الاعلامي المصري .

وقد نشرتها جريدة « السفير » اللبنانية بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٧

الفلسطيني « . وكان الرئيس الاميركي كارتر منذ تولي الرئاسة بعد سقوط نيكسون وخليفته فورد اول رئيس اميركي يشير الى « وطن قومي » - لا دولة - للفلسطينيين .

بعد هذا البيان بسبعة اسابيع فقط كان الرئيس السادات يستقل طائرته الى مطار بن غوريون ، ويتوجه في اليوم التالي الى المسجد الاقصى في القدس المحتلة ليؤدي صلاة عيد الاضحى . فهل يمكن بعد ذلك القول بأن القرار رقم ٢٤٢ كان الجذر البعيد لهذه الزيارة ؟

ولا سبيل لاستكمال السؤال - الجواب ، الا بموقف اسرائيل من هذا القرار ، فهي ردت سلبا على مذكرة السفير يارنغ في شباط ١٩٧١ وفي الشهر نفسه ردت سلبا على « مبادرة السادات » لفتح القناة . قبل ذلك رفضت « اسرائيل » مشروع روجرز الذي كان اشبه بتنظيم اجرائي للانسحاب . وكان اول ما قام به مناحم بيغن حين فاز بالحكم في « اسرائيل » هو سحب الموافقة الاسرائيلية على القرار ٢٤٢ ، واعتباره الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة « اراض اسرائيلية محررة » .

ولا سبيل ايضا لاستكمال السؤال - الجواب ، الا في ضوء اتفاقية سيناء الثانية التي كانت اتفاقا جزئيا ومنفردا ينقض صراحة مقررات قمة الرباط بعد عام واحد فقط على صدورها ، وكذلك في ضوء ما سمي « بمشروع السلام المصري » الذي نشرته السلطات المصرية في صحف القاهرة ومن اذاعاتها بتاريخ ٦ يوليو ، تموز ١٩٧٨ قبل اتفاقيات كامب ديفيد بحوالي اربعين يوما . وبينهما خطاب الرئيس السادات في القدس المحتلة . في هذه الوثائق والمراحل جميعها لا يرد اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » . ولا يرتبط السلام المصري الاسرائيلي بحصل شامل لمختلف جبهات المواجهة مع الكيان الصهيوني ، ولا يرتبط هذا السلام ايضا باشراف دولي متوازن .

وهكذا ، ففي الوقت الذي تهيأ الرأي العام العالمي لاستقبال محطة « جنيف » في قطار ما سمي بالتسوية السلمية لصراع الشرق الاوسط ، كان الرئيس السادات قد حزم حقائبه وعزم أمره على مفاوضات مباشرة مع القيادة السياسية للاحتلال الاسرائيلي . وقد اغتبط جزء كبير من الرأي العام العالمي باختصار محطات السلام . والقليلون هم الذين استظاعوا النجاة بعقولهم من سطوة الكرنفال الصاخب ليتساءلوا في عمق : ماذا جرى وماذا يجري وما الذي سيجري ؟

يقول محمد حسنين هيكل في أحدث كتبه « ان الدولة في المجتمعات المتقدمة ليست مجرد « مؤسسة سلطة » وانما هي « مؤسسة هدف » والسلطة أداة



لتنفيذ هذا الهدف . وحينما نقول ان الدولة « مؤسسة هدف » فهذا يعني في الحقيقة انها تعمل من أجل تحقيق تصور استراتيجي كامل على جميع المستويات . وينطبق هذا على العمل الداخلي والامن . ونستطيع القول بأن كل دولة لها في مجال الامن ثلاثة مستويات لتحقيق اهدافها : هناك مستوى الاستراتيجية العليا وهناك مستوى الاستراتيجية وهناك مستوى التكتيك . وبالنسبة لاسرائيل فاستراتيجيتها العليا ثلاث نقط بارزة : اقامة الدولة والتوسع في عددها والهجرة المفتوحة لها . وعلى صعيد الاستراتيجية : علاقة مع القوة الغالبة في كل عصر والتفوق العسكري في الشرق الاوسط . والتكتيك مفتوح بابه للاجتهد ، ولكن لا اجتهد في الاستراتيجية العليا او الاستراتيجية « (٩) . ولكن هيكلي يكتفي بالمقارنة بين معنى السلطة عندهم ومعناه عندنا دون أن يطبق المفهوم الاستراتيجي للسلطة على زيارة الرئيس المصري لاسرائيل . فالقضية لم تكن بالقطع مجرد « انفراد » بالقرار ، والا فنحن لن نستطيع ان نفسر جانبا من التجاوب الذي لقيته المبادرة وجانبا آخر من الحياد المتعاطف معها وجانبا ثالثا مما بدا كأنه « الصمت اليائس » والقضية بالقطع أيضا ، لم تكن كما يحب ان يصورها الرئيس السادات ما يشبه الوحي الذي هبط عليه وهو على ارتفاع ثلاثين الف قدم في طريقه من رومانيا الى طهران . والقضية لم تكن ثالثا ، مجرد مساع يبدلها بعض الزعماء سرا توجتها « الزيارة » أخيرا . خاصة وان مستشار النمسا كرايسكي ورئيس رومانيا تشاوشسكو وملك المغرب الحسن الثاني قد تحفظوا بشأن اتفاقيات كامب ديفيد ، حتى ان البلاط المغربي الذي استقبل الرئيس المصري في طريق عودته ، قد أعلن بلسان الحكومة المغربية انه لا يملك القبول بمقررات كامب ديفيد خاصة ما يتعلق منها بالقدس . والامر نفسه بالنسبة لموقف المملكة العربية السعودية . وبعيد عن التصديق ان الرئيس السادات قام بالزيارة الاستثنائية اتقاء لضربة عسكرية اسرائيلية كانت قيد الاعداد (١٠) .

والجواب اليسير على هذه « الاستدراكات » هو ان الطريق الذي بدا بمبادرة فتح القناة عام ١٩٧١ ينتهي بزيارة القدس المحتلة في ١٩٧٧ ومقررات كامب ديفيد في ١٩٧٨ . وتبدو الاحداث في هذا السياق التاريخي - على مدى سبع سنوات ونصف - وكأنها جملة من الشواهد التي لا تدحض على ان « مؤامرة » معدة سلفا

---

(٩) « حديث السادسة » - ١٩٧٨ - ولكن النص منقول عن جريدة « تشرين » السورية ٢٩/٩/١٩٧٨ .

(١٠) طالع الفريق سعد الدين الشاذلي - رئيس اركان الحرب المصري السابق - هذا الاحتمال نافيا وجوده من الاساس ، باعتبار ان نتائج اتفاقية سيناء العسكرية ( ١٩٧٥ ) تمنع للقائيا اي تحرك اسرائيلي او مصري مضاد بموجب اجهزة الانذار المبكر الاميركية - مجلة « الوطن العربي » الباريسية - الاعداد ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٨ .

تشبه تمثيلية محبوبة الصنع قد نفذت على مراحل ، كأي اخراج ذكي لسيناريو فيلم سينمائي .

وهذا التصور صحيح من حيث المظهر الخارجي لسطح الاحداث ، ولكنه ليس صحيحا من حيث مضمونها الداخلي . وهو المضمون الذي يمكن تلمس ابعاده من سلسلة المناورات الاسرائيلية التي بدأت في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٦٧ لقبولها قرار رقم ٢٤٢ لمجلس الامن الدولي وانتهت بعد عشر سنوات كاملة برفض هذا القرار . كذلك يمكن تلمس ابعاد هذا المضمون من سلسلة المناورات الاسرائيلية التي بدأت بقبول قرار رقم ٣٣٨ لمجلس الامن الدولي عام ١٩٧٣ وانتهت برفض هذا القرار عمليا ، فلم ينعقد مؤتمر جنيف بعد جلسته الوحيدة عام ١٩٧٤ على الاطلاق ، ولم يعد الاتحاد السوفياتي او الامم المتحدة من عناصر التفاوض في الشرق الاوسط .

اما الولايات المتحدة التي بدت للعالم كله منذ القرار ٢٤٢ الى البيان الاميركي السوفياتي في تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٧ وكأنها تتبنى الرأي العام الدولي ، فقد « انفردت » بدور الوسيط فالشريك الكامل منذ اقتحم وزير خارجيتها اللامع كيسنجر سماء الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٧٣ لفك الارتباط الاول فالثاني حتى مقررات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ . وقد كان الانفراد الاميركي في البداية يبدو كما لو كان دعما للصف النفطي العربي المحافظ ، ولكنه في النهاية ظهر - في الورقة الاميركية الاسرائيلية وقبول مشروع بيفن للصفحة الغربية وغزة - كجليف استراتيجي لاسرائيل وحدها ، مهما كانت ردات فعل المحافظين العرب .

والنظام المصري تبنى في ذروة الحرب عام ١٩٧٣ الدعوة الى مؤتمر جنيف ، وفي قمة الرباط عام ١٩٧٤ تبنى « التمثيل الوحيد » لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وحتى زيارة القدس المحتلة ظل الرئيس المصري يعلن بوضوح لا يقبل الشك انه لن يوقع صلحا منفردا مع « اسرائيل » . ولكن الذي حدث فعلا هو ان السنوات الخمس بين الحرب ومعاهدة السلام يمكن ايجاز تطورها في مشهدين : الاول والرئيس السادات يخطب في البرلمان في السادس عشر من تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٣ داعيا الى مؤتمر دولي للسلام يشارك فيه الفلسطينيون . والمشهد الثاني في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٨ والمفاوضون المصريون في واشنطن يصوغون معاهدة الصلح المنفرد .

وبالتالي ، فنحن لا نستطيع الحسم بأن « مؤامرة » ما حيكت خيوطها باتقان طيلة السنوات الثماني الماضية ، بل يمكن الترجيح بأن الاستراتيجيتين الاميركية والاسرائيلية قد اتفقتا بعد سقوط النظام الناصري - واسطة العقد العربية في الشرق الاوسط وافريقيا - على تشخيص دقيق لوضع مصر هكذا : ان السقوط



الناصرى هو سقوط « الحل الوسط » ، والبديل لن يكون « وسطا جديدا » ، بل هو التغيير الراديكالى الشامل ( وقد عبرت عنه الجماهير المصرية غداة الهزيمة مباشرة وعند وداع جثمان عبد الناصر ) او هو **التغيير السلمى المضاد في حده الاقصى** ، أي استعادة « مصر » من قيادة حركة التحرر العربية و « العالم الثالث » الى فلك التبعية المطلقة للصهيونية والامبريالية الاميركية . وسوف تجيب الوثائق وحدها في المستقبل عما اذا كان « التغيير المضاد في حده الاقصى » قد بدأ بالرحيل المفاجيء والمريب لعبد الناصر نفسه ، وما اذا كان رحيلا ام ترحيلا ، او ان هذا التغيير قد عثر على فرصته التاريخية في انقلاب ايار ، مايو ١٩٧١ . في الحالتين ، فان ميزان القوى قد حسم لمصلحة التغيير المضاد في ذلك الوقت . ولكن القارىء لمذكرات الرئيس السادات لا بد وان ينتبه الى ما حدث له ومعه اثناء جنازة ناصر ، فقد اغمى عليه وعالجه اطباء بخمس حقن افاق بعدها بساعات « وكان اول من وقع عليه نظري ريتشاردسون الذي قدموه لي على انه وزير من الحكومة الاميركية جاء ليقدّم العزاء فشكرته وانا في الفراش ثم ضربت له موعدا بعد ذلك فجاء ومعه اثنان من خبراء الشرق الاوسط واجرينا حديثا طويلا » (١١) . ونحن نعلم من كتاب « الطريق الى رمضان » لمحمد حسنين هيكل ان الاتصالات المبكرة بين الرئيس السادات والادارة الاميركية لم تكن تمر عبر الجهاز الدبلوماسى بل عبر جهاز المخابرات . واذا كان هيكل - رغم سرده القصة الكاملة وتفاصيلها الدقيقة - قد برر هذا السلوك بغياب التمثيل الدبلوماسى بين القاهرة وواشنطن ، فانه لا يستطيع ان يفسر رغم ذلك ، الغياب المتعمد لكل من وزارتي الخارجية في مصر والولايات المتحدة عن تطور المحادثات السرية بين اميركا والرئيس السادات . وهي المحادثات التي ظلت قائمة - وستظل - حتى لحظة ما سمي بمبادرة السلام والتي ردد البعض ان الرئيس الاميركي « فوجيء » بها كأي مواطن من صعيد مصر . ولكن الحقيقة يكشفها لنا الرئيس السادات نفسه ، فهو يتساءل في مذكراته : كيف تمت هذه الزيارة ؟ **ويجيب** « قبل المبادرة بشهرين تقريبا فوجئت برسالة من السفارة المصرية في واشنطن تقول انها تسلمت خطابا خاصا للرئيس السادات من الرئيس كارتر وانه مكتوب بخط اليد ومختوم بالشمع الاحمر . فقلت لهم ارسلوه . ولكن السفارة لم ترسله في الحقيقة الدبلوماسية ، بل اصرت على ارساله مسع مندوب خاص . قرات هذا الخطاب الذي لا يعلم احد عنه شيئا ، ويخيل الي ان احدا لن يعلم عنه شيئا في المستقبل ايضا . ثم كتبت الرد عليه بنفس الطريقة . اي بخط اليد ، ووضعت عليه الشمع الاحمر ، وسلمته لنفس المبعوث الذي سافر به وسلمه للرئيس كارتر شخصيا » (١٢) . ثم يقول انه رغم **المحتويات الشخصية** للخطاب وانه لن يفصح عنها فقد كان « يمثل في الحقيقة بدء التفكير في المبادرة التي حدثت

(١١) البحث من الدات ، ص ٣٦٧ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٤٠١ .

بعد ذلك بشهرين » (١٣) . وان رسالة الرئيس الاميركي « فتحت لي طريقا جديدا  
كل الجدة » (١٤) .

ورغم اية ملابسات تكون قد صاحبت ما نشرته « الواشنطن بوست » فسي  
مستهل عام ١٩٧٧ عن علاقة الرئيس السادات بالوكالة المركزية للمخابرات  
الاميركية ، فانه لم يعد من السهل استبعاد جهاز الأمن الاميركي عن احداث الشرق  
الاطوسط طيلة هذه الفترة في مصر ولبنان .

كان التخطيط الاستراتيجي العالي - في تل ابيب وواشنطن - منذ العدوان  
الثلاثي عام ١٩٥٦ هو صياغة التحالف الغربي الصهيوني صياغة جديدة تمكن  
الدولة العبرية من التوسع الامبراطوري في المشرق العربي ، وتمكن الدولة الفارسية  
من التوسع الامبراطوري في الخليج العربي ، وتمكن الاستعمار الاميركي الجديد من  
فرض سلطانه الامبراطوري من الشرق الادنى الى الشرق الاقصى . وكان التخطيط  
الاستراتيجي المتوسط هو ربط هذه المنطقة الشاسعة بسلسلة من التحالف  
العسكرية الرديفة لحلف الاطلسي من شأنها تطويق الاتحاد السوفياتي والمسكر  
الاشتراكي واية مفاجات راديكالية محلية . وكان مشروع ايرنهور عام ١٩٥٧ لملء  
الفراغ في الشرق الاوسط هو التطبيق التكتيكي لهاتين الاستراتيجيتين ، بعد تدخله  
لاجلاء البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين عن مصر .

طيلة عشر سنوات لم يتمكن الاميركيون من ملء الفراغ الوهمي . لذلك كانت  
ضربة ١٩٦٧ الاسرائيلية التي استطاعت فقط ان تحقق لاسرائيل واميركا قرار ٢٤٢  
والقبول المصري الاردني لمشروع روجرز . وكلاهما لا يحققان الاستراتيجية العليا  
ولا الاستراتيجية المتوسطة لتل ابيب وواشنطن ، ولكن الهزيمة ذاتها خلقت مناخا  
مواتيا لاستكمال الهدف . ويضطر المرء الى التكرار بانه من الصعب التصديق بأن  
احداث ايلول عام ١٩٧٠ ( المذبحة الفلسطينية وغياب عبد الناصر ) يمكن ان تكون  
مجرد مصادفة ، كما يستحيل ان يكون ما تلاها من احداث خلال السنوات الثماني  
الاخيرة مجرد تداع للحوادث . غير ان نقيض الصدفة ليس هو بالحتم المؤامرة . بل  
هناك التخطيط الاستراتيجي المحكم والذي استطاع ان يبصر في رحيل المقاومة  
الفلسطينية الى لبنان ورحيل عبد الناصر عن مصر ، نقطة بداية صحيحة لانطلاق  
« الثورة المضادة » باحداث « التغيير المضاد في حده الاقصى » بالنسبة لمصر سلميا  
وللبنان دمويا حسب الخصائص الاجتماعية النوعية المستقلة لكل من البلدين .  
كانت هذه الثورة المضادة ولا تزال عالمية بمعنى تجسيدها لرأس المال الاحتكاري  
الغربي ( الاميركي والصهيوني ) ضد الحركة القومية العربية في مضمونها الوحدوي

(١٣) المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .

(١٤) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .



المستقل وتوجهاتها الراديكالية في التغيير . وهو المضمون الذي يتناقض جذريا مع هدف قيام « الامبراطورية الصهيونية » في الشرق الاوسط وهدف الانفراد الغربي بالمنطقة ذاتها كمادة للطاقة وسوق وممر وحاجز أمن يتاخم بطن الاتحاد السوفياتي . وإذا كانت الوثائق لم ترو لنا بعد كيف مات عبد الناصر وكيف رحلت المقاومة الفلسطينية الى لبنان في وقت واحد ، فانها لم ترو لنا أيضا كيف وقعت احداث مايو ، ايار ٧١ في مصر . فرغم اية تفصيلات واقعية صحيحة يمكن معرفتها عن احداث ذلك الشهر ، فان « الحسم » ليلة ١٤ منه يظل بعيدا عن متناول العقل اذا استبعدنا دورا ما لوكالة المخابرات المركزية الاميركية . وهو الامر نفسه الذي يجوز تطبيقه على يوم ١٣ نيسان ، ابريل ١٩٧٥ في لبنان - قبل اربعة اشهر من توقيع اتفاقية سيناء الثانية - اذ لا يمكن الجزم بأن دورا ما للوكالة الاميركية الشهيرة لم يكن حاضرا طيلة السنوات الثلاث الدامية .

ولا يعني ذلك كله - مرة اخرى - انه كانت هناك او لا تزال مؤامرة ، بل كل ما هنالك ان الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر ولبنان قد انجزت الاستراتيجية الاميركية الاسرائيلية بواسطة أجهزة الامن ، لا عبر الاجهزة الدبلوماسية او الدولية . وقد انعكست هذه « الواسطة » على اسلوب الحل لما يسمى بازمة الشرق الاوسط من مفاجآت ومناورات ، ومن ابرزها « مفاجأة » زيارة القدس المحتلة ومقررات كامب ديفيد ومناورات التخاصم والتصالح الاسرائيلي الاميركي والاقتراب فالتباعد من الاتحاد السوفياتي والانتقال من « الوطن القومي » و « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » الى المجلس الاداري للحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة . لقد مورس هذا الاسلوب في مصر ولبنان ووجد من بعض المصريين واللبنانيين من يتجاوب معه فكانت تذبذبات مواقفهم وتناقضها خلال المسيرة ، وتحالفهم في النهاية مع الاسرائيليين . لقد تعاملوا مع الاسلوب وكأنه المضمون ومع الاستراتيجية وكأنها التكتيك .

#### ماذا كان مطلوبا من مصر ولبنان ؟

كان مطلوبا من مصر تصفية الجيش والاقتصاد والتراث النفسي عند رجل الشارع . وكان مطلوبا من لبنان تصفية دوره الفلسطيني ودوره شبه الليبرالي . و « المطلوبان » قضية واحدة . . لذلك تزامنت الرحلة المصرية من غياب ناصر الى كامب ديفيد مع الرحلة الفلسطينية من ايلول الاردني الى حرب لبنان . فالاستراتيجية الاسرائيلية التي رفضت عمليا التقسيم الدواي لفلسطين عام ١٩٤٨ كما رفضت نظريا وعمليا قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٧٨ ، لم تتغير قط . والاستراتيجية الاميركية التي لم تمنع في جلاء الاستعمار البريطاني عن مصر عام ١٩٥٦ لتحل مكانه في حلف بغداد ، هي ذاتها التي لم تمنع في جلاء اسرائيل عن سيناء عام ١٩٧٨ لانها قد حلت بالفعل مكان الاستعمار القديم .

ولم يكن المطلوب هو « لبننة مصر » أو « سعوديتها » كما توهم البعض وحاول اقامة هذه المعادلة المستحيلة ، بل كان المطلوب ولا يزال هو « صهينة مصر » . كما ان المطلوب لم يكن « تقسيم لبنان » كما توهم البعض وحاول اقامة هذه المعادلة المستحيلة ، بل كان المطلوب ولا يزال هو تصفية القضية الفلسطينية والمنبر العربي شبه الليبرالي .

لذلك « كان التغيير المضاد في حده الاقصى » ، لا ان تعود مصر الى الورا ( ايام الملك والانكليز والاقطاع والراسمالية الكبيرة ) ففي ظل هذا « الورا » كانت مصر شبه ليبرالية شبه مستقلة شبه عربية . . بل ان تقفز في الفراغ اي تنعدم ، فلا « حل وسط » بين مصر العربية ومصر التابعة . لذلك كانت اسرائيل هي الرفض الحقيقي لمسيرة الحلول الوسطية منذ قيام دولتها حتى حرب ١٩٧٣ . وبرفقة الرئيس السادات نفسه والى ما بعد زيارته للقدس المحتلة ظلت « اسرائيل » هي الرفض لغير استراتيجيتها . والسبب ذاته كانت الولايات المتحدة أحيانا ، هي السند الوحيد لاسرائيل ، « فالامبراطورية الصهيونية » في الشرق الاوسط هي الحضور المثالي للغرب في واحد من اخطر المواقع الاستراتيجية للعالم .

## ٢ - السلام معكوسا

ان توسيط اجهزة الامن - الاميركية الاسرائيلية - لانجاز الاستراتيجية الغربية الصهيونية قد عثر في مصر ولبنان على « ادوات التنفيذ » و « الظرف الموضوعي » فقط . ولم يكن هناك قط اختيار اجتماعي لاحدى الطبقات الاجتماعية المصرية او اللبنانية ، يقدر على انجاز الثورة المضادة في القاهرة وبيروت . فليست هناك ثورة مصرية مضادة ولا ثورة لبنانية مضادة . بل ربما كان الاختيار الاجتماعي لكل من الشعبين المصري واللبناني في سبيله - رغم احتدام الصراع الطبقي في مصر ولبنان - لان يتجه نحو ديموقراطية اكثر راديكالية وعلمنة . ومن ثم ففي مواجهة هذا الاختيار العريض نسبيا لم يكن امام المخطط الاستراتيجي الاميركي الصهيوني الا اجهزة الامن كوسيلة انجاز رئيسية للثورة المضادة ، كما لم يكن امام هذه الاجهزة سوى « الادوات » و « الظرف الموضوعي الداخلي » في كل من مصر ولبنان . وكان من الطبيعي ان تترك هذه الوسيلة بصمتها على تشكيل الاحداث ، فتصبح الادوات الفاشية هي عدة الانقلاب ( السلمي في مصر والدموي في لبنان ) ويصبح مجيء الارهابي العريق بيغن الى الحكم الاسرائيلي كما لو كان محسوبا لتكتمل دائرة الثلاث الفاشية . ويسخر التاريخ من « حزب العمل » الاسرائيلي - عضو الاشتراكية الدولية - الذي خاض مع العرب اربع حروب في ٢٩ عاما ، ثم اتى زعيم الائتلاف الديني المتطرف « ليكود » ليوقع اول معاهدة صلح مع طرف عربي . كذلك يسخر التاريخ حين « انصف اللبنانيين » على حد تعبير الارهابي اللبناني كميل شمعون قاصدا نفسه ، وكأنه يقول « مفيش حد احسن من حد » باللهجة المصرية تعليقا



على زيارة السادات لاسرائيل . ان اجتماع الفاشية « المسلمة » و « المسيحية » و « اليهودية » - اي العنصرية الدينية - كان الاداة الاولى لانجاز الثورة العالمية المضادة للعرب ، بواسطة أجهزة الامن . ولكن الفرق الخطير يبقى مائلا بين الادوات المصرية اللبنانية ، والاداة الاسرائيلية ، بين الادوات التابعة والاداة المشتبكة عضويا في « مؤسسة الهدف » الاستراتيجية للغرب ( الاستعمار الجديد والصهيونية ) .

على اية حال ، كان القمع الفاشستي في مصر والحرب الوقائية التي شنها اليمين اللبناني المتطرف وذويع الايديولوجيات العنصرية والطائفية بمثابة الاداة الاولى لدكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد تمهيدا للخلاص من المقاومة الفلسطينية والبدء في تثبيت اركان « الامبراطورية الاسرائيلية » في الشرق الاوسط . وكان الكمبرادور المصري واللبناني حاضرا لتجسيد هذه الاداة في قمة السلطة المصرية والهيكل السياسي اللبناني . اما « **الظرف الموضوعي** » فقد كان سقوط النظام الناصري اقتصاديا وعسكريا . وكانت الثورة العالمية المضادة قد تعلمت من درس ١٩٥٢ انه حين يسقط النظام في مصر ويغيب البديل ، فان اية « قوة » تستطيع ان تملأ الفجوة القائمة . واذا كانت القوات المصرية المسلحة قد ملأت هذه الفجوة منذ عشرين عاما اربكت خلالها مخططات الاستعمار القديم والجديد ، فان المطلوب هو « **محاصرة** » هذه الفجوة بالقوة حتى يستمر السقوط الناصري ، فتصبح السلطة الجديدة امتدادا لسقوط قديم - مجرد اداة لانجاز الثورة العالمية المضادة على مراحل - بينها تصبح السلطة الفعلية خارج الحدود (١٥) . وتلك هي خصوصية « التفسير المضاد في حده الأقصى » او الانقلاب الساداتي في مصر . انه ليس « عودة » الى الوراء ، بل هو « قفزة » الى خارج التاريخ الوطني للبلاد ، ليس اختيارا اجتماعيا لاحدى الطبقات ، بل مصادرة قهرية لهذا الاختيار من أي طبقة ائسى . وهذا ما يفسر جزئيا مصادرة اليمين الاصيل - حزب الوفد الجديد - (١٦) والاختفاق المرير لما سمي زمنا بحزب الوسط الحاكم (١٧) ، وقيام حزب رئيس الجمهورية الذي دخله النواب اقواجا وكانهم لا يمثلون اتجاهات اجتماعية في الشارع المصري (١٨) . لذلك فنظام الرئيس السادات في جوهره ليس سلطة محلية تحتاج

---

(١٥) من المفارقات ان الرئيس السادات حذر في اجتماع مطلق عام ١٩٦٨ من ان الاميركيين يريدون حكم مصر من الخارج قائلا « ان التنازلات معناها نهاية هذا النظام ورواله . ومعناها ايضا عودة حكم هذا الشعب من الخارج مرة اخرى » - الدستور - الحلقة ١١ من اوراق خاصة .

(١٦) ان مصادرة « الوفد » بدفعه لان يحل نفسه ، لا يعني ان « قواعد » هذا الحزب قد حلت نفسها في دولا ب الانتاج الاجتماعي ، فتأجيل وحتى الغاء التعبير السياسي عن الظاهرة الاجتماعية - الاقتصادية لا يرادف تخليها عما تحتله من امكان بين قوى الانتاج .

(١٧ ، ١٨) كان انضمام بعض اعضاء هذا الحزب - بعد انتخابهم على اساس انتمائهم له - الى حزب الوفد الجديد ، وانسلاخ بعضهم الاخر للانضمام الى « حزب العمل الاشتراكي » بقيادة =

لأسقاط ، بل هو أداة قهر الثورة العالمية المضادة لمحاورة الفجسوة القائمة بين السقوط الناصري وغيبة البديل . ومن ثم فهو لا يرتبط بأية جدور داخل الارض الوطنية ، بل هو مرتبط مصيريا بسلطة الثورة المضادة خارج الحدود . ولعل الحرب الوقائية في لبنان قامت بشيء مشابه ، بتغيبها للسلطة المحلية والدولة ذاتها بوسيلة العنف . ان هذا التوصيف السوسيولوجي للنظام المصري الراهن يعني ان البنية التحتية للمجتمع المصري - رغم كافة المتغيرات التشريعية في علاقات الانتاج - لا زالت قائمة في خطوطها العامة (١٩) . ويعني ان اية ثورة مقبلة لن تكون بأية حال « ثورة ناصرية » (٢٠) . ويعني ثالثا ان العامل الدولي لم يعد كما كان في المفهوم التقليدي عاملا مساعدا او ثانويا (٢١) .

ويعني اخيرا ان « صهيينة مصر » - اي تحويلها من مركز قيادي لحركة التحرر العربية الى قاعدة رئيسية « للامبراطورية الصهيونية » - ما كانت لتتم في ظل القبول الناصري لقرارات واجتهادات ومبادرات المجتمع الدولي ، بل في ظل

---

= الوزير ابراهيم شكري، وفيابهم الشامل من احدث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ من الامور ذات المغزى والتي دفعت محمد حسنين هيكل لان يصرح « انا شخصيا لا استطيع تحديد هوية الوضع القائم .. انا لا استطيع ان اكتشف من يمثل حزب الوسط .. واي التزام وانتماء يلتزم به ، الا اذا كان يعبر عن الطبقات التي ظهرت نتيجة للانفتاح . وانا لا اعتبر هؤلاء طبقات وانما فئات وجماعات خارج عملية الانتاج ، وهم لا ينتمون الا لمصالحهم .. وكقوة ضاغطة على الاستهلاك .. وكثيرون منهم يجمعون ثرواتهم في مصر ليودعوها في الخارج » - جريدة « الاهالي » المصرية - العدد ١١ - بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٨ .

(١٩) ان الوضع الاقتصادي - الاجتماعي المصري الذي تبلور قوامه الطبقي خلال قرن من الزمان على الاقل ، لا سبيل للفائه من الجدور الا باحتراق الزئب المصانع واكثر من مليون ونصف فدان من الارض وتدمير جهاز بيروقراطي ( الدولة ) عمره آلاف السنين وقيام حرب اهلية لم يشهد لها التاريخ مثيلا . فالانقراض على « مكتسبات » الثورة الناصرية الناقصة لا يتبعه بالحتم الاجهاز على القوام الاساسي للمجتمع المصري .. من هنا الثفرة الواسعة على صعيد المحتوى الاجتماعي للسلطة الراهنة، بين البنى الثابتة في الهيكل الاقتصادي العام وعلاقاته الاجتماعية الراسخة في « الوجود » المصري ذاته، وبين « الاجراءات » المضادة لحركة التقدم .

(٢٠) ان استكمال النقص في الثورة الناصرية يعني ثورة جديدة لا تتخلص فحسب من « سلبيات » الحكم الناصري بل تنفي التداخل بين قوى الثورة والثورة المضادة من ناحية، وتستعيد الديمقراطية كهمزة وصل بين التحرير والتنمية والوحدة القومية .

(٢١) لان سلطة الثورة المضادة هي من حيث الجوهر سلطة خارجية ترتبط بالداخل عبر ادوات وتشريعات اكثر من ارتباطها باختيار اجتماعي لاحدى الطبقات المنتجة ، فان ذلك يعني تعاظم العامل الدولي - الثوري والثوري المضاد - في تشكيل مجرى الاحداث : ان نص الروابط بين سلطة الثورة المضادة في الخارج وادواتها وتشريعاتها في الداخل يتطلب وعيا راديكاليا واعادة نظر استراتيجية لمعنى التحالف ومعنى التناقض ، مع القوى العالمية .



تنحية هذه الوسيطية والحرث الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي والثقافي للأرض المصرية حتى يمكن بناء هذه « القاعدة » على أسس متينة . هكذا يمكن تفسير عدم استعجال الدولة العبرية لإبرام معاهدة الصلح المنفرد مع مصر ، وعدم استعجال الولايات المتحدة أو تمر جنيف أو انتهاء الحرب اللبنانية أو إقامة « وطن قومي » للفلسطينيين أو « حقوق الإنسان » العربي . . . ليفسح المجال واسعا أمام « الأدوات » و « الأطراف الموضوعي » - تحت إشراف الوسيلة الوحيدة لإنجاز الخريطة الجديدة للشرق الأوسط وهي المخابرات - لتهيئة الأرض التي سيقام عليها البناء الجديد مصريا ولبنانيا .

وبينما كان تدمير « الازدهار » اللبناني ثمرة طبيعية لاسابوب « الحرب الاهلية » على الصعيد الاقتصادي ، فقد اختلف الامر في مصر . اقبل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٧٧ ( في موازاة فك الارتباط العسكري الاول مع اسرائيل ) ليفتح باب الاقتصاد المصري لرأس المال الاجنبي الذي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسية ، الامر الذي استتبع بالضرورة « تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصري ، وفي هذا الاطار فان أي تنمية تحدث في مصر لا بد ان تكون تنمية تابعة » (٢٢) ثم اقبل قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ( في موازاة اتفاقية سيناء الثانية ) الذي ترتب عليه تفكيك سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، حيث اصبح ممن حق القطاع الخاص ان يستورد الآلات والمعدات والمواد الخام والوسيطات ( العناصر الاساسية لأي برنامج للاستثمار ) . ولما كانت السلع الاستهلاكية أكثر يسرا في التعامل ، فان القطاع الخاص سيؤدي إلى تغيير الهيكل السلعي للواردات سعيا خلف الربح الأعلى ( والاسرع في إدارة دورة رأس المال والاقل مغامرة ايضا ) . ثم اقبل قانون النقد الاجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قبيل زيارة القدس المحتلة . وهو قانون لا ينقض المسيرة الاقتصادية للنظام الناصري فحسب ، بل ينقض الرقابة المصرفية التي عرفتها مصر منذ عام ١٩٤٧ في ظل النظام الملكي . فقد اقر القانون الجديد حق كل شخص في الاحتفاظ بالنقد الاجنبي الذي يحصل عليه من أي مصدر دون أن يكون مطالبا قانونيا بالافصاح عن هوية هذا المصدر ، مما يعني في النهاية « انعدام أية سلطة للبنك المركزي المصري على عمليات البنوك الاجنبية وان صياغة وتنفيذ أية

---

(٢٢) د. جودة عبد الخالق - بحثه المقدم الى مؤتمر الاقتصاديين المضربين الذي عقد في مارس ، اذار ١٩٧٨ في القاهرة تحت عنوان « حول التطورات الهيكلية للاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » وكان عنوان البحث المشار اليه « اهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ - ١٩٧٧ » . راجع تقرير عادل حسين عن المؤتمر - جريدة « السفير » اللبنانية ١٩٧٨/٥/٤ .

سياسة للنقد الاجنبي في مصر يصبح امرا مستحيلا » (٢٣) . وما يعنيه ذلك على الفور من استحالة اي **تخطيط قومي** - حتى بالمفهوم الرأسمالي التقليدي ، وما يستتبعه ذلك من « تنمية عشوائية » ان جاز التعبير عن اللاتخطيط . وقد تكاملت نتائج هذا القانون مع ثلاثة اجراءات اخرى : نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، الامر الذي تحول عنه عرق المصريين العاملين في الخارج الى سلع استهلاكية من الكماليات ، ولكن الاخطر هو انخفاض قيمة الجنيه المصري انخفاضا مروعا ، على العكس مما بشر به القائمون على الاجراء . اما الاجراء الثاني فهو انتهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع ، والمقصود هو الفاء الاتفاقيات الثنائية مع الدول الاشتراكية ودول « العالم الثالث » ، بالانتقال الى ممارسة التجارة الخارجية على اساس المعاملات الحرة . وهو الامر الذي يستحيل معه تخطيط التجارة الخارجية « التي تلعب في مصر دورا مهما في نمو الاقتصاد القومي » (٢٤) . اما الاجراء الثالث فكان قد صدر به قانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ لاعادة تنظيم القطاع العام ، وذلك بالغاء المؤسسات العامة التي كانت تدير أنشطة الشركات المنتجة التابعة لها . ان هذا الالغاء ( اي التخطيط والتنسيق والاشراف والرقابة والمتابعة ) قد اقترن على الفور بالتفكير في عرض بعض اسهم شركات القطاع العام للملكية الافراد . وهو الامر الذي يفكك اوصال « عصب الاقتصاد الوطني » ليصبح مشاعا بين وكلاء الاستيراد والتصدير والشركات المتعددة الجنسية ( ولعل حادث مؤسسة السينما وهضبة الاهرام من الرموز الحضارية لهذا الضياع الاقتصادي الشامل ) .

كان من نتيجة ذلك كله ان عالما اقتصاديا كبيرا هو ابرز مفكري الاقتصاد الليبرالي في مصر - الدكتور علي الجريتللي وزير المالية السابق - كتب يقول « ان التوسع في منح المزايا للقطاعين الاجنبي والخاص يؤدي الى زيادة ارباح المستغلين بالتصدير والاستيراد والمقاولات وعمولات الوساطة وما في حكمها ، مما درج كتاب الصحف والوزراء على تسميته بالدخول الطفيلية ، خاصة وان جهاز الضرائب قاصر عن ملاحقة هذه الدخول بما في ذلك الشراء العريض الذي اصاب ملاك العقارات في المدن وبعض الضواحي التي تجذب الاجانب والاثرياء . وسوف تظهر حتما تعارضات في التوفيق بين هدفين : اصفاء حريات اضافية على القطاع الخاص والاجنبي من جهة وعدالة التوزيع من جهة اخرى . ولا شك ان توسيع القطاعين الخاص والاجنبي سوف يجعل مهمة التخطيط اكثر صعوبة من ذي قبل . اذ لو تحقق النجاح للسياسة الجديدة لاصبح هناك قطاع هام من النشاط المنظم خارجا عن اطار التخطيط وسلطانه » (٢٤) .

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) التقرير السابق ذكره لعادل حسين من كتاب « خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية

للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » .



وقد استخلص البحث الاحصائي الدقيق لجملة المشروعات التي اعلنت فعلا بالجريدة الرسمية من آب ، اغسطس ١٩٧٥ الى ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٨ ان القطاع الرأسمالي المهيمن على الاقتصاد المصري ، هو الشريحة التابعة كليا لرأس المال الاجنبي ، وان التكوين الاجتماعي لهذه الشريحة هو « الرأسمالية العائلية » وان بناءها الاقتصادي هو التجارة الربوية التي لا علاقة لها بمشروعات الانتاج . . مما أدى « الى تزايد الحاجة الى الاقتراض الخارجي الذي كان جانبا كبيرا منه ولا يزال على شكل قروض قصيرة الاجل تصل أحيانا الى ٣ - ٦ شهور وتضع سيف الدائنين فوق عنق الاقتصاد المصري ويضع الدائنين في موقف من يملئ الشروط . . فهذا النوع من الديون عالي التكلفة حيث تتراوح اسعار الفائدة بين ١٢ و ١٥ و ١٩ في المائة » (٢٥) .

لم تكن الاجراءات في موازاة « التقدم » نحو صلح منفرد مع اسرائيل ، من قبيل اثبات « حسن النية » للرأسمالية الغربية ، كما حدث في عهدي سعيد باشا والخديو اسماعيل في القرن الماضي ، او في عهد اللورد كرومر والاحتلال البريطاني ، رغم التشابه الشديد في المقدمات والنتائج . كانت المقدمات ( القديمة ) هي الارتباط بالغرب وفتح قناة السويس وجعلها « شركة عالمية » للملاحة والاقتراض من بنوك أوروبا . وكانت النتائج هي بيع حصة مصر في الشركة المذكورة وتمثيل المصالح الأوروبية في هيكل الدولة والسلطة المصرية ثم الاحتلال العسكري مباشرة . ان « صندوق النقد الدولي » يشبه من هذه الزاوية « نصائح كرومر الاجبارية » على حد تعبير الكاتبة الفرنسية ماري كريستين اولاس (٢٦) . ولكن مصر - السادات ، رغم احتوائها المركز على مختلف عصور « السقوط الاقتصادي » السابقة ، تختلف اختلاف المتغيرات التي عرفتها البلاد طيلة قرن من عهد الاستعمار الى عهد الاستقلال ، فقد تسلمت وطنا كان في الماضي « مزرعة قطن » لمصانع لانكشير فأصبح في العهد الناصري وطنا للانتاج القومي المستقل عن نفوذ الغرب . ولان هزيمة ١٩٦٧ كانت تستهدف أصلا ضرب هذا « النموذج » فقد تطلب الامر عشر سنوات كاملة حتى يتحقق الحلم الغربي - الاميركي ، الصهيوني الآن - في استعادة « المزرعة » وتحويلها الى « قاعدة » . وما كان لاسرائيل ان تقبل ولا لاميركا ان تشارك في القبول لما تمخضت عنه زيارة القدس من مقررات في كامب ديفيد ، لولا ان هذه المقررات أصبحت تجد لها « قاعدة اقتصادية » في مصر . وفي تقرير الكاتبة الفرنسية اولاس الذي سبق ذكره عدة نقاط تشير الى اركان هذه القاعدة : انخفاض الجنيه المصري ازدادت معه تكاليف الانتاج الزراعي والصناعي ،

(٢٥) د. محمد فخري مكي - المصدر السابق.

(٢٦) راجع دراستها المهمة « مصر في مواجهة السلام » - لوموند دبلوماسيك - اكتوبر ١٩٧٨

و « السفير » اللبنانية ١٣ و ١٤/١٠/١٩٧٨ .

مما أدى الى فرصة غير متكافئة في المنافسة بين الانتاج المحلي والسلع المستوردة . كذلك فهجرة الايدي العاملة المصرية الى السوق العربية أسهمت في زيادة الكلفة للمنتجات الوطنية بحيث أضحت الصناعات التحويلية الصغيرة ( كصناعة الاثاث والمنسوجات والاحذية ) تغلق ابوابها وتلتحق رؤوس اموالها بقطاع الخدمات والسياحة ونشاطات التوريد مما يؤدي تلقائيا الى مزيد من التضخم والبطالة والهجرة (٢٧) . وفي ظل التناقض بين « وجود » القطاع العام و « الحضور » الرأسمالي داخله وخارجه يصبح تعويض الآلات القديمة في هذا القطاع متعذرا وينخفض مستوى الانتاج فيه كما ونوعا ( أصبح مصنع الأسمدة « كيما » في اسوان يشتغل بـ ٢٥ في المائة من طاقته العادية . اما السد العالي فلم يبق من مولداته قيد العمل الا ٣ من أصل ١٢ مولدا ) وهكذا « ومنذ البدء في تنفيذ سياسة الانفتاح ، طرح مشروع بيع بعض مؤسسات القطاع العام في صورة أسهم . واذا ما أمكن بقاء هذه المشاريع فذلك لان أحدا من الرأسماليين لم يقبل بتوظيف امواله في قطاع يعاني العجز ، ولا يوجد من يمنحه الوسائل الأساسية للعمل » حتى ان إحدى الشركات الناجحة تقليديا في القطاع العام الصناعي هي شركة « ايديال » قد التهمت التيران - كشأن العديد من مخازن الشركات المنتمة للرأسمال الوطني - فقامت شركة فرنسية بتملك ٥١ في المائة من أسهمها مقابل اسمها وتكنولوجياها لا مقابل اموالها . وفي زراعة القطن ، لا يختلف الأمر عما هو الحال عليه في الصناعة، حيث ينخفض الانتاج نتيجة توجه الفلاحين الى زراعة أراضيهم المملوكة او المؤجرة بمحصولات ذات عائد أعلى وأسرع من مردود القطن . وقد كان الثمن الأولي للفدان من الأراضي المستصلحة بين ٥٠٠ و ٨٠٠ جنيه فبلغ بعدئذ سبعة آلاف جنيه مما جرم الفلاحين الصغار من ملكية هذه الأراضي وضالة مساحتها وتدني إنتاجيتها وتحويلها الى « مشروعات » غير منتجة زراعيًا . وهذا هو السر في ان الصادرات لم تعد تغطي أكثر من ٣٥ في المائة من المستوردات وبالتالي بلغ عجز الميزان التجاري ١٢١٥ مليون جنيه مصري سنة ١٩٧٧ « وذلك ما يجعلنا نفهم لماذا يعتمد الرأسماليون المصريون أو العرب إلى توظيف اموالهم في قطاعات غير منتجة لكن ذات الفائدة المؤقتة والمرتفعة ، ثم الى وضع فوائدهم في البنوك الخارجية » . وهو الأمر نفسه بالنسبة للرأسمال الاجنبي الذي توجه مباشرة الى القطاعات غير المنتجة وخاصة البنوك . وقد بلغت المساعدات العربية لمصر - حسب مصادر اولاس - ١٣ر٤ مليار دولار من حرب تشرين الاول ١٩٧٣ الى تشرين الاول ١٩٧٧ . ولسم يستوف الاتحاد السوفياتي قروضه المستحقة السداد . مما يؤكد أن « بشرًا خفية » - لا علاقة لها بالاقتصاد المصري - تبتلع الجزء الأكبر من هذه المساعدات والديون غير المدفوعة . هذه البئر يمكن الإشارة الى هويتها بواقعة تسميها اولاس

(٢٧) بلغ عدد العمال المهاجرين حوالي ٣ - ٣ر٥ مليون عامل رغم أن الرقم الرسمي لا يتخطى مليونًا ونصف . عائلاتهم في الداخل سلع استهلاكية .



« فضيحة العامرية » ، وفي تقديرها انها كانت ستثمر « مضاعفات اخطر من تلك التي كان يمكنها ان تنجم عن بيع هضبة الاهرام او بيع البنية التحتية التي تتمتع بها السينما المصرية » لولا ان رائجتها ازكمت الانوف في الخارج ، ولولا « الخلاف بين اللصوص » . . فقد كان المشروع يتمثل في اقامة مركب صناعي كبير للمنسوجات الكيميائية في « العامرية » بالقرب من الاسكندرية ، وتبلغ توظيفات هذا المشروع مليارا ونصف مليار دولار لبعض الشركات المتعددة الجنسية ورؤوس الاموال العربية و « تفاهم ما » - حسب تعبير الكاتبة الفرنسية - مع الدولة المصرية . وفي اللحظة التي كاد يدخل فيها المشروع حيز التنفيذ ، ودفع بنك مصر ما يوازي ١٢٧ مليون جنيه بالعملة الصعبة اوقف رئيس الحكومة المشروع في حزيران ، يونيو ١٩٧٨ لانه « لا يلبي حاجة اقتصادية ، وان تجاوزات خطيرة قد تمت في الدوائر العليا » ★ . والآن لم يعد ثمة شك في ان الرشوة - وهي اعلى مراحل العمل الطفيلي - قد اضحت العمود الفقري للصياغة الاقتصادية الجديدة لمصر .

وهي الصياغة التي تلائم الوظيفة الجديدة لمعاهدة « سلام » اقتصادي بين **القاعدة المصرية** ( كسوق وايد عاملة رخيصة ومواد خام ومنفذ الى الوطن العربي وافريقيا ) والقيادة الاسرائيلية الاميركية ، كراس مال صهيوني غربي متعدد الجنسية موحد المصدر ( النفط والمال العربيين ) . واكرر انه لولا هذه المراحل التي قطعها الاقتصاد المصري في هيكله العام ، لما وافقت اسرائيل واميركا على « التوقيع » في كامب ديفيد ، مهما كانت التنازلات السياسية للرئيس السادات . ولا شك ان مقاومة رأس المال الوطني لهذا الهيكل الاقتصادي الجديد لمصر كانت ضارية قبل اتفاقيات كامب ديفيد . وقد تمثلت هذه الضراوة في معارك علنية كمعركة مؤسسة السينما ، ومعارك سرية كمعركة « العامرية » ، مما يثبت القول بأن مجموع الاجراءات والتشريعات لهذا الهيكل ليست الا « خربشة » على السطح ، فالبنية التحتية للقوام الاجتماعي - الاقتصادي المصري ، لا زالت ابعد من الالفاء او التلاشي . كما ان كثرة الديون والمساعدات المنكورة وسطوة الرشوة ، تعبر من ناحية اخرى عن ان « العلاج المالي » لازمة مصر الاقتصادية ، ما هو الا مزيد من وضع الزيت على النار . وقد تأخرت البرجوازية المصرية - رغم ذلك - في اكتشاف معنى تحول البلاد الى قاعدة رئيسية للاقتصاد الصهيوني ، غير انها بمجرد الوصول الى التوقيع على « معاهدة السلام » اكتشفت ان السلام الاقتصادي المنشود هو تدمير شامل لكيانها كله فصرخت . صرخت دون ان تدرك غالبا **الخطا** الاصيل في انها استدرجت باسم السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية الى التفريط لا في تراثها فحسب بل في حاضرها ومستقبلها . كما انها استدرجت تحت شعارات

---

★ المقصود هو ثروت عبيد الفقار صهر الرئيس السادات ، والمقصود من المشروع هو تدمير صناعة النسيج وزراعة القطن بالاعتماد على الخامات المستوردة وضرب السوق المحلية .

ليبرالية زائفة الى دكتاتورية العبور نحو الصلح الاقتصادي المنفرد ، فقد عزلت في رؤاها بين السياسة والاقتصاد وبين التحرير والتنمية وبين الاستقلال والوحدة القومية . لقد اكتشفت فجأة ان « السلام » الذي هرولت خلف سرابه المستحيل كان سلاماً معكوساً ، ربما اخرجها من شباك البيروقراطية الناصرية حقاً ، ولكنه اوقعها في شرك الوحش الاقتصادي الغربي وامبراطورية رأس المال الصهيوني المتعدد الجنسيات واللغات .

ان البرجوازية « الوطنية » المصرية لم تظن رغم كل ما اصابها على صعيد السلطة السياسية في ايار ، مايو ١٩٧١ الى مغزى التوازي المحكم :

● بين احداث مصر واحداث لبنان .  
● بين المبادرات والاتفاقات السياسية والعسكرية لقيادة السلطة المحلية والقيادتين الاسرائيلية والاميركية من جهة ، والقرارات والتشريعات والاجراءات الاقتصادية من جهة ثانية ، وقهر الممارسة الديموقراطية بالعنف من جهة  
ثالثة (٢٨) .

لم تربط البرجوازية المصرية بين اجزاء مسيرة « السلام المصري الاميركي الاسرائيلي » ولم تقرأ هذا التوازي المحكم فلم تتبين مصيرها الا بعد مقررات كامب ديفيد . والفرق بين الفكر البرجوازي الاقتصادي المصري والفكر الامبراطوري الصهيوني يتضح من الفارق الزمني بين الدراسة التي وضعها الدكتور اليعازر شيفر نائب محافظ البنك المركزي الاسرائيلي في صيف ١٩٧٧ بناء على طلب مناحم بيغن رئيس الوزراء ، والدراسة التي وضعها الدكتور لطفي عبد العظيم في شتاء ١٩٧٨ دون طلب من احد ، بل كرئيس تحرير مجلة « الاهرام الاقتصادي » التي تصدر مرة كل اسبوعين عن مؤسسة « الاهرام » المصرية .

تقول الدراسة الاسرائيلية ان الانفاق العسكري الاسرائيلي قد قفز خلال ٢٧ عاماً ( ١٩٥٠ - ١٩٧٧ ) حوالي ٢٥ ضعفاً ، وان هذا الانفاق كان يلتهم حوالي ١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . ونتيجة « السلام » - ولنلاحظ جيداً ان الدراسة وضعت قبل زيارة الرئيس المصري لاسرائيل - سوف توفر مليارات من الدولارات مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات الاقتصادية في اسرائيل بمعدل ٥٠ في المائة . ولا ننسى في هذا السياق ان الصحف الاسرائيلية شرعت منذ ذلك الوقت تكتب عن احلال تل ابيب مكان بيروت ، ولكن البرجوازية المصرية لم تربط قط بين

---

(٢٨) الرسم البياني لهذا التوازي يمكن ان نطالع بعض معالنه في دراستين هامتين : « مصر بين التنمية والتسوية » لاحمد ثابت - دار الفكر الجديد - بيروت ١٩٧٦ و « مصر في ظل السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ » للبير فرحات - دار القادسي - بيروت ١٩٧٨ .



ما جرى في مصر وما يجري في لبنان وفي رأي الدراسة الاسرائيلية « أن الفائدة التي ستجنيها الدول العربية من التبادل التجاري ستكون بصورة عامة أقل من الفائدة التي ستجنيها إسرائيل » . ومن ثم فهو ينصح « بضرورة تطوير الصناعة الاسرائيلية لتصبح أكثر تلاؤما مع حاجات الدول العربية » (٢٩) .

الدراسة المصرية مجموعة تساؤلات : حول ما أعدناه لافراد القوات المسلحة الذين سيسرحون من الجيش دون ان يكون لهم عمل في بلد يعاني من البطالة والعمالة الزائدة ؟ والسؤال الثاني عن التضخم الذي يتعاظم بعد « السلام » نتيجة لسيولة النقدية في السوق المصرية حتى ان القروض الاجنبية لم تعد تستوعب من جانب التنمية المصرية ( اعتذرت مصر مثلاً عن بناء فرنسا لانفاق المتسرو فسي العاصمة ) . والسؤال الثالث حول الدعم العربي الذي سيتوقف بعد الصلح ، وما اذا كان المسؤولون قد وضعوا في حساباتهم ان هذا الدعم ليس ابدياً . والسؤال الرابع اقرب إلى الجواب على الاسئلة السابقة كلها ، اذ يقرر ان « عدم وجود ضوابط احدث غزوا اتكشاريا للسوق المصرية حول مصر الى مجتمع استهلاكي من الدرجة الاولى دون وضع اي اعتبار لمتطلبات التنمية في مصر » . . . ليس هذا تقريراً لامر وقع منذ امد بعيد ؟ ولكن المهم ان الكاتب يصل الى حد القول « وهنا - نعم هنا - يجب ان نقولها بصراحة : ان هناك فارقاً كبيراً بين رأس المال العربي المحدود الافق ورأس المال اليهودي المتمرس في اسواق المال والاستثمار » . وما العمل بعد اتفاقيات كامب ديفيد ؟ يجيب الدكتور لطفي عبد العظيم صاحب الدراسة « علينا ان نبدأ فوراً - نعم فوراً - في اعادة النظر في قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي ، وقد يكون من المفيد ان نطلق عليه قانون استثمار رأس المال غير المصري ، ويضمن القانون كافة الضوابط التي تمنع تغلغل رأس المال سواء كان عربياً او يهودياً في المجالات التي تضر ولا تنفع الشعب المصري وتنميته الاقتصادية ، ويجب علينا ان ندرس موضوع تحريم مجالات استثمارية معينة على اي رأس مال غير مصري ، مهما كانت جنسيته ، ويتطرق تفكيرنا في المرتبة الاولى الى مجالات الخدمات والعقارات والتجارة ، التي يجب ان تكون مقصورة على رأس المال المصري ، اما رأس المال غير المصري فينبغي ان نفتح له مجالات الاستثمار الصناعي المتكاملة مع الخطة الخمسية الصناعية » . وكان المفكر الاقتصادي المصري قد افاق على خطوة « الانفتاح الاقتصادي » بمجرد « السلام » مسع الاقتصاد الاسرائيلي . وكان البرجوازية « الوطنية » باتت تطالب في مواجهة الغول الصهيوني المقبل بما كانت تسميه « قيوداً » في العهد الناصري . وكأنها لا تريد الوجه الاقتصادي « للسلام الشامل » . وكأنها ادركت أخيراً ان « الانفتاح على إسرائيل »

---

(٢٩) عن تقرير اقتصادي لمجلة « المستقبل » الباريسية تحت عنوان « كيف ينظر اقتصاديو مصر

واسرائيل الى السلام ؟ » - عدد ٨٥ - ١٩٧٨/١٠/٧ .

يعني نهايتها بالدات ، نهايتها كقوى منتجة وكعلاقات انتاج وكسوق . ولكن الادراك المتأخر لم تدفع ثمنه البرجوازية « الوطنية » وحدها ، بل دفعته مصر كلها ولبنان معها . . وغيرهما قد يتبع .

### ٣ - حارس السقوط

إذا كان الرئيس السادات قد شن الحرب ضد ليبيا كتمهيد - استراتيجي - لزيارة « إسرائيل » ، فإن الكثيرين قد أخطأوا الحساب حين ظنوا وقتا طويلا ان إسرائيل لم ترد على « مبادرة » الرئيس المصري ، وحين أيقنوا لزمن قصير ان ظنونهم صحيحة وهم يتابعون « الاخفاقات » المصرية الاسرائيلية في « مؤتمر القاهرة » ثم قمة الاسماعيلية ، فمؤتمر ليدز ، فاجتماع سالزبورغ . خطأ هؤلاء انهم ينطلقون من « زيارة القدس » كما لو كانت هي « المبادرة » . بينما كانت المبادرة الحقيقية هي ضرب الحدود الليبية والاشتراك المصري في حرب زائير . كانت هذه الاشارات تعني تصفية المؤسسة العسكرية الوطنية كتنويع لتصفية المؤسسة الاقتصادية الوطنية . وقد ردت « إسرائيل » على المبادرة المصرية بعد زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة مباشرة ، بان اقتحمت الجنوب اللبناني فجر الاربعاء ١٥ مارس ، آذار ١٩٧٨ أي بعد أقل من اربعة شهور على « مبادرة السلام » . وكان من المثير ان يقوم وزير الدفاع الاسرائيلي بزيارة الرئيس المصري في غمرة احتدام المعارك . وإذا كان الهدف الاسرائيلي هو ضرب المقاومة الفلسطينية فقد قاوم الفلسطينيون هذا الهدف ، بمشاركة الحركة الوطنية اللبنانية ، وصدوا عن انفسهم هزيمة استراتيجية . ولكن ، اذا كان الهدف الاسرائيلي هو مد بساط اللاشرعية اللبنانية ( الميليشيات المسيحية المتطرفة ) حتى الحدود الجنوبية - وهي الميليشيات التي منعت الجيش الشرعي من تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالتمركز في مواقع السيادة اللبنانية - فقد تحقق هذا الهدف . . بفضل مبادرة « السلام » . ان ما يسمى « بالجدار الطيب » بين لبنان وإسرائيل ، هو الوجه الآخر للصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل .

وكان اول ما صرح به الرئيس السادات فور انتهاء القمة الثلاثية في كامب ديفيد ، هو انه سيجري « تغييرا شاملا » في الدولة . وكان العنوان الرئيسي لهذا التغيير هو الاطاحة بثلاثة رجال رافقوا مسيرته المعقدة من البداية ، وهم ممدوح سالم رئيس الوزراء ، والفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية ، وسيد مرعي رئيس مجلس الشعب .

أما ممدوح سالم فهو آخر « ادوات » انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ التي سقطت . ولعله وهو ضابط الشرطة المحنك ، كان آخر الساقطين لان دوره في تلك الليلة منذ ثماني سنوات كان الامساك بجهاز الامن الذي حوله خلال هذه الفترة الى



« مركز قوة » حتى ان رئيس الجمهورية لم يستطع اقصاءه في يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . وقد كان الاشتراك الاميركي في اعادة تنظيم أجهزة الامن المصرية - منذ الزيارة الرئاسية للقدس خصوصا - من اهم العوامل في « تغير الدولة تغيرا شاملا » كما قال الرئيس . فالقضية لم تعد مجرد « الحماية الشخصية » للمسؤول الاول ، بل تسليم « أداة القهر » مباشرة للسلطة الخارجية بالاشراف والتدريب وصنع المناخ السياسي ، وبالتالي استبعاد أي مركز قوة محلي يتمتع بموقع استراتيجي ورصيد من الدكويات كما هو الحال مع ممدوح سالم . وقد استبعده الرئيس بعد ان احترق اسمه في الشارع الشعبي مع احتراق حزب « الوسط » الذي كان يتراسه .

واما الرجل الثاني - سيد مرعي - وقد فوجيء معظم المراقبين بترقيته العكسية « مساعدا للرئيس » تمهيدا لآخراجه من مجلس الشعب ، رغم مصاهرة الرئيس ، فقد كانت الاطاحة به رمزا مكثفا وحادا لانسلاخ آخر القطاعات المنتجة ( الرأسمالية الزراعية ) عن البناء السياسي للسلطة ، بغض النظر عن مداخلاتها الاقتصادية في تشكيل القاعدة الاجتماعية لهذه السلطة .

واما الرجل الثالث الفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية - ومعه الجنرال محمد علي فهمي رئيس الاركان - فهو لب اللباب في « التغير الشامل » . انه الرمز الباقي لحرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، بعد اقضاء الشاذلي . ولعل الزمن وحده هو الذي سيخبرنا عن الطيار حسني مبارك - الذي أصبح فجأة نائبا للرئيس - الشيء الكثير ، خاصة وانه قد استطاع ان يناطح ممدوح سالم وعبد الغني الجمسي وينتصر عليهما ، وان يصبح قريبا غاية القرب من الاشراف الاميركي على أجهزة الامن . . في الوقت الذي يبتعد فيه عن مناخ السلطة الضابط الكيميائي اشرف مروان زوج السيدة منى جمال عبد الناصر والسدي هيمن على رئاسة الجمهورية منذ الاطاحة بسامي شرف وقيامه بدور هام في احداث مايو ، ايار ١٩٧١ وتسلمه الى رأس المال النفطي عبر الهيئة العربية للتصنيع الحربي وما يقال عن صفقات السلاح المريبة التي « توسط » فيها فأصبح من العمولات وحدها من اهم مليونيرات مصر الاحياء .

ان اقضاء الجمسي ، بالاضافة الى الرمز الذي يحمله من معارك العبور الى الضفة الشرقية من قناة السويس ، فهو يتجاوز الرمز الى « الفعل » التغييري الشامل للمؤسسة العسكرية . انه ، رغم تورطه كممدوح سالم وسيد مرعي في تثبيت اركان النظام الجديد ، منذ توقيعه في خيمة الكيلو ١٠١ ، فانه ما كان يستطيع الاشراف على تصفية المؤسسة العسكرية « الوطنية » منذ ميلادها في القرن الماضي . ولا أحد يستطيع ان يؤكد ماذا كان موقف الفريق الجمسي من العدوان على ليبيا او الاشتراك في الحروب الافريقية . ولكن المؤكد ان وزير الحربية

المصري قد « اشترط » في انزال الجيش الى شوارع العاصمة خلال احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا يضرب الشعب . كما انه - مع خبراء الخارجية المصرية - كان من اهم اسباب فشل قمة الاسماعيلية . ولم يكن من المعتاد ولا من المصادفات ان يمتدح الرجل العسكري الاول طائفة ميخ السوفييتية في الوقت الذي تحصل فيه القاهرة على نصيبها من صفقة الطائرات الاميركية لكل من السعودية واسرائيل ومصر . ولم يعد سرا ان غياب وزير الحربية عن اتفاقيات كامب ديفيد التي لا تخلو من طابع عسكري كان قصدا مقصودا . قبلها بقليل كان الجسمي يقرأ تقريرا مفزعا من اربع فقرات : الاولى عن تزايد عدد العسكريين المصريين الذين يعملون في سوق المرتزقة الدولي ويتركون قواتهم الوطنية المسلحة ، وقد بلغ في هذا التقرير السري ما يقرب من خمسين ضابطا سنويا ( خلال الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ) . والفقرة الثانية عن تزايد فقدان قطع السلاح الخفيف والمتوسط ، سواء عن طريق التبليغ عنها كسرقات او ضبط بعض الجنود متلبسين ببيعها ، واكتشاف مخازن السلاح ( الاصلية ) في صعيد مصر وغالبية العظمى من الجيش المصري . والفقرة الثالثة عن الاتجاه المتعاظم لشباب الضباط نحو الاستقالة والأعمال المدنية وتيسر هذا السلوك قانونيا بموجب اللوائح الجديدة . والفقرة الرابعة حول الكلية الحربية التي كانت « طموحا » عند خريجي المدارس الثانوية ، فاذا بالمتقدمين الى صفوفها يتناقص سنويا بمعدل ١٦٥ في المائة .

قرأ الفريق الجسمي هذا التقرير في اطار الوقائع التالية : اقضاء قيادة الاسلحة اللامعين ممن شاركوا في حرب ١٩٧٣ ونالوا تقديرا عسكريا رفيعا على بطولاتهم الى أعمال ادارية - تحول أكثر من ٦٠ في المائة من السلاح السوفييتي الى قطع حديد صدئة وانقطاع قطع الفيار - فوضى التدريب بين الاسلويين السوفييتي والغربي - تعذر التصنيع الذاتي للسلاح وتعذر تنويعه - حركات النقل والإعفاء المفاجئة دون تنسيق بين رئاسة الجمهورية وقيادة الأركان .

فور التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد كان وزير الحربية يقرأ تقريرا آخر . كان التقرير يقول ان منشورات موقعة باسم « الضباط الاحرار » ، سبق ان وزعت سرا على عديد من الوحدات في فترات متقطعة ، قد تضمنت « لهجة جديدة » و « معلومات خطيرة » وان توزيعها لم يعد مقصورا على افراد القوات المسلحة ، بل تجاوز الاسوار العسكرية الى المجتمع المدني . كانت هذه المنشورات تقول :  
● ان عدة مئات من الخبراء العسكريين الاميركيين قد توافدوا في مجموعات صغيرة منذ نهاية عام ١٩٧٧ في ثياب مدنية . وان هذا الامر قد فاجأ الضباط لانه لم يتم بتنسيق مع قادة الوحدات .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين لا يقومون بالتدريب المباشر ، بل بالاشراف على تخطيط جديد للعمل العسكري المصري من ناحية ، والتعرف على الضباط الشباب وصف الضباط دون مناسبة عسكرية واضحة من ناحية ثانية .



● ان الخبراء العسكريين الاميركيين يتكلمون مع من يستأنسون اليه عن استراتيجية جديدة للقوات المسلحة المصرية لا تدور حول اعمال « الحرب » ذاتها - كالسلاح وخطط القتال - بقدر ما تدور حول « وظيفة » الجيش المصري في المرحلة المقبلة و « دوره العربي والافريقي » وما يستتبع ذلك من تغييرات ايدولوجية وعسكرية معا .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين في « حلقات السمر » التي يقيمونها بين الحين والآخر يهتمون بأسئلة « عادية » كثيرة ، كأصل الضابط والجندي الاجتماعي واهتماماته الثقافية وعلاقاته الشخصية .

ولم تكن هذه المعلومات كلها جديدة على الفريق عبد الغني الجمسي ، غير ان « الجديد » كانت اللهجة الحادة التي صيغت بها المنشورات ، والمدى الذي وصلت اليه في التوزيع . وكان « الجديد » هو ان الرئيس السادات بمجرد وصوله من الرباط قادما من واشنطن بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، قد تلقى التقرير ذاته من اللواء كمال حسن علي رئيس المخابرات العامة ★ مضافا اليه ان « شيئا ما » يتحرك داخل القوات المسلحة ينذر « بمجهول » جسيم . وحين استدعى رئيس الجمهورية وزير الحربية للاستفسار عن حجم هذا « التحرك » ومدى استعداداته للقيام بانقلاب عسكري أجابه الجمسي : ليس هناك انقلاب « في » الجيش يا سيادة الرئيس ، بل هناك انقلاب « على » الجيش ، فتغيير الاستراتيجية العسكرية المصرية مرة واحدة في فترة قصيرة من شأنه ان يحدث قلقا وبلبلة في صفوف القوات المسلحة .

ما لم يقله الجمسي انها المرة الاولى في تاريخ الجيش المصري الحديث - اي منذ محمد علي الى جمال عبد الناصر - التي تتحول فيها المؤسسة العسكرية المصرية ، او يراد ويخطط لها ان تتحول عن هويتها « الوطنية » . فقد نشأ الجيش المصري من البداية في معركة وطنية لتمصير البلاد . ورغم طول العهد بالتدخل البريطاني في تدريب وتسليح القوات المصرية ، الا ان استراتيجيته الوطنية لم تتبدل كيفيا حتى في ظل الاحتلال . وحين كان الجنود الانكليز في مصر لم يمنع ذلك للجيش المصري من التوجه الى فلسطين ، ولم يمنع ذلك انطلاق ثورة ١٩٥٢ ذاتها من قواعد هذا الجيش وقياداته الشابة . وأقصى ما استطاعت « الحليفة » بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ان تفعله هو تحييد القوات المسلحة المصرية في الصراع مع المحور . اما انقلاب هوية المؤسسة العسكرية الوطنية رأسا على عقب،

---

★ تولى في التشكيل الوزاري التالي لاتفاقيات كامب ديفيد منصب « وزير الدفاع » حسب التسمية الجديدة لوزارة الحربية . وهو تغيير يتجاوز مفزاه مجرد التشبيه بوزارة « الدفاع » الاسرائيلية .

بحيث تصبح كجيوش الانظمة الفاشية في اميركا اللاتينية من حيث انضواؤها -  
تركيبا وثقافة ومصالح - تحت لواء استراتيجية الحلف الاطلسي ، فانه يحدث  
للمرة الاولى في مصر .

وهكذا ، قانه بمجرد فتح باب « الاستقالة الاختيارية » تقدم بالطلب مئات من  
ضباط البحرية ( قبل وبعد اقصاء قائدها ) والطيران . . فقد كان المطلوب - بعد  
اتفاقيات كامب ديفيد - هو « جيش جديد » يعمل بموجب تحالفات وخصومات  
استراتيجية جديدة ، جيش يحمل في تكوينه الفكري تاريخا سياسيا وجغرافيا  
سياسية جديدين كليا . جيش يحرس « السقوط » داخل مصر وخارجها ، بل  
ويصبح احد اذرع الثورة العالمية المضادة لحركات التحرير الوطنية في الوطن  
العربي وافريقيا . بل وكاد يجرب حظه في قبرص ذاتها ، على اثر اغتيال الكاتب  
يوسف السباعي بعد حوالي ثلاثة اشهر من زيارة الرئيس المصري للقدس .

غير ان هذه المحاولات كلها لتصفية المؤسسة العسكرية الوطنية ، تبقى  
كزميلتها في ميدان الاقتصاد ، مجرد « خربشة على السطح » فالجيش المصري ،  
كالمجتمع المصري ، لا تتأثر بنيته التحتية في خطوطها العامة بما يجري الا في خط  
معاكس . . فالاتجاهات الناصرية والدينية والماركسية وجدت تربتها الخصبة في  
القوات المسلحة أكثر من أي وقت مضى ، منذ أصبحت الهيكلية الرئيسية للتكوين  
العسكري المصري من فئات اجتماعية تربط دون وعي ربما ، وبدرجات متفاوتة من  
الوعي اغلب الاحيان ، بين تحويل العدو الوطني الى حليف وتحويل الحليف الى  
عدو من جهة وبين متغيرات العداء والتحالف داخل الحدود . وإذا كانت معاهدة  
التهادن مع الانكليز عام ١٩٣٦ قد اتاحت في أحد بنودها الفرصة لابناء البرجوازية  
الصغيرة عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ان يدخلوا الكلية الحربية ويتخرجوا منها قادة لثورة  
١٩٥٢ فان المرحلة الناصرية قد اتاحت لابناء العمال والفلاحين والبرجوازية  
الصغيرة ان يشكلوا « مجتمعا عسكريا كاملا » يوازي تشكيلات البنية التحتية  
للمجتمع الناصري ذاته . . لا سبيل لتدميره الا بحرب أهلية طاحنة . لذلك فحارس  
السقوط الحقيقي يبقى « القائد الأعلى للقوات المسلحة » شخصا - أي رئيس  
الجمهورية - وتصبح « الميليشيا الحزبية المسلحة » هي البديل الممكن : للحرس  
الجمهوري وقوات الأمن المركزي والجيش ، هذا الثلاث السدي سقطت رموزه  
الكبيرة على التوالي . هذه الميليشيا ، شرع الرئيس السادات في بنائها من قبل ان  
يعلن عن ميلاد « حزبه » بقليل ، في وقت واحد مع تصفيته الجيوب الناصرية او  
الوطنية في أجهزة المخابرات والمباحث العامة . ولأنها لن تكون لمجرد « الحراسة  
الشخصية » بل لمواجهة الشارع الشعبي من داخله ، فان احدا لا يستطيع ان  
يجزم بأن مقومات حرب أهلية فريدة في التاريخ المصري لم تكتمل بعد . خاصة وان  
ظاهرة التسليح تكتسي طابعا مثيرا للدهشة وسط المواطنين في الريف والمدينة ،  
وفي وقت يبدو أن كل شيء يبدو كما لو كان يحدث للمرة الاولى في تاريخ البلاد .



لقد توقف الكثيرون - مثلا - أمام ظاهرة مزدوجة : شقها الاول ان رئيس الجمهورية قام بزيارة « اسرائيل » بغير وزير للخارجية ، وعاد من كامب ديفيد بغير وزير للخارجية . وشقها الثاني ان الزيارة المثيرة قد صيغت بدايتها وكأنها تمثيلية تلفزيونية ، اذ جرى مراسل اميركي حديثين في وقت واحد مع رئيس مصر ورئيس وزراء اسرائيل ، أفصح الاول عن استعداداته للقيام بالزيارة فورا وأفصح الثاني عن استعداده لتأجيل موعد زيارته لبريطانيا لاستقبال الرئيس المصري . وقد كان .

توقف البعض عند هاتين الظاهرتين ليربطوا دون عناء بين معارضة اكثر الاجهزة انضباطا - الجيش والخارجية - لخطوات الرئيس ، وبين « السلطة الخارجية » التي اخرجت مسرحيا خطوة الرئيس ومداها ، حتى ان البرلمان المصري لم يناقش الموضوع الا صباح يوم الزيارة نفسها . ولعله من المفارقات ان « انفراط البيروقراطية » المصرية العريقة بدءا من اكثر مواقعها حساسية - المؤسسة العسكرية والدبلوماسية - قد تم أولا في قياداتها العليا وثانيا في شكل متداخل . . فالجيش عارض سياسيا ، والخارجية عارضت عسكريا .

وقد كان هذا التبادل في المواقع تعبيرا عما سمي بالملاحق السرية لاتفاقيات كامب ديفيد . وهي الملاحق التي تغيب بسببها العنصر العسكري المصري واستقال بسببها أيضا العنصر الدبلوماسي . . بالاضافة الى الاسباب الاخرى . ولم تكن المقررات السرية لكامب ديفيد في صورة تقليدية كملاحق اتفاقية سيناء الثانية ، بل كانت على هيئة رسائل متبادلة بين الاطراف ، وصياغات دقيقة احيانا وعامة احيانا اخرى في صلب الوثائق . ولعل اهم بنود هذه المقررات ما يخص القدس المحتلة ، وما يخص العلاقات بين مصر والاقطار العربية المواجهة لاسرائيل في حالة الحرب . وهي مقررات تؤدي الى ما يشبه الاعتراف بالقدس كعاصمة للدولة العبرية ، وما يشبه التعهد بأن مصر لن تدخل الحرب الى جانب اية دولة عربية في المستقبل .

وهي المقررات التي تعني استراتيجيا ان « الامن المصري » لم يعد بحاجة الى « البوابة الشرقية » لسيناء ، بالتوحد مع مصدر « الخطر » . ومن هنا فاية كلمات « قومية » او « دينية » حول فلسطين او القدس العربية تفقد مدلولها القائم منذ مصر القديمة . . فالتضامن العربي في وجه من ؟ وقد اصبح أغلاق السفارات العربية في القاهرة واعداد سفارة لاسرائيل في العاصمة المصرية ، من الرموز التي تتكامل مع اتجاه البندقية المصرية غربا نحو ليبيا وانكفائها شرقا عن الكيان الصهيوني . وكان التلازم الزمني هنا حتمية موضوعية ، حيث يعني الانتماء العربي لمصر استقلالها الوطني ، وحيث يقترن الانسلاخ القهري عن هذا الانتماء بالاستسلام الشامل للامبراطورية الصهيونية - الاميركية . ويصبح رمز الرموز في هذه الحال هو ان يهنئ النظام المصري « اسرائيل » يوم ١٥ مايو ، ايار من كل عام بعيدها « القومي » . . الذي كانت تحتفل فيه مصر بذكرى اغتصاب فلسطين .

وربما كان هذا المغزى كامنا في « الاستقبال » الذي لقيته علنا مقررات كامب ديفيد داخل مصر . ويمكن رصد علاماته البارزة في ما يلي :

١ - كان البيانان اللذان أصدرهما حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » والبيان الثالث الذي ألقاه خالد محيي الدين في البرلمان استكمالا أميننا لرفض هذا الحزب وقائده لما سمي « بمبادرة السلام » . . وقد كان أهم ما فسي البيانات الثلاثة هو ذلك « الايضاح » لضمون اتفاقيات كامب ديفيد من انها جعلت لمصر - للمرة الاولى في تاريخها - نوعين من الحدود : فعلى مبعدة خمسين كيلومترا شرق قناة السويس لن تكون هناك سيادة عسكرية مصرية على سيناء ، بل وداخل هذا الحيز نفسه لن تكون هناك سوى فرقة عسكرية واحدة . بقية المساحة الجغرافية والعسكرية تملؤها قوات الامم المتحدة وأجهزة الانذار المبكر الاميركية . اي انه ليس هناك - حتى في حدود « الشكل » استقلال وطني كامل . . بفض النظر عما أصرت عليه إسرائيل في مفاوضات صياغة المعاهدة فسي واشنطن من « الاشتراك في ملكية آبار النفط » والتأجير القانوني لمساحة ما في شرم الشيخ . . وبفض النظر عن عروبة مصر وارتباطها بالسيادة المنقوصة للصفة الغربية وغزة .

٢ - ولم يكن موقف حزب اليسار مفاجئا للرئيس السادات . غير ان ثلاث مفاجآت أساسية كانت تنتظره . اولها بغير شك مذكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين : زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين . وقد وصلت المذكرة الى المسؤولين والصحف ووكالات الأنباء في وقت واحد هو الاول من اكتوبر ، تشرين الثاني ١٩٧٨ . وقد رفض القادة التاريخيون الاربعة اتفاقيات كامب ديفيد جملة وتفصيلا ومن وجهة نظر استراتيجية ( عسكرية - سياسية ) . وكانت المفاجأة الثانية من « الاخوان المسلمين » اذ صدرت مجلة « الدعوة » في الوقت نفسه ترفض « الاستسلام للعدو القومي والديني » في مقال افتتاحي لرئيس تحريرها عمر التلمساني .

غير ان مفاجأة المفاجآت كانت المناقشات الملهبة التي دارت في مجلس الشعب المصنوع أصلا للتوقيع على قرارات الرئيس . وقد واكب هذه المناقشات بيان مجموعة من النواب المستقلين صدر بعد أقل من يوم واحد على مذكرة أعضاء مجلس الثورة السابقين ، وقد وقع البيان : الدكتور حلمي مراد وعبد المنعم حسين وطلعت رسلان وأحمد يونس وكمال سعد وكرم عز الدين والشيخ صلاح ابو اسماعيل وعلي الجارحي وعالي سلامة . وطالب البيان : بعهد التسليم بالمطالب الاسرائيلية الا بعد الجلاء التام عن اراضي سيناء كلها ، واختصار فترة الجلاء الكامل واخضاع المطارات بها لسيادة مصر الكاملة ، والتحذير من السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على مصر ، ورفض عدم الاشارة الواضحة الى عودة القدس العربية في الوقت الذي تؤكد فيه إسرائيل ان القدس ستظل موحدة وعاصمة لها



الى الابد ، ورفض عدم وجود ذكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته ، ورفض عدم التشاور مع اطراف المواجهة العربية الآخرين .

ولم تخرج مذكرة مجلس الشعب - رغم طرد النائب كمال احمد - عن محتوى بيان النواب المستقلين ومقالات حلمي مراد في جريدة « الشرق الاوسط » اللندنية ( ١٣ / ١٠ / ١٩٧٨ ) . . مما ييسر الربط بين نتيجتين متناقضتين : تعيين رئيس المجلس سيد مرعي مساعدا للرئيس تمهيدا لحل البرلمان وتعديل الدستور واجراء انتخابات جديدة تأتي بمجلس « حزب رئيس الجمهورية » ، وكذلك ارسال مذكرة المجلس النيابي الحالي الى المفاوضين المصريين في واشنطن للضغط على المفاوضين الاسرائيليين في اللحظة قبل الاخيرة من توقيع معاهدة الصلح المنفرد .

وقد كان سهلا على الرئيس السادات ان يتبين - رغم تنظيم المظاهرات « الشعبية » لاستقباله في المطار - ان المعارضة قد اتسعت لتشمل اقرب الدوائر من سلطة الحكم ، وان النظام بأكمله قد أصبح بعيدا عن اية قاعدة تحتية ، بل هو نظام معلق بين « السلطة الخارجية » واداة القهر الداخلية . لذلك كان ارتطام هذا الوضع للمفاجآت غير المحسوبة من الامور التي دفعت الرئيس لان « ينزل الشارع بنفسه » على حد تعبيره ، « لمواجهة الجماهير مباشرة » على حد تعبير المعارضة .

وهي مواجهة مع الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة . لذلك كان اقتلاع « الثقافة الوطنية » من اهم التحديات التي يواجهها المصريون اليوم (٣٠) على يدي السلطة الراهنة في مختلف المستويات .

١ - المستوى الشعبي الشامل بتصفية « القطاع العام » الثقافي ، وخضوع الانتاج السينمائي والتلفزيوني لمقتضيات السوق الطفيلية ، وتحويل الاذاعة والصحافة الى ميليشيا اعلامية . وكان الغاء وزارة الثقافة والاعلام هو الخطوة النهائية لهذا التحول ، حتى يمسك اصحاب « المصلحة » بنادقهم الفكرية بأيديهم لا بأيدي الوكلاء . كذلك قبل التفكير في الجامعة الاهلية وعودة « المصروفات » المدرسية والجامعية لتلغي شعار طه حسين القديم « العلم كالماء والهواء » بالمعنى الليبرالي وتلغي القرارات الناصرية بمجانية التعليم بالمفهوم الاكثر راديكالية . . جتي يصبح « العلم » مقصورا على اضييق دائرة اجتماعية . وذلك في ظل تعاظم الامية الابجدية في الريف والمدينة على السواء بزيادة قدرها ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٧ . ذلك انه لم يعد مطلوبا - كما كان الامر في عهد دنلوب البريطاني -

---

- (٣٠) .راجع في هذا الصدد مقال د. جلال امين عن « بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر » وعلاقة التنمية بالثقافة - التقرير المذكور سابقا من مؤتمر الاقتصاديين المصريين .

تحويل المدرسة والجامعة الى مصنع بيروقراطي للموظفين المتوسطين والعمال المهرة، بل اوضحت العودة الى عهد عباس الاول وسعيد بعد سقوط دولة محمد علي طموحا بعيد المنال . . حتى يتحول عرض قطاع جماهيري الى كتلة سديمية تفقد الانتاج والوعي ، اي فك اوصال قوى الانتاج ووسائله وعلاقاته ، ومن ثم انحلال قيمه . ولا تسود حينئذ الفكرة الغيبية او الحلم الفردي ، بل الشك في الذات والآخر لدرجة الضياع والانسحاق .

ب - المستوى الاكثر تركيبا ، اي التخطيط الاستراتيجي للعقل المصري ، بتغيير برامج التعليم ، لا بإلغاء المرحلة الناصرية - فكرا ومناهج - بل بالقضاء ما قبلها أيضا . وباستقبال المؤسسات الثقافية والايديولوجية الاميركية والاسرائيلية دون قيود على حركتها ، كالجامعات ودور النشر والصحف والمؤتمرات . ولم تكن عودة الجامعة الاميركية في القاهرة وكذلك مؤسسة فرانكلين الى نشاطهما الحسري الا مقدمة لاشراف شركة « موبيل اويل » على الحركة الادبية المصرية برصد الجوائز والمسابقات ، وانشاء « مؤسسة الحرية الثقافية » لتجنيد ما تبقى من المثقفين في عملية « غسل دماغ » جماعية للشعب المصري .

### \*\*\*

غير ان هذا كله - دون مجاز إنشائي - ضد التاريخ . . حتى انه يبدو في مختلف مظاهره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولانه يحدث للمرة الاولى فسي تاريخ المصريين ، كانه « لا يحدث » على الاطلاق . انه كاحدى البنايات التي يقيمها المقاولون في مصر هذه الايام ، فخمة شاهقة ، واذا بها تسقط بعد أشهر قليلة . . . لانها لم « ترتبط بالأرض » في العمق ارتباط الاساس المتين بالبناء .

يبدو كل ما يجري ، وكأنسبه خريشة بالازافر فوق سطح مصر ، لا يمس الاعماق الثاوية في الفرد والمجتمع ، في الارض والجامعة والمصنع والشارع والزقاق الصغير . لا شك ان هذه الاعماق قد اهتزت لما يجري فوق السطح ، ولكن تفاعل هذه الاهتزازات لا يجري لمصلحة « النظام المعلق » بين افلاك خارج الحدود ، وخارج الجاذبية الارضية .

ان الفجوة بين السقوط وغيبة البديل لا زالت قائمة ، وحصارها بالارهاب الاسود لن يملأها يوما ، بل سيزيد من تفاعل الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاجتماعي لشعب مصر العربي ، في الطريق الى النهضة .

النهضة التي تتجاوز الكائن والذي كان في « ثورة ثقافية » شاملة ، تحقق نموذجا جديدا للثورة في العالم المتخلف ، فترتاد مصر كشأنها دائما ، مجهولا يسراه الآن قصار النظر ، وكأنه معجزة .



## خاتمة

### في سوسيولوجيا الثورة الثقافية

(( تصحيح التاريخ ))

( ١ )

اي تناول لثورة مصر او الثورة المضادة ، يظل ناقصا اذا كان وحيد الجانب ، سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او ثقافيا . لان هذه العناصر مجتمعة تتداخل في ما بينها ، فهذا التداخل ليس خصوصية مصرية بل هو قانون عام . وانما لكون الثورة المصرية في أي من مراحلها التاريخية ذات صبغة حضارية شاملة ، كالثورات الكبيرة في التاريخ البشري الحديث .

الثورة الفرنسية ليست مجرد ثورة الابراج على الاقطاع ، ولا مجرد ثورة السوق على الأرض ، ولا مجرد ثورة الصناعة على الزراعة ، ولا مجرد ثورة الجمهورية والعقد الاجتماعي على الملكية والاسترقاق الاجتماعي ، ولا مجرد التحرر الديني من سلطان الكنيسة ، ولا مجرد الكشف الفلكية والعلمية لاسرار الكون واختراع الاسلحة النارية او البخارية . انها اولا واخيرا ثورة « حقوق الانسان » وقد انعكست على علاقات الانتاج وبنى المجتمع والقيم ، وعقائد البشر . وكنان الادباء والعلماء بنبوءاتهم وكشفهم وقود الثورة ونورها . انها النهضة ، أي الثورة الحضارية ، وليست مجرد انتقال للسلطة السياسية من طبقة اجتماعية الى اخرى ، او مجرد شعار « دعه يعمل ، دعه يمر » . وللنهضة الاوروبية تاريخ يسبق الثورة الفرنسية ، ولعصر التنوير الغربي اشارات واضحة واكبت مسيرة الثورة في فرنسا . ولكن هذه الثورة كانت النهضة في لحظة تحقق ، وكانت التنوير في التطبيق . بهذا المعنى فهي ثورة ثقافية رائدة لانها امدت ترتيب المجتمع والسلطة في نسق يسمح للتطور بالانطلاق . ولانها فتحت صفحة جديدة كلياً في تاريخ البشرية ، فقد كانت في اللحظة عينها ثورة حضارية شاملة ، اي اصبحت من ذلك التاريخ معياراً للتطور الانساني .

على غير هذا النحو نصف ثورة كرومويل في بريطانيا ، او ثورة الاستقلال الاميركي ، كلتاهما ثورتان سياسيتان واقتصاديتان نحو مرحلة اكثر تقدماً ، ولكنهما معا ليستا فتحاً حضارياً شاملاً في تاريخ الانسان .

الثورة الروسية تشبه الثورة الفرنسية في هذا السياق ، ان لم تكن - من احدي الزوايا - تطوراً موضوعياً لها . فالماركسية همي ثمرة الفكر الاوروبي

المنغمس في الولادة البرجوازية للغرب الصناعي ، ومن زاوية أخرى هي ارقى سلالات الفكر الموسوعي الذي عرفته اوروبا طيلة القرن الثامن عشر . هل كان ماركس عالما اقتصاديا أم مفكرا اجتماعيا أم فيلسوفا ؟ ان طرح الاسئلة بحسب ذاته كان ولا يزال يعني ولادة جديدة لنوعية المعرفة . ان تلخيص إنفلز القائل بأن الاقتصاد الانكليزي والاشتراكية الفرنسية والفلسفة الالمانية ، هي جذور الماركسية ، هو تلخيص رمزي ولكنه مهم في تلمس أبعاد « نوعية المعرفة » الجديدة . كذلك التبسيط اللينيني القائل بأن الخلية والطاقة والحركة مصدر الديالكتيك الماركسي هو تبسيط شديد ، ولكنه يوحي بخصائص ومستويات المعرفة الجديدة . ماركس اوروبي ، ولينين كذلك . ماركس « عام » ولينين هو « الخاص » . الذي حذف من العام فأضاف اليه . حذف لانه روسي ، وأضاف لانه ماركسي . وقد أصبح حذفه إضافة حين « خلق » الصفحة الجديدة كليسا في تاريخ الانسان الحديث ، هي صفحة النهضة في حياة الشعوب السوفياتية التي لم تكن من علامات عصر النهضة الاوروبي ، وهي صفحة البشارة الحضارية في حياة العالم بأن الرأسمالية ليست الكلمة الاخيرة في الابداع البشري ، برغم التخلف الذي اثمر وواكب التجربة الروسية او بفضل هذا التخلف . ولان التجربة اللينينية كانت تمثلا عميقا لواقع روسيا وخصوصيتها ، واستيعابا خلاقا ( ابعاد ما يكون من التبعية او الميكانيكية ) لفكر هيجل وماركس وإنفلز ، فقد استعادت حق « النهضة » و « التنوير » استعادة زمنية قياسية في قصرها عبر ثورة ثقافية أعادت ترتيب المجتمع والسلطة في نسق يسمح للتطور بالانطلاق من جديد . فلم تكن « الثورة » مجرد اصلاح زراعي او تأمين لوسائل الانتاج ، بل « نموذج حضاري » يشع بأمل جديد للانسان .

على غير هذا النحو نصف « الديموقراطيات الشعبية » في اوروبا الشرقية ، فأهميتها التاريخية انها حققت للاشتراكية « نظامها » العالمي ولم تعد محاصرة في بلد واحد . . ولكنها بالقطع لم تكن فتحة حضاريا شاملا في تاريخ البشر .

ورغم ما وقع للمعيار الرأسمالي الغربي للتطور ابتداء من القرن الماضي ، وما وقع للنموذج الاشتراكي السوفياتي في التطور بدءا من الستالينية من انتكاسات ، فإنهما معا يصوغان « الصوت » الاوروبي للحضارة الانسانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . . فقد أعطت الثورة الفرنسية لاوروبيا ، كذلك الثورة الروسية ، حق الكلام باسم « الانسان » ، عبر طريقين متناقضين ولكنهما يستظلان بحضارة واحدة : عالمية رأس المال والاممية البروليتازية ، رغم التعارض الكامن تحت السطح بين الميلاد القومي للبرجوازية والتطور الكولشيالي ، وايضا بين الولادة الروسية للنموذج الاشتراكي وسطوة هذا النموذج من الكومنترن إلى حلفاء وارسو .

بعد الحرب العالمية الثانية وقع حادثان خطيران كان لهما أبعاد الاثر في انقاذ الحضارة الانسانية من نتائج الحرب . كان الحادث الاول قادما من الشرق الاقصى :



من الصين . وكان الحادث الثاني قادمًا من الشرق الاوسط : مصر . لم تكن أوروبا مصدر « الحادث الحضاري » الجديد ، للمرة الأولى من زمن طويل . فرغم انتصار السوفيات والديموقراطية الغربية ( ونتيجتهما المباشرة الاستقطاب العالمي بين نموذجين للتطور ) فقد اقبلت الثورتان الصينية والمصرية لتقولا شيئًا مغايرًا كليًا ، على صعيد الحضارة لا على صعيد السياسة او الاقتصاد ، كما تصور العالم حينذاك .

ولم يكن الحادثان ، كلاهما ، صدفة . فقد كان الانتصار العسكري السوفياتي الغربي ، كفيلاً بتكريس وحدة النموذج الغربي اشتراكيا كان او رأسماليا ، تكريس مرحلة الجمهور الستاليني في الشرق والاستعمار الجديد في الغرب . ولكن الصين عام ١٩٤٩ ومصر عام ١٩٥٢ خرقا حاجز الصوت الحضاري لعالم جديد يولد . ومع شعار ماوتسي تونغ « دع مائة زهرة تتفتح » ولدت الثورة الثقافية الصينية ، وفي باطنها جنين نموذج حضاري جديد ، يستلهم الماركسية الأوروبية حقا ، في جانبها البالغ التعميم ، ويرتبط بجدور التراث الصيني العريق ، في بقية الجوانب البالغة التخصص . انها اذن « ثورة لينينية » من حيث فهم العلاقة بين الخاص والعام ، ولكنها بعد ذلك لا علاقة لها بلينين ولا بالنموذج السوفياتي ، بل لها علاقة بنمط الانتاج الآسيوي والحكم البشري الأكبر في تاريخ الانسانية و « المسيرة الطويلة » وافيون الاستعمار الياباني والسلالة الامبراطورية والحيز الجغرافي القاري وامية القرون الطويلة المظلمة والعقل الكونفوشيوسي . هكذا ولدت الثورة الصينية منذ البدء ثورة ثقافية ونموذجا حضاريا مغايرا . وهذا هو الاساس الموضوعي البعيد للصراع الصيني السوفياتي ، والذي اكتسى مع الزمن بقشور ايديولوجية وسياسية واقتصادية وعسكرية . ولكنه في جذوره الممتدة في باطن « الارض » هو صراع بين خصوصيتين لا تعترفان لبعضهما بخصوصية كل منهما ، بين النموذج الاول الذي لم يعد وحيدا والنموذج « الآخر » الذي بشر بإمكانية التعدد . ولولا ان يوغسلافيا اوروبية ولا ثقل حضاري لها ، لكان الخلاف المبكر بين تيتو وستالين هو نقطة البدء في هذا السياق . ولكن هذا الخلاف والاختلاف ، ظل مؤشرا سياسيا أكثر منه نموذجا حضاريا .

ومن المفارقات المأساوية ان هذا النموذج الآسيوي الرائد قد اختصر الطريق الى الانتكاسة التي اصابته من قبل النموذج الاوروبي . وما وقع في الستينات من « ثورة ثقافية » كما سميت في الصين وخارجها ، لم يكن سوى ثورة مضادة للثقافة والديموقراطية ، فقد تجاوزت الخصوصية الصينية لتلحق نموذجا متنافرا بين صورة ستالين للداخل ، وصورة تروتسكي للخارج ، أي عبادة الفرد والثورة العالمية الدائمة . والمثير للتأمل ان الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت بالتحدبد - في ظل المرحلة الاولى لخروشوف - كان يحاول اذابة الثلوج الستالينية . والمثير للتأمل ايضا ان عبادة ماو وكتابه الاحمر الموهل في البساطة والتبسيط قد انتهت فور

وفاته . وكان الرمز هو تصفية اركانه الاحياء وفي مقدمتهم زوجته . والمشير للتأمل  
كذلك ان شعار الاممية والثورة العالمية الدائمة قد انتهى في سياسة الصين الخارجية  
الى تأييد مطلق لكل الثورات المضادة في العالم ، من مصر السادات الى ايران الشاه .  
واصبح لقاء الصين مع الولايات المتحدة الاميركية او المملكة العربية السعودية في  
كثير من « المواقف » من المشاهد التقليدية في عالم اليوم . وقد ظل بالطبع العداء  
للسوفيات نهجا ومعيارا للسلطة الجديدة بعد ماو ، في تقييم وتقويم شؤون العالم  
دون اية محاولة لتأصيل هذا العداء بالعودة الى جذره الموضوعي : تعدد النماذج .  
بل لقد حاولت الصين ، بشق الحركة الاشتراكية العالمية ، ان تفرض نموذجا  
الخاص على الآخرين ، وكأنها من حيث قالت عمليا بالتعمدد ، راحت في مواجهة  
السوفيات تحاكيمهم في التوحيد .

ورغم ذلك كله ، تبقى الثورة الثقافية في تاريخ الصين الحديث - اي قيام  
الصين الشعبية ذاتها عام ٤٩ - نموذجا رائدا وباقيا ، رغم اية انحرافات ، نموذجا  
حضاريا يفتك مئات الملايين من البشر من سحر الافيون ، ووحدهم ، والغى الالهية  
الابجدية من صفوفهم ، وحروهم من السلطان الاجنبي فدفع بهم الى مقدمة المشهد  
الدولي المعاصر . تبقى الصين نموذجا لثورة الفلاحين في العصر الحديث ، ومؤشرا  
حاسما على دور مستقل للانسان « المتخلف » في صياغة الحضور الانساني  
الجديد ، بعد الحرب العالمية الثانية . انه حضور انسان الحضارات القديمة الذي  
طالت عصور انحطاطه .

ومن البديهي التأكيد بأن هذا « النموذج » يكتسب قيمة تاريخية مستقلة عن  
بقية « التجارب » في جنوب شرقي آسيا من كوريا السي قيتنام ومن لاوس السي  
كمبوديا . . فرغم اهمية هذه التجارب وعظمتها احيانا الا انها ليست فتحا حضاريا  
في تاريخ الانسان .

واذا كانت الصين قد اختتمت النصف الاول من القرن العشرين بهذه النبوءة  
لمتغيرات العصر الجديد ، فقد كانت مصر هي التي افتتحت النصف الثاني لهذا  
القرن ، بثورة اخطر المواقع الحضارية على مر العصور ، حيث اللقاء الاستثنائي بين  
آسيا وافريقيا واوروبا عبر البحرين الابيض والاحمر في الشمال والشرق والنيـل  
جنوبيا .

## ( ٢ )

تنتمي مصر الى واحدة من اعرق حضارات العالم القديم ، هي الحضارة  
الفرعونية ، كما تنتمي الى محيط آسيوي عرف غالبية الحضارات العظمى في  
التاريخ : حضارة آشور في وادي الرافدين والحضارة الفينيقية على الشاطئ  
الشرقي للمتوسط والحضارات « الدينية » الكبرى من اليهودية الى المسيحية الى  
الاسلام .



ولم تكن علاقات مصر بغيرها من الحضارات هاشمية ، بل علاقات صميمية تتبادل التأثير والتأثر ، ويؤدي التفاعل الجدلي الى مركب جديد . فسواء كان موسى يهوديا او مصرياً ، كما يذهب بعض العلماء والمؤرخين ، فالمؤكد انه مؤسس النموذج العبري في الحضارة ، وانه « تربي » على الاقل ، في البلاط الفرعوني . واذا صدقنا اليوت سميث وهنري بريستد ، في كتاب « نمو الحضارة » للاول و « فجر الضمير » او الوعي للثاني . . فانه يتعين علينا ان نقتنع بأسبقية النص المصري القديم لإنشيد الاناشيد وامثال « جامعة » سليمان الحكيم وسفر الحكمة . وهي ليست اسبقية زمنية مجردة من التاريخ الاجتماعي - الثقافي . بل هي اسبقية تتعلق من ناحية بما جرى « داخل » التاريخ الاجتماعي - الثقافي المصري ذاته - واقصد ثورة اخناتون التي وحدت الاله السماوي ورقعت الشعب الى مرتبة المشاركة في صنع القرار . كما تتعلق هذه الاسبقية بما جرى على « الحدود » الشرقية في سيناء وما يرويه سفر « الخروج » في التوراة ، وما كان من امر يوسف ( الصديق ) في مصر حيث عمل وزيراً للخزانة بلغة عصرنا ، وما كان من امر موسى حين تلقى الوصايا العشر وعاد بها ليري بني قومه وقد صنعوا « عجلا ذهبيا » وراحوا يصلون له ، فالقى موسى بالالواح الحجرية العشرة وتخطمت على رمال سيناء . ولكن « الخروج » وقع .

بالطبع يجب ان نحذر قراءة الكتب القديمة حيث يختلط الرمز بالتاريخ الحقيقي . وما يتبقى في النهاية هو ان يهود العالم القديم كانوا لبعض الوقت « اسرى » في مصر ، وانهم استطاعوا بالحيلة والمهارة المالية ان يصلوا الى مستويات رفيعة قرب « السلطة » المصرية ، ثم وقع « صراع » ما بينهم وبين المصريين انتهى بخروجهم ، ومعهم نموذج من « الوعي » المصري المكتوب ، وان ظل « الاله الواحد » عند اخناتون اكثر رقيا من « يهوه » العبري . خرجوا ومعهم ايضا نسوع من الحقد التاريخي ومركب النقص الحضاري . وسيلازمهم هذا المركب طوال عهد الشتات ، ويتخذ اشكالا مختلفة من « الصراع » مما سيكون له اثره - ولو بعد اكثر من الف عام - على صورة المنطقة في العصر الحديث . وسيكون رد رمسيس الثاني في الزمن القديم وهو الاتجاه شرقا لحراسة بوابة مصر الشرقية رمزا مكثفا لجوهر الصراع المقبل ، فمصر غائبة او مغزوة عبر صحراء سيناء ، لا تعرف الاستقلال داخل الحدود الإقليمية ، فاما ان يصل الجندي اليوناني في زمن البطلمة حتى صعيد مصر ، واما ان يصل الجندي المصري الى اليونان في زمن محمد علي . ستتطور الفكرة من عصر الى آخر ، ولكنها ستتحول الى قانون تاريخي للحركة الاجتماعية الثقافية ، أي قانون حضاري ، لتطور هذه المنطقة الاستراتيجية من خريطة العالم :

كان التفاعل المصري مع « المتوسط » مغايرا . . فقد قام الاسكندر الاكبر بغزو مصر مسجلا بهذه الخطوة المبكرة موقف « الغرب » المستمر منذ القديم تجاه المنطقة . من الاسكندر الاكبر الى نابليون بونابرت لم يتغير شيء جوهري في موقف

الغرب من مصر بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، فهي المفتاح الاستراتيجي الى الشرق . المرحلتان - الافريقية القديمة والفرنسية الحديثة - في التاريخ المصري تمثلان القناع الاكثر رقيا للوجه الدميم الممثل في مرحلتي الغزو الروماني القديم والاحتلال البريطاني الحديث ، لمصر .

ولا شك ان الغزو هو الغزو ، ولكن الهوية الحضارية من شأنها ان تؤثر على اسلوب التفاعل المفروض ، وحتى مضمونه في كثير من الاحيان . تختلف المقدمات وايضا النتائج . قبل وصول البطالمة الشواطئ المصرية ، كان هيرودوت وديموقريطس وفيثاغورس وافلاطون قد وصلوا مصر من زمن طويل . كان من بينهم المؤرخ والرياضي والفيلسوف ، وقد « حجوا » الى مهد الحضارة الانسانية القديم ، واخذوا عن مصر الشيء الكثير . ثم تأثر النحت اليوناني بالتمثيل الفرعونية ، ويجنح بعض مؤرخي المسرح الى ان التراجيديا اليونانية كانت « اخراجا » للمأساة المصرية من سجن المعبد والكهنة المصري القديم الى هواء الديموقراطية الاثينية . وقد اصبح معروفا ان اللغة اليونانية القديمة تركت بصمتها على الهيرغليفية حتى انها الفت بعدئذ سبعة احرف في معجم اللغة القبطية . وقد كان حضورها على حجر رشيد سببا في حل طلاس الهيرغليفية بفضل العالم الفرنسي شامبليون احد علماء حملة بوناپرت . والثمرة النهائية كانت « مصر الهلينية » لا مصر المستعمرة اليونانية . وكان الشاهد الحضاري العملاق هو « مدرسة الاسكندرية » اعظم جامعات الحكمة في العالم القديم . ويجب ان نضع في الاعتبار هذه الملاحظة : ان مصر الهلينية كانت من احدى الزوايا مرحلة « مصرية » في التاريخ بعد سقوط « الدولة المصرية » من الداخل حينذاك ، بحيث انها تعد من احد الوجوه « نقطة » حضارية، تتمثل الجديد النامي في الخارج واستيعابه وتمصيره كمقدمة للاستقلال مصر ونهضتها من جديد .

كذلك كان الامر مع حملة بوناپرت في العصر الحديث . لقد اقبل الامبراطور الفرنسي في ذروة نجاح الثورة الفرنسية الكبرى ، كما كان « المناخ » الذي اقبل منه الاسكندر ، بتوحيده الجزر اليونانية . كلاهما قادم من « نهضة » ما في بلاده نحو « سقوط » ما في بلادنا . فقد كانت مصر قبيل الحملة الفرنسية تعاني احوال العصر التركي - المملوكي . واقترن قدوم الحملة بقدوم « علمائها » و « الطبعة » معهم ، والترات الليبرالي الفرنسي . كان استعمارا لا ريب ، ولكنه على الوجه الآخر كان صدمة كهربائية من العالم الحديث للمصريين ، حتى انهم قاوموا الفرنسيين انفسهم في ثورتين مشهورتين للقاهرة ، ثم بعدهما الجلاء الفرنسي عن مصر وانهم يكن قد تجاوز عمر الاحتلال العسكري ثلاث سنوات . من بين آثار الصدمة كانت « نقطة » مصر الحديثة تمهيدا للنهضة الاولى في القرن الماضي ، زمن محمد علي ورفاعة الطهطاوي . خلال ثلاث سنوات انجز الفرنسيون في مصر تعريف المصريين بالاسس العامة للدولة الحديثة ، واكتشفوا اللغات المصرية على حجر رشيد وانجزوا السفر



التاريخي « وصف مصر » . وكلها بدور النقلة الحضارية الجديدة التي ارسى دعائمها محمد علي باستقلال مصر وبناء دولتها الحديثة الاولى واتجاه ابنه ابراهيم باشا شرقا حتى آخر رقعة يتكلم اهلها العربية . واصبح القانون الفرنسي والدستور الفرنسي والثقافة الفرنسية من « الاصول » الباقية السبى الآن في مصر رغم الفترة القصيرة التي امضتها فرنسا في مصر . ولكن هكذا كان « شكل » التفاعل الحضاري معها . . يشبه كثيرا الشكل الفليني في التاريخ المصري القديم . وما اكثر اوجه الشبه بين اليونان القديمة منارة العالم القديم ، وفرنسا الثورة العالمية في العصر الحديث . ان شكل العلاقة بين مصر وكل منهما مؤثر مهم على هوية مصر الحضارية واسلوب تطورها التاريخي .

على غير هذا النحو مضت الامور في مصر الرومانية ومصر في ظل الاحتلال البريطاني ، فالتقويم القبطي يبدأ بسنة الشهداء ، حين اقسم الامبراطور دقلديانوس على مذبحه جماعية للمصريين - مسيحيين ووثنيين - بلفت قتل اربعمائة الف نسمة ، رغم ان الحججة كانت اضطرار دينا لاصحاب العقيدة الجديدة : المسيحية . وحين اتخذ الامبراطور قسطنطين قرارا سياسيا بالتحول الى المسيحية ، مصرت مصر مسيحيتها الارثوذكسية المستقلة عن كنيسة روما . وخاضت مصر القبطية كفاحا مريرا ضد الامبراطورية المسيحية ولم ينقلها سوى الفتح الاسلامي الذي حقق لها الاستقلال وبداية النهضة الثالثة في العصور الوسطى ، بعد نهضتها اليونانية والمسيحية .

يظل الانفتاح الحضاري والتمصير الوطني والاستقلال عنوانا رئيسيا لاية ثورة ثقافية في مصر ، تواجه بها الغزو الاجنبي والاستبداد الداخلي والتفوق الاقليمي . هكذا كان استقبال مصر للمسيحية انفتاحا على الرؤية الجديدة ذات الاصول المصرية القديمة ( والزيارة التي قام بها الطفل يسوع وامه مريم حسب رواية الانجيل ، لا تختلف جوهريا عن زيارة الطفل موسى عبر النيل حسب رواية التوراة . كلاهما رمز لابوة مصر القديمة لكلا الدعوتين الكبيرتين في التاريخ الروحي للبشرية . ولكن يبقى الفرق الخطير وهو الحضور والخروج اليهوديين في ومن مصر دون ان يعتنق وادي النيل اليهودية ، بينما لم يأت المسيح وامه السى مصر ومعهما احد ، ورغم ذلك اعتنقت مصر المسيحية التي اغادت الى ذاكرتها مأساة اله الخصب اوزيريس ، وكأنها استعادت توحيد اخناتون وثليث ايزيس واوزيريس وحورس ، ومعهم فكرة الغداء ) .

كانت المسيحية بذلك سلاحا في ايدي المصريين ضد الرومان ، وحين تخول الرومان الى المسيحية تبلور الاستقلال العقائدي للمصريين في الكنيسة القبطية الارثوذكسية المؤمنة بالطبيعة الواحدة والمشية الواحدة للمسيح ، على عكس الكنيسة الغربية ( كاثوليك وارثوذكس ) المؤمنة بالطبيعتين والمشيتين . كان هذا

الاختلاف العقائدي ستارا للصراع السياسي ، يؤكد على استقلال مصر ، مهما كانت الروابط الدينية . وهذا ما أعطى الكنيسة القبطية منذ نشأتها صبغتها الوطنية المناضلة ضد القهر والغزو الاجنبي ، حتى انها ابدعت أصلا فكرة الاديرة في الصحراء الغربية كمخابىء للنضال وملاجىء للعلم . ومن هنا كان موقفها البالغ الخصوصية والاستثناء من الفتح الاسلامي الذي انقلد مصر من السقوط ، وحقق لها الاستقلال المنتمي في الوقت نفسه الى محيط أعرض من الحدود الاقليمية لشبه جزيرة سيناء .

الاحتلال البريطاني كالامبراطورية الرومانية ، يختلفان من أحد الوجوه عن الحملة الفرنسية ومصر الهلينية . . لم يقبل أحدهما من ثورة او نهضة او مناسخ قريب من المعنيين ، ولم يخلف اي اثر حضاري باستثناء سنة الشهداء المسيحية والمسرح الروماني في الاسكندرية حيث كان الحكام يتسلون بمشهد الاسود وهي تمزق اجساد ( المؤمنين ) ، وباستثناء التواريخ العديدة للمذابح الانكليزية في مصر . وكلاهما جاء أيضا ولم تكن مصر ساقطة ، بل العكس جاء الرومان لواد مصر المسيحية والانكليز لاسقاط الثورة العربية .

ولكننا في خاتمة المطاف ، لا بد ان نجمع وجهي العملة ، لنقول ان « الغرب » بموقفه الحضاري - الهليني ، الفرنسي - وموقفه المتخلف - الروماني ، الانكليزي - انما يجسد في النهاية رؤية استراتيجية واحدة لموقع مصر الحيوي . هذه الاستراتيجية متفاوتة الدرجات حسب المتغيرات الدولية والداخلية ، ولكنها موحدة القوالب . انها الاستئثار بمصر بنية احتواء المفتاح المركزي للمنطقة كلها ، بدءا من الاحتلال العسكري المباشر وتدرجا بانهاكها واضعاقها واستدراجها الى احلاف تتركس تبعيتها للاقوى وعزلها داخل حدودها الاقليمية حتى لا يتحقق لها **الاستقلال القومي** الوحيد الممكن ، بالارتباط مصيريا مع محيطها من المشرق الى المغرب الى الجنوب ، ومعاملة الندم مع الشمال المتوسطي . وهو الامر الذي تحقق مرتين في التاريخ المصري الحديث : الاولى في الجزء الاول من القرن التاسع عشر على ايدي محمد علي وابراهيم باشا في ما أراد البعض تسميته بالامبراطورية العربية . والثانية في الجزء الثاني من القرن العشرين على ايدي جمال عبد الناصر باسم القومية العربية والوحدة .

وبينما أكد سقوط دولة محمد علي مجموعة من « الثوابت » في التاريخ الاجتماعي الثقافي المصري ، اكدت نهضة المرحلة الناصرية منذ بداية الخمسينات مجموعة من المتغيرات في التاريخ الاقتصادي - السياسي للمنطقة .

( ٣ )

الثوابت تضيف اليها المتغيرات ولا تحذف منها ، تعدل فيها ولا تنقض عليها . ثوابت مصر الاولى اقبلت مع الجغرافيا السياسية لتكوين مصر : الحضارة الزرامية



المستقرة ، وحدة وادي النيل التي حققها مينا الاول ملك الوجهين ، الدولة المركزية القابضة على زمام الري ، سلطة الملك - الاله ، الانفتاح الحضاري على العالم بالغزو والغزو المضاد ، تمصير الحضارات الوافدة بالحذف والاضافة واستكشاف همزة الوصل بينها وبين الجذور الفائرة في أرض مصر ، الامتداد الجغرافي خارج الحدود الاقليمية مع النهضة والانكماش داخلها مع الهزيمة او السقوط ، الثورة تتجاوز العطاء المحلي لتصبح واجبة التصدير ، الثورة لا تكون احادية الجانب سياسيا او اقتصاديا بل شاملة لمختلف جوانب الحضارة ، الهاجس الشرقي عبر سيناء لم ينم مع شتات اليهود والهاجس الغربي لم ينم رغم سقوط الامبراطورية الرومانية واخفاق الحملة الفرنسية ، التفرج على صراع الديكة الاجانب حتى يصفي بعضهم بعضا ، الانتفاضات الشعبية بقيادة الرموز الدينية للوحدة الوطنية ( الازهر والكنيسة القبطية ) .

مع محمد علي و ابراهيم باشا تبلورت ثوابت جديدة : التحديث بمعنى التكنولوجيا المعاصرة ، والتعريب بالمعنى الامبراطوري ، والعسكرة بمعنى تدوين نظام الجيش في المجتمع ، والاصلاح الزراعي بمعنى ملكية الارض للدولة والدولة هي الحاكم ، والتعليم لاعداد كوادر الجهاز البيروقراطي للنظام الاوتوقراطي ، واستبعاد الكهنوت المصري ( رجال الدين ) عن السلطة ، والمناورة المتوازنة بين الشرق والغرب حتى يختل توازن القوى الدولية فيحدث السقوط . في موازاة المسيرة من النهضة الى السقوط ، تبين **الثورة الواسعة** بين تحديث الفكر وتحديث الدولة وتحديث المجتمع ، فالارث الفرنسي الذي حمله الطهطاوي من مناخ الثورة الليبرالية الفرنسية لا علاقة له بالحاكم الفرد ولا بالمجتمع الذي لم يكن قد انجب البرجوازية بعد . كل ما يريده الحاكم - بغض النظر عن الطهطاوي - هو تحديث وسائل الانتاج دون علاقات الانتاج وقيمته ، هو التصنيع والتصنيع الحربي بالذات لان الهدف هو « القوة » . قوة وظيفتها الحفاظ على استقلال مصر من خارج الحدود قبل بناء هذا الاستقلال داخل الحدود . لذلك حين يسقط محمد علي يسقط معه الطهطاوي بسبب الفجوة القائمة أصلا بين الفكر الحديث والدولة الحديثة المقتصرة على المعنى التكنولوجي للحدثة . . وهو « المعنى » الذي أدركه علي مبارك فكان صعوده في عصر عباس الاول ( بداية السقوط ) بينما كان نصيب « المعلم الاول » رقاعة الطهطاوي هو النفي الى السودان . وحين يعود **بوسنطة** علي مبارك ( صاحب الخطط التوفيقية ورواية علم الدين ) لا يعود الى ما كان لان مصر لم تعد كما كانت . جرثومة السقوط كانت كامنة داخل النظام نفسه . وحين حاول الجنرال احمد عرابي بعد حوالي **تصنيف** قرن ان ينزع الجرثومة من مكمناها لتستقيم معادلة **النهضة** حسنة **الغرب** تناقضاته الثانوية حسما عسكريا بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ .

ولكن الثورة العرابية رغم هزيمتها او بفضلها اضافت مجموعة جديدة من

الثوابت الى الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية . . فسواء اراد محمد علي او لم يرد عباس وسعيد واسماعيل وتوفيق الدين توارثوا الحكم من بعده ، ولدت الطبقات الاجتماعية المصرية فاصبح للمجتمع المصري الحديث قوام طبقي متميز ومتمايز ، بولادة ارسقراطية الارض وبرجوازية السوق . . بل وموظفي الحكومة « المثقفين » والطلاب والحرفيين - الصورة الجنينية لما سمي بعدئذ بالبرجوازية الصغيرة - واجراء العمل في الريف والمدينة . حينذاك اقبلت **النهضة الثانية** بعد نهضة الطهطاوي ايام محمد علي ، نهضة الامام محمد عبده ومحمود سامي البارودي وعبد الله النديم . ولم تعد هنا فجوة بين الثقافة والثورة ، فالمجتمع البرجوازي المتخلف لم يعد حلما طهطاويا بل واقعا ماثلا . لذلك كان التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي مصدرا لمجموعة جديدة من الثوابت لم يعرفها عصر محمد علي . **اولها** الدور الطبيعي **للمؤسسة العسكرية** المصرية في قيام الثورة . وهو الدور الذي انتهى عمليا دور « العلماء » و « الاشراف » - اي المؤسسة الدينية بمظاهرها المختلفة - وكان قد بلغ ذروته اثناء النضال ضد الحملة الفرنسية . من الثوابت التي اضافتها هذه المرحلة ايضا دور **المثقفين** في قيادة الثورة . العسكريون جزء رئيسي من المثقفين ، ولكننا سنلاحظ في المصالح الديني محمد عبده والشاعر محمود سامي البارودي والصحفي الخطيب عبد الله النديم انهم لا يؤلفون **صدى للصوت** ، بل صوتا رئيسيا في **العزل** الثوري . ويصبح « الفلاحون » في مقدمة المشهد الاجتماعي ، السياسي وتصبح الوحدة الوطنية ذات البعد القومي العربي من الثوابت المتطورة عن الطموح الامبراطوري لمحمد علي في وثائق العرايين . كما يصبح التفاعل بين **التراث والعصر** فتحال باب الاجتهاد واستيعابا لمنجزات الحضارة فكرا ومادة . ولان البرجوازية المصرية ولدت في مواجهة القهر الاجنبي والاستبداد الداخلي ، فان **الجلء والدستور** يمسيان رايتها و **العقد الاجتماعي** مع الحاكم هو وسيلتها . ولكن هذه البرجوازية ذاتها بسبب نشاتها التاريخية ، الاجتماعية هذه - اي ارتباط الانتاج بالارض وارسقراطيتها من ناحية وبالسوق وسادتها الاجانب من ناحية اخرى - ستحتوي منذ البداية على جرثومة جديدة هي التداخل المعقد بين قوى **الثورة والثورة المضادة** ، داخل علاقات الانتاج واجهزة السلطة معا . ومن هنا يصبح ممكنا لبعض رواد النهضة ان يتبادلوا المواقع مع اعدائها ، فيتخلون عن الثورة في الفكر والشارع على السواء ، وبهزيمتهم تكون البشارة الاولى بسقوط الثورة من **الداخل** قبل انتصار اي عامل خارجي .

ولا تضيف ثورة ١٩١٩ الى هذه الثوابت التي ارستها الثورة العرابية وهزيمتها ، سوى **التناكيد** عليها ، سلبا وايجابا . تعاظم دور المثقفين وغابت الطليعة العسكرية ( في ظل الحكم البريطاني المباشر ) فانكسرت الثورة بمعاهدة ١٩٣٦ وترسخ انكسارها في حادث ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ حين عاد الوفد الى الحكم في حراسة الدبابات البريطانية . واختفت الليبرالية المصرية سبعة وعشرين عاما ونصف ما بين عام ١٩١٩ و ١٩٥٢ فافلق البرلمان واحتجبت الصحف المعارضة



واعتقل الوطنيون والديموقراطيون . ولكن هذا كله لم يمنع « المتغيرات » الداخلية من التفاعل ، فاتسعت شريحة البرجوازية الصغيرة اتساعا عظيما في مصر بين الحربين العالميتين ، ونمت الطبقة العاملة نسبيا ، وتحددت أكثر **مصالح** الرأسمالية الوطنية ، وتطور دور المثقفين للدرجة التي بلغها في الأربعينات ، وتناقضت راديكاليا الخريطة الطبقيّة للمجتمع مع النظام ككل ، حتى أنه في آخر العقد الرابع من هذا القرن كان ساقطا موضوعيا من قبل ان يسقط عام ١٩٥٢ . من ثوابت هذه المرحلة **وحدة العمال والمثقفين** وفي طبيعتهم الطلاب ، والبروز الواضح لدور المدينة والغياب النسبي لدور الفلاحين . اطراد الوعي اليساري والتطرف اليميني معا ، ولكن قسي خط مفارق لمستوى التنظيم ، فبينما كان اليمين منظما جيدا اقترنت نشأة اليسار بالتشرذم لاسباب ذاتية وعوامل خارجية منها **البصمة العقلية البرجوازية الصغيرة** على مختلف تيارات الفكر المصري ، **والدور الاجنبي** عن وجدان المصريين في تأسيس المنظمات الشيوعية ، والبطش الذي واجهت به البرجوازية **الوطنية** نشأة اول حزب شيوعي مصري حتى ان سعد زغلول **قائد الثورة** هو الذي وجهه الضربة الاولى للحزب عام ١٩٢٤ ، وكذلك انعكاسات **معاهدة ستالين مع هتلر** في بدايات الحرب الثانية وانتعاش الاتجاهات التروتسكية تبعا لذلك . وقد تسبب « المثقفون » في نشر الوعي اليساري وفقدان التنظيم الثوري الموحد والبعد شبه الكلي من الريف الذي يشكل تلقائيا العمود الفقري لاية ثورة « مصرية » ، مهما كانت القيادة النظرية او الموضوعية للطبقة العاملة . من نتائج ذلك تحول الشارع المصري لان يكون هو اليسار عمليا ، وان تفتقد انتفاضاته الضوابط التنظيمية القائدة الى السلطة . ولكن النتيجة الابدع مدى هي انه أصبح ممكنا ان يتجه **اؤز السقوط الموضوعي للنظام** وغيبة **البديل في آن** . كما أصبح ممكنا ان تستعيد المؤسسة العسكرية دورها الطبيعي في احداث التغيير ، وهذا ما حدث بعد ثورة عرابي بسبعين عاما ، حين اقبل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٢ . ولكن اثبتت **الاثوابت** في تلك المرحلة هي ان الديموقراطية تدعم التيار الاكثر تقدما ، وانها في مصالحة الطبقات الشعبية وثورتها الثقافية . فلم يكن لدى النظام الملكي المتحالف مع الاستعمار من وسيلة لوقف الهدير الشعبي المسلح على ضفاف القنال بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ الا « حرق القاهرة » في ٢٦ يناير ، كاتون الثاني ١٩٥٢ واعلان الاحكام العرفية واقالة الحكومة التي جاءت بموجب اغلبيه برلمانية . . **ذالتخريب** او ما يسمى كذلك ، نقيض الانتفاضة الشعبية المصرية ، فهو الاداة الرئيسية لدى الثورة المضادة ، لاجهاض الديموقراطية والتحرر الوطني وضرب الطبقات الشعبية . فما ان احترقت القاهرة حتى توقف المد الفدائي ضد القوات البريطانية ، واعتقل المناضلون . **ولكن ذلك كله لم يدم اكثر من سبعة أشهر .**

وكان **أكبر المتغيرات** في تلك المرحلة سقوط العرب في فلسطين وولادة الكيان الصهيوني في شكل « دولة » تكرر الخطرين التاريخيين على مصر : الغرب بتراثه الروماني القديم والصليبي الوسيط والاوروبي الحديث ، واليهود بتراث من الحقد

التاريخي يمتد الى ما قبل الفتي عام . ان « تحجيم » مصر ، وعزلها عن محيطها الطبيعي هما الهدف المزدوج لهذا اللقاء الفريد بين الغرب والصهيونية في المشرق . ولقد قيل الكثير عن تطور الرأسمالية العالمية وعلاقتها بالصهيونية من ناحية والنفط والملاحة في الشرق الاوسط من ناحية اخرى . وهو صحيح بغير شك . ولكن يبقى « الاصل » هو الاطار الحضاري للثورة العالمية المضادة . فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وتحجمت الامبراطوريات القديمة ، أصبح الفياض الاوروبي عمن المنطقة مسألة وقت . لذلك كان الحضور « الشرعي » للكيان الصهيوني في قلب المنطقة هدفا مشتركا بين الصهيونية والغرب .

وفجأة تفيق البرجوازية المصرية التي وصف قائد ثورتها ( سعد زغلول ) العرب ذات يوم بأنهم ( صفر + صفر + صفر ) فتصبح القاهرة مقر « جامعة الدول العربية » ويرسل الملك فاروق بجيشه الى فلسطين ، وطوال عهده يسمى الكيان الصهيوني بدولة « اسرائيل المزعومة » . ولقد قيل الكثير عن الدور البريطاني في تأسيس الجامعة العربية ، وعن الاسلحة الفاسدة في حرب فلسطين . وكله صحيح . ولكن يبقى الرمز الاعمق صحيحا كذلك ، وهو ان مصر في ظل النظام الملكي المتحالف مع الاستعمار ، قد استشعرت الخطر على بوابتها الشرقية : فلسطين . وانه حين بدأ موكب الاستقلال من المشرق ( سوريا ولبنان ) كانت القاهرة عاصمة **التجمع العربي** رغم انها لم تكن نالت الاستقلال بعد .

#### ( ٤ )

من قلب هذه الثوابت والمتغيرات اقبلت ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ تصل خيطا واحدا متقطعا من محمد علي الى احمد عرابي الى سعد زغلول الى جمال عبد الناصر . ومرة اخرى يصبح التحديث والتعريب والجيش والعامل الدولي من مقومات النهضة والسقوط .

ولكن الزمن كان قد قطع مسيرة قرن ونصف على النهضة الاولى ، واكثر من قرن على السقوط الذي ~~تخللته~~ النهضة الثانية عشية الاحتلال البريطاني ، والنهضة الثالثة في العشرينات من هذا القرن والنهضة الرابعة في الاربعينات .

نحن الآن ، غداة الحرب العالمية الثانية ، وخريطة العالم تشهد تعديلا راديكاليا يستهدف الاستقرار لآمد يطول . وفجأة وقع الحادثان الخطيران اللذان لا يسمحان لهذا التعديل بأن يأخذ « مجراه الطبيعي » كما رسمه الانتصار السوقياتي الغربي . وقع الحادث الصيني عام ١٩٤٩ ، فقلب حسابات النموذجين المنتصرين في آسيا بالحضور المباغت **للإنسان المتخلف** في مقدمة المشهد الانساني المعاصر .

ولم يكد العالم يودع النصف الاول من القرن العشرين حتى وقع الحادث الثاني في الزمان والمكان الخطرين على الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط . وقعت الثورة المصرية . وأقولها للمرة الاولى ، انه سيمضي وقت طويل



حتى يضع التاريخ هذه الثورة في مكانها الصحيح ، رغم تواضع اهدافها وكثرة سلبياتها ، فقد جسدت للغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط ، **امكانية تحقيق الكابوس التاريخي** . كما جسدت للمصريين والعرب عامة ، بنسبة اقل ، **امكانية تحقيق الحلم التاريخي** . ان الاعوام الثمانية عشر للثورة الناصرية اشارت فقط الى انه من **الممكن** لمصر والعرب - بمخزون حضاري لا علاقة له بالنفط ، يمتد لآلاف السنين متعدد الينابيع - ان يتصل بمجرى الحضارة الانسانية الحديثة عبر نموذج خاص في التفاعل مع العصر .

ولقد كان الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط ، اكثر الدين اقتربوا من مغزى ثورة مصر عام ١٩٥٢ . اما الدين أعمتهم الثياب العسكرية للضباط الشباب فلم يروا عرابي وابصروا انقلابات سوريا في المشرق والمغامرات العسكرية في اميركا اللاتينية ، فانهم تأخروا كثيرا في التفاعل مع هذا « المغزى » . وأما الدين أمسكوا بالميزان الذهبي الحساس لقياس ذلذبات انتقال السلطة وتشريعات الاقتصاد ، فقد نسوا ان يضعوا في الكفة مجموعة الثوابت والمتغيرات المصرية والعربية والدولية ، فاختل الميزان لغير مصلحة التفاعل مع هذا « المغزى » .

بينما سارعت « اسرائيل » تدق ناقوس الخطر ، بغارتها الجوية المبكرة على قطاع غزة في فبراير ، شباط ١٩٥٥ . كما استعجلت الامبراطوريتان القديمتان ( فرنسا وبريطانيا ) فبادرت مع « اسرائيل » ايضا - لتأكيد الانتماء المصري - الى عدوان ١٩٥٦ . وحاول الاستعمار الجديد الذكي - الولايات المتحدة - ان يحصد الثمار بمشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ « ملء الفراغ » ودعم حلف بغداد الذي انهيار في ١٤ يوليو ، تموز ١٩٥٨ بسقوط حكم نوري السعيد .

اقبلت الثورة المصرية كما فهمها العالم ( الغربي ) لا لتنفيذ ما سمي بالمبادئ الستة التي أعلنها الضباط ، بل لتغير جذريا **مسار المنطقة** وعلاقات **القوى الدولية** . فهي بعد اربعة اعوام فقط لم تعد ثورة مصر بل ثورة العرب وثورة **افريقيا** والنموذج الرائد لما اصبح يسمى بالعالم **الثالث** . اي انها لم تكن قط ثورة **محلية** ، ولا مجرد ثورة سياسية اقتصادية ، بل احدى الثورات الكبيرة - رغم صغر مصر - التي غيرت التاريخ الانساني المعاصر .

اقبلت ثورة ١٩٥٢ لا كحصيلة جمع للثوابت والمتغيرات السابقة والتي تشكل جوهر الخصوصية المصرية فقط ، بل **كحركة تاريخية** يتفاعل فيها هذا التراث مع العصر . والذين لم يتعرفوا عليها في الوقت المناسب ضاعفوا من سلبياتها وظلموا انفسهم . لانهم لم يتعرفوا اصلا على تلك الثوابت والمتغيرات وروح العصر الجديد . نسوا في لحظة الدور الطليعي للمؤسسة العسكرية الوطنية في تاريخ مصر ، فلم يروا في زي الضباط سنوى علامة الانقلاب . ونسوا عجز الجبهة الوطنية

الديموقراطية عن التشكل فضلا عن استلام السلطة من نظام ساقط ، ولم يروا في تعدد اتجاهات الضباط سوى « تكوين » العصابة .

ولكن الحقيقة هي ان « حخم » الثورة كان اكبر من قيادتها ، كما ان « دورها » ان اكبر من فكرها . ان المفارقة المؤسسية بين الحساسية الحضارية او اللاوعي ، والممارسة الفعلية ، توجز الدرب الذي مضت عليه من الثورة وانتهت به الى الثورة المضادة .

لقد ورثت - سواء بوعي او بغير وعي - الثوابت التاريخية التي صاغتھا الجغرافيا السياسية من استقرار زراعي ووحدة وطنية وسلطة مركزية وانفتاح حضاري وارتباط مصري بمحيطها الطبيعي والهاجسين اليهودي والغربي اللذين تطورا من الصراع الحضاري الى صراع الوجود . واعادت بناء دولة محمد علي ، فصاغت مصر الحديثة ، العربية ، ذات « القوة » العسكرية ، وحاولت ان تجسد « ثغرة » في الميزان الدولي تنفذ منها الى ما هو أبعد ، كما حاولت تضيق الفجوة بين الثقافة والثورة ، لم يصل هذا التضيق الى حدود الانتحار وان وصل أحيانا كثيرة الى حدود الازمة . وأكدت لاحمد عرابي دور العسكريين في أحداث التغيير ، ولكن مشقفيها في الاغلب كانوا صدى للصوت لا صوتا ، انجزت الجلاء والدستور دون ان تحل مشكلة الديموقراطية ، قدمت العقد الاجتماعي ولكن دون ان تمنع التداخل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة . عرف العمال والطلاب وحدتهم في مواجهتها لا معها ، عام ١٩٦٨ بعد سقوطها الموضوعي في هزيمة ١٩٦٧ ، فمن جيل الاربعينات اتسعت البصمة العقلية للبرجوازية الصغيرة لا على مستوى القاعدة الاجتماعية للثورة فقط بل في قمة السلطة وحانت سعد زغلول واعداءه معا في ضرب القوى اليسارية ولكنها انتهت دور المؤسسة الدينية في قيادة التغيير . واستبدلت معادلة النظام السابق ( الليبرالية المشوهة مع اضطراب الظلم الاجتماعي ) بمعادلة يغييب معها اي شكل ديموقراطي مع تحقيق بعض الحدود الدنيا من العدل الاجتماعي ، للعمال والفلاحين والجنود ، واسخى العطاء للطبقة الوسطى ، ثم البرجوازية الصغيرة البالغة الاتساع .

ثم واجهت التحدي الغربي والتحدي الصهيوني . وهنا تتخذ كامل ابعادها الحقيقية ، حين غيرت مركز مصر فجأة من احدى المستعمرات المتخلفة في الشرق الاوسط وافريقيا ، الى نموذج حضاري النهضة في عالم جديد ، تحرز فيه الاستقلال عن الغرب وللعرب بما يعنيه ذلك من انحسار « مناطق النفوذ » في آسيا وافريقيا . وحتى اميركا اللاتينية . وما يعنيه ذلك ، في زمن الطاقة والانقلاب الصناعي الثاني في تاريخ البشرية ، من فقدان استراتيجي لمقومات التقدم ( الغربي ) واحتمالات تقدم العالم ( المتخلف ) والسقوط التدريجي للتحدي الصهيوني ، باقامة الوحدة العربية الاولى بين مصر وسوريا والاشتراك الفعالي في حماية ثورة اليمن ،



والدبعم المسلح للثورة الجزائرية . . جنبا الى جنب مع استقلال السودان والكويت واليمن الجنوبي والخليج .

ذلك كله مع تصنيع ثقيل لمصر في الداخل ، كان يجعل من الثورة الناصرية قاعدة صلبة لاشعاع عالمي يهز النظام الدولي الذي احدثت الصين ثغرة في جداره . ومن هنا ليست صدفة توقيت « الانفصال » المصري السوري مع قرارات ١٩٦١ للتنمية المعتمدة على راسمالية الدولة الوطنية بدلا من هيمنة القطاع الخاص الهارب من اعباء التنمية . كما انها ليست صدفة امتداد حرب اليمن السى عشية حرب ١٩٦٧ . فالعامل الدولي - كما هو شأنه دائما - لعب دورا حاسما في اسقاط عبد الناصر و « نموذج » العالمي بدءا من نكروما في غانا الى سوكارنو في اندونيسيا . كان ما يسمى بالعالم الثالث او كتلة عدم الانحياز او غيرها من الاسماء ، قد أصبح يشكل وزنا خطرا على الميزان الدولي . وكانت « مصر » التي تعد ثورتها بتجاوز الناصرية ذاتها هي محور التغيرات المثيرة المرتقبة . ومن هنا كانت هدفا مباشرا لاسقاط ثورتها الممكنة بازاحة الثورة الفعلية : الناصرية . اي ان الهدف لم يكن الناصرية في ذاتها ، بل احتمالات تطورها المرجحة . الناصرية منحت الامل ، فكان لا بد من اغتيال الامل قبل ان يتحقق وتتعدر ازاحته . ومن هنا ايضا ، كان رد الفعل العنيف للثورة المضادة ، فهي ليست ارتدادا على الناصرية بقدر ما هي انقضا على الثورة في كامل ابعادها ، بترائها الذي تحقق في الماضي وآفاق مستقبلها المحتمل . انها انقضا على تراث محمد علي و ابراهيم باشا واحمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر ، كما انها انقضا على احلام الاسماء المجهولة في ضمير الغد . وفي الوقت ذاته هي استيعاب وتمثل عميقين لتراث عباس الاول وسعيد وتوفيق وجميع الطغاة من زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقي ، وتتجاوز حصيلتهم المعادية للاستقلال والمضادة للنهضة ، الى سقوط يصبح معه الملك فاروق نفسه زعيما وطنيا . ذلك ان الثورة المضادة الراهنة في مصر ليست مجرد احدى حلقات الثورة المضادة في التاريخ المصري ، بل هي اضافة الى ذلك الانعكاس المحلي للثورة العالمية المضادة لنهضة مصر والعرب من الجذور . انها ثورة شاملة ورد الفعل النهائي على الامل ، وليست مجرد اقتلاع الناصرية ، بل هي المحاولة الاخيرة لاقتلاع فكرة الثورة ذاتها من الارض . لماذا ؟ لان الناصرية كانت « ثورة » ولم تكن « الثورة » . غير انها قصدت او لم تقصد كانت بشيرا بها . . . بالثورة العربية الكبرى التي تقدم معادلة جديدة كليا من الاستقلال الوطني والتحرر القومي والتقدم الاجتماعي . لقد اكتشف عبد الناصر هذا الثالوث المترابط عضويا في ظل متغيرات العصر الجديد ، ولكنه لم يرغب ولم يستطع المضي باكتشافه الى نهاية الشوط . غلبه التنين من الداخل - او كعب الخيل - واجهز عليه التنين الخارجي .

ان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة كبيرة وقوية من المحيط الاطلسي

الى الخليج العربي ، ولو عبر وحدات اقليمية طبيعية وتدريبية ، يستحيل تحقيقه في عصرنا بعد توزيع جديد للثروة وعلاقات جديدة في بنى الانتاج . وهذا يعني انها ستكون امة اشتراكية على نحو من الانحاء . ولقد كانت التأميمات المتتالية للثروات الوطنية بدءا من قناة السويس - الممر المائي - الى النفط مادة العصر الرئيسية لاستخراج الطاقة ، نذيرا لا يخطيء .

كذلك فان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة ، ولو عبر وحدات اقليمية ممكنة ، تراث أعرق الحضارات البشرية مجتمعة ، وتفتني بأكبر مجموعة من الاقليات القومية والمذهبية ، يستحيل تحقيقه بغير صياغة جديدة للبنى الاجتماعية والثقافية . وهذا يعني انها ستكون امة ديموقراطية على نحو من الانحاء ، وامة علمانية على نحو آخر ، مما يضع التكوين العنصري لاسرائيل في مأزق التلاشي التدريجي .

وايضا فان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة ، ولو عبر وحدات اقليمية محتملة ، تراث أعرق تقاليد « النهضة » في العصور الوسطى حين كان الغرب يعاني أهوال الظلمة ، فانها تحمل الوعد التاريخي ، بالقدرة على العطاء الانساني الشامل من جديد . . . والفرض المرجح بمسيحياتها الشرقية واسلامها المستنير وطاقتها العلمية المنتشرة في أرجاء العالم ، يقول بأن نموذجها الحضاري لن يفرض تعدد النماذج فحسب ، بل سيصبح نموذجا سيدا في رقعة أكثر اتساعا من خيز المائة والاربعين مليونا من العرب .

لذلك كان مجرد « شبح » هذه الوحدة القومية للامة « كابوسا » في مخيلة الغرب وجرحا لا يلتئم في الذاكرة الصهيونية .

ولان مصر هي مفتاح النهضة والسقوط لهذه الامة ، ومحورها المركزي ، تبقى هي الهدف المباشر للتنين الخارجيين الذي يفرض على المنطقة خصوصية جديدة هي تعاظم دور العامل الدولي في حركتنا القومية والقطرية اكثر من اي وقت مضى ، ويتزايد ارتباطه العضوي بتنين الداخل .

ما هو هذا التنين ؟

انه ليس مجرد ما سمي بالطبقة الجديدة ، ولكنه المناخ العام الذي أثمره الحكم الاوتوقراطي ، على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . انه أيضا التداخل المستمر بين الثورة والثورة المضادة على مختلف الاصعدة ذاتها . ولقد كان الزواج بين هذين العاملين الرئيسيين سببا مباشرا في انتصار الثورة المضادة . وهي الثورة المضادة لجوهر التاريخ المصري بكل ما يشتمل عليه من ثوابت ومتغيرات ، ولكنها بفضل بعض هذه الثوابت وبعض هذه المتغيرات ، أمكن لها ان تشق الطريق الى التوحد مع العدوين التاريخيين لوجودنا وحضارتنا .



فما فعلته الثورة المضادة في مصر هو انها قفزت من فوق التاريخ ، ولم تمر فسي قناة الخصوصية الاجتماعية المصرية . لذلك فهي الشلوك المستحيل البقاء . فكل ما استهدفته الثورة المضادة في مصر هو الغاء « النموذج » الحضاري الرائد والوافد على المسرح الانساني الحديث مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

وهو النموذج الذي مهما تناقض اقتصاديا وسياسيا مع « الغرب » ، فانه في المستوى الحضاري كان اسهاما جديدا جديدا في سلام العالم الذي يعذبه الاستقطاب ويفقر وعيه توازن الرعب النووي جنبا الى جنب مع مجتمع الاستهلاك . وهو النموذج الذي مهما كان ثريا بالطاقة والموقع الاستراتيجي ( باعتبار الاممة العربية وحدة حضارية للنموذج ) ، فانه كان اسهاما جديدا وجديدا في تضيق الهوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، مما يرسخ سلام البشرية . وهو النموذج الذي مهما كان تاريخ الصراع العقائدي بينه وبين الغرب ، فانه يحمل جسرا بين ماض روحي من اليهودية والمسيحية والاسلام وقبلهم الحضارات النهرية العملاقة ، الى مستقبل روحي ينشد العطاء لاكتسابه هوية العصر .

لذلك كانت الثورة المضادة في مصر ، بالغائها هذا النموذج - باغتيال الامل فيه على نحو أدق - انما تقدم مساهمة خطيرة في قاق العالم وعدابه وتعاسته وتناقضاته . بنجاحها الاستثنائي انما لا يبقى من العرب للعالم سوى النفط والتخلف وبراكين العنصرية التي انفجرت في لبنان ولن يحول احد دون انفجارها في بقية اقطار الشرق الاوسط . بنجاح الثورة المضادة في مصر - وفي شتى أرجاء « العالم الثالث » - يعود العالم كله الى ما قبل « انتصارات » الحرب العالمية الثانية وما بعدها بقليل ، اي الى ما قبل ثورة الصين وثورة العرب في مصر . يعود الى « عشية » الحرب . يعود العالم أيضا الى عصر ما قبل تأميم النفط ( رغم انه مؤمم في عديد من البلدان ) حيث تستعيد شهوة التطور الصناعي نفوذها على حساب « المتخلفين » فتزاد الهوة اتساعا بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، بحيث لا يملأها سوى الدم وموات الروح وفقر الوعي الانساني . وكلها عناصر المناخ الخصب لازدهار الاضطراب واستبعاد السلام .

لذلك كان على العالم الغربي بالدات ، بعيدا عن الانحيازات الايديولوجية والاقتصادية المسبقة ، ان ينظر الى المستقبل في ضوء الرجاء لا في ظلمة اليأس ، وفي المستوى الحضاري الشامل لا في المستوى السياسي العابر . عليه ان يدرك ان الثورة المضادة في مصر ليست أمرا واقعا يمكن التعامل معه ، فهي من زاوية رئيسية ليست ثورة مصرية مضادة بل الثورة العالمية المضادة في مصر . وانها لذلك لا تشق طريقا طبيعيا او أصيلا في حركة تطور المنطقة ، ومن ثم بالتعديل الانسي عليها والتعامل معها بمنظور استراتيجي هو خطأ تاريخي في حق الاجيال الغربية المقبلة لا يقل فداحة عن اثر الحروب الصليبية في وجدان العرب . كما ان الفرح

او الشماعة في اضعاف مصر وعزلها عن العرب وامكانيات العطاء الانساني للعالم ،  
يشارك بهذا الانفعال المؤقت في أطالة زمن البؤس العربي والتعاسة البشرية ويصبح  
شريكا في « ثورة مضادة » معرضة للزوال في اية لحظة . . لا يدركها الذين لا يفهمون  
الخصوصية التاريخية الاجتماعية لمصر . ان « الغربي » الذي ينظر الى ما هو ابعد  
من انفه سوف يجد نفسه في الطرف النقيض للثورة المضادة في مصر ، وهو يخون  
تراثه ومستقبله معا حين يقف الى جانبها .

اما العرب — من غير المصريين — فهم الذين يحملون اوزار مصر في هزيمتها ،  
يكابدون احوال انعزالها ، ويعانون ويلات اقليميتها . ولكنهم على الوجه الآخر  
مسؤولون عن ارتكابهم بالسلطة وحدها في لحظات النصر . رغم ان المعادلة لا تصبح  
صحيحة . قطالما ان داخل مصر يؤثر سلبا وايجابا في النهضة والسقوط تأسييرا  
خاصها على العرب ، لذلك فهم مرتبطون بهذا الداخل شاءوا او ابسوا . وتفويض  
السلطة المصرية تفويضا مطلقا في الشؤون الداخلية من شأنه ان يدعم هذه السلطة  
سواء كانت على صواب او خطأ . فليست هناك شؤون داخلية لمصر بالنسبة  
للعرب . وهم يجنون الآن ثمار هذه الازدواجية في التعامل مع مصر ، حيث بهمهم  
سياستها الخارجية — كأي اجنبي — رغم انها امتداد للسياسة الداخلية . ولا  
يستيقظون الا حين تصب هذه السياسة الخارجية في آبارهم سما او ماء عذبا . . .  
فاذا به السم او الماء العذب الذي يشربه المصريون في بيوتهم .

وليست هناك قصصيات مصرية من اجل العرب . فالحروب الاربعة فسي  
الثلاثين عاما الاخيرة وما سبقها من مئات الحروب في الثلاثين قرنا السابقة ،  
كانت مصر اولا واثيرا . . وليس الانتماء العربي لمصر الحديثة عقيدة ميتافيزيقية بل  
هو حركة تاريخية توجز الامن الاستراتيجي والتنمية والثقافة . وفي المقابل فان  
قيادة مصر ليست تنازلا من العرب ، بل مسئولية المركزة الاجتماعي التاريخي  
والمحور البشري الجغرافي والثقافي الحضاري الثقافي . وليس صحيحا انه يمكن لهذا  
المركز والمحور والثقلة ان يثقل ، ولكنه يمكن ان يتجهد لبعض الوقت . وليست  
الثورة المضادة في مصر لمصلحة العرب ، اي عرب ، باختلاف انحيازاتهم  
الايدولوجية والاقتصادية ، لو انهم نظروا اليها في حجمها الحقيقي كثورة عالمية  
مضادة للعرب — كوجود ومصر — اتخذت مصر منطلقا لها . فالوطنيون التقدميون  
العرب ، يجب ان يدركوا انهم ليسوا بعيدين عن سهام الثورة المضادة ، وانها فسي  
خاتمة المطاف لم تقع في مصر وحدها بل وقعت « فيهم » على نحو من الانحاء . واذا  
كان البعض اقليميا في زمن الاحتلال الصهيوني لفلسطين ثم لسيناء والجزولان فلم  
يتصور قط ان أرضه الاقليمية محتلة بالامكان طالما ان جزءا من الارض العربية  
محتل بالواقع ، فان على هذا البعض ان يكون قوميا ولو لمرة واحدة فيفهم قبل  
فوات الوقت ان الثورة المضادة في مصر هي « داخل » حدوده أيضا ، لا بالامكان بل  
بالواقع أيضا .



والمحافظون العرب يجب ان يدركوا ان الامتيازات الآتية التي حققتها لهم الثورة المضادة في مصر لا تقاس اهميتها بما يمكن ان يحبل به الحاضر ويلده في المستقبل المنظور . . فالنفط نفسه الذي ارتفع سعره بالحرب وتقدم به العرب لاحتلال الموقع السادس من السلام الدولي ، لن يكون أمره كذلك في زمن **(( السلام المضاد للسلام ))** . وليس مثيرا لدهشة ان ينتهي الدور الزعامي البالغ القصر للسعودية مع زيارة الرئيس المصري لاسرائيل ، وان يتحول هذا الدور الى ذكريات مرة مع اتفاقات كامب ديفيد . هذا التعبير السياسي المتواضع يرتبط في المستقبل القريب بما هو اقل تواضعا في ميدان الاقتصاد . . حيث يمثل التحالف بين الرأسمال الصهيوني والرأسمال الطفيلي المصري عجلة القيادة الاقتصادية العسكرية في الشرق الاوسط وافريقيا ، سواء في مجال التخطيط او التنفيذ ، وحيث لا تعود القوى العربية المحافظة مرهونة للاستراتيجية الأميركية العالمية وحدها ، بل تحت القيادة المباشرة للشرطي الاسرائيلي - المصري . بالاضافة الى ان اطالة عمر الثورة المضادة في مصر ، لا يخدم العمر القصير للنفط . انه لبديهية سياسية ان يكون العرب المحافظون جزءا لا ينفصل عن الثورة المضادة في مصر ، فيدعمون نشأتها ويسهمون في تطورها . ولكن هذه البديهية تتعرض للاهتزاز العنيف اذا رأت العيون المحافظة نفسها انه ليست هناك ثورة عربية مضادة ، بل **ثورة عالمية مضادة للعرب مركزها مصر** . وهي مضادة للعرب كعرب يمينهم ووسطهم ويسارهم وما بين بين ، لانها مضادة للوجود العربي ذاته ( بما يشتمل عليه من نفط يمكن استغلاله بصورة افضل حين يصبح العرب في **مركز اضعف هو مصر** ) . ان العرب المحافظين مسؤولون تاريخيا وفي المستقبل عن مقدمات الثورة المضادة في مصر ونتائجها . . وليس لهم من منقلد سوى المبادرة التاريخية بتجاوز البديهيات السياسية والمنطق الاقتصادي القصير النظر ، مبادرة في **حجم الوجود السدي** أصبح بين فوسين وفي **الاحظات الاستثنائية** من التاريخ يصبح من **الطبيعي** ان يتخذ بعض الناس مواقف استثنائية دفاعا عن النفس متنازلين عن بعض الاعتبارات التي كانت تعد من **المسلمات** .

ان الامة العربية بكامل هيئتها الشعبية والشرعية ، مدعوة للمرة الاولى في صراع الوجود والمصير ، لا الى الحرب الفورية مع اسرائيل ، بل الى الدعم الكامل وغير المشروط لاجهاض الثورة المضادة في مصر ، قبل ان تصبح الخريطة الاستراتيجية للمنطقة « امرا واقعا » تكرسه الشرعية الدولية . وهي الخريطة التي تسيطر فيها الامبراطورية الصهيونية على « الهنود الحمر في الشرق الاوسط » التسمية المضرة للعرب .

( ٥ )

غير ان مهمة « الاجهاض » ذاتها تقع مسؤوليتها المباشرة على الثورة المصرية . وهي الثورة التي لن تتمثل ثوابت « النهضة » ومتغيراتها في التاريخ المصري فقط ، بل ستمثل ثوابت **السقوط** ومتغيراته ايضا .

في مقدمة هذه الثوابت **الطول الزمني لراحل السقوط** ، فبين نهاية دولة محمد علي والثورة العرابية حوالي أربعين عاما ، وبين هزيمة عرابي وثورة ١٩١٩ حوالي ٣٨ عاما ، وبين معاهدة ١٩٣٦ وثورة ١٩٥٢ حوالي ستة عشر عاما . ومعنى ذلك أن معدلات السرعة تتغير من عصر الى آخر ، وليس صحيحا اذن ان البطء الذي عرفته **حركة الثورة** في القرن الماضي هو حتمية تاريخية تلازم الفعل الثوري في مصر في أي وقت . ان **زمن العصر الحديث** الذي تغيرت معدلاته كينيا بثورة المواصلات غداة الحرب الثانية يترك اثره بالضرورة على معدلات الزمن المحلي . ولولا ان الثورة المعلقة في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٧٧ قد أفتقدت منذ البداية التنظيم والقيادة والتحليل الصحيح ، لتمكنت - بعد ست سنوات فقط على الولادة التشريعية للثورة المضادة - من اجهاضها . ان وحدة **الإرادة والوعي والفعل** هي المحتوى الاجتماعي ، الثقافي الجديد القادر على تجسيد المعدلات الاسرع للزمن .

في مقدمة هذه الثوابت ايضا **السقوط الموضوعي للنظام وغيبة البديل في آن** ومرور الوطن في حالة انعدام التوازن بين الوعي والضرورة . . والنتائج السلبية لذلك هو استنزاف الوعي بالانتفاضات العفوية القصيرة النفس من ناحية ومغامرات التخريب من ناحية اخرى مما يصل بالجماهير الى ما يشبه اليأس . وهو ايضا استنزاف الضرورة ببقاء النظام ( الشرعي ) الساقط بموجب القصور الذاتي مما يزيد ضراوة وعنفا . لذلك كان اعداد البديل القادر على استلام السلطة - في أي وقت - هو الحلقة الرئيسية في النضال المصري الراهن .

في مقدمة هذه الثوابت كذلك ان السقوط يورث التشرذم السياسي والتنظيمي معا في صفوف الثورة ، وفي موازاة التحالف المكين لقوى الثورة المضادة . لذلك كان اوسع حوار ديموقراطي واعرض تحالف ديموقراطي هو « المناخ » الوحيد الممكن لايجاد الحد الأدنى من الوحدة السياسية والتنظيمية القادرة على استلام السلطة .

وفي مقدمة هذه الثوابت اخيرا ان السقوط هو احد وجهي العملة ، فالتداخل المعقد بين الثورة والثورة المضادة ، ليس لمصلحة الثورة المضادة وحدها . . بل ان النهضة كالعنة في قلب السقوط نفسه . ان « الخطط التوفيقية » لعلي مبارك انجزها في عصر سقوط محمد علي . والاوربا المصرية جنبا الى جنب مع وصول الجيش المصري الى السودان قد تم في عصر الخديو اسماعيل . والادب المصري الحديث باشكاله الجديدة وفي مقدمتها الرواية قد ولد في ظلال الهزيمة العرابية . وارهاسات النهضة الرابعة في الاربعينات من هذا القرن ولدت بعد معاهدة ١٩٣٦ وخلال سنوات الحرب . والجيل الناصري - بالمدلول الزمني - أعطى اخصب العطاء طيلة السنوات العشر الماضية في مختلف مجالات الفكر والثقافة . بل ان انتفاضات العمال والطلاب والمثقفين بين ١٩٦٨ و ١٩٧٧ كانت ردا مدويا على الهزيمة والسقوط معا وفي ظل نظام الهزيمة ونظام السقوط معا . وجنبا الى جنب



هذه « الغايات » الحضارية كانت تولد « الوسائل » من المنابر السرية والعلنية الى فرض حركة الشارع على قرارات السلطة ، ومن اللجان الوطنية للطلاب الى مجلات الحائط وكومونات العمال والتسيير الذاتي للمصانع ، ومن حزب للتجمع اليساري الى هجرة جماعية ايجابية للمبدعين تهز النظام في الخارج والداخل معا . فسقوط النظام لا يعني سقوطا لمصر ، ولكنه يعني ان النهضة في حالة كهون . ونحن على ابواب النهضة السادسة في تاريخ مصر الحديث على مدى مائتي عام تقريبا .

وهي نهضة تتمثل متغيرات السقوط كما تمثلت الثوابت . واول هذه المتغيرات ان الثورة المصرية لن تتجاوز التداخل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة الا بتجاوز شعار البالغ التعميم والغموض « انجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية » اي الثورة البرجوازية . لقد فعل الزمن فعلة في هذه البرجوازية والمجتمع المصري ككل ، ولم يعد السؤال الذي مزق اليسار « ثورة ام ثورتان » واردا . . لان الثورة المطروحة في الشارع هي الثورة الثقافية الشاملة التي تحقق وعد عرابي وحلم عبد الناصر اللذين لم يتحققا قط ، بفاعلية النشأة الاقتصادية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية وازدواجية ثورتها او نقصانها الدائم . ان الثورة الثقافية الشاملة ليست مجرد انتقال السلطة بل نقل المجتمع ككل الى النموذج الحضاري الذي يفتح صفحة جديدة في تاريخ الانسان المعاصر ، صفحة لا تقول بالامكان فلا تتوقف عند حدود النبوءة والامل بل تمضي الى التحقيق والتجسيد . هو النموذج الذي يسد الفجوة نهائيا بين الثقافة والثورة ويردم الهوة بين المضمون الروحي للثورة والواقع الروحي للشعب ويحسم التردد بين الشيوعية والعلامة ويهدم آخر قلاع الحكم الاوتوقراطي ، ليحقق بالديموقراطية معادلة التنمية والتحرير . إنه النموذج القادر على حل التناقض المفتعل بين الديموقراطية والتحول الاجتماعي ، فيكتسب الشرعية والريادة من التاريخ والعصر معا . انه كذلك ، ليس حوارا مع البنى الفوقية وحدها ولا مع البنى التحتية وحدها ، بل هو مجمل الغايات من التفاعل النشط بينهما . ولن تعود المسألة المحورية لهذا النموذج اية مهام لاي الطبقات يجب ان تحتل مقدمة المشهد ، ولا اي الطبقات ستقود « المرحلة » ، فالحقيقة الراسخة هي ان التخلف وغياب التقاليد الديموقراطية في اسلوب الحكم قد ترك بصمته الفائرة في جبين الطبقات كلها واتجاهات الفكر جميعا ، بحيث انعكس تفريطا في استقلال رأس المال لدى البرجوازية ، وتفريطا طويل الامد في وحدة التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة ، وتغيبا للفلاحين عن المشهد بأكمله ، وهجرة داخلية عميقة من جانب المثقفين ، وتباعدة عن « السياسة » من جانب القوات المسلحة . سيبقى شعار « الثورة الوطنية الديموقراطية » شعارا صحيحا ، ولكن في ضوء المتغيرات سوف ترادف الوطنية القومية ، وسيرافق تحرير السوق تحرير الارض ، كذلك الامر في الديموقراطية فان تكون مجرد المعادل الليبرالي « دعه يعمل ، دعه يمر » ولا مجرد المعادل الاشتراكي « ديموقراطية من ضد من ودكتاتورية من ضد من » ، بل ستكتسب الديموقراطية الجديدة مجموع وسائل

الحرية وتجلياتها في التراث المصري والانساني ، باتجاه غايات النهضة والتقدم الحضاري الذي ستكون الاشتراكية بندا طليعيا في جدول أعماله . بعبارة اخرى لن تكون الاشتراكية نظرية طبقية في الاقتصاد فحسب ، بل نظرية في التقدم الحضاري لمجموع الشعب وبناء المجتمع . لقد برهنت « القروض » من الخديو اسماعيل الى السادات انها لا تقدم حلا اقتصاديا لازمة مصر ، وان هذا الحل لن ينبع الا من الداخل ، بتوزيع راديكالي جديد للثروة . ولا ثروة وطنية بغير انتاج وطني . من هنا ستكون اشتراكية الثورة الثقافية الشاملة اقتلاعا جذريا لمعوقات الانتاج والتنمية ، بدءا من ركائز النظام الطفيلي على الانتاج وهدم الجسور بين المدخرات الوطنية ورأس المال الاجنبي ونظام النقد الاحتكاري العالمي ، وانتهاء بركائز مجتمع الاستهلاك المتخلف والاسترقاق الاجتماعي في « الارض » و « المصنع » و « السوق » و « الخدمات » . من هذه الزاوية ربما كانت هذه الاشتراكية في محتواها الاقتصادي اقرب الى استخدام وسائل الثورة الصينية : **الكم الهائل من الفلاحين يتحول الى كيف انتاجي** لا عبثا على الارض او الري او الاجير او المستهلك ، والانفجار السكاني يتحول من الكم الهائل للبطالة والجوع والجريمة والهجرة الى ثروة بشرية . ولا سبيل لهذا التحول في ظل الموارد الطبيعية المحدودة ( مساحة الارض ورقعة التصنيع ) الا بصياغة **الملكية للمجتمع** على نحو يتجاوز عمقا ملكية محمد علي لارض مصر والاصلاح الزراعي الناصري معا . ان توزيع **المحدود على المستثمر النمو** يحتاج الى ابداع ثوري اكثر راديكالية من أي نموذج اشتراكي قائم في العالم . وفي الوقت نفسه - وهنا المفارقة اذا نظرنا اليها من السطح - فان هذا النموذج لن يتحقق عبر الحكم الاوتوقراطي الموروث في السياق التاريخي للسلطة المصرية ، ولا عبر النظام البيروقراطي الموروث من **الدولة المصرية القديمة** والنماذج الاشتراكية الحديثة . ان عملا راديكاليا بهذا الحجم من الاتساع والعمق ، سوف يفرض ابداعا ديموقراطيا بالسعة نفسها والعمق ذاته ، ابداعا لحرية الوعي وحرية التنظيم ، وابداعا لوسائل هذه الحرية وتجلياتها . . والا فالبديل الوحيد هو دولة بوليسية تكرر المأساة باسم الاشتراكية ، والا فالبديل هو كفاية اقتصادية بالكاد تهددها دوما اختناقات القمع وفقير حضاري مدقع . ان الابداع الديموقراطي هو التحدي التاريخي الرابض على ابواب الثورة الثقافية المقبلة في مصر . انه التحدي الكامن في كيفية تجسيد الاشتراكية للديموقراطية ذاتها ، فلا تعود مجرد ديموقراطية اقتصادية او اجتماعية ، بل ديموقراطية الابداع والمبادرة الذاتيين على صعيد الفرد والجماعة ، ديموقراطية الفكر والفعل .

وسوف تنبع هذه الصيغة باشكالها المبتكرة من صميم قوى الثورة وحركتها التاريخية . ولن تفيد كثيرا التحديدات الكلاسيكية المسبقة لفكرة **الجهلة** وضوابط عملها المتعارف عليها في النموذج الغربي بشقيه الاشتراكي والراسمالي ، او حتى في نماذج « العالم الثالث » الفوقية البيروقراطية . ان عفوية الانتفاضات الشعبية السابقة وصياغات اللجان الوطنية في الجامعات وكومونات المحلة الكبرى وكفر الدوار



والتسيير الذاتي في مصانع حلوان وشبرا الخيمة والتجارب المجهضة للزراعة التعاونية المخططة ، من شأنها تطوير العلاقة بين مركزية السلطة ولا مركزية الانتاج ، بحيث يمكن إعادة ترتيب « **جسم الدولة** » وفقا لاحتياجات المجتمع ومبادرات الشعب ، لا وفقا لضرورات الشكل الجغرافي والموروث التاريخي . . فلا يعقل - على سبيل المثال - أن تزيد نسبة الفلاحين المصريين على ستين في المائة وتبقى الهوة المروعة بين الريف والمدينة في البنى الثقافية ، الاجتماعية . ولا يعقل أيضا أن يقترب الطلاب والمثقفون الفعل السياسي المباشر **وكلاء** لطبقات اجتماعية ، بينما تضيق المسافة يوما بعد يوم بين العمل الذهني والعمل اليدوي . ليس المثقفون في مصر **هوامش** على صفحات الكتاب الطبقي للمجتمع ، من حيث نسبة دورهم في الانتاج ، بل هم **جهاز التنمية غير البيروقراطي** . أي ان لهم دورا استثنائيا في هيكل الانتاج . لذلك كانت « الكتلة التاريخية الجديدة » بتعبير غرامشي تسم غارودي ، في مصر ، هي تلك القوة الحية في المجتمع من الغالبية الفلاحية ووحدة العمال والطلاب والدور الاستثنائي والطليعي للمثقفين والجيش .

والقوات المسلحة المصرية ستمارس دورها الاستثنائي والطليعي في الثورة الثقافية الشاملة ، على نحو مغاير لدورها الرائد عام ١٩٥٢ الذي انجزته وانتهى الامر ، ويشابه دورها المركزي في الثورة العربية ( ١٨٨١ - ١٨٨٢ ) مع وضع المتغيرات الطارئة على مدى قرن في الاعتبار ، وكذلك النتائج . فوظيفتها الرئيسية ستكون تحرير الارض التي تتجاوز سيناء شرقا . وهي ليست وظيفة عسكرية محضا ، بل هي تطوير الوعي الوطني بحيث يقدر على تمثل البعد القومي لانعكاسات الثورة المضادة . ان سيناء لم تكن محتلة عام ١٩٤٨ حين توجه الجيش المصري الى فلسطين . والثلاثون عاما التي مضت أكدت المفزى الاستراتيجي لهذا التوجه ، حتى بعد احتلال سيناء عام ١٩٦٧ او الجلاء عنها ونزع سلاحها عام ١٩٧٨ . وستكون « **الحرب** » **خارج الحدود** الاقليمية ، هي ساحة الصفر للثورة الثقافية الشاملة **داخل الحدود** . ان الانجاز الاستراتيجي للقوات المسلحة لن يكون **الاستيلاء على السلطة** ، بل التجسيد العسكري للبعد القومي ، حيث تتسع **الوطنية المصرية** لتشمل كل ذرة تراب عربي ويصبح اسمها الحضاري : **القومية العربية** في لحظة تحقق . القوات المصرية المسلحة ستكون طليعة الثورة الثقافية بانجاز المهمة القومية ، والشارع - اليسار سيكون هو « الثورة » ذاتها لحظة **ملء الفراغ** الواقع بين سقوط نظام وغيبة بديل . هذا الشارع هو الذي سيمد جسرا بين تقاليد ثورة ١٩١٩ والاربعينات الذهبية من هذا القرن ومجموع الانتفاضات بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ليصوغ « السلطة الجديدة » . وينكسر طوق « الوسطية » و « التوفيقية » و « الازدواجية » و « الثنائية » التقليدية في نشأة الفكر البرجوازي المصري وتطوره من رقاعة الطهطاوي الى طه حسين ومن الامام محمد عبده الى خالد محمد خالد ، حيث يلزم التراجع الريادة ، كما تعقب

الشيوقراطية فتح باب الاجتهاد ، والاصلاح الديني ، ويصبح الحماس للكيان الصهيوني خاتمة طبيعية للعداء العرقي لليهود .

ان المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية كلاهما ، لن يكونا في وضع (( البحث عن السلطة )) ، بل ستكون الاولى في وضع الباحث عن الهوية الحضارية ( حيث تمتد الحدود الوطنية الى الحدود القومية ) وهي التي سترقع راية الوعي الوطني الجديد للثورة الثقافية الشاملة ( الوعي التقدمي ) عند آخر رقعة يتكلم اصلها بالعربية ( كما كان يقول ابراهيم باشا منذ اكثر من قرن ونصف ) وتفرض عليها الثورة العالمية المضادة للكلام بالعبرية . وستكون المؤسسة الثانية في وضع الباحث عن اليشوع الذي يخلص هيكल الرب من الصيارفة وباعة الحمام ، فيصبح الضمير عاريا من ثياب الكهنوت وينكشف رداء الشيوقراطية عن عورة القيم المباعة في سوق النخاسة الدولي . ان المؤسسة الدينية هنا - عقائد ورجالا ومصالح وارتباطات - ستقوم بدور جوهري حين تسهم في تحرير الضمير من اوشاب عصور الانحطاط والوهم الذي يستبعد حركة الانسان لمصلحة السيد لا لمصلحة الله . لن تكون سلطة الثورة الثقافية الشاملة للمؤسسات - عسكرية او دينية - بل سلطة الفعل والفكر الثوريين القادرين لا على العودة الى الناصرية ولا على انجاز الثورة الوطنية الديموقراطية بمفهومها الكلاسيكي الغامض ، بل على خلق النموذج الحضاري المستقل لنهضة مصر العربية الحديثة ، النموذج الذي اخفقت الناصرية في تحقيقه رغم وعدها التاريخي ، والذي ألقت البرجوازية المصرية برايته في الوحل ، والذي قامت الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر بقصد اغتيال الامل في تجليته .

ولان ما وقع في مصر خلال السنوات الثماني الماضية ، ليس ثورة مصرية مضادة ، بل ثورة عالمية مضادة للعرب في مصر ، كما كانت حرب لبنان تماما ولا تزال ثورة عالمية مضادة للعرب في صدر المقاومة الفلسطينية . فان الثورة الثقافية في مصر شاملة ، فعالية الثورة المضادة تعني ان انعكاسها الداخلي - وهو النظام الحاكم - واجب السقوط ويمكن السقوط بل هو ساقط موضوعيا كما سبقت الاشارة ، اي ان جذوره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست اصيلة فبي ارض مصر ، فالطفيليون على الانتاج اكثر الفئآت جبنا واسرعها في الفرار . الاقتصاد الطفيلي جسم غريب على الاقتصاد المصري المعتمد أساسا على الانتاج بحكم الجغرافيا والتاريخ والتطور الاجتماعي . والكمبرادورية المصرية ظاهرة مستمرة ولكنها اضعف الظواهر في التاريخ الاقتصادي لمصر رغم الاحتلال المباشر . ان لبننة مصر كسعوديتها محاولة مستحيلة اصلا ، فكم وكم بعد حرب لبنان ؟

ولان الثورة العالمية المضادة في مصر ضد العرب ، فان الوطنية المصرية تواجه تحديا تاريخيا سبق لعبد الناصر ان واجهه ولم يعض فيه الى النهاية . انه صاحب



الاستجابة العملية الحاسمة لعروبة مصر . غير ان وسطية الفكر والتطبيق هي التي صاغت الوحدة المصرية السورية والانفصال معا ، وفي المستوى الايديولوجي صاغت الشعار « الوطنية المصرية والقومية العربية » ولكن النموذج الحضاري المرشح تاريخيا لانجاز وحدة مصر القومية لا يكتفي باضافة القومية العربية الى الوطنية المصرية بل يدمجها في وحدة مترابطة ، جدلية . ان وحدة مصر القومية التي حققها مينا الاول منذ آلاف السنين بين وجهي وادي النيل - القبلي والبحري او الصعيد والدلتا - هي نفسها التي كانت ممكنة التحقيق بين شمال الوادي ( مصر ) وجنوبه ( السودان ) في منتصف الخمسينات ، وهي التي كادت ان تتحقق بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ بين مصر وسوريا شرقا ، وفي اوائل السبعينات بين مصر وليبيا غربا . ان تلك التجارب المجهضة - بغياب الديموقراطية والتنمية من جانبنا وبحضور الاستعمار والصهيونية من جانب الغرب - هي رصيد سلبي ولكنه ثمين الدلالة لوحدة مصر القومية في عصر جديد تسمي فيه الوطنية مرادفا للقومية ، ويمتد « الاقليم » الى آخر نقطة في حدود الامة . ومن هنا كانت ثورة مصر الثقافية الشاملة تعني بالضرورة تحرير فلسطين من الكيان الصهيوني وتجسيدها اوليا عميقا وثابتا لاحدى مراحل الوحدة القومية للامة العربية . هكذا تتحتم الحرب كاحدى وسائل الثورة في تفاعل جدلي مواكب لسقوط النظام ، دون اولويات مسبقة او تلازم ميكانيكي ، بل في اطار رؤية استراتيجية للمستقبل .

ان اسقاط النظام المصري الراهن والحرب يحققان وحدة مصر القومية في مواجهة الثورة العالمية المضادة للعرب . وهما في العصر الجديد عمل اجتماعي لا عمل عسكري او سياسي فقط ، فالعسكرية والسياسة مجرد وسائل تتيح لهذا العمل الاجتماعي ان يأخذ مداه في تغيير البنى المتخلفة ( وسائل الانتاج ، علاقات الانتاج ، القيم والتشكيلات الطائفية والقبلية والعشائرية والبدوية ) . فالثورة الثقافية في مصر شاملة بالضرورة للبعد المحلي والبعد القومي والبعد الاجتماعي . بل ان البعدين الاولين هما اطار البعد الاخير ، وهو مضمونهما الرئيسي .

ولان الثورة المضادة في مصر عالمية ، فان بعدا مهما من ابعاد الثورة الثقافية يشمل العالم . . بمعنى التحالف المكين والمستقل في آن مع كافة القوى البشرية اينما كانت ، والتي لها مصلحة استراتيجية حضارية في نهضة مصر والعرب . تلك القوى التي تنظر الى ما هو ابعد من انوفها الاقتصادية والسياسية ، الى مستقبل الحضارة الانسانية وقد ازدادت غنى ، ومستقبل السلام في اكثر مناطق العالم المعاصر حساسية واضطرابا وقد توطد .

وبعد ، فان هذا ليس برنامجا او خطوطا عامة للثورة المصرية - العربية المقبلة . ولكنه ايضا ليس يوتوبيا . بل هو الخاتمة الاكثر رجحانا بين احتمالات « المستحيل » القادم من بلاد يسميها اهلها « ام الدنيا » ويسميها الآخرون « ام العجائب » .

فلكم شغلت مصر المعمورة كلها عبر العصور ، لكونها « مفتاح » العالم القديم والوسيط والحديث ، في النهضة والسقوط على السواء . . ولكونها قد تنام طويلا حتى ليظنها البعض قد ماتت ، فاذا بها تنهض فجأة في لحظة لم تتنبأ بها زرقاء اليمامة ولا الكمبيوتر . وهي لا تقول « كلمة سرها » لاحد . وهذا الكتاب ، بالقطع ، ليس كلمة السر . ولكنه دعوة الى المشاركة في صنعها . لان مصر حين تنهض لسن تغفر للذين صمتوا ولا للذين قالوا كلاما يرادف الصمت . . فهم شاركوا جميعا في عسر ولادتها .

ولكنها حينذاك ، ورغم طول العناء ، تكون قد ولدت . فالتاريخ ليس « خطأ » ولكن المخطأ التاريخي ممكن .

ولا « حتمية تاريخية » بغير الإرادة والوعي .  
وهما وحدهما القادران على تصحيح التاريخ .



و نائق.

أ - المسألة الوطنية

ب - المسألة الطائفية

ج - المسألة الديمقراطية

# ١ - في المسألة الوطنية

## ١ - المبادرة الاولى

في الرابع من فبراير - شباط ١٩٧١ القى الرئيس انور السادات خطابا في « مجلس الامة » قدم فيه الى الراي العام المصري والعربي والعالمي « مبادرة » عرفت باسمه فيما بعد ، لحل أزمة الشرق الاوسط ، هذا نصها :

« . . . أولا : ان الجمهورية العربية المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة بمسؤولية واحدة لا بديل لها وهي تحرير الاراضي المحتلة في عدوان ١٩٦٧ ذلك هو الالتزام الاكبر وفي سبيله كل عملنا السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي وعلى طريقه كل التضحيات مهما غلت . ان الالتزام الاول لكل امة هو التزامها تجاه حريتها في اطار مبادئ القانون الدولي ولا يستطيع احد ان يطلب اليها او يفرض عليها التزاما يتعارض مع هذا الالتزام المقدم وعلى اساسه فان عليها ان تحتفظ لنفسها بحرية وحق التصرف فيما تواجهه .

ثانيا : اننا مع هذا الالتزام الاكبر والاول تقبل نداء السكرتير العام للأمم المتحدة ونقرر الامتناع عن اطلاق النار لفترة لا نستطيع ان نجعلها تزيد عن ثلاثين يوما تنتهي يوم ٧ مارس ( اذار ) القادم ، وعليه - اي على السكرتير العام - وعلى مجتمع الدول كله ان يتحقق في هذه الفترة من ان هناك تقدما حقيقيا في صلب المشكلة وليس في مجرد مظاهرها الخارجية ونحن نرى انه من الضروري ان يطلع مجلس الامن قبل نهاية هذه الفترة على تقرير من السكرتير العام للأمم المتحدة عما تم احرازه من تقدم . ومع اننا نعرف منذ الآن وسلفا ان اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة وتأييدها على « بياض » لن تتقدم عن موقفها الحالي ، فاننا ندعو الله ان تثبت التجربة العملية ان شكوكنا لم يكن لها ما يبررها .

ثالثا : اننا نضيف الى كل الجهود الرامية الى حل الازمة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الامن : « اننا نطلب ان يتحقق في هذه الفترة التي نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس وذلك كمرحلة اولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن . اذا تحقق ذلك في هذه الفترة فاننا على استعداد للبدء فورا في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي » . ونحن نعتقد اننا بهذه المبادرة ننقل جهود السفير غونار يارنغ من الالفاظ الغامضة الى الاجراءات المحددة لتنفيذ قرار مجلس الامن . ونفعل ذلك بطريقة يمتد اثرها الى صالح كل الدول التي تضر اقتصادها باغلاق قناة السويس بسبب العدوان الاسرائيلي ونتيجة لارهابها . . . »

القاهرة ١٩٧١/٢/٤



## ٢ - مذكرة ج . ع . م

### رفعتهما الخارجية المصرية الى السفير يارنغ

لقد بينت الجمهورية العربية المتحدة انها موافقة على الاضطلاع ، على اسس متبادلة ، بكافة الالتزامات التي تقع على عاتقها ، وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، في سبيل التوصل الى حل سلمي في الشرق الاوسط ، وعلى نفس الاساس ، يتوجب على اسرائيل القيام بكافة التزاماتها الناجمة عن هذا القرار .

وبالاستناد الى مذكرتك بتاريخ ٨ شباط ( فبراير ) ١٩٧١ ، فان الجمهورية العربية المتحدة تتعهد بالتزام يتضمن العناصر الاتية :

- ١ - وقف كل التدخلات الحربية .
- ٢ - احترام واعتراف كل من الطرفين بسيادة الطرف الاخر ووحدة اراضيهِ واستقلاله السياسي .
- ٣ - احترام واعتراف كل من الطرفين بحقوق الطرف الاخر في العيش الامن داخل حدود آمنة ومعترف بها .
- ٤ - مسؤولية كل من الطرفين عن بدل كل ما بوسعه للسهر على ان لا تكون اراضيهِ مصدرا او منطلقا لاعمال حربية او عدائية موجهة ضد سكان ومواطني وممتلكات الطرف الاخر .
- ٥ - عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للآخر . كما ان الجمهورية العربية المتحدة تلتزم بان :
- ٦ - تضمن حرية الملاحة في قناة السويس وفقا لاتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .

- ٧ - تضمن حرية الملاحة في مضيق تيران وفقا لمبادئ القانون الدولي .
- ٨ - توافق على تواجد قوة للحرص على السلام من جانب الامم المتحدة في شرم الشيخ .

- ٩ - ان الجمهورية العربية المتحدة ، لاجل ضمان الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط وعدم انتهاك اراضي كل دولة في المنطقة ، توافق على :

ا ب اقامة مناطق مجردة من السلاح تمتد على مسافة متساوية داخل حدود الطرفين .

ب - انشاء قوة سلام للامم المتحدة ، يشترك فيها الاعضاء الاربعة الدائمون في مجلس الامن .

كما يتوجب على اسرائيل الالتزام بتطبيق كافة تدابير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ويجب على اسرائيل التعهد بالتزام يتضمن العناصر التالية :

- ١ - سحب قواتها المسلحة من سيناء وقطاع غزة .
  - ٢ - اجراء حل عادل لقضية اللاجئين ، وفقا لقرارات منظمة الامم المتحدة .
  - ٣ - وقف كل التدخلات الحربية .
  - ٤ - احترام واعتراف كل من الطرفين بسيادة الطرف الاخر ووحدة اراضيهِ واستقلاله السياسي .
  - ٥ - احترام واعتراف كل من الطرفين بحق الطرف الاخر في العيش الآمن داخل حدود آمنة ومعترف بها .
  - ٦ - مسؤولية كل من الطرفين عن بدل كل ما بوسعه للسهر على ان لا تكون اراضيهِ مصدر او منطلق اعمال حربية او عدوانية ضد سكان ومواطني وممتلكات الطرف الاخر .
  - ٧ - عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للطرف الاخر .
  - ٨ - ان توافق اسرائيل ، لأجل ضمان الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط وعدم انتهاك اراضي كل دولة في المنطقة :
  - ١ - على اقامة مناطق مجردة من السلاح تمتد على مسافة متساوية داخل حدود الطرفين .
  - ب - انشاء قوة سلام للامم المتحدة يشترك فيها الاعضاء الاربعة الدائمون في مجلس الامن .
- وحيثما تتقيد اسرائيل بهذه الالتزامات ، فان الجمهورية العربية المتحدة ستكون مستعدة لعقد معاهدة سلام مع اسرائيل تتضمن كافة الالتزامات المذكورة اعلاه ، كما هي مبينة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .
- وان الجمهورية العربية المتحدة ، تعتبر انه لا يمكن قيام سلام عادل ودائم ما لم يطبق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تطبيقا تاما وشاملا ، وما لم تنسحب القوات الاسرائيلية المساحة من كافة الاراضي التي احتلتها في ٥ حزيران ١٩٦٧ .

القاهرة ١٥/٢/١٩٧١

### ٣ - مقترحات السلام في زمن الحرب

في السادس عشر من اكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٣ اي بعد مضي عشرة ايام على القتال وابان اللحظات الاولى لفتح ثغرة الدفرسوار خطب الرئيس انور السادات امام مجلس الشعب حيث وجه رسالة علنية الى الرئيس الاميركي تكسون تضمن « مشروعا للسلام » هذا نصه :

«...اولا : اننا قاتلنا بشرف ، نقاتل لتحرير اراضيها التي أمسك بها الاحتلال الاسرائيلي سنة ٦٧ ولايجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب



فلسطين ، ونحن في هذا نقبل التزامنا بقرارات الامم المتحدة والجمعية العامة  
ومجلس الامن .

**ثانياً :** اننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب  
القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فوراً وتحت اشراف دولي السى خطوط  
ما قبل ٥ يونيو ( حزيران ) ١٩٦٧ .

**ثالثاً :** اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الاراضي ان نحضر  
مؤتمر سلام دولي في الامم المتحدة سوف يحاول جهدي ان اقنع به رفاقي من القادة  
العرب المسؤولين مباشرة عن ادارة صراعنا مع العدو كما انني سأحاول جهدي ان  
اقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني وذلك لكي نشارك معا ومع مجتمع الدول في وضع  
قواعد وضوابط السلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب  
المنطقة .

**رابعاً :** اننا على استعداد هذه الساعة بل هذه الدقيقة ان نبدأ في تطهير قناة  
السويس وفتحها امام الملاحة العالمية لكي تعود السى اداء دورها في رخاء العالم  
وازدهاره . ولقد اصدرت الامر بالفعل الى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء في هذه  
العملية غداة اتمام تحرير الضفة الشرقية للقناة وقد بدأت بالفعل مقدمات  
الاستعداد لهذه المهمة .

**خامساً :** اننا لسنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمه او عبارات  
مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت فيما لا جدوى فيه وتعيد  
قضيتنا الى جمود لم نعد نقبل به مهما كانت الاسباب لبدى غيرنا او التضحيات  
بالنسبة لنا » .

القاهرة ١٦/١٠/١٩٧٣

#### ٤ - اتفاق كامب ديفيد

##### الوثيقة الثانية

هنا نص الوثيقة الثانية التي تشكل « اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام  
بين مصر واسرائيل » وقد وزعت النص في العربية وكالة « انباء الشرق الاوسط »  
المصرية الرسمية :

« توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن  
نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .  
وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او  
مواقع يتفق عليها الجانبان ..

تطبق كل مبادئ قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحبل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل الاتية :

ا - الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج - استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفع ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول .

د - حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول . وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران من دون اعاقاة او تعطيل .

هـ - انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن .

تمركز القوات العسكرية كما يأتي :

١٠ - الا تتمركز أكثر من فرقة واحدة ( ميكانيكية او مشاة ) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرق خليج السويس وقناة السويس .

ب - تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة فقط لاداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا .

ج - ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة .

تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا .

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تقام محطات للانداز المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ووضع



قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل لمسافة ٢٠ كيلومترا وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران . ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب الموقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بها في ذلك .

قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وقفا للقانون » .

واشنطن ١٨/٩/١٩٧٨

## ب - في المسالة الطائفية

### ١ - النص الكامل لمشروع قانون الحدود

الذي قدمه الازهر الشريف الى مجلس الشعب المصري

#### الباب الاول : الاحكام العامة المشتركة بين الحدود

المادة ١ - : الحد هو عقوبة مقدرة شرعا في الجرائم المنصوص عليها في هذا

القانون .

المادة ٢ - : يشترط لاقامة الحد على الفاعل : ان يكون قد اتم من العمر ١٧

عاما ما لم يتحقق بلوغه قبل ذلك - عاقلا - قاصدا ارتكاب الفعل عن رغبة واختيار  
بلا ضرورة او عذر شرعي .

المادة ٣ - : نسب جرائم الحدود - عدا ما يشترط في بعضها من شروط

خاصة - بالاقرار ولو مرة واحدة امام السلطة القضائية - او بشهادة رجلين - كما  
ثبتت - عند الضرورة - بشهادة رجل وامرأتين - او اربع نسوة .

المادة ٤ - : تطبق العقوبات التعزيرية - اذا لم يكتمل الدليل الشرعي المنصوص

عليه في جرائم الحدود - او عدل الجاني عن اقراره - وذلك متى اقتنع القاضي  
بشوت جريمة اخرى بأي دليل او قرينة قانونية اخرى معاقب عليها بغير عقوبة  
الحد .

المادة ٥ - : اذا ارتبطت او تعددت الجرائم المعاقب عليها حدا - يعاقب

الجاني على الوجه الآتي :

١ - اذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتساوية القدر : وقعت عقوبة واحدة .

٢ - اذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتفاوتة القدر : وقعت العقوبة الاشد .

٣ - اذا كانت العقوبات مختلفة النوع : وقعت جميعها .

٤ - وتجب عقوبة الاعدام ( القتل ) حد او قصاصا او تعزيرا - كل

العقوبات الاخرى .

المادة ٦ - : لا يجوز الامر بايقاف تنفيذ عقوبات الحدود المنصوص عليها في

هذا القانون ولا استبدال غيرها بها - ولا تخفيضها ولا العفو عنها .

المادة ٧ - : يتعين عرض الحكم الصادر من محكمة الموضوع بتوقيع عقوبة

الحد - على محكمة النقض وفقا للاوضاع المقررة امامها - وذلك قبيل تنفيذ عقوبة  
الحد .

ولا ينفذ الحكم الصادر بعقوبة الحد الا بعد الفصل في الدعوى من محكمة

النقض .

المادة ٨ - : ينفذ الحكم بقطع اليد من الرسغ ( ما بين مفصل الكف ومفصل

الذراع ) .



وتقطع الرجل من منتصف القدم بحيث يبقى له عقب يمشي عليه .

**المادة ٩ - :** لا يجوز تنفيذ عقوبة الحد الا بعد توقيع الكشف الطبي على المحكوم عليه - واستبانة انتفاء الخطورة من التنفيذ - فيما عدا عقوبتي القتل والرجم - ويكون تنفيذ عقوبة الجلد بسوط متوسط ذي طرف واحد وغير معقد - ويجرد المحكوم عليه من الملابس التي تمنع وصول الالم الى الجسم - ويضرب ضربا معتدلا - ويوزع الضرب على الجسم وتنتقى المواضع المخوفة والمكرمة .  
وتجلد المرأة جالسة مستورة الجسم - ويوزع الضرب على ظهرها وكتفها فقط .

**المادة ١٠ - :** يؤجل اقامة حد الرجم على الحامل حتى تضع حملها سواء كان الحمل من زنا او غيره - فاذا وضعت أجل حتى ترضعه حولين كاملين ان لم يكن له من يرضعه - واذا تكفل أحد برضاعه رجمت .

وان كان الحد جلدا - فاذا وضعت مولودها وانقطع النفاس وكانت قوية يؤمن تلفها نفل فيها الحد - وان كانت في نفاس او ضعيفة - يخشى تلفها لم ينفذ عليها الحد حتى تطهر وتقوى .

**المادة ١١ - :** تعتبر جناية جرائم الحدود المعاقب عليها وفقا لاحكام هذا هذا القانون .

### **الباب الثاني : الاحكام الخاصة بحد السرقة**

**المادة ١٢ - :** السرقة التي يقام فيها الحد تكون بأخذ مكلف خفية بقصد التملك مقدارا معيناً من مال منقول متلزم متمول - تحت يد صحيحة - لا شبهة فيه - من حرز مثله - سواء اكان مالا عاما ام خاصا - بناء على طلب المجنى عليه - وذلك على النحو المبين في هذا القانون .

ويشترط في المال المسروق ألا تقل قيمته عن دينار اسلامي ووزنه ٤٥٧ رء  
جرام من الذهب الخالص .

**المادة ١٣ - :** يعاقب السارق في هذه الحالة :

- ١ - في المرة الاولى بقطع يده اليمنى .
- ٢ - في حالة العودة تقطع رجله اليسرى .
- ٣ - واذا تكرر العود يعاقب بالسجن حتى تظهر توبته .

**المادة ١٤ - :** لا تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة في أي من الحالات الآتية :

- ١ - اذا حصلت السرقة من الاماكن العامة اثناء العمل فيها - او اي مكان مأمون للجاني في دخوله - ما لم يكن المسروق فيها محرزا .
- ٢ - اذا حصلت السرقة بين الاصول والفروع او بين الزوجين او بين المحارم .
- ٣ - اذا كان مالك المسروق مجهولا .

- ٤ - إذا كان الجاني دائنا لمالك المال بدين ثابت بحكم نهائي - وكان المالك ممطلا وحل الدين قبل السرقة - وكان ما استولى عليه الجاني يساوي حقه . او اكثر من حقه بما لا يصل الى النصاب .
- ٥ - إذا كان المسروق ثمارا على الشجر او ما يشابهها كالنبات غير المحصول - واكلها الجاني من غير ان يخرج بها .
- ٦ - إذا كان الجاني شريكا بالاتفاق او التحريض او المساعدة ما لم تضل المساعدة الى حد اعتبار الجاني شريكا بالمباشرة .
- ٧ - إذا تملك الجاني المسروق بعد السرقة وقبل تنفيذ الحكم - او رده قبل الخصومة والتحقيق في الدعوى .
- ٨ - إذا تعدد الجناة ولم يبلغ ما اصاب الواحد منهم نصابا - ما لم يكن المسروق نصابا لا تتم سرقة الا - بتعاونهم جميعا .

### الباب الثالث : الاحكام الخاصة بحد الحرابة

المادة ١٥ - : تتوافر جريمة الحرابة التي يقام فيها الحد في كل من الحالتين الآتيتين :

- ١ - الاعتداء على مال الغير او عرضه او جسمه مغالبة .
- ٢ - قطع الطريق على الكافة ومنع المرور فيها بقصد الاخافة .
- ٣ - ويشترط في كل من هاتين الحالتين استعمال السلاح او اي اداة صالحة للايذاء الجسماني او التهديد اي منهما .

المادة ١٦ - : ويعاقب المحارب حدا على الوجه الآتي .

- ١ - بالقتل - اذا قتل سواء استولى على مال او لم يستول عليه .
- ٢ - بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى - او السجن - اذا اعتدى على المال او العرض او الجسم - ولم يبلغ القتل او الزنى .
- ٣ - بالسجن اذا اخاف السبيل فقط .
- ٤ - في حالة العود - في غير الحالة المنصوص عليها البند ( ١ ) تكون العقوبة بالسجن حتى يثبت صلاح حاله .

المادة ١٧ - : سقوط حد الحرابة بالتوبة :

- ١ - يسقط حد الحرابة بتوبة الجاني قبل القدرة عليه - وذلك بترك فعل الحرابة وقيامه بابلاغ السلطات العامة قبل ان تبلغ الجريمة للسلطات من طريق آخر .
- ٢ - ولا يخل سقوط الحد بالتوبة بحقوق ذوي الشأن من قصاص - او دينة كما لا يخل بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات عن الجرائم التعزيرية التي يكون المحارب قد ارتكبها .



## المادة ١٨ - موانع اقامة الحد :

١ - اذا اعلن الجاني عن توبته وفقا لما ورد في البند (١) من المادة السابقة - تتولى النيابة العامة تحقيق الواقعة وبحث الشروط اللازمة لسقوط الحد .  
٢ - فاذا كشف التحقيق عن وجود جرائم اخرى يعاقب عليها تعزيرا - او وجود حقوق مستحقة للمجني عليهم كقصاص او دية او مال مضمون او قام الشك حول شيء من ذلك - احالت النيابة العامة الاوراق الى المحكمة المختصة للفصل فيه .

٣ - اذا لم يسفر التحقيق عن شيء مما تقدم - قررت النيابة العامة عدم وجود وجه لاقامة الدعوى لتوبة الجاني قبل القدرة عليه .

المادة ١٩ - : الى جانب الاحكام العامة المقررة في هذا القانون لاثبات الحدود - تثبت الجريمتان المنصوص عليهما في حدي السرقة والحراقة بأي دليل مادي قاطع .

١ - ولا يعد المجني عليه شاهدا الا في الحراقة اذا كان شاهدا لغيره .  
٣ - ولا يحل سقوط الحد بحقوق ذوي الشأن .

## الباب الرابع : الاحكام الخاصة بحد الزنا

المادة ٢٠ - : ١ - الزنا المعاقب عليه حدا هو اتيان الرجل للمرأة بغير ان تكون بينهما علاقة شرعية .

٢ - وتعتبر اللواط في حكم الزنا .

المادة ٢١ - تثبت جريمة الزنا :

١ - بالاقرار بذلك امام السلطة القضائية - ما لم يعدل عنه قبل صيرورة الحكم نهائيا .

٢ - بشهادة اربعة رجال عدول .

ويؤخذ عند الضرورة - بشهادة غيرهم - على النحو المبين في المادة (٣) من الباب الاول - من هذا القانون .

كل ذلك شريطة الا تكون هناك شبهة تدرا الحد .

المادة ٢٢ - : يعاقب بالاعدام رجما : المحصن الزاني رجلا كان او امرأة .

٢ - ويعاقب الزاني والزانية غير المحصن بالجلد مائة جلدة لكل منهما .

## الباب الخامس : الاحكام الخاصة بحد الشرب

المادة ٢٣ - : يعتبر خمرا كل سائل مسكر سواء اسكر قليلا ام كثيرا .

المادة ٢٤ - : ١ - يعد جريمة تستوجب الحد شرب الخمر وتعاطيها وحيازتها واحرازها وصنعها والتعامل فيها وتقديمها واعطاؤها واهدائها .

- ويعاقب الجاني بالجلد . ٤ جلدة .  
٢ - ويعاقب كذلك بالجلد . ٤ جلدة كل من وجد في حالة سكر ظاهر في مكان عام .  
٣ - وتصادر المضبوطات في جميع هذه الحالات .

### الباب السادس : الاحكام الخاصة بحد القذف

- المادة ٢٥ - : ١ - القذف المعاقب عليه حدا : هو الرمي بصريح الزنا او اللواط او نفي النسب او الولد .  
٢ - وتقع جريمة القذف بالقول الصريح - او بالكتابة - او بالاشارة الواضحة الدلالة - وكذلك بالصورة المعبرة .

#### المادة ٢٦ - : ويشترط في المذدوف :

- ١ - ان يكون عفيفا عفة ظاهرة - ذكرا كان ام انثى .  
٢ - امكان حدوث الفعل منه .  
٣ - الا يكون مقلوبا في حد .

- المادة ٢٧ - : يعاقب القاذف بالجلد ثمانين جلدة ولا تقبل له شهادة الا بعد ثبوت توبته .

#### المادة ٢٨ - : يسقط حد القذف باحد الامور الآتية :

- ١ - اثبات القاذف صحة ما قذف به .  
٢ - اقرار المذدوف لما قذف به .  
٣ - اللعان .

#### المادة ٢٩ - : ١ - لا يقام حد القذف الا بناء على طلب من المذدوف .

- ٢ - ولا تقبل دعوى القذف من الولد وان نزل في حق والده وان عملا ذكرا كان ام انثى .

### الباب السابع : الاحكام الخاصة بحد الردة

- المادة ٣٠ - : المرتد هو المسلم الراجع عن دين الاسلام - سواء دخل في غيره ام لا .

#### المادة ٣١ - وتقع جريمة الردة :

- ١ - بقول صريح او بفعل قاطع في الرجوع عن الاسلام .  
٢ - بانكار ما علم من الدين بالضرورة .  
٣ - بالهزاء - قولا او فعلا - بنبي او رسول او ملك - او بالقرآن الكريم .



## المادة ٣٢ - توبة المرتد :

تتحقق توبة المرتد بالعدول عما كفر به .

٢ - ولا تقبل توبة من تكررت رده اكثر من مرتين .

المادة ٣٣ - : يعاقب المرتد عن دين الاسلام - ذكرا كان ام انثى - بالاعدام اذا كان لا يرجى استنابته - او امهل لمدة لا تزيد عن ستين يوما ولم يتب .

المادة ٣٤ - : ١ - يكون تصرف المرتد صحيحا وناظدا حال صدوره منه قبل رده - وتؤول اليه امواله اذا رجع الى الاسلام .

٢ - واذا قتل او مات على رده - فتصرفاته حال اسلامه صحيحة وناظدة وما كسبه فلورثته المسلمين .

٣ - وتبطل تصرفاته حال رده وتؤول امواله التي كسبها فيها لبيت المال .

## ٢ - قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس المالي

وممثلي الشعب القبطي بالاسكندرية

في المؤتمر المنعقد بالبطريركية

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

### تمهيد

بدعوة من مجلس كهنة الاسكندرية ، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية ، والسادة اعضاء المجلس المالي الاسكندري ، والسادة رؤساء واعضاء الجمعيات والهيئات القبطية ، والسادة الاراضنة اعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطي من هيئات التدريس الجامعي والاطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وارباب المهن التجارية والسادة العاملين في مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام .

وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالاسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول التمهيدي بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى .

وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ايضا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليو سنة ١٩٧٦ . ووضع الجميع نصب اعينهم - رعاية ورعية - اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الآخر : اولهما الايمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر التي كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الابرار على مر الاجيال - والامر الثاني الامانة الكاملة للوطن المقدس الذي يمثل الاقباط اقدم

واعرق سلالاته حتى انه قسدا لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتسراب ارضه  
وبقوميته مثل ارتباط القبط بمصر العزيزة .

## عرض المسائل القبطية العامة

### ( ١ ) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعني ان يكون كل انسان حرا في اعتناق العقيدة الدينية التي  
يؤمن بها ، والا يلحقه اذى او معاناة بسبب هذا الايمان .

غير انه قد انتشرت اخيرا بعض الاتجاهات التي تصدر حرية العقيدة المسيحية  
وشايعتها مع الاسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الامن وادارة السجل  
المدني ومكاتب التوثيق ونيابة الاحوال الشخصية وذلك بما يتعلق بحالات اعتناق  
الاسلام من جهة ، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الاسلام من جهة  
اخرى .

فبالنسبة لحالات اعتناق الاسلام ، ننظر بقلق بالغ الى التيارات الجارفة في  
مختلف الاوساط سواء الدينية او الاجتماعية بالتعريض للمسيحية الى حد المجاهرة  
بدمغ الايمان المسيحي بالشرك والكفر . ويصاحب ذلك احتمال طرق الاغراء  
واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين الى حظيرة الاسلام . وهذا دون  
مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة اخطار الجهات  
الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في شهر الاسلام قبل وقوعه . ويشكل ذلك  
هدما لسياج حرية العقيدة وفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالاديان واذكاء روح  
الفتنة والتفرقة بين المواطنين .

اما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الاسلام ، فان الجهات الرسمية تداب على ان  
ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والادعى من ذلك انها ترقت الاعتراف بعودة  
المسيحي الى ديانته الاصلية التي ولد فيها . اذ هي تأبى اثبات واقع الحال في  
الوثائق والسجلات وفي البطاقات الشخصية وجوازات السفر ، كما ويتعرض  
معتنقو المسيحية العائدون الى مسيحياتهم الاولى - للمطاردة في حياتهم العائلية  
بالتفريق بين الأزواج وبين الابناء بفرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة  
التأديبية .

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التي اعلنها ميثاق الامم  
المتحدة لحقوق الانسان على الصعيد العالمي ، والتي نص عليها أيضا على الصعيد  
القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ ( وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر  
الاستقلال ) بأن « تكفل الدولة حرية العقيدة » وان لا تميز بسبب الجنس او  
الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

فضلا عن ان المشرع المصري نفسه - بمناسبة اصداره قانون المواريث في سنة



١٩٤٣ - قد أعلن صراحة رفض الاخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عن الردة لانها « وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر انها تخالف الدستور » .

كما وسبق ان افتى مجلس الدولة بأن أحكام الردة « لا يستقيم تطبيقها مع اطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد » .

## ( ٢ ) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية ايمان وممارسة ، ومن أسس الايمان المسيحي العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين معا طقوسهم التعبدية كما تسلمتها الكنيسة .

وانه مما يحز في نفوسنا ما يلاقيه الاقباط من مشاق ومضايق ، وتقييد ، وتعقيد ، بل وايداء بالغ في احيان كثيرة حد الاعتداء وسفك الدماء - بمناسبة بناء الكنائس لاجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهاال والدعاء .

وغني عن البيان ان تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الاقباط على سبيل المباهاة او ليكاثروا به غيرهم ، كما وانه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض ، وانما تبنى الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطي من كبيرهم الى صغيرهم ، وبغرق وجهد بدافع حاجتهم للعبادة ، وغير خاف أمر زيادة السكان في مصر زيادة مضاعفة ، فقد بلغ عدد المسيحيين في مصر حاليا اكثر من سبعة ملايين نسمة ، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديدة لان الكنائس القديمة - بدهاءة - لم تعد تتسع لعدد الاقباط الحالي بحجمها الذي كانت عليه منذ خمسين عاما .

ومع وضوح ذلك للمسؤولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها واصلاحها مشروطا بترخيص ومحدودا بعدد معين لا تتجاوزه ، ولا تزال هناك أمام استصدار التراخيص - حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود - قيود وصعوبات ومواصفات أضعاف مما تشترطه الدولة لتراخيص الملاهي والمحال العامة . ولا يزال الاقباط تحت نير قيود غابرة ، وتحت وطأة قرار اداري صدر بأدنى مراتب القرارات الادارية في عام ١٩٣٤ من وكيل لوزارة الداخلية أيام حكومة دمغها التاريخ الوطني بالظلم والاستبداد . ولقد بلغ الأمر ان صدرت بعد لاي ومشقة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس ، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية .

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض في العواصم والمدن ، وفي الكفور والقرى ، لاعتداءات وأعمال تخريبية ولايداء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية . وفي غمار الاحداث الاسيفة الفوغائية التي وقعت خلال السنوات القريبة الماضية ، استشعرنا قصور ووسائل الامن الوقائي الكفيلة بوضع حد للعدوان او بمنع وقوعه . وترتب على تلك الاحداث التي لا زالت تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلا عن الاساءة البالغة لهيبة الدولة وتشويه سمعة مصر في انحاء العالم كله .

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طاقتها لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب واثبتته في تقريرها الذي اعتمدته المجلس في نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية . وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فان القيود والعقبات أمام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل تعسف قائمة باحداث الاعتداء تقع من حين لآخر ظالمة مظلمة . وكل هذا يجري على أرض مصرنا الطيبة التي قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا .

### ( ٣ ) تطبيق الشرع الاسلامي

ظاهر ان في مصر الآن تيار جارف ينادي باعتبار الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد لما يجب ان يطبق في البلاد . ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأي سواء في المجال الرسمي او المجال الشعبي ، انهم يعنون بذلك شريعة الاسلام الدينية . وهم يؤسسون وجوب التطبيق والالزام على العقيدة الدينية بان احكام هذه الشريعة احكام الهية وانه لا طاعة لمخلوق في معصية التشريع الالهي .

فليست المسألة في نظر جماعة هذا الرأي - مسألة قواعد واحكام اصول الفقه الاسلامي . فقد سبق للمشرع المصري الاخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية ، بل وغلبيها أحيانا كثيرة على المصادر الاخرى المستمدة من التقنيات المقارنة او تطبيقات القضاء والفقه المصري .

وانما المسألة المطروحة حاليا هي ان تؤخذ احكام شرعة الاسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا ، وذلك تأسيسا على اعتبارها الديني العقائدي الخالص اي اعتبار القرآن والسنة .

وليس هذا الرأي بجديد . فاننا نستطيع ان نتبع جذوره الى سنة ١٩٤٨ حين اعلانه رسميا تحت قبة البرلمان الاستاذ حسن الهضيبي ( وكان حينئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الاخوان المسلمين خلفا للاستاذ حسن البنا ) .

اذ قال : « ان لي رأيا معيناً في المسألة برمتها وليس في القانون المدني فقط ، وهذا الرأي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير وأرجو ان القى الله عليه . . . اعتقادي ان التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعا يجب ان يكون قائما على احكام القرآن . واذا قلت القرآن ، فاني اعني كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول ( صلعم ) لان طاعته من طاعة الله . . » ( جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ ) .

وما دامت المسألة بهذا الوضع يوم ولدت في سنة ١٩٤٨ ويوم بعثت مرة اخرى سنة ١٩٧٦ - وانها قائمة على الاساس الديني الخالص ، فيترتب على ذلك



حتما استبعاد المواطنين الاقباط من تصور تطبيق شريعة الاسلام عليهم بذلك المفهوم والافتناع العقائدي الاسلامي . فالعقيدة هنا تتوفر ( او يفترض توفرها ) فيمن يدينون بالاسلام ، دون غيرهم من ابناء المذاهب والديانات الاخرى في مصر .

ومن ثم اعلن - وبحق - سيادة المستشار سميح طلعت وزير العدل في حديث صحفي نشرته جريدة الاخبار الغراء عقب توليه منصب الوزارة في مايو سنة ١٩٧٦ بأن التشريعات الاسلامية كما ينادي بها اصحاب ذلك الراي لن تطبق على المسيحيين في مصر .

وغني عن البيان انه ما دام الامر متعلقا بتطبيق الاحكام الواردة في القرآن ، وسنة نبي الاسلام ، وبهذه المثابة الدينية الخالصة ، فلا يتأتى ان يلزم بهذا التطبيق الا من كان له الاسلام ديناً . اذ انه يعتنق القرآن شريعة الهية بايمانه ، والحديث مثيله لانه يؤمن ايضا ان طاعة النبي من طاعة الله كما قال الاستاذ الهضيبي فيما سلف ذكره .

ومن ثم لا يستغرب احد - سواء على الصعيد العربي او حتى على الصعيد العالمي - ان تكون شريعة الاسلام الدينية المطبقة باطلاق في المملكة العربية السعودية . ذلك لان جميع رعاياها - بغير استثناء - يدينون بالاسلام . فيتفق مع ايمان كافة المواطنين هناك ان يجري عليهم حكم القرآن والسنة التابعين من صميم ضميرهم الديني وعقيدتهم الاسلامية .

اما في مصر حيث يوجد اكثر من سبعة ملايين مواطن مسيحي ( وكذلك في اية دولة عربية تضم مواطنين مختلفي الديانة ) فان القول بتعميم تطبيق الشرع الاسلامي اي احكام والقرآن والسنة على سائر المواطنين ، مؤداه في واقع الامر الزام غير المسلمين من المواطنين المصريين بعقيدة الاسلام مما يتعارض مع اقدس حقوق الانسان واولى حريات المواطن المصري في الدستور الدائم وهي حرية العقيدة . بل وتأتى هذا تعاليم الاسلام ذاته حيث « لا اكراه في الدين » .

ولقد استلهم الميثاق الوطني للامة هذه المبادئ الاساسية حين سجل :  
« ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة . . . ان الافتناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان . . . والايمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك اصحابه بمعناى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان » .

#### ( ٤ ) حماية الاسرة والزواج المسيحي

زواج الاقباط ينبع من صميم العقيدة المسيحية ، وهو سر من اسرار الكنيسة المقدسة ، وفي هذا المجال يختلف الزواج المسيحي عن النظرة الى الزواج في شرائع اخرى تعتبره مجرد عقد مدني ونظام قانوني يتدرج ضمن دائرة المعاملات

فيتم بالتراضي ، وينحل بالتراضي او بالارادة المنفردة وبحكم القاضي .

والصفة الدينية التي يصطبغ بها زواج الاقباط لا تتعارض من النظام العام في المجتمع المصري - ان دستور مصر قد نص على ان « الاسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق الوطنية » .

فبالنسبة للاسرة المصرية المسيحية يكون قوامها اذن هو دينها المسيحي الذي ارسى دعامة الزواج بوصية السيد المسيح له المجد ان « يكون الاثنان جسدا واحدا ... وما جمعه الله لا يفرقه انسان » .

ولكن جد بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ بالغاء اختصاص المجالس المالية بنظر مسائل الاحوال الشخصية ان نص على تطبيق الشريعة الاسلامية على زيجات المسيحيين بمجرد تغيير اي من الزوجين لمذهبه او ملته قبل رفع الدعوى امام القضاء . وترتب على هذا ان صارت للزوج المسيحي في تلك الحالة سلطة تطبيق زوجته بكلمته . اما لو اعتنق اي الزوجين ديانة الاسلام ، وفي اي وقت من الاوقات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي ، فان انطباق الشريعة الاسلامية يضحى وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين او للابناء .

وهذا الوضع فيه تخريب للاسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية ، ومجارة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام ، كما ينطوي على افتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق للطرف الآخر بل على مصير افراد الاسرة جميعا ، مما يجافي أبسط مبادئ العدالة والقانون .

وغير مقبول منطقا وعقلا في احوال تنازع الشرائع انه اذا اختلف زوجان مسيحيان في الملة او الطائفة تستبعد شريعتاهما المسيحية نهائيا ، وتطبق عليهما شريعة اخرى من ديانة لا يدينان بها على الاطلاق .

فضلا عن ان من شأن استمرار هذا الوضع غير المستساغ الذي نجم عن ثغرة في تشريع متعجل غامض ، ايجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة ، وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لاحد .

### ( ٥ ) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبدا اساسي ، تحقيقا للعدالة وضمانا لوحدة الوطن . وقد أكدته الدستور المصري بأن المواطنين لىدى القانون سواء « وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة » . كما أكد مسئولية الدولة في هذا الصدد بالنص صراحة على انه « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » .

اما ان المواطنين الاقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر ابناء مصر في اداء

الواجبات فهذا أمر مسلم به . وقد رفض القبط على مر الاجيال وفي اشد عصور الاستعمار الاجنبي اغراء أن يتمتعوا بأي استثناءات او امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة . وفي جميع مجالات الخدمة العامة أسهم الاقباط طواعية واختيارا وبسخاء وتفان واخلاص ، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال في اوائل القرن العشرين .

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم ، وهي أغلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩ ، وكتبت أسماؤهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول ، وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الاقباط مع رفقاتهم في السلاح يبدلون الارواح ببسالة وسماح تحت رايات جيش مصر ، سواء في حرب عام ١٩٥٦ او عام ١٩٦٧ واخيرا في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس انور السادات .

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ اربعين عاما قدم الاقباط ثرواتهم وحلى نسائهم لتكون رؤوس اموال ودعائم المؤسسات المالية والتجارية المصرية ، تدعيفا للاقتصاد الوطني ولتحريره من السيطرة الاجنبية . لمسا أعلنت ثورة ٢٣ يوليو - المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية ، قدم الاقباط للدولة اطيانهم التي خضعت لقوانين اصلاح الزراعي ، اذعانا للتكليف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم وسائل الانتاج .

اما اذا نظرنا الى كفة الحقوق في ميزان المساواة ، فاننا نعاين مع شديد الاسف اختلال الموازين ، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة ، وفي القطاع العام ، واصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتمل المجادلة ، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات باعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا ، ولا التطلمات والاحتجاجات من الاقباط افرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية او الرسمية او الشعبية .

ومصادق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام - احصاءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص اعداد ونوعيات الترقيات . فنجد بيقين ان نسبة الموظفين الاقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الاطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفي .

وقد بلغ الامر ان الموظفين الاقباط كادوا ينالون الترقية الا اذا اسعفتهم في آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفي ، لترفعهم من الحضيض قليلا او تسندهم في خطوتهم الاخيرة الى المعاش .



وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص ان هاجر للخارج كثيرون من الاقباط من نوابغ ابناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين ارزاقهم وحرصا على مستقبل اولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي اكله آباؤهم . ولا يخفى انه ترتبت على هذه الهجرة اضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب ، بل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن ، وهو احوج ما يكون اليها في العصر الحاضر .

### ( ٦ ) تهويل المسيحيين في الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التي تعتبر معبرة عن الامة ناطقة بلسانها . وقوام الامة المصرية كان على مر الايام - ولا يزال - باتحاد عنصرها وبالمشاركة التامة في قضاياها المصرية ، وفي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة مصري الامة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعذوانا وفخارا للوحدة الوطنية . كما كانت الانظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الاحزاب المستندة الى قواعد شعبية و جماهيرية عريضة تضم الملايين من ابناء مصر دون اي تمييز بينهم دينيا او مذهبيا .

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة ، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية ، وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة و آخرها دستور ١٩٧١ . ولم يتخلف مسيحيو مصر عن ان يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة في التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر ، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الاسماء البارزة من الاقباط في هذا المجال ، سواء على مستوى الوزراء او اللجان المركزية العليا في حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

اما في التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلقت النظر ان عدد الاقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو اقرب الى العدم . ففي مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد اعضائه بالانتخاب ٣٥ عضوا ( اضيف لهم عشرة اعضاء بالتعيين ) كان الاعضاء الاقباط اقل من عدد اصابع اليد الواحدة . اما في مجلس الشعب المنتخب في اكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح احد من الاقباط على الاطلاق في الانتخابات . وعلى نفس هذه الضالة او العدم تقريبا نجد عددهم في المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن في جميع انحاء القطر المصري .

وتلك ظاهرة غير طبيعية في تاريخ مصر القومي ، وليس باستطاعتنا تقصي الحقائق لكي نصل الى معرفة التيارات والدواعي التي أدت الى ذلك ، وخافينا

أكثر من ظاهرها ، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين أوجه الله والوطن :

الكلمة الأولى : انه لا يمكن ان تكون نسبة الاقباط في التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار في عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم في انتخابات اكتوبر ١٩٧٦ ، بينما كانت مشاركة الاقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان اجماع الامة المصرية طوال نصف قرن من الزمان واعجاب المحافل الدولية في العالم اجمع كواقع حقيقي لاتحاد عنصري الامة .

الكلمة الثانية : انه لا يمكن ان يكون هذا الوضع طبيعيا على الاطلاق ، بملاحظة ان عدد الاقباط في مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين .

### ( ٧ ) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجميع ، وان كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبي يكون انحرافا عن الديانة الحقبة الى التعصب الممقوت ، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وانشاء مراكز قوى مهيمنة في داخل الدولة . وخطر ما في مثل هذه الاتجاهات انها تعتمد على المظاهرات الدينية الزائفة في خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية . كما تسبب في النهاية الحرج الشديد للمسؤولين والقادرة .

★ ★ ★

### قرارات المؤتمر

اولا : حرية العقيدة :

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين ، وإلغاء جميع الاوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسة ، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحي الى ديانته الاصلية ، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الاسلام .

ثانيا : حرية العبادة :

نطالب بإلغاء القيود العتيقة والقرار الإداري السابق صدره من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطفيلان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس ، كما نناشد أجهزة الأمن في الدولة ان تقوم بدورها الواجب بصورة وادعة حازمة لحماية ممارسة الشعائر الدينية في الكنائس ، وبخاصة في القرى ، سواء في نطاق الأمن الوقائي او في نطاق ضبط وادانة العدوان والايذاء .

ثالثا : تطبيق الشرع الاسلامي فيما ينادي به غلاة الدعوة الاسلامية والتيارات المتطرفة القريبة على المجتمع المصري الاصيل - نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر ، كما ونعتبر ان اي محاولة في هذا الشأن للالزام الجبري تحت ستار التشريع او القوانين الجزائية انها تنطوي على اكرام المسيحيين على عقيدة اخرى مما يجافي مجافاة صارخة اقدس حقوق الانسان في حرية العقيدة .

رابعا : تشريعات الاحوال الشخصية :

نطالب بسرعة اصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين - على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الاولاد ، دون اعتداد بتغيير الدين او الملة بعد العقد ، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالاديان .

خامسا : عدم تكافؤ الفرص :

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيطة واوسع سلطات التحقيق ، وذلك لتقصي الحقائق فسي الشكاوى بخصوص عدم المساواة فسي التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام ، توطئة لاصدار القرارات الادارية لتصويب الاوضاع واعطاء كل ذي حق حقه ، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحابة ولتكون التعيين والترقية على اساس تقديرات النجاح وتقارير التفيتش الدورية ، ومؤخدة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام .

سادسا : تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية :

نطالب بمعالجة الامر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا ، ويكون متفقا مع الاحصاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين مصري الامة .

سابعا : الاتجاهات الدينية المتطرفة :

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية ، وان تتخذ الادارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الاوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة .



## ثامنا : حرية النشر

نطالب برفع الرقابة الرسمية او المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية ، ووضع حد للكتابات الالحادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده وتضمين مناهج الدراسات التاريخية والادبية والحضارية في مراحل التعليم المختلفة وقس الجامعات ، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الاسلامي .

## ( ٨ ) حرية النشر

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والأعلام تواجه النشر المسيحي بالكتب والدوريات صعوبات جملة متكررة دون مبرر حظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي ومن جهة أخرى اسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الاول الى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الاسلامي .

## التوصيات التنفيذية

وفي ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفه الذكر ، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية ، وتوطيد الالفة واتحاد مصري الامة ، وابتغاء صالح مصر أولا وآخرا ، صالح مصر دائما أبدا ، صالح مصر جهادا ومجدا .  
نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدافع ، وبروح السلام الكامل وبالامانة الخالصة امام الله والناس - بما يأتي :

١ - المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة ايام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضمرات والقداصات الى الله صانع الخيرات لكي ينعم على شعبه بوحداية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من ارض مصر ولتدعيم عهد الحرية باسعاد كافة ابناء الوطن الواحد الخالد ، تميمما للوعد الالهي الصادق « مبارك شعبي مصر » .

٢ - رفع هذه القرارات والتوصيات الى قداسة البابا المعظم الانبسا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية والرئيس الاعلى للمجمع المقدس ولجلس الكنائس المسيحية في مصر ، لاتخاذ ما يراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية .

٣ - تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات السي رئيس الجمهورية

والسيد رئيس الحكومة والسيد امين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد  
رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطي  
بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة  
التشريعية او السلطة التنفيذية في الدولة .

٤ - اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته  
وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة .  
ولربنا المجد دائما ابديا آمين ...

## ج - في المسالة الديموقراطية

### ١ - دستور ١٩٧١

استفتي عليه وصدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ .

المادة ٥ : الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديموقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطني فسي مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطني الى اهدافه المرسومة ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشر تنظيماته بين الجماهير ، وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني .

ويبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ، وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطي ، على ان يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الاقل .

المادة ٧٣ : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تادية دورها في العمل الوطني .

المادة ٧٤ : لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن ، او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري ، ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

المادة ٧٦ : يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه . ( الحكم ذاته الوارد بالمادة ١٠٢ من دستور ١٩٦٤ ) .

المادة ٧٧ : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة .

المادة ٨٤ : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية او عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب .

المادة ٨٦ : يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية . وذلك كله على الوجه المبين في الدستور .



المادة ٨٧ : ... ويجوز لرئيس الجمهورية ان يعين في مجلس الشعب عددا لا يزيد على عشرة .

المادة ٩٢ : مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ اول اجتماع له .

المادة ١٠٨ : لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون .

المادة ١١٢ : لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او الاعتراض عليها .

المادة ١١٣ : ... واذا رد ( القانون ) .. الى المجلس واقره بأغلبية الثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .

المادة ١١٤ : ... ولا يجوز لمجلس الشعب ان يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة .

المادة ١١٨ : ... كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب .

المادة ١٢٦ : الوزراء مسئولون امام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ، وكل مدير مسئول عن أعمال وزارته ... ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

المادة ١٢٧ : لمجلس الشعب بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس . ولا يجوز ان يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب . وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفعه الى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأي في هذا الشأن وأسبابه . ولرئيس الجمهورية ان يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس الى اقراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي .

فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

المادة ١٣٢ : يلقي رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بياناً يتضمن السياسة العامة للدولة .

المادة ١٣٣ : يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب ، برنامج الوزارة .

المادة ١٣٦ : لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء شعبي . ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فاذا اقرت الاغلبية المطلقة لعدد من اعطوا اصواتهم الحل ، أصدر رئيس الجمهورية قرارا به .

المادة ١٣٧ : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

المادة ١٣٨ : يضع رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها .

المادة ١٤٢ : لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ، تكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء .

المادة ١٤٧ : اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون قوة في القانون .

المادة ١٤٨ : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ .

المادة ١٥٢ : لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

المادة ١٥٣ : الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونواب الوزراء ونوابهم .

المادة ١٥٦ : يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

( ١ ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة ، والاشراف على تنفيذها .

( ب ) توجيه وتنسيق أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

( ج ) اصدار القرارات الادارية والتنفيذية .

المادة ١٧١ : ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

المادة ١٧٣ : يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس اعلى يرأسه رئيس الجمهورية .

المادة ١٧٥ : تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كل على الوجه المبين في القانون .

المادة ١٩٢ : تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر  
بانشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

## ٢ - قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢

### بشان حماية الوحدة الوطنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن ، وعلى جميع مؤسسات  
الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها .

ويقصد بالوحدة الوطنية في تطبيق احكام هذا القانون ، الوحدة القائمة على  
احترام نظام الدولة والمقومات الاساسية للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجه  
الخصوص :

( ا ) تحالف قوى الشعب العاملة .

( ب ) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة .

( ج ) حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الآخرين او المقومات  
الاساسية للمجتمع .

( د ) سيادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على اساس اعطاء الاولوية دائما لاهداف النضال  
الوطني والتحرري وعلى افضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل  
قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية .

مادة ٢ - الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن  
تحالف قوى الشعب العاملة .

وهو يكفل أوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته ، والتنظيمات  
الجماهيرية المرتبطة به .

ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او  
منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس كل من أنشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو  
منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على  
سنة كل من انضم الى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات  
أو اشترك فيها ، ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات المختصة عن وجود  
جمعيات أو هيئات أو منظمات أو جماعات منشأة على خلاف ما تقدم اذا تم الإبلاغ



قبل بدء التحقيق ، ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا تم الإبلاغ بعد بدء التحقيق ، ويمكن من الكشف عن مرتكبي الجريمة الآخرين .

وتقضي المحكمة في جميع الاحوال عند الحكم بالادانة بحل الجمعيات او الهيئات او المنظمات او الجماعات المذكورة واغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتعة والادوات والاوراق الخاصة بها او المعبدة لاستعمالها .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر بان لجأ الى العنف او التهديد او آية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة او للتأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية في اتخاذ قرار بشأنها .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تتجاوز مائتي جنيهه كل من اذاع عمدا اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مفوضة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب او بين طوائفه .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، فاذا اتخذت هذه الاذاعة صورة دعاية مثيرة موجهة للعسكريين في زمن الحرب كانت العقوبة الاشغال المؤقتة .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس كل من حرّض باحدى وسائل العلانية المنصوص عنها في المادة ١٧١ عقوبات على بغض فئة من فئات قوى التحالف او طائفة من الناس او على الازدراء بها او اثارة الفتنة بينها ، اذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية .

مادة ٧ - تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من هذا القانون بناء على تخابر مع دولة اجنبية .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت بناء على تخابر مع دولة معادية .

مادة ٨ - لا تخل احكام هذا القانون بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات او أي قانون آخر .

مادة ٩ - لا ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على طلب كتابي من وزير العدل ويجوز للنيابة العامة احوالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى محاكم امن الدولة المختصة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . ويصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٢ ( ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢ )

اقور السادات

### ٣ - نص قانون حماية أمن الوطن والمواطنين

● مادة اولى : حرية تكوين الاحزاب مكفولة طبقا لما ينص عليه القانون الخاص بانشاء الاحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية .

● مادة ٢ : التنظيمات المعادية لنظام المجتمع او ذات الطابع العسكري محظورة طبقا للدستور ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او المؤبدة كل من شارك فيها او دعا الى انشائها .

● مادة ٣ : الملكية العامة ملك للشعب والملكية التعاوانية والملكية الخاصة مصونة طبقا للدستور ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من تجمهر بقصد تخريب او اتلاف الاملاك العامة او التعاوانية او الخاصة وتطبق نفس العقوبة على المحرضين والمشجعين .

● مادة ٤ - اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون وترفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ثلاثة افدنة فأقل وعلى الدخول التى لا تتعدى ٥٠٠ جنيه في السنة .

● مادة ٥ : على كل مواطن ان يتقدم ببيان ما لديه من ثروة مهما تنوعت وايضا تكون هو وزوجته واولاده القصر في خلال ثلاثة شهور من صدور هذا القانون وتدرج في بطاقة ضريبة لكل مواطن ويعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروته او يتهرب من اداء الضرائب والتكاليف العامة بالاشغال الشاقة المؤقتة . وتعتبر جريمة التهرب من اداء الضرائب او تقديم بيانات غير صحيحة عن الثروة جريمة مخلة بالشرف والامانة تحرم من ثبت عليه تولسي المناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

● مادة ٦ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر او شارك في تجمهر يؤدي الى اثاره الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لاعمالها او منع الهيئات الحكومية او مؤسسات القطاع العام او الخاص او معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة او التهديد باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر . ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين .

● مادة ٧ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين في ذلك او مبتغين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومي .

● مادة ٨ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر او شارك في تجمهر او اعتصام من شأنه ان يعرض السلم العام للخطر .

● مادة ٩ : يلغى كل ما يخالف ذلك من احكام .

● مادة ١٠ : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره .

● مادة ١١ : يطرح هذا القرار بقانون اعمالا للمادة ٧٤ من الدستور على الاستفتاء الشعبي خلال اسبوع من تاريخ نشره وهما انا اوقعه امام الشعب وبخضوره .

رئيس الجمهورية  
قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧  
صدر في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣  
واقره استفتاء ١٩٧٧/٢/١٠

#### ٤ - قانون الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي

يتألف مشروع القانون من ١٣ مادة حظرت المادة الاولى منه أية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التي قامت عليها ثورة ٢٣ تموز او الترويج لمذاهب هدفها مناهضة النظام الاشتراكي الديمقراطي .

وتنص المادة الثانية على انه لا يجوز تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة في الدولة او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير في الراي العام ومناصب الاعضاء المعينين في مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحافية لكل من يثبت في التحقيق الذي يجريه المدعي العام الاشتراكي انه يدعو او يشترك في الدعوة الى مذاهب تنطوي على اخطار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها ، وتضيف المادة الثانية انه على المدعي الاشتراكي ان يتقدم بتقريره الى رئيس الوزراء او المجلس الاعلى للصحافة على حسب الاحوال ، لطلب نقل من ينطبق عليهم حكم الفقرة السابقة الى وظائف لا يدخل في اختصاصها التوجيه والقيادة او التأثير في الراي العام .

وتنص المادة الثالثة التي تمت الموافقة عليها على عدم قبول من يدعو او يشترك في الدعوة الى مذاهب تنكر الشرائع السماوية في عضوية مجالس ادارات النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والمجالس المحلية والجمعيات التعاونية .

وتحظر المادة الرابعة الانتماء الى الاحزاب السياسية او ممارسة اي نشاط سياسي على كل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التي كانت بالحكم قبل ١٩٥٢ او بالاشتراك في قيادة الاحزاب وادارتها فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي ( حزب مصر الفتاة ) .

وتشير المادة الخامسة الى ان الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة يسري على من حكم بادانته من محكمة الثورة في الجناية رقم واحد سنة ١٩٧١ الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ تموز . كما يسري الحظر على من حكم بادانته في احدي الجرائم المتعلقة بالمساس بطريقة غير مشروعة بالحريات الشخصية للمواطنين والتعدي على حياتهم الخاصة او ابدانهم بدنيا او معنويا .

ويسري كذلك على من حكم بادانته في احدي جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية



والسلام الاجتماعي ومن حكم بادانته في احدى الجرائم المضرة بأمن الحكومة مسن الخارج او الداخل ، وذلك كله ما لم يكن المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره .

واجازت المادة السادسة ، للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ ان تصدر قرارا بحرمان اي شخص من الانتماء الى الاحزاب السياسية وممارسة اي نشاط سياسي اذا ثبت لها بالتحقيق الذي يجريه المدعي الاشتراكي انه اتى افعالا من شأنها افساد الحياة السياسية في البلاد او تعريض الوحدة الوطنية او السلام الاجتماعي للخطر .

وتقول المادة السابعة ان احكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة لا تسري على من يصدر بشأنهم قرار بالعفو او بالاستثناء من رئيس الجمهورية وذلك بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

واكدت المادة الثامنة ملكية الشعب للصحافة وحرية النشر في حدود احكام القوانين المنظمة للصحافة والنشر واحكام ميثاق الشرف الصحفي .

وتناولت المادة التاسعة العقوبات الخاصة بالجنح التي تقع بواسطة الصحفي على ما ينشره او يذيعه اي مصري في الخارج اذا كان من شأنه المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد او افساد الحياة السياسية او تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر .

واشارت المادة العاشرة الى انه اذا ثبت خروج احد الاحزاب او بعض قياداته على مبادئ النظام الاشتراكي الديمقراطي او قيم المجتمع الروحية والدينية وارتكابه ، او بعض قياداته افعالا تهدد السلام الاجتماعي او الوحدة الوطنية ، او اذا قبل في عضويته اي شخص ممن تنطبق عليهم احكام المواد السابقة ان يوقف عن العمل لمقتضيات المصلحة القومية العليا .

وتحدثت المادة الحادية عشرة عن مسؤولية المدعي العام الاشتراكي لتأمين سلام المجتمع ونظامه الاساسي وخولت المادة الثانية عشرة المدعي الاشتراكي حق اخطار مجلس الشعب بما يتخذه من اجراءات طبقا لاحكام القانون خلال سبعة ايام من تاريخ اتخاذها ، على ان يقدم تقريرا بما تم بشأن هذه الاجراءات وبما يكون قد صدر متعلقا بها من قرارات .

واشارت المادة الثالثة عشرة الى ان كل من يخالف احكام المواد ٤ و٥ و٦ و١٠ من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ثلاثة الاف جنيه .

ونصت المادة الرابعة عشرة على ان يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون . كما نصت المادة الخامسة عشرة والاخيرة على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

**اللجنة التشريعية بمجلس الشعب**

١٩٧٨/٥/٣١

المصادر

أ - مؤلفات

ب - وثائق

ج - صحف يومية ومجلات ودوريات

## أ - مؤلفات

- ١ - ابراهيم ، سعد الدين  
كيسنجر وصراع الشرق الاوسط - دار الطليعة بيروت - ١٩٧٥
- ٢ - الاخضر ، العفيف  
الثورة الالمانية ١٩١٨ - ١٩١٩ - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٣
- ٣ - اسكندر ، أمير  
صراع اليمين واليسار في الثقافة المصرية - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨
- ٤ - البشري ، طارق  
- الحركة السياسية في مصر ( ١٩٤٥ - ١٩٥٢ )  
الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٢  
- الديموقراطية والناصرية  
دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥
- ٥ - بيرك ، جاك BERQUE, Jacques  
عوالم عربية ARABIES  
ستوك Stock  
باريس ٧٨. Paris 1978.
- ٦ - ثابت ، احمد  
مصر بين التنمية والتسوية  
دار الفكر الجديد - بيروت ١٩٧٦
- ٧ - ثيري ديزجاردان Thierry DESJARDIN  
البارود والسلطة La Poudre et le Pouvoir  
فرناند ناتان Fernand Nathan  
باريس ١٩٧٧. Paris 1977.
- ٨ - الجريتي ، علي  
- خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر  
١٩٥٢ - ١٩٧٧ - القاهرة ١٩٧٨
- ٩ - الحافظ ، ياسين  
اللاعقلانية في السياسة ، دار الطليعة - بيروت ١٩٧٥
- ١٠ - حمدان ، كمال ( وآخرون )  
الدول الكبرى والصراع العربي الاسرائيلي  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦



- ١١ - حمروش ، احمد  
قصة ثورة يوليو  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤
- ١٢ - ربيع ، حامد  
- الحرب النفسية في المنطقة العربية  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤  
- سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤
- ١٣ - رمضان ، عبد العظيم  
- تطور الحركة الوطنية في مصر ( ١٩١٨ - ١٩٣٦ )  
دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٨  
- عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤  
دار روز اليوسف - القاهرة ١٩٧٦
- ١٤ - السادات ، انور  
- البحث عن الذات  
المكتب المصري الحديث - القاهرة ١٩٧٨  
- برنامج العمل الوطني  
الهيئة العامة للمطابع الاميرية - القاهرة ١٩٧١
- ١٥ - السعيد ، رفعت  
- حسن البنا : متى ، كيف ، ولماذا ؟  
مكتبة مدبواي - القاهرة ١٩٧٨  
- اوراق ناصرية في ملف سري للغاية  
دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥  
- اليسار المصري وقضية فلسطين  
دار الفارابي - بيروت ١٩٧٥
- ١٦ - سويد ، محمود  
الصراع على ارض التسوية الاسرائيلية  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨
- ١٧ - سيف الدولة ، عصمت  
- هل كان عبد الناصر دكتاتورا ؟  
دار المسيرة - بيروت ١٩٧٧  
- الاحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر  
دار المسيرة - بيروت ١٩٧٧
- ١٨ - شاكر . ط . ث ( الاسم المستعار لميشيل كامل - باذن منه )  
قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية  
دار الفارابي - بيروت ١٩٧١

- ١٩ - شكري ، غالي  
النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨
- ٢٠ - صايغ ، انيس  
الفكرة العربية في مصر  
بيروت ١٩٥٩ ( مطبعة هيكل الغريب )
- ٢١ - طارق  
- مسيرة السادات من سالزبورغ حتى الكنيسة  
مكان النشر غير مثبت - ١٩٧٧
- ٢٢ - عامر ، انور  
حكم مبد الناصر - النظرية والتطبيق  
المكتبة النموذجية - القاهرة ١٩٧١
- ٢٣ - عبد الحكيم ، طاهر  
- خطوة خطوة من العدوان الى الردة  
بفداد ١٩٧٦ ( مطابع جريدة الثورة العراقية )  
- حول حرب تشرين والتسوية الاميركية  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦  
- كارتر والتسوية في الشرق الاوسط  
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٧
- ٢٤ - عبد الملك ، انور  
- الجدلية الاجتماعية  
لوسوي - باريس ١٩٧٢  
- المجتمع المصري والجيش  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤
- ٢٥ - العظم ، صادق جلال  
- نقد الفكر الديني  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤  
- سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٧
- ٢٦ - العقاد ، عباس محمود  
عبقري الاصلاح محمد عبده  
القاهرة ١٩٦٢
- ٢٧ - عوض ، لويس  
تاريخ الفكر المصري الحديث  
دار الهلال - القاهرة ١٩٦٩

- ٢٨ - عيسى ، صلاح  
الثورة العراقية  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢
- ٢٩ - فرح ، الياس  
٦ تشرين الاول بين التسوية والتحرير  
دار الطليعة بيروت ١٩٧٤
- ٣٠ - فرحات ، البير  
مصر في ظل السادات ( ١٩٧٠ - ١٩٧٧ )  
دار الفارابي - بيروت ١٩٧٨
- ٣١ - قرقوط ، ذوقان  
تطور الفكرة العربية في مصر  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢
- ٣٢ - مرسي ، فؤاد  
هذا الانفتاح الاقتصادي  
دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٦
- ٣٣ - مطر ، فؤاد  
اين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات  
دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧٢
- ٣٤ - موسى ، سلامة  
تربية سلامة موسى  
مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٥٨
- ٣٥ - هيكل ، محمد حسنين  
الطريق الى رمضان  
دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧٥



## ب - وثائق

- ١ - المضبطة الرسمية لجلسات مجلس الشعب ( البرلمان ) - السنوات ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦ .
- ٢ - الانتفاضة الطلابية في مصر ( بيانات الحركة )  
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٢
- ٣ - الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة في مصر  
دار ابن خلدون - بيروت - تاريخ النشر غير مثبت
- ٤ - الندوة الدولية لحرب أكتوبر  
ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة - القاهرة ١٩٧٦
- ٥ - قوانين الطوارئ وامن الدولة والحراسات  
جمع مصطفى كامل منيب المحامي  
دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٧٣
- ٦ - الديموقراطية والحريات الاكاديمية في الجامعات المصرية  
نشرة عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي  
مكتب الادباء والفنانين - مطبوعات الحزب - القاهرة ١٩٧٨
- ٧ - البرنامج السياسي للحزب الوطني التقدمي الوحدوي  
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨
- ٨ - ردنا على الحكومة  
مطبوعات جريدة « الاهالي » المصرية - القاهرة ١٩٧٨
- ٩ - لماذا نعارض الحكومة ؟  
خالد محيي الدين وآخرون - مطبوعات حزب التجمع - القاهرة ١٩٧٧
- ١٠ - محاكمات الثورة - الكتاب الاول - القاهرة ١٩٥٤
- ١١ - ملف عبد الناصر بين اليسار وتوفيق الحكيم  
دار القضايا - بيروت ١٩٧٥

## ج - صحف يومية ومجلات ودوريات

المصرية	١ - الاهرام
المصرية	٢ - الاخبار
المصرية	٣ - اخبار اليوم
المصرية	٤ - الجمهورية
المصرية	٥ - الاهالي
البنانية	٦ - المحرر
البنانية	٧ - النهار
البنانية	٨ - السفير
العراقية	٩ - الثورة
السورية	١٠ - تشرين
اللندنية	١١ - الشرق الاوسط
البريطانية	١٢ - الديلي ميرور
المصرية	١٣ - المصري
المصرية	١٤ - الوقائع
المصرية	١٥ - روز اليوسف
المصرية	١٦ - المجلة الاقتصادية
المصرية	١٧ - مصر المعاصرة
البنانية	١٨ - البلاغ
البنانية	١٩ - الكفاح العربي
اللندنية	٢٠ - الدستور
الباريسية	٢١ - الوطن العربي
البنانية	٢٢ - الحرية
البيروتية	٢٣ - كتابات مصرية
المصرية	٢٤ - الشباب
المصرية	٢٥ - الطليعة
الفرنسية	٢٦ - لوموند دبلوماسيك
البيروتية	٢٧ - الكاتب الفلسطيني
الباريسية	٢٨ - المستقبل
البنانية	٢٩ - دراسات عربية
العراقية	٣٠ - الف باء
الباريسية	٣١ - النهار العربي والدولي
البيروتية	٣٢ - الشيوعي المصري

- ٣٣ - اليسار العربي  
٣٤ - التضامن  
٣٥ - اوراق ديموقراطية  
٣٦ - الانتفاضة  
٣٧ - الانتصار  
٣٨ - الثقافة  
٣٩ - النشرة السنوية للشرق الاوسط ١٩٧٧ دائرة الابحاث في  
الايكونومست - لندن
- الباريسية  
البيروتية  
( سرية )  
( سرية )  
( سرية )  
العراقية



## الفهرس

### صفحة

٥	اهداء
٦	شكر وتقدير
٧	مدخل الى سوسيولوجيا الثورة المضادة
	<b>القسم الاول :</b>
٢٩	(( الرقابة الايجابية )) من الهزيمة الى الحرب
٣٠	الفصل الاول : في البدء كان الانقلاب
٥٨	الفصل الثاني : الاحتواء والمواجهة
	الفصل الثالث : من اوراق الخطوة الاولى نحو
١٣٠	ثورة ثقافية شاملة
١٥٤	الفصل الرابع : الحرب البديلة
	<b>القسم الثاني :</b>
١٨٩	اتفاقية سيناء نقطة التحول الاستراتيجية
١٩٠	الفصل الاول : من يلغي - باسم مصر - اتفاقية سيناء ؟
٢٠٦	الفصل الثاني : راسمالية في غير اوانها
٢٤٣	الفصل الثالث : الشارع - اليسار
٢٦٤	الفصل الرابع : نحو برنامج للعمل الوطني

القسم الثالث :

٢٨٩	الثورة المضادة تواجه « المازق »
٢٩٠	الفصل الاول : اليمين الديني يشهر السلاح
٣٢٧	الفصل الثاني : الثورة المعاقة او يناير المستمر
	الفصل الثالث : الديمقراطية بين الثورة الناقصة والثورة المضادة
٣٦٢	
٤٢٧	الفصل الرابع : دكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد
٤٥٧	خاتمة : في سوسيولوجيا الثورة الثقافية
٤٨٣	وثائق
٥١٥	المصادر





















